مجموعة مؤلفين

ظاهرة ويكيليكس

جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

ظاهرة ويكيليكس

جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي

ظاهرة ويكيليكس

جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي

باسم الطويسي

باسيل يوسف بجك

حسن أبو نعمة

الصادق الحمامي

الصادق رابح

عزمي بشارة

غاريث بورتر

فاطمة أحمد الصمادي

لينا الجيّوسي

ماكسيميليان فورت

محمد جمال باروت

مسعود ضاهر

موسى بريزات

نهى خلف

نهوند القادري عيسى

هشام القروي

تنسيق وتحرير هدى حوّا

الغلاف: صورة الجندي برادلي مانينغ، الذي سرّب الوثائق السرية الأميركية إلى ويكيليكس



الفهرسة أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي/باسم الطويسي... [وآخ.]؛ تنسيق وتحرير هدى حوّا.

٥٩١ ص.: ايض.؛ ٢٤ سم.
يشتمل على فهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2369-4

١. ويكيليكس (منظمة). ٢. حرية الإعلام. ٣. حرية الصحافة. ٤. الوثائق الدبلوماسية. أ. الطويسي، باسم. ب. حوّا، هدى. ج. ندوة المصدر المفتوح في عالم الإنترنت والأوراق الدبلوماسية الأميركية المسرّبة كمعطى (٢٠١١: بيروت).
323.445

العنوان بالإنكليزية

The Dialectic of Media and Politics between the Virtual and the Real:

The Case of Wikileaks

A Group of Researchers

الناشر




شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤١٩٩٧٧٧ فاكس: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤٨٣١٦٥١

جادة الجنرال فؤاد شهاب ـ شارع سليم تقلا ـ بناية الصيفي ١٧٤
ص. ب: ٤٩٦٥ ـ ١١ ـ رياض الصلح ـ بيروت ٢١٨٠ ١١٠٧ ـ لبنان
هاتف: ٩ ـ ٨ ـ ٩٩١٨٣٧ ١ ـ ٠٠٩٦١
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

المحتويـــات

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الأشكال

المشاركـون

باسم الطويسي

حاصل على دكتوراه في الدراسات الإعلامية، ومدير مركز دراسات التنمية في جامعة الحسين بن طلال، ومستشار رئيس الجامعة وأستاذ مساعد في قسم الإعلام والدراسات الاستراتيجية. كاتب في صحيفة **الغد** اليومية الأردنية، وعضو المجلس الأعلى للإعلام في الأردن لدورتين. صدر له عدد من المؤلفات، تتركز اهتماماته البحثية في الشؤون الإعلامية: الإعلام والتنمية والإعلام الجديد، إضافة إلى الشؤون والقضايا الاستراتيجية والأنثروبولوجيا السياسية. عضو مؤسس لعدد من الهيئات ومنظمات المجتمع المدني في الأردن.

باسيل يوسف بجك

وُلد عام ١٩٣٦ في حلب وتوفّي في آذار/مارس ٢٠١٢ قبيل نشر هذا الكتاب. نال إجازة في الحقوق من جامعة دمشق عام ١٩٦٣، وتخرّج من قسم تدريس حقوق الإنسان في المعهد الدولي لحقوق الإنسان ـ ستراسبورغ ـ فرنسا عام ١٩٨٥. مارس المحاماة والاستشارات القانونية في سورية والعراق، وكان له نشاط ملحوظ في مجال حقوق الإنسان في البلدين.

مؤلف وباحث في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي هذا المجال، شارك في وضع عدد من التقارير الدولية وشغل وظائف إدارية واستشارية وأكاديمية في العراق وسورية وعلى المستويين العربي والدولي، إضافة إلى عضويته في عدد من المنظمات المهنية العربية والدولية،

ومشاركته في مؤتمرات مناهضة للعنصرية ومدافِعة عن حقوق الإنسان.

له عدد من المؤلفات، منها:

في سبيل حقوق الإنسان والشعوب (١٩٨٨)، **سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان** (٢٠٠١)، **دبلوماسية حقوق الإنسان ـ المرجعية القانونية والآليات** (٢٠٠٢).

حسن أبو نعمة

دبلوماسي سابق خدم في الخارجية الأردنية ٣٥ عامًا بين عامَي ١٩٦٥ و٢٠٠٠، وعمل منذ عام ١٩٧٨ سفيرًا في عدد من الدول الأوروبية والمفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي. انضم منذ عام ١٩٩٢ إلى الوفد الأردني في مفاوضات السلام الأردنية ـ الإسرائيلية في واشنطن. عمل سفيرًا وممثلًا دائمًا للأردن في الأمم المتحدة في نيويورك بين عامَي ١٩٩٥ و٢٠٠٠، وفي الوقت نفسه اعتُمد سفيرًا غير مقيم في كوبا وبنما. عُيّن، بعد تقاعده من الخارجية الأردنية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، في المؤسسة الملكية للدراسات بين الأديان لمدة خمس سنوات، ثم مديرًا للمركز الإقليمي للأمن الإنساني حتى نهاية عام ٢٠١٠.

الصادق الحمامي

أستاذ مساعد في كلية الاتصال، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة ومعهد الصحافة وعلوم الأخبار في جامعة منوبة في تونس. حاصل على دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال من جامعة ستندال ـ غرونوبل (Stendhal - Grenoble). خبير مكلّف بالتكوين والاتصال في مشروع إدارة وإحياء التراث الثقافي في تونس، وعضو اللجنة الوطنية للصحافة الإلكترونية منذ عام ٢٠٠٦، كما أنه مؤسس ورئيس تحرير البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال < http://www.arabmediastudies.net > < www.arabmediastudies.net >. نُشرتْ له دراسات عن الإعلام والاتصال في مجلات عربية وأوروبية، ومن مساهماتهِ الإشراف على كتاب **الإنترنت والإذاعة والتلفزيون** (اتحاد الإذاعات العربية، ٢٠١٠) وبالفرنسية *Extension du domaine des médias* (**امتداد حيّز الإعلام**) (تونس، ٢٠١٠).

الصادق رابح

أستاذ مشارك في كلية الاتصال، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. حاصل على دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة باريس الثانية، السوربون، عام ١٩٩٧. عميد سابق لكلية المعلومات والإعلام والعلاقات العامة في جامعة عجمان، وأستاذ مساعد سابق في جامعة الإمارات العربية المتحدة. أصدر كتبًا عدة منها **تاريخ نظريات الاتصال** (٢٠٠٥)، و**الإعلام والتكنولوجيات الحديثة** (٢٠٠٤)، و**الإسلام في الخطاب الإعلامي** (١٩٩٨). له دراسات في مجلات عربية متخصصة مثل **المجلة العربية للإعلام والاتصال**، و**مجلة علوم الاتصال**، و**عالم الفكر**، و**شؤون اجتماعية**، و**الرأي العام** المصرية، و**المجلة التونسية لعلوم الاتصال**، و**المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**، و**المستقبل العربي**.

عزمي بشارة

المدير العام لـ «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» (معهد الدوحة)، وعضو في مجلس إدارته. عمل سابقًا أستاذًا للفلسفة وتاريخ الفكر السياسي في جامعة بيرزيت لمدة عشر سنوات (١٩٨٦ ـ ١٩٩٦). أسّس مراكز بحثية عدة في فلسطين، وهو كاتب وباحث عربي معروف، صدرت له كتب ومؤلفات في الفكر السياسي والاجتماعي والفلسفة، إضافة إلى مؤلفات أدبية. حازَ الدكتوراه في الفلسفة من جامعة هومبولدت في برلين في ألمانيا عام ١٩٨٥. انتُخب عضوًا في البرلمان الإسرائيلي ممثلًا عن العرب في الداخل، وممثلًا حزب «بلد» (التجمع الوطني الديمقراطي)، لأربع دورات متتالية بين عامَي ١٩٩٦ و٢٠٠٧. تعرّض لملاحقة السلطات الإسرائيلية بسبب مواقفه السياسية. يعيش حاليًا في قطر.

غاريث بورتر

صحافي ومحقق ومؤرّخ. تُعَدُّ كتاباته الأكثر قراءة بين الصحافيين التقدميين في الولايات المتحدة في الأمور التي تختص بالسياسات العسكرية والخارجية الأميركية. حقّق في خفايا حروب الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا على مدى السنوات السبع الماضية، كاشفًا عن قصص

غير معلنة. له مقابلات على قنوات تلفزيونية عدة مثل «الجزيرة» و«برس تي في» و«بي بي سي» و«روسيا اليوم». غطّى في وقت سابق أحداث حرب فييتنام بصفته رئيسًا لمكتب «ديسباتش نيوز سيرفيس» (Dispatch News Service) في السبعينيات. كما نشر مقالات في صحف **نيويورك تايمز** (*New York Times*) **وواشنطن بوست** (*Washington Post*) **وكريستيان ساينس مونيتور** (*Christian Science Monitor*) **وفورين أفيرز** (*ForeignAffairs*) **وذا نايشن** (*The Nation*) **وفورين بوليسي** (*Foreign Policy*). حصل على الدكتوراه عام ١٩٧٦ من جامعة كورنيل في دراسات جنوب آسيا والسياسة الدولية. وبين عامَي ١٩٨٣ و١٩٩٠ كان أستاذًا للدراسات الدولية في سيتي كوليج في نيويورك وفي الجامعة الأميركية. ألّفَ أربعة كتب، آخرها *Perils of Dominance: Imbalance of Power and the Road to War in Vietnam* (**مخاطر الهيمنة: عدم توازن القوى والطريق نحو الحرب في فييتنام**) الصادر عن جامعة كاليفورنيا عام ٢٠٠٥.

فاطمة أحمد الصمادي

باحثة أردنية متخصصة بالإعلام، حاصلة على ماجستير في الدراسات النسوية ودكتوراه في الصحافة الاجتماعية من جامعة العلامة الطباطبائي، طهرن ـ إيران، ٢٠١٠. عملت مراسلة وكاتبة في مجال الإعلام المكتوب، وقدمت عددًا من الكتب والأبحاث عن مشاركة المرأة في العمل الإسلامي الحزبي والجمعياتي، وكان موضوع بحثها للدكتوراه «المضمون النسوي في العمل السينمائي الإيراني».

لينا الجيّوسي

أستاذة مشاركة في كلّية علوم الاتصال والإعلام في جامعة زايد في الإمارات العربية المتحدة، وباحثة مشاركة في مؤسسة «مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية». عملت رئيسة لقسم دراسات الاتصال في كلية «سيدَر كرِست» في الولايات المتحدة، وباحثة أكاديمية في كلية الاتصال في جامعة بنسلفانيا. تدور أبحاثها حول دراسات الإعلام والاتصال، والدراسات الثقافية، وتحليل الخطاب السياسي، وخطاب الذاكرة والهوية، ودراسات التفاعل الاجتماعي واللغوي، ومنهجية البحث الاجتماعي. صدر كتابها *Categorization and the Moral Order* (**التصنيف والبنية الأخلاقية**)

بالإنكليزية ثم بالفرنسية. حرّرت مجموعة دراسات باللغة الإنكليزية عن القدس وتغيُّراتها خلال القرن العشرين، كما حرّرت مجموعة أخرى من الدراسات بالعربية عن الإعلام والديمقراطية.

ماكسيميليان فورت

أستاذ مشارك بعلم الأنثروبولوجيا في قسم الاجتماع، جامعة كونكورديا، مونتريال ـ كندا. كتب عددًا من المقالات والدراسات عن ويكيليكس لقناة «الجزيرة» وموقع «كاوتنربانتش (Counter Punch)، وعلى موقعه على الإنترنت «زيرو أنثروبولوجي» (Zero Anthropology). يهتم خصوصًا بالعلاقة بين المعلوماتية، ووسائل الإعلام الاجتماعية، والسلطة. انتقد ما سُمِّي «ثورة تويتر» ودورها في الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في إيران عام ٢٠٠٩. تنوَّعت اهتماماته البحثية لتشمل «القوة الناعمة» للولايات المتحدة وكيفية توظيفها، إضافة إلى الطرق والأساليب التي يعتمدها الجيش والاستخبارات الأميركية والخطاب الموجِّه لها للتأثير في الرأي العام من خلال وسائل الإعلام الاجتماعي والعام. ركزت أبحاثه السابقة على الاستعمار والقومية والعولمة في منطقة الكاريبي.

محمد جمال باروت

باحث مشارك في «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات». يعمل في مجالات بحثية وفكرية ونقدية وتاريخية وموسوعيّة، علاوة على اختصاصه في مجال التنمية والتنمية البشرية. له أكثر من ٢٥ كتابًا، تفاوتت مساهماته فيها من باحث إلى مؤلف رئيسي، وباحث مشارك. عمل خبيرًا في «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» (٢٠٠٣ ـ ٢٠١٠). هو المؤلف الرئيسي لتقرير «التعليم والتنمية البشرية»، دمشق ٢٠٠٥، ومدير مشروع «سورية ٢٠٢٥»، والمؤلف الرئيسي لتقارير المشروع الاقتصادية والسكانية والمجالية (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧)، ولتقرير الهجرة الدولية السورية (٢٠٠٨)، ومستشار في الخطط الخمسية السورية، وفي هيئات بحثية وعلمية عِدّة.

مسعود ضاهر

أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية منذ عام ١٩٧٣. حائز دكتوراه دولة في

التاريخ الاجتماعي من جامعة السوربون، باريس الأولى. عُيِّن عضوًا في المجلس العلمي الاستشاري للجامعة اللبنانية عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية عام ١٩٩٦. شارك في عدد من المؤتمرات العلمية العربية والدولية. أستاذ زائر في جامعات طوكيو ومعاهدها، وجامعة جورج تاون في واشنطن. انتُدب خبيرًا في الأمم المتحدة لشؤون التنمية المستدامة بين عامَي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨. له مؤلفات عدة وكتب في تاريخ لبنان مثل: **تاريخ لبنان الاجتماعي** (١٩٧٤)، **ولبنان الاستقلال والميثاق والصيغة** (١٩٧٧)، و**الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان** (١٩٨١)، و**النهضة العربية والنهضة اليابانية** (١٩٩٩).

موسى بريزات

دبلوماسي سابق وباحث أكاديمي، حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة نيويورك عام ١٩٨٧. عمل في الحكومة الأردنية في مناصب عدة ومسؤوليات مختلفة؛ فكان رئيس وحدة الدراسات الاستراتيجية في الديوان الملكي الهاشمي (١٩٩٠ ـ ١٩٩٧)، وعضو الوفد الأردني إلى محادثات السلام في الشرق الأوسط (١٩٩١ ـ ١٩٩٤)، وسفيرًا لدى تركيا (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢). وبين عامَي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ عمل مندوبًا دائمًا لدى المقرّ الأوروبي للأمم المتحدة، ولدى منظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية. بعد ذلك ترأس وفود بلاده في المنتدى الاجتماعي لمجلس حقوق الإنسان، ومؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وغيرهما. صدر له كتابان عن **العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية** و**دور الأردن الإقليمي**.

نهى خلف

باحثة مشاركة في مركز الأبحاث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي، أكس آن بروفانس (Aix-En-Province)، فرنسا، وباحثة زائرة حاليًا في مركز جامعة كولومبيا لدراسات الشرق الأوسط، عمّان، وباحثة سابقة في مركز الأبحاث الفلسطيني ومجلة **الفكر الاستراتيجي العربي**. تحمل دكتوراه في التاريخ، ولها أبحاث عدة، وتكتب في عدد من الصحف. صدر كتابها الأخير باللغة الفرنسية: *Les Mémoires de 'Issa al 'Issa: Journaliste et Intellectuel Palestinien (1878-1950)* (Paris: Karthala, 2009) (**مذكرات عيسى العيسى: صحافي ومفكر فلسطيني** (١٨٧٨ ـ ١٩٥٠).

نهوند القادري عيسى

أستاذة الإعلام في الجامعة اللبنانية ـ كلية الإعلام والتوثيق. نالت دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال من جامعة باريس الثانية ـ السوربون. عضوة في تجمع الباحثات اللبنانيات www.bahithat.org، وفي الشبكة العربية للنوع الاجتماعي والتنمية (ANGED)، وعضوة مُؤسِّسة في إصدار البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، وعضوة في لجنة إدارة البحث العلمي في المعهد العالي للآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة اللبنانية. لها عدد من المؤلفات، من بينها: **قراءة في ثقافة الفضائيات العربية ـ الوقوف على تخوم التفكيك** (٢٠٠٨)، و**الإعلاميات والإعلاميون في التلفزيون** (٢٠٠٢ بحث مشترك)، كما شاركت في عدد من التقارير الخاصة بالمرأة العربية والتنمية، وأشرفت على أعمال تدريبية عدة.

هشام القروي

باحث وخبير في علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط. يتابع السياسة العربية والدولية بالتحليل والتعليق منذ ربع قرن في الصحف والمجلات. نشر مئات المقالات وعددًا من الأبحاث بالعربية والفرنسية والإنكليزية في الدوريات المتخصصة في أوروبا والولايات المتحدة والعالم العربي. صدرت له مؤلفات عدة عن العلاقات الدولية، والأوضاع السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط. متخرج من جامعة السوربون في باريس وحائز شهادتَي الأستاذية في العربية والإنكليزية والماجستير في دراسات الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، ودكتوراه في علم الاجتماع. من مؤلفاته الأخيرة: *L'Après Saddam en Irak* **(ما بعد صدام في العراق)** (باريس، ٢٠٠٥)، **العربية السعودية إلى أين؟** *(Où va l'Arabie Saoudite?)* (باريس، ٢٠٠٦)، **المسلمون: أكابوس أم قوة في أوروبا؟** *(Les Musulmans: un cauchemar ou une force pour l'Europe?)* (باريس، ٢٠١١). وهو مؤسس ورئيس تحرير مجلة **دراسات الشرق الأوسط** *(Middle East Studies)* الفكرية المحكّمة (بثلاث لغات)، وكاتب عمود أسبوعي في جريدة **الخليج** و*The Gulf Today* (الخليج اليوم بالإنكليزية) في الشارقة.

هدى حوّا (منسّقة ومحرّرة)

باحثة مشاركة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تُركز في أبحاثها على المواضيع المشتركة بين البلدان العربية والاتحاد الأوروبي، وعلى مواضيع السياسات التجارية في المنطقة. عملت باحثة وكاتبة صحافية حرة، ونُشر لها عدد من المقالات العلمية المحكمة ومقالات صحافية اقتصادية وسياسية باللغة العربية.كما عملت مستشارةً لعددٍ من هيئات الأمم المتحدة. حاضرت في جامعة بوخارست في رومانيا في مجال السياسة الدولية للشرق الأوسط بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، وعملت في فرع أثينا لجامعة إنديانابولس (الولايات المتحدة) بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧. وشاركت بصفة باحثة في مجلة **الفكر الاستراتيجي العربي** الصادرة عن معهد الإنماء العربي في بيروت.

تمهيد

هذا الكتاب هو حصيلة أعمال الندوة التي نظمها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» في بيروت بين ٤ و٦ آذار/ مارس ٢٠١١ تحت عنوان «المصدر المفتوح في عالم الإنترنت والأوراق الدبلوماسية الأميركية المسربة كمعطى». جاءت هذه الندوة عقب بدء نشر موقع ويكيليكس في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ المراسلات الدبلوماسية للسفارات الأميركية في العالم مع وزارة الخارجية الأميركية. كان الهدف من انعقادها السريع أن تُواكب الحدث وتُجاري النقاش والجدل الدائر حوله، من أجل الوقوف على سياسة المؤسسات الإعلامية، بوجه رئيسي الصحافة التي استعانت بها ويكيليكس لتنشر الأوراق الدبلوماسية المسربة.

انطلاقًا من قناعة المنظمين بأننا إزاء ويكيليكس لا نعالج حالة تسريب بل ظاهرة تسريب، خصصت الندوة موضوع المصدر المفتوح في عالم الإنترنت كونه البيئة الرئيسية التي تُسهّل الانتقال من حالة إلى ظاهرة في موضوع الكشف والشفافية والتداول المعلوماتي السهل والسريع والكثيف. عالجت الندوة الموضوعات المختلفة، الإعلامية والسياسية والدبلوماسية، التي يمكن أن تتأثر بالبيئة الإلكترونية الحاضنة لظاهرة التسريب، وبالظاهرة نفسها.

يتوجه «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» بالشكر إلى جميع الباحثين والباحثات من بلدان عربية مختلفة، وإلى الباحثين الأجانب الذين شاركوا في أعمال الندوة، واقتطعوا من وقتهم الثمين ليُقدّموا أوراقًا في

وقت قصير، وأضافوا بمشاركتهم إغناء واضحًا للموضوع. كما يتقدَّم بالشكر إلى كل من لبّى الدعوة في لبنان لترؤس جلسات المؤتمر، وإلى المشاركين والحضور الذين أغنوا النقاش، كما يشكر «المنظمة العربية لمكافحة الفساد» التي ساهمت في تنظيم الندوة في بيروت.

هدى حوّا

الدوحة، حزيران/ يونيو ٢٠١١

تقديـــم

في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، بدأ موقع «ويكيليكس» ـ الذي يدّعي أن من أهدافه العمل على تسريب أكبر قدر من المعلومات المخفية عن الجمهور ـ بالاشتراك مع صحف عالمية معروفة، مثل **الغارديان** في بريطانيا و**دير شبيغل** في ألمانيا و**آل بايس** في إسبانيا و**لوموند** في فرنسا و**نيويورك تايمز** في الولايات المتحدة، نشرَ الدفعة الأولى من أصل ٢٥١,٢٨٧ برقية دبلوماسية جرى تسريبها، وهي عبارة عن مراسلات بين ٢٧٤ سفارة أميركية في العالم ووزارة الخارجية الأميركية، جرت في النصف الثاني من القرن المنصرم. وكان ٦ في المئة فقط من هذه البرقيات الدبلوماسية مصنفًا تحت خانة «سرّي جدًّا» (Top Secret)، و٤٠ في المئة مصنّفًا تحت خانة «سرّي للغاية» (Confidential)، و٥٤ في المئة غير مصنَّف. وقد نَقلَ هذا الكمُّ الهائل من التسريب موقعَ ويكيليكس إلى أضواء الشهرة الإعلامية، بعد أن كان إلى ذلك الحين موقعًا مغمورًا انطلق على صفحات الإنترنت عام ٢٠٠٦.

جاءت التسريبات الدبلوماسية لتستكمل سلسلة من التسريبات وقعت عام ٢٠١٠، ووضعت موقع ويكيليكس في خط تصادمي مع النخبة السياسية والعسكرية الأميركية، بدءًا بتسريب فيديو بغداد الذي أظهر جريمة قتل وقعت في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ لمدنيين عراقيين على يد القوات الأميركية، تبعه في تموز/ يوليو تسريب ٧٦,٩٠٠ وثيقة تتعلق بحرب أفغانستان، ثم تسريب ٤٠٠ ألف وثيقة من سجلات حرب العراق في نيسان/ أبريل.

قياسًا على أعمال تسريب سابقة ذات طابع سياسي، حقق ويكيليكس سبقين:

تمثل **أولهما** بالكمِّ الهائل من الأوراق المسرَّبة والسهولة النسبية لعملية

التسريب، فهي كانت أول عملية تسريبات كبرى تحصل في عصر المعلوماتية والإنترنت، وقد أثارت تساؤلًا في شأن ما إذا كان من الممكن، في العصر التكنولوجي الحالي، الإبقاء على المعلومات سرّية في ملايين الأوراق الحكومية الأميركية غير المخصصة للاطلاع العام والموجودة في الإنترنت للتداول الخاص بين مئات الآلاف ممّن يحق لهم الوصول إليها (توسعت القائمة إلى ٣ ملايين شخص في عهد جورج بوش الابن). وطرحت هذه المعضلة على بساط البحث من جديد موضوع الشفافية والسرية في عصر انفجار المعلومات. وأعادت تسريبات ويكيليكس إحياء بحث حرية الإعلام ودور الصحافة الذي يُراوح بين التقصي وتحميل المسؤولية من جهة، وخدمة الأغراض السياسية والإثارة من جهة أخرى؛ كما وضعت أمام المؤرخ معطيات لم تكن موجودة بهذه الوفرة سابقًا، في حين تعرّضت الدبلوماسية لاهتزاز أصاب صميم ممارستها، وهي الخصوصية السرّية.

أما السبق **الثاني**، فهو أن ويكيليكس قدّم هدف «التسريب على أسس مبدئية» موضوعًا أساسيًا له، ولم يهدف إلى فضح حالة معيّنة بالتحديد. لم تكن الحالات المشابهة غائبة؛ فالتسريب شمل وثائق عن الحربين في أفغانستان والعراق، كما أن تسريب فيديو بغداد رافقه اهتمام خاص من صانعي موقع ويكيليكس بهدف فضح ممارسات الحرب البشعة. وقد تُمثِّل كميّة المعلومات التي وُضِعَت أمام المهتمين أرضية تقصٍّ في خدمة المحاسبة عن جرائم حرب، لكنّ موقع ويكيلكس يطرح نفسه أكثر من حالة، بل صيغة لمنظمة دائمة تتعلق أهدافها ومبادؤها بالسعي الدائم إلى كشف الحقائق وإماطة اللثام عن أسرار السلطات للجمهور من أجل ما يراه الموقع شلًّا لقدرة هذه السلطات على التآمر.

يتعامل هذا الكتاب مع موقع ويكيليكس على أساس أنه ظاهرة. وهذه الظاهرة لا تقتصر على ويكيليكس، بل تشمل المواقع المماثلة التي انبثقت منه أو من خارجه. ويطرح افتراض أن ويكيليكس ظاهرة ضرورة النظر في عدد من الأمور: البيئة الحاضنة، والسياق التاريخي، والمعنى الاجتماعي والسياسي. لا شك في أن البيئة الافتراضية هي الحاضن الأساسي، واسمه المركَّب، الذي يجمع كلمة «ويكي» للدلالة على تصنيف المصدر المفتوح

وكلمة «ليكس» المرادفة للتسريب، يعطي أهمية للمصدر المفتوح في عالم الإنترنت، مع أن موقع ويكيليكس تحوّل عن ذلك في وقت لاحق. في الواقع، كان من الصعب تصوّر حالة ويكيليكسية من دون ثقافة الإنترنت وما تشيعه من حق الوصول إلى المعلومة والشفافية اللذين أصبحا بواسطة هذه الوسيلة ممكنين أكثر من أي وقت سابق، وكذلك من دون ثقافة المصدر المفتوح التي تتخطى المعلومة في اتجاه التفاعل والعمل الجمعي. ولم تنشأ ظاهرة ويكيليكس من العالم الافتراضي بالمصادفة، بل إن لها تاريخًا، وجاءت نتاج عقود من العمل التعاوني بين الأشخاص المعروفين بالمتسللين (Hackers)، والعاملين على تطبيق «قرصنة» الكومبيوتر لأسباب سياسية، استنادًا إلى المبدأ القائل إن اكتناز المعلومات شرّ، وعند الحاجة، وتحت ضغط السلطات الرسمية، جاء لنجدتها عشرات الآلاف من أمثال هذه العقول لاحتضان الموقع[1].

كما يُشير ظهور ويكيليكس عام ٢٠٠٦، وطبيعة تسريباته المتعلقة بالحربين في أفغانستان والعراق، إلى بيئة سياسية واقعية لهذه الظاهرة عرفت تصاعدًا في المواقف المعادية للحرب. في هذه البيئة، أظهرت المؤسسات الصحافية الغربية أيضًا عدم حيادها، بل تماهيها مع سياسة الحروب تلك، إلى حد اختراع ما سُمِّي بـ «الصحافة المغروسة» التي تتابع أخبار الحرب من داخل المؤسسات العسكرية نفسها.

إلى ذلك، يصعب تناول ويكيليكس باعتبارها ظاهرة من دون رؤيتها في إطار علاقات جدلية (تأثير وتأثُّر) مع المؤسسات الصحافية السائدة التي أدّت دور الوسيط للوثائق المسرَّبة بين المصدر الويكيليكسي والجمهور، ومع السلطة، وهي علاقات تعطي ويكيليكس معناه الاجتماعي السياسي. يكمن أحد أهم أهداف هذا الكتاب في دراسة جدل العلاقة، بالتحول من

(١) بحسب وصف ستيفن ليفي في كتابه عن المتسللين، الصادر عام ١٩٨٤، واستنادًا إلى مقابلات أجراها معهم، فإن أخلاقياتهم قائمة على ثابتتين: **الأولى** أن كل المعلومات يجب أن تكون حرّة، **والثانية** عدم الثقة بالسلطة وتعزيز اللامركزية، انظر: Peter Ludlow, «WikiLeaks and Hacktivist Culture,» *The Nation* (October 2010), <http://www.thenation.com/.../wikileaks-and-hacktivist-culture>.

الافتراضي إلى الواقعي، بين مصدر التسريب الويكيليكسي (أو أي مصدر مفتوح آخر) والإعلام المؤسسي والسلطة. وجاءت الثورات العربية، إضافة إلى الدور الذي قام به التواصل الافتراضي وما يُسمَّى الإعلام الجديد في وجه السلطة ووسائل إعلامها، لتعطي أهمية مضاعفة لهذا المبحث.

هذا على مستوى الظاهرة، أما بالنسبة إلى الوثائق المسرّبة، فإن عددًا لا بأس به من الكتابات قلل من الفائدة المعلوماتية للأوراق المسربة؛ فهي بالنسبة إلى بعضهم لم تأتِ بجديد، وبالنسبة إلى بعضهم الآخر أكدت أمورًا معروفة. ورأى آخرون أن التحرير والحذف اللذين طاولا الأوراق في ما يتعلق بحرب العراق من أجل تخفيف الضرر الذي يمكن أن تُلحقه بأشخاص معينين، قلّلا كثيرًا من فائدتها، وأن المعلومات التي تتداولها منظمات حقوق الإنسان، مثل منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» (Human Rights Watch)، هي أكثر سرية وضررًا مما سُرِّبَ عبر موقع ويكيليكس.

ينطلق هذا الكتاب من أن طبيعة الأوراق المسرَّبة، بمعزل عن طريقة تسريبها واستخدامها، تقدم للعلم فوائد متنوعة يجب بحثها. لكن، في الحال التي خرج بها ويكيليكس منذ البداية، من خلال وسائط الإعلام السائدة، بطريقة يصبح فيها التسريب انتقائيًا وغير واضح الأهداف، بتنا أمام معوقات أساسية تعترض الاستفادة العلمية، وأمام محاذير كبيرة من الاستخدامات ذات الأغراض الأخرى. لهذا، حاولنا تجنُّب الأبحاث الخاصة بالمراسلات المتعلقة ببلد واحد أو أكثر، وجرى التركيز عوضًا عن ذلك على دراسات عامة واستخلاصية، آملين أن يفيدنا الباحثون والمؤرخون بدراسات متخصصة مستقبلًا.

يقدم هذا الكتاب معالجة شاملة تتمحور حول مسألتين: **الأولى** دراسة ويكيليكس باعتباره ظاهرة، وتقديم نظرة شاملة للإحاطة بها قدر الإمكان؛ و**الثانية** إيلاء اهتمام بالأوراق التي سُرِّبت باعتبارها أرشيفًا معلوماتيًا على مستوى غير مسبوق. لذلك يُقسَم الكتاب إلى قسمين: يعالج القسم **الأول** موضوع الإعلام والتغيير ارتباطًا بظاهرة التسريب، بينما يتناول **الثاني** الأوراق المسرَّبة ودلالاتها بالنسبة إلى المؤرخ والدبلوماسي، وتبعاتها السياسية.

إن المقدمة الضرورية لهذا الموضوع، التي ارتأينا أن تكون في صدارة

هذا الكتاب (**الفصل الأول**)، تتعلق بمبدأ الشفافية في النظام الديمقراطي والتأثير الذي تعرَّض له مع تقاطع تراث موقع المصدر المفتوح ووسائل الإعلام الجديد. وهي دراسة أعدها الكاتب عزمي بشارة، واستخلص منها أن هذا التأثير قد قام بدور تنويري في إعادة الاعتبار إلى العقل والحقائق. ويميّز الكاتب بين ثلاثة أنواع من التسريبات والأدوار المختلفة التي تقوم بها: وهي التسريبات المقصودة داخل المؤسسة، والتسريبات الفضائحية الناجمة عن وظيفة مؤسسة الإعلام، ثم التسريبات النقدية الناجمة عن فاعل منشق أو من خارج المؤسسة. ويتناول الحق في الوصول إلى المعلومة ذات العلاقة بالشأن العام على أساس أنها تتصدر قائمة الحقوق التي يقوم عليها الحق في حرية الرأي والحق في التعبير والحق في المشاركة، كما يشير إلى الآليات المختلفة في إيصال المعلومة إلى الجمهور، التي قد تتحول إلى أداة لحجب الشفافية والتضليل نظرًا إلى العلاقة المُمَأسَسة بين الإعلام التقليدي والسلطة.

أهم مسألة تثيرها الدراسة، تتعلق بالدور الذي قامت به التسريبات، ولا تزال تقوم، في تطوير مفهوم الشفافية؛ ففي حالات سابقة في الولايات المتحدة أدت التسريبات إلى إعطاء الإعلام حق نشر أي معلومة تصل إليه حتى لو تسربت بطريقة غير قانونية، وأبقت للدولة أيضًا حق الاحتفاظ بالمعلومة. إلا أن تسريبات ويكيليكس، التي تحصل على أوسع نطاق ويقوم بها مصدر مفتوح على شبكة الإنترنت، تتجاوز الحدود المؤسسية الداخلية والوطنية بين الدول، وتقوم عليها مجموعة أفراد من جنسيات مختلفة، تقدم معطيات جديدة؛ فهي تتحدى المؤسستين السياسية والإعلامية لأنها تقع خارج قدرة الحكومات على التحكم، من حيث قدرتها على منع الطباعة والتوزيع والبث، ولا تخضع لقوانينها. ويستنتج أن القوة ما عادت مقتصرة على من يمكنه حفظ السرّية والتحكم فيها، بل صارت في حوزة من يمكنه تحمُّل أكبر قدر من الشفافية، بل يمكنه إنتاج الشفافية المصطنعة أيضًا، بمعنى ضخِّ المعلومات وتحويل غزارتها إلى حقائق نسبية متضاربة تضيع الحقيقة في غمارها. وفي كثير من الحالات، شوّه الإعلام المؤسسي بانتقائيته مضمون الوثائق المسرّبة. أما في ما يتعلق بالتأثيرات التي أحدثتها ظاهرة ويكيليكس بعلاقتها مع الإعلام والسلطة، فيرى الكاتب أن الإعلام

اضطر إلى أن يعدّل نفسه كي يستوعب المصدر المفتوح، كما اضطرت المؤسسة السياسية إلى أن تعدّل نفسها بموجب مبدأ الشفافية كي تستوعب الإعلام؛ والثمن هو كثير من الحلول الوسط بين الإعلام والمؤسسة السياسية في ما يتعلق بالمواد المنشورة. لكن، على الرغم من ذلك، يؤدي تكيّف الإعلام المؤسسي مع واقع المصدر المفتوح إلى بعث الحياة في الصحافة الاستقصائية من جديد، وكان له أثر جانبي مهم جدًا، هو إعادة الاعتبار إلى الحقائق في السياسة.

إن الاعتقاد أن التواصل عبر الإنترنت قد يُغيّر السياسة خارجه ليس موضوع جدل، لكن مباحث هذا الكتاب في قسمه الأول تشير إلى اختلاف في شأن طبيعة هذا التغيير وماهيته، خصوصًا حين يتعلق الأمر بجدل العلاقة بين المصدر والوسيلة الإعلامية والسلطة. هناك تفاؤل بأن المصدر المفتوح، الذي تعود شرعيته إلى استخداماته الأولى في إطار البرمجة الحاسوبية المشتركة والمجانية المعروفة بـ «لينوكس»، هو دليل على إمكان المشاركة النشطة في تأليف مصيرنا الجماعي. بعد «لينوكس»، بات من الممكن التفكير في إمكان أن يكون أي موضوع آخر مصدرًا مفتوحًا للمشاركة الجماعية، بما في ذلك القوانين والسياسات التي تحكم عالمنا. بهذا المعنى، تُقدِّم التكنولوجيا التفاعلية بصيص أمل في تجديد روح المشاركة المدنية الحقيقية، وتُنتج في طريقها فاعلين قادرين على التعامل مع السلطة بطريقة جديدة[٢].

لكن السباحة في الهواء الافتراضي شيء، والتعامل مع الواقع وموازين قواه المختلفة شيء آخر. يُفيدنا الكاتب الكندي ماكسيميليان فورت، في **الفصل الثاني** من هذا الكتاب، بأن ويكيليكس قد تعرَّض للتبدُّل خلال النزاع الذي عاشه بتأثير من علاقته بالإعلام والسلطة، ربما أكثر من كونه عامل تغيير في حد ذاته. يُعيد فورت ذلك إلى استراتيجية ويكيليكس الإعلامية التي استندت إلى مسارين: التحالف مع عدد من وسائل الإعلام السائدة، وخروج جوليان أسانج إلى الأضواء العامة. ومن التبدُّلات التي يلحظها الكاتب، اختلاف مواقف أسانج بين معارضة الحرب صراحة

---

(٢) Douglas Rushkoff, *Open Source Democracy: How Online Communication is Changing Offline Politics* ([n. p.]: Demos, 2003), <http://www.gutenberg.org/ebooks/10753>.

ومواقف أكثر تحفظًا، وتبديل توصيف ويكيليكس لنفسه من «جماعة مناهضة للفساد»، أو «تسعى إلى الشفافية» إلى «حكومة مفتوحة»، ثمَّ إلى الحديث عنه لاحقًا بصفته «مؤسسة إعلامية». مع تغيُّر التعريف، طرأ تبديل على الموقع نفسه بعيدًا من المصدر المفتوح التعاوني؛ وكان أن استغنى ويكيليكس عن الاستعانة بحشد المصادر الخارجية، ونأى أسانج بنفسه عن انخراطه في ما مضى في أنشطة تسلُّل إلكتروني في سياق إعادة اختراع ويكيليكس، ودافع عن نفسه في وجه الحكومة الأميركية بأنه يحصل على مواده بصورة شرعية وقانونية. إلى ذلك، يرى الكاتب أن انفتاح موقع ويكيليكس ليشمل مصالح شتّى باتت مكتسبة في تسريباته، اضطره إلى الاستجابة لمختلف القراء والمحاورين والتكيُّف معهم، ويكمن الخطر - في رأيه - في كون هذه الثورة التي تحركها المعلومات، قد تتحول إلى ابتزاز يتمحور حول المعلومات، في خدمة إعلام حصري يمارس هيمنته على ما يُنشر وعلى طريقة نشره. بالنسبة إليه، تبقى الشفافية هدفًا مراوغًا ومبهمًا، في حين أن العدالة لطالما كانت غائبة، وهذه حالة بارزة في الولايات المتحدة لناحية تقاعسها الدائم، لا بل صمتها المطبق في ما يتعلق بمقاضاة حالات التعذيب والتعذيب بالوكالة التي تحفل بها وثائق الحرب على العراق. ولا تعود المسألة تقتصر على كون التفسير أهم من المعلومات الخام، بل تشمل من له اليد الطولى في جعل تلك التفسيرات راسخة.

هناك إذًا تأثيرات مختلفة لا تسير في اتجاه واحد، يظهر ذلك أيضًا في تأثيرات البنية التكنولوجية في موقعَي السلطة والمعارضة، وهو مضمون **الفصل الثالث** بقلم لينا الجيّوسي الذي تُعالج كذلك موضوع الديمقراطية والإعلام. تقارن الكاتبة بين ما تتيحه التقنية الرقمية للجمهور وما تتيحه للدولة، وترى أن ويكيليكس تحدّى النخب السياسية والعسكرية في ما يتعلق بالتحكم في المعلومات والمعرفة، وفي الوصول إليها؛ إذ أُتيحَ للجمهور إنشاء أرشيف موحَّد يُمكن أن يصل إليه أي كان للقيام بشكل من أشكال الفعل الجمعي المرتكز على الوسيط الإعلامي، إذ بات في مقدور عدد من الأفراد - غالبًا ما يجهل بعضهم بعضًا - المساهمة معًا في المشروع نفسه أو الجهود نفسها، كما هي الحال في ثقافة «المصدر المفتوح» و«تقاسم المعرفة»، ويتضمن ذلك ثقافة المتسللين النشطة التي تؤمن بالمساواة

والمساهمة الجمعية إلى حد بعيد. في المقابل، بإمكان دولة الأمن القومي أن تنشئ أرشيفًا إلكترونيًا ضخمًا عن مواطنيها وعلى مستوى كوني أيضًا. تتوقع الكاتبة، في سياق الحروب الإلكترونية والمعلوماتية، تصاعُد الديناميتين في المستقبل: تزايد عدد الناشطين المتسللين إلى الفضاء الافتراضي وعدد أنشطة المصادر المفتوحة؛ وتصاعد وسائط التشفير التي تعتمدها الدولة، إضافة إلى أساليب أخرى في الرقابة الإلكترونية. ليست هذه طبعًا معركة متكافئة، نظرًا إلى قدرة الدولة. ينضوي موقع ويكيليكس في هذا المجال، بوصفه استراتيجية تسعى إلى إماطة اللثام عن المعرفة المخفية لدى الدولة، بغية إضعاف قدرتها على التآمر والسيطرة؛ والفرق الذي يُقدّمه الموقع هو أنه يعد تكنولوجيا «تسريب» المعلومات فعلًا اجتماعيًا مستدامًا. تُثمّن الكاتبة محتوى الوثائق المسرَّبة حتى بحدّها الأدنى، كأرشيف خام يؤمّن توثيقًا كثيفًا أقل ما فيه أنه يمنع إمكان الإنكار، ولأن عملية الكشف تحصل في الفترة الزمنية نفسها التي تدور فيها الأحداث، وذلك يجعل منها قادرة على إحداث التغير لا في معرفتنا فحسب، بل في إمكانات الفعل العملية التي تنبثق من هذه المعرفة الجديدة، مثل اتخاذ إجراءات قانونية.

إن علاقات القوّة بين المجتمع والدولة، وبين الفرد والدولة والمؤسسات، يُعاد توزيعها بتأثير من المصادر الإعلامية الجديدة، ومصادرها المفتوحة بصورة رئيسية، بحسب ما يرى الكاتب باسم الطويسي في **الفصل الرابع**. يستعين الطويسي بمفهوم «الاختيار المعرفي» الذي تُمكِّن منه الوسائل التكنولوجية الإعلامية، والفكرة المحورية مفادها أن الإعلام الجديد يناقض فكرة مجتمع الجماهير، باعتبارهم مجموعة كبيرة من الناس تأتي من جميع مجالات الحياة، تُوحِّدها وسائل الإعلام التقليدية عبر تدفُّق أحادي وفي اتجاه واحد للمعلومات. هذه العلاقة معرَّضة للزوال التدريجي في بيئة الإعلام الجديد بفعل عوامل من أهمِّها التغيير الجذري في مصادر المعلومات الإعلامية وكسر الاحتكار الكبير للمعلومات، وتحويل الناس العاديين إلى مصادر فاعلة ومؤثرة في إنتاج الحقيقة، وزيادة حجم المعلومات ونوعها وبداية ظهور صحافة المواطن، أي الانتقال من الاتصال العمودي ذي الاتجاه الواحد إلى الاتصال الأفقي. إن إعادة توزيع القوة في هذه البيئة يتلخص في الأمور التالية: تعميم المعرفة وتسهيل وصول المجتمعات

والأفراد إليها، والانتقال من التلقي إلى الاختيار والمشاركة، والجاذبية الجديدة للوسائل، مثل المرونة وحدود الشفافية، وانتقال القوة من الدول إلى المجتمعات والكيانات والتخوُّف من قراصنة الإنترنت الجدد، وانتشار القوة، بحيث أصبحت المعلومات موزَّعة على نطاق واسع.

لم ينفرد ويكيليكس حتى وقت طويل في التموقع باعتباره ظاهرة نقلت الوسائل الافتراضية إلى العالم الواقعي؛ فالثورات العربية التي بدأت سيرورتها في تونس كشفت أيضًا عن هذه الإشكالية في علاقة الثورة بالإعلام والاتصال، وبالميديا الجديدة تحديدًا. يتصدى الكاتب الصادق الحمامي في **الفصل الخامس** لهذه الإشكالية، مستندًا في تحليله إلى ما سمّاه «دينامية التخريب والبناء» التي تكوَّنت على المدى البعيد. يرى الحمامي أن الميديا الجديدة أدّت دورًا في تخريب منظومة الإعلام السلطوي وتعطيل آليات السيطرة على المجال العمومي، وفي إتاحة الأدوات والإمكانات والآليات لبناء فضاءات ثقافية بديلة مثّلت، في لحظة تاريخية معينة، البيئة الحاضنة التي نشأت داخلها أنشطة الشباب الاحتجاجية، بل المشهد الثوري برمته؛ إذ ساهمت الميديا الجديدة ساهمت في عملية التمثيل (Representation) الإعلامي للأحداث من خلال كشفها عن مشهد الاحتجاجات، وهو دور خسرته الدولة، ثم ساهمت كوسيط في فعل تنسيق المبادرات الميدانية، وخصوصًا الإضرابات العامة في المدن الداخلية والعاصمة، كما ساهمت في بناء مجال عمومي بديل ومواز يمارس فيه الأفراد والجماعات المغيَّبون أدوارًا جديدة (نقاش، حوار، مناهضة، معارضة، تعبير إبداع ثقافي، اجتماع داخل تجمُّعات افتراضية) وينخرطون من خلاله في الشأن العام. يشير الحمامي كذلك إلى دور القنوات الفضائية العربية وخصوصًا «الجزيرة» باعتبارها إحدى الصيرورات المهمة، بما أنها قامت بدور مركزي في تخريب سياسة التعتيم الإعلامي، وفي إخراج استراتيجية التمثيل الإعلامي للأحداث من الإطار الافتراضي إلى الإطار الإعلامي الواسع. يخلص الكاتب إلى أن مقولة «ثورة الفيسبوك» تُمثِّل اختزالًا مريبًا لحدث ذي أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية، مؤكدًا أن الميديا لم تكن وسيلة الثورة بل بيئة الشباب الثقافية، وأن الفيسبوك والفضاءات التواصلية الأخرى (مدوَّنات، منتديات) أضحت تمثّل ما يُسمّيه هابرماس «الاتصال العمومي» الذي تكوَّن في الثورة الفرنسية من الصالونات

والمقاهي الفكرية، ومن شبكات توزيع الكتب، ومن الصحف ودور النشر والمكتبات وفضاءات المطالعة والجمعيات الفكرية وصحافة الرأي؛ فالميديا الجديدة بنية تحتية لمجال اجتماعي وسياسي وثقافي.

يظهر الدور الوسيط الذي تؤديه المؤسسات الإعلامية السائدة في دراسة الكاتب غاريث بورتر أيضًا، في **الفصل السادس**، وهو يعالج موضوع المحاسبة المترتبة على التسريبات. يرى الكاتب أن محاسبة حكومة يتوقّف بقوة على الكيفية التي تغطي بها المؤسسات الإعلامية الوثائق المسرَّبة؛ فوسائل الإعلام يمكن ألّا توصل إلى الجمهور الأهمية السياسية للأحداث التي تصورها الوثائق نظرًا إلى النقص في فهم القضية كما حصل إزاء أوراق البنتاغون التي سُرِّبت عام ١٩٧١ وارتبطت بحرب فييتنام، أو يمكن أن تُشوِّه تلك الوسائل محتوى الوثائق كما حصل بالنسبة إلى ويكيليكس، ويرى أن كثيرًا من تلك الوثائق عن الحرب في أفغانستان وفي العراق، إنما يطرح قضايا محاسبة جدية. يُفند الكاتب تغطية **نيويورك تايمز** بالنسبة إلى ويكيليكس وما يتعلق منها بالتهديد الإيراني، مبينًا أن بعض الروايات الصحافية التي كان يجب أن تتناول الخداع أو الإبهام الأميركي الرسمي خرجت بدلًا من ذلك وهي تشير إلى أن هذه الوثائق تُثبت المزاعم الرسمية الأميركية في شأن تهديدات إيرانية. يجادل الكاتب كذلك في أمر مراسلات ويكيليكس التي تفارقت فيها تغطية **التايمز** مع الوثائق التي تتعلق بآراء الأنظمة العربية الخليجية حيال إيران، وخصوصًا ما يجب القيام به إزاء برنامج إيران النووي، ليُقدِّم قراءة مختلفة عن المرويات الصحافية لـ **التايمز** التي تسيء نقل القول المنسوب ولا تنقل مراسلات أخرى مختلفة تُحذّر من احتمال أن توجّه إسرائيل ضربة لإيران. يعود الكاتب في تفسيره الاعتبارات التي تقف وراء تغطية **النيويورك تايمز** لوثائق ويكيليكس، إلى أن الصحافيين عادة ما يتخذون قراراتهم في شأن ما يعدّونه أخبارًا، على افتراض شبه واعٍ يتعلق بالرأي الذي يُجمع عليه ذلك الجزء من الجمهور الأوثق صلة بالقضية المعنية، وأن التغطية في قضايا الحرب والنزاع تميل إلى أن تعكس مصالح الإدارة في السلطة، ما دامت هذه الإدارة تواصل تمثيل إجماع الشريحة القوية في المجتمع في شأن القضية المعنيّة.

مواقف الصحافة، الغربية والعربية، من تسريبات ويكيليكس،

يستعرضها الكاتب الصادق رابح، في **الفصل السابع**، مستخلصًا أن مواقف الصحافة عمومًا تباينت بين التشكيك والتجاهل والصمت، من ناحية، والاحتفاء والتأكيد على المسؤولية الاجتماعية لويكيليكس من ناحية أخرى. ويعتبر أن الكثير من الصحف العربية، بخاصة الرسمية منها، تجاهلت ما تضمنته تسريبات ويكيليكس، سواء تلك المتعلقة بالحرب على العراق أم على أفغانستان أم بالبرقيات الدبلوماسية، وحتى الإعلام المعروف بجرأته بدا مشوشًا لا يعرف كيف يتعامل معها، ويردد أحيانًا في ملخصاته أخبارًا قديمة وانتقائية، كما لم يتردد بعض من كتبوا عن ويكيليكس في فضاء الصحف العربية عن وصفه بألفاظ حادة، واتهامه بالتآمر. يستنتج الكاتب أن ويكيليكس الذي خرج من رحم الإنترنت المعولم، والذي لا يأخذ بالقواعد المهنية نفسها التي تتبناها الصحافة التقليدية، قد حرّك المياه الراكدة في عالم الصحافة، ومكّن جميع أولئك الذين لديهم معلومة ما، ولم يعودوا يثقون بالصحافة، أن يكشفوا عنها، وبالتالي ساهم في بناء إيكولوجي إعلامية متعددة ومتنوعة.

في المقابل، تُقدِّم الكاتبة نهوند القادري عيسى، في **الفصل الثامن**، نظرة مغايرة لكل ما سبق، وأكثر نقدية للعالم المعلوماتي ولظاهرة ويكيليكس، في سعيها إلى البحث عن دلالات جديدة حملتها هذه الظاهرة من حيث علاقتها بالسياق الإعلامي الاتصالي الراهن. تعالج الكاتبة ظاهرة التسريب من خلال العلاقة الملتبسة بين المصادر وأهل الإعلام، باعتبارها سوق عرض وطلب، والدافع إلى العرض هو التضليل، وإلى الطلب هو الحصول على أكبر انتباه ممكن من الجمهور؛ وهذا ما يجعل مصادر التسريب في معظم الأحيان رجال السياسة وأصحاب السلطة والنفوذ الاقتصادي والأمني. تتناول أولًا السياق الذي ظهرت فيه تسريبات ويكيليكس والتحوُّلات التي رافقت المنظومة التكنولوجية الاتصالية، وتذكر منها «البحث عن أيديولوجيا تبريرية» من خلال الأعمال «السيبرية» كتقنية أو استراتيجية مراقبة وسيطرة ولتلبية الحاجة إلى تحقيق الأهداف عبر «القوة الناعمة» من خلال الإغراء والإقناع، كما تذكر تحوُّلات على صعيد الديمقراطية، وما سيحلّ بها عندما تصبح بلا معالم مكانية وزمنية، وعلى صعيد عمل الميديا والتأثيرات المتنوعة من تقنيات إعلامية وتشاركية وتفاعلية، وكذلك علاقة الاقتصاد

والملكية بالنظام الإعلامي. وبالنسبة إلى الباحثة، تندرج تسريبات ويكيلكيس في إطار النمط الجديد لإنتاج المعرفة، حيث الانقسام التقليدي بين هاوٍ وخبير يتناقض مع ما يُسمَّى «حكمة المجاميع»، وبروز نمط من المعرفة المستندة إلى قوة العدد، وإلى التحكم اللاحق بالمعلومات، أكثر مما تستند إلى الانتقاء المسبق لها. في ضوء ذلك، تبحث الكاتبة العلاقة بين ظاهرة ويكيليكس (باعتبارها فاعلية منتجة) والإعلام التقليدي (الفاعلية الناقلة) والجمهور (الفاعلية المتلقية)، مقدِّمة مجموعة من الأسئلة: لماذا يعلم صاحب الموقع؟ من الذي أعلمه؟ ما البراهين على صحة معلوماته؟ مستنتجة أنه على الرغم من ادعاء ويكيليكس العمل التطوعي والاستقلالية وإنكار المعرفة بالجهة المسرِّبة، تسقط الحيادية أمام التحكم في توقيت الإفراج عن المعلومات ونشرها، وفي التراتبية العائدة إلى أولية الوثائق وعلاقتها بتطور الأحداث والمستجدات السياسية، إضافة إلى تساؤلات أخرى تجعل الكاتبة تميل إلى اعتبار ويكيليكس عملًا من صنع الاستخبارات. أما بالنسبة إلى الفاعلية الناقلة للتسريبات (الصحافة)، فترى الكاتبة أن التسريبات والمعلومات لا قيمة لها بذاتها ولذاتها، بل تكمن قيمتها في السياق الذي تقع فيه، وفي نوعية وطبيعة المتلقين الذين يُرشَّح أن تصلهم هذه التسريبات وتتفاعل معهم ويتفاعلوا معها. الميديا، في نظرها، تبني رؤية جزئية للفضاء العام، ملائمة لأهدافها، إنما بعيدة من الانعكاس الأمين لهذا الفضاء، وقد لا يتمثل التضليل في عدم دقة أو صحة المعلومة فقط، بل أيضًا في توقيت الإفصاح عنها، وفي طريقة تثمينها من خلال تقدير حاجة المستعلم إليها. إلى ذلك، ترى الكاتبة أن معظم الصحافيين لم يتمكنوا من اتخاذ مسافة من ظاهرة ويكيليكس فبدوا واقعين في أَسر النظام الإعلامي الاتصالي الراهن، وبدوا غير قادرين على تشخيص المشكلة الأساسية للديمقراطية الحديثة المتمثلة لا في شحّ المصادر، ولا في التفاوت المعرفي، بل في إدارة مصادر المعلومات.

خارج التفاعل الميديوي، تطرح تسريبات ويكيليكس إشكاليات أخرى متعلقة بالوثيقة: هل بات من الضروري أن ننظر إلى الوثيقة بطريقة جديدة في العصر الرقمي؟ هل توافر هذه الوثائق بمجموعها مادة مفيدة للمؤرخين، وللمحاسبة عن أفعال حرب أو جرائم حرب؟ هل تعكس شيئًا جديدًا عن السياسة الأميركية؟

يرصد الكاتب محمد جمال باروت، في **الفصل التاسع**، تحديات الوثيقة التاريخية بين المفهومين التقليدي والرقمي، ويعرض تطور التعامل مع الوثيقة من المدرسة المنهجية التي رأت أن علم التاريخ يتأسس على الوثيقة بالمعنى «المادي» للكلمة، حيث لا تاريخ من دون وثيقة، إلى مدرسة الحوليات التي تَمثَّلَ جوهر ردّها في إنكار عبادة الوثيقة من منطلق أن التاريخ هو أكبر وأشمل، وتُركّز على التاريخ الشامل ذي الفترات الطويلة المدى، ثمّ إلى اتجاه التاريخ الجديد وفهمه المفتوح لمصادر كتابة التاريخ وعدم فصله عن باقي العلوم، وتضمين البحث التاريخي مصادر جديدة، بحيث لم تعد الوثيقة المكتوبة الوثيقة التاريخية الوحيدة. يرى الكاتب أن الثورة الرقمية مارست تحديًا كبيرًا لمهنة المؤرخ، وحطمت مفهوم الوثيقة المعطاة أو التي تُبنى؛ وهذا ما يفرض عليه في عالم المصدر المفتوح (الويكي)، هو الاعتراف بنسبية دوره بصفته مؤرخاً «منهمكاً» في تدوين التاريخ ونشوء منافسين كبار له، في عصر التحوُّل الكبير من ندرة المعلومة إلى وفرتها، وسرعة الوصول إليها، وتبادلها والتأثير فيها، ودور وسائل الاتصال في إعادة صوغ الأحداث، وبروز التحدي الكبير وهو إعادة تعريف الوثيقة باعتبارها معلومة. يشير الكاتب إلى ميلاد الوثيقة «المتدحرجة» المتحركة، المتعددة الأبعاد، التي تنتمي إلى نوع الوثيقة ـ المشهد، تظهر فيها أدوار اللاعبين، وتحضر فيها السيرورة. إن إعادة تعريف الوثيقة بواسطة المعلومة لا تعني زوال الوثيقة التاريخية، التي يرى الكاتب أن قيمتها لم تتراجع، لكنّ الوثيقة الافتراضية فرضت حضورها في إطار مفهوم جديد لها هو مفهوم المعلومة، حيث إن الوثائق باتت رقمية ويسهل التدخل اللاحق فيها والتلاعب بها، وإسقاط أشياء منها، وإضافة أخرى إليها. وهذا، في رأيه، يفرض تطوير مفاهيم التاريخ الجدّي، لا المصادر المفتوحة لكتابة التاريخ فحسب، بل ولتقانات وإجراءات المؤرخ أيضًا.

يناقش الكاتب مسعود ضاهر، في **الفصل العاشر**، موقع الوثائق المكتوبة التي نُشرت في ويكيليكس وغيره من المواقع الإلكترونية في كتابة التاريخ المباشر على أسس موضوعية سليمة، ويُعرِّج على أصالة وثائق ويكيليكس، ويُعرّف بها ويُظهر المواقف المتباينة منها. يخلص ضاهر إلى أن وثائق ويكيليكس تؤسس لمرحلة جديدة من البحث التاريخي الموثَّق، وأن

أهميتها تكمن في ما تُقدّمه إلى الباحثين العرب للتركيز على مبادئ الإبستيمولوجيا الشمولية، ويرى أن وثائق ويكيليكس أعادت الثقة بمنهجية «التاريخ المباشر».

يرى ضاهر أن تسريبات ويكيليكس، خصوصًا البرقيات الدبلوماسية، أعادت الروح إلى الجدل في شأن موضوع السرية في العمل الدبلوماسي، مشيرًا إلى أن ممارسة قديمة، مثل الدبلوماسية، التي قامت على عدد من الثوابت، تعرضت في منعطفات تاريخية لتبدُّلات مهمة متعلقة بموضوع السريّة؛ فقبل الحرب العالمية الأولى ظلت حاضرة موروثاتُ ممارسات الدسائس والسريّة التي عرفها القرن الثامن عشر، وهو عصر السلالات الذي ارتبطت فيه الحرب والسياسة بقوة؛ إذ إن الصراع الإمبريالي على النفوذ عمل على إبقاء جزء مهم من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية خلف الكواليس. عرفت الممارسات الدبلوماسية تطورًا مهمًا في موضوع السرية بعد الحرب العالمية الأولى، كان منعطفها قيام الثورة الروسية بأهم عملية تسريب لوثائق دبلوماسية أماطت اللثام عن اتفاقيات كولونيالية، منها اتفاقية سايكس ـ بيكو لتقاسم النفوذ بين بريطانيا وفرنسا في المشرق العربي، تبعتها بعد شهرين النقاط الأربع عشرة التي أعلنها الرئيس الأميركي وودرو ويلسون، في مقدِّمها مبدأ علنية النشاطات الدبلوماسية[٣]. بغض النظر عن الأهداف وراء هذا الإعلان، كانت الدعوة إلى الدبلوماسية العلنية اعترافًا برأي شائع مفاده أن المفاوضات والمعاهدات السرِّية مثَّلت تهديدًا للسلام العالمي (وكانت سببًا مباشرًا للحرب العالمية الأولى) وانتهاكًا للمفاهيم الأساسية للديمقراطية بما أنها تُخرج السياسة الخارجية من أي رقابة أو سيطرة[٤]. وكان أن أدخلت عصبة الأمم بندًا في ميثاقها يرى أن كل المعاهدات بين الدول يجب الإعلان عنها، وهي أسست أيضًا في ممارستها لدبلوماسية جديدة متعددة الأطراف أكثر علنية وأكثر ملاءمة للدول

(٣) احتوت النقطة الأولى من الإعلان على التالي: «اتفاقيات سلام مفتوحة، يجري التوصل إليها بشكل علني، وبعدها لن يكون هناك تفاهمات دولية خاصة من أي نوع، والدبلوماسية ستواصل عملها دائمًا بشكل صريح وأمام الرأي العام».

(٤) Joseph Kishore, «Wikileaks and Secret Diplomacy,» World Socialist Web Site, 7/12/2012, <http://www.wsws.org/articles/2010/dec2010/pers-d07.shtml>.

الصغيرة. ولا شك في أن ما تحقق في هذا الفترة كان مهمًا؛ إذ لم يعُد معظم المعاهدات الدولية بعد هذا التاريخ سرّيًا، مع أن المسمّاة حينها «الديمقراطية الدبلوماسية» أظهرت أنها أقل ديمقراطية ممّا كان متوقَّعًا لها[٥].

لذلك يُعيد ويكيليكس، بهذا المعنى، النقاش إلى موضوع قديم وقديم جدًا، يعود حتى إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، إلى أفكار ظهرت بقوة في أواخر القرن الثامن عشر، ومثّلها فلاسفة مثل جيريمي بينثام الذي طالب بما هو أكثر من علنية المعاهدات الدولية، طالب برقابة على السياسة الخارجية، وبإزالة السرّية الدبلوماسية شرطًا لسياسة خارجية صادقة وشعبية وديمقراطية[٦]، ومِثل توماس باين الذي كان له شأن مهم في الثورتين الفرنسية والأميركية، ووقف ضد السرّية الدبلوماسية في إطار نهج كوزموبوليتي للعلاقات الدولية[٧].

لم يساعد تجدُّد الصراعات الدولية في القرن العشرين على إنعاش نقاش كهذا في شأن السرية الدبلوماسية؛ حيث تعرضت الدبلوماسية أثناء الحرب الباردة لتأثيرات متناقضة بين نزوع إلى ممارسة متعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة، وتعزيز السرية تحت ضغط النزاع الأيديولوجي والنووي الحاد بين القوتين العظميين[٨].

بعد انتهاء الحرب الباردة، وتبدُّل طبيعة الصراع بين الدول، وإلغاء العولمة الاقتصادية مجموعة من الحواجز الدولية، وبروز فاعلين غير دولتيين، وكذلك بروز تأثير تكنولوجيا المعلومات التي قدّمت وفرة

---

(٥) Harold Nicolson, «The Development of Democratic Theory,» in: *Diplomacy*, Edited by Christer Jönsson and Richard Langhorne, 3 vols. (London: Sage Publications, 2004), vol. 1, *Theory of Diplomacy*.

(٦) Daniele Archibugi and Marina Chiarugi, «Wilson, Trotsky, Assange: Lessons from the History of Diplomatic Transparency,» 28/2/2011, <http://www.isn.ethz.ch/isn/Current-Affairs/ISNInsights/Detail?lng=en&id=127182&contextid734=127182&contextid735=127180&tabid=127180>.

(٧) Thomas C. Walker, «The Forgotten Prophet: Tom Paine's Cosmopolitanism and International Relations,» *International Studies Quarterly*, vol. 44, no. 1 (2000).

(٨) Geoffrey Wiseman, ««Polylateralism» and New Modes of Global Dialogue,» in: *Diplomacy*, vol. 3, pp. 40-41.

وانكشافًا معلوماتيًا غير مسبوق؛ بدأت الكتابات في شأن الدبلوماسية تنتعش.

حثّت التغيرات المهمة الراهنة على توسيع نطاق الكتابة عن الدبلوماسية، ومعها دخلت مصطلحات جديدة القاموسَ الدبلوماسي لتُعبّر عن علاقات دبلوماسية أبعد من العلاقات بين الدول. لكن هذا الاتساع في الكتابة عبّر، كما يشير المحللون، عن تنّوع كبير، وافتقر إلى الأرضية النظرية القوية، ويمكن تصنيفه ضمن المدرسة التقليدية ومدارس ناشئة تعطي اهتمامًا للاعبين غير الدولة في العمل الدبلوماسي(٩). أما متغير البيئة التكنولوجية المعلوماتية فهو أيضًا سلاح ذو حدين، بين التمكين التكنولوجي الذي بات في متناول الأطراف الخاصة، ويفسح المجال لشفافية كونية غير مسبوقة، واستخدام الدولة التقنيات نفسها لزيادة المراقبة الخاصة بها وللاستطلاع ولحاجات الاتصال، بما «أن تكنولوجيا الإعلام نادرًا ما تكون قوية في أيدي الصحافيين كما هي في أيدي المسؤولين الحكوميين والسياسيين»(١٠). كما يرى البعض أن كثرة المعلومات تزيد من أهمية دور الدبلوماسي، وتقوّي حوافز التشبيك لدى المسؤولين في الحكومة مع المجتمع المدني(١١).

إلى ذلك، فإن التطوُّرات الديمقراطية في القرن الأخير (منها على سبيل المثال الحضور البرلماني وإمكان المحاسبة والمراقبة في ما يخص السياسة الخارجية) زادت من أهمية التمييز بين الأساليب الدبلوماسية والسياسات الدبلوماسية في ما يخص السرّية، مع ذلك يبقى هذا التمييز إلى حد كبير ضبابيًا وغير واضح؛ فالسياسات ـ باستثناء الوصول إلى معاهدات واتفاقيات

---

(٩) يُحدِّد الكاتب ثلاثة أنواع من المدارس: المدرسة التقليدية المتمحورة حول العلاقة بين الدول، والمدرسة الناشئة التي تُركّز على أشكال ناشئة لدبلوماسية بديلة مثل وجود لاعبين غير دوليين، والمدرسة المبتكرة التي تجمع بين الاثنين. انظر: Stuart Murray, «Consolidating the Gains Made in Diplomacy Studies: A Taxonomy,» *International Studies Perspectives*, vol. 9, no. 2 (February 2008), pp. 22-39.

(١٠) Evan H. Potter, ed., *Cyber-Diplomacy: Managing Foreign Policy in the Twenty-First Century* (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2002), p. 7.

(١١) المصدر نفسه.

تتطلب أن يُصادق عليها البرلمان ـ ليست معلنة بالكامل، ما دامت الدولة في صراعها وتنافسها مع دول أخرى مسؤولة فقط في ما يعني أمنها وزيادة نفوذها، وهي في معظم الأحيان تُفرّق بين أهداف استراتيجية وتكتيكات قد لا تعلنها. تقع الممارسة الدبلوماسية في حيّز هذه التكتيكات وتجعل من سرّيتها أمرًا مفروغًا منه، ولا تزال هناك قناعة شائعة بأن السريّة ضرورية في مسألتين:

الأولى تتعلق بسريّة المفاوضات، على أساس أن الخروج إلى العلن قد يُولّد اعتراضًا ضد أي تنازل محتمل ويُفشل عملية التفاوض؛ وعادة ما يُقدَّم الرئيس الأميركي السابق وودرو ويلسون مثالًا، خصوصًا أنه وافق، بعد دعوته إلى دبلوماسية علانية، على أن تكون مفاوضات مؤتمرات السلام بعد الحرب الأولى عامَي ١٩١٩ و١٩٢٠ سرّية.

والقناعة **الثانية** متعلقة باعتبار أنه في التاريخ الدبلوماسي كان هناك دائمًا قناتان، عامة وخاصة، أي دبلوماسية المواقف، مقابل الدبلوماسية الخاصة في الاجتماعات وبرقيات السفارات.

خرقت برقيات ويكيليكس المسرّبة هذا الفضاء الدبلوماسي الخاص، على المستويين المعنوي والفعلي؛ ويعني استمرار ظواهر مثل ويكيليكس، على المستوى المعنوي، أن موضوع إحياء النقاش في شأن السريّة الدبلوماسية سيكون مطروحًا على جدول الأعمال دائمًا. هناك حالتان من النقاش يطرحهما الموضوع:

تتعلق الحالة **الأولى** بـ «الهوّة التي تفصل بين مصالح المواطنين العامة، والمصالح التي يجري تشكيلها على مستوى سياسة الدولة، وأنه من خلال تلك الفجوة تزدهر السرية»(١٢). يرى أصحاب هذا الرأي أنه في الديمقراطية «لا يمكن أن تستمر السرية الدبلوماسية من دون مساعدة الدولة الهائلة في الكذب والدعاية»(١٣)، وأنه لذلك يجب أن تكون السرية استثناء، لا القاعدة

(١٢) Lawrence Davidson, «Killing the Goal of 'Open Diplomacy',» Consortiumnews.com, 6 December 2010, <http://www.consortiumnews.com/2010/120610a.html>.

(١٣) المصدر نفسه.

في الدبلوماسية، ووفقًا لمعايير محددة لهذه الاستثناءات يجري التوصل إليها عبر نقاش عام مبني على مبدأ الحق في معرفة ما تفعله الحكومة باسم مواطنيها[١٤]. فإذا لم تضلل الحكومات مواطنيها في كثير من الأحيان فستكون الحاجة إلى السرية أقل[١٥].

أما في الحالة **الثانية**، فيتعلق الأمر باحتكار صنع السياسات الخارجية من شريحة دبلوماسية مدربة في تقليد السلطة ومستبعدة الشرائح الأوسع من الناس عن صنع القرار، وتضيق دائرة هذه الشريحة كلما كانت الأنظمة أقل ديمقراطية. هنا يُطرح موضوع المصادر المفتوحة وتداول المعلومات من أجل زيادة احتمالات المشاركة في صنع السياسات. لقد أيد الرئيس الأميركي باراك أوباما، عندما تولى منصبه في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، مفهوم الحكومة المفتوحة، لكنه أشار إلى استثناءات لهذه السياسة لحماية الخصوصية والأمن القومي[١٦]، ولا بد في هذا المجال من تسجيل أن تداول المعلومات، كما أظهرته التسريبات، يجري أصلًا على مستوى واسع، إذا ما اعتبرنا أن المعلومات المسرّبة كان يحق لمئات الآلاف الوصول إليها، وازداد وصولها إلى ٣ ملايين شخص في عهد الرئيس السابق جورج بوش الابن، وسمحت لجندي برتبة بسيطة أن يُسرِّبها.

يعيدنا هذا الأمر إلى الفصل الأول من هذا الكتاب، حيث يُنبّهنا عزمي بشارة إلى أن «القوة ما عادت مقتصرة على من يمكنه حفظ السرّية والتحكم فيها، بل صارت في حوزة من يمكنه تحمُّل أكبر قدر من الشفافية، بل يمكنه إنتاج الشفافية المصطنعة أيضًا، بمعنى ضخ المعلومات وتحويل غزارتها إلى حقائق نسبية متضاربة تضيع الحقيقة في غمارها». في هذا السياق، يمكن الحكم على أهمية المستوى الفعلي للتسريبات، أي أهمية

---

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) Peter Singer, «Is Open Diplomacy Possible?» 13/12/2010, <http://www.project-syndicate.org/commentary/singer69/English>.

(١٦) المصدر نفسه. من ضمن ما قاله الرئيس أوباما لوزرائه وموظفيه: «ابتداء من اليوم، يجب على كل وكالة وقسم أن يعرف أن هذه الإدارة تقف إلى جانب لا أولئك الذين يسعون إلى حجب المعلومات، بل أولئك الذين يسعون إلى جعلها معروفة». ثم أشار إلى أنه يجب أن تكون هناك استثناءات لهذه السياسة لحماية الخصوصية والأمن القومي.

الوثائق نفسها. تُذكّرنا بعض الكتابات أن التشكيك في المراسلات الدبلوماسية وجدواها مسألة قديمة ومستمرة، تعود بنا إلى مواقف بسمارك المتسائلة عن معنى بقاء هذه المراسلات في الأرشيف السرّي كل هذا الوقت، أي لمدة ثلاثين سنة. وبغض النظر عمّا إذا كان هذا التساؤل في محلّه، فإن غزارة هذه المعلومات والطريقة الانتقائية التي يجري فيها نشرها من خلال المؤسسات الصحافية، تدعونا إلى اعتبار أننا أمام عملية إنتاج مصطنع للشفافية، ويصبح الموقف الأهم من تشجيع التسريب هو رفع الغطاء عن السرّية الدبلوماسية، أولًا بأول، وجعلها الاستثناء، لا القاعدة.

موضوع السرية الدبلوماسية يتطرق إليه الفصلان المتعلقان بالدبلوماسية في هذا الكتاب، لكن بشكل جانبي، وفي إطار ربطه بممارسة عملية، في علاقة السرية بالسيادة، وفي علاقتها بتشوّه الفعل الدبلوماسي الذي يجري خارج التداول، وفي دوائر ضيّقة جدًا.

يرى السفير السابق حسن أبو نعمة، **في الفصل الحادي عشر**، استنادًا إلى رؤيته المشتقة من خبرته الطويلة في العمل الدبلوماسي، أنه على الرغم من المتغيرات في العمل الدبلوماسي والتفاوتات بين بلد وآخر، ظل العامل المشترك موضوع السرية، بغض النظر عن الطابع المبالغ فيه للسرية لدى الدول العربية من قبيل الاعتقاد أن المعلومة هي حق وامتياز للمسؤول. يضيف نعمة أن للدولة الحقَّ في الاحتفاظ بأي معلومات تتعلق بأنشطتها السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو العلمية أو الصناعية أو المالية، وهو حق سيادي للدولة، لا يجوز لأحد انتهاكه. لكنه يُفرّق بين ما يُعَدُّ أسرارًا مشروعة، وأخرى غير مشروعة، والأخيرة مرفوضة كون غايتها التستُّر على ما قد يكون غير أخلاقي أو غير قانوني أو غير مقبول، ولا يحق إخفاء ممارسات غير قانونية مثل إباحة التعذيب أو التزوير أو تلفيق التُهم للآخرين لتدبير الحروب العدوانية، أو التجسس على الموظفين الرسميين، أو إخفاء الحقائق لحماية مرتكبي الجرائم أو المسؤولين عن هدر مقدرات البلاد. يتطرق الكاتب أيضًا إلى ما ظهر في إطار تسريبات ويكيليكس حول المواقف الأميركية والعربية من إيران، ويرى أن السياسة الأميركية سعت جاهدة إلى إقناع الدول العربية بسياستها حيال إيران، مشيرًا إلى أن التحالف

الوثيق بين الولايات المتحدة وبعض الدول العربية يفرض على الحليف العربي المسايرة على الأقل. يستنتج أبو نعمة أن دور الوثائق الرئيسي هو في أنها أكدت المتداوَل والمعروف، وأنها كشفت جوانب غير أخلاقية وغير قانونية في السياسة الأميركية، كما أنها سمّمت الأجواء الدولية، وزعزعت الثقة بالفعل الدبلوماسي الأميركي الذي سيجري التعاطي معه في المستقبل بحذر أشدّ.

أما الكاتب موسى بريزات، وهو أيضًا دبلوماسي سابق، فلا يُركّز على مضمون الوثائق، بل على ما أظهرته هذه الوثائق من تبايُن في الممارسات الدبلوماسية، ويدرس بشكل مقارن، في **الفصل الثاني عشر**، كلًا من الدبلوماسيتين الأميركية والعربية، مفترضًا أن هناك فجوة في المخرجات بين الدبلوماسيتين على الرغم من التشابه في المدخلات، تعود إلى كون البنية الدبلوماسية الأميركية منسجمة تمامًا مع المفهوم الاعتيادي لطبيعة الدبلوماسية ودورها أو وظيفتها، بينما الدبلوماسية العربية في وضع شاذّ من حيث مهامها، وبالتالي من حيث مخرجاتها. هناك فشل تاريخي - في رأيه - للدبلوماسية العربية في تحديد أهدافها الدبلوماسية في ضوء الإمكانات المتوافرة وتحديد أهداف الطرف (أو الأطراف) المقابل ونيّاته، لذلك تعذّر بيان الالتقاء والافتراق بين الأهداف العربية وأهداف الطرف المقابل ونيّاته. ويحدد السبب الأساسي بالاختلاف في كيفية تعريف المصلحة الوطنية لدى الجانبين، نظرًا إلى اختلاف الأنساق الاجتماعية والسياسية؛ فالدول العربية تسعى قاطبة إلى ضمان البقاء الوطني معرّفًا أو مختصرًا ببقاء أنظمة الحكم القائمة، بينما للقرار السياسي الأميركي روافد كثيرة سواء على صعيد المؤسسات الرسمية أم قوى المجتمع المدني، وبالتالي فهو مؤسس على مقومات اجتماعية وبيروقراطية ومؤسسية تمنحه القوة والشمولية والصيغ الوطنية. هذا هو ما يُفسِّر، بالنسبة إليه، مبدأ السرّية المطلقة المهيمن في علاقات الدول العربية بالإدارات الأميركية المتعاقبة، وكذلك الصلات الشخصية، وما رافقه على غير صعيد انتفاء أو تذويب مفاهيم أساسية عدة في الدبلوماسية مثل «التبادلية» و«المعاملة بالمثل»؛ فالسرية تشمل بالنسبة إلى الجانب العربي كل ما يجري في هذا اللقاءات والاتصالات وحصرها هي وغيرها في أضيق نطاق بحيث تُحجَب أحيانًا حتى عن الوزراء وعن

غيرهم، ما يعني أن فرص المتابعة والتحليل والتعديل أو التغيير غير واردة أو صعبة، إذ لا توجد ضمن هذه الصيغة عملية تحليل أو تداول للمعلومات، بل يقتصر الأمر بالنسبة إلى البيروقراطيين بمن فيهم الدبلوماسيون على استقبالها والتكيف معها فقط، وسيبقى الوضع العربي على حاله في انتظار تفعيل المؤسسات الوطنية وتوجيهها لخدمة الوطن والمواطن وبالتالي إصلاح النظام السياسي نفسه ليصبح مكرسًا لخدمة المجتمع، لا العكس.

أين تتلاقى مبادئ الإدارة الأميركية لباراك أوباما وفلسفة ويكيليكس والانتفاضات العربية وأين تتناقض؟ هذا هو ما تجتهد في قراءة ملامحه الأساسية له الكاتبة نهى خلف في **الفصل الثالث عشر**، حيث ترى في هذه الظواهر الثلاث فعل تغيير مهمًّا؛ إذ ساهمت ويكيليكس في إدخال السرية المتبعة في الدبلوماسية الأميركية في طور جديد من الإرباك، وساهم نجاح أوباما ذي الأصول الإفريقية في الوصول إلى رئاسة الولايات المتحدة في إعطاء ثوب جديد للديمقراطية الأميركية، بينما أدت الثورات، خصوصًا في مصر وتونس، إلى إدخال المنطقة في طور جديد من التغيير الجذري. تشير خلف إلى تأثيرات فكر الفيلسوف الفرنسي جيل دولوز (Gille Deleuze)، في تمييزه بين البنى باعتبارها أنساقًا مغلقة و«التعدديات» كنسق مفتوح يتواصل بحرية مع العالم الخارجي، في فلسفة ويكيليكس، التي ترى أن الاستراتيجية الواقعية لمحاربة «المؤامرة السلطوية» لدولة مثل الولايات المتحدة هي في خفض إمكاناتها التآمرية عبر اختراقها وفضح مخططاتها؛ فجوليان أسانج يشبّه التسريبات بالجلطات التي تصيب دماغ المارد الذي يدير المؤسسات الضخمة، وأن فقدان حلقات الوصل بين أنساق مغلقة سيؤدي إلى بروز أنساق أكثر انفتاحًا. أما بالنسبة إلى مبدأ أوباما، فالقراءة التي تقدمها الكاتبة تركّز على مبدأ «الكرامة» الذي يؤسس لسياسة تتجاوز الانتخابات في معالجة المشكلات التي تعانيها الشعوب، ويجعلها سياسة تنطبق على الأصدقاء لا فقط على البلدان التي تتحدى الهيمنة الأميركية كما كان يحصل مع إدارة بوش. في المقابل، بدأت تبرز ملامح جديدة مع نشر استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٠ التي ترى أن أكبر الأخطار التي تواجه الأمن القومي الأميركي هي شبكة الاتصالات الافتراضية، وأن البنية

المعلوماتية هي أولوية استراتيجية أمنية قومية. لذلك، فإن ما بدا أول الأمر نقاط التقاء بين مبدأ أوباما وويكيليكس في المفاهيم المستخدمة ـ وهي الفترة التي شهدت حركة سياسية في الولايات المتحدة تناهض التدخل الأميركي في العراق ـ تحوَّلَ في ما بعد إلى تناقض واضح، بعد تسريبات تحدَّثت عن ذهاب المؤسسة العسكرية الأميركية إلى حد الكلام على مقاضاة ويكيليكس. من ناحية أخرى، ترى الكاتبة أن سعي البنتاغون إلى مقاضاة ويكيليكس يُشبه علاقة الصراع بين الثورة والثورة المضادة في الانتفاضات الشعبية العربية.

هل تضررت السياسة الأميركية من التسريبات الدبلوماسية؟ سؤال يطرحه ويجيب عنه، في **الفصل الرابع عشر**، الكاتب هشام القروي، معتبرًا أن ويكيليكس تُمثّل تحديًا وضغوطًا أكبر على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منه على الولايات المتحدة، وأن نشر الوثائق السرّية قد يكون له تأثير في العلاقات الإقليمية داخل منطقة الشرق الأوسط أكثر مما في العلاقات الثنائية بين تلك الدول والولايات المتحدة. يعالج الكاتب الموضوع استنادًا إلى مفهومَي «مجتمع الشفافية» حيث يعيش المرء في الأماكن العامة تحت رقابة العين الباردة لكاميرات الفيديو والأقمار الاصطناعية، لكنها أيضًا شفافية تعمل في الاتجاهين، إذ بإمكان المواطن أيضًا محاسبة حكومته؛ و«مجتمع الخطر»، وهو المجتمع ما بعد الصناعي الذي ينطوي على أخطار مرئية (بيئية واجتماعية) ولو أنه يحمل أيضًا ميكانيزم النقد والنقد الذاتي. يضيف القروي أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد غيّرت اعتقاد الساسة الأميركيين أنه من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يجب أن يُضحّى بالشفافية والديمقراطية، ويعيد ذلك إلى مواقف ظهرت لوزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس منذ عام ٢٠٠٥. وموضوع الشفافية، الذي شدّد عليه الرئيس باراك أوباما في أول يوم شغل فيه البيت الأبيض في مذكرتين موجهتين إلى «رؤساء الأقسام التنفيذية والوكالات» تتعلقان بالشفافية في الحكومة (حول إدارة قانون حرية الإعلام والحكومة المفتوحة)، عاد وأربك الإدارة نفسها عندما راح موقع ويكيليكس ينشر آلاف الوثائق السرية. يخلص الكاتب إلى أنه على الرغم من الإرباك، ليس هناك في هذه البرقيات

كلها ما يؤكد وقوع ضرر للدبلوماسية الأميركية، في حين أن الكشف عن بعض المواقف يُعرّض العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط إلى مزيد من التوتر والاحتقان.

تعالج الكاتبة فاطمة الصمادي، في **الفصل الخامس عشر**، حالة تُعبِّر عن تأثيراتٍ لتسريبات ويكيليكس في العلاقات الإقليمية، وهي تشرح المواقف الإيرانية الداخلية تجاه مواقف الدول الخليجية التي ظهرت في تسريبات ويكيليكس، خصوصًا حيال مشروع إيران النووي. يبدو للصمادي أن هناك تناقضًا في المواقف بين الرسمي منها الذي جاء على لسان الرئيس الإيراني أحمدي نجاد من أن تلك الوثائق، تهدف إلى تخريب علاقات إيران مع جيرانها، ومواقف أخرى من مؤسسات بحثية ومن سياسيين ونواب أخذوا هذه التسريبات على مضمونها محذّرين من جيران لا يحملون نيّات طيبة ويُمثّلون تهديدًا لأمن إيران. تفترض الكاتبة أن ما كشفت عنه وثائق ويكيليكس في ما يتعلق بالعلاقات العربية ـ الإيرانية عزّز هاجس الأمن القومي لدى الجمهورية الإسلامية، وقاد مضمون الوثائق إلى المطالبة بإجراء مراجعة للسياسة الخارجية الإيرانية وانتهاج سياسة جديدة، وضرورة تكثيف التحرُّك الإيراني في المنطقة بالتركيز على موضوعَي الطاقة والأمن باعتبارهما مفاتيح أساسية واستراتيجية لهذا التحرُّك.

في **الفصل السادس عشر** والأخير، يُقدِّم الكاتب باسيل يوسف بجك قراءة أولية في السياسة الأميركية وانتهاكات حقوق الإنسان في العراق من خلال وثائق ويكيليكس، ويتطرق في عرضه إلى الجوانب القانونية الدولية المتعلقة بالموضوع والواردة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وموقف الولايات المتحدة منها والتدابير التي اعتمدتها لإفلات قواتها والشركات الأمنية من العقاب والملاحقة. يرى الكاتب أن ما ورد في الوثائق المسرّبة المتعلقة بحرب العراق لا يعكس موضوعيًا واقع انتهاكات حقوق الإنسان، وأن تقارير المنظمات الدولية تتضمن معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات الأميركية في العراق تفوق ما ورد في الوثائق كمًّا ونوعًا؛ إذ لم تتطرق الوثائق إلى ما جرى في سجن أبو غريب من أعمال تعذيب مثّلت جرائم حرب وما صدر في شأنها من تقارير أميركية، ما يدعو

مجددًا إلى استبعاد حصرية المعلومات الواردة في الوثائق، مع أنه يرى أن وثائق ويكيليكس تضمّنت معلومات إحصائية يمكن الاستفادة منها وتُعَدُّ أدلة إثبات في الإجراءات القضائية. يتتبع الكاتب السياسات الأميركية السابقة والحالية في العمل على تجنيبها المحاسبة، وخلاصته أن نصوص الاتفاقيات الدولية تُعَدُّ غير نافذة تلقائيًا لدى القضاء الأميركي، على أساس أن أحكام الدستور والقوانين الأميركية كافية لتغطية الحقوق الواردة في الاتفاقيات الدولية. أما داخل العراق، فقد أصدرت قوات الاحتلال الأميركي تشريعات تمنح قواتها والمتعاونين معها حصانة قضائية حيال المثول أمام القضاء العراقي، وحافظت القوات الأميركية على الحصانة تلك في الاتفاقية الأمنية التي وقعتها مع العراق عام ٢٠٠٨، لكن الاتفاقية لا تتضمن حصانة مماثلة للشركات الأمنية. في الحصيلة يرى الكاتب أن السلطات الأميركية جهة مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وردت في وثائق ويكيليكس لأن هذه الوثائق صدرت عنها ولم تُنكرها.

الفصل الأول

الحقيقة والسلطة وإعادة الاعتبار إلى الحقائق

عزمي بشارة



مقدمة

يتناول هذا الفصل بالتحليل ظاهرة التسريب من حيث هي ظاهرة قديمة، وعلاقتها بمبدأ الشفافية في النظام الديمقراطي. تُقسَم ظاهرة التسريب إلى تسريبات مقصودة من داخل المؤسسة، وهي تُنتج جدلية سلبية في تعامل المواطن مع السياسة، وتسريبات على شكل فضائح ناجمة عن وظيفة مؤسسة الإعلام، وعن التوازن بينها وبين المؤسسة السياسية، ثم التسريبات النقدية الناجمة عن فاعل منشقّ أو من خارج المؤسّسة، ويكون في العادة مدفوعًا بدوافع خارجة على علاقات إعادة إنتاج المؤسّسة الإعلامية والسياسية.

هذا البحث يجعل موقع المصدر المفتوح عند تقاطع هذا التراث مع وسائل الإعلام الجديدة على شبكة الإنترنت، ويُبيّن الفصل تأثير ذلك في مبدأَي الشفافية والسرّية، وفي ظاهرة التسريب نفسها، كما يفحص سلوك المؤسستين الإعلامية والسياسية، وتغيُّر موقفيهما من الشفافية حين يمسّ قضايا تتعلق بجدلية العدوّ والصديق، وموقفيهما السلبيين من التسريبات المنشقة والفردية أو الناجمة عن فاعلين عابرين لحدود الدولة الوطنية. كما تعالج هذه الدراسة الشفافية المصطنعة المفرطة القائمة على ضخّ معلومات يتساوى فيها، بالقيمة، الصادق والكاذب، والقائمة على مفهوم نسبية الحقائق باعتباره وجهًا آخر لاحتكار المؤسسة الحاكمة للحقيقة، وتُبيّن أنّ المصدر المفتوح والتقاء الحقائق المسرّبة مع ما توصّل إليه التحليل العقلاني نظريًا، يقومان بدور تنويري في إعادة الاعتبار إلى العقل والحقائق.

أولًا: عن التسريب

يتصدر الحقّ في الوصول إلى المعلومة ذات العلاقة بالشأن العام قائمة الحقوق التي يقوم عليها الحق في حرّية الرأي، والحقّ في التعبير، والحقّ في المشاركة، وهذا الحق هو أهم الحقوق السياسية في النظام الديمقراطي. لكن

قلّة من الدول الديمقراطية شرّعت فعلًا حق الوصول إلى المعلومات، مع أن مأسسة السرّية والسرّية المقننة هما من نتائج تطوير النظام الديمقراطي مقابل حقّ المواطن في المعرفة، لأن النظام الذي يعُدّ الشفافية هي القاعدة، والسرّية هي الاستثناء اللازم لعمل المؤسّسات، يرى أنّ السريّة تحتاج إلى حماية مقوننة. في حين أنّ الأنظمة الديكتاتورية غالبًا ما ترى السريّة جزءًا من تعريف النظام؛ فهو الذي يجب أن يعلم ويعرف ويُفكّر نيابة عن الشعب، ولا حاجة في هذه الحال إلى تحديد السرية لأنها هي القاعدة، في حين أنّ العلنية هي ما يختار النظام أن يعلنه، أكان ذلك حقيقة أم كذبًا. هنا تكمن الهوّة بين الشعب والحاكم، التي تتشكّل منها هيبة الحاكم ومهابته.

ثمة قطبان لهذه العملية: احتكار المعلومة باعتباره نوعاً من احتكار القوّة والسلطة من جهة، والحقّ في المعرفة وحب الاستطلاع غير المحدود من جهة أخرى. تتوسط بينهما عناصر عدّة مثل الرقابة على النشر، وتصنيف المعلومات كمواد سرّية، والشفافية المنظمة قانونًا، وهذه الأخيرة حين تُقونَن تمنح الحقّ في المعرفة لغاية محدّدة هي تكوين موقف ورأي، وتمنح الحقّ في أن تكون مؤسّسة للرقابة على السلطة للحدّ من استخدام القوة والنفوذ لأهداف غير شرعية وغير مشروعة.

إنّ تطوُّر الشفافية باعتباره آلية جاء مع تطوُّر المؤسسات الديمقراطية وحقوق المواطن وتحوُّلها إلى مؤسسات في كثير من الحالات، من ضمنها مؤسسات الرقابة الرسمية وغير الرسمية التي تُقدِّم تقارير إلى الجمهور، ومن بينها أيضًا مؤسّسات تتوسّط بين الإعلام والسياسة مثل التقارير اليومية للناطقين الرسميين، والمناقشات البرلمانية المفتوحة (البثّ المباشر مؤخرًا)، وحقّ عضو البرلمان في توجيه الأسئلة إلى مختلف الوزارات وغيرها. ومهْما مُنح المواطن من حقوق الرقابة على ما تقوم به السلطة، فقد ظل برج المراقبة الذي تقبع فيه السلطة أعلى وأكثر إشرافًا واستدارة وبانورامية، وظلّت نوافذ المواطنين مسطحة وواسعة وأكثر نفاذية، وظلّ حجب المعلومة أداة أساسية في صنع السياسات الذي يجري من دون موافقة الرأي العام، وأداة في تنفيذ خطوات غير شعبية، أو أداة للقيام بخطوات لا تتلاءم مع برامج الحكومات، أو حتى للكذب الصريح في إطار تبريري سُمّي «الأمن

القومي». ويُحرَّم كل ما «يمسّ الأمن القومي»، وتوسَم «المسائل الخاصة بالأمن القومي» بأنها فوق الحقوق والقوانين الدنيوية، ثم تُحاط بهالة من القدسية، وينشأ لها حرم تُشيَّد فيه قلاع السرية المحظورة، ولا يُسمح بدخوله إلا لأصحاب الشأن المصنَّفين. ويباح حجب المعلومات عمّن يقع خارج حرم هذه القدسية، ويُباح حتى الكذب في شأن أي قضية تُوسم بهذه العلامة.

أمّا الآليات التي طُورت من أجل نقل الخبر واستقصاء المعلومة ونقلها إلى الجمهور، فيمكنها ـ في هذه الحالات ـ أن تتحوَّل إلى أداة لمنع الشفافية وللتضليل، لأن العلاقة المُمَأسسة بين الإعلام والسلطة تتضمن خدمات متبادلة، منها أن «يخدم» السياسي أو صاحب السلطة الإعلام بمنحه خبرًا، وأن يخدم الإعلام السلطة بحجب خبر ما، أو بتمرير معلومة كاذبة ترغب السلطة في إيصالها إلى المتلقي. وقد يكون منع المعلومات أو نشر المعلومات الكاذبة غطاء ضروريًا لصنع الرأي العام المؤيد لخوض حروب أو لتقييد الحريات، أو لاتخاذ خطوات غير شعبية، ما كانت لتُتخذ لو عُلم أنّ الأسباب التي تبرّرها كاذبة، أو لو عُرفت حقيقة الدوافع، ولَجرى تشويش تنفيذها على الأقل[1].

لا يُعَدُّ تسريب الوثائق والحقائق المحجوبة ظاهرة جديدة في العلاقة بين الحكومات والمؤسسات الرسمية من جهة، والإعلام والرأي العام من جهة أخرى؛ فمن اكتساب الحكومات حقّ السرية، في إدارة مداولاتها الداخلية وفي إدارة علاقاتها بالدول الأخرى، وحق حجب المعلومة باعتباره جزءًا من وحدانية السلطة، تمامًا مثل احتكار استخدام العنف؛ نشأ أيضًا التسريب الانتقائي. يولد التسريب كجزء من عملية التحكم في الرأي العام، أو كنوع من الفضح المتبادل للخصوم السياسيين في داخل المؤسسة الحاكمة، كما ينشأ التسريب، خارج هذا السياق، في إطار الصراع ضدّ

(١) يصح ذلك خصوصًا في حالة تجنيد الصحافة الأميركية في قضايا الأمن القومي، وفشل ما يمكن تسميته «صحافة كلب الحراسة» (Watchdog Press) في مهمتها؛ فهي لم تكتفِ بالتقاعس عن التحقُّق من أكاذيب إدارة بوش لتبرير الحرب على العراق، بل شاركت إلى حد بعيد في الدعوة إلى الحرب، وساهمت في التحريض على من عارض شن الحرب. وعندما تبيَّن الكذب لم تعتذر بوضوح، بل انتقلت إلى الموضوع التالي على جدول الأعمال.

الحكومات، بما في ذلك الفعل الثوري (ما قبل الديمقراطية، وما قبل نشوء مفهوم الشفافية)، مثل عملية فضح للتناقض بين القول والفعل في إطار «توعية الجماهير بمصالحها». ومنذ أن نشأ مفهوم الرأي العام، ومعه وسيط نقل الخبر والمعلومة، أي الصحافة ووسائل الإعلام عمومًا، أصبح التسريبُ جزءًا من عملية صناعة الرأي العام وتكوينه.

لا علاقة ضرورية لآلية التسريب إذًا بهذه الجدلية الموصوفة أعلاه؛ إذ قد ينجم التسريب عن صراع داخل الحكومة أو داخل حزب حاكم، أو بين حزب حاكم وصل إلى السلطة للتو، وحزب آخر كان في السلطة. كما أنّ التسريب راح ينتشر مؤخرًا على خلفية الصراعات بين أجنحة مختلفة، أمنية وسياسية وغيرها، داخل النظام الحاكم، في شأن السياسات المتبعة؛ فيقوم الجناح غير الموافق على خطوة ما، ولا يمكنه منعها، بتسريب خبر عنها إلى الرأي العام لعرقلتها. نأخذ مثالًا على ذلك ما صادفناه كثيرًا في تسريبات إسرائيلية للصحافة قام بها وزراء يمينيون أو موظفون أمنيون لعرقلة خطوات إسرائيلية في إطار المفاوضات مع الفلسطينيين؛ وكمثال أكثر أهمية نذكر أنّ هنري كيسنجر قام سرّيًا بخطوات التقارب مع الصين في حقبة إدارة نيكسون، من دون أن يُعلم الخارجية والبنتاغون كي لا تقع الوثائق أو الرسائل في أيدي سياسيين ومسؤولين ممّن يعارضون سياسة الانفراج هذه، مثل راي كلاين في «سي آي إيه» والسيناتور باري غولد ووتر، وكي لا يسرّبوا رسائلَ أو وثائقَ إلى حكومة تايوان لتحذيرها[٢].

يهدف التسريب هنا عمومًا إلى وصم المنافس أو الخصم بالكذب، وبأنه يفعل ما لا يقول، ويقول ما لا يفعل، ويتخذ التسريب هنا شكل الفضيحة. وهو على أهميته يبقى إحدى آليات الحكم، لأن دافع التسريب هو تنفيذ أجندة سياسية مخالفة، أو تسجيل نقاط في الصراع داخل المؤسسة، لا الوصول إلى الحقيقة، ولا تحقيق الشفافية. لكن في المجمل، يصبح الرأي العام، بعد أيّ تسريب كهذا، وعبر تراكم تاريخي طويل، أكثر وعيًا بأساليب الحكم، وأكثر ريبة وتشكيكًا في السياسة والسياسيين، ولا

---

(٢) James Mann, «Keeping Secrets, Even from Wikileaks: Why the Website hasn't Ruined Diplomacy Forever,» *The New Republic* (29 November 2010).

يلبث أن يؤدّي التسريب المتبادل، في ما لو أفقده التنافس الرادع، إلى موقف سلبيّ عام عند الناس من السياسة والسياسيين، ويتحوّل هذا النوع من التسريب الموجَّه إلى آلية مضادّة للشفافية؛ فهدف الشفافية الأصلي هو إشراك الناس في ما يجري، لا تنفيرهم منه.

في مثل هذا السياق، وفي الفضح المتبادل للسياسيين عبر التسريبات، وما يسبقها ويتلوها من تركيب للوقائع والحقائق (Facts) بما يلائم السياسات التي توضع والخطوات التي تُتخذ، ينشأ الشكّ في السياسة والسياسيين، ومن مظاهره عزوف الناس عن السياسة واعتبارها لعبة قوى ومصالح في أفضل الحالات. كما ينشأ التشكيك في الوقائع، وينشأ الموقف الريبي، لا من «الحقيقة» وحدها، بل من مجرد السعي إلى معرفة الحقائق أيضًا. هنا يمكننا الحديث عن **جدلية سلبية** بين المؤسّسات السياسية والإعلامية وتأثيرها في الشفافية وفي حقّ المواطن في المشاركة من جهة، وثقة المواطن في المعرفة العقلانية كطريق للتفكير في الشؤون العامة من جهة أخرى.

نشأت، لا نتيجة ذلك، لكن في السياق التاريخي نفسه، أمزجة ونزعات ثقافية، وتيارات فلسفية تُؤسّس لتحويل الحقيقة والخيال إلى وجهات نظر متساوية القيمة، وتحويل الحقائق والأباطيل إلى سرديات تُعبّر عن زوايا نظر، لأن المهمّ هو «موقع» المتكلم، أي سيرته وأهدافه ومصالحه، وليس مهمًا، من وجهة النظر هذه، تلاؤُم ما يقول مع الوقائع، ولا قيمة ما يقول، أو مضمونه قياسًا على حقيقة موضوعية ما. هنا تُنتَج نسخ مسطحة من مفهوم «الخطاب»، وهو مفهوم وجيه وذو فائدة في العلوم الاجتماعية يقوم على العلاقة بين المعرفة والسلطة، كما تصدر نسخ مشوهة لمفهوم السردية، وهو مفهوم وجيه أيضًا يساهم في فهم عمليات التحقيب والتأريخ وإنتاج الهوية. إنه نموذج لفهم رواية الأحداث باعتباره سردًا ناجمًا عن موقف ثقافي وأيديولوجي معين؛ وكلا المفهومين لم يهدف إلى مساواة الحقيقة بالكذب في أي لحظة معطاة، وعند أي مقارنة بين القول والوقائع.

إنّ تسخيف الحقائق بحجة نسبية الحقيقة، وخلع ألقاب ما بعد حداثية على هذا التسخيف وترويجه كثقافة سياسية، هو الوجه الآخر لاحتكار المعلومة وجواز كذب المؤسسات الحاكمة. في المقابل، وُجدت دائمًا أنواع

أخرى من التسريب يقوم بها منشقّون عن الحكومات والمؤسسات ممّن لم يتمكّنوا من تحمُّل التبعات الأخلاقية لعدم البوح في الفضاء العام بما يعرفونه من معلومات عن أعمال تقوم بها مؤسسة ما، ويرونها غير أخلاقية أو ضارة بالخير العام. كما وُجدت تسريبات قامت بها حركات ثورية لتُثبت صحة ما قالته عن الدولة. وغالبًا ما يُضرب كمثال على ذلك كشف البلاشفة، بعد وصولهم إلى الحكم، الاتفاقات السرّية بين الدول الاستعمارية لتقسيم التركة العثمانية التي كانت أساسًا للحرب العالمية الأولى التي رأى فيها البلاشفة حربًا استعمارية لا حربًا وطنية، وكان ذلك مناقضًا تمامًا لما ادّعته الحكومات الأوروبية، ومنها حكومة القيصر. كان فضح البلاشفة الوثائقَ والمراسلاتِ نوعًا من التسريب بالجملة، وصل إلى حدّ الكشف ذي الأثر البالغ والبعيد المدى في الثقافة السياسية في أوروبا. لا شكّ في أن هذا الكشف ساهم في بلورة الوعي بالمواطَنة باعتباره مشاركة سياسية احتجاجية ضد الحرب، وضد التعامل مع قرار الحرب كشأن متعلق بالحكومات وحدها. لكن هذا الأمر مثال ثوري تاريخي من مرحلة ما قبل نشوء الشفافية كمفهوم ومؤسسة ديمقراطية. أمّا في السياقات الأحدث، فنذكر جميعًا تسريب دانيال إلسبرغ (Daniel Ellsberg) وثائق البنتاغون إلى صحيفة **نيويورك تايمز**، التي فضحت التناقض بين الفعل والقول في شأن حرب فييتنام. وبيّنت الوثائق أن الإدارات، خصوصًا إدارة جونسون، كانت تكذب على الجمهور وحتى على الكونغرس كي تطيل بلا داعٍ التدخُّل العسكري الأميركي، وبالتالي الحرب في فييتنام[3]. كما نذكر أيضًا تسريب صحيفة **واشنطن بوست** شهادات ووثائق عن التنصُّت غير القانوني الذي قامت به أجهزة الأمن لأغراضٍ انتخابية لمصلحة الرئيس الأميركي ضدّ خصومه السياسيين في فضيحة «ووترغيت» المشهورة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٤) في عهد ريتشارد نيكسون الذي أطاحته الفضيحة ولم يكمل لهذا السبب فترة رئاسته الثانية.

نجم عن فضيحة «ووترغيت» احتفاء بالصحافة الاستقصائية، وبالتحقيق الصحافي، لأنهما يكشفان الاستخدام غير المشروع للقوّة والنفوذ الذي

(٣) المقصود هو ٧٠٠٠ وثيقة عن علاقات الولايات المتحدة وفييتنام بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٧، تسرّبت من البنتاغون ونشرتها صحيفة **نيويورك تايمز** عام ١٩٧١.

يمارسه السياسيون في السلطة. وعلى الرغم من محاولة المؤسسة الحاكمة منع نشر الوثائق في الحالتين (حالة البنتاغون وحالة «ووترغيت»)، فإنها أذعنت للنشر في النهاية، واضطُرَّت إلى اتخاذ إجراءات ضد الرئيس نيكسون نفسه، وتطوّر ـ من جراء ذلك ـ مفهوم الشفافية، وكذلك طرائق ممارستها. هكذا، تعود المؤسسة إلى روتينها الجديد بعد أن تُقدّم ضحايا من السياسيين المتهمين بالفضيحة، ولا تلبث هذه المؤسسة أن تسنّ تشريعات تتلاءم مع مفهوم أكثر تطوُّرًا للشفافية. نجد هنا علاقة جدلية بين المؤسسات الإعلامية الكبرى والمؤسسة الحاكمة، وهي تُعيد إنتاج التوتُّر والتوازن بعد كل كشف، من دون أن يؤدي ذلك إلى نفور الناس من السياسة. يصحُّ هذا على ما تقوم به وسائل الإعلام يوميًا في ما يتعلق بالفضائح المالية والفساد واستخدام الشرطة العنف في أثناء التحقيق، وغير ذلك من مزايا الصحافة الاستقصائية. يجري هذا كله في إطار مُمَأسس بين فاعلين لا ينأون بأنفسهم عن تبادل الخدمات بالمعنى السلبي المذكور أعلاه فحسب، بل يدخلون في صراع فعلي من حين إلى آخر تنجم عنه علاقة تفاعلية نُسمّيها هنا **جدلية إيجابية**، بمعنى الشفافية وحقوق المواطن. حتى حين يُعاد رسم الحدود المشوشة بين المؤسستين السياسية والإعلامية خلال التسريبات والكشوفات في إطار الجدلية الإيجابية، إذا صحّ التعبير، فإنّ المؤسّستين تتّفقان غالبًا على الفضاء الذي يجمعهما داخل حدود الأمن القومي، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بما يُسمَّى «المصالح الوطنية العليا»، والعلاقات بالدول والشعوب الأخرى، وبشكل أكثر تحديدًا حين تلج المؤسّستان مجال ما يُسمّيه كارل شميت «جدلية العدو والصديق»، وهي الجدلية التي لا يصحّ فيها للعدوّ ما يصحّ للصديق، ولا تُعَدُّ فيها ازدواجية المعايير نقيصة، بل ضرورة نابعة من تعريف السياسة وتعريف العدوّ والصديق. لهذا، لا تنطبق عليها الشفافية حتى لو أخذت في الاعتبار الحقوق الأخرى التي توازن الشفافية وتقيدها. بهذا المعنى، ليس غريبًا أن من يعمل على تسريب الحقائق وفضحها من دون هوادة في قضية فسادٍ مالي لوزير ما، أو تحرُّش جنسي يقوم به مسؤول في حكومة، قد يندمج بسهولة فائقة في جوقة نشر الأكاذيب أو حجب الحقائق، حين يتعلق الأمر بالأكاذيب التي تُبرّر شنّ حرب على دولة أخرى. لا تناقُض هنا بحسب رأي هؤلاء؛ فهم في الحالتين يخدمون المصلحة الوطنية، لأن

مكافحة الفساد والشفافية داخليًا هما مصلحة وطنية، وحجب الحقيقة والكذب من أجل التعبئة والتحشيد لخوض الحرب قد تكون في خدمة المصلحة الوطنية أيضًا، وهذا ما يجعل الحدود لدى المؤسستين الإعلامية والسياسية واضحة بين التسريب الذي تقوم به وسيلة إعلامية ممأسسة من جهة، والتسريب غير المنظم للمعلومات السرية الذي يُقْدم عليه فرد منشقّ عن الحكومة أو موظَّف أو جندي، وأخيرًا ما يقوم به على أوسع نطاق مصدر مفتوح على شبكة الإنترنت يتجاوز كل الحدود المؤسسية الداخلية والوطنية بين الدول، وتقوم عليه مجموعة أفراد من جنسيات مختلفة. في هذه الحال، تنشأ ظاهرة جديدة لم يُستعَدَّ لها على الإطلاق، لذلك غالبًا ما تنتظم المؤسستان الإعلامية والسياسية في جوقة ضدّها. وفي خضمّ النقاش في شأن هذا النوع من الشفافية، تُجلب القيم الديمقراطية الأخرى. صحيح أن الشفافية ليست القيمة الديمقراطية الوحيدة، لكن، يجب موازنتها بقيم مثل الشرعية والقانونية والخصوصية والمحاسبة (فلأي محاسبة يخضع موقع غامض (Shadowy) مثل ويكيليكس مثلًا؟)[٤]. هذا النقاش صحيح في الظروف العادية، وهو ليس للتستُّر على الجرائم، لكنه مفتعل في حالة تسريب معلومات عن قضايا الأمن القومي، لأن هذه القيم تتضاءل أمام قيمة الشفافية في حالة واحدة فقط هي استغلال السرّية لارتكاب جرائم. لكنّ النقاش يُبرز هذه القيم في حالة المسّ بما يُسمَّى الأمن القومي حتى لو كشفت الشفافية المكتسبة بالتسريب جرائم حقيقة ضدَّ المدنيين، وأسرارًا مخفية وراء قرار الخروج إلى حرب غير عادلة.

حين يجري تحليل أنواع التسريب القديمة والجديدة، يجب أن يتذكر القارئ دائمًا أن لا معنى للتسريب إذا لم يوجَد تناقض بين القول والفعل لدى السياسيين، والمقصود هو التناقض في ما يتعلق بالشؤون العامة. أما إخفاء الحقيقة في الشأن الخاص، وهو أمر متغيِّر التعريف والتحديد عبر التاريخ، فلا يجوز أن يكون موضوعًا للاهتمام العام، وبالتالي للتسريبات، إلا لغرض التشهير وتلطيخ السمعة والإثارة، من دون أن يغيب عن النظر ما

(٤) David Allen Green, «WikiLeaks and the Liberal Mind, Transparency is not the Only Liberal Value,» *The Guardian*, 1/12/2010.

هو لافت في تطابق الإثارة والتشهير في مشهديه الإعلام وخضوعها لقوانين العرض والطلب؛ ولو اختفى التناقض بين القول والفعل وتقلّصت الهوّة بينهما ـ على الأقل ـ لَما بقيَ هنالك من معنى للتسريب[٥].

ثانيًا: أسلاف غير رقميين

حين نشر موقع ويكيليكس (Wikileaks) وثائق عن الحرب في العراق، وعن سوء استخدام الجيش الأميركي القوّة ضدّ المدنيين، ثم تقارير السفراء الأميركيين في الدول المختلفة إلى وزارة الخارجية، لم تكن مؤسسة الشفافية في معظم الدول الغربية مستعدة لاستقبال هذا الحدث، ولا مجهّزة قانونيًا لمنعه؛ فالشفافية لا تسري على «الأمن القومي». لكن القانون لا يمنع صحيفة من نشر وثيقة تسربت بشكل غير قانوني، لأنها إذا كانت سرّية فمن واجب الحكومة الحفاظ على سريتها، لكنها إذا وصلت إلى الصحافة فمن واجب الأخيرة نشرها وكشف الحقيقة للجمهور؛ وهذه هي مهمة الصحافة. نشأ التوازن المذكور أعلاه بين المؤسستين في إطار مؤسسة الدولة التي تسمح بهذا التناقض وبهذا التوتر بين حقّين، من دون أن يُخرَق أي قانون. لكن من ناحية أخرى إذا كانت الشفافية لا تشمل قضايا الأمن القومي، فإن المصدر المفتوح على الإنترنت ليس معرّفًا كصحافة.

ظهر المصدر المفتوح خارج سياق الصحافة، بما في ذلك الصحافة الإلكترونية، مع دخول فاعل جديد هو المواطن، أو مجموعة المواطنين الذين يمتلكون أداة نشر خارج المؤسسات الإعلامية، من دون أن تربطها علاقة بحقوق الطباعة وحقوق البث، ويختلف المصدر المفتوح عن الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة بأنه يقع خارج قدرة الحكومات على التحكم من حيث قدرتها على منع الطباعة والتوزيع والبث. حتى في حالة

---

(٥) قلة من الكتّاب في هذا الموضوع اهتمت بأن تلفت النظر إلى هذا الأمر المبدئي، ومنهم: Carne Ross, «WikiLeaks Whistle Blows Time on the Old Game,» Newstatesman, 6/12/2010, <http://www.newstatesman.com/society/2010/12/wikileaks-governments-cables>,

والكاتب مهتم بموضوع الفجوة بين القول والفعل في الدبلوماسية الأميركية، وقد ألف كتابًا في هذا الموضوع هو: Carne Ross, *Independent Diplomat: Dispatches from an Unaccountable Elite* (London: Hurst, 2007).

حجب موقع ما، فإن مواقع أخرى كثيرة قادرة على نشر المادة، ما يجبر الدولة على توسيع نطاق المنع والحجب إلى درجة يصعب احتمالها في دولة غير شمولية، وحتى في هذا النوع الأخير صار الحجب عبئًا ثقيلًا على الدولة، ويختلف المصدر المفتوح حتى عن الصحافة الإلكترونية في أنه لا يخضع لتحكُّم المؤسسة الصحافية. بهذا المعنى، فهو يتحدى المؤسستين السياسية والإعلامية، ولا يخضع لقوانينهما، ولذلك يثير غضب المؤسستين. هو يضيف الكثير حتى إلى المدوَّنات والمواقع الإلكترونية غير المُمَأسسة؛ فهذه المدوَّنات والمواقع تتميز بأنها لا تكتفي بالتلقِّي، كما تمتاز بتفاعليتها وقدرتها على الانتشار وإنتاج العالم الافتراضي والجماعات البشرية العابرة للحدود، المعيقة للتواصل داخل المجتمعات، وبين المجتمعات في الواقع «غير الافتراضي». لكنها في أفضل حالاتها تعتمد كثيرًا على المصادر الصحافية المهنية المعروفة وتقوّمها نقديًا، وفي أسوأ حالاتها تُنتج شائعات ومعلومات مغلوطة وتنشر الجهل، ويُمدّها المصدر المفتوح بمعلومات غير مراقبة من جانب المؤسسة الصحافية، ليصبح مصدر المعلومات الخام وأداة النشر والتفاعل والانتشار خارجَ آليات السيطرة والتحكُّم.

جاءت ردود الفعل على ظاهرة المصدر المفتوح الذي نشر وثائق سرية محفوظة لدى وزارة الخارجية الأميركية غاضبة وانفعالية في أوساط المؤسسات الحاكمة بكل المقاييس؛ إذ وصفتها وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، بأنها «هجوم على المجتمع الدولي»(٦)، وهو تعبير يتضمن، من دون وعي، تعريفًا آخر جديدًا من ضمن تعريفات متوالدة لهذا الجسم الهلامي المُسمَّى «المجتمع الدولي». إنه يعني، في رأينا، في هذه الحال، ذلك البوْن الشاسع بين المعلوم والمخفي، وبين القول والعمل في العلاقات المتبادلة بين الولايات المتحدة والدول الأخرى. وطبعًا، أدلى نجوم الصحافة الرسمية بدلوهم في إنتاج ردود الفعل الغاضبة(٧)، وفي ما

---

(٦) منشور على موقع بي بي سي، ٢٩/١١/٢٠١٠.

(٧) هكذا وصف الصحافيان بوب وودورد (Bob Woodward) وكارل بيرنشتاين (Carl Bernstein) (وهما الصحافيان اللذان كشفا قضية ووترغيت في شبابهما) موقع ويكيليكس بالمنظمة الإجرامية: Thomas Darnstädt, «Wikileaks and Press Freedom: Is Treason a Civic Duty?» *Der Spiegel* (13 Decmber 2010), <http://www.spiegel. de/international/world/0,1518,734321,00. html>.

عدا انخراطهم في جدلية المؤسسات، لم يكن نجوم الصحافة أبرياء من الغيرة على الاحتكار، وضد منافسة «غير المهنيين» اللامتوقعة. وصل الانفعال إلى مطالبة بعض الهيئات والشخصيات في إطار المؤسسة الحاكمة الأميركية بالتعامل مع المصدر المفتوح المتمثل في موقع ويكيليكس باعتباره تنظيمًا إرهابيًا ليلاحَق ويحارَب مثل تنظيم القاعدة[٨]، وبلغ الأمر بوزير الخارجية الإيطالي، فرانكو فراتيني، أن اعتبر التسريبات مثل عملية ١١ أيلول/سبتمبر، كأنها تحصل مجازًا ضد مبنى الدبلوماسية العالمية في مقابل مبنى التجارة العالمية الحقيقي، وطالب سياسيون أميركيون بمحاكمة القائمين على الموقع بموجب قوانين مكافحة التجسس لعام ١٩١٧ (The Espionage Act) (وهو القانون الذي يُحرّم نشر معلومات ذات علاقة بالأمن القومي إذا أمكن أن تُستخدم هذه المعلومات للْمَسّ بالولايات المتحدة).

ليس هذا بالأمر الجديد؛ فغالبًا ما تعاملت الحكومات مع التسريب الفردي للحقائق أو للوثائق المتعلقة بالأمن القومي باعتباره عمليات تجسس. يحضرني هنا أن أشير، من باب التشبيه، إلى سلف غير رقمي (Non Digital) لقضية ويكيليكس (وهو للدقة سلف غير رقمي للجندي المعتقل والمتهم بتسريب ملفات الحرب في العراق وأفغانستان برادلي مانينغ)[٩]، هو الموظف في مفاعل ديمونا النووي الإسرائيلي، مُردخاي فعنونو (Mordechai Vanunu)؛ فعام ١٩٨٥ ترك فعنونو عمله في المفاعل النووي وغادر إلى أستراليا، حيث فضح المشروع النووي الإسرائيلي وكيفية إنتاجه أسلحة، مُقدِّرًا حتى الكمية، ومستخدمًا صورًا التقطها من داخل مبنى المفاعل، وهو لم يقم بهذا العمل لمصلحة حكومة أو دولة، بل فضح الأمر للرأي العام عبر صحيفة بريطانية[١٠].

اختطف الموساد فعنونو وحوكم بتهمة التجسس، وحكم عليه بالسجن

(٨) برز من بين أشد السياسيين الأميركيين تحريضًا كل من السناتور ليبرمان، ومرشحة الرئاسة السابقة في الحزب الجمهوري سارة بيلينوبيرت كينغ رئيس لجنة الأمن الداخلي في الكونغرس.

(٩) اعتُقل برادلي مانينغ بعد تسريب الدفعة الأولى المهمة من ملفات الحرب في العراق وأفغانستان في تموز/يوليو ٢٠١٠، وتضمنت صورًا وتسجيلات فيديو للتنكيل بالمدنيين، ولمروحية أميركية تُطلق النار على مجموعة من المدنيين في بغداد.

(١٠) *Sunday Times* (5 October 1986).

١٧ عامًا، أمضى منها ١١ عامًا في السجن الانفرادي حتى أطلق سراحه عام ٢٠٠٤. بالطبع، لم يحصل هذا للقائمين على موقع ويكيليكس، مع أن العقلية التي لوّحت بتوجيه تُهم التجسس إلى الموقع هي العقلية نفسها التي اختطفت فعنونو من دولة أوروبية بشكل غير قانوني، تمامًا كما يليق بمنظمة إرهابية، واقتادته إلى إسرائيل ليحاكَم بتهمة التجسس. في حينه، نُبِذَ فعنونو خارج القبيلة التي انشق عنها، وتحوَّل «الإعلام الإسرائيلي الحرّ» واليسار واليمين في «واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط» إلى بطون في القبيلة، يحرّضون بعصبية على من فضح أسرارها، وينبذونه خارجها حتى تُستَباح حقوقه. وما الحقوق في مثل هذه الحال إلا امتيازات عضو القبيلة، وهذه الامتيازات قابلة للانتزاع. ماذا فعل فعنونو؟ وماذا كانت تُهمته؟ لقد تصرف بصفته إنسانًا، وربما كمواطن عالمي، مدفوع بدافع أخلاقي هو تعريف العالم بالخطر الناجم عن التسلح النووي الإسرائيلي. هنا توقفت قوانين الشفافية والإعلام الحرّ، التي تحكم عملية تسريب المعلومات في داخل الدولة الوطنية، وفُعِّلت قوانين التجسس ضدّ مواطن لم يتجسس لمصلحة دولة، بل كشف الحقيقة للجمهور عبر مؤسسة صحافية في دولة أخرى غير خاضعة لجدلية المؤسسة الإعلامية والسياسية الوطنية. لقد تجاوز الحدود والقوانين التي تحكم جدلية المؤسستين السياسية والإعلامية بتجاوزه حدود الدولة السيادية الوطنية، وقد فعل ذلك قبل عصر الإنترنت، ودفع الثمن غاليًا.

ينتمي فعنونو، كما ينتمي القائمون على موقع ويكيليكس وغيرهم، إلى نمط من المعارضة الراديكالية، وإلى طراز من الاحتجاج ضد المؤسسات الحاكمة، لا ينطلق من الأحزاب أو النقابات، ولا يهدف إلى الوصول إلى الحكم، بل يجمع بين الإنسانية والقيم الكونية، ويتقاطع مع التفرعات الفوضوية لحركات الاحتجاج ضد الحرب وضد منظمة التجارة العالمية وضد تلويث البيئة وضد كل ما يرون فيه سوء استخدام للقوة السياسية والاقتصادية. وهم، في الوقت نفسه، لا يرون أن مهمتهم تقديم البديل.

يُذكّرني النقاش في شأن المصدر المفتوح بقضية فعنونو لا للأسباب

المذكورة أعلاه فحسب، بل لسبب آخر أيضًا هو أن المسرِّب في الحالتين كشَفَ ما يكاد يكون معروفًا، وفي الحالتين قدَّم الدليل على ما كان العقل يُدركه نظريًا. كان امتلاك إسرائيل السلاح النووي من ضمن ما يمكن تصنيفه معلومات عامة؛ إذ لم يكشف فعنونو أمرًا غير معروف، لكن إسرائيل اتبعت ما تسميه بلغتها «سياسة الغموض النووي» لأغراض الردع. هي تريد أن يعرف العرب أن لديها سلاحًا نوويًا، لأن المعرفة هي التي تردع، ولا ردعَ لسلاح لا يعرف بوجوده أحد. لكنها من ناحية أخرى لا تريد أن تعترف بذلك رسميًا كي لا تتيح للعرب مبررًا قانونيًا لسباق نووي ضدها في المنطقة؛ وجاء فعنونو فأفسد هذه الخطة. لذلك يمكن القول إنه لم يُعاقَب لأنه كشف الحقيقة، بل لأنه أفسد لعبة سياسية، ويمكن إضافة سبب آخر من خارج موضوع هذه الورقة، وهو أنه عوقب بشدّة أكبر لأنه يهودي إسرائيلي، أي لأنه ابن القبيلة التي خرج عليها.

هنا يبلغ النفاق الإعلامي السياسي بغطاء قانوني أوجَه. حتى من ناحية حقوق المواطنة في دولة ديمقراطية، أو تدّعي أنها ديمقراطية، يُطرَح السؤال التالي: هل يجب أن يعرف المواطنون رسميًا من الدولة عما إذا كانت تملك سلاحًا نوويًا، أو إذا كان هذا السلاح يُنتج على بعد بضعة كيلومترات من بيوتهم حتى لو كان ذلك لأسباب تتعلق بالبيئة؟ لقد خُنق هذا السؤال ووُجِّه سؤال آخر إلى واقعة التسريب ذاتها باعتبارها نوعًا من الخيانة. هنا أيضًا كتبت الصحافة الرصينة كثيرًا من المقالات عن شخصية المسرِّب ودوافعه النفسية غير الصحيّة، بحسب وجهة نظرها، وعن نشأته وغير ذلك من آليات الإزاحة والانحراف التي تُجنِّب الصحافي مناقشة الموضوع الذي تناوله التسريب، وتشغل الجمهور عن الموضوع بتفصيلات ليست جوهرية لفهم الموضوع ذاته.

حين نشر فعنونو ما لديه وثارت فضيحة عالمية، راجت في الصحافة العربية مقولة إن ما قام به فعنونو هو دور مرسوم في مؤامرة إسرائيلية لتخويف العرب؛ فالمستفيد من الردع، بموجب هذه النظرية، هو إسرائيل. لم يراجع أحد ممن روّجوا المقولة نفسَه علنًا، حتى بعد أن حُكم على الرجل بالسجن. العقلية نفسها التي تساوي الفاعل والمستفيد (من دون أخذ

فائدة الرأي العام في الاعتبار) روَّجَت بعد ربع قرن المقولة نفسها وهي أن تسريبات ويكيليكس مؤامرة تستفيد منها الولايات المتحدة لتوفير دعم عربي لشن الحرب على إيران(١١).

ثالثًا: خصوصية المصدر المفتوح في حالة الوثائق الأميركية المسرّبة

قلنا إن ظاهرة التسريب ليست جديدة. قلنا أيضًا إن هنالك أسلافًا لعملية التسريب من منطلقات مواطنية متعلقة بالمصلحة العامة. كما أن هنالك تراث لعمليات كشف المعلومات الحكومية، قام بها فاعلون غير رسميين يمكن أن يستند إليها القائمون على ويكيليكس وغيره من مواقع المصدر المفتوح. هؤلاء يُقَدَّرون كما يبدو بالمئات أو بالآلاف في دول عدة، ومن مهن متعددة، يجمعهم الاعتقاد أن احتكار الحكام المعلومة هو شرّ، لأنه يساهم في سوء استخدام السياسيين القوّة التي في أيديهم، وأن هذا الاحتكار يؤدي إلى الحروب غير العادلة وغير المبرَّرة، أي إنه يؤدي إلى القتل؛ قتل المواطنين وقتل المُجنّدين وغيرهم في الدول التي تُشَنّ عليها الحرب. يبدو أن حرب ٢٠٠٣ العدوانية على العراق، التي شُنّت تحت غطاء من الأباطيل المفضوحة التي كُشف زيفها لاحقًا، وعلى أساسها شُنّت الحرب وجُنِّد الرأي العام بما فيه مؤسسات صحافية كاملة، هي التي ارتقت بهم من ثقافة القرصنة الرقمية أو قرصنة الشبكات المعلوماتية إلى تأسيس المصدر المفتوح.

إن ظاهرة ويكيليكس، المدفوعة بدوافع حركات الاحتجاج غير التقليدية، تقع على تقاطع تراثين، أحدهما قائم، والآخر متشكِّل في سياق

---

(١١) انظر أيضًا: Ali Gharib, «Wikileaks Info Cherry-Picked by Corporate Media to Bolster Case against Iran,» *Columbia Journalism Review* (5 November 2010).

تشرح هذه المقالة كيف استخدم صحافيون من الوسط ويمينيون أميركيون الوثائق المسرَّبة ليُثبتوا وجود إجماع أميركي عربي على شنّ الحرب على إيران. نُذكّر هنا بردود الفعل الرسمية الإيرانية التي عبّرت عن موقف يُسخّف الوثائق، أو يعتبرها مؤامرة كي ينكر وجود مثل هذا الإجماع. بالطبع، يزيل الموقف الإيراني هذا الإحراج عن الموقف العربي الذي يحمل تناقضًا بين القول والفعل، والسرّ والعلن، ويشجّع الدول العربية على التمسك بالموقف العلني المعارض للحرب.

تطور أساليب جديدة وظواهر حديثة: التراث المعروف سابقًا هو التسريب للرأي العام لأسبابٍ ودوافع نقدية من خارج المؤسّسة، والتراث الجديد الذي يتأسّس هو تراث القرصنة المسيّسة (Hacktivism)(١٢). وهو تطوير للقرصنة الرقمية إلى فعل سياسي قائم على الاقتناع بأن المرافق العامة ملك للجمهور ومن حق الجمهور معرفة ما يدور فيها.

لقد تفاعل التراثان في سياق جديد كليًا، وهو سياق مؤلَّف من العناصر الرئيسية التالية:

١ ـ واقع جديد لعالم الاتصالات تتجاوز فيه الشبكات المعلوماتية الحدود الوطنية، ويصعب التحكُّم فيها بموجب القانون الوطني المحلي، ويديره وكلاء من جنسيات عدّة، كما يستفيد منه جمهور عابر للحدود الوطنية.

٢ ـ تجاوز الإعلام التقليدي وحتى الإعلام الرقمي المُحوسَب بالمدوَّنات الفردية والشبكات الاجتماعية التفاعلية التي لا تكتفي بتلقّي المعلومة بل تنشرها وتُعلّق عليها وتنتقي منها ما تراه ملائمًا، وتُعيد توصيفها قبل نشرها مجدَّدًا، وهي المدوَّنات والشبكات الاجتماعية التي ما عادت أداة اتصال فحسب، بل هي مكان افتراضي؛ أي مكان لقاء تحصل فيه أحداث، وتتشكل فيه جماعات وتنظيمات(١٣).

---

(١٢) انظر: Peter Ludlow, «WikiLeaks and Hacktivist Culture,» *The Nation* (October 2010),
وكذلك عن نمط تفكير أبرز الناطقين باسم الموقع جوليان أسانج في مقالة عن شخصيته في مجلة **نيويوركر**: Raffi Khatchadourian, «No Secrets: Julian Assange's Mission for Total Transparency,» *New Yorker* (7 June 2010), <http://www.newyorker.com/reporting/2010/06/07/100607fa_ fact_khatchadourian#ixzz1FYpvmFE3>.

(١٣) نحذّر من المبالغة في تقدير أهمية هذه الوسائل والأماكن، في هذه البيئة الاتصالية، خصوصًا بعد الثورات التي شهدها الوطن العربي لأن عدد المشاركين فيها في بعض المجتمعات التي نُسب إليها فيها دور كبير، هو عدد صغير نسبيًا، ولأن الثورات لم تحصل فعلًا على الإنترنت، بل لها أسباب ودوافع وتراث وأماكن أُخرى للحدوث، ولها خبرات وجماهير ودولة وشعوب وظالمون ومظلومون وظروف مساعدة وتوقيت ملائم وغير ذلك. لكن لا يجوز التقليل من أهميتها أيضًا في ظل صعوبة قيام الأحزاب بدور كانت الشبكات فيه وسيلة الاتصال و«البيئة الاتصالية في آن واحد». كما مثّلت مكان لقاء للجماعات الافتراضية التي تحوّلت إلى القيام بدور سياسي ودور المنظم والداعية والمحرّض، ثم الوجود الجسدي مع الناس عمومًا في الثورة. هنا لا يعبّر صغر العدد عن مدى أهمية الجماعات الافتراضية، إلا حين يكون صغر عدد أعضاء الأحزاب في الماضي مقارنة بعدد السكان مقياسًا صحيحًا لأهمية دورها.

٣ ـ في مقابل ذلك، نجد تحوُّلًا في العلاقة بين المعلومة والسلطة الحاكمة، بحيث صارت القوة غير مقتصرة على احتكار المعلومة، بل انتقلت إلى القدرة على بث أكبر قدر من المعلومات والصور والمشاهد والتحكُّم فيها، وتحوَّل النشر الواسع وغير المنضبط لا إلى أداة نقدية فحسب، بل إلى أداة هادمة للنقد أيضًا، وبهذا المعنى فهي محافظة.

ما عادت القوة مقتصرة على من يمكنه حفظ السرّية والتحكُّم فيها عبر آليات مثل الرقابة وحجب المواقع وحتى الاعتقال، بل صارت في حوزة من يمكنه تحمل أكبر قدر من الشفافية الفعلية، بل يمكنه إنتاج الشفافية المصطنعة أيضًا، بمعنى ضخِّ المعلومات وتحويل غزارتها إلى حقائق نسبية متضاربة تضيع بينها الحقيقة، أو إنتاج الصور والمشاهد الإعلامية التي تهدف إلى الإثارة أكثر ممّا توصل إلى الحقيقة. . . إن هذه وغيرها من الآليات تُحوِّل الشفافية إلى مصدر قوة بدلًا من السرّية.

هذه هي السياقات الجديدة التي نشأ فيها المصدر المفتوح. وهنا نعثر على مصادر ردود الفعل المتطرِّفة في حالة موقع ويكيليكس، منها المطالبة باتهامه بالجاسوسية وإنزال أشد العقوبات بالمسؤول عنه وحتى شيطنته. منها أيضًا، في القطب الثاني، المواقف الصادرة عمّن يرى في التسريب مؤامرة من مؤامرات التحكم عبر الشفافية؛ فمن وجهة النظر هذه يُقاس كشف المعلومات والحقائق بهوية المستفيد، وبما أنّه في الإمكان الاستنتاج من خلال التحليل أن الضرر الناجم عن الوثائق يقتصر خصوصًا على حلفاء الولايات المتحدة، في حين أن أقصى ما تعرَّضت له الولايات المتحدة بعد نشر الوثائق هو سلسلة من الإحراجات، إذ قد تكون الوثائق، من وجهة النظر نفسها، مسرَّبة قصدًا في إطار التحكم بوساطة التسريب المقصود، لا بوساطة حجب المعلومات. هنا تُخلَط السياقات التاريخية والظواهر الجديدة غير المفهومة بالمؤامرات، بخاصة عند من نشأ وطوّر وعيه قبل نشوء هذه السياقات؛ فالمؤامرة هي أسهل طريقة للفهم، فهي حين يجب أن ترى الذات الفاعلة تستعيض عنها بالبنية الحاكمة والمتحكّمة. وحين يكون عليها تشخيص العلاقات السببية تستعيض بالدوافع والمقاصد والغايات، فتؤنسن الأسباب باعتبارها دوافع، والنتائج مجرد غايات.

نحن هنا لن نحاكمَ المصدر المفتوح من خلال السؤال التالي: «من المستفيد؟»؛ فقدرة دولة ما على الاستفادة حتى من أمر لم تخطط له، هي من ضمن مقوِّمات قوتها. وبغضّ النظر عمّا إذا كانت الولايات المتحدة مستفيدة أو متضررة من كشف الوثائق مباشرة، فمن الواضح أن علاقات الدول بها غير قائمة على الكذب حتى تتضرر من الحقيقة. إن علاقات الدول بالولايات المتحدة قائمة على حقائق صلبة مثل المصالح والاستراتيجيات والنجاة في صراع البقاء. وعدم رغبة المؤسسات السياسية أو الإعلامية في الحديث عن هذه المصالح لا يقلل من كونها حقيقية؛ فعلاقات الدول الحليفة مع الولايات المتحدة تقوم على أهداف استراتيجية وعلى حاجة هذه الدول إلى العلاقة مع أغنى دولة في العالم وأقواها. من هنا، لا تتضرر هذه العلاقات، لأن الوثائق لا تكشف أنها قائمة على الكذب، بل تكشف أن تقديمها للرأي العام المحلي يقوم على الكذب، وقد يلحق ضررًا بالحكام أنفسهم إذا كان الرأي العام لا يقبل علاقات قائمة على مثل هذه الحقائق، وإذا صُدم من التسريبات، لأنه كان مقتنعًا في الماضي بالأكاذيب التي بُثت عنها، أو إذا لم يكن راغبًا في معرفة الحقيقة، لأن المعرفة تتطلب موقفًا، ويترتب عليها موقفٌ وفعل. حتى في هذه الحال، تنتشر آليات إنكار الحقائق التي أتاح المصدر المفتوح الاطّلاع عليها لتجنُّب اتخاذ موقف أو فعل، ومن هذه الآليات نظرية المؤامرة.

رابعًا: ملابسات

أثار إعلان موقع ويكيليكس عن توافر عشرات الآلاف، بل مئات الآلاف، من الوثائق المتعلقة بالدبلوماسية الأميركية، مثل برقيات السفراء الأميركيين إلى رؤسائهم في وزارة الخارجية عن اجتماعات حضروها، أو انطباعات جمعوها عن البلد الذي يعملون فيه، أو عن مقابلات جرت بينهم وبين من يمكن اعتبارهم مصادر محلية للمعلومات، ضجّة كبرى وردودَ فعل غاضبة في بعض الحكومات وفي المؤسسة السياسية الأميركية، وردَّ فعل واقعيًا واحدًا صدر عن وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس[١٤]. كما أثار

(١٤) *Foreign Policy* (1 December 2010).

هذا الإعلان ردود فعل في الإعلام الذي ظهرت له فجأة منافسة استقصائية تطرح عليه تحديًا غير مسبوق، هو نشر آلاف الوثائق غير المنشورة والمحرجة للدول والحكومات.

كان الموقع يعرف السياقات التاريخية الجديدة والتطوُّر التكنولوجي الذي يقوم عليه، والذي يبطل أيّ محاولة لمنعه، وكان مدركًا مكامنَ قوته. لكنه لم يستغلّها للنشر المباشر على الموقع، على الرغم من معرفته أنه إذا أُغلق موقّتًا ففي إمكانه أن ينشرها في مئات بل آلاف المواقع الأخرى؛ فمنع النشر على الإنترنت يكاد يكون مستحيلًا، ولا يُوقَفُ النشر باعتقال صاحب الموقع، أو بحجب موقع أو موقعين. استخدم موقع ويكيليكس هذه القوّة كي يقنع المؤسسات الصحافية الرئيسية بأن تشاركه في النشر، وذلك لسببين: **الأول** أن أكوام الوثائق والمواد تحتاج إلى تصنيف وترتيب وعرض كي تصل إلى الرأي العام؛ وبالطبع، فإن أداة التصنيف والإيصال وعرض المعلومات هي سلاح ذو حدّين تسيء الصحافة المُمَأسسة استخدامه. و**الثاني** أن الصحف الكبرى لا تنشر عمومًا أي مواد متاحة للجميع، وليس لها حق الأولويّة في نشرها، وهي تتظاهر بعدم الاهتمام بمثل هذه المواد. لكن المرونة التي أبداها القيمون على الموقع والحلول الوسط التي مُنحت لصحف **غارديان** و**ديرشبيغل** و**نيويورك تايمز** (ولاحقًا **لوموند** و**إلبابيس**) في شأن حق رؤية المواد قبل نشرها على الموقع، مع مطلب التزام تواريخ نشر محدَّدة، أتاحت للموقع اختراق المؤسسة الإعلامية بشكل واسع النطاق.

عاملت **نيويورك تايمز** الموقع باحتقار، وصبّت عليه جام غضبها، ووصفته بأبشع النعوت، وتناولت الناطق البارز باسمه في عملية لا تنتهي من تحليل الشخصية، مُختزِلَة إيّاه إلى ماضٍ مشبوه، وشكل لا يثير الاطمئنان، وسيكولوجية غير مستقرّة... وغير ذلك من الوسائل البعيدة كل البعد عن التقويم الموضوعي. أجرت هذه المؤسسة عمليًا تحليلًا نفسيًا للجندي المشتبه بتسريبه وثائق الحرب والوثائق الدبلوماسية أيضًا، من ضمنه مشكلات طفولته ومشكلات العزلة والنبذ التي واجهها بصفته مثليًا جنسيًا في الجيش؛ إضافة إلى كونها حلّلت شخصية أسانج انطباعيًا من خلال مظهره،

كما قابله محرروها في البداية في لندن، فوصفت مظهره كأنه «عجوز مشرَّدة» («عجوز حقائب» بالإنكليزية)، متسخ الثياب، رثّ المظهر، «تفوح منه رائحة كأنه لم يستحمّ منذ فترة طويلة»[(١٥)].

هنا استخدم الإعلام أدوات حجب الحقيقة مثل نسبية الحقيقة وموقع المتكلم، كما استخدم ضخّ معلومات غير ذات علاقة بالموضوع، أو استعان بصنع الصورة والمشهد وغيرهما من آليات التضليل والمغالطة. كما أعلمت **نيويورك تايمز** وزارة الخارجية الأميركية بما سوف تنشر في كل مرّة، فسمعت التعليقات والمحاذير قبل النشر. ولا ندري هل ندم القيّمون على الموقع على هذا التعامل، كما ندم دانيال إلسبرغ محرّك فضيحة البنتاغون عام ١٩٧١، حين توجه إلى **واشنطن بوست** بعد أن أمضت **نيويورك تايمز** أيامًا وهي تنشر رواية البنتاغون عن الوثائق قبل نشرها.

كما اضطرّت المؤسسة السياسية إلى أن تُعدّل نفسها بموجب مبدأ الشفافية كي تستوعب الإعلام، اضطُرّ الإعلام إلى أن يُعدّل نفسه كي يستوعب منافسة المصدر المفتوح؛ حيث يعرف المصدر المفتوح أنّ الإعلام الرسمي أو المُمَأسس هو الأكثر انتشارًا والأكثر اختراقًا للثقافة السياسية للجماهير والرأي العام، وهو أيضًا مجهَّز بالأدوات المهنية التي تُمكّنه من تصنيف آلاف الوثائق وترتيبها. لكن الثمن طبعًا هو كثير من الحلول الوسط بين الإعلام والمؤسسة السياسية في ما يتعلق بالمواد المنشورة[(١٦)]، وفي كثير من الحالات شوّه الإعلام الممأسس بانتقائيته مضمون الوثائق وسياقاتها، والتفت بأكثر ممّا يجب إلى القصص المثيرة والشخصية التي يرويها الدبلوماسيون الأميركيون عن قادة ومسؤولين وغيرهم، من دون

---

(١٥) Bill Keller, «Dealing with Assange and the WikiLeaks Secrets,» *New York Times*, 26/1/2011.

(١٦) كان الموقع قد نشر عددًا كبيرًا من الوثائق، وأثار فضائح عدة بعيدًا من المؤسسة الإعلامية عن حرب أفغانستان، وعن الدوس على حقوق الإنسان في العراق، وفي كينيا، كما نشر وثائق من حاسوب السيناتور نورمان كولمان، وكانت وسائل الإعلام تقتبسها أحيانًا. لكن الموقع لم يصل إلى قمة الانتشار إلا بعد تنسيق تزامن النشر مع وسائل الإعلام المُمَأسسة، أو ما يُسمى بالإنكليزية «وسائل إعلام التيار المركزي». ودفع الموقع ثمن ذلك في إصرار **نيويورك تايمز** على التنسيق مع الإدارة بخصوص ما يجوز نشره أو لا يجوز، وكما يبدو في تجنب نشر أمور ومعلومات أخرى لم تنشر بعد أيضًا.

الالتفات إلى مغزى قيام دولة بجمع هذا الكمّ من المعلومات الصغيرة والكبيرة، التافهة وذات الأهمية، عن سياسيي بقية دول العالم.

لكن على الرغم من الحلول الوسط، فإن تكيف الإعلام المؤسسي مع واقع المصدر المفتوح يؤدي إلى بعث الحياة في الصحافة الاستقصائية من جديد، وربما سيكون لذلك أثر كبير في صحافة المؤسسة التي تتجنّد عادة، وفي اللحظات الصعبة، لمصلحة ما يُسمَّى الأمن القومي، وهي التي انساقت بسهولة إلى الإثارة بموجب قوانين العرض والطلب لتسويق نفسها كسلعة. سوف نرى **هل الحقائق التي يجري التوصل إليها في الصحافة الاستقصائية هي فوق قوانين السوق أم ستُسلَّع هي الأخرى؟** هذا سؤال مفتوح لا جواب لدينا عنه حتى الآن.

خامسًا: الدبلوماسية والحقيقة والتاريخ

ما إن بدأت وسائل الإعلام في نشر وثائق ويكيليكس حتى كُشفت أمور كثيرة متعلقة بالدبلوماسية الأميركية ستكون لها آثار لا في العلاقات بين الدول وحدها على الأرجح، بل في وزن الدبلوماسية في العلاقات بين الدول؛ وهنالك سؤال مهم يُطرح الآن عمّا يمكن أن تعني الدبلوماسية من دون سرّية.

قام الدبلوماسيون الأميركيون بعملهم كما هو مطلوب: قوّموا أوضاع البلاد التي عُيّنوا فيها، وقوّموا السياسيين وشخصياتهم ومعدّلات ذكائهم ونزعاتهم ونقاط ضعفهم وثرواتهم وحتى علاقاتهم العاطفية. فعلوا ذلك كما يجدر بالدبلوماسية النشطة أن تفعل. وغالبًا ما تعني الدبلوماسية النشطة في الواقع «جاسوسية ناعمة» (Soft Espionage)، فكتبوا تقارير أو محاضرَ عن الاجتماعات التي حضروها وأرسلوها إلى وزارة الخارجية، بما في ذلك محاضر اجتماعات وفود المسؤولين الأميركيين الذين يزورون البلدان التي يعملون فيها. كما رفعوا إلى واشنطن تقارير مستقاة من مواطنين وشخصيات سياسية يمثّلون بالنسبة إليهم مصادر معلومات. هذا ما يقوم به السفراء فعلًا خلف الطقوس الرتيبة وحفلات الاستقبال المملة. في المجمل، يمكن القول، بأثر رجعي بعد نشر المواد، إنّ الدبلوماسي الأميركي يبدو، في

كثير من الحالات، هو المطّلع، مع فرق أنه يكتب بصراحة أكثر لأنه لا يكتب للنشر بل للعلم، ولأنه يتوخّى الدقة نتيجة الشعور بالمسؤولية عن أيّ قرارات قد تترتب على تقاريره، لكنه يبقى شخصًا محدودًا بمعدّل ذكاء محدود أيضًا. لذلك تشابهت انطباعاته في كثير من الحالات مع ما يُنشر في تلك البلاد. هكذا مثلًا حُكم على التسريبات من السفارة الأميركية في لندن بالقول إنّ تقاريرها لا تختلف عما يُكتب في الصحف البريطانية مثل الحِكَم الرائجة نفسها، والتذاكي المألوف في الصحافة، والانطباعات الخاطئة المنتشرة أيضًا(١٧).

يتبين في حالات أخرى أن تقويم شخصيات السياسيين وعاداتهم يستحوذ على الدبلوماسي إلى درجة حب الاستطلاع المَرَضي على حساب القرارات السياسية والمصالح والفئات التي يمثلها السياسي؛ فيقدم الدبلوماسي الأميركي دليلًا إضافيًا على الاهتمام البالغ الذي تُوليه الدبلوماسية الأميركية للفرد في صنع السياسات.

عولج هذا الموضوع الأخير بتسرُّع تشوبه الإثارة الصحافية أحيانًا(١٨)، ونُسب عدم الجدية إلى المصدر المفتوح لأنه يهتمّ بتفصيلات خاصة من هذا النوع. الحقيقة أن لا علاقة للمصدر المفتوح إطلاقًا بهذا الأمر؛ الذي اهتمّ بهذه التفصيلات وجمعها وأرسلها هو الدبلوماسي الأميركي المُدرك أن هذه التفصيلات تهمّ وزارته. أمّا الذي نشرها وخصّها بهذا الاهتمام، فهو الصحافة التي تبحث عن هذا النوع من الإثارة في «البصبصة» على حياة المشاهير، بمن في ذلك السياسيون، وكذلك على ما يدور في الأحاديث الخاصة من تقويم السياسيين بعضهم بعضًا. والحقيقة أن هذا الموضوع من جانب واحد على الأقل، هو توثيق الدبلوماسي الأميركي لهذه التفصيلات وإرسالها إلى

---

(١٧) انظر عن هذا الموضوع تقويم أندرو غليغان: Andrew Gilligan, «Flood of Information from WikiLeaks could be Good the United States,» *The Telegraph*, 4/12/2010, <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/wikileaks/8181408/Flood-of-information-from-WikiLeaks-could-be-good-the-United-States. html>.

(١٨) انظر مثلًا كيفية تعامل الصحافة مع شخصيات مثل القذافي وعلاقته أو تعلقه بممرضته الأوكرانية، في حين أن تناول شخصية كرزاي أشار إلى جانب مهم هو مدى فساد حلفاء الولايات المتحدة الذين تعتمد عليهم ويعتمدون عليها.

واشنطن. إنها من أهم الشهادات الحية التي ترسم صورة أذرع الأخطبوط في علاقة سفارات الإمبراطورية بعاصمة الإمبراطورية؛ فالمعلومة هنا هي سلطة تحكُّم بامتياز. وجمع أدق المعلومات التفصيلية وأرشفتها وتنسيقها في العاصمة عبارة عن سلوك إمبريالي لدولة ترى أن من حقها استخدام كل التفصيلات للتحكم في دول العالم الأخرى. قد تكون هذه كلها موضوعات شائقة للبحث، وشائكة في الوقت ذاته، لكن ما يهمنا هنا هو موضوع آخر تُرجى منه فوائدُ لتبلور الرأي العام والنزعات العقلانية في السياسة وفي نقد السياسة، إنه إعادة الاعتبار إلى الحقائق.

سبق أنْ بينّا نسبية الحقائق الناجمة عن التسريبات الفضائحية المتبادلة من داخل المؤسسة السياسية، والناجمة أيضًا عن التحكُّم بوساطة الشفافية. قلنا إنّ إغراق الناس بالمعلومات والترويج لنسبية الحقائق هو الشكل الجديد لاحتكار المؤسسة السياسية الحقيقية، وهي أداة كبرى في تجنيد الرأي العام وتحشيده لأهداف محددة، وفي زيادة وزن الإثارة والمشهد على حساب المعلومة والمضمون. من سخريات هذه العملية أنها استُخدمت ضدّ القائمين على المصدر المفتوح، فرُكِّز على تاريخهم الشخصي وعلى شكلهم وهندامهم، ورُوِّجت أخبار عن فضائحَ جنسية وغير ذلك في محاولة للتغطية على المعلومة. وتبيّن مدى قابلية هذه الأدوات الفكرية المتعلقة بزاوية نظر المتكلم وتاريخه وثقافته للاستخدام لأهداف سياسية سيئة من النوع الذي لا يُمكنه تبرير ذاته أمام الجمهور بصراحة.

كان لغضب الحكومة الأميركية على كشف الحقائق وتسخير الوسائل كلها لمنعها في البداية، ثم اضطرار المؤسسات الإعلامية إلى التعامل معها لأسباب متعلقة بالتنافس في ما بينها من جهة، ومع المصادر المفتوحة والإنترنت من جهة أخرى، أثر جانبي مهم جدًا، وهو إعادة الاعتبار إلى الحقائق في السياسة. وهنا يُموقع المصدر المفتوح نفسه، على الرغم من كل شيء، في صلب تراث التنوير[١٩].

(١٩) اقتباس من موقع ويكيليكس وفهمه لذاته. لا ندري إذا كان القيّمون على الموقع واعين بهذه الحقيقة حينما استخدموا كلمة التنوير في شرحهم هوية الموقع.

التنوير أصلًا وحرفيًا هو عكس الجهل والتجهيل، والمنطلق الرئيسي، لفلسفة التنوير الذي تدحضه النسبية بعناوينها المختلفة (نسبية ثقافية ونسبية معرفية وغيرها)، هو أن معرفة الحقيقة في حدّ ذاتها هدف لا يصح من دونه تنظيم المجتمعات على أسس أخلاقية صحيحة، ولا يصح من دونها تأسيس ما يمكن تسميته بالخير العام. كانت فلسفة التنوير القديمة تنحو المنحى القائل إن المعرفة تجلب المنفعة والخير، والأخلاق الحميدة أيضًا، كما مالت عمومًا إلى ربط سوء الأخلاق والظلم ومفاسد المجتمعات بالجهل مباشرة.

لكننا أصبحنا نعرف أن لا علاقة ضرورية بين الخير والعلم، كما أصبحنا نعرف أن الموقف الأخلاقي في الحياة هو موقف حرّ بموجب تعريفه ولا يخضع للإثبات والتفنيد، خلافًا للمعرفة العلمية. مع ذلك، إذا رغبنا في تخيُّل ما يمكن أن يعنيه التنوير في عصرنا، فسوف نقول إن أي تنوير ممكن في عصرنا لا بد من أن ينطلق من مقولتين: **الأولى** مفادها أن الوعي النقدي قد يكون علميًا حتى إذا كان مَقُودًا بقيم أخلاقية، وذلك حين يستخدم الأدوات العلمية المعروفة في مرحلته في نقد البنى القائمة. و**الثانية** هي أنه إذا كانت المعرفة لا تقود بالضرورة إلى الخير، فإن الجهل غالبًا ما يقود إلى الشر. هذه في رأينا هي العلاقات الممكنة بين المعرفة والأخلاق، التي نرى أنه من الممكن عبرها مواصلة قيم التنوير وفلسفته في ظروف عصرنا. فماذا لدينا لنقوله عن هذا الموضوع هنا؟

أريد أن أصوّر الأمر بشكل أكثر عينية عبر ما سُرِّب من وثائق في شأن موقف الأنظمة العربية والولايات المتحدة وإسرائيل من العدوان على غزة، وموقفها أيضًا من استخدام القوة ضد إيران في مسألة الطاقة النووية الإيرانية.

كان التحليل المنطقي قبل كشف الوثائق يقودنا غالبًا إلى الاستنتاج التالي: تدفع مصالح الأنظمة العربية وعلاقاتها بالولايات المتحدة، في مقابل التحديات الداخلية التي تواجهها، إلى أن ترى، هذه الأنظمة، في القضية الفلسطينية عبئًا لا بدّ من التخلص منه، وأن أي حركة مقاومة فلسطينية هي عقبة في طريق التوصُّل إلى تسوية من النوع الذي تقبله إسرائيل

وهذه الأنظمة، وأن لها (الأنظمة) مصلحة، منطقيًا، في الحرب الإسرائيلية على غزة للتخلص من حكومة حماس. كان هذا تحليلًا قائمًا على معطيات عامة ملموسة، وعلى تحليل عقلاني، وقد بُني هذا الاستنتاج التحليلي على معطيات ظرفية وعلى تحليل عقلاني للمواقف والسلوكيات الظاهرة للعيان، الأمر الذي يمكن تسميته بفرضية عمل، لكنها فرضية عقلانية وحتى علمية، من دون أن يتوافر أي تسجيل لرئيس عربي أو لمسؤول عربي يُثبت بالواقع التجريبي والدليل الملموس (Empirical Evidence) أن بعض الحكومات العربية كانت تعلم بالعدوان ولا تعترض عليه، أو أن لها مصلحة فيه. ثم جاءت الوثائق المنشورة لتُقدِّم الأدلة على صحة هذه الفرضية العقلانية، وهذا ما حدث بالضبط لدى كشف الصحافة إحدى وثائق السفارة الأميركية في بيروت وهي تتضمّن نصائح قدّمها وزير الدفاع اللبناني، الياس المر، إلى إسرائيل عبر الولايات المتحدة في لقاء جرى في آذار/ مارس ٢٠٠٨ في شأن ما على إسرائيل تجنُّبه عندما تشنّ حربًا على حزب الله، مؤكدًا أن الجيش اللبناني لن يقف حائلًا أمام الهجوم الإسرائيلي[٢٠].

كان التحليل العقلاني يُقابَل بتحريض إعلامي من الصحافة المقربة من الأوساط الرسمية، أو بشعارات وطنية لهذه الأنظمة، أو بتعبئة الرأي العام ضدّ التحليل العقلاني باعتباره تهجُّمًا على الدولة، أو على رئيس الدولة، أو على المسؤول المعني، أو تشكيكًا في نزاهتهم ووطنيتهم... في كثير من الأحيان اعتمد التحريض الإعلامي تهمة جاهزة، هي التخوين، وغالبًا ما طرح السؤال التالي: «هل تتهمون الرئيس بالخيانة؟»، و«هل تشكك في دور الدولة؟» (وذلك في مماهاة مفضوحة الأهداف بين الدولة والنظام الحاكم). ماذا جرى؟ أعاد نشرُ هذه التسريبات الاعتبار إلى التحليل العقلاني؛ فحين نشرت الحقائق أظهرت انسجامًا بين الحقائق المتكشفة والتحليل العقلاني السابق الذي أنتج ما يمكن أن نسميه فرضية عمل علمية، وقد تبين في النهاية، على الرغم من التهريج الإعلامي في الظاهر، أنّ الدول (على الأقلّ في الخفاء) غالبًا ما تسلك سلوكًا براغماتيًا قائمًا على المصالح والحسابات

(٢٠) *Los Angeles Times*, 4/12/2012, <http://latimesblogs.latimes.com/babylonbeyond/2010/12/hezbollah-israel-murr-lebanon-united-states-war.html>.

يمكن استنتاجه بالتحليل العقلاني، ومن الممتع أن نكتشف هنا الفرق بين الذوات الفاعلة حين تكون أشخاصًا وعندما تكون دولًا. على مستوى الأفراد، غالبًا ما يكون الخفاء مناسبة للتعبير عن النزوات والعواطف والجوانب اللاعقلانية في الإنسان، وتصرّفه مثل طفل في الخفاء أحيانًا، في مقابل الرصانة والعقلانية الحقيقية أو المفتعلة في العلن. في حين أن الفاعلين، قد يكونون دولًا، قد يتصرّفون أحيانًا بلاعقلانية عاطفية أو ترويجية أو ديماغوجية في العلن إذا لزم الأمر، وبعقلانية منطلقة من حساب المصالح في الخفاء غالبًا.

لا شك في أن هنالك دورًا لعدم العقلانية السياسية، وللعواطف مثل الحسد والغيرة والحقد، وحتى الاعتباطية العشوائية في سلوك السياسيين وقراراتهم، لكن قدرًا كبيرًا من العقلانية يحكم أيضًا سلوك الدول بناءً على مصالحها وأهدافها؛ وهذا ما يمكّننا من التحليل والتوقع، وتُبيّن الوثائق المسربة بعضًا من هذه الحقائق. وعندما تنسجم الحقائق المكشوفة مع التحليل العقلاني الذي قام على افتراضات، فإن هذا الأمر يُسمّى إثباتًا، وهو يعيد الاعتبار إلى بُعدَي التنوير هذين: الحقائق والتحليل العقلاني.

ينطبق الأمر نفسه، بدرجة أكبر، على تأليب الحُكّام العرب الولايات المتحدة لتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران. قاد التحليل المنطقي أيضًا إلى استنتاج ذلك من دون معرفة الوثائق. لكن التصريحات السياسية والبيانات الختامية والزيارات الرسمية كانت تروّج عكس ذلك، وهي لم تكن تنفي عن نفسها مثل هذه التهمة فحسب، بل كانت تدعو علنًا إلى استخدام وسائل دبلوماسية فحسب في وجه إيران، وعدم استخدام القوة. لكن الوثائق المنشورة بيّنت أنّ بعض الدول تلحّ في الاجتماعات الجدّية والرسمية على استخدام القوة العسكرية ضدّ إيران، وتكذب في العلن، وأن الولايات المتحدة تتفهّم هذا الكذب. إنها تتفهم اضطرار الحكومات إلى الكذب على شعوبها؛ فالشفافية من وجهة نظرها هي ممارسة ثقافية حضارية، وإذا صحّت فإنها تصح داخل الدول الديمقراطية الغربية. هكذا أعادت تسريبات وثائق كثيرة، وبغزارة غير مسبوقة في المصدر المفتوح، الاعتبار إلى العقل في الحيّز العام.

حتى عصر المصدر المفتوح، كان تسريب مثل هذا الكمّ من الوثائق لا يحصل سرًا، بل على شكل نشر رسمي للوثائق بعد ثلاثين أو عشرين عامًا لاطلاع المؤرخين والباحثين بموجب قوانين تنظم نشر الوثائق السرية بعد أن يزول خطرُ نشْرها. لذلك كانت العقلانية في التحليل السياسي أمرًا متروكًا للمؤرِّخين لاستنتاج الدوافع الحقيقية للسلوك السياسي للحكومات والدول في الماضي، ولإعادة تركيب الواقع الذي كان قائمًا باستخدام وسائل متعددة، منها الوثيقة. مهمة المؤرخ هنا مهمة مقدسة في نظر المؤرّخ نفسه؛ إذ يرى أن من واجبه إذا كان أمينًا لأصول المهنة ومبادئها أن يُفكّك الأساطير والمعتقدات الخاطئة السائدة عن الماضي.

أمّا المصدر المفتوح، فقد جعل الأمر متاحًا لما يمكن تسميته «التعامل مع الحدث اللحظي بمنهجية المؤرّخين». وهذه استعارة فحسب؛ إذ المصدر المفتوح عبارة عن أرشيف إلكتروني ضخم من نوع جديد. وهو مثل أي أرشيف يحتاج إلى أدوات في التصنيف والتحقيق والقراءة المقارنة، وهي أدوات لا تتوافر لدى كلّ قارئ. هو إذن يُقدِّم المادة من دون الأدوات اللازمة للإحاطة حتى بجزء يسير منها. من هنا، فإن فتح هذا الأرشيف للقرّاء لا يُحوّل المتلقّين إلى مؤرّخين منكبّين على الوثائق بنهم، تمامًا كما لا تُحوِّل المدوّنة أيّ إنسان يمتلكها ويكتب فيها إلى باحث. من هنا تعتمد أغلبية القراء العاديين، فضلًا عن الجمهور عمومًا، على المؤسسة الإعلامية لتنقل إليهم المعلومات، نقلًا غير نزيه طبعًا. لكنها، من دون شكّ، تفتح مجالات جديدة أمام المحاكمات العقلية لإعمال التفكير النقدي. ما هذه المجالات؟ هذه نقطة للتفكير، ويبدو لنا أنّ التفكير وحده لن يوضّحها، لكن الممارسة الفكرية والعملية سوف تكون كفيلة بذلك.

الفصل الثاني

إعادة اختراع الويكيليكس المستمرة
الإعلام والسلطة وتبديل شكل الاحتجاج

ماكسيميليان فورت



«يعصى على الصحافيين العاملين مع جوليان أسانج فهمه، لأنه يرفض الرضوخ للأدوار التي يتوقعون منه أن يؤديها؛ فهو مصدر تسريب متى ناسبه الأمر، ويتقنّع بالسخرية كناشر أو نقابي صحافي حين يكون ذلك لمصلحته، ومثله مثل وكيل علاقات عامة، فإنه يتلاعب بالمؤسسات الصحافية لمضاعفة الدعاية لـ «زبائنه»، وحين يجد نفسه مضطرًا، يهدّد بإلقاء قنابل إعلامية كأنه عميل مشاكس. إنه مداهن ماكر لا يهدأ، ومفاوض قُلّب، يُعنى دائمًا بتغيير بنود الاتفاق»[1].

هذا الاقتباس الاستهلالي برهان قاطع على مقولتي المجملة أدناه. يُعَنون كاتب هذا الاقتباس مقالته «الوجوه الألف» لجوليان أسانج ويُسمّي أسانج «سيّد تبديل الشكل». وليس بالضرورة أن يتفق هذان التحديدان: الوجوه الكُثر وتبديل الشكل.

من ناحية **أولى**، توحي «الوجوه الكُثر» بالخداع والتناقض وغياب الهوية والانكسار أمام النظرات العدائية؛ ومن ناحية **ثانية**، يُعيد «سيّد تبديل الشكل» إلى الأذهان، من وجهة أنثروبولوجية بحتة، وظيفة الكاهن والساحر والمخادع، أي مَن هو قادر على السيطرة تمامًا على نفسه وعلى غيره، فيما هو يبرع في خلق أوهام تعتبرها الضحايا حقائق. كلاهما قادر على إشاعة أحكام أخلاقية سلبية في صفوف الجمهور الغربي السائد، ويبدو لي أن الطريقة الوحيدة التي يعمل فيها هذان الوصفان معًا بإيجابية، أي «الوجوه الألف» و«سيد تبديل الشكل»، هي ألّا نفكّر بالوثائق المسرّبة على أنه موضوع أو حدث، بل على أنه كما يُسميّه كلاي شيركي (Clay Shirky)

---

(١) Jack Shafer, «The 1000 Faces of Julian Assange. Vanity Fair Portrays the WikiLeaks Founder as a Shrewd Negotiator and Master Shape-Shifter,» Slate, 6/1/2011, <http://www.slate. com/id/2280157/pagenum/all/#p2>.

«مقدرة»[٢]، أو على أنها «جذمور» (Rhizome)، أي إنها تنعم بامتدادات متشعبّة لا مركز ظاهريًا لها[٣].

ليس غرضي ولا رغبتي تحليل نفسية جوليان أسانج أو إحالة ويكيليكس وتحوُّل الصحافة إلى تفاصيل شخصية كما ترد في وسائل الإعلام، وبواسطة أولئك الراغبين في تدمير ويكيليكس؛ بل يكمن غرضي في إلقاء الضوء على البدايات الإيجابية لفهم كيف يمكن استيعاب ويكيليكس باعتباره صحافة جديدة وشكلًا جديدًا للنشاطية (Activism)، وأن هذا الموقف يعني بالضرورة قيامنا بصوغ انتقالاتنا التحليلية. فلو أننا على سبيل المثال نقول إن الصحافة يجري تحويلها، فهذا معناه أن الموضوع ـ الصحافة ـ يُغيّر موقعه، فتبدو الصحافة متعدّدة متى نظرنا إلى صورة الموضوع التي تظهر كل «الأمكنة» التي احتلّتها في أوقات مختلفة.

لكن القول، من ناحية أخرى، إن «ويكيليكس هو صحافة» غير كافٍ؛ إذ لا بد من التساؤل إلى أي صحافة تنتمي؟ ليس ويكيليكس وحده الذي يُعاد اختراعه على الدوام؛ بل الصحافة نفسها أيضًا، بمصالحها المكتسبة المتعدّدة، تعمل على إعادة تعريف كلّ منها، حتى وهي تتبادل اكتساب المصالح. لا شك في أن حكومة الولايات المتحدة في تضييقها على ويكيليكس وعدم اعتباره صحافة، تساعد على صوغ مقولة الادعاء أن القوانين نفسها التي تحمي الصحافة، عليها ألّا تحمي ويكيليكس. مع ذلك فإن هذا يعني أن حكومة الولايات المتحدة، وخصوصًا وزارة العدل، تعمل وفقًا لمفهوم ثابت وجوهري لما هي الصحافة، إلا أن هذا أيضًا لا يفيد؛ فوزارة العدل الأميركية تريد هدفًا ثابتًا ـ ونحن لسنا مضطرين إلى مساعدتها في تحقيق غرضها، ولسنا في حاجة إلى جعل مفاهيمنا مقيّدة بتلك التي تخصّ وزارة العدل الأميركية.

يَعِدُ موقع ويكيليكس مصادرَه المجهولة بأن تحظى تسريباتها بـ «الزخم السياسي الأقصى». عمليًا، يبدو ذلك مرادفًا لانتشار واضح في وسائط

(٢) Barton Gellman, «Julian Assange,» *Time* (15 December 2010), <http://www.time. com/time/ specials/packages/printout/0,29239,2036683_2037118_2037146,00. html>.

(٣) Gastón Cordillo, «Wikileaks as Global Rhizome,» *Space and Politics*, 5/12/2010.

الإعلام الجماهيرية التي غالبًا ما تكون آثارها السياسية غير مباشرة، وربما غير مقصودة، يصعب رصدها ويعتريها الغموض. واختار موقع ويكيليكس مساريْن متمايزيْن لتحقيق ظهور إعلامي أكبر يترك الأثر المنشود: **أولهما** من خلال صوغه تحالفات عمل شتّى مع عدد من وسائل الإعلام السائدة (معظمها في أوروبا وشمال أميركا)، و**ثانيهما** عبر خروج جوليان أسانج على الملأ واصفًا نفسه بأنه «مانعة الصواعق» في المنظمة. ويقول عدد كبير من مؤيدي الوثائق المسرَّبة إن موقع ويكيليكس يحتاج إلى وجه إعلامي علنيّ يستنهض الدعم للمنظمة ويلفت النظر إلى عملها - «نجم مثل نجوم الروك يملك حقائق منغِّصة»(٤). إلا أن المشكلة تنشأ عندما يصبح الوجه الإعلامي الجزء الأكبر من الحكاية، إذ يطغى أحيانًا على العمل الذي أنجزه موقع ويكيليكس، فيمسي هدفًا ينقضّ عليه أعداؤه. وقد تتحوّل أحيانًا الضغوط التي تمارَس على الوجه الإعلامي إلى ضغوط سرعان ما تعيد تعريف طبيعة المنظمة.

تطرح هذه الدراسة الأسئلة التالية وتجيب عنها:

كيف تبدو البنية السياسية لموقع ويكيليكس؟هل يمكن للمرء أن يعدَّها تحوُّلًا من حالة إلى أخرى؟ ما العواقب السياسية والتنظيمية لهذا الظهور العلني والتنسيق الرسمي مع المؤسسات الإعلامية في ما يتعلق بسياسات الاحتجاج والنشاطية (Activism) الرقمية والمواجهة مع الإمبراطورية؟ هل تَعزَّز موقع ويكيليكس وفقًا لهاتين الاستراتيجيتين الإعلاميتين، أم أنه قضى على صدقيّته (باعتباره مؤسسةً، وليس بالضرورة ظاهرةً أو مقدرة يمكن للآخرين ممارستها)؟ وفي انتهاجه العمل مع الإعلام القائم - بما في ذلك وسائل الإعلام التي غالبًا ما يُوجَّه إليها النقد لمواكبتها الناعمة متطلّبات الدولة المهيمنة - وفي محاولته ترسيخ شهرة أسانج، هل تمكَّنَ موقع ويكيليكس من الدنو أكثر من أهدافه المعلنة التي تسعى إلى تحقيق العدالة والانفتاح؟

هل عرَّض موقع ويكيليكس نفسه لمخاطر اكتساب الصفات الرسمية

---

(٤) Gloria Goodale, «WikiLeaks: Is there a future for the website without Julian Assange?» *Christian Science Monitor*, 24/2/2012, <http://www.csmonitor.com/USA/2011/0224/WikiLeaks-Is-there-a-future-for-the-website-without-Julian-Assange>.

والبيروقراطية والنخبوية؟ هل أدى كل من خروجه العلنيّ إلى دائرة الضوء وتطويره شخصية خاصة به وعمله مع شركاء في المؤسسة، إلى وضع موقع ويكيليكس في مواجهة مباشرة مع سلطة لا يقوى على الصمود في وجهها من دون أن يحصل تغيير فيه؟ ما أهمية تأسيس «وحدة الجزيرة للشفافية؟»، هل هذا يُبرّر مقولة جون يونغ (John Young) [مؤسّس موقع كريبتوم (Cryptome) لحفظ الوثائق والمعلومات السرّية، وقد أسسه في عام ١٩٩٦ باحثون مستقلون دفاعًا عن حرية التعبير] إن ويكيليكس «مات»؟ هل ممارسة الصحافة تبدّلت جوهريًا، وربما إلى الأبد، بسبب الوثائق المسرّبة؟

نُتابع هذه الأسئلة برصد البنية السياسية المتغيّرة لويكيليكس في ضوء ارتباطه بالإعلام السائد، وسعيه إلى وسائل إعلام أكثر ظهورًا؛ والتركيز على تفاصيل العلاقات بين ويكيليكس ووسائل الإعلام الجماهيرية السائدة؛ والدراسة النقدية لاستراتيجيات ويكيليكس الجديدة التي تبتعد من الاستعانة بحشد المصادر الخارجية (Crowd Sourcing)، ومن الانتشار وإبقاء الهوية مجهولة؛ وتناول الأثر السياسي لعمل ويكيليكس مع شركائه في وسائل الإعلام؛ وتقويم منافع الظهور الإعلامي المدوّي لجوليان أسانج ومزالقه؛ ومراجعة أهداف ويكيليكس الساعية إلى تحقيق الشفافية والانفتاح والعدالة؛ وأخيرًا التفكير في الاعتبارات النظرية والعملية لحركة متجددة وموسّعة في اتجاه صحافة المصادر المفتوحة.

الجدير بالذكر أن كاتب هذه الورقة نفسه ناشط؛ وهو مؤيد من بعيد لويكيليكس، لكنه يسجّل تحفظاته النقدية عنه. يكمن أحد الدروس المستفادة على مدى السنة المنصرمة، في أنه لا يبدو هناك استنتاج واحد نهائي متعلّق بويكيليكس قد يخلص المرء إليه وتُكتب له الاستدامة.

تتناول هذه الدراسة الاستراتيجيات الإعلامية لويكيليكس ذات الحدَّين (الساعية إلى دعاية أوسع، والعاملة على إرساء شراكة مع وسائل الإعلام) باعتبارها محورًا في تحوُّل ويكيليكس وهو يُواجِه سلطة الدولة. ثمّة مقولة مركزية هنا مفادها أن ويكيليكس نفسه قد تبدَّلَ خلال النزاع المباشر والرسمي، ربما أكثر من كونه عامل تغيُّر في حد ذاته؛ فلو استطعنا التغاضي عن النظريات القائلة إن «المعلومات قوّة»، لوجدنا أنفسنا أكثر

استعدادًا لفهم عواقب النشاط السياسي المعلوماتي الذي يستند إلى الشبكة العنكبوتية. هل البنية السياسية لويكيليكس ناتجة من علاقته بالإعلام السائد، أم أنها تُنتج هي نفسها هذه العلاقة؟ إلا أنه لا بد لويكيليكس من أن يُفصح رسميًا أيضًا عن أهدافه وأساليبه بصورة واضحة لا لُبس فيها، في أي وقت، إضافة إلى خطر تعميم ما هو سائد، هناك خطر آخر يتمثّل بكون ويكيليكس قد يُصبح، بصورة متنامية، أكثر تمثيلًا لرمز الهوس الغربي بالحلول التكنولوجية، وإعلاء شأن المهارة، وإظهار الإذعان المفرط للبيانات وتحويل المعلومات إلى مجرَّد مواضيع، على حساب المعنى والممارسة العملية.

أولًا: البنية السياسية المتغيِّرة لويكيليكس

صحيح أنه ليس من السهل إثبات أن الوثائق المسرَّبة قد حققّت «حالة ثابتة» جديدة، أو أن سياق تحوُّلها نفسها كان مستقيمًا ولا رجعة فيه، إلا أن تحولاتٍ واضحة طرأت، أعرضها على النحو التالي:

١ - في مرحلة ما، كان ويكيليكس مشتتًا ومجهول الهوية - إلا أنه بعد نشر شريط فيديو يُظهر جريمة الجنود الأميركيين في بغداد في نيسان/ أبريل ٢٠١٠ (يُعرَف بشريط «جريمة جانبية»)، سطع سريعًا نجم داعيته الرئيسي جوليان أسانج على المستوى الدولي بصفته شخصًا يجذب الاهتمام لنفسه كونه التجسيد المزعوم لويكيليكس. هكذا سُجّل التحوُّل الأول في اكتساب الوثائق المسرَّبة شخصية عامة بارزة، جسّدت إلى حد ما المنظمة ومنحتْها صوتًا ووجهًا إنسانيًا آخر، غير ملايين الوثائق المنشورة على الشبكة العنكبوتية، التي لم تحتلَّ يومًا قبل نيسان/أبريل ٢٠١٠ العناوين الرئيسية للصحف حول العالم، كما لم تكن لتبقي اهتمام الناس مشدودًا إليها طوال الوقت. يستطيع المرء أن يُحدِّد تمامًا «ظهور» أسانج العلني: حدث ذلك يوم ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ لدى إطلالته في البرنامج الأميركي الساخر «The Colbert Report»[٥].

---

(٥) Greg Mitchell, «The Great Debate: Stephen Colbert vs. Julian Assange,» *The Nation* (31 January 2011), <http://www.thenation.com/blog/158162/great-debate-stephen-colbert-vs-julian-assange>.

٢ ـ مع إطلاق شريط فيديو يظهر جريمة الجنود الأميركيين في بغداد، اتخذ أسانج موقفًا معاديًا للحرب، لا لُبس فيه؛ إذ قال:

«. . . ما الحرب؟ حسنًا هذه هي الحقيقة. ينحط شأن الجنود في الحرب. وهذا بعض ما يظهره هذا الشريط، إذ تعرّضت شخصية هؤلاء الجنود الشبان الذين يحلّقون في الطائرة للإفساد بتأثير سياق الحرب. يتوجّب علينا أن نُشفق على هؤلاء الجنود الذين يذهبون إلى الحرب، لكن علينا أن نفهم أن تلك نتيجة حتمية لإرسالهم إلى الحرب وأن نتوقف عن إرسالهم»[٦].

في مكان آخر، يدّعي دانيال دومشيت ـ بيرغ (Daniel Domscheit-Berg)، وهو ناشط سابق في ويكيليكس، أن أسانج قال له ذات مرة: «أنا منشغل، إذ عليّ وضع حدّ لحربيْن». وهذا يعكس، في حال كان صحيحًا، موقف أسانج المبكر المعارض للحرب[٧].

مع نشر مفكّرة الحرب الأفغانية، هل كان يمكن مسامحة المرء على اعتقاده أن أسانج إنما كان يقصد العمل ما في وسعه لوقف الحرب في أفغانستان؟ في مقابلة معه في مجلة **ديرشبيغل** الألمانية، قال أسانج: إن مفكرة الحرب الأفغانية «تلقي الضوء ساطعًا على وحشية الحرب اليومية وفظاعتها. وستُغيّر هذه المحفوظات الرأي العام، كما من شأنها أن تُغيّر أيضًا موقف صانعي القرار السياسي والدبلوماسي».

وأضاف: «هناك مزاج ينحو إلى إنهاء الحرب في أفغانستان. وهذه المعلومات غير كافية لوقف الحرب، لكنها ستبدّل الإرادة السياسية بصورة ملحوظة»[٨]. في وقت لاحق، ألحّ أسانج على أنه ليس معارضًا للحرب: «قال الناس إنني معادٍ للحرب. لا بد لي من أن أسجّل ما يلي: لست معارضًا للحرب. فأحيانًا تحتاج الأمم إلى شنّ الحروب، وهناك حروب

---

(٦) المصدر نفسه.

(٧) Sarah Ellison, «The Man who Spilled the Secrets,» *Vanity Fair* (February 2011), <http://www.vanityfair. com/politics/features/2011/02/the-guardian-201102?currentPage=all>.

(٨) John Goetz and Marcel Rosenbach, «WikiLeaks Founder Julian Assange on the 'War Logs': 'I Enjoy Crushing Bastards',» Der Spiegel (26 July 2012), <http://www.spiegel. de/international/world/0,1518,708518,00.html>.

عادلة»[٩]. مع ذلك، من الضروري الإشارة إلى أن قوله ذلك جاء فقط عقب وصف إدارة أوباما أسانج بأنه مناهض للحرب، موحية بأنه يفتقر إلى الحيادية (وفقًا لفهم تلك الإدارة للصحافي النموذجي) ـ وذلك كما جاء على لسان مسؤول حكومي: «ليس ويكيليكس مصدر أخبار موضوعية، لكنه بالأحرى مؤسسة تعارض السياسة الأميركية في أفغانستان»[١٠]. من المهمّ الإشارة إلى أن تصويب أسانج الجلي لم يصدر إلا بعد إعلان الولايات المتحدة أنها شرعت في تحقيق جنائي في نطاق عمل ويكيليكس[١١].

٣ ـ متباهيًا بدوره في شبكة سابقة أطلق عليها اسم «هدّامون عالميون» (International Subversives)، دأب أسانج على الاستشهاد بمثل الجمهوريين الأميركيين، ما أكسبه بعض الأصدقاء في صفوف اليمين الجمهوري واليمين الليبرالي في الولايات المتحدة. إلا أن أسانج بات الآن يرفض أي ميول عقائدية، في خطوة منه تبدو كأنها تهدف إلى الحفاظ على طور التعريف مفتوحًا أمام تعديلات لاحقة: «أعلن أسانج أنه لا ينتمي إلى اليمين ولا إلى اليسار ـ فيما بقي أعداؤه على الدوام يسعون إلى تصنيفه بغرض تقويض مؤسسته»[١٢].

٤ ـ وصف أسانج ويكيليكس في البداية بأنه مجموعة صغيرة من الناشطين، ثم وصفه بأنه مؤسسة إعلامية ـ في حين أن حكومة الولايات المتحدة، للمرة الثانية على التوالي، وصفته بأنه قد يكون أي شيء سوى مؤسسة إعلامية. وكان أسانج نفسه في ما مضى قد باعد نفسه والعمل الذي يقوم به موقع ويكيليكس عن عمل الصحافيين. فصرّح مرة: «نحن ننشر موادّ خامًا من دون تحليل أو تفسير. بعدها يُترك للصحافيين والباحثين والقرّاء أمر

---

(٩) Julian Assange, «The Truth will always Win,» *The Australian* (7 December 2010), <http://blogs.theaustralian.news.com.au/mediadiary/index.php/australianmedia/comments/julian1>.

(١٠) Mike Allen, «W. H. Condemns 'Irresponsible' Leaks, Dismisses Stories,« Politico (July 2010), <http://www.politico.com/news/stories/0710/40204.html>.

(١١) Army Sgt. and Michael J. Carden, «Pentagon Launches Probe into Document Leaks,» *American Forces Press Service* (27 July 2010), <http://www.defense.gov/news/newsarticle.aspx?id=60187>.

(١٢) Stephen Moss, «Julian Assange: the Whistleblower; Julian Assange, Founder of WikiLeaks, may Just Represent the future of News Reporting, but he's not a Journalist,» *The Guardian*, 14/7/2010, <http://www.guardian.co.uk/media/2010/jul/14/julian-assange-whistleblower-wikileaks>.

مراجعة تلك المواد»[١٣]. في مكان آخر قال: «نَعِدُ القراء بأننا سوف ننشر مواد المصدر كاملة. هي متوافرة لهم ليحللوها ويقوّموها»[١٤]. تكمن المفارقة الساخرة في أنه، بدفاعه عن نفسه في وجه التهم القائلة بتحريره المواد، مثل شريط الفيديو الذي يُظهر جريمة ارتكبها الجنود الأميركيون في بغداد، وهذا تقليد يتبعه الصحافيون من مقدمي البرامج التلفزيونية بغرض الحفاظ على الحياد، ينأى أسانج بنفسه أكثر عن الصحافيين (كون الصحافيين يحرّرون ويسردون ويحلّلون، إضافة إلى مهمات أخرى).

تجدر الإشارة إلى أن موقع ويكيليكس أساسًا لم يُعرِّف نفسه على أنه مؤسسة إعلامية، إذ إن التعريف الأول كان كما يلي، وقد صدر حينها على شكل توجيه: «يجب وصف ويكيليكس، وفقًا للسياق، بأنها «جماعة تعمل من أجل حكومة مفتوحة» (Open Government)، أو «جماعة تناهض الفساد»، أو «جماعة تسعى إلى الشفافية»، أو «موقع يُبلّغ عن الانتهاكات»»[١٥]. إضافة إلى ذلك، وصف الموقع نفسَه على النحو التالي: «جذورنا ضاربة في المجموعات المعارضة، وينصبّ اهتمامنا على الأنظمة المستبدّة غير الغربية»[١٦]. وعرّف ويكيليكس نفسه أيضًا باعتباره «خدمة عامة متعدّدة الاختصاص، أنشئت لتحمي المبلغين عن الانتهاكات»[١٧]. وكان أسانج في ما مضى قد وصف ويكيليكس باعتباره «مجموعة صغيرة من الناشطين»[١٨]، وباعتباره «منظمة دولية» تتناول «المشكلات الدولية»[١٩]. وعرّف أسانج نفسه

---

(١٣) «Swedes Protect WikiLeaks, Hire Assange as Columnist,» Rixstep, <http://rixstep. com/1/ 20100814,00. shtml>.

(١٤) Mitchell, «The Great Debate: Stephen Colbert vs. Julian Assange».

(١٥) Dave Gilson, «WikiLeaks Gets a Facelift. The Whistleblower Site's Self-imposed Hibernation is Over,» *Mother Jones* (May 2010), <http://motherjones. com/mojo/2010/05/wikileaks-assange-returns>.

(١٦) انظر نسخة أقدم من «عن صفحة ويكيليكس» على الرابط التالي: <http://web. archive. org/web/20080328010014/www.wikileaks.org/wiki/Wikileaks: About>.

(١٧) انظر موقع ويكيليكس: <http://wikileaks. ch/About. html>.

(١٨) استمع إلى البيان الافتتاحي لأسانج في الفيلم الوثائقي «متمردو الويكي»: <http://www. youtube. com/watch?v=z9xrO2Ch4Co>.

(١٩) Nikki Barrowclough, «Keeper of Secrets,» *The Age*, 22/5/2010, <http://www.theage. com. au/national/keeper-of-secrets-20100521-w230. html>.

على أنه «ناشط إعلامي»(٢٠). وبإقراره ذلك بنفسه يقول عنه أحد الكتّاب إنه «هو وعصبة حلفائه يحدّدون طبيعة ويكيليكس كما تتكشف لهم، إذ هم يمضون في بحثهم. هل هذه حقًا صحافة، أم نشاط سياسي؟»(٢١). وكان روب غونغرب (Rop Gonggrijp) الذي عمل مع ويكيليكس في آيسلنده قد أخبر مجلة **النيويوركر** الأميركية: «نحن لسنا الصحافة». مضيفًا أنه يَعُدّ ويكيليكس «مجموعة مناصرة تدافع عن المصادر»(٢٢). أما الآن، فإن ويكيليكس يُعرِّف نفسه على موقعه الجديد «اللا ـ ويكي» [والويكي هو موقع إلكتروني يتيح للمتصفحين والمتصفحات إضافة مواد وتعديلها من دون قيود] على أنه مجرَّد منظمة إعلامية تتعاطى الصحافة: «جمعت ويكيليكس بين تقنيات أمن عالية والصحافة والمبادئ الأخلاقية. **وعلى غرار المصادر الإعلامية الأخرى التي تتعاطى الصحافة الاستقصائية**... حين ترد المعلومات، يُحلِّل **صحافيونا** الموادَّ ويتأكدون منها ويكتبون قطعة **إخبارية** عنها» (التشديد مضاف). في الواقع، تتناول صفحة شرح موقع ويكيليكس بأكملها جميع أعمالها باعتبارها «منظمة إخبارية»(٢٣).

مع تغيير التعريف، طرأت تغييرات في الموقع نفسه، بعيدًا من مفهوم الويكي التعاوني، ويتباهى موقع ويكيليكس بنفسه الآن على أنه أساس صحافة جديدة. وكما شرح أسانج: «صكّ ويكيليكس نوعًا جديدًا من الصحافة: الصحافة العلمية. نحن نعمل مع وسائط إعلامية أخرى على تزويد الناس بالأخبار، لكنها خطوة تسعى إلى إثبات أنها أخبار حقيقية أيضًا. تتيح لك الصحافة العلمية قراءة قصة إخبارية، ثم توفر لك النقر على الشبكة العنكبوتية لتصفُّح الوثيقة الأصلية التي تعتمد عليها القصة. على هذا

---

(٢٠) Moss, «Julian Assange: the Whistleblower; Julian Assange, Founder of WikiLeaks, may Just Represent the Future of News Reporting, but he's not a Journalist».

(٢١) Nancy Scola, «Julian Assange's Vision of a 'Scientific Journalism',» TechPresident, 2/6/2010, <http://techpresident.com/blog-entry/julian-assanges-vision-%E2%80%98scientific-journalism%E2%80%99>.

(٢٢) Raffi Khatchadourian, «No Secrets: Julian Assange's Mission for Total Transparency,» *NewYorker* (7 June 2010), <http://www.newyorker.com/reporting/2010/06/07/100607fa_fact_ khatchadourian?currentPage=all>.

(٢٣) انظر موقع ويكيليكس على الرابط التالي: <http://wikileaks. ch/About. html>.

النحو يمكنك أن تحكم بنفسك: هل القصة صحيحة؟ هل كان الصحافي صادقًا في نقلها؟ تحتاج المجتمعات الديمقراطية إلى إعلام قوي، والوثائق المسرَّبة جزء من هذا الإعلام»(٢٤).

هذا بالطبع تصوُّر مجتزأ للصحافة؛ إذ يوحي بأنها مكان تصدر عنه القصص الإخبارية انطلاقًا من الوثائق، وحيث العلم يعني إمكان التحقق، وحيث الصحافة خلوٌ من التحليل والتفسير. إنه تصوّر مختزل وإيجابي للصحافة، لكنه تصوّر غرضه منح الامتياز لمن يوفّر الوثائق.

٥ ـ عن التزامه الشفافية، أقرّ أسانج بأنه يحتفظ بمجموعة من الوثائق الحسّاسة واعدًا بالإفراج عن وثائق يفوق عددها تلك التي أصدرها فعليًا. صحيح أن أسانج شجب التبرير الناعم لوزارة الدفاع الأميركية لقتلها أبرياء، إلا أنه يلجأ إلى استعادة خطابها الفاتر إياه حين يتحدّث عن «تخفيف الأذى». وقد نجم جزء كبير من هذا التركيز، عن العمل مع شركاء إعلاميين معترف بهم.

٦ ـ لدى التصريح عن الحاجة إلى وجه إعلامي علني للوثائق المسرَّبة، قرّر أسانج أنه وحده المؤهل لذلك، إلا أن هناك الآن تراجعًا عن هذا الموقف عبر تكليف شركة علاقات عامة تمثل موقع ويكيليكس، فيما يقوم المحامون أنفسهم بالإدلاء بالكلام المطلوب. مع ذلك، فإن الابتعاد عن الأضواء لَهُوَ أيضًا أمر مبطّن، إذ إن أسانج منصرف إلى وضع كتاب وإعداد سيرة عنه تصدر قريبًا، وهناك حديث عن فيلم عن حياته.

٧ ـ صحيح أن أسانج تبنّى في البدء فكرة الاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الخارجية، إضافة إلى فكرة الشراكة، وذلك عندما كان موقع ويكيليكس لا يزال «ويكي» يتيح للآخرين الإضافة أو التعديل، إلا أنه سرعان ما هاجم التعاون والشراكة، مستعملًا أقسى التعابير الممكنة واصفًا إياها بأنها «كلها هراء». لكنه عندما جوبه بدفق من هجمات شرسة تسعى إلى حرمانه الخدمة، لم يكن أمام موقع ويكيليكس سوى اللجوء إلى أكثر

(٢٤) Julian Assange, «The Truth will always Win,» *The Australian*, <7/12/2010, <http://blogs.theaustralian.news.com.au/mediadiary/index.php/australianmedia/comments/julian1>.

من ١٧٠٠ متطوِّع وفَّروا له فضاءهم لاستضافته، وهذا حلٌّ يعتمد بوضوح على الاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الخارجية. علاوة على ذلك، قبل تكليف موقع ويكيليكس شركة علاقات عامة، اعتمدت استراتيجيتها في العلاقات العامة على الاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الخارجية (Crowd Sourcing)، وتستند إلى المبادرة المستقلّة لمؤيدين متفانين يعملون من دون توجيه أو مساعدة من موقع ويكيليكس.

تجدر الإشارة إلى أن الاصطدام مع الإمبراطورية كان مكلفًا لويكيليكس باعتباره منظمة، وإن كان شركاؤها في الإعلام قد استفادوا من أسباق صحافية شتّى، فيما احتدم النقاش العام بتأثير تسريبات ويكيليكس. ولدى مقارنة آب/أغسطس ٢٠١٠ بآب/أغسطس ٢٠٠٩، يبدو واضحًا أن مفكرة حرب أفغانستان الصادرة عن الوثائق المسرَّبة ساعدت على جعل النقاش في شأن الحرب في أفغانستان يتصدّر الصفحات الأولى لصُحف الولايات المتحدة، بعد أن كانت قد غابت عنها تمامًا لوقت طويل.

ثانيًا: ويكيليكس، وحشد المصادر الخارجية، والإعلام السائد

إن أحد التحوُّلات العارمة التي أصابت ويكيليكس هو الاستغناء عن الاستعانة بحشد المصادر الخارجية التي كانت تمهيدًا مباشرًا لعمله مع وسائل الإعلام المعروفة عقب نشر شريط الفيديو الذي يُظهر جريمة الجنود الأميركيين في بغداد. كان من الصعب إقناع أسانج بالإقرار بهذا التغيُّر مع أن محتوى شروحه كان يؤكد ذلك. وفي ندوة دُعِي إليها في بيركلي[٢٥]، سُئل أسانج: «يرتبط السؤال بالتحوُّل الذي طرأ على ويكيليكس، إذ انتقل من مجرد موقع لنشر المواد بعد الاستعانة بحشد المصادر الخارجية وقيام الناس بتفسيرها، إلى موقع يعمل على تفسيرها فعليًا. فهل هذا تبدُّل؟». عن ذلك أجاب أسانج:

---

(٢٥) «Logan Symposium: WikiLeaks: Security Threat or Media Savior?» *Berkeley Graduate School of Journalism*, 18 April 2010, <http://fora.tv/2010/04/18/Logan_Symposium_The_New_Initiatives>.

«لا لم يكن هناك تبدُّل على الإطلاق. مع أننا بالطبع، كنا نأمل ذلك في البداية، لأننا كنا نمتلك مواد بكميات هائلة تفوق قدرتنا على الفرز، فكنّا لو اكتفينا بنشرها، ما كان على الناس سوى أن يُلخِّصوها بأنفسهم. إلا أن ذلك لم يحدث، وهو أمر يُثير الاستغراب.

كانت فكرتنا المبدئية ـ التي لم توضع موضع التنفيذ ـ على هذا النحو: انظر إلى جميع هؤلاء الناس يُحرِّرون ويكيبيديا. انظر إلى كل ذلك الخليط الذي يغربلونه. بالتأكيد لو أنك أعطيتهم وثيقة سرّية جديدة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الفلُّوجة، التي لم يشاهدها العالم من قبل، كونها وثيقة سرّية كما تعلمون، فإن جميع أولئك الناس المنشغلين بمقالات عن التاريخ والرياضيات وغيرهما، وجميع أولئك المدوِّنين المنكبين على تعميم الانتهاكات في العراق وأفغانستان وفي بلدان أخرى، إضافة إلى انتهاكات أخرى كارثية لحقوق الإنسان، الذين يتذمَّرون بأنهم فقط قادرون على الردّ على **نيويورك تايمز**، لأنه لا تتوافر لديهم مصادر خاصة بهم، إن جميع هؤلاء بالتأكيد لا بد من أن ينهضوا مع وجود مصادر جديدة، ويقوموا بعمل ما.

لا، كل هذا هراء. هذا كله كلام فارغ. في الواقع، يكتب الناس عادة عن أشياء (إن لم يكن ذلك جزءًا من مهنتهم) لأنهم يريدون عرض قيمهم على أترابهم الذين هم أيضًا يشاطرونهم القيم نفسها. في الحقيقة إنهم لا يقيمون وزنًا للمادة تلك. هذا هو الواقع».

من الواضح أن أسانج يؤشّر بشدّة إلى تبدُّل في الاستراتيجية يؤدي إلى مضاعفة الأضواء المسلّطة على موقع ويكيليكس باعتباره منظمة، من خلال امتلاكها شريكًا في وسائل الإعلام المتعارف عليها؛ ما يعني أيضًا التخلِّي عن بعض القرارات مثل تلك المتعلِّقة بمسألة التنقيح المثيرة للجدل الشديد.

لدى تعرُّضه للنقد اللاذع من مجموعات مصالح شتّى في ما يختصّ بغياب التحرير لمفكرة الحرب الأفغانية، إذ ظهرت أسماء مصادر أفغانية عدّة في مكانها، مضت ويكيليكس إلى الطرف الأقصى المعاكس في ما يخص وثائق الحرب العراقية. قال بيل كيلر (Bill Keller) من صحيفة **نيويورك**

تايمز: إن «ويكيليكس طبق برنامجًا معلوماتيًا لإنجاز نوع من التحرير الآلي على الموقع، إذ أُسقِطت الأسماء (ما جعل الوثيقة في مجملها تقريبًا غير مقروءة)»[٢٦].

صحيح أن «منظمة إحصاء القتلى العراقيين» (Iraqi Body Count) كانت قد وافقت على التنقيح الذي أجراه موقع الوثائق المسرَّبة، إذ أسقط تقريبًا المعلومات كلها التي تُميط اللثام عن هوية الأشخاص أينما كانوا، إلا أنها اعترفت بأن «مثل هذا التنقيح ليقصر عن التماهي مع مُثُل الشفافية التي تتسم بها هكذا تسريبات»[٢٧]. وأشارت شبكة «سي أن أن» (CNN) الأميركية إلى أن الوثائق التي تنشرها وزارة الدفاع الأميركية بموجب قانون حرية المعلومات، التي كان موقع ويكيليكس قد نشرها أيضًا، تبقى في بعض الحالات أكثر الوثائق إنباءً وتعبيرًا. من ناحية أخرى، لاحظت الشبكة ذلك في أحد تقاريرها أن وزارة الدفاع الأميركية نفسها تكشف أكثر مما تكشفه الوثائق المسرّبة، وأن موقع ويكيليكس نفسه يبدو معتزًا بذلك وهذا بادٍ في الكلام الذي تناقله عبر صفحته على موقع تويتر (Twitter)[٢٨].

مرة أخرى، يُعَدُّ ذلك تحوُّلًا حدث إلى حد كبير نتيجة عداء حكومة الولايات المتحدة، وكما صاغته صحيفة **نيويورك تايمز**: «صحيح أن موقع ويكيليكس وجد نفسه عرضة لضغط شديد تمارسه عليه الولايات المتحدة وحكومات دول أخرى، إلا أنه كان أيضًا يتآكل داخليًا، ومردُّ ذلك جزئيًا إلى القرار بنشر الكثير من الوثائق الأفغانية من دون حذف أسماء المخبرين، ما يُعرِّض حياتهم للخطر»[٢٩].

---

(٢٦) Bill Keller, «Dealing with Assange and the WikiLeaks Secrets,» *New York Times*, 26/1/2011, <http://www.nytimes.com/2011/01/30/magazine/30Wikileaks-t.html?pagewanted=all>.

(٢٧) «Iraq War Logs: Context,» *Iraq Body Count*, <http://www.iraqbodycount.org/analysis/qa/warlogs/>.

(٢٨) «WikiLeaks 'Harm Minimization' Far Stronger than that of the Pentagon,» Wikileaks Twitter account, 22/10/2010, <http://twitter.com/wikileaks/status/28462035295>, and Larry Shaughnessy, «WikiLeaks Redacted more Information in Latest Documents Release,» CNN, 22/10/2010, <http://www.cnn.com/2010/US/10/22/wikileaks.editing/>.

(٢٩) «The Iraq Archive: The Strands of a War,» *New York Times*, 22/10/2010, <http://www.nytimes.com/2010/10/23/world/middleeast/23intro.html?_r=1>.

شهد موقع ويكيليكس تحوُّلًا مهمًا تمثّل في التغييرات التي طرأت عليه، إذ لم يعد على الإطلاق موقعًا تعاونيًا، بعد أن كان يُعَدُّ حتى نهاية شهر أيار/ مايو ٢٠١٠ موقعًا موازيًا لموقع ويكيبيديا[٣٠]. لا شك في أن نشر شريط الفيديو الذي يُظهر جريمة الجنود الأميركيين في بغداد كان نقطة محورية في هذا التحوُّل، إذ جذب انتباه وسائل الإعلام السائدة أكثر من أي وقت مضى، ما مهد لموقع ويكيليكس ليؤسس على وجه السرعة شراكة عمل مع روافد إعلامية عدة معروفة. هذا ما أُشيرَ إليه باعتباره تعميمًا لويكيليكس ضمن وسائل الإعلام السائدة.

لم يستطع موقع ويكيليكس تصنُّع اللامبالاة إزاء التهمة التي وجهتها إليه الولايات المتحدة، متّهمة إياه بأنه منظمة إجرامية وإرهابية مكوّنة من متسلّلين (قراصنة إنترنت ـ Hackers) فوضويين مأجورين. لم يكتفِ عندها بأن يصبح عدائيًا، إذ وجد نفسه دفاعيًا، وألحّ أكثر من أي وقت مضى على أن موقع ويكيليكس هو منظمة إعلامية، وأن الوثائق سُرِّبت من داخل جهاز الأمن القومي الأميركي. وكما يقول إيفغيني موروزوف (EvgenyMorozov)[٣١]، قطع موقع ويكيليكس شوطًا بعيدًا في تحوُّله إلى منظمة «عقلانية» و«مسؤولة». مع ذلك، فإن وزارة الخارجية الأميركية تتمسّك بموقفها: «ويكيليكس ليس منظمة إعلامية»[٣٢].

تجدر الإشارة إلى أن ارتباط ويكيليكس بالإعلام السائد لم يساعده بالضرورة على اكتساب صبغة «مؤسسة إعلامية»، بحسب تعريف وزارة الخارجية الأميركية. وبالفعل، صرّح بيل كيلر من صحيفة **نيويورك تايمز**

---

(٣٠) David Kushner, «Inside WikiLeaks Leak Factory,» *Mother Jones* (6 April 2010), <http:// motherjones. com/politics/2010/04/wikileaks-julian-assange-iraq-video>; archived Wikileaks website, «Wikileaks: About,» <http://web.archive.org/web/20080328010014/www.wikileaks.org/wiki/Wikileaks: About>, and Dave Gilson, «WikiLeaks Gets a Facelift: The Whistleblower Site's Self-imposed Hibernation is Over,» *Mother Jones* (19 May 2010), <http://motherjones. com/mojo/2010/05/wikileaks-assange-returns>.

(٣١) Evgeny Morozov, «Cyber Guerrillas can Help US,» *Financial Times*, 3/12/2010, <http:// www.ft.com/cms/s/0/d3dd7c40-ff15-11df-956b-00144feab49a.html#axzz176EtqCa6>.

(٣٢) Philip J. Crowley, «Daily Press Briefing,» *U. S. Department of State* (2 December 2010), <http://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2010/12/152291.htm>.

جهارًا قائلًا: «لطالما عددنا أسانج مصدرًا وليس شريكًا أو متعاونًا. . . وعلى مدى هذه التجربة عاملناه على أنه مصدر»(٣٣).

ومنذ مدة، أدلت صحيفة **الغارديان**، وهي شريك إعلامي آخر لموقع ويكيليكس، بتصريحات مشابهة في كتاب جديد لديفيد لي (David Leigh) ولوك هاردنغ (Luke Harding) حمل عنوان *Wikileaks-Inside Julian Assange's War on Secrecy* **(ويكيليكس: داخل حرب جوليان أسانج على السرية)**:

يضطلع أسانج بأدوار ثلاثة، كونه المصدر والوسيط والناشر في آن معًا، ما يضفي بعض التباس على دوره. صحيح أن أسانج كان بالتأكيد مصدرنا الرئيسي للوثائق، إلا أنه بالطبع لم يكن مصدرًا عاديًا ـ فهو لم يكن المصدر الأصلي، وهو حتمًا ليس مصدرًا موثوقًا. وفي ما بعد، لم يعد المصدر الوحيد؛ فهو ليس سوى نمط جديد من الناشرين ـ الوسطاء ـ وأدى أحيانًا دورًا غير مريح حاول من خلاله إحكام درجة من السيطرة على مواد المصدر (لا بل حاول ممارسة نوع من أنواع «الملكية»، واعتبرها ملكية كاملة، إذ هدّد بالملاحقة القانونية بسبب فقدان الدخل). وكم كانت المفارقة مدعاة سخرية عندما أطلق موقع ويكيليكس تسريبه الأول، ما أثار غضب أسانج الشديد. وأصبحت القضايا الأخلاقية الناشئة عن هذه الحالة الجديدة للمحرّر/المصدر أكثر تعقيدًا، إذ قيل لنا إنّه يترتّب علينا توفير بعض الحماية لأسانج ـ كونه مصدرًا ـ وذلك بعدم الخوض عميقًا في التّهم الجنسية الموجهة إليه في السويد(٣٤).

كجزء من سياق إعادة اختراع ويكيليكس، أتى نأيه بنفسه عن الانخراط في ما مضى في أنشطة تسلُّل (Hacking). وتتمثّل ذرائعه لدى دفاعه عن نفسه بوجه الحكومة الأميركية، في أنه يحصل على مواده بصورة شرعية وقانونية، وأنه لا يمكن مقاضاته. ويبدو أن الولايات المتحدة تُعدّ لرفع دعوى ضد موقع ويكيليكس تصر فيها على أنه لا يتمتع بأي حماية تشمل المؤسسات الإعلامية، لأن موقع ويكيليكس لا يستلم وثائق مسرَّبة فحسب،

---

(٣٣) Keller, «Dealing with Assange and the WikiLeaks Secrets».

(٣٤) انظر مقدمة الكتاب التي كتبها آلان رسبريدجر (Alan Rusbridger) على الشبكة العنكبوتية: <http://www. guardianbookshop.co.uk/BerteShopWeb/viewProduct. do?ISBN=9780852652398>.

بل إنه يسرق وثائق؛ إذ إن أكثر من نصف الوثائق كان مسروقًا بالفعل. هذا ما يضع موقع ويكيليكس في موقف حرج يدفعه إلى مزيد من إعادة اختراع نفسه من جديد، بالتوكيد على أكثر جوانبه ملاءمة في تاريخه وفقًا لما تمليه القيود الراهنة. مع ذلك، أشار أولئك الذين تتبعوا تاريخ المؤسسة إلى أن الموقع نشر عام ٢٠٠٨ بيانات كان قد حصل عليها أحد المتسلّلين من البريد الإلكتروني الخاص العائد آنذاك إلى المرشحة لمنصب نائب الرئيس الأميركي سارة بيلين. ووفقًا لرواية نشرت في مجلة **النيويوركر** الأميركية (*Th eNew Yorker*) في عام ٢٠١٠، يمتلك الموقع أيضًا أكثر من مليون وثيقة استولى عليها أحد نشطاء ويكيليكس عام ٢٠٠٦ بعد أن عثر عليها في أثناء تصفُّحه موقع شبكة تور (Tor) [وهو مشروع شبكة الجيل الثالث من التوجيه المشفّر المجهول الهوية الذي صمّمه مختبر أبحاث البحرية الأميركية] المجهولة الهوية. تشير المجلة كذلك إلى أن إحدى الوثائق العائدة إلى مشروع تور على الأقل، قد نُشرَت على موقع ويكيليكس[٣٥]. ويؤكد موقع ويكيليكس قيامه بمثل هذه الأنشطة، في أحد بياناته (عبر التويتر) بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، إذ كتب: «بعض وثائق ويكيليكس جرى اقتناؤها بواسطة متسلّلين صينيين كانوا قد اختلسوها»[٣٦]. ونعلم في مكان آخر، «أن أحدَ نشطاء ويكيليكس تمكّن من الوصول إلى كمية من الوثائق الحكومية السرّية حصل عليها متسلّلون صينيون. وقد سُحبت هذه الوثائق من شبكة تور»[٣٧].

ثالثًا: الآثار السياسية الناجمة عن عمل ويكيليكس

دأب جوليان أسانج، حتى الآونة الأخيرة، على تعريف عمله بأنه مكرّس لوضع حد للتعسُّف الحكومي، إذ قال: «نعمل منذ عام ٢٠٠٦

(٣٥) Kim Zetter, «Claim: WikiLeaks Published Documents Siphoned Over File Sharing Software,» *Wired: Threat Level* (20 January 2011), <http://www.wired.com/threatlevel/2011/01/wikileaks-and-p2p/>.

(٣٦) حساب ويكيليكس على موقع تويتر: <http://twitter. com/wikileaks/status/15107062068>.

(٣٧) Dave Gilson, «WikiLeaks' Sketchy Origins: Did WikiLeaks get its Start with Online Snooping?» *Mother Jones* (2 June 2010), <http://motherjones.com/print/62632>.

بمقتضى هذه الفلسفة التي تكشف عن المنظمات التعسُّفية [. . .] التي يجب أن تُكشف للجمهور [. . .] ليس هدفنا إرساء مجتمع أكثر شفافية؛ بل هدفنا تحقيق مجتمع أكثر عدالة. في معظم الأحيان، يقود كل من الشفافية والانفتاح إلى هذا الاتجاه، لأن الخطط والممارسات الظالمة تلقى مناهضة، وعليه، تواجه تلك المنظمات التي ترتكب تلك الممارسات معارضة قبل تنفيذ الخطّة، أو قد لا تعدو المسألة كشفًا أو تعرية قديمة»(٣٨).

وكما ذكرنا في البدء، يَعِد ويكيليكس مصادرَه المجهولة الهوية بأن تحظى وثائقها بـ «أقصى زخم سياسي». ويبدو من خلال تصريحات أطلقها أسانج، أن ذلك مرادف للتغطية الإعلامية الواسعة. ولدى سؤال أسانج عمّا أنجزه ويكيليكس من خلال تسريب ما، لم يكن من المستغرب أن تتضمن إجابته الإشارة إلى عدد نتائج البحث ضمن أخبار غوغل (Google) الناجمة عن هذا التسريب(٣٩).

بدّل أسانج تصوّره حول أثر إصدارات ويكيليكس عام ٢٠١٠ المرتبطة بوثائق الولايات المتحدة؛ ففي عدد من المواقف نجده يقول بوضوح إن ويكيليكس يَعِد بتحقيق **أقصى زخم سياسي** للوثائق التي تسرّبها مصادره(٤٠). وفي مواقف أُخرى يتغيّر تصريحه ليصبح: «نعد مصادرنا بأن تحظى بعرض أقصى لموادّها»(٤١). لكن العرض الأقصى لا يعني بالضرورة أثرًا سياسيًا أقصى. ويدرك المرء أن ما يكمن خلف هذه التصريحات اعتقادٌ بأن المعلومات هي قوة بحد ذاتها، وهذا اعتقاد يبقى مجرّد إيمان أكثر منه مبدأً جديًا في التحليل السياسي. ويوجز أسانج تمسُّكه بمقولة «المعلومات

---

(٣٨) «TIME's Julian Assange Interview: Full Transcript/Audio,» *Time* (1 December 2010), <http://www.time.com/time/printout/0,8816,2034040,00.html>.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) انظر على سبيل المثال: Press Association Reporters, «This is about the Truth, Says Wikileaks Founder,» *The Independent* (23 October 2010), <http://www.independent. co. uk/news/uk/home-news/this-is-about-the-truth-says-wikileaks-founder-2114669. html>, and Greg Mitchell, «The Great Debate: Stephen Colbert vs. Julian Assange,» *The Nation* (31 January 2011), <http://www.thenation. com/blog/158162/great-debate-stephen-colbert-vs-julian-assange>.

(٤١) «Swedes Protect WikiLeaks, Hire Assange as Columnist,» Rixstep, <http://rixstep.com/1/20100814,00.shtml>.

قوة» على النحو التالي: «إنّ من يمسك بمقاليد خوادم (Servers) الشبكة العنكبوتية يسيطر على الإرث الثقافي للجنس البشري، ومن خلال إمساكه هذا فهو يسيطر على إدراكنا لمن نكون؛ وبسيطرته هذه إنما يتحكّم في القوانين والأنظمة التي نُسنّها في مجتمعاتنا»[٤٢].

يُعبّر جوليان أسانج أحيانًا عن وجهة نظر تكاد تكون ميكانيكية في فهمها التغيير الذي تُحدثه المعلومات، وذلك في توضيح صريح لمقولة «المعلومات قوّة»:

«إن معظم الإصلاح السياسي الذي ما كان ليحدث في كل الأحوال مع أنه جزء من التطور الطبيعي، أي ضمن انسياب طبيعي للاقتصاد، فإنما حدث لأن شيئًا ما كان محظورًا، شيئًا ما كان مقيَّدًا ومحجوبًا عن الناس عن قصد، قد أطلق من عقاله. ولو أنك تخيّلت أن انتقالًا صغيرًا حدث، مجرَّد انتقال صغير، بين المعلومات المحجوبة لأنها قد تسبّب إصلاحًا سياسيًا، وتسبّبها فعلًا بإصلاح سياسي، فإن هذا الانتقال الصغير يحتاج فقط إلى قدر ضئيل من الطاقة. وعلى هذا النحو، فإنه يمكنك تحقيق أثر كبير بقدر ضئيل من الطاقة. ولو أننا قسنا على ذلك أننا لم نكن نتعامل فقط مع حالات فردية، بل مع صحافيين محدّدين، لاستطعنا إنجاز الكثير من الإصلاح السياسي بكمية ضئيلة من الطاقة، أي قيمة رأس المال الذي كان بحوزتنا»[٤٣].

أعلن أسانج مؤخرًا عن ادعاء أكبر لقوة التسريبات؛ ففي مقابلة بثتها هيئة الإذاعة البريطانية، الإذاعة الرابعة، قال: «بالفعل، بدأنا نرى أننا غيَّرنا حكومات، وبالتأكيد فإننا غيَّرنا الكثير من السياسيين في الحكومات، وتسبَّبنا في بذل جهود إضافية لإصلاح القوانين، وتسببنا في إجراء تحقيقات أمنية في الانتهاكات التي كشفنا عنها، تحقيقات الأمم

(٤٢) Jonathan Foreman, «The Wikileaks War on American,» *Commentary* (January 2011), <http://www.commentarymagazine.com/article/the-wikileaks-war-on-america/>.

(٤٣) Julian Assange, Presentation at «The State of Play,» the Fourth Annual Reva and David Logan Investigative Reporting Symposium, Berkeley Graduate School of Journalism, 16-18 April 2010, <http://fora.tv/2010/04/18/Logan_Symposium_The_New_Initiatives#chapter_03>.

المتحدة»[٤٤]. أما بالنسبة إلى الثورتين في تونس ومصر، فقد أدلى أسانج بسلسلة من التصريحات المختلفة في شأن أثر نشر برقيات الولايات المتحدة الدبلوماسية التي كانت تتضمن موقفًا إما يدعو إلى أولوية التغيير في البلدين، أو إلى دعمه وتأييده.

يدّعي موقع ويكيليكس أنه كان مهمًا بالنسبة إلى اندلاع الثورتين في تونس ومصر بأشكالهما وفي مراحلهما المختلفة، وبدا أحيانًا أن موقع ويكيليكس كان على تنافس مباشر مع وزارة الخارجية الأميركية من خلال ادعاءاته أنه كان أبعد نفوذًا.

على صفحة التحادث الخاصة به على موقع «تويتر» تساءل ويكيليكس بإلحاح: «هل تمكّن ويكيليكس من القيام بما لم تستطع الخارجية الأميركية القيام به؟ إنه الوقت لإعادة التفكير»[٤٥]. ردًا على ذلك، وعلى الموقع نفسه (تويتر) علّق الناطق باسم الخارجية ب. ج. كراولي (P. J. Crowley) ببساطة: تونس ليست ثورة «ويكية». كان الشعب التونسي يعلم بالفساد منذ زمن بعيد. هذا الشعب وحده هو محفِّز هذه الدراما المتكشِّفة[٤٦]. إلا أن موقع ويكيليس ألحَّ على ادعائه السابق، مستوحيًا دعمه من اقتباس ورد في مجلة **فورين أفيرز** (*ForeignAffairs*) الأميركية: «قدّمت الوثائق المسرَّبة للديمقراطية العربية أكثر مما قدمته عقود من الدبلوماسية الأميركية مورست خلف الكواليس»[٤٧].

في وقت لاحق أضاف موقع ويكيليكس: «نعم قد نكون ساعدنا تونس ومصر»[٤٨]. واقتبس ويكيليكس[٤٩] من استفتاء يشكّ في صدقيته ليعلن أنه

---

(٤٤) Martin Bryant, «Julian Assange Sees himself as 'A Martyr without Dying',» *The Next Web*, 21/12/2010, <http://thenextweb.com/media/2010/12/21/julian-assange-sees-himself-as-a-martyr-without-dying/>.

(٤٥) على تويتر: <http://twitter. com/wikileaks/status/26076106343849984>.

(٤٦) على تويتر: <http://twitter. com/PJCrowley/status/26679564868517889>.

(٤٧) على تويتر: <http://twitter. com/wikileaks/status/30468424735924224>.

(٤٨) على تويتر: <http://twitter. com/wikileaks/status/31448923629420544>.

(٤٩) على تويتر «ستة من أصل عشرة أشخاص عرب، يقولون إن ويكيليكس أدّى دورًا في الثورة التونسية، <http://twitter. com/wikileaks/status/37697898070282240>.

«في أعقاب سقوط نظام بن علي في تونس أعلن نحو ستين في المئة من المشاركين أنهم مؤمنون بأن الوثائق المسرَّبة اضطلعت بدور في الثورة التي اندلعت في تونس وفي الاحتجاجات التي عمّت دولًا عربية أخرى. في حين أعرب ما يفوق الستين في المئة منهم عن ثقتهم بأن الوثائق المسرّبة ستغيّر من مسلك الحكومات»[٥٠]. وادعت نعومي وولف (Naomi Wolf) وهي مؤيدة علنية لموقع ويكيليكس من دون تردّد أو تحفظ، أن «الوثائق المسرّبة التي تتناول الفساد في تونس أشعلت مباشرة شرارة الانتفاضة في تونس»[٥١]. وتبنّى موقع ويكيليكس هذا التصريح وبثّه إلى مؤيديه عبر التويتر[٥٢].

أما مصريًا، فإن الأمور كانت أكثر تعقيدًا بالنسبة إلى ويكيليكس؛ إذ أفرج عن وثائق مصر بعد ثلاثة أيام من بدء الاحتجاجات. وفي اليوم الأول الحاشد أُغلِق الإنترنت في مصر. وعليه، تبنى موقع لويكيليكس وجهة بديلة كي يدّعي تأثيره؛ فأعلن، من دون تقديم أي إثبات، أن برقياته كانت تصل إلى مصر على الرغم من إغلاق الإنترنت: «تفيد التقارير التي يرسلها الناشطون من خلال الفاكس إلى مصر أن الوثائق المسرَّبة اخترقت الحظر المفروض على الإنترنت»[٥٣]. لكن هذا الادعاء غير مقنع بتاتًا، ويفتقر إلى تأييد الناشطين المصريين على صفحته على موقع التويتر. لذا اختار موقع ويكيليكس وجهة أقل مباشرة لادعائه القيام بدور طليعي في الثورات.

أعلن أسانج: «يبدو فعليًا إن المواد التي نشرناها في صحيفة لبنانية هي **الأخبار** تركت تأثيرًا كبيرًا في تطوُّر الأحداث في تونس. وعليه، ليس هناك من شك في أن تونس كانت المثال لمصر واليمن والأردن، وكل

---

(٥٠) «Majority in Arab World Backs Wikileaks,» *The Peninsula* (February 2011), <http://www.thepeninsulaqatar.com/qatar/142783-majority-in-arab-world-backs-wikileaks.html>.

(٥١) Naomi Wolf, «WikiLeaks, Revolution, and the Lost Cojones of American Journalism,» *Hungton Post*, 4/2/2011, <http://www.huffingtonpost.com/naomi-wolf/post_1667_b_817553.html>.

(٥٢) على تويتر: <http://twitter. com/wikileaks/status/33956682098810880>.

(٥٣) على تويتر: <http://twitter. com/wikileaks/status/31046777343836160>.

الاحتجاجات التي اندلعت هناك»[٥٤]. ومنذ ذلك الحين، شهدت تصريحات أسانج تبدلًا طفيفًا ـ فلم يعد يدّعي المركزية ـ وفي دردشة مباشرة مع الصحيفة السويدية **أفتونبلادت** (*Aftonbladet*) قال:

لا شك في أن المجموعات المدنية والسياسية في الشرق الأوسط بأسره والصامدة منذ أمد طويل، هي الرافعة الحقيقية لهاتين الثورتين. إلا أننا حاولنا أن نؤدي دورًا في المنطقة منذ العام الماضي، ويهمنا أن نعبّر، بصورة خاصة، عن فخرنا بعمل شريكنا الإعلامي المتمثل بصحيفة **الأخبار** في لبنان؛ إذ نشرت وثائق مهمة كثيرة معتمدة على موادنا العربية. وقد قام نظام بن علي في تونس بحظر كل من صحيفة **الأخبار** وموقع ويكيليكس. ثم قام متسلّلون للحواسيب ومؤيدون لنا، بإعادة توجيه مواقع حكومية تونسية عدة إلى موقع ويكيليكس وبرقياته، لتعرّي حقيقة بن علي. في حين تعرّضت صحيفة **الأخبار** لثلاث هجمات إلكترونية، ما أدى إلى حجب موقع نشرها الإلكتروني. وتشير مهارة الهجمات إلى تورط الحكومات. وفي ما بعد، عملنا مع صحيفة **التلغراف**، إضافة إلى جهدنا الخاص، لنفضح بشراسة حسني مبارك (مصر) وعمر سليمان (مصر) والبحرين وليبيا[٥٥].

منذ مدة قصيرة، عاد موقع ويكيليكس إلى دعم الحجج التي تؤكد دوره في «إشاعة القلاقل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»[٥٦]. ومن جديد أعتقد أن مثل هذه التكتيكات السردية عادت تصدر عن موقع ويكيليكس، إذ بات يرى نفسه محاصَرًا من حكومة الولايات المتحدة، ويشعر بالحاجة إلى الدفاع عن نفسه بتعابير تعكس تمامًا تلك التي تلجأ إليها الدولة

---

(٥٤) «Assange Hails WikiLeaks Role in Revolt,» *IOL News*, 13/2/2011, <http://www.iol.co.za/news/world/assange-hails-wikileaks-role-in-revolt-1.1025457>.

(٥٥) «Julian Assange Live Chat on Aftonbladet,» *Jasparilla*, 24/2/2011, <http://jaraparilla.blogspot.com/2011/02/julian-assange-live-chat-on-aftonbladet.html>.

(٥٦) على تويتر: <http://twitter. com/wikileaks/status/41265369834471424>.

في سياق متصل، انظر: Greg Mitchell, «Is WikiLeaks Driving Unrest in the Middle East and North Africa?» *The Nation* (25 February 2011), <http://www.thenation. com/audio/158857/wikileaks-driving-unrest-middle-east-and-north-africa>.

الإمبراطورية نفسها حين تدعي أنها قوة تعمل في سبيل الخير في العالم. وما إطلالة أسانج اليوم أمام الرأي العام ـ في مظهر يُذكّرنا بمظهر رئيس وزراء بريطاني معاصر(٥٧)، إذ هو يعقد مؤتمرات عبر الفيديو جالسًا إلى طاولة خشبية(٥٨)، محاولًا تقمُّص شخصية رجل دولة(٥٩) ـ إلا دليل آخر على هذا التحوُّل في اتجاه التيار السائد.

أما في ما يخصّ التغيير الذي حقّقه موقع ويكيليكس نتيجة بثّه شريط فيديو يُظهر جريمة الجنود الأميركيين في بغداد، فقد كتب ستيفن أفترغود (Steven Aftergood) في هذا الصدد نقدًا جريئًا يقارنه فيه بنشر مجلة **النيويوركر** لصور سجن أبو غريب:

«ما هي البرامج الحكومية الأميركية التي أُلغِيتْ نتيجة أنشطة موقع ويكيليكس؟ ما هي السياسات الحكومية التي عُدّلتْ؟ كيف تغيّر الخطاب العام؟ والمقارنة بليغة بين نشر موقع ويكيليكس شريط فيديو لهجوم مروحية الأباتشي في العراق في نيسان/أبريل الماضي من ناحية ونشر مجلة **النيويوركر** لصور فضيحة سجن أبو غريب في مقالة لسيمور هيرش (Seymour Hersh) في أيار/مايو ٢٠٠٤ من ناحية أخرى. ففي التسريبين، بثتْ صور تثير الانزعاج البالغ. واشتمل الاثنان على سجلات حكومية سرية، وأثار الاثنان نقمة الرأي العام. إلا أن أوجه الشبه تنتهي عند هذا الحدّ؛ إذ تجدر الإشارة إلى أن صور سجن أبو غريب قد أفضت إلى دعاوى قضائية وجلسات لجان نيابية ومحاكم عسكرية وأحكام بالسجن ومبادرات لإفشاء المزيد من الملفات السرية، كما أدت على الأقل، وبصورة غير مباشرة، إلى إعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة في ما يتعلق بالتعذيب والتحقيق. في حين أن شريط الفيديو بشأن جريمة الجنود الأميركيين في بغداد الذي نشره موقع ويكيليكس وكان يحمل عنوانًا منحازًا «جريمة

---

(٥٧) «Assange a Revolutionary in Pinstripes,» *Sydney Morning Herald*, 10/2/2011, <http://www.smh.com.au/executive-style/culture/assange-a-revolutionary-in-pinstripes-20110210-1aoc0.html>.

(٥٨) انظر: «Wikileaks Roundtable,» 7/2/2011, <http://www.wikileaksroundtable.org/live>.

(٥٩) انظر أمثلة لذلك في: David Leigh, «It's Julian Assange's Own 'Tizzy' that Bamboozles,» *The Guardian*, 24/2/2011, <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/feb/24/julian-assange-tizzy-important-work?CMP=twt_gu>.

جانبية»، لم يؤدِّ إلى أيّ من تلك النتائج ـ لا تحقيق على الإطلاق (سوى تحقيق مسرّب)، ولا جلسات لجان نيابية، ولا دعاوى قضائية، ولا تقييد على قوانين التعامل مع المدنيين. صدر فقط توبيخ فاتر عن وزارة الدفاع، ونجم عن ذلك دفق هائل من الدعاية لموقع ويكيليكس. وفيما كان اهتمام العالم بأسره تحت أمرته لأيام عدّة في نيسان/أبريل الماضي، كان في إمكان موقع ويكيليكس القيام بالكثير لإلقاء الضوء على ضحايا ذلك الحادث الذي وثّقه، ولربّما كان في استطاعته أيضًا إنشاء صندوق خيري لمساعدة أهالي الضحايا. لكن لم يكن ذلك خيار موقع ويكيليكس. بدلًا من ذلك، انصبّ الاهتمام على موقع ويكيليكس نفسه وجهوده الطامحة إلى جمع الأموال الخاصة به»[٦٠].

رابعًا: موقع ويكيليكس باعتباره وسيطًا إعلاميًا جديدًا

شهد موقع ويكيليكس تحوُّلًا آخر طرأ عليه، مع أنه ليس جديدًا كليًّا، ألا وهو دوره المتنامي بوضوح باعتباره وسيطًا إعلاميًا يتمتع بمصالح اقتصادية، يتاجر بالمعلومات بأصنافها كلها، ويهتم بدرجة أقل بالمصدر المفتوح. وقد عبّر أحد المعلقين عن ذلك بما يلي:

«على الرغم من كل تطرُّفه، يعتمد موقع ويكيليكس الفرضية الاقتصادية نفسها التي تعتمدها وسائل الإعلام: إن المعلومات ثمينة. لكن قد لا يرتبط الهدف النهائي لأسانج، مباشرة بهذه القيمة كما ترتبط بها صحيفة **الغارديان**، إلا إن قيمته مرتبطة بالتفرد والحصرية، أو على الأقل بشهرته كونه يفشي الأسرار. ولا شك في أن إغراق السوق بالأسرار، كما يدعي موقع ويكيليكس أنه ينوي القيام به، يُمثّل خطرًا كبيرًا على الحكومات وإلى حد أقل على وسائل الإعلام التقليدية. لكن ربما بدأ أسانج يدرك أن ذلك ليس بالضرورة لمصلحته»[٦١].

---

(٦٠) Steven Aftergood, «Wikileaks Fails 'Due Diligence' Review,» *Secrecy News*, 28/6/2010, <http://www.fas.org/blog/secrecy/2010/06/wikileaks_review.html>.

(٦١) Charles Homans, «Julian Assange and the Journalists,» *Foreign Policy* (6 January 2011), <http://wikileaks.foreignpolicy.com/posts/2011/01/06/julian_assange_and_the_journalists>.

بدأ موقع ويكيليكس يتبنّى نغمة الشركات بإدعائه ملكية صريحة لوثائق تؤمن للعموم مجانًا. ونشرت مؤخرًا مجلة **فانيتي فير** (*Vanity Fair*) تفصيلات تهديد أسانج بمقاضاة شريكه الإعلامي **الغارديان**، إثر قيام أحدهم بتسريب البرقيات الدبلوماسية إليها، مطلقة يدها من أي اتفاقية للنشر تتطلب إذنًا من أسانج وفقًا للاتفاقية بين الطرفين. وورد أن أسانج أكّد أنه «يمتلك المعلومات، وله مصلحة مالية في كيفية نشرها وتحديد توقيت نشرها»(٦٢). في السابق، عرض موقع ويكيليكس وثائقه للبيع، عارضًا المراسلات الإلكترونية للحكومة الفنزويلية بالمزاد العلني(٦٣). في السياق ذاته، قام موقع ويكيليكس في العام الماضي (٢٠١٠) بحجب أي اتصال بموقعه إلى حين جمع ستمئة ألف دولار أميركي من الجمهور لقاء وثائق ـ موجهة إلى الرأي العام ـ قبل أن يتيح له الاطلاع عليها ثانية (وقد جرى توثيقها)(٦٤). عليه، يتهم البعض موقع ويكيليكس بالاحتفاظ بالمعلومات كأنها رهينة ـ عبر أخذه بالشعار «حان الوقت لفتح الأرشيف»، لكنه لا يقوم فعليًا بفتح المحفوظات على مصراعيها لنا جميعًا. ويتباهى الموقع بأنه يجلس على كنز دفين مليء بالوثائق، إلا أن الوعود بنشر الوثائق تفوق أضعاف ما يُنشر. منذ آب/أغسطس ٢٠١٠، ما زلنا ننتظر نشر ١٥ ألف وثيقة مرتبطة بالحرب في أفغانستان ـ إلا أن موقع ويكيليكس لم يعد يذكرها على الإطلاق. ولم يعد يشير أيضًا إلى وعده بنشر شريط فيديو لغارة جوية قامت بها قوات حلف الأطلسي في أفغانستان، ونجم عنها مقتل عشرات المدنيين. أما في ما يتعلّق بانتظار نشر الملفّات الروسية، فيقول أسانج: «ليس صحيحًا القول إنه سيكون هناك اهتمام خاص بروسيا»(٦٥)، في حين أنه صرّح سابقًا بقوله: «إن

---

(٦٢) Sarah Ellison, «The Man who Spilled the Secrets,» *Vanity Fair* (February 2011), <http://www.vanityfair.com/politics/features/2011/02/the-guardian-201102>.

(٦٣) Ryan Singel, «Latest Wikileaks Prize for Sale to the Highest Bidder,» *Wired: Threat Level* 27/8/2008, <http://www.wired. com/threatlevel/2008/08/wikileaks-aucti>.

(٦٤) Dave Gilson, «What the WikiLeaks Media Blitz has Revealed About WikiLeaks: The Whistleblower Site can be as Prickly about Unwanted Disclosures as any of its Powerful Targets,» *Mother Jones*, 13/4/2010, <http://motherjones.com/print/53846>.

(٦٥) Andy Greenberg, «An Interview with Wikileaks' Julian Assange,» *Forbes*, 29/11/2010, <http://blogs.forbes.com/andygreenberg/2010/11/29/an-interview-with-wikileaks-julian-assange/3/>.

موقع ويكيليكس بات مستعدًّا لإلقاء قنبلة على روسيا»[٦٦]. وقد نشر موقع ويكيليكس «ملفّ تأمين»، لكن من دون مفتاح الشيفرة، ليُقرّر وحده إن كان يحق للرأي العام المعرفة ومتى يحق له ذلك. وبات هذا الحقُّ اليوم امتيازًا محدودًا.

خلاصة

لم يكن الغرض من هذه الدراسة توكيد أحكام أخلاقية تبسيطية تدعي بأن موقع ويكيليكس «كاذب» إلى حدّ ما، أو أنه لدى مواجهته نتائج سوء أحكامه فإنه يرتدّ على نفسه، أو «يناقضها». من السهل إطلاق هذه التفسيرات، إلا أنها ليست سوى بدائل واهنة عن الشرح. أما ما قصدت قوله فهو أنه كان على استراتيجيات موقع ويكيليكس وتكتيكاته أن تُمسي مجزّأة ومشرذمة بصورة متنامية، إذ وجد الموقع نفسه متحالفًا مع مؤسسات الإعلام السائدة، وإن ظل محتفظًا بأولوياته وبأهدافه وبالدفاع عن مكانته متى وجد نفسه في صدام مباشر مع مؤسسات حكومية قوية تعمل على نطاق أوسع من نطاق ويكيليكس. ولأنّه انفتح ليشمل مصالح شتّى باتت مكتسبة في تسريباته، اضطر موقع ويكيليكس إلى الاستجابة لمختلف القرّاء والمحاورين، وإلى التكيُّف معهم. وبعد أن كان قد بدا في وقت مضى أنه «فوضوي يعتمد على التكنولوجيا»، فها هو اليوم قد أصبح ليبراليًا بصورة أوضح.

يكمن الخطر في كون هذه الثورة التي تُحرِّكها المعلومات، قد تتحوَّل إلى ابتزاز يتمحور حول المعلومات، في خدمة إعلام حصري يُمارس هيمنته على ما يُنشر وبأي شكل ينشر. فكان أن وجد موقع ويكيليكس نفسه متناغمًا أكثر فأكثر مع شركائه الإعلاميين، خشية أن يفقد هالة تحميه من الاعتقاد السائد أنه مؤسسة إعلامية قائمة بذاتها. وبات هذا بندًا أساسيًا في استراتيجيته الدفاعية التي يشهرها في وجه الاتهامات والتهديدات التي تُوجِّهها إليه الحكومة الأميركية.

---

(٦٦) على تويتر: <http://twitter. com/wikileaks/status/28800256698>.

مع الوقت، أصبح لزامًا على موقع ويكليليكس أن يُعيد اختراع نفسه، ويُعيد تصميم ذاته متحرِّكًا في اتجاه مزيد من المركزية والبيروقراطية والشرعية والتمويل، فأعلن ادعاءات تملُّك معلومات مقصودة للاستهلاك العام، إضافة إلى شخصنة القيادة. وتنعكس هذه التغييرات في التبدُّل الروتيني في مظهر موقع ويكيليكس نفسه، إذ لم يعد يشبه مواقع «الويكي» على الإطلاق.

وبعد أن بدأ موقع ويكيليكس منبوذًا يُمثّل صرخة ضمير، بات يطالب بحضور علني مضاعف وباحترام أوسع، إضافة إلى رغبته في أن يحظى بمزيد من الاعتراف والشرعية، ما أدّى به جزئيًا إلى الارتماء في أحضان وسائل الإعلام التقليدية، وجعله في نهاية المطاف يُدرَج ضمن التيّار السائد. لذا تبدو الدعوة إلى أن يعمل موقع ويكيليكس «من ضمن النظام»، غير واقعية أساسًا مقارنة بما حدث فعليًا؛ فما أن بات موقع ويكيليكس ضمن التيار السائد، حتى ظهرت فجأة مواقع تسريب أخرى، فيما شجب آخرون موقع ويكيليكس، إذ رأوا فيه وهنًا متناميًا ومساومة متزايدة. في هذه الأثناء، يبدو أن موقع التسريبات المفتوحة (OpenLeaks) الذي أنشأه منشقّون عن موقع ويكيليكس، كأنه يميل إلى أخذ أقصى أنواع الحيطة والحذر؛ فهو حريص على عدم إغضاب أحد، ومعني بألا يتبنى أي موقف سياسي، ولا يرغب في نشر الوثائق نفسها؛ إذ يترك للناس أن يتساءلوا إن كان يخدم هدفًا قيّمًا.

صحيح أن موقع ويكيليكس قد بدَّل الصحافة، إلا إن ممارسات الوسائل الإعلامية المتعدّدة الجنسية قد أعادت هي أيضًا تصميم موقع ويكيليكس، إذ حوّلته إلى حارس إعلامي يُقرّر أي معلومات نستطيع رؤيتها ومتى. هذا لم يعد مصدرًا مفتوحًا. في الوقت نفسه، تضاعفت التوقُّعات العامة في أن يكشف الإعلام السائد «الحقائق» المزعجة التي تتضمّنها التسريبات التي يُطلقها المبلغون عن الانتهاكات والمخالفات. تخضع الحقائق اليوم لتدقيق نقدي جديد من رأي عام بات أكثر إدراكًا للعلاقات التي تربط بين الإعلام وسلطة الدولة. ويعكس إنشاء «وحدة الشفافية» في قناة الجزيرة ونشرها «الأوراق الفلسطينية» هذا التحول الذي طرأ على المشهد الإعلامي. والآن،

يدرس كل من صحيفة **الغارديان** ومجلة **النيويوركر** إمكان تأسيس خدماتهما الخاصة بالتسريبات. صحيح أن مهنة الصحافة تبدّلت، إلا أنها لم تصبح بعد صحافة المصادر المفتوحة.

أخيرًا، إن هناك اعتقادًا شائعًا يجب أن يخضع للتحليل النقدي، وهو الذي يتمسّك بمقولة «المعلومات قوة»، ولا سيّما لدى مراجعتنا النقدية للتسريبات ولآثارها السياسية الفعلية على الرغم من أن موقع ويكيليكس نفسه بدا في الآونة الأخيرة يدعي أن الفضل في انتفاضة تونس يعود إلى البرقيات التي نشرها. في حين أن مجمل البرقيات المسرّبة كانت مجرد شرائح محدودة من مخزون وثائق هائل؛ مهما تمكّنت مصادره من جمعه وبثّه. علاوة على ذلك، فإن الكثير من الوثائق الموعود بنشرها لم تظهر. كما أنه ضمن الوثائق المنشورة، أو ضمن تلك التي هي في طور الصدور، تم إخضاع الوثائق لعملية تحرير فائقة حتى فقد معظمها الفائدة في حال البحث المتقدم. وقد حجبت في حالات أخرى بحجة أنها «تدميرية جدًا». ومع ذلك فما هو ليس واضحًا، كونها تدميرية بالنسبة إلى من، وما الأسس المعتمدة لهذه الأحكام، أو ما هي الانتقائية النخبوية الواضحة المعتمدة في تحديد أن أسانج وشركاءه الإعلاميين المصطفين هم وحدهم يحق لهم معرفة الحقيقة.

تبقى الشفافية هدفًا مراوغًا ومبهمًا، في حين أن العدالة لطالما كانت غائبة، وهذه حالة بارزة في الولايات المتحدة بصورة خاصة، لناحية تقاعسها الدائم، لا بل صمتها المطبق في ما يتعلق بمقاضاة حالات التعذيب والتعذيب بالوكالة التي تحفل بها وثائق الحرب في العراق. وتعاني محاولة تحدي رواية الولايات المتحدة الرسمية «للحقيقة»، من مشاكل منهجية وتفسيرية جمة، إذ تستخدم وثائق صادرة عن القوات الأميركية نفسها، ومكتوبة خصيصًا لأغراض أميركية، ولجمهور أميركي نخبوي. ولا تعود المسألة تقتصر على كون التفسير أهم من المعلومات الخام، بل تشمل من له اليد الطولى في جعل تلك التفسيرات راسخة. وقد شكك، في بعض الحالات، الشركاء الإعلاميون لموقع ويكيليكس، وأهمهم الجزيرة و**الغارديان**، في صدقية بعض وثائق الحرب وحقيقتها.

إلا أن ما يبقى مفتوحًا أمام النقاش، هو ما إذا كان موقع ويكيليكس قد استشرف في بدايته، شكلًا بديلًا لنشاط مصادر المعلومات المفتوحة الذي يتوجّب تجديده أو تحصينه أو قيادته بآخرين. يستطيع المرء تصوُّر مؤسسات غير مركزية ومشتتة ولا شخصانية، وعلى الأرجح أنها منظمة غير شرعية تنخرط في حرب معلومات ـ تنشر تسريبات لكنها تسرق معلومات أيضًا متى كان ذلك ممكنًا، أي التسلل في سبيل منفعة الإنسانية وضد الإمبراطورية.

الفصل الثالث

سلطة التكنولوجيا وتكنولوجيا السلطة

لينا الجيّوسي



لا تكمن المسألة في تحرير الحقيقة من كلّ نظام للسلطة (وهذا وهم، فالحقيقة هي سلطة بذاتها)، بل تكمن في فصل سلطة الحقيقة عن أشكال الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعمل ضمنها هذه الحقيقة في أيامنا الحاضرة».

ميشيل فوكو(١)

يُحاول هذا الفصل أن يوصّف طبيعة ظاهرة ويكيليكس وتداعياتها، ويسعى إلى تسليط الضوء عليها بوصفها فكرة، ومؤسّسة، وممارسة، ومتخيَّلًا. من خلال ذلك، سيتناول الفصل مجموعة من المسائل التي طرحت حولها: ماذا تعني بالنسبة إلى الدولة؟ ما تأثيرها المحتمل في حركات الاعتراض والنشاط السياسي وفي الديمقراطيّة؟ ماذا تعني بالنسبة إلى الصحافة؟ سنحاول أن نثبت أنّ هذه الإشكاليّات الثلاث مترابطة، وأنّها متعلّقة بطبيعة ويكيليكس باعتباره وسيطًا، إضافة إلى طبيعة المواد التي ينشرها الموقع. أي يتطلّب هذا الفهم لظاهرة ويكيليكس وأهميتها، التركيز على نقطة الالتقاء **بين البنية التقنية** (والسلطة التي تتيحها لزحزحة الحدود الاجتماعية للمعرفة وللفعل) **ومحتوى الوثائق المسرّبة**، بغضّ النظر عن التكهنات حول الأجندات المحتملة وراء عملية التسريب.

في أقل من تسعة أشهر، بين نيسان/ أبريل وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، تسرّبت إلى الرأي العام مجموعة من الوثائق المهمّة: بدأ موقع ويكيليكس بنشر شريط فيديو للجيش الأميركي يظهر مروحية مقاتلة أميركية تقتل برصاصها ما يقرب من اثني عشر شخصًا في بغداد أغلبهم مدنيّون،

(١) Michel Foucault, *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972-1977*, Edited by Colin Gordon, Translated by Colin Gordon [et al.] (New York: Pantheon, 1980)

وبينهم مراسلون لوكالة رويترز. بعد ذلك، جاء الكشف عن سجلّات حرب أفغانستان، ثمّ وثائق حرب العراق. إلى أن بدأ أخيرًا، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، النشر الرسمي لمجموعات مختارة من ٢٥٠ ألف برقية دبلوماسية أميركية مسرَّبَة.

نُشرت الوثائق الدبلوماسية بالتعاون مع صحف **نيويورك تايمز** (الأميركية) و**الغارديان** (البريطانية) و**ديرشبيغل** (الألمانية)، التي نشرت كلها الإصدار الأول بشكل متزامن. وبغية تقويم الوثائق المسرّبة وفهم خصوصيّتها، لا بد من أخذ كل هذه الخلفيات في الاعتبار.

يعود تأسيس منظّمة ويكيليكس إلى عام ٢٠٠٦، وكانت قد بدأت بنيل شهرة واسعة لنشرها عددًا كبيرًا من الوثائق على موقعها الإلكتروني، وهي تسريبات تتلقّاها من مصادر متعدّدة لا تكشف عن هويّتها[٢]. وقد حازت منظمة ويكيليكس في عام ٢٠٠٨ جائزة «مرصد الرقابة» لحرّيّة الرأي التي تقدّمها مجلّة **الإيكونوميست**، كما فازت في عام ٢٠٠٩ بجائزة منظّمة العفو الدولية للصحافة التي تخدم حقوق الإنسان (عن فئة الإعلام الجديد).

تفيد التقارير بأن حكومة الولايات المتحدة كانت قد فتحت تحقيقًا عن المنظّمة في عام ٢٠٠٨ على أمل نزع الصدقية عنها وإقفالها[٣]. لكنّ ويكيليكس قفز إلى الأضواء، وإلى ساحة جدلٍ حامٍ (على المستوى العالمي)، بعد نشره فيديو بغداد. وسجّل جوليان أسانجً مقابلات عدّة في مختلف القنوات الإعلامية ـ بما في ذلك البرنامج التلفزيوني الرائج تد (TED) في تموز/ يوليو ٢٠١٠، حيث حيّاه الجمهور بصفته «بطلًا»[٤]. وقد خضع كل من الشريط المسرَّب وعملية تسريبه بحدّ ذاتها، للتحليل مرارًا

(٢) <http://www.wikileaks.ch/>.

(٣) John Pilger, «The War on WikiLeaks: A John Pilger Investigation and Interview with Julian Assange,» 13/1/2011, <http://www.johnpilger. com/articles/the-war-on-WikiLeaks-a-john-pilger-investigation-and-interview-with-julian-assange>.

(٤) بثّ البرنامج في تمّوز/ يوليو ٢٠١٠، انظر: <http://www.ted. com/talks/ julian_assange_why_the_world_needs_WikiLeaks. html>,

كما أن الحلقة موجودة على «اليوتيوب»: <http://www.youtube. com/watch?v= HNOnvp5t7Do>.

وتكرارًا على المستويين السياسي والأخلاقي، وذلك من مناصري حرب أميركا ضد العراق ومعارضيها. وفي وقت لاحق، وعند نشر الوثائق الدبلوماسيّة، أثار فعل التسريب بحدّ ذاته، بقدر مضمون الوثائق المسرّبة، جدلًا متواصلًا. كان ذلك خير تعبير عن النموذج الذي قدمه الموقع الإلكتروني، ومؤشرًا إلى إمكاناته المستقبلية.

أولًا: المعرفة ووسائط الإعلام والسلطة

مثّل فيديو بغداد، والتسريبات الثلاثة التي لحقته، تحدّيًا مباشرًا لسلطة المؤسّسة النخبوية الأميركيّة، إذ تحدَّت كلها قدرة النخب السياسية والعسكرية على التحكُّم في المعلومات والمعرفة وفي الوصول إليها. وتحدّت بالتالي قدرتها على تشكيل إمكانات الفعل والإدراك في المجتمع بحسب مصالح الدولة (والنخب).

هذه القوّة سمّاها إدوارد برنايز (Edward Bernays) عام ١٩٤٧ ـ وهو يُعَدُّ عرّاب مجال «العلاقات العامة» في أميركا ـ «تصميم القبول»[٥]. كمنت رؤية برنايز للديمقراطيّة في كونها تُسيَّر من الأعلى من النخب عبر تحكّمها في الرأي العام؛ وهي فكرة أعاد صوغها نوام تشومسكي (N. Chomsky) وإدوارد هرمان (E. Herman) في نقدهما المهمّ لوسائط الإعلام السائدة في أميركا، معتبريْن أنها منخرطة في عمليّة «تصنيع القبول»[٦].

في التسريبات الأربعة لويكيليكس، والتحدي الذي رفعته في وجه النخب الحاكمة، تجدر الإشارة إلى أن وسائط الإعلام والاتصال الجديدة، الرقمية والتشبيكية، كانت مركزية في عملية صنع الحدث. كما أنّها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بـ **أنماط** الفعل السياسي و**تصوراته المتخيّلة** التي تُجسّدها هذه التسريبات. وقد اضطلعت وسائط الإعلام هذه بدور محوري في محاولة إطلاق نقاش عام والشروع في إعادة تشكيل المجال العام، وفي فاعلية تلك المحاولة.

---

(٥) Edward L. Bernays, «The Engineering of Consent,» *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, no. 250 (March 1947), pp. 113-120.

(٦) كان والتر لبمان هو أول من استعمل تعبير «تصنيع القبول» في كتابه **الرأي العام** الصادر عام ١٩٢٢. انظر: Edward S. Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* (New York: Pantheon Books, 1988).

في هذا الإطار، يمكن القول إن الوثائق المسرّبة كانت ناجحة نسبيًا.

أما القضية التي تبدو على المحكّ هنا، فهي توازن المعرفة بين النخب والمواطنين العاديين (لا ضمن الدولة الواحدة فحسب، بل على المستوى الكوني)، والحقّ اللاتناظري بين الناس في تقرير من يعرف ماذا عمّن. وتبقى القدرة اللاتناظرية على تقرير حدود المعرفة والحق في تقرير هذه الحدود (في تحديد من يمكنه أن يعرف ماذا، وما يمكن إخفاؤه، وما يمكن أو يتوجب كشفه، وما ينشر وما يبقى حبيس الأرشيف) مكوّنًا أساسيًّا لسلطة النخبة (وهي بالتالي عنصر أساسي في الصراعات على السلطة)، إذ إنها تنبثق من تلك السلطة، وتساهم في تشكّلها. إنها آليّة حاسمة تتيح للسلطة أن تُشكّل ما سيُعَدُّ «حقيقة» وتحدّده.

ما دامت القدرة على التحكُّم في تدفُّق المعلومات وتحديدات «الحقيقة» المرتبطة بذلك، من صلاحيات الدولة والنخب المختلفة الأخرى في النظام الاجتماعي، تسعى الدولة الحديثة إلى تعزيز معرفتها إلى أقصى درجة، في حين تجهد للحدّ من معرفة المواطنين، وغالبًا ما يحصل ذلك تحت مسمى الأمن ورفاه الأمّة. تتلخّص مهمّة موقع ويكيليكس في شرح هذه القدرة تحديدًا، إذ يعلن أنّه يهدف إلى «تأمين وسيلة كونية لكشف المظالم المكتومة والمخفية». وتعلن المنظّمة في بيانها الأساسي أن «اهتمام ويكيليكس هو في كشف الحقيقة»(٧).

في سياق مختلف تمامًا، وقبل أن ينشر ميشيل فوكو (Michel Foucault) أعماله التأسيسية، تناول المؤرّخ الكندي هارولد إينيس (Harold Innis) العلاقة بين المعرفة والقوّة، مركّزًا على دور وسائط الاتصالات(٨)، إذ درس كيف أن استنباط أشكال جديدة من وسائط الإعلام تحفز تغييرًا في التنظيم السياسي والثقافي، محطّمة الاحتكارات القديمة للمعرفة لتُولِّد احتكارات جديدة في نهاية المطاف. وركّز عمل إينيس وآخرون كتبوا ضمن السياق

---

(٧) انظر: <http://www.WikiLeaks.ch/>, and <http://www.WikiLeaks. ch/About. html>.

(٨) انظر: Harold A. Innis: *Empire and Communications* (Toronto: Toronto University Press, 1950), and *The Bias of Communication* (Toronto: Toronto University Press, 1951).

نفسه[٩]، على العلاقة بين وسائط الاتصال والتغيير الاجتماعي. ما كان مركزيًا بالنسبة إلى إينيس هو بنية وسائط الاتصال المختلفة وإمكاناتها. ودونما التبني الكامل لإطار إينيس التحليلي نستطيع تحديد كيف أن تطوير (أو إدخال) وسائط جديدة للاتصال، وبالتالي أنماط اتصال جديدة، يتزامن دومًا مع صراع متعدِّد المستويات في شأن حقّ الوصول إلى المعرفة، ومن ثم لا للنفاذ إلى ميادين الممارسة الاجتماعية التي تتيحها هذه المعرفة. يتحوَّل الصراع عندئذٍ إلى صراع تخوضه فئات اجتماعية متعددة في شأن إنتاج المعرفة والمعنى. وقد يكون ظهور وسائط جديدة في لحظات حساسة، محفّزًا لصعود فئات اجتماعية ونخب جديدة، وفرصة لتطوير تنظيم اجتماعي حديث وعلاقات اجتماعية جديدة. وبالفعل، إذا عدنا إلى تاريخ وسائط الاتصال، بما تشمله من تطوّر مختلف أشكال الكتابة، وتطور الرق، فالبردى، فالورق، والطباعة، فالتلغراف، فالراديو، وآلة تصوير المستندات، فآلة التسجيل، وصولاً إلى اليوم مع البثّ الفضائي والإعلام الرقمي، إضافة إلى الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، فإنّنا لا بد قادرون على تتبُّع النزاعات التي إما اندلعت بسبب وسائط الاتصال هذه، أو استخدمت هذه الوسائط، وعلى أن نعيّن المكوّنات المجتمعية المختلفة التي استفادت من استعمالها في أوقات مختلفة؛ فقد أتاحت الطباعة كسر احتكار الكنيسة للحياة الدينية في أوروبا، وكانت المحفّز لنشوء العلوم الحديثة[١٠].

تعززت في مرحلة لاحقة خصائص الطباعة بفضل آلة تصوير المستندات، فعُبِّئت بوساطتها حركات الاحتجاج السرّية في الكتلة

---

(٩) درّس بعض هؤلاء الكتاب الذين تأثروا بإينيس معه في جامعة تورونتو، كندا في خمسينيات القرن العشرين. بينهم: Marshall McLuhan: *The Gutenberg Galaxy: The Making of Typographic Man* (Toronto: Toronto University Press, 1962), and *Understanding Media: The Extensions of Man* (New York: McGraw-Hill, 1964); Jack Goody: *Literacy and Traditional Societies* (Cambridge: Cambridge University Press, 1968), and *The Logic of Writing and the Organization of Society*, Studies in Literacy, Family, Culture, and the State (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), and Eric Havelock, *The Muse Learns to Write: Reflections on Orality and Literacy from Antiquity to the Present* (New Haven: Yale University Press, 1986).

(١٠) Elizabeth L. Eisenstein, *The Printing Press as an Agent of Change: Communications and Cultural Transformations in Early-Modern Europe*, 2 vols. (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), vols. 1-2.

السوفياتية[١١]. وسمح التلغراف بالتجارة عبر مسافات قصيّة، ما ساعد في نشوء تشكيلات ومصالح اقتصادية جديدة. أمّا آلة التسجيل، فبتزاوجها مع الهاتف، ساعدت في حشد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، حين كانت خطابات الخميني المسجَّلة تُبثّ إلى كلّ هاتف في طهران عبر مقسم الهاتف المركزي[١٢]. وقد سمح الراديو بالحفاظ على شعورٍ بفضاء قوميّ مشترك ومتواصل بين الفلسطينيين، لا بل إنه أتاح تعزيز هذا الشعور، على الرغم من الفصل الجسدي المتنامي بينهم بسبب الحواجز الإسرائيلية المتعدّدة ـ التي كرّستها بصورة متزايدة اتفاقيات أوسلو. أما في ثورات تونس ومصر وليبيا عام ٢٠١١، فقد قام الهاتف المحمول والشبكات الاجتماعية بنقل نداءات الاحتجاج، كما نُقلت رسائل التضامن والدعم التي تحتاج إليها الثورة. وحين رُبطت بالبثّ الفضائي، باتت هذه الوسائط تبثّ صورًا وأخبارًا حين مُنِعَتْ كاميرات التلفزيون، وحتّى حين عُطّلت الشبكة بكاملها.

بالفعل، تجمع وسائط الإعلام الاجتماعية بين الصفات التي تتميز بها وسائط الطباعة والراديو والفيديو والتلغراف، لكن على مستوى أكثر فاعلية ـ إذ بإمكانها أن تتواصل مع جمهورها مباشرة في الواقع المعيش. صحيح أن أثر هذه الوسائط سيُقوَّم على المدى البعيد، إلا أنّه قد ثبت تأثيرها بالحد الأدنى في بزوغ فاعل سياسي جديد في العالم العربي، ألا وهو الشباب العربي الذي بنى الكثير من أفراده، عبر تفاعلهم المباشر على الشبكة، متخيَّلًا جماعيًّا جديدًا وشعورًا بالهدف المشترك[١٣]. جاء ذلك في وقت كان

---

(١١) انظر: Annabelle Sreberny-Mohammadi and Ali Mohammadi, *Small Media, Big Revolution: Communication, Culture, and the Iranian Revolution* (Minneapolis: University Of Minnesota Press, 1994),

ولا سيما الفصل الثاني منه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) خلال ثورتي تونس ومصر وبعدهما، كثر حديث المعلقين الغربيين في الوسائط الإعلامية المختلفة عن أن الثورات كانت ثورات تويتر أو فيسبوك أو ويكيليكس. إلا أن هذه السردية الميكانيكية تكشف نظرة خاضعة للمركزية الغربية، حيث يسبغ على التكنولوجيا التي طُوِّرت في الغرب فضل اندلاع الثورات في العالم العربي. لم يسمِّ أحد انتفاضة ساحة تيانامن «ثورة الفاكس» ـ بل تناولت التفسيرات وقتها تقويمًا واعيًا لاستعمال آلات الفاكس وسائل للتواصل والتعبئة لحركات الاحتجاج. ولا بد من فهم موازٍ لوسائط الإعلام الجديدة (بما يشمله من شبكات التواصل الاجتماعي والويكيليكس)؛ فخطاب الحتمية التكنولوجية ينتج هو بدوره من موقع تاريخي معيّن ويحمل دلالات سياسية.

يشكو فيه الكثيرون من تأثيرات «التذرير» الاجتماعي المزعوم الذي تُسببه التكنولوجيا الحديثة.

يمكن القول إن تطوُّر وسائط الاتصال الحديثة قد أدى مع مرور الوقت - من دون إلغاء دور الوسائط القديمة - إلى توسيع إمكان الوصول إلى المعرفة، وإلى مضاعفة مساحات التواصل وقنواته، ما يسمح بتبادل المعلومات والمعرفة والمعنى والعاطفة، وإن كانت تلك الوسائط الجديدة قد تُصادَر لاحقًا مع نشوء أنماط جديدة من المركزية والسيطرة تديرها غالبًا نخبٌ جديدة. رافق هذا التوافر المتّسع للمعرفة وانتشار وسائل التواصل ومساحاته شعور متزايد بالأحقية في المشاركة في إنتاج المعرفة والمعنى. هكذا تمكّنت وسائط الإعلام الجديدة من تحفيز أشكال جديدة ومبتكرة من الفعل والتضامن والتعاطف الاجتماعي، ومن تمكينها و/أو من تضخيمها، ومن تحفيز وسائل جديدة لاستخدام المعرفة وتعميمها لمصلحة أهداف اجتماعية مختلفة.

إذًا، مكّنت هذه الوسائط فاعلين جددًا من الظهور على الساحة وعرض قضايا وأفكار جديدة في مجال التداول العام والنقاش والجدل العلنيين (قضايا كانت ستبقى تحت سيطرة النخب القائمة التي تُنظِّم المعرفة وتُوزِّعها)، واستعمال قنوات للتواصل ومساحات للاتصال لم تُتح سابقًا، من أجل تأسيس شبكات وفئات اجتماعية جديدة وتقديم برامج (وأشكال) عمل جديدة[١٤]. ينطبق ذلك على آلة التصوير (الكاميرا) وآلة الطباعة في الماضي، بالقدر الذي ينطبق فيه اليوم على الإنترنت والهواتف المحمولة.

من الواضح أن الجانب الأهم لظاهرة ويكيليكس يكمن هنا: إنه يتمثّل بالتحدي الذي تطرحه ضدّ احتكار نوع معيَّن من المعرفة، وضد الاحتكارات الأخرى التي تنتج منه. وتسعى الخصائص الرقمية والتشبيكية

---

(١٤) يمكن العودة، على سبيل المثال، إلى كتابات جون أندرسون عن شبكات الإنترنت الإسلامية: Jon W. Anderson, «The Internet and Islam's New Interpreters,» in: *New Media in the Muslim World: The Emerging Public Sphere*, Edited by Dale F. Eickelman and Jon W. Anderson, Indiana Series in Middle East Studies (Bloomington: Indiana University Press, 1999).

للوسائط التي تعمل ويكيليكس عبرها إلى تحفيز تلك التحديات. إنّها محاولة لمأسسة نوع جديد/قديم من الفعل ـ «فضح المخالفات» (Whistleblowing) ـ بغية إعادة تنظيم التوزيع المهيمن للمعرفة في المجتمع، ووفقًا لاعتقاد أسانج تعطيل إمكانات «الدولة التآمرية»[١٥].

لا شك في أن ممارسات ويكيليكس تُحدث مزقًا في أحد شرايين الدولة / السلطة الحكومية التي تشمل القدرة على تقرير ورصد وفرض المعادلة الخاصة بها بين الكشف والكتمان، الإفصاح والسرّية، بمعنى آخر، التحكم في توزيع المعرفة المتعلّقة بعمل الدولة / الحكومة ومشاريعها وسياساتها وآلياتها. هذا يعني أيضًا بالنسبة إلى الدولة الحديثة، القدرة على ممارسة دبلوماسية الغرف المغلقة، بعيدًا من أعين الجمهور (ولم يعد هذا الجمهور جمهورًا محليًا أو وطنيًّا فحسب، بل أصبح اليوم عالميًّا)، وإمكان الدولة / الحكومة إخفاء أنماط اكتسابها للمعرفة المرتبطة بغاياتها، وإخفاء مجالاتها وتوجهاتها.

من المهمّ أن نشير هنا إلى أنّه صحيح أن تسريب البرقيات الدبلوماسية (كما هي حال التسريبات المبكرة المتعلقة بالحرب في أفغانستان والعراق) قد طاول جهاز حكومة معيّنة (الولايات المتحدة)، إلا أن هذا النوع من الممارسة يستهدف، في المطاف الأخير، «الدولة» بحد ذاتها، «الدولة» كمفهوم ومؤسسة مؤهلة لممارسة السيطرة والرقابة والتحفّظ على أرشيفها السرّي المعرفي بما يتضمنه من معلومات وإجراءات، بلا أي رقابة خارجية من أجهزة غير حكومية مستقلّة عنها[١٦]. أما كلمة السرّ هنا فهي «الشفافية»، وبمعنى لا يقتصر على كشف ما يدور في الغرف المغلقة، أو كشف ما يَكمُن وراء السياسات الفعلية لدولة أو نظام أو حكومة ما، بل هي «الشفافية» باعتبارها **مكوّنًا بنيويًا** ملزمًا للحياة السياسية العامة. هذا كفيل بمنع «السلطة» من ممارسة «سلطتها» وفق ما ترتئيه، وهذا مكوّن أساسي من مكوّنات أشكال السلطة الحديثة على الرغم

---

(١٥) Julian Assange, «Conspiracy as Governance,» <http://cryptome.org/0002/ja-conspiracies.pdf>.

(١٦) هذا ينطبق على ما يسميه أسانج «النظام الاستبدادي»، المصدر نفسه.

من كلّ الادعاءات المغايرة. وهذا يغيّر توازن القوى في تقرير من يعرف ماذا وعمّن، إذ يعد بإعادة تأسيس التوازن المعرفي لمصلحة الجمهور العام، وهو شرط ملازم لمفهوم الديمقراطية الحديث. «الحكم الشفّاف هو الوسيلة الأكثر فاعلية للترويج للحكم الصالح»[١٧]. وقد يحاول ويكيليكس القيام بهذه المهمّة لأن طبيعة الوسيط التكنولوجي المستخدم تسمح بهذه الممارسة وتؤمّن استمراريتها.

ثانيًا: البنية التكنولوجية والأرشيف المشترك والفعل الجمعي

إن أهم ما يُميِّز التكنولوجيا الرقمية للاتصالات أنها تجيز نشر كميات هائلة من المواد، وتسمح بحفظها وبنسخها أيضًا. بمعنى آخر، هي تتيح شكلًا من أشكال الأرشيف العام، أرشيف يمكن النفاذ إليه مركزيًا (على موقع معيّن على الشبكة) من جهة، ومن جهة ثانية يمكن استنساخه بسهولة (على مواقع أخرى)، ما يجعله قابلًا للتعميم إلى ما لانهاية. ومن شأن هذا التوصيل الذي يربط بين «العديد والعديد» من الناس، والكامن في بنية التكنولوجيا الرقمية والهندسة التشبيكيّة للفضاء الإلكتروني، أن يسمح بإنشاء أرشيفٍ موحّد يمكن لأي كان الوصول إليه ومن أي مكان. ويمكن، مبدئيًا، تحميل هذا الأرشيف وإعادة إنتاجه، في صيغ مختلفة، والتعليق عليه والاستفادة منه، ما يوسّع حدود «الحيز العام»، ويضاعفه بدرجات غير مسبوقة.

تُتيح خاصية الربط هذه التي تتمتع بها وسائط الإعلام الرقمية وهندستها التشبيكية، قيام شكل من أشكال الفعل الجمْعي المرتكز على الوسيط الإعلامي؛ إذ إنها تُمكّن عددًا كبيرًا من الأفراد ـ غالبًا ما يجهل بعضهم هوية بعضهم الآخر ـ من المساهمة معًا في المشروع نفسه أو الجهود نفسها، فيساهمون مساهمة جمعية في تأسيس «المشاع الرقمي» وبنائه، كما في حالة مؤسّسة «المشاع الإبداعي» (Creative Commons) [وتوفر بدائل بسيطة معيارية لنموذج «جميع حقوق النشر محفوظة» لحقوق النشر والتأليف التقليدية]،

---

(١٧) انظر البيان الأساسي على موقع «ويكيليكس».

و«حركة حقوق النشر اليسارية» (Copy Left Movement) [لتحرير البرامج الإلكترونية والوثائق وغيرها]. من هنا يأتي تعبير «ويكي»، وما موسوعة الويكيبيديا سوى مثال حيّ على ذلك. هذا الشكل من الفعل الجمعي الكامن، بصيغة احتمال، في الخاصيات التشبيكية للوسائط المعتمدة، يتجسد اليوم في ثقافة «المصدر المفتوح» و«التشارك المعرفي» التي يؤمن بها كُثُرٌ على الشبكة. يتضمّن ذلك ثقافة «الاختراق الإلكتروني» (Hacking) النشطة، التي على الرغم من احتوائها أفرادًا يعملون على نطاق فردي، فإنها ثقافة تؤمن بالمساواة والمساهمة الجمعيّة إلى حد بعيد[١٨].

إن فكرة «المصدر المفتوح» تتعارض بذاتها مع التنظيم المبني على الملكيّة الخاصة ضمن الفضاء الإلكتروني[١٩]؛ إذ تفترض توجُّهًا نحو طبيعة معرفية تشاركية ومعدّة لتلبية حاجات أي فرد/ الجميع، ما يكشف عن إرادة لدمقرطة عملية إنتاج المعرفة والوصول إليها واستخدامها. من ناحية أخرى، تغذي «ممارسة» «المصدر المفتوح»، بدورها، الحس بإمكانات العمل التشاركي والتعاوني، وتعزز من قيمته. والجدير بالذكر أن كلًا من الوثائق المسرَّبة وجوليان أسانج ـ مؤسسها ورئيس تحريرها ـ ينتميان إلى هذه الثقافة.

تضمّ «حركة الثقافة الحرّة» هذه مجموعات متعددة، غير منظمة، من الناشطين و«المخترقين الإلكترونيين»، ملتزمة بالعمل التعاوني والإبداعي الذي قد يتخذ أشكالًا متعددة، كما تتبنّى هذه المجموعات مشاريع مختلفة غالبًا ما تستعمل «المصادر المفتوحة» حين تدعو الحاجة إلى ذلك[٢٠]. في

---

(١٨) يجدر التمييز هنا بين ثقافة المخترق الإلكتروني (Hacker Culture)، أو ثقافة «المخترق الناشط» (Hacktivist) التي نتحدّث عنها من جهة، وأفعال القرصنة الإلكترونية الفردية بغية ارتكاب الجرائم الإلكترونية أو التجسُّس.

(١٩) كما أن «المصدر المفتوح» لا يشبه فكرة الاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الخارجية (المصدر الجماعي ـ Crowd Sourcing) وهو نموذج مختلف، يسعى إلى إنتاج حلول إبداعية لمشاكل تكنولوجية أو تصميمية في عالم الأعمال. تتلخص الطريقة في استعانة المؤسسة أو المنظمة بمصادر خارجية من الجمهور العامّ (بما يُماثل دعوة تقديم الأوراق والأبحاث العلمية) ثمّ تختار الشركة أحد الحلول المقدمة.

(٢٠) للمزيد عن الموضوع، يمكن العودة إلى مقالة أليستار دايفيدسون: Alistair Davidson, «WikiLeaks, Karl Marx and You,» *Links: International Journal of Socialist Renewal* (23 December 2010), <http://links.org. au/node/2094>.

إمكان التكنولوجيا التي تعتمد المصادر المفتوحة والتشبيك ثم التشاركيّة، أن تُحفّز صيغة جديدة من النشاطية، وأن تُؤسس أرضية لمتخيل جديد للممارسة، بما في ذلك أشكال محددة من الفعل السياسي.

غداة الحملة التي شُنت ضد ويكيليكس إثر تسريبه الوثائق الدبلوماسية، وما تبعه من مقاطعة للمنظّمة من بعض الشركات الكبرى، مثل شركة «أمازون» (Amazon) التي رفضت استضافة موقع الوثائق المسرّبة على خادومها (Server)، وشركتي «فيزا» (Visa) و«بايبال» (Paypal) اللتين رفضتا تقديم خدماتهما المالية للمنظّمة، أطلق نداء يدعو إلى ردّ فعل على هذه الشركات؛ فتعرّضت مواقعها مباشرة لهجمات إلكترونية (من نوع هجمات حجب الخدمة الموزَّع ـ Distributed Denial of Service - DDOS). وكانت عملية جمعية تُدار عبر المصدر المفتوح[21]. إلا أن ما أفاد منظّمة ويكيليكس أكثر من هذه الهجمات الإلكترونية، كان إطلاق النداء للتحرُّك، ما أدّى إلى إنشاء عدد هائل من المواقع الموازية (تعرف بالمواقع المرايا ـ MirrorSites) التي تستنسخ الوثائق المسرّبة وتستضيف موادها (بلغ عددها المئات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)[22]. سمحت هذه المواقع الرديفة بالحفاظ على أرشيف ويكيليكس وبإبقائه بمتناول الجمهور، وقابلاً للتوزيع والنشر. ويمكن فهم هذه العملية باعتبارها حربًا إلكترونية قليلة الحدّة.

---

(٢١) قامت مجموعة غير منظمة، أفرادها مجهولون، تعمل تحت اسم «أنونيمس» Anonymous (أي مجهولة الهوية) بتبنّي الهجمات، كما أنّها دعت لنشاطات مماثلة لدى اندلاع الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر وليبيا، يمكن العودة إلى بيانهم الصادر في ٢ شباط/فبراير ٢٠١١ «رسالة إلى الشعب المصري»: <http://www.youtubc. com/watch?v=z7whjQKx-C8>، هنالك أيضا توصيفٌ لاستعمالهم وثائق ويكيليكس المسرّبة ضمن حملتهم في مصر في المقالة التالية: Andy Greenberg, «Amid Digital Blackout, Anonymous Mass-Faxes WikiLeaks Cables To Egypt,» 28/1/2011, <http://blogs. forbes. com/andygreenberg/2011/01/28/amid-digital-blackout-anonymous-mass-faxes-wikileaks-cables-to-egypt/>,

وهنالك أيضًا توصيف مثير للاهتمام لمجموعة «أنونيمس» في مقالة أخرى: Bernard Keane, «Inside the Hive-Mind,» *Crikey*, 27/1/2011, <http://www.crikey.com.au/2011/01/27/inside-the-hive-mind-watching-anonymous-at-work/>.

(٢٢) وما يثير للاهتمام مبادرة منظمة «مراسلون بلا حدود»، التي على الرغم من تحفظاتها على نشر الوثائق المسرّبة لحرب أفغانستان من دون أي تحرير، إذ قامت بفتح موقع رديف لويكيليكس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. انظر: <http://WikiLeaks. rsf.org/cablegate. html>.

إذن يحتضن هذا النوع من الوسيط الإعلامي في بنيته أشكالًا جديدة من التمكين، إذ تتيح التكنولوجيا تخيُّل مساحات جديدة للنشاطية، وتسمح بالتالي بتخيُّل مسارات مستجدة وناشطة مجتمعيًا في مجالات محدّدة، أي نوع من الفعل الذي يتحدّى أنظمة السلطة وقوانين الملكيّة. وهذا يبقى احتمالاً كامنًا في الطبيعة التواصلية للوسيط، لا نتاجًا حتميًا لها.

هناك بالطبع وجه آخر لهذه التكنولوجيا ولهذه الوسائط، إذ إن الوسائط ذاتها هي التي تسمح للدولة بإنشاء مشروعها الشامل في الرقابة والمعرفة. إذ في إمكان الوسائط المذكورة أن تعمل مثل تكنولوجيا للسلطة والقوة، إذ تجمع المعرفة بهدف التحكم والسيطرة، وذلك من خلال صفاتها التواصلية، وسرعتها، والديناميات المعقدة التي تتصف بها لمعالجة المعلومات، وهذا ما ثبت بوضوح في أفغانستان والعراق. وبالفعل، إنّ ما يسمّى بـ «الثورة في الشؤون العسكرية»[٢٣]، وآخر استراتيجيات الولايات المتحدة (والناتو) في التدريب العسكري والعمليات، تعتمد على وسائط الاتصالات الرقمية وعلى التواصلية الإلكترونية. ولم يكن بالإمكان تخيُّل الاستراتيجيات هذه أو تفعيلها لولا ظهور تلك التقنيات.

اللافت أن كامل سلسلة الضوابط الأمنية المستعملة اليوم في المواقع والمراكز المتعددة ضمن المظلّة الأمنيّة للدولة تستعمل التقنيات الرقمية والتشبيكيّة التي تتميز بالسرعة والتواصلية الشاملة، وتسمح بإعادة إنشاء المواقع والأهداف افتراضيًا وتفصيليًا، وبعمليات التصوير والتوزيع المتزامن للمعلومات المستجدة، وبالتحليل التفصيلي الدقيق، مع إمكان تكامل كل هذه العمليات معًا. إن **مفهوم** «التحكم والسيطرة»، بحدّ ذاته، يعتمد في العصر الرقمي على توزيع العمليّات ضمن مجال عمل محدد من ناحية، وعلى تحليلها وتكاملها مركزيًا من ناحية أخرى. ولا يمكن استخدام القياس الحيوي (Biometrics) بفاعلية من دون هذه التكنولوجيا الرقمية ـ بل إن

(٢٣) عن موضوع الثورة الحالية في الشؤون العسكرية، انظر: Thierry Gongora and Harald von Riekhoff, eds., *Toward a Revolution in Military Affairs?: Defense and Security at the Dawn of the Twenty-First Century*, Contributions in Military Studies; 197 (Westport; CT: Greenwood Press, 2000).

نطاقها باعتبارها مكوّنًا عضويًا للمعالجة الأمنية لحقل العمليات يعتمد على الشبكة نفسها(٢٤).

هكذا، بإمكان الدولة أيضًا، وبخاصة دولة الأمن القومي، أن تنشئ أرشيفًا إلكترونيًا ضخمًا عن مواطنيها، وعلى مستوى كوني أيضًا. لهذا السبب يكتب عددٌ من الباحثين اليوم عن موضوع الحروب الإلكترونية والمعلوماتية المقبلة(٢٥).

عليه، لا بد من توقّع تصاعد الديناميّتين في المستقبل: تزايد عدد الناشطين المخترقين الفضاء الافتراضي، وعدد أنشطة المصدر المفتوح المعقدة من ناحية، وتصاعد في وسائط التشفير التي تعتمدها الدولة، إضافة إلى أساليب أخرى في الرقابة الإلكترونية وغيرها، إضافة إلى حروبٍ تُخاض عبر ـ وبفضل ـ التواصل الشبكي. ليست هذه بالطبع معركة متكافئة نظرًا إلى قدرة الدولة على حشد وسائل تكنولوجية متعدّدة للهيمنة والسيطرة(٢٦). من المؤكد أن عملية ويكيليكس تنضوي في هذا الإطار، كونها استراتيجية تسعى إلى جرّ المعرفة المخفية إلى العلن بغية إضعاف قدرة الدولة على التآمر والسيطرة.

ثالثًا: فارق الوثائق المسرّبة: التوثيق والديمقراطية وإمكان الإنكار

عند النظر إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه، يمكننا القول إنّ موقع ويكيليكس ونشاطاته قد يكون ذا أهمية كبرى، بل قد يصبح معلمًا بمعنى من معاني الكلمة، فما الذي يمنحه تمايزه هذا؟

(٢٤) هذا ما ظهر بوضوح في حالة الفلوجة العراقية، انظر: Noah Shachtman, «Iraq Diary: Fallujah's Biometric Gates,» *Wired* (August 2007), <http://www.wired. com/dangerroom/2007/08/fallujah-pics/>.

(٢٥) على سبيل المثال، انظر: John Arquilla and David Ronfeldt, «Cyberwar is Coming! » *Comparative Strategy*, vol. 12, no. 2 (Spring 1993).

(٢٦) عن الأشكال المتسارعة للتكنولوجيا الرقمية والتشبيكية المستخدمة في الجيش الأميركي، يمكن مراجعة مجلّة *Wired*، انظر مثلاً: Spencer Ackerman, «Pentagon Looks to Militarize the Cloud,» *Wired* (February 2011), <http://www.wired.com/dangerroom/2011/02/pentagon-cloud/>.

دمج ويكيليكس، في إطار مشروع سياسي تعاونيّ، مهارات وقدرات بشرية[٢٧] وإمكانات تكنولوجية وأخلاقية معيّنة. وويكيليكس، المنبثق من حركة الاختراق الإلكتروني الناشط والثقافة الحرّة، يكرّس نفسه «لإبقاء الحكومات مفتوحة»، ويدعو الجمهور مباشرة إلى مساعدته في هذا العمل[٢٨].

يكمن برنامجه لتحقيق هذا الهدف في ممارسة تستند إلى التكنولوجيا وتقوم على الكشف عن أسرار مسرّبة من الحكومات والشركات. كما شرحنا أعلاه، تجعل التكنولوجيا من «تسريب» المعلومات فعلًا اجتماعيًّا قابلًا للإنجاز ـ تمكّن ويكيليكس من مأسسة هذا الفعل، ومن التواصل مع مجموعات ناشطة أخرى خارج مجموعات المخترقين، كما أرسى تواصلًا مع مؤسسات إعلامية متنوعة من أجل ملاحقة تداعيات المواد المسرّبة ومعانيها[٢٩].

١ ـ التوثيق وإمكان الإنكار

حدثت في الماضي تسريبات كثيرة وكُشفت مخالفات عدة. يمكننا مثلًا التدليل على لائحة طويلة من السِيَر الذاتية لمسؤولين أميركيين سابقين ولعملاء الاستخبارات المركزيّة أيضًا، ويمكننا الإشارة إلى الكثير من الشهادات والإفادات المؤثّرة ـ مثل الإبلاغ الأول عن مجزرة ماي لاي في فيتنام (والمحاكمة التي تلتها)[٣٠]، أو شهادات منظّمة «كسر

---

(٢٧) يمكن مراجعة موقع ويكيليكس الذي يقدّم مطالعة رسمية عن مبادئه وأسلوب عمله، لمعلومات إضافية عن هذه المسائل، وعن نمط عمليات ويكيليكس انظر: Raffi Khatchadourian, «No Secrets: Julian Assange's Mission for Total Transparency,» *New Yorker* (7 June 2010).

(٢٨) شعار ويكيليكس على الموقع هو «ساعدوا ويكيليكس لإبقاء الحكومات مفتوحة».

(٢٩) هذه المجموعات تتضمن جمعيات لحقوق الإنسان ومؤسسات غير حكومية متعددة، وكان ذلك واضحًا في المؤتمر الصحافي الذي عُقد بعد نشر سجلات حرب العراق؛ فالمتحدثون شملوا جون سلوبودا مدير مشارك في مشروع إحصاء ضحايا حرب العراق، وفيل شاينر من مجموعة «محامون لأجل المصلحة العامّة». كانت هذه المجموعات، إضافة إلى وسائل إخبارية مختلفة مثل الجزيرة، **ديرشبيغل**، **لوموند**، **الغارديان**، و**نيويورك تايمز**، ضالعة في دراسة السجلات وتحليلها قبل نشرها إلى العلن.

(٣٠) ارتكبت القوات الأميركية مجزرة قرية ماي لاي الفييتنامية في ١٦ آذار/ مارس ١٩٦٨. وكشف النقاب عن المجزرة مقاتل سابق في فييتنام يدعى ريتشارد ريدنهاور، وهو لم يشارك في =

الصمت»[٣١]، وهنالك أمثلة أخرى كثيرة. إلا أن ثمة ميزتين يتمتع بهما نموذج ويكيليكس، ويشيران إلى قفزة نوعيّة:

الميزة الأولى تمحوُر الكثير من حالات فضح المخالفات حول أشخاص من الذين ينعمون بالضمائر الحية، إذ يكشفون «حقائق» يعرفونها ويعرفون أنه سيكون لفعل إخفائها أثر مهم، وهي حقائق ووقائع تُعَدُّ على قدر عالٍ من الأهمية في تقويم الجمهور لسياسات حكومته. وكانت هذه الأسرار الوجه الآخر للكذب. وتكوّنت التسريبات غالبًا من شهادات عيان تؤكّد صدقيتها هويّة الشاهد ـ بالأخص قدرته على الوصول إلى المعلومات والمعرفة التي يجري إشهارها. إلا أنه أحيانًا قُدّمت وثائق تدعم التسريبات، كما حدث مع التسريب التاريخي لـ «أوراق البنتاغون» (وزارة الدفاع الأميركية) التي كشفها دانيال إلسبرغ. ولا يقتصر الفارق بين ويكيليكس وأوراق البنتاغون من ناحية، وحالات فضح المخالفات الأخرى من ناحية ثانية، على حجم الأسرار المفشاة وأهميتها، بل هو في الفارق بين الشهادة باعتبارها دليلًا والدليل الموثّق.

كتب إلسبرغ نفسه عن أهمية الوثائق في عمليات كشف المخالفات/ التسريب[٣٢]، إذ تنبع أهمية الوثائق من كونها إنتاجًا طبيعيًا ومكوِّنًا لنشاط

= المجزرة لكنّه كان قد سمع روايات عدّة عنها. فبعث برسائل تحوي تفاصيل الحادثة بعد سنة من وقوعها إلى أعضاء القيادة السياسية، بمن فيهم الرئيس. للعودة إلى سلسلة التقارير عن المجزرة التي كتبها الصحافي التحقيقي سيمور هيرش في صحيفة **سانتلويسبوست ـ ديسباتش**، الذي نشر في ١٣ و٢٠ و٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩. انظر: «An Atrocity is Uncovered: November 1969, The My Lai Massacre,» <http://www.pierretristam. com/Bobst/library/wf-200. htm>.

وفاز هيرش بجائزة بوليتزر عام ١٩٧٠ بسبب تحقيقاته عن ماي لاي. يمكن أيضًا مراجعة تقرير مجلة **التايم** الذي نُشر في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩، انظر: <http://www.time. com/time/ magazine/article/0,9171,840403,00. html#ixzz1G76YqwIb>.

(٣١) وهي منظمة أسسها عام ٢٠٠٤ جنود إسرائيليون خدموا في الأراضي المحتلّة. قدّم الجنود شهادات عن أحداث وأنشطة وممارسات تكشف أفعال الاحتلال وممارساته. لم يكشف الجنود عن هويتهم، لكنهم كشفوا تاريخ الأحداث التي بلّغوا عنها وموقعها. وقد نشرت المنظمة كتابًا عنوانه **احتلال الأراضي الفلسطينية: شهادات جنود إسرائيليين ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠**. يحوي الكتاب شهادات ١٠١ جندي وجندية. للمزيد من المعلومات، انظر: <http://www.breakingthesilence.org. il/>.

(٣٢) «Secrecy and National Security Whistleblowing,» *Social Research*, vol. 77, no. 3 (Fall 2010).

ما، أو لممارسة تنظيمية. تجسد الوثيقة دلائل حقيقية لنشاط الماضي ومؤشراته، في الحاضر (مع إمكان حفظها للمستقبل). والوثيقة قادرة على إيصال نواحٍ متعددة من هذا النشاط والمواقف التي ترافقه، ناهيك من المعلوماتٍ المحدّدة التي تكشفها ـ التي ستبقى في حالة برقيات وزارة الخارجية، مرجعًا قيّمًا للتحليل التاريخي لسنوات مقبلة. يمكن للوثيقة أن تكشف مبادئ تنظيمية ومناهج عمل داخل المؤسسة التي أنتجتها. وحتّى إذا لم تكشف الوثيقة عن معلومات محدّدة فإنّها، على الأقل، ستحمل بصمات مواقف قد اتّخذت، أو ظلال إجراءات قد اتبعت، أو سياسة إما اعتمدت أو نوقشت(٣٣).

لنأخذ على سبيل المثال فيديو قتل الصحافيين والمدنيين في بغداد، الذي نشرته ويكيليكس تحت عنوان «جريمة قتل جانبية»، والذي أشعل نقاشًا حادًّا ووضع ويكيليكس في دائرة الضوء. واستُخرجت المادّة الخام للشريط من أرشيف لمواد مماثلة توثّق العمليّات الأميركيّة العسكرية في العراق، وكانت الكاميرا المستعملة مركّبة على رشّاش الطّائرة المروحيّة. بعيدًا من تُهم «التلاعب» التي وجّهت ضدّ النسخة المُعَدّة من الشريط الذي نشره ويكيليكس، يُظهر التسجيل بوضوح الإجراءات الحقيقية (الإجراءات التشغيلية القياسية) المعتمدة في العراق، التي تخفيها البيانات الصحفية والتصريحات الرسمية، كما تحجبها أيضًا تغطية الحرب في تقارير الصحافة الأميركية وأغلبية الصحافة الغربية السائدة (وهذا يتضمّن صمت الصحافة المعبِّر إزاء مسائل عدّة(٣٤). من ناحية أخرى، يكشف الشريط المسرّب أيضًا دونما لُبس الثقافة التي تُنتج هذه الإجراءات، كما يُظهر حقيقة ثقافة إعلاميّة تتّسم بالتساهل والتواطؤ والسذاجة، تفتح المجال لمواصلة العمل بهذه الإجراءات (وتدعم مواصلة الجيش الأميركي عملياته في العراق). ويفضح

(٣٣) تجدر الإشارة إلى أن وثائق مثل البرقيات الدبلوماسية تحتاج إلى منهجيّة صارمة لـ «قراءتها» وتحليلها، وللتمييز بين «الرأي» والمواقف والاتجاهات والممارسات وظروف المعرفة التي يمكن استشفافها بثقة من خلال «الآراء»، و/أو من خلال التقارير المرسلة بشأن وقائع محدّدة، أومن خلال التفاصيل التي يتم التعرض إليها.

(٣٤) انظر مثلًا: Nick Turse and Tom Engelhardt, «The Pentagon's Secret Air War in Iraq,» Antiwar.com, 8/2/2007, <http://antiwar. com/engelhardt/?articleid = 10485>.

الشريط الصورة الحقيقية لسياسة الولايات المتحدة، كما يكشف عن طبيعة الإعلام الأميركي/ الغربي المهيمن وقصوره.

يكشف الأرشيف التوثيقي ما هو أبعد من نشاط الدبلوماسية الأميركيّة ومواقفها وتقويماتها المختلفة ومواقف حلفائها الحقيقية التي كانت مخفيّة، إذ إنه يسلّط الضوء على مستوًى أعمق للسياسة الأميركية. ويكتسب هذا النوع من المعرفة أهمّيّة بالغة على الرغم من أنّه بالنسبة إلى الكثير من الناس، في العالم العربي وغيره، الذين تنتج معرفتهم من تجارب حياتية حقيقية والالتزام الناجم عنها، لم تحمل الوثائق أي جديد يختلف عمّا كانوا ليقولوه لصحافيٍّ أجنبي زائر راح يسألهم عن رأيهم.

نجد الوثائق المسرّبة لويكيليكس باتت تُستَعمَل مرجعًا للكثير من الأحداث في الصحافة العربية والأجنبية. صحيح أن هناك «المعرفة السائدة» المبنية على التداول العام والتجربة وخلفية المعرفة والشبكات التخاطبية المحلية، إلا أن المسألة المركزية هنا تكمن في كون الأرشيف الخام يؤمّن توثيقًا كثيفًا أقلّ ما فيه أنّه يلغي إمكان الإنكار، وإمكان الإنكار مكوِّن أساسي للدبلوماسية الحديثة، وجزء من التقنية «اللينة»، تقنية الإدارة الحكومية / الدبلوماسية وأساليبها ومنهجيتها، كما أنه أداة من أدوات جهاز الدولة الأيديولوجي.

تكشف الوثائق أيضًا ما هو أكثر أهمّيّة، إذ إنّها تبوح بالمنهجيات والآليات التي تحدّد النظرة الأميركية إلى بقية العالم. فهي تظهر وسائل جمع المعلومات/ المعرفة التي تعتمدها الحكومة الأميركية، والمعرفة المفصّلة والتراكمية الشاملة ومتعدّدة المستويات التي تسعى إليها، ما يثبت كم أنّ هذه المعرفة ضروريّة لمصالح أميركا، وبالتالي لسياساتها. وتكشف التفاصيل المتوافرة بشأن النطاق الواسع من الشخصيات الفاعلة والأماكن والمؤسسات التي تتوقّع الدبلوماسيّة من «موظّفيها» الإحاطة بها، مدى النظرة الأميركيّة المسلّطة على العالم وعمقها، وتكشف بالتالي الطبيعة الإمبراطورية لهذه النظرة.

تجدر الإشارة إلى أنه بمعزل عن الوثائق التي تتناول المحادثات مع حلفاء أميركا الخليجيّين، ومع النظام المصري، والمعلومات والملاحظات

المتعلّقة بنظام بن علي والنظام الليبي (وهي وثائق كانت تُنشر بالتزامن مع تقدم الثورات العربيّة)، أنه حتى في حال بلد مثل الباراغواي، تحاول أميركا أن تعرف كلّ تفصيل عن البلد بما فيها قدراته وسياساته ونظم الجيش والشرطة فيه واقتصاده وشبكاته الإجرامية، إضافة إلى الشخصيات والمجموعات السياسية، لتشمل التفاصيل الشخصية والماليّة، بل والقياسات الحيوية للمرشحين في الانتخابات وغيرهم. من ناحية أخرى، تسعى أميركا أيضًا إلى الحصول على معلومات عن نشاطات الشبكات والمنظمات الإسلامية في البلد، وهي معلومات تُصنَّف في البرقيات الدبلوماسية تحت خانة «تهديدات إرهابيّة»(٣٥).

في فلسطين، تسعى الجهود الأميركيّة إلى الحصول على معلومات تتسم بالقدر الشمولي نفسه، بما في ذلك «تفصيلات بشأن خطط السفر، مثل الطرق والسيارات التي يستعملها قادة السلطة الوطنية الفلسطينية وحماس»، إضافة إلى معلومات حسّيّة (القياسات الحيوية) تسمح للعملاء الأميركيين بتعقُّب شخصيّات قياديّة في صفوف السلطة الوطنية وحماس، من ثم تهديدها وملاحقتها(٣٦). تُبيّن هذه المحاولات، مثل محاولة الحصول على القياسات الحيوية لموظّفي الأمم المتّحدة، الجهد الذي يبذل للحصول على معرفة لا يمكن وصفها إلا باعتبارها معرفة بهدف «القيادة والسيطرة» ـ محاولة للوصول إلى مثال «الوعي الكامل بالمعلومات»(٣٧). وتسمح التكنولوجيات الرقمية الحديثة في مجال المعلومات والاتصال بتنفيذ مشاريع رقابيّة شاملة كهذه. أمّا

---

(٣٥) انظر: Cable 08STATE30340, S) Reporting And Collection Needs: Paraguay. <http://www.wikileaks.nl/cable/2008/03/08STATE30340.html>.

(٣٦) انظر: «US Embassy Cables: Washington Requests Personal Data on Hamas,» *The Guardian*, 28/11/2012, <http://www.guardian.co.uk/world/us-embassy-cables-documents/176247>.

(٣٧) كان هذا عنوان برنامج واسع للمراقبة أطلقته إدارة بوش بعد هجمات أيلول/سبتمبر تحت قيادة جون بوينت دكستر، وكان جزءًا من قانون الأمن القومي، وتحت إدارة وكالة مشاريع الأبحاث المتقدّمة التابعة لوزارة الدفاع (DARPA). وقد صمّم المشروع لتوفير معلومات كاملة عن كلّ من يقطن الولايات المتّحدة الأميركية بهدف تعيين الأنشطة والتهديدات الإرهابية ثم إيقافها، وذلك من خلال تأسيس قاعدة بيانات شاملة باستعمال وسائط التكنولوجيا الحديثة. لمزيد من المعلومات، انظر موقع منظمة الحريات العامة الأميركية: <http://www.aclu.org/technology-and-liberty/qa-pentagons-total-information-awareness-programthe>.

مشروع مثل ويكيليكس، فهو يفضح معايير الدولة ومناهجها، كما قال أسانج نفسه: «كشفُ الخطط التي تُعين الحكم الاستبدادي يُولِّد المقاومة»(٣٨).

الميزة الثانية التي يتسم بها أرشيف ويكيليكس هي أن الوثائق التي يحتويها تُكشف ـ في غالب الأحيان ـ في الفترة الزمنية نفسها التي تدور فيها الأحداث التي تتكلّم الوثائق عليها؛ وذلك يجعل منها قادرة على إحداث التغيير لا في معرفتنا فحسب(٣٩)، بل في مسارات العملية التي قد تنبثق عن هذه المعرفة الجديدة، مثل اتّخاذ إجراءات قانونيّة(٤٠). بهذا المعنى، توفر الوثائق معرفة قابلة للتفعيل مباشرة.

٢ ـ فضح المخالفات وسرّية الهوية

من الميزات الإضافية التي تسم نموذج ويكيليكس وتجعل فعل «التسريب» ممكنًا، هو أنّه قادرٌ على حل إشكالية التعميم على نطاق واسع، في الوقت الذي يحافظ فيه على سرّية الهويّة لمن يحتاج إليها. هنا يكمن أحد عناصر القوة في ظاهرة ويكيليكس، إذ بات ممكنًا ـ بالاعتماد على وسائل التشفير والبرمجة الحديثة ـ إجراء اتصالات آمنة تحمي سرّية الهويّة (وهي معتَمدة أساسًا في المعاملات التجاريّة)(٤١). على الأقل، كان هذا الادعاء

---

(٣٨) Assange, «Conspiracy as Governance,» p. 2.

(٣٩) يقول المؤلفون الذين ساهموا في دراسة عن سجلات حرب أفغانستان: «قد يساهم نهجنا الكمي المقارن في النقاش الدائر بشأن كيف (إضافة إلى أين ومتى) تستطيع البيانات العسكرية التي كانت سرية سابقًا أن تغير تفسيرات الصراع التي اعتمدت حتى الآن، وبصورة أساسية على التقارير الصحفية» (ص ٤٩٣). ويواصلون قائلين: «نادرًا ما يستطيع الباحثون الأكاديميون الوصول في الوقت المناسب إلى البيانات التفصيلية عن الحروب، ويُعَدُّ ويكيليكس في هذا المجال فريدًا» (ص ٤٩٤). انظر: John O'Loughlin [et al.], «Peering into the Fog of War: The Geography of the WikiLeaks Afghanistan War Logs 2004-2009,» *Eurasian Geography and Economics*, vol. 52, no. 4 (2010).

(٤٠) مثل الدعاوى التي رفعها المحامي البريطاني المتخصص في قضايا حقوق الإنسان، فيل شاينر، انظر: <http://articles.cnn.com/2010-11-09/world/uk.abuse.inquiry_1_abuse-allegations-allegations-case-public-inquiry?_s=PM: WORLD>.

(٤١) هذه السرية يجري التشديد عليها دائمًا وباستمرار من قبل أسانج، كما يظهر من موقع ويكيليكس ومقابلته على برنامج TED الذي بُثّ في تموز/ يوليو ٢٠١٠، <http://www.ted.com/talks/julian_assange_why_the_world_needs_WikiLeaks. html>.

ليس من الواضح بعد ما نوع الإثباتات المستعملة ضد برادلي مانينغ، المُتّهم بتسريب الوثائق =

ساريًا قبل بدء الهجمات المتلاحقة على موقع ويكيليكس. إلا أن الاعتماد المتواصل على مهارات مجموعات الاختراق الناشطة قد يُمكّن مبدئيًا من إتاحة نافذة عرضٍ كونية وآمنة و«شبه» مستدامة لأسرار الحكومات والشركات التي لا بد من أن تنجم عن تعميم معرفتها تداعيات حقيقية.

في الوقت الذي اختار كثيرون ممّن تولّوا فضح المخالفات في الماضي التكتم على هويّتهم ـ كما في فضيحة ووترغيت (Watergate) على سبيل المثال ـ فإنّ الخوف من انتقام الأقوياء قد ثنى، على الأرجح، كثيرين من التقدُّم بشهاداتهم هناك شبكة ضخمة من الأفراد القادرين على الوصول إلى «أسرار» ومعلومات ووثائق داخلية «مصنّفة»[٤٢] لدى الولايات المتحدة، أو حكومات أخرى (أو المكتومة في سجلات الشركات)؛ وهذا يعني أن الحكومة (أو الشركة) معرّضة باستمرار لخطر «التسريب». لكنّ الإشكال المنهجي الذي يواجه المسرّبين المحتملين لمعلومات يرون أنها تستحق التسريب، هو كيفيّة التسريب بطريقة فاعلة وآمنة[٤٣]، وما مثال كارن سيلكوود (Karen Silkwood) التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة، سوى مثال نموذجي يُبيّن بوضوح المخاطر والمشاكل التي تعترض من يفضح المخالفات[٤٤]، تمامًا

= إيّاها وسُجن بسببها. وتسعى مواقع ومنظّمات أخرى مشابهة (مثل «أوبن ليكس»، أو «التسريبات المفتوحة») إلى اعتماد أسلوب كتم الهويّة الذي أطلقه ويكيليكس.

(٤٢) بحسب بيل كيلر في صحيفة **النيويورك تايمز**، فإنّه بإمكان ٥٠٠ ألف فرد أن يصلوا إلى قاعدة البيانات السرّيّة المصنّفة التي سُرّبت منها الوثائق. انظر: Bill Keller, «Dealing with Assange and the WikiLeaks Secrets,» *New York Times*, 26/1/2011, <http://www.nytimes.com/2011/01/30/magazine/30WikiLeaks-t.html?ref=europe>.

وفقًا لشولز «هناك نحو ١٢٧١ منظمة حكومية و١٩٣١ شركة خاصة تعمل كلها على برامج متعلقة بمكافحة الإرهاب، والأمن القومي وعمل الاستخبارات، وذلك في أكثر من عشرة آلاف موقع في أرجاء الولايات المتحدة كافة»، انظر: Trebor Scholz, «Introduction: Points of Control,» *Social Research*, vol. 77, no. 3 (Fall 2010), p. 935.

(٤٣) قد يكون ذلك تفسيرًا محتملًا لاهتمام وحدة الاستخبارات المضادة الأميركية بنشاط ويكيليكس عام ٢٠٠٨؛ فخشية أن يُسرّب أفرادها المعلومات، رأت الاستخبارات الأميركيّة أنّ الحلّ الأنجع يتلخّص في ضرب صدقية المؤسسة من ناحية قدرتها على توفير وسائل اتصال آمنة.

(٤٤) Richard L. Rashke, *The Killing of Karen Silkwood: The Story behind the Kerr-mcgee Plutonium Case*, foreword by Kate Bronfenbrenner 2nd ed. (Ithaca; NY: Cornell University Press, 2000). The Film «Silkwood», 1983.

كما ينطبق على مُردخاي فعنونو[٤٥]. ويحل نموذج ويكيليكس هذه المشكلة. هنا بالطبع، يكمن خطره على المؤسسة الأمنية (سواء تلك التابعة للدولة أم للشركات المتعددة الجنسية). ثم إن المواد المسرّبة على الموقع ستبقى موجودة للقراءة والتحليل والتفسير والدراسة. إن المواد المسرّبة، إضافة إلى مؤسسة ويكيليكس ونموذجها وممارستها، تُمثّل أزمة لكلّ نظام تواجهه.

٣ ـ السرّية والنظام الديمقراطي

يرى دانيال إلسبرغ أن على الديمقراطية أن تحصّن نفسها ضدّ ما يسميه «نظام السرّية»[٤٦]، إذ يتبوأ الولاء للمؤسسة والرؤساء مكانة متقدمة مقارنة بمكانة الولاء للمصلحة العامة ولحقّ الجمهور في المعرفة، وللدستور نفسه. وإلسبرغ محقّ بالطبع، لكنه يُغفِل مسألة مهمة ـ لذا أنا أنوي قلب فكرة إلسبرغ عن تهديد السرّية للديمقراطية على عقبها، إذ في عهد الديمقراطية بالتحديد، أي في عهد الديمقراطيات الليبرالية المهيمنة (وربما في النسخ التي تُقلّدها أو تتقمص شخصيتها ضمن النظام الدولي) تُصبح للسرّية أهمية قصوى؛ ففي عهد الاستبداد أو السلطة المطلقة، كانت ممارسة السلطة تعتمد على المشهديّة، لأنّ إرادة الحاكم بذاتها كانت القانون، حيث لا ضرورة في نظام كهذا للحاجة نفسها إلى السرية، إذ تبرّر القوّة نفسها، وهي تضمن نفسها، وتشرّع نفسها. وهي تنشط عبر جعل نفسها مرئيّة وظاهرة ـ وإن كانت تعمل في الخفاء أحيانًا لاصطياد المخالفين. وباعتبار الدولة الاستبدادية غير خاضعة للمساءلة تجاه أي طرف خارجي ـ أي خارج النظام الذي يؤسسه مالك السيادة ويتسيّد بفعله ـ حيال أفعالها (ومن يقوم بتلك الأفعال)، فهي لا تحتاج إلى استعمال الأسرار لحماية نفسها من العامة، بل تلجأ إلى القوّة فحسب.

---

(٤٥) كان فعنونو تقنيًا نوويًا إسرائيليًا معاديًا على ما يبدو للبرنامج النووي العسكري، فقام بتسريب معلومات عن البرنامج النووي الإسرائيلي، وسُجنَ بعد اكتشاف أمره لسبعة عشر عامًا، قضى أحد عشر عامًا منها في السجن الانفرادي، انظر: الفصل الأول من هذا الكتاب ـ المحرِّر، ومقالة **الغارديان** عنه عشية إطلاقه: Duncan Campbell, «The Guardian Profile: Mordechai Vanunu,» *The Guardian*, 16/4/2004, <http://www.guardian.co.uk/world/2004/apr/16/israel>.

(٤٦) «Secrecy and National Security Whistle Blowing,» p. 775.

أنتجت هذه الأنظمة مؤامرات «أفقيّة»، أي بين النخب الحاكمة التي يتآمر بعضها ضدّ بعضها الآخر، فطبقت السرّية على المستوى الأفقي. أمّا في العلاقة العمودية، أي بين نظام الحكم المطلق ونخبه من ناحية، والعامة من ناحية أخرى، بين الحاكم والمحكوم، فلم تكن السرية بالأهمية التي تمثّلها اليوم في دولة الأمن القومي الحديثة (التي تتشكل ظاهريًا ضمن إطار ديمقراطي)، فاعتمد الحكم المُطلق الاستعراض المشهدي للقوة.

أمّا في عهد الديمقراطية، حيث يُفترض أن تمثّل الحكومة الشعب ومصالحه لا مصالح الخاصّة، وحيث الحكومة تمثّل الرعية التي تختار مندوبيها ليحكموا نيابة عنها (وهذا ما يحوّل الرعية إلى «مواطنين»)، فتجد السرية في نظام كهذا مكانًا لنفسها.

إذا كانت «الديمقراطية» تتبع معادلة أبراهام لنكولن (Abraham Lincoln) الشهيرة «حكومة من الشعب، يختارها الشعب، وهي من أجل الشعب»[٤٧]، تقع الإشكالية تمامًا في المسافة بين «حكومة من الشعب ويختارها الشعب» وحكومة «من أجل الشعب». بمعنى آخر، وضمن مفهوم «حكم الشعب»، تقبع المشكلة في المسافة التي بين لحظة تأسيس الحكم ولحظة ممارسته، بين لحظة الشرعية ولحظة السلطة. وهنالك توتّر دائم بين هاتين اللحظتين، وهو توتّر يتخذ مكانًا خاصًّا وغير محدّد المعالم في «الديمقراطية التمثيلية»؛ فحكومة من الشعب تحدد من يتبوأ ويمارس السلطة، في حين أن حكومة من أجل الشعب تنضوي على ادعاء حق إزاء السلطة، إذ المفترض أن تعبّر السلطة ضمن هذا المفهوم عن إرادة الشعب، وتُلبّي حقوقه وحاجاته، وهي عرضة للمساءلة من جانبه. لكن من سيفسّر إرادة الشعب، وحقوقه وحاجاته؟ وكيف؟

حتى في حال صيغت وفُهمت بوضوح في اللحظة الانتخابية (أو في اللحظة الثورية، تمامًا كما نرى في الحركات الثورية عام ٢٠١١ في العالم العربي)، من يضمن ممارسة السلطة ومراقبتها، بطريقة تضمن تلبية إرادة الشعب وحاجاته؟ من هنا ينبثق مفهوم «الثقة» الأخلاقي الذي تتبناه

(٤٧) انظر خطابه في غتيسبرغ، عام ١٨٦٣.

الديمقراطيات التمثيلية الليبرالية. ويضطر الجمهور العام إلى أن يثق بممثليه ـ فتصبح «الثقة» عقدًا أخلاقيًا ضمنيًا بين الحكام والمحكومين. إنّ مؤسسة «الثقة» ههنا تحلّ مكان مؤسسات أخرى يمكنها أن تؤمّن المساءلة والرقابة من خلال المشاركة الشعبية. واللافت أن كل أشكال المتطلبات «الأمنية والنظم المقررة لاستصدار الأذونات، والبنى الداخلية للمحاسبة، والاتفاقات السرية بين شبكات النخب ضمن النظام التمثيلي، قد تقوّض الانتقال السلس من مفهوم حكومة «من» الشعب إلى حكومة «يختارها» الشعب وتعمل «من أجل الشعب». وهذا يحدث بشكل أساسي حين تُحْجَز المعرفة عن الجمهور العام، وغالبًا ما يحصل ذلك بحجة أمن الشعب، وحريته ورفاهه. لذا، فإنّ «الأسرار» تُنتَج وتُحفَظ ضمن الديمقراطية التمثيلية الحديثة أكثر من أي نظام آخر.

من الجدير بالذكر هنا أن حكومة الولايات المتحدة التي استهدفت أسرار الدولة فيها تسريبات ويكيليكس الأكثر أهمية، قد زادت من حجم المواد «المصنّفة» (أي الممنوع وصول الجمهور إليها) من ٩ ملايين وثيقة عام ٢٠٠١ إلى أكثر من ١٦ مليون وثيقة عام ٢٠٠٤[٤٨]. إلا أن الولايات المتحدة (وهي ديمقراطية تمثيلية نموذجية) بالطبع مبنية على أساس أنها دولة الأمن القومي الحديثة؛ وذلك يعود جزئيًا، كضرورة وكمبدأ تنظيمي إلى مواصلة سياساتها الإمبراطورية التي ظهرت في الأصل في خضم المنافسة مع الاتحاد السوفياتي، لتمسي في ما بعد القوّة العظمى والقطب الأوحد في العالم. هكذا إذن يستحيل أنّ يتمخّض كل من الرؤية وبرنامج العمل الإمبراطوريين اللذين يعتمدهما نظام ديمقراطي مزعوم، إلا عن «السرية» باعتبارها إجراء تنظيميًا وضرورة ملحّة.

ليست الديمقراطيات التمثيلية الموجودة فعليًا اليوم عبارة عن مجموعة ترتيبات وعلاقات نظريّة مجرّدة؛ بل هي، في عالم الواقع، جزء من نظام عالمي رأسمالي/ استعماري. ضمن هذا الشكل السياسي، أي ضمن الديمقراطيةً

---

(٤٨) Joseph P. Masco «Sensitive but Unclassified: Secrecy and the Counter-Terrorist State,» *Public Culture*, vol. 22, no. 3 (2010).

التمثيلية الحاضرة ضمن التشكُّل الإمبريالي/ الإمبراطوري (والرأسمالي)، تولد «الأسرار» وتحفظ بحرص شديد، سواء أكانت أسرارًا مصنّفة أم غير مصنّفة، فردية أم مؤسسية. من المنطلق ذاته، فإنّه ضمن هذا النظام السياسي والاجتماعي، تبدو المحاولات الجذرية لتأمين الشفافية منطقية وخطيرة في آن.

خاتمة

علّق بيل كيلر، وكان المسؤول عن ملف الوثائق المسرّبة في الصحيفة، على كيفية حصول **نيويورك تايمز** على أرشيف الوثائق المسرّبة ونمط نشرها لمواده، بأنّه في الساعات الأولى لبدء نشر الوثائق كان هنالك كثير من «التخمينات أنّ شيئًا ما ـ الصحافة، والدبلوماسية، والحياة كما نعرفها ـ قد تغير بشكل عميق إلى الأبد»[٤٩]. وخلص في نهاية المقالة إلى أن ذلك التغير لم يطرأ.

لكن، على الرغم من التكهُّن القائل إن ظاهرة ويكيليكس لن تغيّر وجه الدبلوماسية والصحافة، وعلى الرغم من الانتقادات كلها التي وُجّهت إلى ويكيليكس، فإنّ شيئًا ما قد تغّير بالفعل. إذ إن كلًا من مضمون الوثائق المسرّبة، ونمط الفعل الذي مثّلته التسريبات التي نُشِرَت، قد غيّرا ساحة «الملعب». **أولًا**، أصبح الأرشيف الوثائقي/ المزود للأدلّة في متناول الحيّز العام ومتوافرًا للجمهور من دون رجعة. **ثانيًا**، إنّ المثال والنمط اللذين قدّمهما ويكيليكس لأشكال جديدة من الاحتجاج والنشاط قد غيّرا طبيعة الملعب السياسي.

يَعِدُ الأرشيف بتغيير طبيعة الصحافة أيضًا، أقلّه في ما يتعلّق بادعاءات الصحافة عن «البحث عن الحقيقة»، و«قول الحقيقة» و«الموضوعية». ولا بد من أن تبقى وثائق حرب العراق وأفغانستان المكشوفة، إضافة إلى محتوى البرقيات الدبلوماسية الأميركية، إلى أمد بعيد، زادًا لنمط صحافة أكثر استقصائية وأعمق في تناولها سياق الأحداث، ومرجعًا للمؤرخين والباحثين

---

(٤٩) Keller, «Dealing with Assange and the WikiLeaks Secrets».

والمحللين، إضافة إلى ناشطي حقوق الإنسان والأشكال الأخرى من النشاط السياسي، كما بيّنا سابقًا[٥٠].

يُغيّر ويكيليكس ميدان الصحافة على المدى البعيد، فهو يُبدّل مجال المادة الصحافية، ويتحدّى طبيعة التغطية لمواضيع ومناطق معيّنة، وادعاءات الحقيقة والسرديات التي تُبرّر أحداثًا معيّنة وتُقصي أخرى. ويتيح الأرشيف وسائل لتقويم طبيعة التقارير الصحافية المنشورة في الوسائط الإعلامية الغربية السائدة، ويقدّم تقويمًا للمعايير التي تعتمدها تلك التقارير، من خلال مقارنتها بالادعاءات التي تطلقها. إلا أن الأهم يكمن في تحليل أنماط التغطية الصحافية والإطارات الفكرية التي تعمل ضمنها، وتقويمها. بهذا المعنى، قد يصبح الأرشيف النموذج المرجعي الذي تُقَوَّم على أساسه الأعمال الصحافية مستقبلًا. إلا أن ذلك لا يُحتمل حدوثه إلا على المدى البعيد في إطار تحليلٍ مقارنٍ جدّي بين المواد المسربة التي نُشِرَت، والتقارير الصحفية ذات العلاقة، للتحقّق من كيفية تعامل الصحافة مع أحداث وقضايا معينة، وما يمكن للتسريبات أن توضحه بخصوص هذه الأحداث والقضايا.

يمكن استنتاج أثر ويكيليكس الفاعل عند رصد ردّ الفعل الرسمي عليه، الذي شمل محاولات الدولة إقفال الموقع عبر رفض استضافة الموقع الإلكتروني وقطع الخدمات المصرفية عنه (أمازون وفيزا وبايبال)، وعبر القرار الذي منع الموظفين الفيدراليين من قراءة البرقيات الدبلوماسية على الرغم من كونها منشورة ومتوافرة للعلن. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على الأثر المدمّر لاستمرار توافر الأرشيف للعلن.

نشرت بعض الصحف وثائق، بعد أن كانت قد حصلت على الأرشيف من جوليان أسانج وكتبت عنه. إلا أنه من بين ٢٥٠ ألف وثيقة دبلوماسية أفرج عنها ـ لم تنشر صحيفة **الغارديان** البريطانية أكثر من ٨١٧ وثيقة حتى ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١١. في حين نشرت جريدة **نيويورك تايمز**

---

(٥٠) بغض النظر عن إمكان الفوز، تجدر الإشارة إلى أن ويكيليكس قد رُشح لجائزة نوبل للسلام عام ٢٠١١.

الأميركية مختارات منها أيضًا، إذ لم يحتوِ أي من الوثائق التي نشرتها تلك الصحيفة الأميركية (حتى ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١١) على مواد عن فلسطين وإسرائيل[٥١].

في الواقع، يمكن الاعتماد على أن الصحافة لن تتجاوز خطوطًا حمرًا معيّنة، تمامًا كما على الحكومة أن تقبل ببعض التسريبات نظرًا إلى قوانين حرية الصحافة في الولايات المتحدة. إلا أن التسريب الهائل ونشر الوثائق على موقع ويكيليكس يمثّل معادلة مختلفة تمامًا، إذ تشي ردات فعل الحكومة الأميركية بقلق لمجرّد وجود أرشيف كهذا، وموقع إلكتروني كهذا يتحديان الدولة بصورة ظاهرة، ويواجهان سلطتها في تقرير ما يجب أن يبقى خافيًا عن الجمهور ومن يُسمح له بالوصول إلى هذه الأسرار. وهذا يُمثّل تحدّيًا لنطاق سلطة الدولة. وتظهر الهجمات على الموقع ومحاولات إقفاله ـ مع أن خمس صحف على الأقل حصلت على الأرشيف ـ أن هناك محاولة لإلغاء الأرشيف وحذفه، ليس كمجرّد إجراء عقابي، بل بصيغة المستقبل، أي كتوجه نحو احتمالات المستقبل.

في هذا الإطار، يصحّ توصيف برامود نايار (Pramod Nayar) لممارسة ويكيليكس في كونها تنتمي إلى المستقبل[٥٢]. وتظهر ردود فعل الحكومة وإجراءاتها أهمّيّة الصفة الزمنية للأرشيف الرقمي لموقع ويكيليكس، وأهمية طبيعته المركزة المتزامنة مع قابليته للتوزيع، وهذه خواص تعني إمكان الوصول في أي وقت إلى كل مواده في إطار شبكة شاسعة؛ ما يحافظ على استمرارية الأرشيف وفاعليته، ويحوله دعوة إلى نشر مزيد من التسريبات، وإلى نموذجٍ يقلّده آخرون.

---

(٥١) بالطبع، اتهم كثيرون أسانج وويكيليكس بالانتقائية في عملية نشر الوثائق على الموقع، بخاصة بالنسبة إلى الوثائق المتعلقة بإسرائيل. إلا أن هذه الانتقادات لا تقلل من فاعلية النموذج الذي يعتمده ويكيليكس. أما الصحافة، فهي تعتمد مؤسسيًا وتنظيميًا على مصادر الحكومة وعلى شبكات أخرى مرتبطة بالسلطة بطريقة أو بأخرى، ما يقيّدها حين تُبرز حجّة «الأمن القومي» (مقارنة بسلوك أدارة محدّدة أو أفراد طاقمها) أو العلاقات الخارجية، أو المسائل التي تجذّرت في الأيديولوجيا، مثل دعم إسرائيل.

(٥٢) Pramod K. Nayar, «WikiLeaks, the New Information Cultures and Digital Parrhesia,» *Economic and Political* (25 December 2010), p. 29.

أما سبب الهجوم، فيكمن في احتمال القيام بهذا النوع من الفعل في «تسريب» أسرار الحكومة، وإمكان تكراره، سواء عبر تسريب المزيد من الوثائق إلى موقع ويكيليكس، أو عبر إنشاء مواقع ومشاريع مشابهة. وتمثّل عملية الوصول إلى المعلومات واستردادها بصورة متواصلة من ناحية، ونسخها وإعادة إنتاجها من ناحية أخرى، وظيفتين لعمل «الذاكرة»؛ وهما الوظيفتان اللتان تستهدفهما الحكومة في هجومها على موقع ويكيليكس. جرى الرد على الهجوم عبر بروز عدد من المواقع الموازية (أو المواقع المرايا). وبالفعل، قدّم ويكيليكس نموذجًا لمشاريع متعدّدة، إذ أنشئَ موقع روسي[٥٣]، كما أن أحد موظفي ويكيليكس السابقين أنشأ موقعًا اسمه «أوبن ليكس» (Open Leaks)[٥٤]، أي «التسريبات المفتوحة». تجدر الإشارة إلى ممارسات شائعة تعتمدها أوساط حركة الثقافة الحرة وجماعة «المصدر المفتوح»، ألا وهي «تعديلهم» المشاريع والبرامج والعمل على تطويرها.

سُرّبت مجموعة كبيرة من وثائق مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى قناة الجزيرة التي عرضتها عبر سلسلة درامية من البرامج المسائية، ما دفع، في نهاية المطاف، رئيس المفاوضين الفلسطينيين، صائب عريقات، إلى الاستقالة؛ فأنشأت الجزيرة أيضًا موقعها الخاص الذي حمل اسم «وحدة الشفافية»[٥٥]. هكذا، أمسى ويكيليكس نموذجًا يحتذى به، كما مثّل في الوقت ذاته دعوة إلى مزيد من التسريبات.

يمكن بالطبع تفهُّم ردّ فعل الحكومة الأميركيّة، إذ ما يجب محوه هو تمامًا هذا النمط من النشاطية: أي متخيّل فعلٍ يتحدى توازن المعرفة بين الحكومة/ الدولة والجمهور العام ويعيد تنظيمه، من خلال السعي إلى تفكيك الموقع وإزالة أي أثر له، في حال كان ذلك ممكنًا؛ إذ لا يُمكن لنظام المعرفة المهيمن أن يقبل باستمرار موقع ويكيليكس. في السياق ذاته،

---

(٥٣) <http://ruleaks.net/>.

(٥٤) يختلف هذا الموقع عن موقع ويكيليكس في كونه لن يعرض التسريبات أو التحليلات بشأنها على الموقع نفسه، بل يعمل باعتباره قناة آمنة لتوصيل التسريبات إلى وسائط الإعلام. صحيح أن النموذج هذا يختلف عن نموذج ويكيليكس، إلا أنّ نموذج ويكيليكس كان مُلهمه الرئيسي. انظر: <http://www.openleaks.org/>.

(٥٥) انظر: <http://transparency. aljazeera. net/>.

سعى هذا النظام إلى اعتماد مجموعة من عدد من المنهجيات والتقنيات التي تشمل اتخاذ خطوات قانونية وتنفيذية، مثل مشروع تعديل «قانون مكافحة التجسس»، أو إعادة تفسيره بغية تطبيقه على تسريبات ويكيليكس؛ فكان لا بد من اللجوء إلى عدد من أشكال تكنولوجيا السلطة، فتُستعمَل مجموعة متكاملة من أساليب السيطرة وتقنياتها وأشكالها، ضد الموقع ومؤسسه. وتسعى منهجيات السيطرة هذه إلى أن تكون تحذيرًا ونموذجًا لكل من تُسوّل له نفسه العبث ضمن النطاق الذي تفرضه الدولة لسلطتها.

في الخلاصة، تختصر النقاط التالية العرض السابق في شأن طبيعة ويكيليكس وممارساته، وهي تتضمن بعض الاستنتاجات:

ـ يستطيع ويكيليكس تأمين أرشيف رقمي عام ومدمج لـ «الأسرار» المسرّبة، قد يُستنسخ إلى ما لا نهاية، ما يجعله قابلًا للحفظ والنفاذ.

ـ من خلال ذلك، يقوّض ويكيليكس وممارساته «إمكان الإنكار» الذي قد تلجأ إليه الحكومة بخصوص مواضيع تهمّ الجمهور العام، ما يؤثر في عملية الدبلوماسية على المستوى الأيديولوجي، لا على مستوى العلاقات فحسب. في الوقت ذاته، تؤمّن الوثائق المسرّبة «معرفة قابلة للتفعيل» من جانب الناشطين.

ـ إنّه يؤثّر في ممارسة الصحافة على المدى الطويل لا القصير؛ إذ تُقدِّم مرجعًا مهمًا لتقويم العمل الصحافي بما يشمله من تقارير وتحليلات، سواء ما نشر حتى الآن أم ما قد يُنشر في المستقبل.

ـ ينتج ويكيليكس صيغة جديدة من الفعل الاجتماعي ـ شكلًا من أشكال الاحتجاج ـ قد يجري توسيعه واستنساخه وتكراره، بل وتحسينه من خلال «تسريب» أسرار حكومية وأسرار مرتبطة بعمل الشركات المتعددة الجنسية التي تدعم عمل النظام العالمي الحالي.

ـ إنّه يُعيد توزيع توازن المعرفة بين الحكام والمحكومين.

ـ يمكنه، في الخلاصة، أن يحدث خرقًا في قنوات السلطة الممنهجة، سواء نتيجة التسريبات التي حدثت حتى اللحظة، أم نتيجة احتمال حدوث تسريبات أخرى عبر الموقع أو عبر النموذج الذي يقدّمه.

- في النتيجة، قد تُعَدُّ ظاهرة ويكيليكس (ونشاط «المصدر المفتوح» الذي انبثقت منه) مكوّنًا جديدًا للحركة العالمية المناهضة للنظام العالمي الحالي(٥٦). غير أنها تقدّم نموذجًا جديدًا لمعارضة تناهض النظام العالمي، نموذجًا متعدد الطبقات وموصولًا بشبكات، ويعتمد على تقسيم العمل بحسب النمط والموقع، وبالتحديد بين مركز «متحرّك» وأطراف.

كان هذا واضحًا في الثورة المصرية عام ٢٠١١ - وهي ثورة تهدف إلى استكمال مشروع التحرُّر الوطني المعادي للاستعمار، ونجاح الثورة في تحقيق أهدافها إنما يعني تفكيك إحدى عُقَد النظام العالمي الحالي؛ فحين أغلق النظام المصري أنظمة الاتصالات كلها بهدف فرض التعتيم الكلّي، دأبت مجموعات المخترقين ومجموعات المصدر المفتوح العالمية على إيجاد وسائل وطرق بديلة تربط المحتجين بالعالم الخارجي، وتساهم في إدخال مواد إليهم (مثل الوثائق المسرّبة المتعلقة بالنظام المصري التي كانت قد نُشرت للتو وأُرسِلَت بالفاكس مباشرة إلى المعاهد). وبالفعل، تناولت النقاشات التي دارت ضمن هذه المجموعات، وبشكل جلي، مسألة تقديم الدعم لمناهضة النظام المستبد وضرورة تطوير تقنيات برمجية تمنع الدولة التسلّطية مستقبلًا من «قطع» الاتصالات، وتحول دون كشف الحقيقة(٥٧).

---

(٥٦) Giovanni Arrighi, Terence K. Hopkins and Immanuel Wallerstein, *Antisystemic Movements* (London: Verso, 1989),

إن وصف ويكيليكس في العالم الإلكتروني بـ «انتفاضة عالمية للمصادر المفتوحة»، لم يكن مثار استغراب. انظر: John Robb, <http://globalguerrillas.typepad.com/globalguerrillas/2010/08/global-guerrilla-julian-assange.html>, and Okke Ornstein, «How WikiLeaks Builds a Global Open Source Insurgency,» 4/12/2010, <http://www.ornstein.org/2010/12/04/how-wikileaks-builds-a-global-open-source-insurgency/>.

(٥٧) إضافة إلى «أنونيمس» (أنظر الهامش ٢٠)، نشطت شبكة مهمة أخرى ألا وهي مشروع تور (TOR)، وهي مصدر مفتوح يوفر البنية التقنية التي تمكن ويكيليكس من تأمين سرية الهوية للمسرِب من خلال نظام مركب مكوّن من مجموعة عقد تهدف إلى تحويل مسارات الاتصالات بانتظام. وأمسى المشروع نشطًا في مصر (وفي تونس قبل ذلك)، وساهم في السعي إلى توفير قنوات بديلة للمحتجين. ومن اللافت، أن الحكومات والوكالات المختصة بإنفاذ القوانين تستعمل مشروع تور أيضًا، ذلك لأن الفرضية وراء إنشائه وتطويره هي أن الإبقاء على هوية مجهولة يحفظ حرية الاتصالات والأمن (مع إنه يفعّل المراقبة الآمنة أيضًا). لمزيد من المعلومات، انظر: <https://www. torproject.org/about/overview>.

من أجل مدوّنتهم عن مصر، انظر: <https://blog.torproject.org/blog/recent-events-egypt>.

لا بد من أن نشهد صراعًا متناميًا بين المطالبين بعالمٍ إلكتروني حرّ يدعم المواطَنة الحرة والكاملة، ويعزّزها ويروّج لها من ناحيةٍ، ومحاولات الدولة (الإمبراطورية) تقييد نسيج الحريات المتشابك (حرية المعرفة وحرية الكلام وحرية الفعل) وتطويقه والسيطرة عليه وقمعه؛ إذ الإنترنت ليس سوى مجرّد حلبة جديدة للصراع ـ إنه صراع حقيقي يدور في مواقع ومجالات تفاعل افتراضية، لتصبح هذه واجهة مهمة للصراع المادي الذي يدور في واقع الزمان والمكان، فالاتصالات حقيقية، والرهان حقيقي، والنتائج حقيقيّة هي أيضًا.

الفصل الرابع

المصادر الإعلامية الجديدة وإعادة توزيع القوة

باسم الطويسـي



يهدف هذا الفصل إلى تناول دور المصادر الإعلامية الجديدة، وتحديدًا المصادر الإعلامية المفتوحة، في عملية إعادة توزيع القوة في العلاقة بين المجتمع والدولة، وبين الفرد والدولة والمؤسسات.

اعتُمد في هذه الدراسة على منظور الدراسات الثقافية ونظرية الانتقالات التاريخية في الاتصال ومدخل تأثير الإعلام الجديد باعتباره إطارًا نظريًا في رصد تأثير المصادر الإعلامية الجديدة، انطلاقًا من فرضية الانتقال من «الحتمية التكنولوجية» إلى «الاختيار المعرفي» التي تبرز في نتائج الدراسة من خلال ملامح القوة الجديدة المتمثلة بالتجزئة والانتشار والانتقال والجاذبية والوفرة.

مقدمة

يقدِّم الإعلام الجديد من خلال تطبيقاته المتعددة على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) فرصًا متعددة ومركَّبة لمصادر المعلومات الجديدة، التي تُثبت يومًا بعد يوم تنامي حجم تأثير قوة الإعلام الجديد؛ وهو ما يجعل العالم يقف اليوم عند بدايات تبلور مفهوم مختلف للقوة ومصادرها ونفاذها وقدرتها على التأثير في ضوء تعاضد ثلاثة دوافع أساسية: نفاذ التكنولوجيا، وجاذبية السوق، واستعداد المجتمع.

إن ظاهرة التسريبات الإلكترونية لوثائق وبرقيات وزارة الخارجية الأميركية وغيرها التي نشرها موقع ويكيليكس ووسائل إعلام أخرى، ودور الإعلام الجديد في الثورات العربية المتتابعة في تونس ومصر وليبيا، فتحت الباب واسعًا أمام المراجعة العلمية للتطورات الكبيرة التي نالت مصادر المعلومات الإعلامية في ضوء المناقشة الواسعة التي تصاعدت منذ منتصف التسعينيات في شأن الحقِّ بالحصول على المعلومات، والحقِّ بالمعرفة.

تبحث هذه الدراسة في أطروحة مركزية تدور حول تأثيرات الإعلام الجديد وما يوفِّره من مصادر متعددة للمعلومات، في هيكل القوة في العالم، وفي إعادة توزيع القوة في العلاقة بين المجتمع والدولة في ضوء مفهوم الحقِّ في الوصول إلى المعلومات.

أولًا: الإطار النظري

تعتمد هذه الدراسة ثلاثة مداخل نظرية في تفسير دور مصادر المعلومات الجديدة في تغيير هيكل القوة في المجتمع والدولة والعالم المعاصر. ساهمت الدراسات الثقافية (Cultural Studies) في الاتصال والإعلام، إلى جانب نظرية «الانتقالات الكبرى» (Theory of Transitions) المستندة إلى النظرية التاريخية النقدية في الاتصال، في تفسير التحوُّلات التاريخية من منظور تأثير الاتصال. وعلى الرغم من أن كلًّا من النظريات الثقافية والنظرية التاريخية النقدية (التحوُّلات الكبرى) تعود إلى بيئة فكرية مختلفة، فإنها توفِّر حزمة من المفاهيم والأطر العلمية المفيدة في موضوع هذه الدراسة، كما هي الحال في المداخل النظرية الأولية التي تحاول التنظير للإعلام الجديد، وتقديم نماذج تفسيرية له.

١ ـ منظور الدراسات الثقافية

قدّم الاتجاه الثقافي في الدراسات الإعلامية إضافات نوعية في فهم علاقة وسائل الإعلام بالتحوُّلات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي شهدها العالم. يعود الفضل في بلورة هذا المنظور العلمي إلى جهود فريق مركز الدراسات الثقافية المعاصرة في جامعة برمنغهام البريطانية (Center For Contemporary Cultural Studies)، وأهم رموزه ستيورات هل (S. Hull)، وبول ويليس (P. Willis) ودورثي هوبسن (D. Hobson). استفاد هؤلاء من الموروث السوسيولوجي الذي قدمته مدرسة فرانكفورت[١] في مراحل تطورها

---

(١) مدرسة فرانكفورت هي إحدى أهم المدارس الفكرية في علم الاجتماع، أسستها مجموعة من المفكرين في مدينة فرانكفورت (إدورنو وهوركهايمر وماركوز) في بداية العشرينيات من القرن، وانتقلوا إلى الولايات المتحدة بعد قدوم النازية، وترك تراثهم الفكري تأثيرًا كبيرًا في علماء الاجتماع، وتحديدًا علم الاجتماع الماركسي.

المتعددة من خلال ما أفادت به من إضافات في التكوين الثقافي للإنسان من جهة، ومناهج البحث العلمي التي جرى استخدامها من جهة أخرى. ويوصف هذا المنظور العلمي بتركيزه على فهم المضامين الثقافية التي تقدمها المؤسسة الإعلامية، وبخاصة الثقافة الجماهيرية والإطار الاجتماعي حيث تُنتَج هذه المضامين وتُستهلك[٢].

تسعى النظريات الثقافية إلى تحليل المضامين والرسائل الإعلامية لاستخراج المعاني وكشف حقيقة القوى والاعتبارات التي تتحكم في وسائل الإعلام وتهيمن عليها[٣].

إن وظيفة وسائل الإعلام في النظام الرأسمالي ـ وفقًا لهذه الدراسات ـ هي دعم الهيمنة لمن هم في مراكز القوة. وفي حين تستند هذه الدراسات إلى التراث الماركسي، فهي ترفض التفسير الماركسي الاقتصادي، حيث لا توجد علاقة متكافئة بين الثروة والتفكير السياسي[٤]، بل تذهب إلى تأكيد دور الفرد في الحرية والاختيار، ورفض الصور المختلفة لفرض أنواع معينة من الثقافات أو الأفكار، ورفض هيمنة الوسائل والتكنولوجيا[٥].

طرحت هذه النظريات مفهوم «المجال العام» الذي بلوره يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) في مرحلة لاحقة؛ فالسياق الاجتماعي بمعناه الأشمل هو المجال الذي يوضح صيغ العلاقات بين وسائل الإعلام والقوى المسيطرة في المجتمع من جهة، والمجتمع المدني والدولة من جهة أخرى. وبحسب هابرماس، فإن المجال العام كان ميدانًا للتعبير عن الرأي الفكري والنقدي في الديمقراطيات المبكرة، ثم جاءت وسائل الإعلام الحديثة

---

(٢) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨).

(٣) Stuart Hall, «Cultural Studies and the Centre: Some Problematics and Problems,» in: *Culture, Media, Language: Working Papers in Cultural Studies, 1972-79*. Edited by Stuart Hall [et al.] (London: Hutchinson, 1998), pp. 15-48.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٥) عواطف عبد الرحمن، **النظرية النقدية في بحوث الاتصال** (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢).

لتحتله وتشرحه وتسيطر على مضمونه كي تجعله دعامة للمصالح[٦].

في سياق المنظور الثقافي النقدي المعاصر، تذهب شبكة الإنترنت وما يرتبط بها من تطبيقات إعلامية جديدة نحو السيطرة المركزية، مكررة بذلك المصير الذي لاقته وسائل الإعلام الأخرى عبر مسار تطورها الذي قاد إلى السيطرة والتحكم نتيجة التحوُّلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها نسق القوة في العالم.

يوفر منظور النظريات الثقافية النقدية مجموعة من الأطر والمفاهيم التي تساهم في تقديم مقترحات علمية في محاولة فهم دور المصادر الإعلامية الجديدة في تشكيل القوة، وعلى قدر ما قد تبدو بعض المفاهيم متفاوتة نسبيًا أو متناقضة أحيانًا فهي توفر جانبًا من الأطر العلمية التي تؤسس لفهم يتفق نسبيًا مع الظاهرة الجديدة. ولعل من بين هذه المفاهيم فكرة التفاؤل في العلاقة بين الجمهور ووسائل الإعلام وفق مفهوم الجمهور العنيد، وحق الجمهور في الحرية والاختيار، وهو ما يقود إلى مفهوم «الاختيار المعرفي» الذي تحاول أن تطوره هذه الدراسة استنادًا إلى التحوُّل في مفهوم المصادر الإعلامية، مقابل مسار الصراع على السيطرة والتحكم في الوسائل الجديدة والتقليدية.

٢ ـ النظرية التاريخية النقدية (الانتقالات الكبرى)

تذهب النظرية التاريخية (الانتقالات الكبرى) إلى أن ظهور وسائل اتصال جديدة في كل مرحلة يدشّن ما يشبه ثورة ثقافية واجتماعية، كما حدث حينما تعرّف الإنسان أول مرة إلى اللغة المحكية، ثم الكتابة، والانتقال إلى التاريخ، مرورًا بالأبجدية والمطبعة وتدشين عصر الاتصال الجماهيري مع بدايات صعود وسائل الإعلام وظهور الصحافة، وصولًا إلى التحولات السريعة في ثورة تكنولوجيا الاتصال المعاصرة[٧]. صاحبت ظهورَ

(٦) Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, Translated by Thomas Burger, with the assistance of frederick Lawrence, Studies in Contemporary German Social Thought (United Kingdom: MIT press, 1991).

(٧) Harold A. Innis, *Empire and Communication* (Toronto: University of Toronto, 1977), p. 111.

الثورات الاتصالية انتقالاتٌ كبرى، فكما عمل اختراع الأبجدية على ظهور الإمبراطوريات وثورة التجارة المبكرة، قاد اختراع المطبعة إلى الثورة الكبرى التي كسرت احتكار المعرفة[8]، وهو ما أدى إلى إعادة ثلاثة اكتشافات كبرى من جديد، صاغت الحضارة الغربية: إعادة اكتشاف العقل، وإعادة اكتشاف العالم، وإعادة اكتشاف الإنسان، الأمر الذي قاد إلى تثبيت العقلانية والفردية، وفصل الدين عن الدولة، وظهور القانون المدني، وظهور البرلمانات والديمقراطيات المعاصرة المبكرة. وهو ما فعلته أيضًا ثورة الاتصال الإلكتروني في القرن التاسع عشر التي تجسدت بعد اختراع الكهرباء وظهور التلغراف عام ١٨٣٠، وهو ما عزز قوة «الدولة القومية» ونفوذها وظهور حركة الاستعمار[9]. أما الموجة الثالثة من ثورة تكنولوجيا الاتصال القائمة على الاندماج بين الرقمية وتكنولوجيا الاتصالات والأقمار الصناعية، فهي تُقدّم انتقالة جديدة آخذة في تغيير البيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم، وفي جوهر هيكل القوة ومصادرها.

إن جوهر الإضافات التي تقدمها هذه النظرية في سياق دراسة دور المصادر الإعلامية الجديدة في إعادة توزيع القوة يتمثل بمحورين: **الأول** فهم السياق التاريخي لعملية التحول في ضوء الانتقالة الكبرى التي تقودها وسائل الإعلام الجديد على خلفية الأسس النظرية التي وفرتها المراجعات التاريخية في مراحل الانتقالات السابقة؛ ويتمثل المحور **الثاني** بمناقشة مدى قدرة مفهوم «الحتمية التكنولوجية» الذي ارتكزت عليه هذه النظرية في فهم معادلة القوة الجديدة، وهل يذهب المسار التاريخي للخروج من هذا المفهوم نحو مفهوم «الاختيار المعرفي».

٣ ـ مدخل القوة والتأثير للإعلام الجديد

تقوم الفكرة المحورية لهذا المدخل على أن الإعلام الجديد يناقض فكرة مجتمع الجماهير بمفهومها التقليدي، حيث يشير مفهوم الجماهير

---

(٨) Harold A. Innis, *The Bias of Communication* (Toronto: University of Toronto, 1961), p. 107.

(٩) Marshall McLuhan and Quentin Fiore, *The Medium is the Massage: An Inventory of Effects,* Co-ordinated by Jerome Agel (New York: Bantam Books, [1967]), p. 17.

(Masses) إلى مجموعة كبيرة من الناس تأتي من كل مجالات الحياة، من طبقات مختلفة. وتضم الجماهير أفرادًا يختلفون في مراكزهم وثقافاتهم، ومثّلت وسائل الإعلام التقليدية أداة لتوحيدهم من خلال سيطرة نخب صغيرة على هذه الوسائل التي تعيد بناء السلطة، وتدير علاقات القوة والإكراه عبر تدفق أحادي وباتجاه واحد للمعلومات، ما أعاد إنتاج السيطرة المركزية على المعلومات، وبالتالي إنتاج الحقيقة وتشكيل القوة(١٠)، بينما في بيئة الإعلام الجديد أخذت تلك العلاقات في الزوال التدريجي، وهو ما يحدث اليوم بفعل عوامل متعددة، من أهمها التغيير الجذري في مصادر المعلومات الإعلامية، وهو ما كسر الاحتكار الكبير للمعلومات، وأخذ في تحويل الناس العاديين إلى مصادر فاعلة ومؤثرة في إنتاج الحقيقة، ثم التدفُّق الهائل للمعلومات، والقدرة على التفاعل وإعادة الإنتاج، وبالتالي تفتيت القوة التقليدية وتجزئتها حينما يصبح كل شخص قادرًا على المساهمة في إنتاج المعرفة والحقيقة(١١).

طور فين كروسبي (Vin Crosbie) نموذج الإعلام الجديد الذي يخرج من نطاق النماذج الاتصالية التقليدية (الاتصال الشخصي، الاتصال الجماهيري). يذهب هذا النموذج إلى أن الرسائل الفردية يُمكن أن تصل إلى عدد غير محدد من البشر، وأن لكل واحد من هؤلاء البشر درجة السيطرة نفسها بدرجة الإسهام المتبادل في هذه الرسالة(١٢).

ويذهب ليف مانوفيتش (Lev Manovich) في مدخله لفهم الإعلام الجديد إلى الدور المركزي للحاسوب في تغيير طبيعة العملية الاتصالية المعاصرة من خلال عملية التزاوج والاندماج بين صناعات وتقنيات متعددة، وهو يحدد المحددات الأساسية للإعلام الجديد الذي يجعله المصدر المستقبلي للمعلومات، وبالتالي المعرفة لـ «التمثيل العددي، حالة الانتقال، القابلية

(١٠) Steven H. Chaffee and Miriam Metzger, «The End of Mass Communication,» *Mass Communication and Society*, vol. 4, no. 4 (November 2001), pp. 365-380.

(١١) Patrick H. O'Neil, «Democratization and Mass Communication: What is the Link?» in: *Communicating Democracy. The Media and Political Transitions* (Boulder: Lynne Rienner, 1998), p. 2.

(١٢) عباس مصطفى صادق، **الإعلام الجديد؛ المفاهيم والوسائل والتطبيقات** (عمان: دار الشروق، ٢٠٠٨)، ص ٣٧.

للتغيير، الترميز الثقافي، القابلية للتنوع والتعديل وإمكانية التعديل والتفاعلية»[١٣]. ويشير جون بافليك (J. Pavlik) إلى أن مشهد تكنولوجيا الإعلام الجديد يتغير بسرعة، الأمر الذي يُحدث تغييرًا راديكاليًا في كل ما يتعلق بالطرق التي يتواصل بها الأفراد، كما أنه يُغير كل أوجه الحياة بما فيها مصادر القوة وأشكالها[١٤].

في حين يعود فيدلر (Fidler) إلى النموذج الكلاسيكي لانتشار المستجدات وتبنيها، الخاص بإيفريت روجرز (Everett Rogers)، الذي يقول إن الأفكار الجديدة تأخذ نحو ثلاثة عقود حتى تتسرب إلى ثقافة المجتمع والأفراد، وهو يحدد مجموعة من المبادئ لعملية التغيير الجذري التي تنال وسائل الإعلام وترسم قوة التأثير وتحدد الدور، أهمها التعايش والتطور المشترك للأشكال الإعلامية القديمة والجديدة معًا، والتغير الجذري المتدرج للأشكال والمصادر الإعلامية من القديمة إلى الجديدة، وبقاء أشكال إعلامية ومؤسسات تقليدية في بيئة متغيرة[١٥].

يتمثل جوهر الإضافات التي تقدمها هذه المداخل النظرية ذات الصلة بهذه الدراسة بمفاهيم تفتيت وتجزئة القوة وعمليات الانتقال والانتشار التي تعيد توزيع القوة، كما تنسحب على علاقات القوة داخل المجتمعات وعلاقات القوة بين الدولة والمجتمع، والعلاقات بين الدول، وتُرجع جانبًا من هذه التحوُّلات المتوالية وغير المكتملة إلى التغيُّر غير المتبلور في مصادر المعلومات الإعلامية.

٤ ـ مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة هذه الدراسة في التعرُّف إلى دور المصادر الإعلامية الجديدة، ومنها المصادر الإعلامية المفتوحة، في إعادة تشكيل القوة وتوزيعها في العالم، وفي الدولة، وفي المجتمع، انطلاقًا من فرضية

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(١٤) John V. Pavlik, *New Media Technology: Cultural and Commercial Perspectives*, 2nd ed, foreword by Everette E. Dennis (Needham Heights; MA: Allyn & Bacon, 1998), p. 6.

(١٥) Jay David Bolter and Richard Grusin, *Remediation: Understanding New media* (Cambridge: MIT press, 2000), p. 19.

الانتقال من «الحتمية التكنولوجية» إلى «الاختيار المعرفي»، وبالتركيز على أدلة وأمثلة من العالم العربي.

توصف الظواهر الجديدة ذات الامتداد المركب (الاقتصادي ـ السياسي ـ الاجتماعي) بالغموض والإرباك في مراحل نفاذها الأولي؛ وهو ما يطرح مواقف خلافية، وأطرًا متعددة لفهم الظاهرة وتقدير حدودها ومحدداتها.

بهدف الوصول إلى مناقشة علمية واضحة لا بد من تحديد عناصر مشكلة الدراسة ومحدداتها بما يلي:

ـ المصادر الإعلامية التقليدية والجديدة وعلاقتها بهيكل القوة ومصادرها.

ـ تطور مسار التسريبات الإعلامية في تاريخ وسائل الإعلام ومحدداتها التاريخية.

ـ القوّة الجديدة للإعلام الجديد بين إعادة التوزيع والعودة إلى المركزية التقليدية.

ـ مصادر المعلومات الجديدة وإعادة صوغ الحق في الوصول إلى المعلومات.

وفق هذه المحددات ترتبط المشكلة البحثية بمجموعة من المفاهيم الأساسية أهمها مفاهيم: الإعلام الجديد والمصادر الإعلامية الجديدة والمعلومات والمعرفة والقوة.

يُعرّف قاموس **ليستر** (*Lester*) الإعلام الجديد (New Media) بأنه «مجموعة التطبيقات التكنولوجية التي تولّدت من التزاوج بين الحاسوب والوسائل التقليدية للإعلام مثل الطباعة والتصوير والصوت والفيديو»(١٦). أما قاموس **الحاسوب** (*Computing Dictionary*)، فيُعرّف المفهوم بأنه «الطرق الجديدة في الاتصال في البيئة الرقمية بما تُوفّره للمجموعات الأصغر من الناس من إمكان الالتقاء والتجمُّع على الإنترنت والوسائل الرقمية الأخرى وتبادل المنافع والمعلومات»(١٧).

(١٦) صادق، **الإعلام الجديد؛ المفاهيم والوسائل والتطبيقات**، ص ٣١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٣.

بالإجمال، يشير الإعلام الجديد إلى كل أنواع الإعلام الرقمي الذي يتميز بكيفية الوصول إلى الجمهور، وبالكيفية التي يتفاعل الجمهور من خلالها.

يشير مفهوم مصادر المعلومات الإعلامية المفتوحة إلى المنافذ الحرّة للوصول إلى المعلومات والمعرفة والإبداع الحرّ للمعلومات والتفاعل الحرّ مع المعلومات[١٨]. تستند المصادر الإعلامية المفتوحة إلى ما يعرف بتكنولوجيا المصدر المفتوح التي تشير إلى البرمجيات الحرّة والمتاحة من دون قيد الملكية الفكرية.

يرتبط مفهوم المعرفة بمفهوم المعلومات (Information)، والأخير يعني البيانات التي صيغت وأصبحت ذات معنى في سياق محدد، وهي أحد المصادر الأساسية لتوليد المعرفة. أما المعرفة (Knowledge) بحسب قاموس **أكسفورد**، فهي «مجموع الخبرات والمهارات المكتسبة من خلال التجربة والتعليم ومجموع ما هو معروف في مجال ما من حقائق ومعلومات وخبرة يكتسبها الإنسان من الواقع»[١٩]. لذا تقترن المعرفة بالقوة، والقوة بالمعرفة، حيث تعتمد هذه الدراسة مفهوم القوة (Power) على أساس أنها ممارسة القدرة على التأثير في الآخرين وإخضاعهم لإرادة الفاعل[٢٠]. ويتداخل مفهوم القوة مع مفاهيم عدة أخرى، لكنه يتمايز عنها مثل الدور والسلطة والنفوذ والإرغام والردع والسيطرة ـ وكلها قد تُستخدم عناصرَ لتحليل القوة.

ثانيًا: تاريخ السرّية والمصادر الإعلامية

في مقابل ما تفعله وسائل الاتصال منذ اختراع المطابع على طريق القضاء على ظاهرة السرّية، وحجب المعلومات، وتمكين الناس من حقهم في المعرفة، بقيت السلطة قادرة على إيجاد وسائل وتقنيات تعمل على حماية تفردها بالمعلومات، أهمها السيطرة على كل وسيلة اتصال جديدة، إلى جانب

---

(١٨) Nicholas Abercrombie and Brian Longhurst, *The Penguin Dictionary of Media Studies* (London: Penguin Books, 2002), p. 258.

(١٩) <www.oxforddictioaries. com/definition/Knowledge>.

(٢٠) Bolter and Richard Grusin, *Remediation: Understanding New media*, p. 7.

بناء طبقات من ثقافة التستر داخل المجتمعات للحفاظ على الوضع القائم[٢١].

طوّرت الصحافة، من جهتها، منذ تاريخها المبكر وسائل متعددة لكسر احتكار المعلومات، منها عدم الكشف عن هوية المصدر، أو العزو إلى مصادر مجهولة، وأسلوب تسريب المعلومات من مصادرها الأولية أو مصادر أخرى. واستهلكت المصادر مجهولة الهوية زمنًا طويلًا من تغطيات الصحافة، واستطاعت الصحافة تحت هذا العنوان ممارسة أدوارها في الرقابة المضادة، وانتزعت حضورها باعتبارها سلطة معنوية[٢٢].

لا يزال الجدل قائمًا بين دعاة حق اطلاع الجمهور على المعلومات مهما كانت طبيعة هذه المعلومات التي تخفيها الحكومات، ودعاة تقييد هذا الحق في حدود المصلحة العامة[٢٣]. إذ تاريخ كسر احتكار الحكومات للمعلومات طويل، يعود إلى بدايات انتزاع الصحافة أدوارها المبتكرة، فأشهر وأقدم الإشارات إلى عمليات التسريب وأقدمها هو تسريب ألكسندر هاملتون (Alexander Hamilton) في عام ١٧٩٤ معلومات إلى البريطانيين عن معاهدة «جاي»، ما أغضب الرئيس جورج واشنطن، وأدخل البلاد في أزمة سياسية[٢٤]. وعام ١٨٤٨، سرّب جون نوجنت (John Nugent)، وهو صحافي في **نيو هيرالد**، معلومات مهمة عن معاهدة إنهاء الحرب مع المكسيك في عهد إدارة الرئيس جيمس بولك (James K. Polk). وعندما رفض الكشف عن مصادره قُبِضَ عليه، واستمر في كتابة عموده الصحافي[٢٥]. وفي الحرب العالمية الثانية، تزايدت التسريبات الصحافية في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا[٢٦].

مع نمو الأيديولوجيات في العالم مع مطلع القرن العشرين، ازدادت الحكومات سرّية وتحوطًا، وأقفلت الكثير من خزائن الوثائق والمعلومات

---

(٢١) Warren Bennis, [et al.], *Transparency: How Leaders Create a Culture of Candor* (San Francisco: Jossey-Bass, 2008),p. 11.

(٢٢) O'Neil, «Democratization and Mass Communication: What is the Link?» pp. 2-4.

(٢٣) John Woestendiek, «Leaks through History,» *Baltimore*, 14/10/2003.

(٢٤) Jim Lehrer, «Perspectives on Press Leaks,» Online News Hour (9 October 2003).

(٢٥) woestendiek, Ibid.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢.

عن الناس. لم يرتبط ذلك فقط بالأنظمة الشيوعية والاشتراكية التي كانت تعلن احتكارها المعرفة والمعلومات من دون مواربة، بل بالأنظمة الديمقراطية الغربية أيضًا. ولعل قضية أنيتا ويتني (Anita Waiteny) التي ساهمت في تأسيس «حزب العمل الشيوعي» في الولايات المتحدة، واحدة من الأمثلة على محاصرة حرية الكلام وحق الصحافة في إحاطة الجمهور بما يجري، وهي أفرزت وثيقة القاضي لويس دي براندیز (Louise de Brandes) التي كتب فيها ما رآه كثيرون من الباحثين أقوى دفاع عن حرية الكلام[٢٧].

كذا كان الحال في قضية «أوراق البنتاغون» التي كشفت التاريخ السري لحرب فيتنام، وتُعَدُّ الأشهر في تاريخ كشف السرية في تسريبات الصحافة؛ ففي عام ١٩٦٧ أمر وزير الدفاع روبرت مكنمارا (Robert McNamara) بإجراء تقويم كامل لكيفية تورط الولايات المتحدة في حرب فيتنام، وقام فريق من الباحثين مؤلَّف من ٣٦ شخصًا بتجميع تقرير استغرق إعداده أكثر من عام، يتألف من ٤٧ جزءًا، تقع في أربعة آلاف صفحة من الأدلة الموثّقة، وثلاثة آلاف صفحة تحوي تحليلات. وسرّب دانيال إلسبرغ، أحد الخبراء الاقتصاديين السابقين في وزارة الدفاع الذين عانوا خيبة أمل من الحرب، جزءًا كبيرًا من الدراسة إلى الصحافة. وفي الثالث عشر من حزيران/ يونيو ١٩٧١ بدأت صحيفة **نيويورك تايمز** نشر الأوراق[٢٨].

أقامت وزارة العدل قضية، وكسبت أمر وقف قضائي موقت ضد **نيويورك تايمز**، عندها تسلّمت **واشنطن غلوب** زمام النشر، وأثبتت مناقشة المحكمة والنقاشات العامة التي أثارتها القضية أن وصول أوراق البنتاغون إلى الصحافة من أجل إعلام العامة بما سُمِّي ازدواجية الحكومة الأميركية في ما يتعلق بحرب فيتنام لم يتجاوز جانبًا من إثبات حق الشعب في الاطلاع على ما تفعله الحكومة، وأن الصحافة قامت بوظيفتها باعتبارها نائبًا عن الرأي العام[٢٩].

---

(٢٧) Harry Kalven, *A Worthy Tradition: Freedom of Speech in America*, Edited by Jamie Kalven (New York: Harper & Row, 1988), p 7.

(٢٨) Martin M. Shapiro, ed., *The Pentagon Papers and the Courts: A Study in Foreign Policy-Making and Freedom of the Press*, Chandler Publications in Political Science (San Francisco: Chandler publications, 1972), p. 67.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١١٢.

الجدول الرقم (٤ ـ ١)

تسلسل تاريخي (كرونولوجيا) لأهم أحداث التسريبات الصحافية

العام	الحدث	الجهة
١٧٩٤	سرّب ألكسندر هاملتون معلومات للبريطانيين من خلال الصحافة تتعلق بمعاهدة «جاي» في عهد الرئيس جورج واشنطن، ما أدى إلى أزمة سياسية.	الصحافة
١٨٤٨	في رئاسة جيمس بولك، سرّب جون نوجنت المعاهدة السرّية لإنهاء الحرب مع المكسيك.	الصحافة (نيوهيرالد).
١٩٤٢	سُرِّبت معلومات خاصة بنيّة هتلر إبادة اليهود من مكتب وزير الخارجية سونز.	الصحافة (**نيويورك تايمز**).
١٩٦٠	سرّب جون كندي معلومات للصحافة استُخدمت لتقويض حملة منافسه ريتشارد نيكسون.	الصحافة (**نيويورك تايمز**).
١٩٨٦	سرّب مردخاي فعنونو معلومات خطيرة في شأن مفاعل ديمونا الإسرائيلي.	الصحافة (**صنداي تايمز** الإنكليزية)
٢٠٠٤	كشفت وسائل الإعلام صورًا وأشرطة مسرَّبة من سجن أبو غريب/ العراق فيها انتهاكات جسدية ونفسية وإساءة جسدية.	التلفزيون
٢٠٠٦	بث قناة «أس بي أس» (SBS) الأسترالية لقطات جديدة لجرائم ارتكبها الجنود الأميركيون في سجن أبو غريب.	التلفزيون
٢٠٠٨	كشف موقع ويكيليكس وثائق عن فساد الحكومة الكينية ساهمت في إطاحتها.	الإنترنت
٢٠٠٩	كشف موقع ويكيليكس عن شريط فيديو يُصوّر طائرة مروحية أميركية وهي تطلق النار على رجال غير مسلحين.	الإنترنت
٢٠٠٩	سرّب موقع ويكيليكس وصحيفة **نيويورك تايمز** يوميات الحرب الأفغانية.	الإنترنت
٢٠١٠	كشف ويكيليكس (بالشراكة مع **لوموند**، **بايس**، **الغارديان**، **ديرشبيغل** عن ٢٥٠٠ من برقيات الخارجية الأميركية.	الإنترنت
٢٠١١	بثّت «قناة الجديد» اللبنانية تسريبات وتسجيلات مهرَّبة تُقدّم أدلة على انحراف العملية الدولية المختصة باغتيال رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري.	التلفزيون
٢٠١١	كشفت «قناة الجزيرة» تسريبات في شأن ملف المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية.	التلفزيون

المصدر: جدول تجميعي من إعداد الباحث لغايات هذه الدراسة.

منذ تسريبات الصحافة البريطانية في منتصف القرن الثامن عشر، مرورًا بتسريبات أوراق البنتاغون عام ١٩٧١، وقضية «ووترغيت» عام ١٩٧٢،

وصولًا إلى تسريبات ملفات المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية التي بثتها قناة الجزيرة في مطلع عام ٢٠١١؛ يتضح حجم تكاليف السرية والكتمان في الثمن الذي تدفعه المجتمعات. كما أن معظم التسريبات التي قامت بها وسائل الإعلام لم تثبت مرة واحدة المبررات النظرية التي عادة ما كانت الحكومات تستتر خلفها(٣٠).

على الرغم من أن رصد تاريخ التسريبات يوضح حركة نحو تراجع السرية في تعامل وسائل الإعلام مع المصادر، فإن ثمة علاقة تبدو متناقضة للوهلة الأولى، فكلَّما كُسر احتكار السلطات للمعرفة والمعلومات ازدادت حركة التسريب من جانب وسائل الإعلام، وكلَّما ازداد انفتاح الحياة العامة ونمت أشكال المشاركة الديمقراطية ازدادت ظاهرة اعتماد وسائل الإعلام على التسريب. وهذا يعني أن تعاظم السرية والكتمان لا يوفّر منافذ لوسائل الإعلام لاقتناص الفرص للحصول على تسريبات. ويلاحَظ في خلاصة مراجعة تاريخ التسريبات والسرية ما يلي:

ـ يزداد نموّ اعتماد وسائل الإعلام على التسريبات بصورة واضحة مع تزايد الانفتاح السياسي وعمليات الديمقراطية، على الرغم من أن ظاهرة التسريبات تنتمي إلى عالم مقاومة السرية.

ـ ترتبط ظاهرة الاعتماد على التسريبات بأوقات الأزمات والحروب أكثر من ارتباطها بالأوقات الأخرى.

ـ امتدت ظاهرة اعتماد وسائل الإعلام على الصحافة وسيلة للتسريبات على مدى نصف قرن من تاريخ مقاومة السرية، وهي الفترة الممتدة بين عامَي ١٩٥٠ و١٩٩٩، أي المرحلة التي نضجت خلالها ظاهرة التسريبات. بينما اتجهت حركة التسريبات نحو وسائل الإعلام الأخرى، وعلى رأسها المحطات التلفزيونية والصحافة الإلكترونية ومواقع التسريبات، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين.

---

(٣٠) Athan Theoharis, «Deep Throat: Was What He Did Unprecedented?» History News Network: George Mason University's, <http://hnn. us/articles/12299. html>.

ثالثًا: المسار التاريخي الجديد

تُعرَف مصادر المعلومات الإعلامية المفتوحة بالمنافذ الحرّة للوصول إلى المعلومات والمعرفة، وللإبداع الحرّ للمعلومات والتفاعل الحرّ مع المعلومات والأفكار. وهي مصادر مفتوحة أمام جميع الأفراد، تقوم بجمع المعلومات بأشكالها المختلفة، وتوزّعها وتمثّل ساحة مفتوحة للفحص والتدقيق وفّرتها تكنولوجيا المعلومات الجديدة. أما الصحافيون والخبراء فيها فيأتون من كل أنحاء العالم ومن مختلف المستويات، وظيفتهم البحث عن المعلومات وتدقيقها ونشرها بين الناس(٣١).

تمتاز المصادر المفتوحة للمعلومات التي استفادت من التطبيقات والتكنولوجيا المعاصرة بملامح عدّة، أهمها:

- وفرة المعلومات وتعددها وتنوعها.
- انفتاحها على اتجاهين: الحصول على المعلومات وإيداعها.
- توفير شبكات لامركزية تُضعف السيطرة المركزية عليها.
- توافر حد من الشفافية.
- الانتقال من معارك ذات سمات فنية إلى معارك في شأن المحتوى الإعلامي والمعلوماتي.

عام ١٩٩٠ كانت مجلة **فورين بوليسي** (*Foreign Policy*) أول من نشر مفهوم «القوة الناعمة» في مقالة للباحث الأميركي جوزيف ناي (Josephs Nye). كان ذلك بالتزامن مع نمو تطبيقات الجيل الأول من الإنترنت، وقصد ناي بالقوة الناعمة استخدام وسائل جديدة خلاف القوة الصلبة أو التقليدية في تغيير سلوك آخرين من أجل الحصول على ما نريد(٣٢).

مع نمو الشبكة العالمية للمعلومات ودخولها في زواج متعدد مع التطبيقات الإعلامية للشبكة، استمرت في توفير أدوات مساعدة في إنتاج

---

(٣١) Abercrombie and Brian Longhurst, *The Penguin Dictionary of Media Studies*, p. 258.

(٣٢) Joseph S. Nye, «Think Again: Soft Power,» *Foreign Policy* (23 February 2006).

المصادر الإعلامية وإدارتها، إلى أن ظهرت أول أشكال الصحف الإلكترونية (Online Journalism) في مطلع التسعينيات، بعد خدمة «تيليتكست» (Teletext) التي تعود جذورها إلى عام ١٩٧٦ في التعاون الذي حصل بين مؤسستي بي بي سي الإخبارية (BBC) وآي بي إي (IBA)، حيث عُرف نظام المؤسسة الأول باسم «سيفاكس» (Ceefax)، وعرف نظام المؤسسة الثانية باسم «أوراكل» (Oracle)[٣٣].

على الرغم من عدم القدرة على تحديد تواريخ دقيقة لنشوء الصحافة الإلكترونية، فإن صحيفة **هيلزينورغ داجيلاد** السويدية كانت أول صحيفة في العالم تُنشر إلكترونيًا على شبكة الإنترنت عام ١٩٩٠[٣٤].

عام ١٩٩٢ أنشأت «شيكاغو أونلاين» أول صحيفة إلكترونية على شبكة «أميركا أونلاين»[٣٥]. وبحسب وجهة نظر أخرى، فإن أول موقع إلكتروني صحافي انطلق من كلية الصحافة والاتصال في جامعة فلوريدا عام ١٩٩٣، وهو موقع «بولو ألتو» (Polo Alto)[٣٦]. وفي منتصف التسعينيات، ظهرت خدمات الوسائط الإعلامية المتعددة (Multimedia) في الوقت الذي أخذ فيه النشر الصحافي الإلكتروني ينتشر بسرعة واسعة من ١٠ صحف إلكترونية عام ١٩٩١، إلى نحو ١٦٠٠ صحيفة عام ١٩٩٦، ووصل العدد عام ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ صحيفة[٣٧].

تُعَدُّ تغطية أخبار انفجار مدينة أوكلاهوما (Oklahoma) في ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٥، نقطة مرجعية ملائمة لرصد بداية المصادر الإعلامية المفتوحة بشكل لافت، وهو الحدث الذي عُدَّ في حينه أسوأ «انفجار إرهابي» على أرض الولايات المتحدة، وقُتل فيه ١٦٨ شخصًا. وفي الوقت الذي بقيت

---

(٣٣) Kevin Kawamoto, *Digital Journalism: Emerging Media and the Changing Horizons of Journalism* (Lanham; Md: Rowman & Littlefield, 2003), pp. 32-33.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٣٥) عباس مصطفى صادق، **صحافة الإنترنت: قواعد النشر الإلكتروني الصحافي الشبكي** (أبو ظبي: الظفرة للطباعة، ٢٠٠٣)، ص ٢٦ ـ ٣٥.

(٣٦) Kawamoto, Ibid., p. 33.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٤.

فيه وسائل الإعلام التقليدية تعاني فقرًا واضحًا في المعلومات حول الحدث الكبير، استطاعت المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت أن تتحول إلى مصدر مفتوح للمعلومات الإخبارية من خلال انفتاحها على مصادر متعددة وواسعة يمثلها أفراد ومؤسسات أهلية، إذ نشرت خريطة للمدينة وموقع الانفجار، كما نُشر رسم مفصل عن الأنواع المختلفة للقنابل المستخدمة في الهجمات خلال الساعة الأولى من الانفجار. وفي أماكن متعددة على الشبكة قامت مصادر متعددة أخرى بوصف مشاهد الحدث، وتطوّع آخرون لكتابة تقارير إخبارية حول التفاصيل، وأخذت مواقع تنشر أسماء الناجين والمستشفيات التي استقبلتهم[٣٨].

عام ١٩٩٩، تكرر الأمر بصورة مدهشة مع حادث ارتطام طائرة «توا ٨٠٠» (Twa 800) التي غرقت في المحيط الأطلسي، حيث وفرت مصادر الإنترنت المفتوحة مئات الشهادات حول الحادث، وصلت إلى إثبات ارتطام الطائرة بمنطاد عسكري على الشاطئ.

بدأت المصادر الإعلامية المفتوحة أفقيًا تبرز على نحو يُعتد به منذ عام ١٩٩٩ من خلال شبكة «إندي ميديا» (Indy Media)، وهي مجموعات من وكالات الأنباء الداعية إلى إعلام بديل، عبّرت عنه بالمقاومة في منظمة التجارة العالمية، وسط صعود حركة الليبراليين وهجمة السوق الجديدة التي اجتاحت العالم في تسعينيات القرن الماضي، حيث ساهمت هذه المصادر في إدارة حركة الاحتجاج العالمي، ودعت إلى العولمة البديلة[٣٩].

دشّن الانفجار الهائل في مصادر المعلومات الإعلامية المفتوحة عهدًا جديدًا أكثر كثافة وتنوعًا مع مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بفضل الاندماج بين التكنولوجيا والإعلام؛ إذ ازدادت جاذبية وسائل الإعلام لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة من جهة، وازدادت قدرة المنتجات التكنولوجية الجديدة على القيام بالوظائف الإعلامية بكفاءة

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٣٩) Karthika Muthukumaraswamy, «When the Media Meet Crowds of Wisdom: How Journalists are Tapping into Audience Expertise and Manpower for the Processes of Newsgathering,» *Journalism Practice*, vol. 4, no. 1 (2010), pp. 48-65.

مدهشة وسهولة من جهة أخرى. يبدو ذلك واضحًا في الاندماج الهائل في تطبيقات ومنتجات الأقمار الصناعية والكوابل والألياف البصرية والحاسبات والأجيال المتلاحقة من الهواتف المحمولة، وهو ما أوجد آلاف التطبيقات الجديدة التي صبّت كلها في مصلحة الدخول في مسار تاريخي جديد من المصادر الإعلامية المفتوحة. ويمكن رصد ملامح هذه البيئة مع مطلع الألفية في ما يلي:

ـ تعدد وتنوع مصادر المعلومات الإعلامية كثيرًا، وهو ما خلق أول مرة بداية موت المرسل التقليدي، وبداية نهاية الاتصال الجماهيري وفق نموذجه التقليدي[٤٠].

ـ كثافة هائلة في مصادر المعلومات وآليات نقلها مقابل طلب هائل واستهلاك واسع، بحيث بدأت الوسائل الجديدة تغيّر هيكل الإعلام وبنيته، كأنها صُممت بحيث لا تكون السيطرة عليها مركزية، بل موزعة بين جميع المستخدمين[٤١].

ـ زيادة المعلومات الإعلامية المتاحة كمًّا ونوعًا من خلال الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام التقليدية والجديدة معًا[٤٢].

ـ التكامل والاندماج بين المصادر الإعلامية من خلال ما وفّرته تكنولوجيا الاتصال المتعدد الوسائط (Multimedia) وتكنولوجيا الاتصال التفاعلي بتطبيقاتهما المتعددة والمبتكرة على الشبكة وخارجها[٤٣].

ـ بداية ميلاد صحافة المواطن وانتشارها مع مطلع الألفية، أي الانتقال من الاتصال العمودي ذي الاتجاه الواحد إلى الاتصال الأفقي.

خلال السنوات العشر التالية، نمت المصادر الإعلامية المفتوحة في بيئة الإعلام الجديد، وهناك سلسلة من الأحداث التي شكلت قوة هذه

---

(٤٠) Chaffee and Metzger, «The End of Mass Communication,» pp. 365 - 380.

(٤١) Rob Cover, «New Media Theory: Electronic Games, Democracy and Reconfiguring the Author-Audience Relationship,» *Social Semiotics*, vol. 4, no. 2 (August 2004), pp. 177-191.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

(٤٣) Chaffee and Metzger, «The End of Mass Communication,» pp. 371.

المصادر. نرصد هنا أهم الأحداث التي شهدتها شبكة الإنترنت خلال الفترة ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ بحسب ما أصدره «ذا ويبي توب تن» (The Webby Top 10) تحت عنوان «عشر لحظات للإنترنت غيّرت العالم»[(٤٤)]:

١ ـ توسُّع موقع «كريغز ليست» (Crags List)، إحدى الشبكات الكبرى للإعلانات المبوبة على شبكة الإنترنت التي أصبحت تخدم أكثر من ٥٠٠ مدينة في أكثر من ٥٠ دولة.

٢ ـ إطلاق موسوعة **ويكيبيديا** (*Wikipedia*) عام ٢٠٠١، لتصبح بعد مرور عام إحدى أكبر الموسوعات المعلوماتية المفتوحة، وتقدم اليوم أكثر ١٤ مليون مقالة بأكثر من٢٧٠ لغة[(٤٥)].

٣ ـ إغلاق «نابستر» (Napster) عام ٢٠٠٢، وهو أشهر شبكات مشاركة ملفّات الموسيقى عبر الإنترنت الذي أثار ضجة كبيرة وقت إطلاقه، إلا أن انتهاك حقوق الملكية الفكرية لشركات إنتاج الموسيقى أدت إلى إغلاقه. وكان أحد أهم الأسباب في فتح مجال مشاركة الملفات المسموعة والمرئية.

٤ ـ طرح أسهم شركة «غوغل» للاكتتاب العامّ، عام ٢٠٠٤، بعد ٦ سنوات من تأسيسها، لتجمع ١,٦٧ مليار دولار، وهو ما جعلها تطلق منتجات جديدة منها «غوغل إيرث»، بريد «جي ميل».

٥ ـ ظهور يوتيوب وانطلاق ثورة الفيديو عام ٢٠٠٦. وبالتالي أول خدمة لمشاركة ملفات الفيديو على الإنترنت، وعام ٢٠٠٦ اشترت غوغل يوتيوب بمبلغ ١,٦٥ مليار دولار.

---

(٤٤) «10 Web moments that changed the world,» <www.webbyawards. com>.

(٤٥) وُضعت موسوعة **ويكيبيديا** (*Wikipedia*) في الترتيب الرقم ١٨ على الشبكة العالمية من حيث الدخول إليها بحسب موقع «ألكسا» (The Alexa traffic Rankings)، وتؤسس هذه الموسوعة اليوم لأكبر مصدر رقمي مفتوح عن تاريخ الماضي، وهو مصدر متاح مجانًا للناس، وتوجد فرص متساوية لمن يريد المساهمة في تزويده بالمعلومات، وفرص متساوية للمراجعة والتدقيق: Rox Rosenzweig, «Can History Be Open Source? Wikipedia and the Future of the Past,» *The Journal of American History*, vol. 93, no. 1 (June 2006), pp. 117-146.

٦ ـ إتاحة فيسبوك وتويتر في عام ٢٠٠٦، وفيسبوك هو أول شبكة تواصل اجتماعي، كانت مقتصرة منذ عام ٢٠٠٤ على طلبة المدارس والجامعات، في حين أن تويتر شبكة متخصصة بخدمة «التدوين المصغر».

٧ ـ نزول «آي فون» (I Phone) إلى سوق الهواتف الذكية في عام ٢٠٠٧ حين أطلقته شركة آبل (Apple)، وعُدَّ ثورة حقيقية في عالم الهاتف.

انعكست هذه الإنجازات التي دفعت بها التكنولوجيا وجذبتها السوق ووجدت استعدادًا مجتمعيًا، في حوادث مهمة في مسار إعادة تشكُّل القوة، أبرزها:

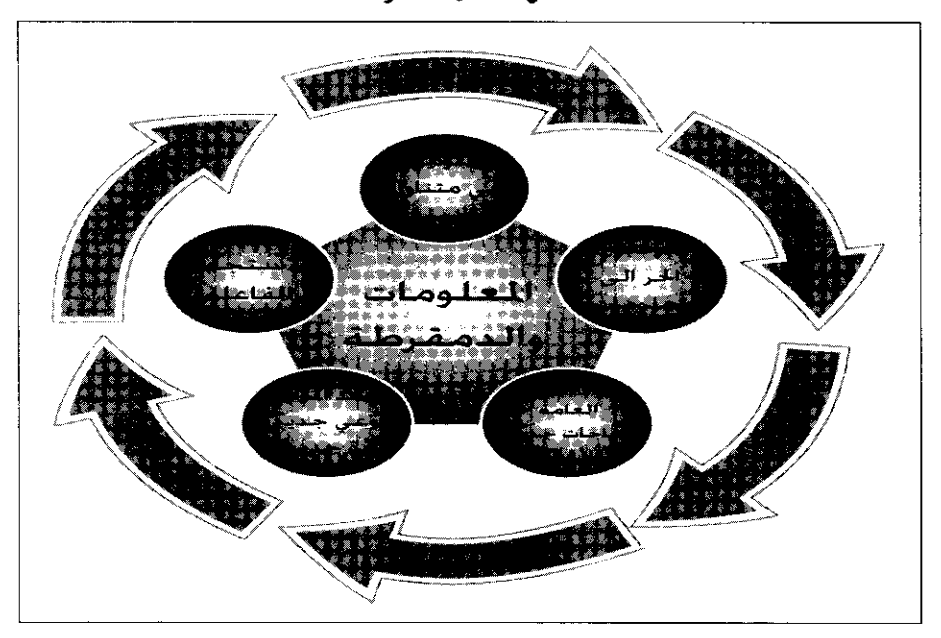
ـ **الحملة الأميركية الانتخابية**: شهدت الإنترنت أثناء الحملة الانتخابية الأميركية في عام ٢٠٠٨، حربًا سياسية وساحة مفتوحة لانتقال المعلومات والأفكار لا مثيل لها، حيث تحولت القوة السياسية الناعمة، أول مرة، من التلفزيون لمصلحة الإنترنت.

ـ **الانتخابات والاحتجاجات الإيرانية**: نقلت شبكات التواصل الاجتماعي، وتحديدًا تويتر، الانتخابات الإيرانية في عام ٢٠٠٩، والاحتجاجات حولها لحظة بلحظة، الأمر الذي لفت انتباه الخارجية الأميركية والدوائر الغربية إلى قوة هذه الشبكات وما تتيحه من فرص للمشاركة.

ـ **الثورتان التونسية والمصرية**: في عام ٢٠١١، أدّت شبكات التواصل الاجتماعي دور المنسق والمنظم في الثورتين، واضعة اللمسات الأخيرة على مشهد الثورة.

أفرزت هذه التطورات الملامحَ العامة لـ «صحافة المواطن» التي تحتل المساحة الأوسع انتشارًا في البريد الإلكتروني، والرسائل النصية، والمدوَّنات، والتشارك في الصور، وشبكات التواصل الاجتماعي، ومواقع الفيديو. وفي حين لا تزال قوة التلفزيون تسيطر إلى جانب الإنترنت، فإن القوة الأخيرة تتقدم بسرعة كبيرة.

الشكل الرقم (٤ ـ ١)
المعلومات والدمقرطة



رابعًا: الحرية الجديدة والجدل القديم

تزداد ملامح إعادة تشكُّل القوة من جديد، وهو ما يطرح السؤال في شأن دور وسائل الإعلام الجديدة فيها، حيث تتنامى المناقشة حول هذا الدور، وتحديدًا في المجال السياسي(٤٦). ثلاث أطروحات تتنافس في مناقشة القوة الجديدة ومستقبل الحرية، ومدى قدرة الوسائل الجديدة على المساهمة في إحداث فوارق كبيرة في نشر الديمقراطية:

تذهب الأطروحة **الأولى** نحو تأكيد قوة وسائل الإعلام الجديدة في المساهمة في تغيير العالم من حولنا، وفي نشر الحرية الجديدة.

ترى الأطروحة **الثانية** أن الوسائل الجديدة أدوات غير فاعلة في ذاتها، وأنها تُلحق الضرر بالدمقرطة بقدر ما تتيح من فائدة، لأن الحكومات

(٤٦) Malcolm Gladwell, «Small Change: Why the Revolution will not be Tweeted, Annals of Innovation,» *New Yorker* (4 October 2010), p. 42.

المستبدة تستخدم هذه الوسائل للإكراه السياسي ولخدمة مصالحها.

تذهب الأطروحة **الثالثة** إلى أن وسائل الإعلام الجديدة هي أداة أساسية في تشكيل القوة الجديدة في العالم، لكنها ليست القوة بحد ذاتها؛ إذ الاختيار المعرفي والانتقال في هيكل السلطة هما الأساس في تشكيل القوة الجديدة.

ترى الدراسات الثقافية النقدية أن تاريخ كل تقنية يسير نحو المزيد من المركزية والسيطرة، ولا تُستثنى من ذلك شبكة الإنترنت، الأمر الذي يُعيد وسائل الإعلام الجديدة إلى مربَّع السيطرة التقليدية، وهو ما يناقض مبدأ قدرتها على التحوُّل إلى أداة تقود نحو المزيد من الخيارات الديمقراطية، حيث إن الهدف الأساسي للشركات ومنتجي المحتوى الإعلامي في بيئة الإعلام الجديد هو طريقة جلب الناس وسط الخيارات المتنافسة[٤٧].

أما التحدي الثاني الذي يُطرح في سياق هذه المناقشة فهو تحدي المضمون، الذي ينطلق من أن الناس ببساطة يستخدمون هذه الوسائل من أجل التجارة والحياة الخاصة والتسلية. ومع أن هذا صحيح إلى حد ما، لكنه لا يقلل من القوة الكامنة لهذه المصادر والوسائل حينما تشتبك مع الناس، إن لم تكن هذه الاستخدامات أحد أهم مداخل الجاذبية التي تحفّز القوة الكامنة لهذه العلاقة، وهي التهمة ذاتها التي وُجِّهت إلى الوسائل التقليدية.

في القرن السادس عشر كان عدد الناس الذين يقرأون الروايات الجنسية التي كانت تدفع بها المطابع المبكرة أكثر كثيرًا ممن يقرأون مارتن لوثر، بينما كانت المطابع هي الذراع القوية التي دعمت لوثر في الاحتجاج ضد الكنيسة الكاثوليكية، كما كانت الحال في ما وفّرته الخدمات البريدية من توسيع للتواصل في مجال الحياة الخاصة أمام الأميركيين، في الوقت الذي كان فيه للخدمات البريدية التي أوجدها بنيامين فرانكلين الدور الأساسي في ترويج معتقدات الثورة الأميركية[٤٨].

---

(٤٧) Chaffee and Metzger, «The End of Mass Communication,» p. 62.

(٤٨) Clay Shirky, «The Political Power of Social Media: Technology, the Public Sphere, and Political Change,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 1 (2011), p. 6, and Shirky Clay, 2010, p. 16.

يرتكز الاتجاه القائل بضعف الفاعلية على ما يُسمّى «نزعة التراخي»، بحيث يسعى الناشطون من مستخدمي الإعلام الجديد إلى إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي من دون أن يقدموا شيئًا فعليًا. يطرح هذا الاتجاه أن هناك مقابل كل مثال نجاح لهذه الوسائل في إرساء دعائم الحرية الجديدة عشرات الأمثلة وأكثر على فشلها، وبالتالي على قمع قوى التغيير[٤٩]. من تلك الأمثلة حصاد الشبكات السودانية والدولية التي انتشرت تحت عنوان «أنقذوا دارفور»، التي لم تفعل ما يُستحق بالنظر إلى المأساة الإنسانية المزمنة. وحدث ذلك في المثال الإيراني في انتخابات عام ٢٠٠٩، على الرغم ممّا قيل عن نفاذ القوى الإصلاحية وحضورها على شبكة الإنترنت.

تُقدِّم حالات العالم العربي وإيران، وإلى حدٍّ ما الصين وروسيا، أدلة قوية في الجدل حول حرية الإنترنت والوسائل الجديدة ومسألة السيطرة المركزية؛ إذ لا يزال النشاط العربي على الشبكة، على الرغم من أن ترتيب اللغة العربية هو السابع في المحتوى الإعلامي على الشبكة[٥٠]، يواجه مخاطر احتمال التقائه بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، وهو ما يتضح في التسييس المفرط لنشاط الشبكات الاجتماعية وحركة التمويل الواسعة التي يتلقاها مدوِّنون ونشطاء عرب من منظمات ومؤسسات رسمية وغير رسمية من دوائر أميركية وغربية، على الرغم من أن معظم المبادرات العربية الناجحة على الشبكة في النشاط السياسي والحقوقي لم تكن مموَّلة كما يحدث منذ فترة قصيرة[٥١].

وضعت الولايات المتحدة رسميًا «سياسة حرية الإنترنت» منذ مطلع عام ٢٠١١ محورًا أساسيًا في سياستها الخارجية؛ إذ أعلنت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون أنها تعمل «من أجل جهد دائم يستعمل قوة تكنولوجيا

---

(٤٩) Shirky, «The Political Power of Social Media: Technology, the Public Sphere, and Political Change,» p. 12.

(٥٠) نادي دبي للصحافة، «نظرة على الإعلام العربي ٢٠٠٩ - ٢٠١٣،» (تقرير، نادي دبي للصحافة، شركة فاليو بارتنرز، ٢٠٠٩).

(٥١) سامي بن غريبة، «الحراك الإلكتروني العربي: مواجهة القمع ومخاطر الاختراق،» **الوصلة**، العدد ١١ (٢٠١١)، ص ٦.

الاتصال وتطبيقاتها لخدمة أهداف الولايات المتحدة الدبلوماسية»(٥٢). على هذا الأساس أطلقت مبادرة «المجتمع المدني ٢,٠» التي تهدف إلى مساعدة المنظمات الشعبية في كل أنحاء العالم من أجل استخدام تكنولوجيا المعلومات، وخصصت ٥ ملايين دولار للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحدث الأمر مع دول أوروبية أخرى، مثل هولندا وفرنسا، ليتزامن هذا الجهد في الدفاع عن «حرية الإنترنت» مع التضييق على من يُسمَّون اليوم «المنشقين إلكترونيًا» (Cyber Dissidents)(٥٣).

تتحدث الوثائق الأميركية الرسمية حول دفاعها عن خمس حريات يدعمها الإنترنت (حرية التعبير، حرية العبادة، التحرر من العوز، التحرر من الخوف، حرية الاتصال والتواصل)(٥٤)، فيما سعت بخطوات حثيثة وتحت بند أمن المعلومات ونظرية ما يُسمى «الأمن السيبيري العالمي» إلى إجراءات تحدُّ عمليًا من التدفق الحر للمعلومات؛ فأنشأت في عام ٢٠٠٨ مكتبًا لتنسيق السياسة الخارجية في شأن الفضاء السيبري، وعين الرئيس الأميركي، باراك أوباما، منسقًا قوميًا له(٥٥)، ونشطت منذ ذلك الوقت في تصدير برامج الرقابة والحجب إلى الحكومات الصديقة.

توفر سياسة الولايات المتحدة وممارساتها عددًا من الأدلة تُثبت أنه، على قدر اندفاعها نحو حرية الإنترنت، ثمة إرادة سياسية تعمل على تثبيت السيطرة المركزية على الشبكة، حيث توجد علاقة شائكة بين الإدارة الأميركية والشركات الكبرى المسيطرة على الشبكة. حيث كان قد عمل سابقًا عدد كبير من مسؤولي الخارجية الأميركية اليوم [٢٠١٠ ـ ٢٠١١] في شركات الإنترنت، وذهب أربعة من كبار مديري «غوغل» للعمل في إدارة الرئيس أوباما(٥٦).

---

(٥٢) Hillary Rodham Clinton, «Secretary of State, Remarks on Internet Freedom,» (The Newseum, Washington, DC), <http://www.amerka. gov>.

(٥٣) بن غريبة، المصدر نفسه، ص ٦.

(٥٤) Department of state, «Fact Sheet on Internet Freedom in the 21st Century,» 2010, <http:// www.america. gov>.

(٥٥) Clinton, Ibid.

(٥٦) بن غريبة، «الحراك الإلكتروني العربي: مواجهة القمع ومخاطر الاختراق،» ص ٦ ـ ٧.

تدلّ الممارسات المعبِّرة عن الاستراتيجية الأميركية حول حرية الإنترنت على حجم الصراع حول مستقبل المصادر المفتوحة؛ وإلى جانب الأدلة السابقة على إرادة السيطرة المركزية، توصف الأنشطة المباشرة الدافعة نحو حرية الإنترنت بارتباطها بأهداف قصيرة الأجل وبظروف محددة، وبانتقائية تقتصر على مساعدة جماعة عرقية ما، أو دعم تغيير نظام سياسي يتناقض مع المصالح الأميركية، وعدم الاهتمام الجاد بالبعد الاجتماعي في الوصول إلى المعلومات(٥٧).

وسط هذا النقاش العلمي المحتدم منذ التسعينيات، وبالرجوع إلى الخبرات التاريخية في أدوار وسائل الاتصال الجديدة في كل عصر، فإن كل الأمثلة الإمبيريقية (انظر الجدولين الرقم (٤ ـ ٢) والرقم (٤ ـ ٣)) لا توفر لنا الحكم الحاسم. وما لا شك فيه أن هذه الوسائل تؤدي دورًا مساعدًا لكنه ليس حاسمًا. ولا يتحقق هذا الدور إلا في ضوء توافر شروط أخرى أهمها(٥٨):

ـ إن قوة الوسائل والمصادر الجديدة محسومة في التأثير التراكمي على المدى البعيد.

ـ ترتبط هذه القوة بخصائص المجال العام في المجتمع والدولة المعنية وحدوده ومحدداته.

ـ حدود القيود والمحددات التقنية والاقتصادية والقانونية والثقافية في الوصول إلى الوسائل والمصادر الجديدة.

يقودنا هذا إلى الفرضية الأساسية لهذه الدراسة بأن التكنولوجيا ليست هي الحاسمة في تشكيل القوة الجديدة في العلاقة الشبكية التي أوجدها الإنسان باستخدام هذه الوسائل، ومكّنته أول مرة من امتلاك قدر من اختيار المعرفة، أي الانتقال من فرضية الحتمية التكنولوجية إلى فرضية الاختيار المعرفي.

---

(٥٧) Shirky, «The Political Power of Social Media: Technology, the Public Sphere, and Political Change,» p. 8.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٨.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢)

كرونولوجيا قوة المصادر الإعلامية الجديدة (تاريخ الإنجازات)(*)

م	الحدث	التاريخ	الوسيلة الفاعلة (مصدر المعلومات)	الرسائل الإعلامية (الرسالة الإعلامية)
1	الاحتجاج الذي وصل إلى نحو مليون شخص في العاصمة الفلبينية (مانيلا) [illegible] الفلبيني لصالح الرئيس (جوزيف استرادا) [illegible]	2001	الرسائل النصية عبر الهواتف المحمولة، إرسال نحو 7 ملايين رسالة نصية ومواقع الإنترنت	[illegible]
2	الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها العاصمة الإسبانية (مدريد) وأدت إلى سقوط حكومة رئيس الوزراء خوسيه ماريا أزنار	2004	الرسائل النصية عبر الهواتف المحمولة، مواقع الإنترنت	[illegible]
3	الاحتجاجات الواسعة على حكم الإعدام [illegible] الإيراني [illegible]	2006	- المدونات - مواقع الإنترنت	تم تخفيض حكم الإعدام إلى 19 عاماً (برتقالي)
4	كشف إيواء الكنيسة الكاثوليكية مغتصبي أطفال	2006	- صحيفة (بوسطن غلوب) - مواقع الإنترنت	كشف الاستغلال الجنسي في الكنائس ما دفع إلى رفع العديد من القضايا القانونية في المحاكم
5	احتجاجات مضادة للفساد في الصين بعد الزلزال [illegible]	أيار 2008	- المواقع الإلكترونية - مواقع التواصل الاجتماعي	كشف وتوثيق الفساد في [illegible] (برتقالي)
6	احتجاجات واسعة في [illegible] في كوريا الجنوبية [illegible] اللحوم [illegible] من الولايات المتحدة	2008	- المنتديات الإلكترونية - شبكات التواصل الاجتماعي الأخرى	كشف [illegible] (برتقالي)
7	أزمة سياسية نتيجة نشر خريطة توضح حجم [illegible] في البحرين [illegible]	2008	- موقع جوجل إيرث	إغلاق الموقع وانتشار الخريطة ما دفع الحكومة إلى [illegible] (برتقالي)
8	مظاهرات ضد العنف المرتبط بالمخدرات [illegible] رسالة بريد إلكتروني من مواطن في المكسيك	2008	- رسالة بريد إلكتروني - شبكات التواصل الاجتماعي - مواقع الإنترنت	مظاهرات هائلة شملت 32 ولاية مكسيكية
9	احتجاجات واسعة في مولدوفا [illegible]	2009	- الرسائل النصية عبر الهواتف المحمولة - الفيسبوك - تويتر	كشف تزوير الانتخابات
10	الزلزال وأعمال الإنقاذ في هايتي	كانون الثاني/ 2011	- شبكات التواصل الاجتماعي - الرسائل النصية القصيرة	مارست هذه الوسائل دوراً مهماً في حملات الإنقاذ والأعمال التطوعية والتبرعات [illegible]
11	[illegible] (صومالي)		شبكات التواصل الاجتماعي	[illegible]
12	[illegible] والسيول في مدينة جدة	كانون الثاني/ 2011	- الفيسبوك - التويتر - المنتديات - اليوتيوب	مارست هذه الوسائل دور المنسق الأساسي لأعمال الإنقاذ والإبلاغ عن المفقودين وتنظيم شؤون المتطوعين (برتقالي)
13	دعوات متعددة على مواقع التواصل الاجتماعي [illegible] الثورة [illegible] في تونس		- مواقع التواصل الاجتماعي - المدونات - الرسائل القصيرة - الهواتف المحمولة	ثورة شعبية [illegible] الرئيس بن علي
14	دعوات على شبكة الإنترنت [illegible] الشرطة المصرية في يوم 25/1/2011 تتحول إلى ثورة شعبية	25/1/2011	- مواقع الفيسبوك - موقع تويتر - المدونات	ثورة شعبية [illegible] 18 يوماً [illegible] الرئيس حسني مبارك
15	دعوة على الفيسبوك يوم 17-2-2011 [illegible] الثورة في ليبيا	17/2/2011	مواقع الفيسبوك	ثورة شعبية [illegible]

(*) جدول تجميعي من إعداد الباحث.

الجدول الرقم (٤ ـ ٣)

كرونولوجيا قوة المصادر الإعلامية الجديدة (تاريخ الفشل)(*)

م	الحدث	التاريخ	الوسيلة الفاعلة (مصدر المعلومات)	الرسائل ورجع الصدى
1	الضغوط على الإدارة الأمريكية في مواجهة الحرب على العراق.	2003	- الهاتف المحمول. - الرسائل القصيرة على المحمول. - موقع الرسائل الالكتروني	مئات الآلاف من الرسائل الالكترونية الحكومة الأمريكية ضد الحرب، وقامت الحرب.
2	أنشطة جماعة (انقذوا دارفور) السودانية	2008-2011	- الفيسبوك	توقفت أنشطة الجماعة على نشر المنشورات الالكترونية والنداءات.
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

(*) جدول تجميعي من إعداد الباحث.

خامسًا: المصادر الإعلامية الجديدة: تحليل القوة

يذهب دعاة منظور «حتمية التكنولوجيا» إلى أن الانتقالات الكبرى في تاريخ البشرية ما هي إلا استجابة لحتمية التكنولوجيا، وهو ما يذكره هارولد إينيس (H. Innis) وتلميذه مارشال ماكلوهان (M. McLuhan)؛ إذ الأول يتحدث عن الأثر الذي خلّفه اختراع الأبجدية في الثورة الأولى للاتصال، معتبرًا أن اختراع الأبجدية الصوتية ليس إلا تكنولوجيا فريدة، كان استعمالها يعني «القوة والسلطة والسيطرة على المواقع العسكرية البعيدة»[٥٩]. ثم تشكّلت القوة مرة أخرى باستخدام ورق البُردى، ما أدى إلى إنهاء سيطرة كهنة المعبد وكتّابه، ونهاية احتكارهم المعرفة والسلطة[٦٠].

إن المسار التاريخي لتطوُّر القوّة وعلاقتها بالأدوات، إذ يُقدّم الأدلة التي تخرج هذا المسار من الحتمية التكنولوجية (الوسيلة هي الرسالة)[٦١]، فإنَّه في الوقت نفسه يثبت الانتقال إلى «الاختيار المعرفي»؛ بمعنى أنه كلما تطوَّر الاتصال الإنساني وكسر احتكار المعرفة وعمَّمها على الناس أُعيدَ تشكيل القوة من جديد.

كان اختراع المطبعة واحدًا من أهم الاختراعات الإنسانية، إن لم يكن الأهم على الإطلاق. وهو ما فتح الباب واسعًا أمام إعادة تشكُّل القوة من جديد[٦٢] في محطة هي الأكبر في تاريخ مقاومة احتكار المعرفة والسلطة، حيث تتابعت سلسلة من التحوُّلات تجاوزت الحتمية التكنولوجية الجديدة إلى الاختيار المعرفي، وأعادت ثلاثة اكتشافات جديدة في عصر الأنوار سوف تؤسس العالم الحديث والمعاصر، وهي الاكتشافات التي يُعاد اكتشافها مرة أخرى في عصر الوسائل الجديدة، كأنّ التاريخ يعيد اكتشافها مجددًا مع كل وسيلة:

---

(٥٩) Innis, *Empire and Communication*, pp. 121-126.

(٦٠) Marshall McLuhan, *Understanding Media: The Extensions of Man* (New York: Signet Book, 1964), pp. 84-89.

(٦١) McLuhan and Quentin Fiore, *The Medium is the Massage: An Inventory of Effects*, and Innis, *Empire and Communication*, p. 125.

(٦٢) McLuhan, *Understanding Media: The Extensions of Man*, p. 119.

- إعادة اكتشاف الإنسان.

- إعادة اكتشاف العقل.

- إعادة اكتشاف العالم الآخر.

صاغت هذه الاكتشافات في عصر الاتصال الجماهيري بناء القوة بعدما حلّ مبدأ القانون بدلًا من مبدأ القوة الصلبة. وقاد التنوير المعرفي إلى معارك إصلاحية كبرى شهدتها أوروبا بين السلطة التقليدية والقوة الجديدة التي صاغتها قوة المعرفة في ذلك الوقت، ودفعت نحو ميلاد البرلمان وحقوق الإنسان والرأي والحريات والأيديولوجيات وفصل الدين عن الدولة والسيطرة على الطريق التجارية البحرية الدولية(٦٣). وقادت إلى ظهور ثورة الاتصال الإلكتروني التي بدأت بالتلغراف وتطوُّر خدمات البريد، وصولًا إلى الإذاعة والتلفزيون، الأمر الذي مكَّن الاتصال مرة أخرى من إعادة تشكيل القوة على وقع التطور الكبير الذي أحدث انقلابات واسعة في وسائل وطرق سريان المعلومات، والأهم في مضامينها. في هذه المرحلة، عملت القوة الجديدة على ترسيخ «الدولة القومية» في أوروبا وظهور حركة الاستعمار وإدارة التنافس العالمي الذي أوصل إلى حربين عالميتين(٦٤)، فيما شكلت الطريقة التي فرضتها آلية سريان المعلومات في العالم مرحلة نوعية أخرى في تشكُّل القوة في عالم الحرب الباردة.

للوقوف على حدود القوة الجديدة ومدى مساهمة الوسائل الجديدة فيها، لا بد من العودة إلى الفرضية الأساسية: من الحتمية التكنولوجية إلى الاختيار المعرفي.

اتسع مفهوم الاحتكار ليتجاوز الاقتصاد، وليشمل الثقافة والسياسية ومن ثَمَّ المعرفة(٦٥)، حيث يتشكل موئل أحد المصادر الأساسية للقوة. وفيما ذهبت ثورات الاتصال التقليدية إلى الارتكاز على قوة الحتمية التكنولوجية وهيمنة الوسيلة، يبدو في عصر الاختيار المعرفي كيف تعمل الثورة الرقمية على

---

(٦٣) Innis, *The Bias of Communication*, p. 125.

(٦٤) McLuhan, Ibid., p. 88.

(٦٥) Innis, Ibid.

استكمال النضوج الاجتماعي للمعرفة؛ بوصفها مفتاح فهم القوة الجديدة في العالم المعاصر، حينما تعود القوة إلى الإنسان، لا إلى الآلة أو التكنولوجيا.

تطور الاحتكار المعرفي في العصور الحديثة من احتكار عائلات أو جمعيات مهنية لأسرار مهنة ما، مرورًا باحتكار الجامعات لمعارف معينة، وصولًا إلى احتكار الحكومات للمعلومات[٦٦].

حتى نفهم كيف تتشكّل القوة الجديدة في عصر يذهب نحو تحطيم الآليات التقليدية لاحتكار المعرفة، يجب فهم مصادر القوة التي يمنحها هذا الاحتكار، وأهمها السيطرة على التراتب الهرمي للسلطة وإعادة ترتيبه من جديد، وبالتالي تفتيت مركزية السلطة، ثم السيطرة على ميزة السرعة التي تجعل من لديهم معرفة يصلون قبل غيرهم إلى ما يُمكّنهم من السيطرة، كما هي الحال في القدرة على التنبؤ. وكأن لا فرق بين ما يفعله بيل غيتس (Bill Gates) ومايكروسوفت في تحديد اتجاهات سوق المعلومات، وما كان يفعله الكهنة والمعابد في مصر القديمة بالتنبؤ الدقيق بفيضانات النيل نتيجة معرفتهم الحسابات الخاصة بها (مع أن الأول يقدم معرفة مفتوحة أمام الناس، والآخر يُحيط تلك المعرفة بالسرية والكتمان)، وأخيرًا قدرة احتكار المعرفة على الاستقطاب الحاد كما تفعل وسائل الإعلام في استعادة الهوية وإبراز الجماعات الثقافية[٦٧].

يُشكِّل الإعلام الرقمي الجديد وما يتيحه من مصادر معلومات مفتوحة في هذا الوقت انتقالة كبرى لا تقل أهمية أو تأثيرًا عن الانتقالة التي أحدثتها المطبعة، وهو أحد العوامل الأساسية في تشكيل القوة الجديدة في العالم. ويُلاحَظ الدور الفاعل لوسائل الإعلام الجديد وما توفّره من مصادر للمعلومات، ومن تأثير كما هو في الملامح الآتية:

١ ـ تجزئة القـوة

إن الخصائص المتنامية للإعلام الجديد تجعل من «الاختيار المعرفي»، لا من الحتمية التكنولوجية، أساس إعادة تشكيل القوة المعاصرة؛ لأنها تنقل

---

(٦٦) Joseph S. Nye, *The Future of Power* (New York: Perseus Books Group, 2010), p. 96.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٣٤.

المجتمعات والسلطات والأسواق من الصراع على التفوق التقني واحتكار الأسرار التكنولوجية إلى الصراع على المحتوى الإعلامي والمعلوماتي.

يتحقق الاختيار المعرفي بفعل ثورة الإعلام الجديد من خلال مبدأ أساسي قائم على تجزئة القوة التقليدية وتفتيتها إلى أجزاء يسهل وصول الأفراد إليها؛ إذ طالما احتُكِرَت القوة بأشكال متعددة حينما تمركزت. مبدأ تجزئة القوة يعني تعميم المعرفة وتسهيل وصول المجتمعات والأفراد إليها، وجعلها في متناول اليد؛ فكلما ازداد تدفق المعلومات زادت قدرة الناس على الوصول إليها وتحويلها إلى معرفة، وبالتالي أصبح المجتمع أكثر قوة. لقد عملت المطبعة بفضل تعميم الكتب وظهور الصحافة على تحطيم حاجز كبير كان يقبع خلفه احتكار المعرفة، إلا أن التجزئة الأولى للقوة لم تُمكّن سوى النخب من أن تدخل على خط المشاركة في تقاسم القوة، وهو ما يفسر جانبًا من التحوُّلات الكبيرة التي صاغت مراحل تشكُّل القوة في الحضارة الغربية على مدى ثلاثة قرون. أما الاختيار المعرفي المعاصر، فجعل من وسائل الإعلام ومصادر المعلومات المفتوحة أداة لتفتيت القوة والإنهاء التدريجي للسيطرة المركزية، حيث يصبح لكل فرد جزء من هذه القوة من خلال الحق في المعرفة، والحق في الوصول إلى المعلومات، والحق في استخدام القوة التي تمنحها؛ إذ ترتبط مصادر القوة الجديدة بأدوات مهمة للتجزئة[٦٨]:

- الوفرة الهائلة في المعلومات.
- القدرة وإمكانية الوصول.
- التراجع التدريجي للسيطرة المركزية على الوسائل.
- تنامي سريع للتشارك والتشبيك.
- التفاعلية.
- تعدد المصادر وتنوعها.

لا شك في أن القوة الجديدة تتمثل بتعزيز المشاركة وزيادة مساحة

(٦٨) Shirky, «The Political Power of Social Media: Technology, the Public Sphere, and Political Change,» p. 15.

الحريات، كما فعلت المطابع والخدمات البريدية والبرقيات والهواتف في السابق. إلا أن الوفرة والإغراق المعلوماتي والإعلامي اللذين تُوفّرهما الوسائل الجديدة لا قيمة لهما من دون التفاعل الذي جعل الفرد العادي لأول مرة في التاريخ منتجًا للمعرفة ومصدرًا قلَبَ العملية الاتصالية التقليدية وغيّر من هيكلها القائم على مركزية من يقوم بالاتصال.

إنّ تغيير بيئة العملية الاتصالية يقود إلى التغيير الأكثر خطورة: من الهرمية العمودية إلى الخطية الأفقية في القوة، أي الشبكية، بمعنى الانتقال من قوّة يصوغها الارستقراطيون والطليعة والنخب والقبائل والأحزاب والقادة إلى قوّة يشكلها عامة الناس، ولكل فرد منهم حصة يتأهل لها بقدرته على الوصول إلى المعلومات والمعرفة. هذا الانتقال يقود من الحتمية إلى الاختيار، ومن التلقي إلى المشاركة، ومن احتكار القوة إلى تجزئتها. كانت قوّة الناس موجودة ويُخشى منها في كل العصور، ولم يكن ينقصها سوى التنظيم ـ وهو ما تفعل بيئة الاتصال والإعلام الجديد جانبًا مهمًا منه.

٢ ـ الجاذبية الجديدة

يقوم مفهوم القوة والتأثير في نموذج الإعلام الجماهيري التقليدي على ترتيب: ١. الإكراه: العصي، ٢. الدفع: الجزر، ٣. الجذب: الرغبة والإرادة. واستُخدمت هذه العناصر بأساليب واستعمالات متعددة، لم يكن الإكراه بالعصي وحدها، كما لم يكن الدفع بالجزر/والرشى وحدهما؛ بينما في بيئة الإعلام الجديد ونموذج المصادر الإعلامية المفتوحة، تُقلب التراتبية تمامًا، بحيث يصبح الجذب على قاعدة الهرم المقلوب، ويتراجع الإكراه نحو رأس الهرم[٦٩].

تتنوع خصائص الجاذبية الجديدة وتختلف أوزانها المعيارية من مجتمع إلى آخر، ومن حدث إلى آخر. إلا أن جوهر الجاذبية التي تقود الملايين من البشر طوعًا إلى التفاعل والمشاركة في تشكيل القوة الجديدة يكمن في ما يلي[٧٠]:

(٦٩) Nye, *The Future of Power*, p. 92.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٩٤.

- **جاذبية المرونة**: أي سهولة الوصول والنفاذ وانخفاض التكلفة والتزامن والتطوع.

- **جاذبية الحدود الشفافة**: أي شفافية الحدود المادية وغير المادية ونفاذها بين الأوطان والموضوعات والأفكار والأحداث.

- **جاذبية الفرص الهائلة**: وهي تقود الإغراء عبر الإغراق المعلوماتي والفائض المعرفي والتنوع والتعدد.

- **جاذبية تمدد الهوية**: بما توفره من إغراء وبناء السمعة المعنوية والهوية العالمية، وفي الوقت نفسه القدرة على إخفاء الهوية.

- **جاذبية الاندماج والاستقطاب**: بقدر ما توفر البيئة الجديدة أدوات للصهر والاندماج في خطابات عالمية، والتوافق على جدول أعمال للفهم المشترك[٧١]، ثمة أدوات أخرى ذات جاذبية خاصة لاستقطاب جماعات وتيارات وثقافات توفر لها هذه البيئة وسائلها الخاصة لإبراز هويتها (ما يُسمّى «الجماعات الصارخة»)[٧٢].

تلتقي سياسة البحث عن الهوية مع جاذبية الاستقطاب لتشكل جانبًا من ملامح الثقافة السياسية العابرة للحدود الشفافة. مثال ذلك ما يجري وسط الشباب المَهَرة في استخدام تكنولوجيا المعلومات في المدن، فبدءًا من الفلسطينيين، مرورًا باليونانيين والأرمن، مرورًا بشعب الهمونغ في الصين، يتعلم مستخدمو الإنترنت ومصادر المعلومات المفتوحة كيف يبنون ثقافة سياسية جديدة ذات جاذبية فائقة تُعظّم المشترك بينهم؛ إذ ساهمت هذه الأشكال من الاتصال السياسي إلى حد كبير في الحملات الانتخابية الاجتماعية، وحتى الأحزاب الإسلامية المتشددة اضطرت إلى تلطيف خطابها حينما استخدمت هذه الوسائل في جذب الناخبين[٧٣].

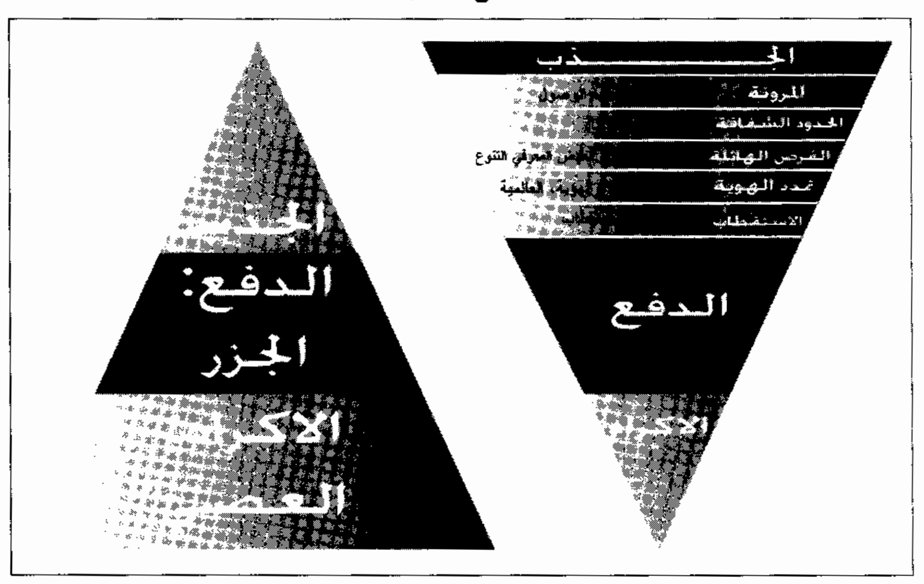
---

(٧١) Nye, «Think Again: Soft Power».

(٧٢) Cover, «New Media Theory: Electronic Games, Democracy and Reconfiguring the Author-Audience Relationship,» p. 187.

(٧٣) Philip N. Howard, *New Media Campaigns and the Managed Citizen*, Communication, Society and Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), p. 3.

الشكل الرقم (٤ ـ ٢)
تحليل الجاذبية



٣ ـ انتقال القوة

إن انتقال القوة من دولة مهيمنة إلى دولة مهيمنة أخرى نمط تاريخي مألوف. لكن الظاهرة التي يشهدها القرن الحادي والعشرون لا تتوقف عند الانتقال التقليدي للقوة من دولة إلى أخرى، بل يصل إلى انتقال القوة من الدول إلى المجتمعات والكيانات[٧٤].

يتزامن هذا التطوُّر المتسارع مع بدء تلمُّس مؤشرات الانحدار الأميركي المفترض أو المتوقع. والتطور المهم أن الجديد ليس في التكهُّنات التي تفترض صعود الصين أو الهند أو البرازيل في غضون عقود قليلة، وتفوُّقها على الولايات المتحدة، بل يتمثل أعظم التهديدات بما يُسمَّى اليوم «قراصنة العصر»، أو «البرابرة الجدد» من كيانات غير معلومة، أو غير تابعة لدول تُمثِّل مصادر المعلومات المفتوحة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات أحد أهم

(٧٤) Nye, «Think Again: Soft Power,» p. 83.

أسلحتها. ويحدث ذلك في بيئة تعاني انعدام الأمن «السيبراني»[٧٥].

كان المقاومون عبر التاريخ يُسمَّون القراصنة أو البرابرة كما يُسمّى اليوم رواد «المقاومة الإلكترونية». وما مؤسس موقع ويكيليكس جوليان أسانج إلا مثال على التهديد الجديد في مرحلة الانتقال، فهو يملك جيشًا من القراصنة الذين يمكن أن يهاجموا دولًا مثل ما حدث مع الولايات المتحدة، أو كيانات مثل «ماستر كارد» أو «فيزا». ولا يتوقف التهديد عند استخدام الجماعات المتطرفة لهذه الوسائل.

إن مرحلة انتقال القوة وفق المنظور التاريخي تُوفِّر مقارنة تحتاج إلى توقف وقياسات تاريخية متأنية مقارنة بحالتي بريطانيا وروما. إذ بقيت روما مهيمنة لفترة ثلاثة قرون بعد أن وصلت إلى أوج قوتها، ولم تركع بسبب صعود دولة أخرى، بل جاءها الموت نتيجة الجراح والطعنات التي تلقتها من قبائل وجماعات بربرية متعددة[٧٦].

٤ ـ انتشار القوة

يبرز انتشار القوة أكثر تعقيدًا وحساسية وتأثيرًا من انتقال القوة؛ فالدول هي الفاعل والمهيمن على القوة الصلبة في علاقاتها مع مجتمعها وعلى الساحة الدولية. لكن الدولة أخذت تجد بالتدريج أن الساحة أصبحت أكثر ازدحامًا، والسيطرة عليها أكثر صعوبة، لأن قسمًا لا يستهان به من السكان أصبح قادرًا على الوصول إلى القوة التي توفرها المعلومات والمعرفة.

إن انتشار المعلومات وسهولة الوصول إليها وتنامي المصادر المفتوحة، يعني أن القوة ستكون موزعة على نطاق واسع، وأن الشبكات غير الرسمية ستعمل على تقليص احتكار المعلومات في يد البيروقراطية التقليدية[٧٧]؛ فكلما ازداد انتشار المعلومات أفقيًا، ازداد عرض قاعدة القوة، وازدادت صعوبة التحكم المركزي بها.

---

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٧٧) Shirky, «The Political Power of Social Media: Technology, the Public Sphere, and Political Change,» p. 12.

كما أن السرعة التي يتسم بها عصر المصادر المعلوماتية المفتوحة يعني أن الحكومات ستتمكن من فرض قدر محدود من السيطرة، بينما تعلمنا الدروس الجديدة من تونس ومصر أن الزعماء السياسيين لم يكن لديهم متسع من الوقت أو الحرية قبل أن يستجيبوا للأحداث.

٥ ـ الوفرة والندرة

يعني ذلك الانتقال من قوانين إدارة الندرة إلى الوفرة والإغراق، وعلى الرغم من قوة العرض الذي تمارسه وسائل الإعلام الجديد وعلى رأسها المصادر المفتوحة، يعمل قانون تجزئة القوة على جعل الطلب أقوى من العرض؛ إذ الأفراد هم الذين يبحثون ويلتمسون معلومات وسط مجتمعات هائلة من المصادر. ويحمل استهلاك المعلومات في بيئة المصادر المفتوحة سمة فارقة: كلما ازداد الاستهلاك منها زادت المعلومات المفتوحة وتراكمت، على العكس مما يحدث في الموارد التقليدية.

كشف الإغراق المعلوماتي والفائض المعرفي حجم الحاجة إلى المعلومات، وحجم الفقر المعلوماتي السائد، كما حدث حينما كُشفت خزائن زوجة الرئيس التونسي السابق وما تحويه من ذهب ومجوهرات وأموال، وحينما كُشفت أرصدة الرئيس المصري السابق، حيث مثّلت كل حادثة صدمة معلوماتية للرأي العام.

٦ ـ قوة الناس

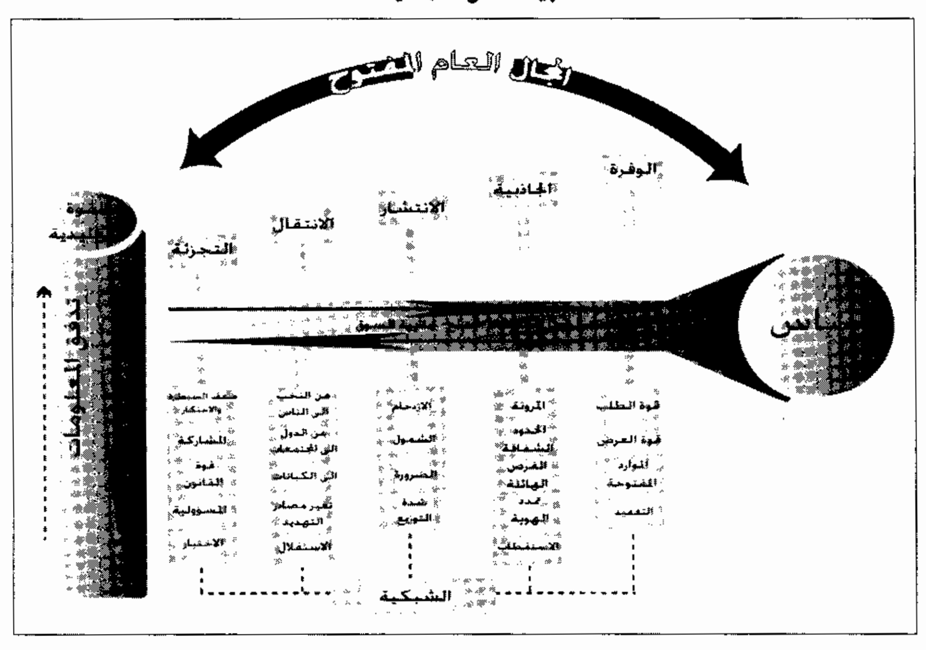
إن الملامح السابقة من تجزئة القوة وانتقالها وانتشارها ومعاندتها لقوانين الندرة، وما تتمتع به من جاذبية تصبُّ كلها في الانتقال المتنامي للقوة من النخبة إلى الناس، كما انتقلت في عهود سابقة من الفرد إلى النخبة.

تؤكد هذه التحولات المتنامية أن معيار القوة الجديدة لم يعد يقاس بمعايير القوة الصلبة التقليدية. وفي المرحلة الانتقالية التي يمر بها العالم، سيبقى الجمع بين مؤشرات الحالتين. ويلاحَظ كيف أن مصادر القوة تنسحب نحو الجهة التي تملك الرواية الأفضل للوقائع، في حين أن العالم يشهد تراجعًا حادًا في موثوقية المؤشرات التقليدية لقياس القوة.

إن الشكل المتوقع للقوة التي سيمارسها الناس في هذه البيئة غير واضح المعالم على الرغم من ملامح تحوُّلات القوة التي ترصد بكثافة، ويُحتمل أن تأتي بمفاجآت غير متوقعة خلال العقود المقبلة في شأن القوى الفاعلة وشكل الدولة ونمط التفاعلات بين الكيانات. ولنأخذ على سبيل المثال شبكات المعلومات المفتوحة التي تقود إلى ما يشبه ميلاد أول وأكبر وكالات استخبارات للناس يملكها الناس ويديرونها، وعملاؤها من الناس، وتعمل لحساب الناس الذين يشكلون عجينة القوة الجديدة. ولعل ويكيليكس وفق هذه الصيغة أول وكالة استخبارات في التاريخ يملكها الناس وتعمل لحسابهم؛ قد يكون لها عميل في أحد المستودعات في الصين، وفي الوقت نفسه عميل آخر في البنتاغون في الولايات المتحدة، كل منهما يُوظِّف تقنية الشبكة ويكسر السرية والاحتكار(٧٨).

الشكل الرقم (٤ ـ ٣)

بيئة القوة الجديدة



---

(٧٨) «Wikileaks: An International New Media Non-Profit Organization,» *Broad band India Magazine* (January 2011), <www.broadbandindiamagazine. com>.

سادسًا: المجال العام المفتوح

تتحدث أدبيات الديمقراطية الكلاسيكية عن الدور الذي أدته الصحافة المطبوعة في تشكيل المجال العام عن طريق توفير فضاء للنقاش العام، ما خلق القيم السياسية المشتركة بين النخب؛ وهو ما فصّله هابرماس في كتابه **التحول الهيكلي للمجال العام**، حيث يعود المجال العام وسيطًا بين المجتمع المدني والدولة(٧٩). وبينما عملت الصحافة على اكتشاف ثورة المجال العام، عادت وسائل الإعلام في الديمقراطيات الحديثة واحتلت المجال العام وشوّهته من خلال هيمنة التكنولوجيا التي توفر السياق الملائم لجعل وسائل الإعلام تعمل لحساب المصالح والأيديولوجيا.

تعمل المصادر الإعلامية المفتوحة على إعادة تشكيل المجال العام المفتوح، الذي ينقل القوّة هذه المرة من النخب إلى الناس؛ حيث ينقل المجال العام المفتوح الذي يدشن بفعل الاختيار المعرفي وما تتيحه المصادر الإعلامية الجديدة المفتوحة مركز القوة الفاعلة من الآلة والتكنولوجيا إلى الإنسان، ومن النخب إلى الناس. يبدو ذلك واضحًا في كون الأدوات الجديدة أدوات عامة واجتماعية أكثر من كونها أدوات سياسية حصرًا.

لذا نجد أن المجال العام المفتوح يتأسس ويتعمق بفعل الفرص المتاحة أمام معظم الناس في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها، والفرص المتاحة في إيداع المعلومات واطلاع الآخرين عليها والمشاركة في إنتاجها وإيداع الآراء والمواقف وتشكيل الاتجاهات نحوها. وهي المرة الأولى التي يُتاح فيها عمليًا لعامة الناس المشاركة شبه المتساوية في هذه العملية التي بقيت في السابق متاحة للنخب، ما يتجاوز نظرية انتقال المعلومات على مرحلتين التي تفسر هذه الظاهرة في مجتمع الاتصال الجماهيري التقليدي؛ حيث تنتقل المعلومات من وسائل الإعلام إلى قادة الرأي، ومنهم إلى الناس، ويؤثر قادة الرأي الذين يديرون المناقشات أكثر من الدور المباشر لوسائل الإعلام(٨٠).

---

(٧٩) Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society.*

(٨٠) Joseph T. Klapper, *The Effects of Mass Communication*, Foundations of Communictions Research (Glencoe; Ill: Free Press, 1960).

نقلت المصادر الإعلامية الجديدة، وشبكة الإنترنت بوجه عام، ثورة الاتصال من شكلها السلبي إلى الشكل التفاعلي الشبكي، وهو ما يعني المشاركة في المصادر الإعلامية. هذا التطور الأفقي هو البناء التحتي الذي يؤسَّس عليه المجال العام المفتوح. ومع ازدياد النضوج الاجتماعي لهذه المصادر، وتزايُد الاندماج الاجتماعي في الشبكة، وتزايُد الاعتماد المتبادل بين الشبكة والتلفزيون المباشر (الستالايت)، تزداد قوة التبادل الأفقي في المجال العام المفتوح(٨١).

هنا، لا يعود المجال العام المفتوح مجرَّد بيئة تنساب فيها المعلومات أفقيًا وعموديًا، بل ساحة واسعة للنقاشات العامة ولميلاد قوّة الرأي والموقف. لقد مثّل «المنتدى الاجتماعي العالمي» عام ٢٠٠٧ الحدث الأكثر ملائمة لاختبار قدرات المصادر الإعلامية المفتوحة والجديدة على خلق شبكة عالمية متضامنة حول أجندة مشتركة وإدارة الصراع العابر للحدود الدولية حول الأفكار التي طرحها المنتدى عبر عشرات الآلاف من المشاركين الفاعلين من منظمات المجتمع المدني، ووفّر فرصة كبيرة لرؤية دور هذه المصادر في خلق المجال العام المفتوح العابر للحدود الدولية(٨٢).

ينتقل الناس من فضاء نهاية الأسبوع في مشاهدة الإعلانات التجارية، أو البحث عن فرصة أفضل لقضاء العطلة، إلى قضاء أوقات أطول في التفاعل مع الفائض المعرفي(٨٣). أن المجال العام المفتوح لا يكتفي بالقوة السياسية الهائلة والمدهشة التي قد تقود إلى الثورات، بل يؤسس من حيث ندري أو لا ندري وبشكل واعٍ أو غير واعٍ تعاونيات جديدة في الوعي وتعاونيات فكرية وابتكاريه جديدة في مجالاتٍ العلوم والتقنيات والبيئة والبحث عن الحلول للمشاكل والمعضلات، لا بين النخب العلمية والفكرية فحسب، بل كذلك بين الناس، حيث تكمن القوة الجديدة في قدرتها على النفاذ إلى الناس من

---

(٨١) Gladwell, «Small Change: Why the Revolution will not be Tweeted, Annals of Innovation,» pp. 42-44.

(٨٢) Peter Smith and Elizabeth Smythe, «Open Spaces, Open Sources,» *Information, Communication and Society*, vol. 12, no. 1 (September 2009), pp. 393-816.

(٨٣) Shirky, «The Political Power of Social Media: Technology, the Public Sphere, and Political Change,» p. 9.

خلال العمل الجماعي الأفقي، كما هي الحال في الأفكار وبناء المواقف أو تقديم الحلول التي تُوفّرها المصادر الإعلامية الجديدة والمفتوحة في مجالات البيئة والطاقة والتغيُّر المناخي والأدوية وغيرها.

تساهم هذه المصادر في إعادة التشكيل العميق للثقافة السياسية، وهي الملاذ الآمن الذي تولَد فيه النقاشات العامة. يبرز ذلك بوضوح في الدول التي لم يتحرر فيها الإعلام بما يوفر إعلامًا بديلًا، حيث توفر شبكة الإنترنت بنية تحتية لمعلومات مستقلة عن الدولة، ما يُمكِّن الحركات الاجتماعية من النمو والازدهار عبر عمل تراكمي لا يخلو من الصراع[٨٤]؛ حيث الدور الذي مارسته وسائل الإعلام الجديدة في الثورة التونسية ليس وليد رسالة دعت إلى حركة احتجاجية كبرى على إحدى شبكات التواصل الاجتماعي، بل ثمة حركة دؤوبة، عمرها نحو عقد، عملت على بناء مجال عام مفتوح. ومن الأمثلة أن مواطنين تونسيين يرصدون الفساد نظموا صفوفهم لإعداد أشرطة فيديو على يوتيوب تُظهر زوجة الرئيس التونسي السابق وهي تستعمل الطائرة الرسمية للقيام برحلات تسوق إلى ميلانو وباريس[٨٥]، فيما كان الصراع على مصادر المعلومات الجديدة قد وصل إلى قمته في الحملة الانتخابية الرئاسية عام ٢٠٠٩ حين استطاعت المعارضة التونسية أن تحقق حشودًا إلكترونية مضاعَفة نسبة إلى حشود حزب الرئيس. وفي الوقت الذي حصل فيه الرئيس التونسي السابق على ٨٩ في المئة من الأصوات، حظي بنحو ٩٧,٢ في المئة من التغطية الإعلامية التقليدية، فيما وفّر الصراع على الإعلام الجديد في تلك الانتخابات إشارة قوية إلى حجم المجال العام المفتوح وقوة تأثيره في تونس. وعلى الرغم من التضييق الرسمي على شبكة المعلومات والرقابة، وصل انتشار الشبكات الاجتماعية وسط الشباب التونسي عام ٢٠٠٩ إلى ٢٩ في المئة، متجاوزًا كلًا من إسبانيا والبرتغال ومصر والسعودية[٨٦].

احتاج نضوج المجال العام المفتوح في مصر إلى سنوات وأجيال من

---

(٨٤) Howard, *New Media Campaigns and the Managed Citizen*, pp. 38-39.

(٨٥) Philip N. Howard, «The Lasting Impact of Digital Media on Civil Society,» 25 January 2010, <http://www.america.gov>.

(٨٦) باسم الطويسي، «الإعلام الجديد في اليد القوية،» **الغد**، ٢٩/٩/٢٠٠٩.

المصادر المفتوحة التي بدأت منذ مطلع الألفية الجديدة. وظهر أول مدوِّن عربي في مصر عام ٢٠٠٢، إلا أن أول جيل من المدونين المصريين يعود إلى عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. في ذلك الوقت (٢٠٠٥) كان الرئيس المصري قد عدّل الدستور مرة أخرى، وهو ما ولّد حراكًا سياسيًا واسعًا، وظهرت حركات احتجاجية شعبية على رأسها حركة كفاية. وتلا التعديل انتخابات، الرئاسة، ثم انتخابات برلمانية، ثم احتجاجات القضاة على تزوير الانتخابات، وتفاعل المدونون بشكل فاعل مع هذه الأحداث. في هذه الظروف اكتشف المصريون جانبًا جديدًا من المجال العام المفتوح الذي ساهمت به المدوَّنات في رفع سقف النقاشات، في الوقت الذي كانت فيه الصحافة المستقلة في بداياتها، ولم تنتج بعد برامج «توك شو» على القنوات المصرية الخاصة، فقامت المدوّنات وساحات الإنترنت بدور البديل الإعلامي[٨٧] وحجر الأساس في بناء المجال المفتوح[٨٨].

ظهر الفيسبوك بقوة في مصر عام ٢٠٠٧، واستطاع أن يحصد شعبية واسعة خلال وقت قصير من خلال تكوين شبكات اجتماعية صغيرة وجماعات نقاشية متعددة، حيث أثبتت الجماعات فاعلية أكبر من بقية تطبيقات الإنترنت في تنظيم الفاعليات السياسية مثل التظاهرات والإضرابات والاعتصامات، وهو ما ظهر بقوة في ما عرف باعتصام «٦ أبريل»[٨٩]، وصولًا إلى نضوج المجال العام المفتوح كما حدث في ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

يُخرج تراكمُ القوة والتأثير المراجعةَ العلميةَ من مفهوم المجتمع الافتراضي إلى مفهوم المجال العام المفتوح، حيث تقوم المصادر والوسائل بدور المنسق والمنظم، وإن بدا هذا الأمر في النظم المتحوِّلة أكثر وضوحًا من غيره، وهي الحال التي تمدّ قادة المجتمع المدني بقوّة أكثر في المجال العام

---

(٨٧) من أهم المدوّنات المصرية التي كان لها أثر ملموس في بناء المجال العام المفتوح: مدوّنة الوعي المصري، بهية، طق حنك، العدالة للجميع، أبو نضارة، خريشة غريب، دماغ، الأغلبية الصامتة، يا مراكبي...

(٨٨) وصل عدد المدوّنات العربية في نهاية عام ٢٠٠٩، بحسب دراسة للشبكة العربية للمعلومات وحقوق الإنسان، إلى ٦٠٠ ألف مدوّنة، تحتل مصر المركز الأول فيها.

(٨٩) أحمد ناجي، **المدوّنات من البوست إلى التويت** (القاهرة: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٠١٠)، ص ٢٣.

المفتوح، حيث تتعاضد الوسائل الجديدة والوسائل التقليدية لتوفير الفضاء الجديد، كما حدث في الحملات الانتخابية في ماليزيا وإندونيسيا وتركيا[٩٠].

إذا كانت وسائل الإعلام الجديد تُمثّل أداة الحشد والتنسيق داخل المجال العام المفتوح، فإن مصادر المعلومات المفتوحة تُوفّر أدوات نوعية ذات وظائف نوعية أهمها:

- يُمثّل المجال العام المفتوح مجتمعًا عالميًا مفتوحًا من المصادر ومراكز الإيداع للمعلومات المتعددة والمتناقضة.

- توفر مجتمعًا عالميًا من المحرِّرين والمدققين والمتابعين من مختلف أنحاء العالم، وهو أمر يتجاوز وظيفة حراسة البوابة الإعلامية التقليدية إلى توفير آليات للتصحيح الذاتي من خلال التحرير والتدقيق، وتنقل التنافس من سوق الأفكار والمعلومات التقليدية إلى المجال العام المفتوح، حيث تتنازع المعايير التقليدية مع القيم الجديدة، من الإجبار إلى التطوع، ومن الحتمية إلى الاختيار، ومن اليقين إلى الشك.

- يوفر المجال العام المفتوح وظيفة تفسيرية للمعلومات والأفكار المتناقضة من مختلف المصادر.

- يوفر التفاعل الذي يساهم في نقل القوة والتأثير من النخب إلى الناس، حيث يتبلور مفهوم «الناس» من جديد ويتجاوز مفاهيم الجماهير والمواطنين والعامة؛ إذ لا يتنتمي الناشطون على وسائل الإعلام الجديد إلى تقاليد العمل السياسي، وهم لا ينتمون بالضرورة إلى تيارات سياسية أو أيديولوجية، وينشطون خارج الأطر والهياكل الحزبية والتنظيمية[٩١].

- في المجال العام المفتوح، تتشكل الكتلة الحرجة التي تقود التغيير من وسط الناس، وتتحرك في كل المجالات، وتلتقي على مصادر مشتركة للمعلومات والمعرفة في مقاومة الحكومات الكتومة، وفي إسقاط ثقافة السرية، وفي البحث عن الحلول.

---

(٩٠) Philip N. Howard, «The Lasting Impact of Digital Media on Civil Society».

(٩١) بن غريبة، «الحراك الإلكتروني العربي: مواجهة القمع ومخاطر الاختراق،» ص ٤.

خلاصة

يذهب المسار التاريخي المعاصر نحو إعادة صوغ العلاقة بين تطور وسائل الاتصال التي تتجلى بالمصدر الإعلامي المفتوح وإعادة تشكل القوة على أساس يُخْرِج هذه العلاقة من أطروحة الحتمية التكنولوجية (الوسيلة هي الرسالة) إلى الاختيار المعرفي، أي القوة التي يشكلها الناس طوعًا بإرادتهم الحرة بالقدر الذي يتمكنون فيه من المعلومات والمعرفة؛ بمعنى أنه كلما تطور الاتصال الإنساني وكسر احتكار المعرفة وعممها على الناس، يعاد تشكيل القوة من جديد.

تؤكد هذه التحولات المتنامية في بيئة المصادر الإعلامية الجديدة أن معيار القوة الجديدة لم يعد يقاس بمعايير القوة الصلبة التقليدية. وفي المرحلة الانتقالية التي يمر بها العالم سيبقى الجمع قائمًا بين مؤشرات الحالتين. ويلاحظ كيف أن مصادر القوة تنسحب نحو الجهة التي تملك الرواية الأفضل للوقائع، وأن العالم يشهد تراجعًا حادًا في موثوقية المؤشرات التقليدية لقياس القوة.

يتحقق الاختيار المعرفي بفعل ثورة الإعلام الجديد من خلال مبدأ أساسي قائم على تجزئة القوة التقليدية وتفتيتها إلى أجزاء يسهل وصول الأفراد إليها. إذ طالما احتكرت القوة بأشكال متعددة حينما تمركزت. إن مبدأ تجزئة القوة يعني تعميم المعرفة وتسهيل وصول المجتمعات والأفراد إليها، وجعلها في متناول اليد، فكلما ازداد تدفق المعلومات زادت قدرة الناس على الوصول إليها وتحويلها إلى معرفة، وبالتالي أصبح المجتمع أكثر قوة. يصاحب هذا المبدأ عملية انتشار جديد للقوة، وعملية انتقال واسعة من النموذج العمودي التقليدي إلى النموذج الأفقي، أي من النخب والطلائع إلى الناس، ومن التلقي إلى المشاركة، ومن الإجبار إلى الطوعية، ومن الحتمية إلى الاختيار. يحصل ذلك وفق جاذبية جديدة ومعايير مختلفة لوفرة المعلومات وندرتها.

يُخرج تراكمُ القوة والتأثير المراجعةَ العلميةَ من مفهوم المجتمع الافتراضي إلى مفهوم المجال العام المفتوح، حيث تقوم المصادر والوسائل بدور المنسق والمنظم، وإن بدا هذا الأمر في النظم المتحولة أكثر وضوحًا من غيره، وهي الحال التي تمدّ قادة المجتمع المدني بقوّة أكثر في المجال

العام المفتوح، حيث تتعاضد الوسائل الجديدة والوسائل التقليدية لتوفير الفضاء الجديد، فيما تبرز نذر التفاؤل في قدرة هذا المجال الجديد على التخلص من الهيمنة والتركيز اللذين مارستهما وسائل الإعلام التقليدية.

إذا كانت وسائل الإعلام الجديد تمثّل أداة الحشد والتنسيق داخل المجال العام المفتوح، فإن مصادر المعلومات المفتوحة توفر أدوات نوعية ذات وظائف نوعية أيضًا؛ إذ الشكل المتوقع للقوة التي سيمارسها الناس في هذه البيئة غير واضح المعالم على الرغم من ملامح تحولات القوة التي ترصد بكثافة، ويُحتمل أن تأتي بمفاجآت غير متوقعة خلال العقود المقبلة في شأن القوى الفاعلة وشكل الدولة ونمط التفاعلات بين الكيانات.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

بن غريبة، سامي. «الحراك الإلكتروني العربي: مواجهة القمع ومخاطر الاختراق.» **الوصلة**، العدد ١١، ٢٠١١.

بوديفات، أندرو. «دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية وتعزيزها،» (ورقة قدمت إلى المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الدوحة، قطر، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ـ ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦).

«تشريع حق الوصول إلى المعلومات: مذكرة توجيهية،» (تقرير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ٢٠٠٣).

الحسن، بسمة. **الحق في الحصول على المعلومات في الأردن**. عمان: مركز حماية وحرية الصحافيين، ٢٠٠٦.

ساري، حلمي خضر. **ثقافة الإنترنت: دراسة في التواصل الاجتماعي**. عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٠٩.

صادق، عباس مصطفى. **الإعلام الجديد؛ المفاهيم والوسائل والتطبيقات**. عمان: دار الشروق، ٢٠٠٨.

ـــــــ . **صحافة الإنترنت: قواعد النشر الإلكتروني الصحافي الشبكي**. أبو ظبي: الظفرة للطباعة، ٢٠٠٣.

الطويسي، باسم. «الإعلام الجديد في اليد القوية،» **الغد**: ٢٩/٩/٢٠٠٩.

عبد البر، فاروق. **دراسات في حرية التعبير واستقلال القضاء وضمانات التقاضي**. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.

عبد الرحمن، عواطف. **النظرية النقدية في بحوث الاتصال**. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢.

علم الدين، محمود. **الصحافة في عصر المعلومات: الأساسيات والمستحدثات**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

مكاوي، حسن عماد وليلى حسين السيد. **الاتصال ونظرياته المعاصرة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨.

مكتبة حقوق الإنسان، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة، ١٩٦٦.

ناجي، أحمد. **المدونات من البوست إلى التويت**. القاهرة: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٠١٠.

نادي دبي للصحافة، «نظرة على الإعلام العربي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٣،» (تقرير، نادي دبي للصحافة، شركة فاليو بارتنرز، ٢٠٠٩).

اليحياوي، يحيى. **أوراق في التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٤.

٢ ـ الأجنبية

Abercrombie, Nicholas and Brian Longhurst. *The Penguin Dictionary of Media Studies*. London: Penguin Books, 2002.

Beetham, David [et al.]. *Assessing the Quality of Democracy: A Practical Guide*. Stockholm: International Institute for Democracy, 2008.

Bennis, Warren, [et al.]. *Transparency: How Leaders Create a culture of Candor*. San Francisco: Jossey-Bass, 2008.

Bolter, Jay David and Richard Grusin. *Remediation: Understanding New media*. Cambridge: MIT press, 2000.

Brabham, Daren C. «Crowdsourcing as a Model for Problem Solving: An Introduction and Cases. » *Convergeance*: vol. 14, no. 1, February 2008.

Chaffee, Steven H. and Miriam Metzger. «The End of Mass Communication,» *Mass Communication and Society*: vol. 4, no. 4, November 2001.

Clinton, Hillary Rodham. «Secretary of State, Remarks on Internet Freedom. » The Newseum, Washington, DC. <http://www.amerka. gov>.

Communicating Democracy. The Media and Political Transitions. Boulder: Lynne Rienner, 1998.

Cover, Rob. «New Media Theory: Electronic Games, Democracy and Reconfiguring the Author-Audience Relationship. » *Social Semiotics*: vol. 4, no. 2, August 2004.

Culture, Media, Language: Working Papers in Cultural Studies, 1972-79. Edited by Stuart Hall [et al.]. London: Hutchinson, 1998. pp. 15-48.

Gladwell, Malcolm. «Small Change: Why the Revolution will not be Tweeted, Annals of Innovation. » *New Yorker*: 4 October 2010.

Habermas, Jürgen. *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society.* Translated by Thomas Burger, with the assistance of Frederick Lawrence United Kingdom: MIT press, 1991. (Studies in Contemporary German Social Thought)

Howard, Philip N. *New Media Campaigns and the Managed Citizen.* Cambridge: Cambridge University Press, 2006. (Communication, Society and Politics)

Innis, Harold A. *The Bias of Communication.* Toronto: University of Toronto, 1964.

______. *Empire and Communication.* Toronto: University of Toronto, 1977.

Kalven, Harry. *A Worthy Tradition: Freedom of Speech in America.* Edited by Jamie Kalven. New York: Harper & Row, 1988.

Kawamoto, Kevin. *Digital Journalism: Emerging Media and the Changing Horizons of Journalism.* Lanham; Md: Rowman & Littlefield, 2003.

Klapper, Joseph T. *The Effects of Mass Communication.* Glencoe; Ill: Free Press, 1960. (Foundations of Communications Research)

Lehrer, Jim. «Perspectives on Press Leaks. » Online NewsHour: 9 October 2003.

McLuhan, Marshall. *Understanding Media: The Extensions of Man.* New York: Signet Book, 1964.

______ and Quentin Fiore. *The Medium is the Massage: An Inventory of Effects.* Co-ordinated by Jerome Agel. New York: Bantam Books, [1967].

Mendel, Toby. *Freedom of Information: A Comparative Legal Survey.* Paris: UNESCO, 2003.

Muthukumaraswamy, Karthika. «When the Media Meet Crowds of Wisdom: How Journalists are Tapping into Audience Expertise and Manpower for the Processes of Newsgathering. » *Journalism Practice*: vol. 4, no. 1, 2010.

Nye, Joseph S. *The Future of Power*. New York: Perseus Books Group, 2010.

______ . «Think Again: Soft Power. » *Foreign Policy*: 23 February 2006.

«Open Sesame: Looking for the Right to Information in the Commonwealth.» Commonwealth Human Right initiative, CHOGM 2003 Report, New Delhi, India 2003.

Pavlik, John V. *New Media Technology: Cultural and Commercial Perspectives*. 2nd ed. Foreword by Everette E. Dennis Needham Heights, MA: Allyn Bacon, 1998.

Rosenzweig, Rox. «Can History Be Open Source? Wikipedia and the Future of the Past. » *The Journal of American History*: vol. 93, no. 1, June 2006.

Scupin, Raymond. *Cultural Anthropology: A Global Perspective*. 6th ed. Upper Saddle River; NJ: Pearson Prentice Hall, 2006.

Seabra, Claudia, Jose Luis Abrantes and Luis Filipe Lages. «The Impact of Using Non-Media Information Sources on the Future Use of Mass Media Information Sources: The Mediating Role of Expectations Fulfillment. » *Tourism Management Journal*: vol. 28, no. 6, 2007, pp. 1541-1554.

Shapiro, Martin M. (ed.). *The Pentagon Papers and the Courts: A Study in Foreign Policy-Making and Freedom of the Press*. San Fransisco: Chandler publications, 1972. (Chandler Publications in Political Science)

Shirky, Clay. «The Political Power of Social Media: Technology, the Public Sphere, and Political Change. » *Foreign Affairs*: vol. 90, no. 1, 2011.

Smith, Peter and Elizabeth Smythe. «Open Spaces, Open Sources.» *Information, Communication and Society*: vol. 12, no. 1, September 2009, pp. 393-816.

Surowiecki, James. *The Wisdom of Crowds*. New York: Anchor Books, 2005.

Theoharis, Athan. «Deep Throat: Was What He Did Unprecedented. » History News Network: George Mason University's. < http://hnn. us/articles/12299. html > .

Woestendiek, John. «Leaks through History. » *Baltimore*: 14 October 2003.

الفصل الخامس

المشهد الثوري الافتراضي
نحو مقاربة للأصول التواصلية للثورة التونسية

الصادق الحمامي



أولًا: الثورة من المنظور التواصلي

يُمثّل التفكير في الثورة التونسية من منظور تواصلي تحدّيًا معرفيًا؛ حيث أجمعت الخطابات الإعلامية على الإقرار بالتأثير الكبير الذي مارسته الميديا (وسائل الاتصال والإعلام) الجديدة (New Media) في تشكيل الثورة. فهناك من تحدّث عن «ثورة الفيسبوك والتويتر»، ووسم آخرون الثورة التونسية بأنها ثورة إلكترونية (E-revolution)، أو ثورة افتراضية (Virtual Revolution) كانت فيها للشبكات الاجتماعية وتسريبات ويكيليكس والمدونات أدوار حاسمة. وتشكّل هذه الخطابات عوائق أمام التفكير في الثورة التونسية من منظور تواصلي، لأنها تختزل صيرورات الأحداث المركّبة في عوامل بعينها ضمن رؤية سببية وميكانيكية. والواقع أن هذه الخطابات لا تقدّم معرفة أصيلة بالأحداث بقدر ما تعكس حماسة متعاطفة مع الثورة إلى درجة أنها تبحث لها عن نوع من الفرادة.

في هذا الإطار، تستدعي معالجة إشكالية الثورة التونسية في علاقتها بالإعلام والاتصال والميديا الجديدة على وجه التحديد من الباحث التزام الحذر المعرفي والابتعاد عن خطاب الحماسة للثورة. كما تستوجب هذه الإشكالية تجاوز المقاربة الانطباعية المرتهنة باللحظة التاريخيّة الآنية نحو استكشاف السياق التاريخي الذي تكوّنت فيه الصيرورة التواصلية التي ساهمت في تشكيل الثورة، خصوصًا أن الأدبيات النظرية في هذا المجال نادرة.

لا تنفصل استخدامات الميديا الجديدة في أثناء أحداث الثورة عن السياق الثقافي للمجتمع التونسي. يمكن في هذا الاتجاه فهم علاقة الميديا الجديدة بالثورة التونسية في إطار ما يمكن أن نطلق عليه «دينامية التخريب والبناء»، التي تشكّلت في المدى الطويل وأفضت إلى سياق تواصلي جديد تحوّلت فيه الميديا الجديدة إلى مجال تجلّت داخله إحدى صيرورات

(Processes) الثورة. إذ ساهمت الميديا الجديدة، من جهة أولى، في تخريب منظومة الإعلام السلطوي وتعطيل آليات السيطرة على المجال العمومي، وأتاحت من جهة ثانية الأدوات والإمكانات والآليات لبناء فضاءات ثقافيّة بديلة مثّلت في لحظة تاريخية معينة البيئة الحاضنة التي تشكّلت داخلها أنشطة الشباب الاحتجاجية، بل المشهد الثوري برمّته، أي بتعبير آخر صيرورة تقويض النظام وانبلاج الجديد.

إذا تأمّلنا تطوّر الأحداث يمكن أن نتبيّن الطرق التي تجسّدت من خلالها دينامية التخريب والبناء التي كانت الميديا الجديدة طاقتها؛ ففي نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ تداولت وسائل الإعلام العالمية والعربيّة الوثائق التي نشرتها منظّمة ويكيليكس التي تضمّنت معطيات عدّة في شأن النظام التونسي. وعلى الرغم من تعتيم الإعلام التونسي على هذه الوثائق، تمكن التونسيّون من الاطلاع عليها بواسطة الصحافة الإلكترونيّة والمدوّنات وصفحات الفيسبوك والقنوات الفضائية (الجزيرة على وجه الخصوص). هكذا ساهمت تسريبات ويكيليكس، بشكل ما، في إفساد صورة النظام التونسي لأنها أكّدت ما كان يعلمه التونسيون، عبر الإشاعة، عن استشراء الفساد. إن عملية المساهمة في تخريب صورة النظام هي التأثير الأهمّ لويكيليكس الذي لا يمكن الاعتراض عليه، على العكس مما ادّعاه بعض المطلعين من أن وثائق ويكيليكس قامت بدور مباشر في إطاحة النظام[١].

بعد أسابيع قليلة من هذه التسريبات، انطلقت الاحتجاجات في الولايات الداخلية (سيدي بوزيد والقصرين) بعد أن أضرم محمد البوعزيزي النار في نفسه. وكان الشباب المحتجّ يواجه في آن واحد قوّات الأمن في الشارع ومنظومة الإعلام السلطوي التي كانت تعتّم على الاحتجاجات من خلال نفيها إعلاميًا. ووظّفت الاستراتيجية الإعلامية المضادة التي اتبعها المحتجون أدوات الاتصال اليومي (الهاتف الجوال) لتصوير الاحتجاجات ثم

(١) وهي الأطروحة التي يدافع عنها جوليان أسانج الناطق باسم منظمة ويكيليكس عندما أكد أن الجيش التونسي أخذ الثقة في نفسه عندما علم من خلال وثائق ويكيلكيس أن الولايات المتحدة لن تساعد النظام في حالة حصول توترات، انظر المقابلة مع جوليان أسانج: <www.mediapart.fr/journal/international/100211/julian-assange-la-meche-wikileaks-en-egypte-et-en-tunisie>.

نشرها على شبكة فيسبوك، في إطار مجموعات افتراضية تشكّلت لغرض إخبار التونسيين والعالم بما يعمل الإعلام الرسمي على نفيه. وعندما لاحقها النظام بالحجب أو التخريب، اعتمدت هذه المجموعات طرقًا بديلة لإتاحة صفحاتها. ومع تطوّر الاحتجاجات بدأ يتناقل التونسيون هذه الفيديوهات الممنوعة من خلال تقاسمها، خصوصًا عبر خدمة البريد التي تتيحها شبكة فيسبوك. بالتوازي مع كلّ هذا اعتمدت القنوات الفضائية العربيّة والعالميّة (و«الجزيرة» على وجه الخصوص) هذه الفيديوهات مادّة إعلامية تعالج من خلالها الاحتجاجات الميدانيّة، ما سمح للتونسيين بالاطلاع على ما كان يخفيه الإعلام الرسمي. على هذا النحو ساهمت الميديا الجديدة (هاتف جوال وشبكات اجتماعية وبعض المدونات) في عمليّة التمثيل الإعلامي للأحداث (Representation Media) لأنها كشفت عن مشهد الاحتجاجات. فتجلّى العنف الفظ الذي كان يستخدمه النظام لمواجهة الشباب المحتجّ. هكذا تكون الميديا الجديدة قد خرّبت استراتيجية التعتيم التي كان يعتمدها الإعلام الرسمي.

قبل أسبوعين من سقوط النظام، أطلقت مجموعة «أنونيمس» (Anonymous) التي تدافع عن الحريّات الافتراضية حملة «عملية تونس» (Tunisia Operation) التي تمثلّت بتعطيل عدد مهم من المواقع الحكومية والإعلامية الرسمية. في الأثناء، تعاظمت المعالجة الإعلامية للأحداث في القنوات الفضائية العربية والعالمية التي تحوّلت إلى مصدر أساسي لإخبار التونسيين بالأحداث.

أمّا الإعلام الرسمي فانتهج، بعد استراتيجية التعتيم، استراتيجية التهوين من خلال اعتماد التأويل التقليدي للأحداث باعتبارها من صنع مجموعات مناوئة تتلاعب بمطالب مشروعة. هكذا فقد النظام تدريجيًا رهان التمثيل الإعلامي للأحداث في معركة اعتمد فيها استراتيجية التعتيم والتهوين في مواجهة استراتيجية التشهير التي اعتمدت فيها مجموعات شبابيّة، من دون تنسيق محكم ومركزي، على تقنيات مبتكرة عديدة مزجت بفضلها عناصر متعدّدة مثل الفيديوهات والصور والشعارات والموسيقى والشعر.

مع تطوّر الاحتجاجات وانتشارها في ولايات عدّة أخرى، وعى التونسيون الطابع الاستثنائي للاحتجاجات وعجز النظام عن السيطرة عليها، وتفاعلوا مع ما شاهدوه من خلال التعليق على الأحداث ونشر الأخبار والصور والفيديوهات على صفحاتهم في فيسبوك وإبداء رأيهم فيها؛ فتحوّل فيسبوك إلى ساحة عامة افتراضية تجلّت فيها حماسة التونسيين للاحتجاجات التي اتخذت أشكالًا مبتكرة من المساندة والتشجيع والإدانة والمناهضة من خلال الصورة والصوت والشعارات... في الأيام الأخيرة، وعندما رفع النظام الحجب عن اليوتيوب وعن عديد صفحات فيسبوك الممنوعة، وبعد أن اشتدت المواجهة في الميدان، تحوّل فيسبوك إلى وسيط فاعل لتنسيق المبادرات الميدانيّة، وبخاصة الإضرابات العامّة في المدن الداخلية، ثم في العاصمة يوم ١٤ كانون الثاني/يناير، اليوم الذي انهار فيه النظام.

نتبيّن من مسلسل الأحداث كيف تقاطعت تأثيرات تسريبات ويكيليكس والتغطية الإعلامية للقنوات الفضائيّة والتعبيرات الفردية والجمعية التي احتضنتها صفحات فيسبوك لتشكّل صيرورة، تفاعلت مع صيرورات أخرى، لتخريب استراتيجية التعتيم التي اعتمدتها منظومة الإعلام السلطوي، التي تجلّى فشلها في سياق اتصالي وإعلامي جديد ظلّت تشتغل فيه وفق منطق التورية والحجب. والواقع أن صيرورة التخريب هذه تندرج في سياق أشمل يتّصل بتأثيرات الميديا الجديدة بشكل عام على منظومة الإعلام السلطوي برمّتها، وعلى السياق الذي تشتغل فيه؛ حيث تعمل المنظومة الإعلامية السلطوية، المرتبطة عضويًا بالمنظومة السياسية، على إحكام الهيمنة على المجال العمومي من خلال احتكار الدولة والنخب المرتبطة بها لآليّات التمثيل الإعلامي للحياة الاجتماعية. في المقابل، شكّلت الميديا الجديدة وفضاءاتها المختلفة (مدونات، شبكات اجتماعية، منتديات...) والممارسات المرتبطة بها (تدوين، تعبير...) منظومة بديلة لتمثيل الحياة الاجتماعية، تحظى بواسطتها ممارسات اجتماعية وثقافية وخطابات سياسية وأفراد وجماعات بالظهور (Visibility) في المجال العمومي، معطّلة على هذا النحو آليات الحجب والتغييب.

من جهة أخرى، لا تقتصر تأثيرات الميديا الجديدة على تخريب آليات

السيطرة على المجال العمومي بشكل عام، بل إن تأثيراتها تتجاوز ذلك نحو بناء مجال عمومي بديل وموازٍ يمارس فيه الأفراد والجماعات المغيّبون أدوارًا جديدة (نقاش، حوار، مناهضة، معارضة، تعبير، إبداع ثقافي، اجتماع داخل تجمّعات افتراضية)، وينتجون داخله ثقافات جديدة، وينخرطون من خلاله في الشأن العام. بل إن المجال العمومي الافتراضي الذي تشكّله الميديا الجديدة يتحوّل اليوم إلى إطار للمداولة والحوار حول أشكال العيش المشترك وتنظيم المجتمع ونمط العقد الاجتماعي الجديد. وهي الآن رهانات المجتمع التونسي بعد إنجاز الثورة.

إن ما يستحقّ التفكير من المنظور التواصلي لا يتعلّق عندئذ بالبحث عن عامل ما حاسم (ويكيليكس أو الشبكات الاجتماعية أو قناة الجزيرة)، بل إن ما يتوجّب التفكير فيه هو السياق الثقافي الاتصالي الذي تحوّل فيه «تمثيل الأحداث» إلى رهان حقيقي خسرته منظومة الإعلام السلطوي. ويفسّر هذا السياق الأشكال التي ساهمت من خلالها الميديا الجديدة في تغيير البيئة الاتصالية والإعلامية برمّتها، ما ساهم في تعطيل فاعلية منظومة الإعلام السلطوي التي أضحت عاجزة عن السيطرة على المجال العمومي.

إن الثورة التونسية، وكل الثورات، ظاهرة مركّبة تفاعلت فيها ديناميات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية ـ اتصالية تشكّلت على المدى البعيد وأفرزت في لحظة تاريخية تحوّلًا حاسمًا. فالقول إن الثورة التونسية هي «ثورة الفيسبوك»، كما يروّج لذلك الخطاب الإعلامي السائد، يؤدي إلى الخلط بين التحوّلات السياسية والاجتماعية والثقافية التي أفرزت الحالة الثورية وصيرورتها المتعددة: الاحتجاجات المتعددة الأشكال في الشارع (مواجهات، تظاهرات، تجمّعات...) **أوّلًا**، والمناهضة والمساندة والحماسة الشعبيّة والوسائط التي تتجسّد بوساطتها هذه الاحتجاجات في المجال الافتراضي **ثانيًا**. على هذا النحو، القول إن فيسبوك أو ويكيليكس أو الجزيرة تمثّل العوامل الرئيسية التي أطاحت النظام في تونس يفضي إلى مأزق معرفي يتمثّل بتحويل التكنولوجيا أو الوسائط الإعلامية إلى قوة فاعلة بذاتها ومستقلّة عن الاستخدامات الاجتماعية والسياقات المجتمعيّة. وإذا جارينا هذا القول السائد يصبح من المشروع انتظار ثورات في المجتمعات

العربية التي تنتشر فيها الشبكات الاجتماعيّة، من دون النظر إلى السياق العام الذي تشتغل فيه هذه الشبكات.

في هذا الإطار، يتساءل روجيه شارتييه (Roger Chartier) في كتابه *Les Origines culturelles de la révolution française* (**الأصول الثقافية للثورة الفرنسيّة**)(٢) «هل تصنع الكتب الثورة؟»، ليخلص إلى أن حركة نشر الكتب والفضاءات الثقافية التي ظهرت في القرن الثامن عشر، مثل الصالونات الأدبية والمقاهي حيث يتناقش الناس في ما طالعوه، ساهمت في تشكيل الذهنيّات الثقافيّة. الكتب إذًا لا تصنع الثورة بقدر ما تساهم في تكوين السياق الثقافي الذي تشكّل فيه الذهنيّات الجديدة وتمثّلات الناس للنظام القديم والمعتقدات والتصوّرات التي جعلت من تقويض النظام القديم عملية مفهومة ومقبولة. يخلص ريجيس دوبريه، بعد تحليله فصل «هل تصنع الكتب الثورة» من كتاب شارتييه، إلى القول: إن «الثورة الفرنسية اندلعت من فوق؛ ضمن نخب المدينة المتعلّمة لكنّ القرّاء (Readers) هم الذين قاموا بالثورة، لا الكتب»(٣).

ثانيًا: صيرورات تشكّل المشهد الثوري الافتراضي

تتمثّل الفرضية الأساسية التي يقوم عليها هذا النصّ بأن الميديا الجديدة ساهمت في تشكيل تحوّلات البيئة الإعلامية الاتصالية التي أفرزت أزمة المنظومة الإعلامية السلطوية. من جهة أخرى، فإن الميديا الجديدة كانت البيئة التي تكوّنت فيها إحدى صيرورات الثورة التي تشكّل بواسطتها المشهد الثوري الافتراضي. يقول الفيلسوف الفرنسي جاك رونسيار (Jacques Rancière): «ليس ثمّة صيرورة ثورية بل مشهد ثوري»، فالسياسة أثناء صيرورة الثورة تتجلّى في كل مكان. «إن الثورة ليست نتيجة عدد من الصيرورات بل إنها المشهد الذي تتجلّى فيه هذه الصيرورات كلّها، مجتمعة في وحدة ذات اتجاه واحد»(٤).

---

(٢) Roger Chartier, *Les Origines culturelles de la révolution française*, L'univers historique (Paris: Le Seuil, 1990).

(٣) Régis Debray, *Cours de médiologie générale*, Bibliothèque des idées (Paris: Gallimard, 1991), p. 166.

(٤) Jacques Rancière, «La Scène révolutionnaire et l'ouvrier émancipé (1830-1848),» *Tumultes*, vol. 1, no. 20 (2003).

إن المشهد الثوري الافتراضي الذي نطمح إلى استكشافه إذًا هو ذلك الإطار الذي تجلّت فيه مناهضة التونسيين للنظام ومساندتهم للمحتجين وحماستهم للعنف الثوري الذي تجسّد في الاحتجاجات الميدانية المتعددة الأشكال؛ ففي صفحاتهم على الفيسبوك تعاطف التونسيون مع محمد البوعزيزي الذي تحول إلى رمز يختزلهم، وعبّروا من خلال الكتابة عن رغبتهم في التغيير ورفضهم للنظام. في صفحات فيسبوك تخلّص التونسيون من الخوف، فتبادلوا فيديوهات الاحتجاجات، وكتبوا عنها، وتناقشوا في دلالاتها، ومارسوا على نحو ما عنفًا ثوريًا رمزيًا شاركوا من خلاله في تشكيل الثورة.

إن الميديا الجديدة عندئذٍ هي التي تشكّل فيها ومن خلالها هذا المشهد الثوري «الافتراضي» المتفاعل مع المشهد الثوري العام، أي ذلك المشهد الذي تتغيّر فيه «القواعد التي كانت تحكم السلطات ومواقع الفاعلين، وطرق الخطاب وتوزيع الأدوار»[5]. إن مفهوم المشهد الثوري هذا يسمح لنا بإعطاء الصيرورات المختلفة التي شكّلت الثورة مكانتها في الوقت ذاته الذي نفهم فيه كيف تجلّى فعل التغيير الذي تنتجه هذه الصيرورات.

إن التمثيل الإعلامي للأحداث (مقابل استراتيجية التعتيم والنفي والتهوين)، والتعبير عن الحماسة الثورية، والنقاش العام حول الأحداث، وتنسيق المبادرات الميدانيّة، هي النشاطات الرئيسية الأساسية التي احتضنتها شبكة فيسبوك والميديا الجديدة عمومًا. وترتبط هذه النشاطات بسياق سياسي وثقافي عام تحوّل فيه التغيير إلى أمر مرغوب فيه في إطار أزمة النظام. كما ترتبط هذه النشاطات بطبيعة الاحتجاجات، التي لم تتزعمها النخب السياسية التقليدية من مثقفين أو أحزاب، وبطبيعة المجال العمومي التونسي الذي تحوّل فيه الفضاء الإلكتروني، بسبب آليات الإقصاء، إلى فضاء التعبير السياسي والثقافي، وإلى فضاء مناهضة النظام وتمثيل الاحتجاجات والترويج لها ومساندتها؛ حيث تحوّلت الشبكات الاجتماعية، كما سنشرح ذلك، في إطار مجال عمومي سلطوي تهيمن عليه منظومة إعلامية سلطوية قائمة على الإقصاء والتغييب، إلى فضاء اجتماعي وتواصلي بديل بالنسبة إلى فئات الشباب بخاصّة. ولأن الشباب يمثّلون القوة الاجتماعية الفاعلة في

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٢.

الاحتجاجات فمن الطبيعي أن تكون البيئة الافتراضية وفيسبوك على وجه الخصوص الإطار الذي تتجلّى فيه حياتهم الاجتماعية. وعلى هذا النحو فإن الأنشطة التي احتضنها فيسبوك مرتبطة كذلك بطبيعة ثقافة الشباب المتحرّرة من الأنساق الأيديولوجية، وبأزمة المؤسّسات والوسائط التقليدية: أزمة منظومة الإعلام الرسمي الذي احتكر التلفزيون والإذاعة والصحافة وسيطر عليها، وأزمة الخطاب الدعائي الفجّ، وأزمة النخب التقليدية والأحزاب السياسية والوسائط والوسائل التقليدية التي تستخدمها للتعبئة (الاتصال المباشر، الصحف...). هكذا تحوّل فيسبوك بسبب أزمة المنظومة الإعلامية الرسمية وأزمة الوسائل التقليدية التي تعتمدها النخب في العمل السياسي (وسائل العمل الحزبي الكلاسيكية) إلى فضاء عمومي بديل.

يقول ولد أباه في هذا الإطار إن من النتائج الأساسية للأزمة الاجتماعية وأزمة النخب السياسية «تغيّر نموذج الفاعل الاحتجاجي الذي لم يعد المناضل الحزبي ولا النقابي، ولا أي من «الأشخاص المفهوميين» المنتمين إلى الوسائط المنظمة في النسيج الاجتماعي... الثائر الجديد هو قبل كل شيء ذو فردية مستقلة ومتميزة، تجسّد تفكّك وتجزؤ النسق الاجتماعي العربي، ترتبط بغيرها من الذوات عبر شبكات مرنة موقتة، لا مركز لها ولا قيادة... وعلى العكس مما يعتقد، ليس الثائر الجديد إفرازًا للتحوّلات التقنية الاتصالية الجديدة (الإنترنت)، بل إن الشبكات الافتراضية والمنتديات الاجتماعية وفّرت الحاضنة الملائمة للجمهور المتمرّد»[٦].

لا يمكن إذًا فهم علاقة الميديا الجديدة بالثورة على نحو سببي ساذج بالاستناد إلى عوامل بعينها منفصلة عن سياقاتها التاريخية والسياسية والثقافية والاجتماعية لتعظّمها ولتحوّلها إلى عوامل حاسمة. إن التحوّل السياسي في مجتمع ما ظاهرة مركّبة تتشكّل على المدى البعيد ولا يمكن اختزالها في مستوى معين أو عامل بعينه. ومن هذا المنظور تطمح مقاربتنا إلى تجاوز التفكير في الثورة التونسية، بما أنها نموذج للتحوّل السيّاسي الديمقراطي في

---

(٦) السيد ولد أباه <http://www.alittihad.ae/wajhatauthor.php?AuthorID = 452&id = 57404>، و«الثوار العرب الجدد،» **الاتحاد**، ٧/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.alittihad. ae/wajhatdetails.php?id = 57404>.

العالم العربي، من مستوى الوسائط الإعلامية الكلاسيكية والجديدة إلى مستوى الحقل الإعلامي والتواصلي. وعلى هذا النحو لا تحيلنا صيرورة انهيار النظام السابق في تونس إلى تأثيرات أحد تطبيقات الميديا الجديدة (الشبكات الاجتماعية، التدوين)، أو تأثير إحدى الظواهر المرتبطة بها (تسريبات ويكيليكس)، بل يحيلنا انهيار النظام في تونس إلى دينامية شاملة ذات تأثيرات عديدة تشكّلت في سياق ثقافي جعل من التغيير بديلًا مقبولًا ومفهومًا.

إذن تحيلنا صورة التخريب والبناء التي أشرنا إليها في البداية إلى صيرورات أربع «تفاعلت في اتجاه واحد»، بتعبير رونسيار، لتشكّل المشهد الثوري الافتراضي.

تتعلّق الصيرورة **الأولى** بأزمة منظومة الإعلام السلطوي التي تقوم على آليات الاحتكار (لوسائط الإعلام الكلاسيكية)، وعلى آليات المراقبة والعقاب والحجب التي ساهمت تدريجيًا في تشكيل القطيعة بين النظام والمجتمع. وانهارت هذه المنظومة برمّتها في أثناء أحداث الثورة.

أما الصيرورة **الثانية** فتتصل بالعولمة الاتصالية وبتأثيراتها في منظومة الإعلام السلطوي، بخاصّة عند مستوى تعطيل قدراتها في السيطرة على المجال العمومي الوطني. إذ شكّلت منصّات التدوين والشبكات الاجتماعية موارد أتاحت فضاءات بديلة لنشاطات تواصلية متعدّدة تحرّر الأفراد من الفضاء الإعلامي الوطني المنغلق. وساهمت مبادرات الدفاع عن الحرّيات الافتراضية وعن الحق في الإعلام والنفاذ إلى مصادره في إفساد صورة النظام بأشكال مختلفة.

تحيل الصيرورة **الثالثة** إلى دور القنوات الفضائية العربية، والجزيرة بخاصّة، التي قامت بدور مركزي في تخريب سياسة التعتيم الإعلامي، وفي إخراج استراتيجية التمثيل الإعلامي للأحداث من الإطار الافتراضي إلى الإطار الإعلامي الواسع.

أما الصيرورة **الرابعة** فتّتصل بتكوّن مجال عمومي بديلٍ ومواز، بواسطة الميديا الجديدة، للمجال الإعلامي الكلاسيكي. ويخرّب هذا المجال العمومي البديل والموازي، الذي تكوّنه الشبكات الاجتماعية

والمدونات، البنية العميقة لمنظومة الإعلام السلطوي ويعطّلها، لأن الأفراد والجماعات يحوزون، بفضل إمكانات الميديا الجديدة، على حق الظهور في المجال العمومي، وعلى حريات جديدة وقدرات تتيح لهم التعبير والفعل. وفي هذا الفضاء الافتراضي (وفي الفيسبوك على وجه الخصوص) تجلّت نشاطات الشباب العديدة في أثناء أحداث الثورة.

الصيرورة الأولى: منظومة الإعلام السلطوي وأزمتها

يرتبط هذا المستوى بالإدارة السلطوية للمجتمع ونتائجها على طبيعة الاتصال في المجتمع، وعلى إدارة الإعلام، وعلى أشكال التعبير السياسي والاجتماعي، وعلى العلاقة بين السلطة والمجتمع، وعلى إنتاج القطيعة السياسية والاجتماعية بينهما التي أفرزت الثورة (وهي مفارقة). حيث تحيل المنظومة السلطوية على سيطرة الدولة على آليات التعبير والنقاش في المجال العمومي من جهة أولى، وعلى المؤسسات الإعلامية من جهة ثانية، وفق منظومة مركّبة تمتزج فيها الآليات القانونيّة والعقابيّة.

استندت دولة الاستقلال إلى شرعية التحرّر (من المستعمر) والدفاع عن الهوية الوطنية وإلى شرعية التنمية وبناء الدولة. واعتمدت دولة الاستقلال إدارة سلطوية للمجال السياسي قائمة على العنف من جهة، وعلى الزبونية السياسية من جهة ثانية. وبشكل عام خضع المجتمع إلى «إدارة أبوية جديدة» ذات طبيعة تسلّطية قائمة على علاقة عمودية وقسرية بين الدولة والمجتمع. واصطبغت البنية الثقافيّة برمّتها، بما في ذلك المجال التواصلي، بهذه الأبوية الجديدة التي تعطّل المواطنة والقيم التي تقتضيها مثل الحرّية والمشاركة والاستقلالية لمصلحة الولاء والتبعية التي يستبطنها الفرد في العائلة، وفي مؤسّسات المجتمع كلها. إذ يقوم النظام الأبوي الجديد، بحسب هشام شرابي، على نمط مخصوص من «الخطاب الأحادي» يحبط عزيمة الحديث الحواري ويستثني المتكلمين الآخرين ويتجاهلهم، فيتحوّل الأفراد إلى مستمعين «يسمعون الكلام»[٧]. هكذا يحيلنا

(٧) هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٢٥.

نظام الأبوية الجديدة إلى نموذج تواصلي يقوم على الإيمان بالحقائق المطلقة، وعلى نبذ الاختلاف والحوار، وعلى «حظر النقاش العلني»، وعلى استبعاد المواجهة الرمزية من خلال النقاش والحجاج، ما يجعل من التآمر أو العنف الشكل الباقي للإقناع[8].

استأثرت الدولة والزعيم والنخب المرتبطة به إذًا بآليات الاتصال السياسي والاجتماعي، وأقصت الأفراد والجماعات الاجتماعية الواسعة عن مجال التعبير والظهور. وكان احتكار التلفزيون الركيزة الأساسية التي قامت عليها منظومة الإعلام السلطوي. ويأتي هذا الاحتكار من الاعتقاد السائد في سلطة التلفزيون التي تؤمن بها نخب تربّت على أن الإعلام سلاح يجب الاستحواذ عليه. يتعلّق الأمر هنا برؤية أداتية ووظيفية للإعلام على وجه الخصوص باعتباره وسيلة يحقق الولاء للدولة. فتحوّل التلفزيون من وسيلة لتمثيل الواقع إلى وسيلة لإدارة المجتمع وضمان الهيمنة.

كانت المنظومة الإعلامية السلطوية في تونس فاعلة في سياق ما قبل عولمة الإعلام وظهور الإعلام التلفزيوني الفضائي وشبكة الإنترنت، أي إلى حدود نهاية الثمانينيات عندما كانت الدولة قادرة على التحكم في ما يمكن أن يشاهده المواطن ويسمعه ويقرأه. لا يتعلّق الأمر هنا بنظام من الرقابة فحسب، بل بتغييب الناس وعوالمهم (Invisibilisation) وإقصائهم من المجال العمومي، وهي خاصية من خاصيات النظام الشمولي بحسب حنّة أرندت (Hannah Arendt)[9].

من جهة أخرى، خربت الإدارة السلطوية للإعلام نظام الوساطة السياسية والاجتماعية، إذ إنها تحولت من آلية لبناء العلاقة السياسية والاجتماعية وإدماج الأفراد والجماعات في المجال السياسي والاجتماعي وبناء الهويّة الجماعية إلى وسيلة لإنتاج القطيعة بين الدولة والمجتمع. كما أصبحت منظومة الإعلام السلطوي غير قادرة على التفاعل مع التحوّلات الاجتماعية والثقافية، لأنها ظلّت مرتبطة بوظيفة الدعاية وإنتاج الولاء، وعاجزة عن تمثيل الحراك الاجتماعي. هكذا أصبحت منظومة الإعلام

(٨) المصدر نفسه.

(٩) Hannah Arendt, *La Condition de l'homme moderne* (Paris: Calmann-Lévy, 2005).

السلطوي تعيد إنتاج أزمة الشرعية السياسية والاجتماعية للدولة، لأنها تحولت إلى آلية لإنتاج القطيعة مع المجتمع.

على هذا النحو، فقدت منظومة الإعلام السلطوي، التي تمثّل إحدى آليات الإدارة السلطوية للمجتمع، فاعليتها في السيطرة والهيمنة وإنتاج الولاء والطاعة وفرض الاستقامة الفكرية والسياسية. كما فقدت هذه المنظومة قدرتها على احتكار تمثيل الواقع بفعل تأثيرات الميديا الجديدة بدرجة أولى والإعلام التلفزيوني الفضائي بدرجة ثانية اللذين يشكّلان سياقًا اتصاليًا وثقافيًا جديدًا تكوّنت فيه على المدى الطويل تمثّلات جديدة للعالم الاجتماعي، وأتاح للفرد استقلالية ثقافية.

تقوم منظومة الإعلام السلطوي على منطق المصدر الواحد، أي منطق الانغلاق وعلويّة الزعيم المتفرّد التي تقتضي حجب التنوع الفكري والتعدّد السياسي وتغييب الأفراد والجماعات من المجال العمومي لتحتكره أيقونة الزعيم. وترتبط أزمة منظومة الإعلام السلطوي كذلك بتشكيل الميديا الجديدة لعالم بديل يتجلّى فيه التنوع الثقافي والصراع الفكري وتعدّد الأصوات في إطار مجال عمومي يمارس الأفراد فيه حقهم في الظهور والمشاركة.

إن قدرة الميديا الجديدة على تخريب منظومة الإعلام السلطوي وتشكيلها للمجال العمومي البديل ليست تأثيرًا ميكانيكيًا، بل هي إمكان كامن فيها يفعّله السياق أو يعطّله. بتعبير آخر، لم يفكّر مصمّمو فيسبوك في استخدامات سياسية بعينها في إطار تخطيط مسبق. إذ دينامية التخريب هي نتاج للتفاعل بين المستخدمين والميديا الجديدة وتطبيقاتها وما تتيحه من أشكال جديدة من التعبير والنفاذ إلى المعلومات من جهة أولى، والتنافر بين منطق منظومة الإعلام السلطوي التي تستند إليها الإدارة السياسية ذات الطبيعة الأبوية (الجديدة) للمجتمع وحراك المجتمع من جهة ثانية. هكذا تخرّب الميديا الجديد منظومة المصدر الواحد (الزعيم السياسي والنظام المتمركز حوله)، وتشكل عالمًا متعدّد المصادر والأصوات والصور والخطابات، حيث للمواطنين الحق في الظهور وفق منطق فردانيتهم وتنوعهم وكثرتهم.

الصيرورة الثانية: ويكيليكس مؤشر لتأثيرات السياق التواصلي العالمي

أفرزت العولمة الاتصالية مجالًا تواصليًا وإعلاميًا كونيًا تجسّد في مجال الميديا الجديدة من خلال إتاحة تطبيقات وإمكانات تواصلية وإعلامية كونية طوّرتها شركات التكنولوجيا الجديدة العالمية التي تعتبر العالم برمّته سوقًا. وتتيح هذه الشركات العالمية التطبيقات القابلة للشخصنة (Costumization) بشكل مجاني (بخاصّة في مستوى اللّغة)، فيتملّكها المستخدمون في كل مكان، ويطوّعونها، ويحولوّنها إلى وسائط للفعل الاجتماعي والابتكار الثقافي في إطار سياقاتهم الثقافيّة المخصوصة.

واجهت السلطة في تونس العولمة الاتصالية من خلال استراتيجيات متنوّعة: المنع والحجب (اليوتيوب) أو مزاوجة الإتاحة والمراقبة والعقاب. على هذا النحو، فإن انتشار التدوين، بما أنه ممارسة فردية وجماعية تشكّلت بوساطتها أنماط جديدة من التعبير الفردي والجماعي السياسي والثقافي... مرتبط باستراتيجيات الشركات العالمية التي طوّرت منصّات مجانية له بكلّ اللغات تستخدمها في مرحلة ثانية لاستقطاب المعلنين. وينطبق الأمر ذاته على الشبكات الاجتماعية (فيسبوك) ومنصّات النشر الذاتي (يوتيوب)؛ فالعولمة الاتصالية تعطّل بشكل مباشر الآليات التقليدية التي تستخدمها الدولة للسيطرة على المجال الإعلامي الوطني، كما أنها تخرّب منظومة الوساطة التي كانت تعتمدها الدولة للتحكم في الاستهلاك الثقافي في زمن الوسائط القديمة (الصحافة والإذاعة والتلفزيون).

هكذا ساهمت العولمة الاتصالية في تحرير الأفراد والجماعات من آليات الهيمنة الثقافية للدولة، وأتاحت لهم أدوات يستخدمونها للتعبير والإبداع والتنظيم الاجتماعي وبناء هوياتهم الفردية والجماعية. نستكشف هنا الطابع المركّب للعولمة (في حين تعتبرها الخطابات الهويّاتية وسيلة تدمير ثقافي) والسياق الجديد الذي خرّب المنطق الذي قامت منظومة الإعلام السلطوي عليه. على سبيل المثال، حاولت الدولة في تونس منع فيسبوك وتراجعت عن ذلك بعد حركة احتجاج كبيرة، لكنها نجحت في المقابل في حجب اليوتيوب. هكذا فقد مبدأ احتكار التلفزيون فائدته في سياق يتيح للأفراد تملّك وسائل التعبير البديلة، بل إن سياسة تطوير البنى التحتية

التكنولوجية، التي اعتبرها النظام مكوّنًا أساسيًا في عملية التنمية والتحديث، تحوّلت إلى عامل لإنتاج شروط فنائها.

في هذا الإطار تمثّل حريّة الوصول إلى المنصات التكنولوجية العالمية مؤشرًا أساسيًّا تستخدمه المنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية لقياس الحرية السياسية، ما زاد في صعوبة إدارة الدولة لإشكالية العولمة الاتصالية. وفي الاتجاه ذاته ظهرت حركات ومبادرات تدافع عن حرية الوصول إلى الشبكة وفضاءاتها(١٠)، وإلى مصادر المعلومات (ويكيليكس)، أو تساعد المستخدمين على تجاوز العقبات التي وضعتها الدولة أمام المستخدمين على غرار حركة «أنونيمس».

تمثّل تونس حالة نموذجية لدراسة تأثيرات العولمة الاتصالية وتخريبها لمنظومة الإعلام السلطوي. حيث تحوّلت التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال التي عملت الدولة على نشرها باعتبارها حجة دامغة على سياساتها التحديثية والتنموية، وفق مبدأ التأثير العكسي (Boomerang Effect)، إلى عامل يخرّب البيئة التي تعمل فيها منظومة الإعلام السلطوي، على الرغم من سياسات الحجب والمنع والمعاقبة التي اعتمدتها الدولة للتقليص من تأثيراتها. هكذا تحوّلت منصّات التدوين وشبكة فيسبوك بخاصّة إلى مجال موازٍ للإعلام الرسمي يمارس فيه الأفراد والجماعات أنشطة اجتماعية وثقافية وسياسية متعدّدة. كما استخدم الناشطون السياسيون الموارد التكنولوجية التي توفّرها شبكة الإنترنت وسائل لمعارضة النظام من خلال إنشاء المدونات والصحف الإلكترونية وتبادل المضامين من خلال البريد الإلكتروني وإنشاء إذاعات الإنترنت...

ما يضيف إلى الحالة التونسية طابعها النموذجي، في سياق دراسة تأثيرات العولمة الاتصالية ذات العلاقة بما أطلقنا عليه دينامية التخريب، الدور الذي أدّته الحركات والمبادرات العالمية التي تدافع عن الحريات الافتراضية، أو تلك التي تعمل على الدفاع عن الحق في الإعلام والاتصال وقيم الشفافية

(١٠) انظر قائمة الدول أعداء الإنترنت التي تصدرها منظمة صحفيون بلا حدود <http://fr.rsf.org>.

والحكم الصالح في دورها في تشكيل الأحداث التي أفرزت الثورة. إذ أطلقت حركة «أنونيمس» في بداية شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ (أي قبل انتصار الثورة بأسبوعين) حملة ضد نظام الرقابة على الإنترنت في تونس (Tunisia Operation). تمثّلت الحملة بمهاجمة المواقع الحكومية وتعطيلها وحجبها من الإنترنت. حاول النظام التونسي التصدي لهذه الحملة، لكنه فشل في ذلك، بل إنه ساعد من خلال ذلك في الترويج لها. هكذا تحولت «عمليّة تونس» إلى خبر عالمي تناولته الصحف العالمية، ما ساهم في تخريب صورة النظام التونسي الذي فقد قدرته على إبلاغ صوته في الشبكة[١١].

ساهمت منظّمة ويكيليكس في تخريب صورة النظام السابق في تونس في إطار نشر الوثائق الدبلوماسية الأميركية. فأطّلع التونسيون من خلال القنوات التلفزيونية الفضائية (الجزيرة على وجه الخصوص) والصحف الإلكترونية العالمية (وبخاصّة صحيفة **لوموند** الفرنسية) على تفصيلات مثيرة عن الفساد، وعن رؤية الإدارة الأميركية للنظام والحياة السياسية في تونس.

الصيرورة الثالثة: التلفزيون الفضائي وأزمة التلفزيون الرسمي

ساهمت الجزيرة والقنوات الفضائية على وجه الخصوص في تخريب استراتيجية التعتيم الإعلامي على الاحتجاجات، بل شكّلت الجزيرة فضاءً تقاطعت عنده الصيرورات الثلاث التي تحدثنا عنها، حيث خصصت، قبل أسابيع من الاحتجاجات في تونس، برامج عدّة للحديث عن وثائق ويكيليكس، ما سمح للتونسيين بالإطلاع على تفصيلات طريفة ذات علاقة بنظام الحكم والفساد وموقف الغرب والولايات المتحدة من الحياة السياسية. كما خصّصت الجزيرة، منذ أن حرق محمد البوعزيزي نفسه، برامج إخبارية للأحداث في تونس من خلال تغطية إخبارية مستمرة بالتوازي مع تسارع الأحداث. وعلى هذا النحو شكّلت الجزيرة بديلًا من التلفزيون الرسمي الذي تجاهل الاحتجاجات في مرحلة أولى في إطار استراتيجية نفيها، وعالجها باعتبارها أحداثًا اجتماعية عابرة توظفها جماعات مناوئة.

---

(١١) انظر البيان الصحافي الذي روّجته حركة «أنونيمس» Anonymous حول «عملية تونس» على: <http://www.youtube. com/watch?v=BFLaBRk9wY0>.

في مقابل استراتيجيتي النفي والتهوين اعتمدت قناة الجزيرة استراتيجية التغطية المباشرة والمستمرّة ضمن نشراتها الإخبارية، أو في إطار برامج حوارية («في العمق»، «ما وراء الخبر»...). هكذا وضعت الجزيرة الأحداث في مقدّمة أولوياتها، بل تحوّلت (الجزيرة)، عندما أخذت الاحتجاجات منعطفًا حاسمًا، أي بعد أن امتدت إلى عدد من الولايات، إلى النافذة التي يخاطب من خلالها المسؤولون الرسميون الجمهور التونسي اعترافًا نهائيًا منهم بانهيار منظومة الإعلام الرسمي برمّتها.

على أن الدور الأهمّ الذي قامت به هذه القناة (والقنوات الفضائية الأخرى بدرجة أقلّ) في عملية التمثيل الإعلامي للأحداث يتّصل بعرضها للفيديوهات التي كان الشباب المحتج يُنجِزُها في الميدان، والتي كان يمكن أن تبقى حبيسة الفضاء الافتراضي وصفحات فيسبوك التي كان يحجبها النظام. فالجزيرة عندما اعتمدت هذه الفيديوهات مصدرًا للمعالجة الإعلامية إنما ضاعفت في تأثيراتها لأنها عرضتها على الجمهور التونسي برمته، وبخاصّة على الفئات الاجتماعية التي لا تستخدم الإنترنت في تونس والعالم العربي، وهي كثيرة.

من جهة أخرى، لم يقتصر التمثيل الإعلامي للأحداث في القنوات الفضائية على المعالجة الإخبارية، لأن التغطية المباشرة والمستمرة لا تقوم على الإخبار فقط، بل إنّ القنوات الفضائية وفّرت للمشاهد التونسي، من خلال التحليل والحوار، إطارًا لفهم الأحداث. هكذا تداخل في عملية التمثيل التلفزيوني (في قناة الجزيرة على وجه الخصوص) الإخبار بالتحليل من خلال انتقاء الضيوف، أو من خلال الومضات التي تعتمد أساليب إخراجية مؤثّرة تمتزج فيها الصورة بالموسيقى والنصّ في إطار من الفرجة أو التمثيل المشهدي والدرامي. حيث أخذ التمثيل الإعلامي للأحداث في الجزيرة على وجه الخصوص، إلى جانب طابعه الإخباري، طابع الفرجة، مساهمًا في خلق الحماسة للثورة في تونس وخارجها. فتحوّلت قناة الجزيرة إلى شاشة تتجلّى فيها الأحداث، وتضع المشاهد في دينامية الحدث بطريقة مختلفة عن تلك التي تتشكّل في شبكة فيسبوك، حيث الفيديوهات متناثرة على الصفحات، وبعضها محجوب يبحث عنها

المستخدم في إطار رؤى مختلفة أو حتى متعارضة. أما في التلفزيون فالأحداث تخضع لسرد إخباري منظّم ووفق استراتيجية تأويلية تشكّل بديلًا من الاستراتيجيات التأويلية التي اعتمدها الإعلام الرسمي.

الصيرورة الرابعة: مجال عمومي موازٍ وبديل

تتصل هذه الصيرورة بتكوّن مجال عمومي بديل وموازٍ ساهمت في تشكيله وبنائه الميديا الجديدة (تدوين، شبكات اجتماعية...) وديناميات سياسيّة واجتماعية وثقافية مرتبطة بخصوصيات المجتمع التونسي: التنوّع السياسي والثقافي والفكري، وعجز النظام السياسي المنغلق عن التفاعل مع هذا التنوّع، وانتشار التعليم وتكنولوجيات المعلومات والاتصال... ويتّسم هذا المجال العمومي البديل والموازي بسِمات عدة: فهو جماهيري وغير نخبوي (أكثر من مليوني تونسي مشترك في شبكة فيسبوك على سبيل المثال[١٢]. كما أنه يحتضن أنشطة اجتماعية ـ تواصلية متعدّدة ومتداخلة حميمية وشخصية (بناء العلاقات الاجتماعية...) وعمومية ذات علاقة بالشأن العام على غرار التعبير السياسي والفكري والفني (حركة موسيقى الراب التي ظلّت غائبة عن الإعلام الكلاسيكي). وعلى هذا النحو شكلت تطبيقات الإنترنت البنية التحتيّة لمجالٍ تواصلي واجتماعي موازٍ للمجال العمومي الذي تكوّنه وسائط الإعلام الكلاسيكية الخاضعة لسيطرة الدولة. كما اتسم هذا المجال العمومي الافتراضي الموازي بانفصاله عن المجال العمومي السلطوي الذي تكوّنه وسائط الإعلام الكلاسيكية، بل هما يتعارضان في كلّ شيء (نخب/أفراد مغمورون، دعاية/تواصل، علاقات عمودية/علاقات أفقية...).

إن التأثير الأهمّ للميديا الجديدة هو تشكيلها مجالًا عموميًا افتراضيًا موازيًا وبديلًا للتعبير السياسي للأفراد والجماعات السياسية والنخب المقصاة من المجال السياسي. إذ كان النظام الثقافي المؤسسي عاجزًا عن إدماجهم. ولعل ظاهرة موسيقى الراب التي تجلّت في أثناء أحداث الثورة

---

(١٢) انظر: الإحصاءات المتعلقة باستخدام الفيسبوك في تونس التي يصدرها موقع Social Bakers: <www.socialbakers.com/facebook-statistics/tunisia>.

تبيّن مدى عجز منظومة الإعلام عن تمثيل الحراك الثقافي. وتمثّل الشبكات على وجه التحديد مجالًا لتشكيل تنظيمات جمعية (Collective) قائمة على التشارك والتواصل في كل مجالات الحياة المهنية والفنية والثقافية والاجتماعية، ولبناء علاقات اجتماعية (صداقة، تعارف، تبادل. . .).

يمارس الشباب في هذا المجال العمومي الافتراضي البديل أنشطة جديدة ومتعاظمة ذات علاقة وطيدة بالشأن العام تمثّل قوة ثقافية تتجسّد في تملّك الوسائط والحضور في الفضاءات العمومية وابتكار أنماط جديدة من التعبير عن الهوية الذاتية والجماعية. إن هذه القوة الجديدة التي أضحى يمتلكها الشباب هي شكل من أشكال المقاومة للهيمنة الاجتماعية، وهي ترتبط بما يسميه جون فيسك (John Fiske) القوة السيميائية (The Semiotic Power)، أي قوة بناء المعنى والمتعة والهويات الاجتماعية المختلفة عن تلك التي تريد أن تفرضها أنظمة الهيمنة الاجتماعية(١٣). وفي هذا الإطار حرّرت أحداث الثورة في تونس هذه القوة الثقافية التي بقيت طويلًا حبيسة الفضاء الافتراضي بسبب عدم تفاعلها مع «العالم الحي»، وبسبب انغلاق الحياة السياسية الذي همّش الأنشطة التواصلية الجديدة للشباب عبر حصرها في الفضاء الإلكتروني وفصلها عن الحياة السياسية من خلال آليات رقابية وعقابية ومؤسسية عديدة. لكن عندما اختلّ هذا السياق تجلّت هذه القوة الثقافية في المشهد الثوري قوّة إبداعية قادرة على الفعل.

هنا يمكن أن نتبيّن كيف ساهمت أنشطة الشباب في شبكة فيسبوك في تشكيل المشهد الثوري الافتراضي:

أ ـ فيسبوك: النافذة الوحيدة المفتوحة على مسرح الأحداث

قامت سياسة التعتيم الإعلامي على منع الصحافيين التونسيين والمراسلين الأجانب من تغطية الأحداث من خلال إقصائهم عن الميدان. هكذا حاول النظام نفي التمثيل الإعلامي للأحداث (Mediatization) اعتقادًا

(١٣) John Fiske, *Television culture* (London: Routledge, 2006), p. 317.

منه أن نفي الصورة هو نفي للأحداث برمّتها. وفي هذا الإطار تجاوز الشبان المشاركون في الاحتجاجات في المناطق التي شهدت أكثر الأحداث دموية، أي سيدي بوزيد وتالة والقصرين، سياسة التعتيم هذه من خلال تصوير الاحتجاجات عبر هواتفهم الجوّالة ونشرها على فيسبوك في إطار صفحات ومجموعات خصّصت للأحداث، التي لاحقها النظام بالحجب المتواصل. هكذا تحوّل فيسبوك إلى وسيط مركزي بين هذه المناطق والاحتجاجات التي تجري فيها من جهة، وتونس ثم العالم من جهة أخرى. وتحولت الفيديوهات التي ينشرها الشباب على فيسبوك إلى مصدر أساسي تتغذى منه القنوات التلفزيونية الفضائية، بل إن الصور التي اعتمدت عليها هذه القنوات كان مصدرها الوحيد شبكة فيسبوك. وعلى هذا النحو ولفترات طويلة من الأحداث كان فيسبوك النافذة الوحيدة التي كان يطلّ منها التونسيون والعالم على مشهد الأحداث الميدانيّة. وخلقت وظيفة الوساطة هذه الشعور بمركزية الشبكة، وكأنها الآلية التي بوساطتها تتحقق الثورة، في حين أنها كانت أحد الفضاءات التي تجلّت من خلالها الأحداث.

ب ـ «تمثيل» مختلف للأحداث عبر فيسبوك

تداول المستخدمون مضامين عدة نسخوها من مواقع إعلامية، أو ابتكروها بأنفسهم مثل الصور وأفلام الفيديو... في هذا الإطار، أتاح فيسبوك أشكالًا فريدة من تمثيل الأحداث بشكل يختلف جذريًا عن التمثيل الإعلامي التلفزيوني الذي يقوم على وساطة الصحافي في عمليات الإخبار من خلال السرد الصحافي والحوار والمعالجة الإعلامية عمومًا؛ فعلى الرغم من أنها توظف تقنيات سردية وإخراجية عالية، تبقي المعالجة التلفزيونيّة المشاهد في موقع الناظر المتفاعل مع الأحداث. أما في فيسبوك، فإن المستخدم أكثر نشاطًا؛ فهو ينتقي ما يشاهده ويبحث عنه ويعلّق عليه ويرسله إلى أصدقائه، وينشره على حائطه، وفي أحيان أخرى يعيد تركيب العناصر التي يجدها على صفحات أصدقائه، أو يعلّق على إصدارات الآخرين. تعطي هذه الأنشطة المختلفة المستخدم الإحساس بالمشاركة في الحدث على الرغم من أنه لم يغادر موقعه أمام الكومبيوتر. تختلف عملية تمثيل الأحداث في فيسبوك عن تمثيل الأحداث في الإعلام

الكلاسيكي؛ فإذا كان تمثيل الواقع في الشبكات الاجتماعية عملًا جماعيًا، فهو في الإعلام الكلاسيكي عملية مُمَأسسة ومنظمة يستأثر بها الصحافيون وفق معايير معلومة.

إضافة إلى ذلك، يشعر المستخدمون، باعتبارهم فاعلين نشيطين في عملية التمثيل، بأنهم يشاركون في جماعة فاعلة تعبّر وتعارض وتندد، ما يعزز لديهم الإحساس بالفعل حتى يكاد يصبح حقيقيًا. إن هذه الطريقة في تمثيل الأحداث وعرضها في المجال العمومي في إطار خصوصيات التطبيقات التي يتيحها فيسبوك تمثل تحوّلًا فريدًا وطريفًا في العلاقة بالواقع؛ فإذا كان السرد الإعلامي يجعل من المتلقي ناظرًا إلى الأحداث (Spectator)، فإن تطبيقات فيسبوك تُحوِّل المستخدم إلى مشارك في عملية التمثيل عبر إلغاء وساطة الصحافي. على هذا النحو، فإن المنطق الذي قامت عليه الصحافة، بما أنها تُمثّل للواقع عبر إعادة تركيب عناصره، ينهار لمصلحة تمثيل الجماعة لذاتها في إطار سرد مختلف جماعي ومتعدّد الآفاق لا ينفكّ عن التشكّل. هكذا أتاح فيسبوك للمستخدمين المشاركة في تشكيل المشهد الثوري الافتراضي.

ج ـ فيسبوك: وسيلة تنسيق

يرتبط هذا الدور بمستوى عملي، إذ في الأيام الأخيرة من الأحداث وبعد ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، عندما قرّر النظام رفع آليات الحجب على عدد من المواقع والمدوَّنات والصفحات، أتاح فيسبوك للكثير من المجموعات الافتراضية تنسيق تحركاتها الميدانية وتعبئة المشاركين في المسيرات.

د ـ فيسبوك: منتدى مفتوح

ظلّت القنوات التلفزيونية والإذاعية والصحف ومواقع الإنترنت التونسيّة في أغلبيتها العظمى ملتزمة سياسة التعتيم الإعلامي التي مارسها النظام، في حين كان النقاش بشأن الأحداث والتعبير عن المواقف بالنصّ والصورة والفيديو والتضامن مع الضحايا يتعاظم تدريجيًا، حتى تحوّلت الفيسبوك في الأيام الأخيرة من الثورة إلى منتدى رحب.

هـ ـ فيسبوك مجال الحماسة للثورة

تحوّل فيسبوك تدريجًا مع تطوّر الأحداث إلى مجال تجلّت فيه حماسة التونسيين للثورة من خلال آليات تعبيرية عدّة، لعلّ أهمّها تلك الإبداعات السمعية البصريّة التي يعبّر المستخدم من خلالها عن حماسته الكبيرة للثورة. وتخضع مقاطع الفيديو التي أرسلها الشباب من ميدان الاحتجاجات لعملية إعادة تركيب متواصلة يضيف فيها كلّ مستخدم عنصرًا جديدًا. ومن علامات الحماسة للثورة أيضًا الصور التي يختارها المستخدمون لملمحهم (Profile) مثل صور العلم التونسي للتعبير عن حبهم للوطن الذي يتحرّر، أو صور البوعزيزي الذي تحوّل إلى رمز يختزل جميع التونسيين بصفته محرّرهم.

لا تمثل هذه الإبداعات التي ينتجها المستخدمون المغمورون فعلًا ثوريًا بحدّ ذاتها لأنها منفصلة عمليًا عن فضاء الأحداث الحاسمة في الميدان في سياق صارت فيه السيطرة على الشارع الحقيقي وغير الافتراضي الرهان الأساسي بالنسبة إلى السلطة، وبالنسبة إلى المتظاهرين. لكنها تستمدّ قوتها في المقابل من رمزيتها لأنها تعبّر عن إجماع عام ضدّ السلطة من جهة، وعن نوع من المشاركة الرمزية في الثورة من جهة أخرى؛ إذ ظل المستخدمون في جزء كبير منهم مشاهدين (Spectators) متعاطفين مع الثورة، يعبّرون عن حماستهم لها لأنها تحوّلت إلى أفق جماعي يبشّر بمجتمع جديد.

إن هذه «المشاركة بالحماسة» تمثّل آلية مرتبطة بالثورة بشكل عام، إذ رأى كانط في الحماسة للثورة الفرنسية دليلًا قاطعًا على أنها تمثل تقدّمًا بالنسبة إلى الإنسانية القادرة على أن تحرّر نفسها بنفسها[١٤]. بل إن الحماسة من منظور كانط هي الطريقة التي فهم بها العالم معنى الثورة الفرنسية. إن هذا التعاطف المتجرّد مع الأحداث الذي أعلن عن نفسه في المجال العمومي كان العامل الحاسم في الثورة الفرنسية. الحماسة إذًا «ليست شعورًا فرديًا باطنيًا لا يفعل في الواقع، بل إنها تمظهر للفكرة في الإحساس وللفعل وهي قادرة على إلهام الأحداث التي تُحدِث قطيعة في المسار التاريخي»،

(١٤) Emmanuel Kant, *Le Conflit des facultés* (Paris: Vrin, 2000).

كما يقول هوارد كايغيل (Howard Caygill) في **قاموس كانط**[(١٥)].

خلاصة: تحوُّلات المجال العمومي

لا تزال الثورة الفرنسية بعد قرنين موضوعًا للدرس والتحليل. ولا يزال الباحثون، وبخاصّة في مجال الدراسات التاريخيّة، يجدّدون نظرتنا إليها. إن هذا النصّ عندئذٍ استكشاف أوّلي لحدث عظيم تمثّل في تقويض نظام برمّته انهار نتيجة العنف الثوري في العالم الحيّ الذي تجلّى بأشكال مختلفة على الشاشات في القنوات التلفزيونية، وفي الفضاءات الإلكترونية في إطار مشهد ثوري رمزي شارك في تشكيله التونسيون، والشباب على وجه الخصوص، بطرق متعدّدة.

في هذا الإطار تمثّل مقولة «ثورة الفيسبوك»، التي انطلقنا منها للتفكير في ما يمكن أن نسميه «الأصول التواصلية للثورة التونسية»، اختزالًا مريبًا لحدث ذي أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية. والواقع أن هذه المقولة تستمد بريقها من سردية قديمة تجعل من التكنولوجيا قوّة ثورية تؤسّس لعالم جديد تعبّر عنها مقولة «الثورة التكنولوجية» المتداولة التي يردّدها الإعلام باستمرار، وكأن التكنولوجيا تنتقل، بعد أن كانت مغيّبة في لا وعينا المعرفي والثقافي عندما كنا نعتقد أن الأفكار تقود العالم، إلى عالم المُثُل العُليا عندما أصبحنا نعتقد أن الوسائل هي التي تصنع الثورات. إضافة إلى هذا كله، تمنعنا مقولة «ثورة الفيسبوك» من النظر إلى الثورة بما هي صيرورات متفاعلة ومترابطة تفضي إلى الانتقال من عالم قديم إلى عالم جديد.

في المقابل، فإن رفض مقولة «ثورة الفيسبوك» لا يعني البتة الشك في العلاقة بين الفضاء الافتراضي والثورة، لأن الرهان المعرفي الأصيل يتمثّل في تشخيص المستوى الذي تتحوّل فيه الأنشطة التي احتضنتها شبكة الفيسبوك إلى صيرورة فاعلة تفاعلت مع صيرورات أخرى لتفضي إلى المشهد الثوري. يتعلّق الأمر إذن باستبدال باراديغم (Paradigm) الوسائل الذي يستند إلى سببية ميكانيكية ببراديغم السياق الذي تتفاعل فيه الصيرورات كلها لتشكّل مُجتمعةً الأحداث. وإذا نظرنا إلى الثورة التونسية

(١٥) Howard Caygill, *A Kant Dictionary*, The Blackwell Philosopher Dictionaries (Malden; MA: Blackwell, 1995), p. 176.

من منظور تواصلي، فإنها تمثّل حدثًا تقاطعت عنده صيرورات عديدة داخلية وخارجية: أزمة منظومة الإعلام السلطوي **أولًا**، والعولمة الاتصالية في بعديها التكنولوجي والسياسي **ثانيًا** (إمكانات جديدة أتاحتها منصّات تكنولوجية مفتوحة (للتدوين) وشبكات اجتماعية (فيسبوك) ومبادرات تناضل من أجل ديمقراطية إلكترونية (ويكيليكس و«أنونيمس»)، والإعلام التلفزيوني الفضائي **ثالثًا** (القنوات الفضائية العربية والجزيرة على وجه الخصوص التي مثّلت مصدرًا بديلًا ومستمرًا يكشف للتونسيين عمّا يحجبه الإعلام الرسمي)، و**رابعًا** دينامية ثقافية داخليّة تجسّدت في مجال عمومي افتراضي أتاح تمثيل العالم الاجتماعي الذي كانت تحجبه منظومة الإعلام الإعلامي السلطوي، والذي تحوّل في أثناء أحداث الثورة إلى إطار لتمثيل أحداث الثورة.

في هذا الإطار، نخلص إلى نتيجتين نظريتين مهمتين:

تتمثل **النتيجة الأولى** بأن الميديا الجديدة لم تكن وسيلة الثورة، بل بيئة الشباب الثقافية التي قاموا فيها بتمثيل ثورتهم بأنفسهم وفق نموذج التمثيل الذاتي (Auto/Self Representation) التي تتيحها تطبيقات مرتبطة بدينامية إلغاء الوساطات (Disintermediation). وكانت الميديا الجديدة أيضًا البيئة التي احتضنت أشكالًا متعدّدة من حماسة التونسيين للثورة ومساندتهم لها تمثلوا من خلالها أنفسهم جماعة متلاحمة راغبة في التغيير. إن الميديا الجديدة لم تكن وسيط الثورة، بل وسطها وبيئتها لأنها عالم الشباب. وفي هذا العالم ناهض الشباب النظام من خلال أنشطة مختلفة عبر التعبير والنقاش والحماسة والنقد والإدانة بالصورة والموسيقى والشعارات والنصوص، فتحوّل الفضاء الافتراضي برمّته إلى مشهد ثوري. وعندما تشكل هذا المشهد الثوري، انهار المشهد السلطوي الذي احتكره الأب الزعيم باعتباره اختزالًا فريدًا للمجتمع برمّته، وفتح المجال رحبًا لكلّ من غيّب.

على هذا النحو، فإن الرهان الأساسي الذي تجسّد من خلال أشكال مختلفة كان تمثيل الأحداث: إذ كانت منظومة الإعلام السلطوي تُجاهد لتورية المشهد الثوري الميداني وإخفاء الأحداث وتطويقها وحجبها وتهوينها من جهة أولى، في حين كان الشباب يعمل، من خلال أنشطتهم المختلفة، وبخاصّة تصوير الأحداث ونقلها، على رسم هذا المشهد وإبرازه في الفضاء

الافتراضي. إن العلاقة بين الثورة والميديا الجديدة والوسائط الإعلامية عمومًا ليست علاقة سببية ينتج فيها الثاني الأول، بل إنها علاقة ذات طبيعة سيميائية بالأساس، حيث تتحوّل من خلالها الرموز إلى طاقة فاعلة. وهذه العلاقة ليست جديدة. يقول يورغن هابرماس في هذا الإطار: «إن التلفزيون لم ينقل أثناء الثورات في ألمانيا الشرقية وفي تشيكوسلوفاكيا وفي رومانيا حدثًا تاريخيًا، بل إن الحدث ذاته تحقّق على الطريقة التلفزيونيّة. فوسائل الإعلام لم تكن حاسمة في مستوى نقل الأحداث عالميًا فحسب، بل إن الحضور الجسدي للحشود المتظاهرة في الساحات العامّة، على عكس القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لم يكن ليجسّد العنف الثوري سوى من خلال تحويله، عبر التلفزيون، إلى حضور عارم»[١٦].

الشيء ذاته يمكن أن نقوله عن الميديا الجديدة. فاحتجاجات الشباب تبدو وكأنها تحققت على الطريقة الشبكية: مجموعات من الشباب في الميدان تتحرك من دون خطّة مسبقة أو تنسيق ما، تتشكل وتنحل باستمرار، ولا تنتظم وفق منطق هرمي (زعيم وتابعون)، بل وفق منطق تعاوني وأفقي. وفي الإنترنت مجموعات أخرى تساندها تعمل على تشكيل مشهد ثوري (رمزي) آخر تعمل كذلك في إطار التنظيم ذاته، تتعاون لتمثيل الاحتجاجات في أرجاء الفضاء الإلكتروني، وتناصر المحتجين وتعاضدهم.

أما **النتيجة الثانية** فترتبط بمستوى أعمق يحيل إلى تغيّر البنية التحتية التي يقوم عليها المجال العمومي في تونس؛ حيث أضحى فيسبوك والفضاءات التواصلية الأخرى (مدونات، منتديات) يُمثّل ما يطلق عليه هابرماس شبكة الاتصال العمومي[١٧] التي يقوم عليها الفضاء العمومي الافتراضي الذي يتفاعل مع فضاءات عمومية أخرى في إطار مجال عمومي جديد. فمن منظور هابرماس، قام المجال العمومي الديمقراطي، الذي تشكّل في القرن الثامن عشر، والذي ارتبطت به الثورة الفرنسيّة، على بنية تحتية مثّلت الحاضنة لأنشطة النقاش العمومي والحِجَاج العقلاني في مسائل ذات طبيعة ثقافية وفنية وأدبية أولًا، ثم سياسية بعد الثورة الفرنسية التي

---

(١٦) Jürgen Habermas, «L'Espace public, trente après,» *Quaderni*: no. 18 (Automne 1992), p. 187.

(١٧) المصدر نفسه.

ساهمت في «تسييس الحياة الاجتماعية». إن هذه «البنية التحتية»، التي تكونت من الصالونات والمقاهي الفكرية، ومن شبكات توزيع الكتب، ومن الصحف ودور النشر والمكتبات وفضاءات المطالعة والجمعيات الفكرية وصحافة الرأي[١٨]، هي إذًا الوسط الذي تتشكّل بوساطته ما يُسمِّيه هابرماس شبكة الاتصال العمومي الضرورية للمجال العمومي.

تستوجب فكرة الوسائط الجديدة باعتبارها «الحاضنة» لأشكال الاحتجاج الجديدة، بحسب تعبير السيد ولد أباه، تأصيلًا نظريًا يمثّل مسلكًا يخرجنا من مأزق تحويل الوسائل إلى عوامل فاعلة بذاتها. فالميديا الجديدة ليست التكنولوجيات الرقمية أو الأدوات والوسائل (الكومبيوتر والإنترنت والهاتف الجوال)، وهي ليست نسخة (رقمية) جديدة وبديلة من الإعلام الكلاسيكي، لأنها ليست وسائل للتبليغ والتأثير فحسب. فالميديا الجديدة بنية تحتية (Infrastructure) لمجال اجتماعي وسياسي وثقافي يتكوّن، بحسب ليفنستون (S. Livingstone) وليفرو (L. A. Lievrouw)، من ثلاثة مستويات متداخلة ومتفاعلة في ما بينها باستمرار: الأجهزة (Devices) أي الوسائل والأدوات (الكومبيوتر والهاتف الجوال والشبكات)، والممارسات (Practices) (التدوين والدردشة. . .)، والتنظيمات الاجتماعية (Social Arrangements)، أي أطر تكنو ـ اجتماعية تفرض قواعد تكنولوجية ومعايير للممارسة مُمَأسسة[١٩]. هنا نصل إلى منطقة استكشاف الدينامية الثقافية العميقة للميديا الجديدة في علاقتها بالثورة التونسية؛ إذ يمثّل فيسبوك والفضاءات التواصلية الأخرى (مدوّنات، منتديات) شبكة الاتصال العمومي التي قام عليها الفضاء العمومي الافتراضي الذي بيئة الشباب الثقافية التي تجلّت فيها حياتهم الاجتماعية برمّتها: تفاعلاتهم اليومية، صداقاتهم، إبداعاتهم الموسيقية البديلة وانتماءاتهم الجماعيّة. وفي الأحداث التي أفرزت الثورة، لم تكن مشاركة الشباب لتتجلى إلا في هذه البيئة الافتراضية.

(١٨) Jürgen Habermas, *L'Espace public. Archéologie de la Publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, traduit de l'allemand par Marc B. de Launey, Critique de la politique (Paris: Payot, 1988).

(١٩) Leah A. Lievrouw and Sonia Livingstone, *The New Media*, 4 vols., Sage Benchmarks in Communication (London: Sage publication, 2006), p. 8.

المراجع

١ ـ العربية

شرابي، هشام. **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

٢ ـ الأجنبية

Arendt, Hannah. *La Condition de l'homme moderne*. Paris: Calmann-Lévy, 2005.

Caygill, Howard. *A Kant Dictionary*. Malden; MA: Blackwell, 1995. (The Blackwell Philosopher Dictionaries)

Chartier, Roger. *Les Origines culturelles de la révolution française*. Paris: Le Seuil, 1990. (L'Univers historique)

Debray, Régis. *Cours de médiologie générale*. Paris: Gallimard, 1991. (Bibliothèque des idées)

Fiske, John. *Television culture*. London: Routledge, 2006.

Habermas, Jürgen. *L'Espace public. Archéologie de la Publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, traduit de l'allemand par Marc B. de Launey, Critique de la politique Paris: Payot, 1988. (Critique de la Politique)

———. «L'Espace public, trente après.» *Quaderni*: no. 18, Automne 1992.

Kant, Emmanuel. *Le Conflit des facultés*. Paris: Vrin, 2000.

Lievrouw, Leah A. and Sonia Livingstone. *The New Media*. 4 vols. London: Sage publication, 2006. (SAGE Benchmarks in Communication)

Rancière, Jacques. «La Scène révolutionnaire et l'ouvrier émancipé (1830-1848).» *Tumultes*: vol. 1, no. 20, 2003.

الفصل السادس

شركات وسائل الإعلام: ويكيليكس، ومشكلة المحاسبة وتحميل المسؤولية

غاريث بورتر



ملخص

إنَّ محاسبة حكومة ما وتحميلها مسؤولية سياسات محلَّ مساءلة أخلاقية، عبر إيصال كميات كبيرة من الوثائق الحساسة إلى وسائل الإعلام، على النحو الذي سعى إليه ويكيليكس بنشره وثائق حربية ومراسلات دبلوماسية أميركية، إنما يتوقّف بقوة على الطريقة التي تغطي بها المؤسسات الإعلامية هذه. وهذا أمرٌ يطرح مشكلتين اثنتين يتناولهما هذا الفصل: **أولاهما** أنَّ التغطية الإعلامية ربما لا توصل إلى الجمهور ما للأحداث التي تصوّرها الوثائق من أهمية سياسية نظرًا إلى نقص في فهم تاريخ القضية السياسية الأعمّ، كما كانت الحال مع تغطية **نيويورك تايمز** وثائق وزارة الدفاع الأميركية في عام ١٩٧١. **وثانيتهما** التشويه الذي يمكن أن تلحقه وسائل الإعلام بمحتوى الوثائق حين تكتب عنها انطلاقًا من وجهات نظرها السياسية الخاصة، كما جرى في تغطية **نيويورك تايمز** لوثائق ويكيليكس.

أولًا: التسريب والتغطية الإعلامية والمحاسبة

كان للجدال الذي تفجّر في شأن ما نشره موقع ويكيليكس في وسائل الإعلام من وثائق سريّة ـ تقارير حربية ومراسلات دبلوماسية ـ أن يطرح قضية الصراع بين دعاوى الحكومة الأميركية أنَّ سريّة الوثائق الخاصة يجب أن تكون مصانة بأيّ ثمن، وبين الحاجة إلى محاسبة المسؤولين عبر فَضْح هذه الوثائق. يبدأ هذا الفصل بافتراض أنَّ ثمّة حاجة واضحة إلى مثل هذا الفضح، نظرًا إلى ذلك النمط الراسخ من ضروب الاختراق في الحرب وسواها من حالات الصراع أيام الحرب الباردة وما بعدها.

غير أنَّ هذا الفصل سيركّز على قضية مختلفة تحيط بنشر وثائق ويكيليكس، هي مدى فاعلية نشر الوثائق من حيث مساهمته في مثل هذه

المحاسبة. والمحاسبة مفهوم عريض جرى استخدامه عمليًا في سياق «عملية الفَضْح»، كي يشير إلى الضغط على المسؤولين عن ارتكاب الخطأ من أجل تصويبه. على سبيل المثال، فإنَّ «مشروع المحاسبة الحكومي في واشنطن دي. سي» يلاحظ أنّه «عادة يقوم من يمارس عملية الفضح بمخاطبة أطراف يمكن أن تؤثّر في الوضع وتصوّبه. وهذه الأطراف هي الإعلام، أو المدراء المنظّمون، أو الخطوط الساخنة، أو أعضاء الكونغرس، وسواهم كُثُر»[١].

ترجمة تسريب الوثائق الخاصة بارتكاب أخطاء في الحرب، أو الدبلوماسية، أو سواها من قضايا السياسة العليا، وتحويلها إلى محاسبة، بمعنى دفع الحكومة إلى تحمّل المسؤولية عن القيام بعمل يصحّح الخطأ ويصوّبه، هي أصعب كثيرًا وأعقد مما تبدو أول وهلة. ذلك بأنَّ المحاسبة بمعناها الدقيق الذي أشرت إليه ربّما لا تعود ممكنة بفوات فرصة العمل التصويبي. غير أنّه يبقى هناك احتمال أن يُخْرِج من يقوم بالفضح إلى العلن معلومات عامة تدفع الجمهور إلى تحميل أفرادٍ مسؤولية ارتكاب الخطأ إمّا قانونيًا وإمّا سياسيًا.

هذا المعنى الثاني للمحاسبة هو ما يبدو أنّ موقع ويكيليكس أَمِلَ بأن يحظى به حين عزم على نشر أعداد ضخمة من الوثائق في وسائل الإعلام. ويبيّن موقع ويكيليكس أن مهمّات هذه المنظمة (ويكيليكس) تتمثّل بتحميل الحكومة مسؤولية الكذب على شعبها وحجبها عنه أمورًا مهمة بقيت طيّ الكتمان. ويورد الموقع اعتقاد دانيال إلسبرغ، مُسرِّب وثائق وزارة الدفاع الأميركية في عام ١٩٧١، أنَّ تلك الوثائق كشفت «عمق ما بلغته حكومة الولايات المتحدة في خداع شعبها بشأن حرب فييتنام»، وأنَّ نشرها ساعد على تقصير أمد تلك الحرب. كما يشير الموقع إلى أنَّ «التدقيق العام في سلوك المؤسسات التي كانت بغير ذلك ستبقى بعيدة من المحاسبة ومحجوبة عن الأنظار إنما يضطرها إلى الأخذ في الحسبان ما تنطوي عليه أفعالها من اعتبارات أخلاقية»[٢].

(١) «What is a Whistleblower?» <http://www.whistleblower.org/about/what-is-a-whistleblower>.

(٢) «WikiLeaks: About,» <http://web.archive.org/web/20080314204422/http://www.wikileaks.org/wiki/Wikileaks:About>.

وإذ يأخذ موقع ويكيليكس وثائق وزارة الدفاع الأميركية نموذجًا، يوضح أنّه كان يأمل لما سرّبه إلى وسائل الإعلام من وثائق بأن يمارس على الولايات المتحدة ضغطًا سياسيًا يدفعها إلى تغيير سياسات تنطوي على الخداع وسواه من ضروب الاختراق الأخلاقي.

من الواضح أنَّ كثيرًا من تلك الوثائق (ما يقارب ٧٧ ألف «وثيقة حربية» عن الحرب في أفغانستان، و٤٠٠ ألف عن الحرب في العراق) إنما يطرح قضايا محاسبة جدية، شأنه شأن كثير من المراسلات الدبلوماسية البالغ عددها ٢٥١ ألفًا. على سبيل المثال، تشتمل بعض وثائق الحرب العراقية بوضوح على أنَّ القيادة العسكرية الأميركية كانت قد هُيِّئَت لإمكانية التعذيب الذي مارسته قوات الأمن العراقية والسماح به. في حين يُلقي بعضها الآخر ضوءًا جديدًا على الرواية التي نجح في تقديمها الجنرال ديفيد بترايوس (David Petraeus) بوصفه القائد الأعلى في العراق عامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، ومفادها أنَّ إيران تسعى إلى إطاحة حكومة نوري المالكي، وإخراج القوات الأميركية من البلاد عبر تسليح خلايا عسكرية مستقلة وسريّة موالية لإيران وتدريبها.

وصفت إحدى المراسلات الدبلوماسية لقاءً يُظْهِر إدارة باراك أوباما وهي تزعم في لقاء سري مع خبراء روس في أواخر عام ٢٠٠٩ أنَّ الصواريخ الباليستية الإيرانية تمثّل تهديدًا محتملًا للمدن الأوروبية، بينما رفض الخبراء الروس وجهة النظر هذه رفضًا قاطعًا. ومع أنه ليس واضحًا ما إذا كان ويكيليكس يرى أن لهذه الحوادث المحددة الأولوية في نشرها الوثائق، فإن هذه الحوادث تقدّم أمثلة على ضروب المحاسبة التي أراد ويكيليكس أن يثيرها، وبخاصة ما تعلّق بالحكومة الأميركية، وهي أمور ستناقش في هذا الفصل باعتبارها أمثلة على مشكلة التغطية الصحافية بوصفها نوعًا من المصفاة، أو المرشِّح الذي لا بدّ لعملية المحاسبة من أن تمرّ عبره.

أما التوصّل إلى المحاسبة عبر إرباك الحكومة والضغط عليها كي تغيّر سياساتها، من خلال التسريب إلى وسائل الإعلام فيقتضي أن يكون للتسريبات المعنية أثر مهم في الجهاز السياسي. ومع أنَّ مثل هذه التسريبات الإعلامية عادة ما يكون لها مثل هذا التأثير، فإنّ العملية ليست آليّة بأيّ

حال من الأحوال. ثمة نوعان من العراقيل تقف بين تسريب الوثائق المتعلقة بموقف أو عملٍ سياسي معين، تأثير الضغط المرغوب فيه في مرتكبي الخطأ الذي ينطوي عليه ذلك الموقف أو العمل.

يتمثّل النوع **الأول** بأنّ الروايات الصحافية التي تولّدها الوثائق ربّما لا تلفت انتباه الرأي العام إلى قضايا المحاسبة المحددة، وذلك بعدم تركيزها على تلك القضايا تركيزًا كافيًا.

أمّا النوع **الآخر** فيتمثّل بأنَّ التغطية الإعلامية للوثائق المعنية قد تنحرف في اتجاه مختلف عن الاتجاه الذي يرغب فيه مصدر التسريب. ويبدو أن النوع الأول من العراقيل كان قد حَدَّ من الأثر السياسي الذي كان يمكن أن يترتّب على تسريب وثائق وزارة الدفاع الأميركية. أما النوع الثاني فيمكن القول إنّه قد حال دون أن يكون للوثائق التي نشرها موقع ويكيليكس ما أراده الموقع لها من أثر.

ثانيًا: التغطية الإعلامية لوثائق وزارة الدفاع الأميركية

طرح كثيرٌ مما كشفته وثائق وزارة الدفاع الأميركية مسائل جديّة، أخلاقية وقانونية وسواها، تتعلق بسياسة الولايات المتحدة في فييتنام منذ الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى فترة تصاعد الحرب الأميركية هناك في ستينيات القرن العشرين. واحتوت مجموعة الوثائق التي نُشِرت كملاحق للقصة التي ترويها وزارة الدفاع الأميركية مقالات حول سياسة الولايات المتحدة والوضع الفعلي في فييتنام - وبخاصة خلال السنوات الأولى من تورط الولايات المتحدة هناك - وهي مقالات تناقض الرواية الرسمية عن السياسة الأميركية في فييتنام وما قُدِّمَ من تبرير لهذه السياسة[٣]. غير أنَّ الكشوف المبعثرة في هذه الوثائق لم تُتَرْجَم بالضرورة إلى وصف صحافيّ يمكن أن يسهّل المحاسبة. ذلك بأنَّ قصة وزارة الدفاع الأميركية

---

(٣) يمكن للقارئ أن يجد مختصرًا جامعًا لكلٍّ من الرواية التاريخية ووثائق وزارة الدفاع الأميركية المفردة التي تطرح قضايا المحاسبة، سواء ما تعلّق منها بالسياسات ذاتها أم بخداع الرأي العام عبر إخفاء السياسات أو تقديمها على غير ما هي عليه، في: *Credibility Gap: a Digest of the Pentagon Papers*, Compiled by Len Ackland (Philadelphia: National Peace Literature Service, 1972).

عن التورط الأميركي في فييتنام، التي شكّلت الكتلة الأساسية من وثائق وزارة الدفاع الأميركية، إنما تدافع عمومًا عن القرارات التي سبق اتخاذها قبل سنوات بمزيد من التورط وتعدّها ضرورية، فلا تقدّم تاليًا سوى القليل من المواد المشحونة سياسيًا المتعلقة بسياق عام ١٩٧١[٤]. ولذلك فإنّ تركيز الصحافيين على التاريخ السردي لم يترك لهم أن يروا سوى القليل مما يولّد مطالبات جديدة بمحاسبة ضروب الانتهاك السابقة.

غير أنَّ الوثائق ككلّ، وبخاصة الكثير من الوثائق الأصلية، توفّر فرصة لعددٍ كبيرٍ من الروايات الصحافية الممكنة، وبخاصة حين توضع إلى جانب سياسة الولايات المتحدة المعلنة خلال الفترة ذاتها أو بعدها. على سبيل المثال، تكشف إحدى وثائق وزارة الدفاع الأميركية أنَّ حزب «كان لاو»، ذلك الحزب السياسي السرّي الفاشي الذي استخدمه نظام ديم لفرض الولاء على الجسم الحكومي والمجتمع المدني، كان قد أسّسه موظف كبير في وزارة الخارجية الأميركية. وذلك فضلًا عن وثائق تشير إلى أنَّ الولايات المتحدة تعمّدت إفراغ المناطق التي يسيطر الشيوعيون عليها عبر هجماتها الجوية والمدفعية التي شنّتها من دون تمييز على القرى الواقعة في مناطق الفيتكونغ، ما يطرح قضية خرق الجيش الأميركي قواعد الحرب في فييتنام[٥].

غير أنَّ الروايات التي رافقت نشر الوثائق في صحيفتي **نيويورك تايمز** **وواشنطن بوست** فشلت عمومًا في إلقاء الضوء على مثل هذه الكشوف. وكان ثمّة مشكلة أخرى تتمثّل بأنَّ كثيرًا من الوثائق التي عنيت بأحداث وقعت قبل ١٥ إلى ٢٠ سنة، كانت تتطلب فهمًا دقيقًا لتاريخ الصراع الفييتنامي والدبلوماسية الأميركية بغية التوصل إلى ما تطرحه تلك الكشوف من قضايا مهمة تتعلق بالمحاسبة والمسؤولية.

---

(٤) يلاحظ ليزليجيلب، رئيس فريق وزارة الدفاع الذي قدّم الدراسة، في رسالة نقله في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩: «من الطبيعي أنّ لدينا جميعًا تحيّزاتنا ومآربنا، وهذا يظهر بوضوح من حين إلى آخر. . .». انظر: George McT. Kahin, «The Pentagon Papers: A Critical Evaluation,» *American Political Science Review*, vol. 69, no. 2 (1975), p. 676.

(٥) يمكن للقارئ أن يجد ثلاثًا من هذه الإشارات في وثائق تعود إلى ١٩٦٦ و١٩٦٧، وذلك في: *Credibility Gap: a Digest of the Pentagon Papers*, p. 77.

علاوة على ذلك، فإنّ حجم المعلومات ذاته والوقت الكبير اللازم لدراستها حدًّا من إمكانية التركيز على تلك النقاط التي يمكن أن تكون موضوع روايات صحافية مستقلة. أمّا تعجّل **نيويورك تايمز** ـ وبعدها **واشنطن بوست** ـ في نشر الوثائق فحدَّ تمامًا من إمكانية أن تفضي التغطية إلى روايات صحافية مؤثّرة حول الوعود الزائفة التي باعتها السياسة الأميركية للشعب الأميركي، أو حول الأدلّة على انتهاك وقح لحقوق الإنسان في فيتنام الجنوبية. إذ ركّزت الحلقات الثلاث الأولى من تغطية **نيويورك تايمز** للوثائق تركيزًا كليًا على صنع القرار في إدارة جونسون، الأمر الذي عنى اتّكاءً شديدًا على رواية وزارة الدفاع الأميركية الخاصة، ولم تتعامل مع بعض القضايا الأساسية المتعلقة بشرعية الحرب أو عدم شرعيتها، مثل التاريخ الطويل من تدخّل الولايات المتحدة إلى جانب الحكم الاستعماري الفرنسي.

قال مسرّب الوثائق إلى **نيويورك تايمز** دانيال إلسبرغ في مذكّراته: «لطالما اعتقدتُ أنّ التأثير الكامل لهذه الرواية يتوقف على كنس الرواية السائدة كنسًا تامًا. فليس الأمر أمر أيّ صفحة أو كتاب أو كشفٍ فردي دراماتيكي؛ بل أمر استمرار وطبيعة الخداع واللامبالاة والاستخفاف التي كانت صاعقة في النهاية». كما ذكر أنَّ اهتمامه بغياب المنظور التاريخي الضروري في تغطية **نيويورك تايمز** في تلك الأيام الثلاثة الأولى قد دفعه إلى التفكير جدّيًا في إعطاء **واشنطن بوست** بعض الوثائق التي لم تكن قد نشرت بعد[٦].

بهذا تبرز ثلاثة عوامل يمكن أن تفسّر إلى حدٍّ بعيد لماذا أخفقت تغطية وثائق وزارة الدفاع الأميركية في إحداث أثر دراماتيكي يدفع إلى المطالبة السياسية بالمحاسبة في ما يخصّ مجموعة من قضايا الحرب: الدور المركزي الذي أعطته التغطية للرواية الرسمية التي صوّرت تاريخ السياسة على أفضل نحو، وحجم الوثائق، والافتقار إلى الوقت اللازم لتمحيصها بما يكفي.

---

(٦) Daniel Ellsberg, *Secrets: A Memoir of Vietnam and the Pentagon Papers* (New York: Viking Press, 2002), p. 389.

١ ـ نيويورك تايمز ووثائق ويكيليكس

تتمثّل المشكلة الممكنة الثانية بأنّ تغطية وسائل الإعلام للوثائق المسرّبة ربّما لا تعكس على نحو دقيق أهمية هذه الوثائق. وربما يصل الأمر بها، بدلًا من ذلك، إلى حدّ حَرْف بعض الوثائق ذات الأثر السياسي في مجرى معاكس لما قصده الفرد أو قصدته المنظمة التي سرّبتها. وهذا ما كانت عليه الحال في تغطية **نيويورك تايمز** للوثائق الحربية والمراسلات الدبلوماسية التي سرّبها موقع ويكيليكس. حيث لم يقتصر الأمر على إخفاق التغطية في إلقاء الضوء على ما تنطوي عليه السياسة الأميركية من قضايا المحاسبة وتحمّل المسؤولية؛ بل تعدّاه إلى إيحاء التغطية التي تناولت بعض المراسلات الأساسية بأنَّ سياسة الولايات المتحدة في خوض ما قيل إنه «حرب بالوكالة» مع إيران في العراق هي سياسة مبرّرة، وبأنّ تهديد الولايات المتحدة بشن الحرب على إيران بسبب برنامجها النووي هو إمّا مُبَرَّر، وإما أنّه ليس حربيًّا بما فيه الكفاية.

بالطبع، تعكس بعض المراسلات الدبلوماسية والوثائق الحربية التي كشفها ويكيليكس، وبدقّة، نيّات الولايات المتحدة وسياستها. لكن مقارنة تغطية **نيويورك تايمز** لبعض وثائق ويكيليكس الأساسية بهذه الوثائق ذاتها تشير إلى أن الكشوف التي تدعم وجهات نظر نقّاد السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تمّ تجاهلها أو إهمالها. بل إنَّ بعض الروايات الصحافية التي كان يجب أن تتناول الخداع أو الإبهام الأميركي الرسمي خرجت بدلًا من ذلك وهي تشير إلى أنَّ هذه الوثائق تثبت المزاعم الرسمية الأميركية في شأن تهديدات إيرانية، وأن على الولايات المتحدة و/أو إسرائيل أن تفعل شيئًا إزاء تلك التهديدات.

في حالة وثائق الحرب العراقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تزعم واحدة من الروايات البارزة في تغطية **نيويورك تايمز**، كتبها مايكل غوردون (Michael Gordon) ـ وهو الصحافي ذاته الذي شارك جوديث ميللر (Judith Miller) في كتابة التقرير سيّئ الصيت «Aluminum Tubes» أثناء التحضير لغزو العراق ـ أنَّ وثائق ويكيليكس تظهر الجيش الأميركي على أنّه لطالما كان محقًّا في شأن التهديد الإيراني في العراق. ولاحظت رواية غوردون أنَّ

«النقّاد» الذين دافعوا عن البيت الأبيض بالغوا في دور إيران كي يصرفوا النقد عن سلوك البيت الأبيض في الحرب، ويحشدوا الدعم لسياسة متشدّدة حيال إيران، بما في ذلك إمكان العمل العسكري. وصوّرت الرواية وثائق ويكيليكس باعتبارها تثبت ما قاله الجنرال ديفيد بترايوس عن دعم إيران لما يُدعى «جماعات خاصة» من الميليشيا الشيعية. ونوّهت إلى تقرير استخباري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ يعرض خطة وضعها قائد ميليشيا شيعي يُدعى أزهار الدليمي تهدف إلى خطف جنود أميركيين في بغداد، كما نوّهت إلى قول هذا الشخص إنّه كان قد تدرّب في إيران[٧]، لتلاحظ بعد ذلك أنَّ عمليات اختطاف جنود أميركيين وقتلهم في كربلاء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ «عليها بصمات السيّد الدليمي ذاتها».

هذه الوقائع تتمشّى مع زعم بترايوس أنَّ إيران تدعم وحداتٍ من الميليشيا الشيعية المستقلة منفصلة عن جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر، وأنَّ السياسة الإيرانية تهدف إلى الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي. غير أنَّ هنالك مشكلتين في تقرير **نيويورك تايمز**؛ فالوثيقة الاستخبارية التي استندت إليها توضح أنَّ الدليمي تابع «لقائد أكبر من قوات جيش المهدي»[٨]. وهذه الحقيقة التي تتعارض بصورة مباشرة مع الخط الرسمي القائل بوجود «مجموعات خاصة» إيرانية في العراق، لا تظهر في رواية **نيويورك تايمز**. كما لا توضح **نيويورك التايمز** أنَّ الجيش الأميركي سبق أن قال صراحة إن هذه «المجموعات الخاصة» التي درّبتها إيران مستقلة عن جيش المهدي.

حقيقة أنَّ الوحدة المقاتلة المرتبطة بإيران هي جزء من حركة الصدر إنما تقوّض عنصرًا أساسيًا في رواية الجيش الأميركي الرسمية، التي تفيد أنَّ مساعدة إيران للميليشيا الشيعية هي جزء من مؤامرة تهدف إلى إضعاف حكومة المالكي. وهناك عدد من المؤشرات على أنَّ الصدر وحكومة

---

(٧) Michael R. Gordon and Andrew W. Lehren, «Leaked Reports Detail Iran's Aid for Iraqi Militias,» *New York Times*, 22/10/2010, p. 1.

(٨) للإطلاع على البيان الصادر في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، انظر: <http://www.nytimes.com/interactive/world/iraq-war-logs.html#report/ABD1B1E9-D673-93B1-757861100C0728BC>.

المالكي لم يكونا في حال حرب خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، بل كانا في صفٍّ واحد في مواجهة تحدّي السنّة هيمنة الشيعة في بغداد والإصرار الأميركي على التخلص من جيش المهدي باعتباره قوة عسكرية ـ سياسية كبرى. وأكّد قائد الفريق المقاتل الأميركي الذي كان يخدم في كربلاء لاحقًا أنّه كان ثمّة اشتباه بتواطؤ المحافظ وقائد الشرطة في العملية التي خُطِف فيها عسكريون أميركيون. والمحافظ عقيل الخزعلي لم يكن صدريًا، بل كان عضوًا في حزب المالكي، حزب الدعوة[٩].

ثمّة رواية أخرى في شأن وثائق حرب العراق نشرتها **نيويورك تايمز** في اليوم ذاته تُعنى بقضية متفجّرة؛ وهي تكشف أنّ القائد العسكري الأميركي في العراق قد أصدر أمرًا مجزّأً (Fragmentary/Order-FRAGO) يقضي بألا يجري أيّ تحقيق في إساءة القوى الأمنية العراقية معاملة السجناء ما لم توجّه الدوائر العليا بذلك. ومضى ذلك الأمر أبعد من رفض التدخل المباشر لوقف سوء معاملة السجناء ليقول صراحة إنّ موقف الجيش الأميركي تجاه مثل هذا السوء في المعاملة يجب أن يكون عدم التدخل فيها.

غير أنّ رواية **نيويورك تايمز** في شأن هذا الموضوع جاءت على نحو يحدّ من أثر هذا الكشف. إذ جاء عنوانها على هذا النحو: «السجناء ينالون الأسوأ على يد العراقيين، بحسب الوثائق»، الأمر الذي دفع كثيرًا من القراء إلى الافتراض أنّ القصة تفرّق تفريقًا قاطعًا بين المواقف الأميركية والمواقف العراقية في معاملة السجناء[١٠]. كما أنّ الرواية لا تصل إلى الكشف الأساسي الذي كشفته وثائق ويكيليكس في شأن سوء معاملة السجناء العراقيين ـ أي الأمر الأميركي بعدم إجراء تحقيق في حال وجود أدلّة على سوء المعاملة هذه ـ إلا في الفقرة الخامسة، فقط بعد اقتباسها من ناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية يقول إنّ السياسة الأميركية تجاه سوء معاملة السجناء «كانت وستظلّ

---

(٩) Gareth Porter, «Leaked Report, New Iraqi Alignment Reveal U. S. War Failure,» *Inter Press Service*, 25/10/2010, <http://ipsnews.net/news.asp?idnews=53283>.

(١٠) Sabrina Tavernise and Andrew W. Lehren, «Detainees Fared Worse in Iraqi Hands, Logs Say,» *New York Times*, 22/10/2010, <http://www.nytimes.com/2010/10/23/world/middleeast/23detainees.html>.

متّسقة مع القوانين والأعراف الدولية المعتادة»، وإنَّ القاعدة الحالية تتطلّب قوى «تُسجّل سوء المعاملة مباشرة»، لكن «إذا ما خرقها العراقيون، فإنّ السلطات العراقية هي المسؤولة عن التحقيق».

اعترف كتّاب رواية **نيويورك تايمز** هذه بأنَّ معظم حالات سوء معاملة السجناء عوملت بالقدر ذاته من «اللامبالاة»، لكنهم تجنبوا طرح المؤدّى الواضح الذي يفيد أنَّ السلطات العسكرية الأميركية اختارت عامدة تغطية التعذيب المنهجي الذي كانت تمارسه على السجناء تلك القوات العراقية التي درّبتها وجهّزتها، كما لم يُقِم أولئك الصحافيون أيّ صلة بين الأمر بعدم التحقيق في إساءة قوات الأمن العراقية معاملة السجناء الصادر في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، وحقيقة أنّ قوات الأمن السنيّة التي حاولت تنظيمها غرب العراق كان قد كنسها هجوم متمردين قبل شهرين، وأنَّ الجنرال بترايوس، الذي تولى تدريب وتجهيز قوة عراقية جديدة، كان يعلم أنَّ عليه الاعتماد أساسًا على العساكر والشرطة الكردية والشيعية خلال السنتين اللاحقتين[11]. وأوردت **نيويورك تايمز** أنّه لم يُشَر إلى هذا الأمر أول مرة إلا في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، في حين أشارت **الغارديان** في تقرير حول هذا الموضوع بوضوح بالغ إلى أنَّ هذا الأمر كان قد صدر في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤[12]. بل إنَّ الأثر السياسي للوثائق المتعلقة بالأمر المجزّأ (FRAGO) خفّفت منه أكثر حقيقة أنَّ **واشنطن بوست**، التي اتخذت من **الغارديان** مصدرًا لها، لم تشر إليه إلا في الفقرة ٢٨ من تقريرها في شأن وثائق حرب العراق[13].

تضمنت المراسلات الدبلوماسية التي نشرتها ويكيليكس عددًا من

---

(١١) حول سياق الاستخدام اللاحق للقوى الطائفية في قتال السنّة، انظر: Gareth Porter, «Torture Orders were Part of U. S. Sectarian War Strategy,» *Inter Press Service*, 1/11/2010, <http://ipsnews.net/news.asp?idnews=53426>.

(١٢) Nick Davies, «Iraq War Logs: Secret Order that let US Ignore Abuse,» *The Guardian*, 22/10/2010, <http://www.guardian.co.uk/world/2010/oct/22/iraq-detainee-abuse-torture-saddam>.

(١٣) Greg Miller and Peter Finn, «Secret Iraq War Files Offer Grim New Details,» *Washington Post*, 23/10/2010, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/10/22/AR2010102201682.html>.

التقارير في شأن اجتماعات متعلقة بإيران، وكرّست **نيويورك تايمز** روايتيها الكبيرتين لمراسلات متعلقة بإيران بوصفها تشكّل تهديدًا لأوروبا والشرق الأوسط. وأوردت أولى تلك الروايتين الكبيرتين أنَّ الاستخبارات الأميركية توصلت إلى أنَّ إيران كانت قد حصلت من كوريا الشمالية على مجموعة كبيرة من الصواريخ «أمكنها لأول مرة أن تمنح إيران القدرة على ضرب عواصم في أوروبا الغربية، أو أن تصل إلى موسكو بسهولة، وحذّر الضباط الأميركيون من أنَّ قوة دفعها المتقدمة يمكن أن تسرّع من تطور إيران على صعيد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات»[١٤].

غير أنَّ ذلك الزعم المثير في شأن التهديد الباليستي الإيراني لأوروبا يتعارض مع نصّ الوثيقة الفعلية، وهو تقرير عن اجتماع جرى في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ بين اختصاصيين أميركيين وروس في شأن البرنامج الصاروخي الباليستي الإيراني بغية التوصّل إلى «تقويم مشترك للتهديد». وما تكشفه المراسلة ذاتها، في الحقيقة، هو أنَّ الوفد الأميركي، الذي قال رئيسه إنَّ الولايات المتحدة «تعتقد» أنَّ إيران حصلت من كوريا الشمالية على صاروخ يُدعى «PM-25»، لم يقدّم أي دليل جدّي يدعم هذا الزعم. أمّا الوفد الروسي فقدّم دحضًا مفصلًا لبعض عيّنات من الأدلّة الظرفية التي قدّمها الجانب الأميركي. وقال الروس إنَّ ثمة أدلّة على نقل صواريخ إلى إيران من كوريا الشمالية، وإنه لم يجرِ أيّ اختبار لمثل هذه الصواريخ، الأمر الذي لم ينكره الجانب الأميركي. وألحّ الروس على أنَّ الإيرانيين ليسوا قادرين حتى على بدء برنامج يهدف إلى تطوير صاروخ يمكن أن يصل إلى أوروبا قبل عام ٢٠١٥ على الأقل[١٥].

أمّا التقويم المستقل الأشدّ صدقية لبرنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، الذي أجراه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن،

(١٤) William J. Broad, James Glanz and David E. Sanger, «Iran Fortifies Its Arsenal with the Aid of North Korea,» *New York Times*, 28/11/2010, <http://www.nytimes.com/2010/11/29/world/middleeast/29missiles. html>.

(١٥) SECRET State 017263, 24 February 2010, «U. S. -Russia Joint Threat Assessment Talks-,» *State Logs* (December 2009), <http://213. 251. 145. 96/cable/2010/02/10STATE17263. html>.

فأضاف مزيدًا من الأدلّة في أيار/مايو ٢٠١٠ على أنَّ ما من تطويرٍ جارٍ في إيران للصاروخ «PM-25»(١٦).

غير أنَّ **نيويورك تايمز** لم تورد أيًا من التفنيدات الروسية للتأكيد الأميركي على وجود صواريخ PM-25 في إيران. وكي تزيد الطين بلّة، لم تنشر **نيويورك تايمز** نصَّ المراسلة الدبلوماسية الطويلة عن الاجتماع الأميركي ـ الروسي «بناء على طلب إدارة أوباما». وفي هذا إقلاع عن ممارستها المعتادة نشر نصوص وثائق ويكيليكس الأصلية في رواياتها. وبذلك لم يكن بمقدور قرّاء **نيويورك تايمز** اكتشاف عملية التضليل التي تقوم بها الصحيفة باستثناء من دخل منهم على موقع ويكيليكس نفسه واضطلع على النص الأصلي فيه.

نظرًا إلى اندفاع إدارة أوباما وراء إقامة درع صاروخي باليستي دفاعي في أوروبا يستخدم التكنولوجيا الأميركية، فإنَّ رواية **نيويورك تايمز** في شأن هذه المراسلة كان يجب أن تكون متّسقة مع رغبة ويكيليكس في محاسبة السياسات العامة القائمة على معلومات مضلّلة. لكنها اختلقت بدلًا من ذلك رواية تدعم السياسة الرسمية لإدارة أوباما.

أمّا المجموعة الأخيرة من مراسلات ويكيليكس التي تفارقت فيها تغطية **نيويورك تايمز** مع نيّة ويكيليكس فتُعنى بآراء الأنظمة العربية في الخليج حيال إيران، وبخاصة ما يجب القيام به إزاء برنامج إيران النووي. ونشرت **نيويورك تايمز** رواية في شأن تلك المراسلات المسرّبة تسوق الزعم أنّها «تكشف كيف عمل صعود إيران على توحيد إسرائيل وكثيرٍ من خصومها العرب الذين لطالما أظهروا لها العداء ـ وخصوصًا السعوديين ـ خلف قضية واحدة مشتركة»، هي دعم استخدام القوة العسكرية ضد برنامج إيران النووي. وما أضفى على هذا الأمر إلحاحًا دراماتيكيًا ذلك المقتطف المثير المنسوب إلى ملك السعودية عبد الله، ويلحّ فيه على الولايات المتحدة أن «تقطع رأس الأفعى»(١٧)، وذلك في

---

(١٦) *Iran's Ballistic Missile Capabilities: A Net Assessment* (London: IISS, 2010).

انظر: Gareth Porter, «Russians Refuted U. S. Claim of Iranian Missile Threat to Europe,» *Inter Press Service*, 30/11/2010.

(١٧) David E. Sanger, James Glanz and Jo Becker, «Around the World, Distress over Iran,» *New York Times*, 28/11/2010, <http://www.nytimes. com/2010/11/29/world/middleeast/29iran. html>.

إشارة واضحة إلى ضرب إيران بوصفها رأس الإسلام الشيعي في أرجاء الشرق الأوسط.

الفكرة الأساسية التي تبرزها رواية **نيويورك تايمز** في تغطيتها الإخبارية للمراسلات هي أنَّ أنظمة الخليج العربية تشاطر إسرائيل وجهة نظرها أنَّه يجب استخدام القوة العسكرية ضد برنامج إيران النووي، غير أن تفحصًا دقيقًا للمراسلات ذاتها، وكذلك لسياق بعض الأقوال السعودية الواردة فيها، يكشف أنَّ السعودية وغيرها من أنظمة الخليج العربية كانت أكثر احتراسًا، إن لم تكن رافضة صراحة، لهجوم عسكري على إيران، قياسًا على ما توحي به رواية **نيويورك تايمز**[١٨].

بل إنَّ **نيويورك تايمز** تسيء حتى نقل القول المنسوب إلى الملك عبد الله، الذي يحتلّ موقعًا مركزيًا في الرواية؛ فهي تقول إنَّ السفير السعودي في الولايات المتحدة، عادل الجبير هو الذي نقل عن الملك عبد الله قوله هذا، في لقاء بين هذا الأخير والجنرال بترايوس، الذي ترأس في ما بعد القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM). لكن المراسلة تبيّن بوضوح أنَّ السفير نقل ذلك إلى نائب رئيس البعثة الأميركية في الرياض بعد ذلك بيومين. وحين التقى عبد الله بترايوس، في الواقع، لم يكن تركيز النقاش على برنامج إيران النووي، وإنما على «مقاومة وصدّ النفوذ والتخريب الإيرانيين في العراق». بل إنَّ المراسلة ذاتها تقارن تعليقات الجبير بالتعليقات التي صدرت عن وزير الخارجية سعود الفيصل والمدير العام للاستخبارات الأمير مقرن أثناء زيارة بترايوس. إذ نُقِلَ عن وزير الخارجية دعوته إلى «عقوبات دولية أكثر شدّة»، ووافق عليها الأمير مقرن. ولم يمضِ وزير الخارجية إلى أبعد من القول إنَّ «استخدام الضغوط العسكرية على إيران ينبغي ألّا يكون مستبعدًا»، وهي بدقّة وجهة النظر الرسمية لإدارة جورج بوش الابن[١٩].

---

(١٨) Gareth Porter, «Cables Belie Gulf States' Backing for Strikes on Iran,» *Inter Press Service*, 6/12/2010, <http://ipsnews. net/news. asp?idnews = 53790>.

(١٩) For the text of the central cable among those to which the Times report referred, see: Secret Ryadh, «Saudi King and Senior Princes on Saudi Policy toward Iraq,» 19 April 2008, <http://213. 251. 145. 96/cable/2010/02/10STATE17263. html>.

ينم سياق الموافقة السعودية الظاهرة على سياسة إدارة بوش، كما أشار إليها تشاس فريمان، سفير الولايات المتحدة الأميركية في السعودية في الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢، الذي أقام صلة مع كبار المسؤولين السعوديين، عن اتّساق هذه الموافقة مع «تودّد السعودية إلى حاميتها». وكان بوش قد سعى في الأصل وراء دعم الرياض لموقف أشدّ حدّة اتجاه إيران، حتى إنّ رئيس القيادة المركزية الأميركية السابق، الأدميرال وليم فالون (William Fallon)، كان قد أقيل بسبب تصريحه علنًا أنَّ ما من حرب على إيران، إلى جانب أسباب أخرى طبعًا.

ما لم تنقله **نيويورك تايمز** أيضًا مراسلات دبلوماسية تُظهر أنَّ كبار المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعُمَان ليست لديهم أيّ رغبة في حصول مواجهة عسكرية مع إيران أو أي أعمال تزيد التوتر معها، وأنّهم حذرون بشدة في شأن احتمال توجيه إسرائيل ضربة لإيران، وهذا ما دعاه وليّ عهد الإمارات العربية المتحدة «أسوأ سيناريو». بيد أن تقرير **نيويورك تايمز** تجاهل كلّ هذه المؤشرات[٢٠].

مرّة أخرى، وكما هي الحال في تغطية وثائق وزارة الدفاع الأميركية، تظهر تغطية **نيويورك تايمز** باعتبارها العامل الرئيسي المحدّد لتأثير برقيات ويكيليكس السياسي، نظرًا إلى ما تمتّعت به من شبه احتكار لتغطية وثائق ويكيليكس بين وسائل الإعلام التي تصل إلى الجمهور الأميركي. وهو احتكار ظلّ متواصلًا طوال عام ٢٠١٠، مع أنّ ويكيليكس كانت قد أوقفت إمداد **نيويورك تايمز** بالمراسلات الدبلوماسية المسرَّبة في فترة أواخر الصيف، أو أوائل الخريف، بسبب موقفها السلبي من مؤسس ويكيليكس جوليان أسانج، لذا كانت **نيويورك تايمز** تحصل على تلك المراسلات من **الغارديان**.

كان لحقيقة أنَّ **نيويورك تايمز** هي المنفذ الوحيد في الولايات المتحدة الذي يمكنه الوصول إلى الوثائق مقدّمًا أن تعطي تغطية وثائق ويكيليكس في بقية الصحافة الأميركية شكلها وصيغتها. إذ كان ثمة ميل لدى كثير من

---

(٢٠) Porter, «Cables Belie Gulf States' Backing for Strikes on Iran».

وسائل الإعلام الأميركية إلى استخدام روايات **النيويورك تايمز** في تغطيتها وثائق ويكيليكس، الأمر الذي ساد بوجه خاص في المرّات التي كان لدى **نيويورك تايمز** رواية حصرية. على سبيل المثال، قدّمت **واشنطن بوست** في ما يخصّ بالمراسلات الدبلوماسية المتعلقة بتهديد الصواريخ الباليستية الإيرانية لأوروبا، رواية رئيسية تقوم كليًا على تغطية **نيويورك تايمز**(٢١).

يمكن القول إنَّ التأثير الإجمالي لتقارير **نيويورك تايمز** في شأن القضايا المتعلقة بحرب العراق وبإيران سار بعيدًا من إثارة موقف سياسيّ يحمّل صنّاع السياسة الأميركية الحاليين أو السابقين مسؤولية تضليل الرأي العام أو خيانة ثقته بالسياسة الدولية، بل سار على عكس ذلك. وتؤكّد تغطية **نيويورك تايمز** حقيقة أنَّ وسائل الإعلام التي تُسرَّب إليها وثائق داخلية بغية خلق محاسبة على أعمال رسمية سابقة تمثّل فعليًا مصفاة يُرجَّح أن تحرف الجمهور بعيدًا من ذلك الهدف، وتثير بدلًا من ذلك دعمًا للسياسات السابقة أو القائمة، بل يمكن حتى أن تدعم سياسة حربية، حين تشتمل قضية ما على استخدام ممكن للقوة.

٢ ـ لماذا لا تدعم تغطية المؤسسات الإعلامية فكرة المحاسبة؟

يطرح مثال تغطية **نيويورك تايمز** لوثائق ويكيليكس الذي حللناه في هذا الفصل سؤالًا واضحًا: هل يمكن تفسير الفشل في تسهيل المحاسبة بعوامل خاصة باللحظة التاريخية الراهنة وبالقضايا التي تشتمل عليها وثائق ويكيليكس، أم بأنَّ ذلك يمثل مشكلة أعمّ في تغطية المؤسسات الإعلامية. والحال أنَّ أدبيات تعامل وسائل الإعلام الأميركية مع قضايا السياسة العليا توفّر نوعًا من الإجابة المباشرة. وهي تشير إلى أنَّ المؤسسات الإعلامية لا تقدر قطّ على تغطية مثل هذه القضايا بطريقة تخدم مصالح المحاسبة التي يمثّلها مسرِّبون مثل دانيال إلسبرغ وجوليان أسانج، بسبب القيم والمواقف وأنماط السلوك المتأصّلة في بنية هذه المؤسسات ووظيفتها في المجتمع الأميركي.

---

(٢١) Philip Rucker, «Secret Cables Reveal that U. S. Believes Iran has Advanced Missiles,» *Washington Post*, 28/11/2010, p. 1. <http://www.washingtonpost. com/wp-dyn/content/article/2010/11/28/AR2010112802983. html>.

من السمات الأساسية في تغطية المؤسسات الإعلامية الأميركية للصراع الدولي أنَّ الصحافيين عادة ما يقيمون قراراتهم في شأن ما يعدّونه أخبارًا على افتراض شبه واعٍ يتعلّق بالرأي الذي يجمع عليه ذلك الجزء من الجمهور الأوثق صلة بالقضية المعنية. ومثل هذا التقدير يختلف عن إدراك ما يبديه استبيان حديث للرأي العام في شأن تلك القضية. والأحرى أنّه يتوجّه صوب ما يجمع عليه أولئك الذين كُتِبَ عليهم أن يهتموا، وهم مجموعة مؤلفة من أشخاص يشتركون في العمر والطبقة وأولئك الذين يحظون بقوة كبيرة في المجتمع. وكان دانيال هالِن (Daniel Hallin) قد صوّر القرارات في شأن وجهات النظر التي يجب أن تشتمل عليها المقالات الإخبارية والآراء التي يجب أن تستبعدها على هيئة دوائر ثلاث لها المركز ذاته: دائرة الإجماع، ودائرة الخلاف المشروع، ودائرة الانحراف. وتضمّ دائرة الإجماع تلك الآراء التي تقرر لباب التغطية الإخبارية، إذ تُقْبَل من دون مساءلة؛ في حين تدخل دائرة الخلاف المشروع إلى التغطية حين ينهار إجماع النخبة ويحلّ مكانه اختلاف وجهات النظر الذي يجب أن تسجّله التغطية؛ أمّا دائرة الانحراف فتشتمل على كلّ وجهات النظر التي تُحَدَّد بوضوح باعتبارها غير صحيحة. والمحتويات الدقيقة لأي دائرة من هذه الدوائر الخاصة بتغطية حرب معينة أو نزاع دولي معين إنما تتبدل بمرور الوقت، تبعًا لدرجة التماسك في رأي النخبة. ومثل هذه المحددات شبه الواعية أو الواعية هي التي وقفت وراء نزوع وسائل الإعلام إلى التشبّث بالتبريرات الرسمية التي وُضِعَت للسياسات الأميركية من دون مساءلة تُذكَر في المراحل الأولى من حرب فيتنام[٢٢].

يشير هذا الإطار التحليلي الذي يرمي إلى فهم دور المؤسسات الإعلامية إلى أن تغطية هذه الأخيرة قضايا الحرب والنزاع تميل إلى أن تعكس مصالح الإدارة في السلطة وآراءها، ما دامت هذه الإدارة تواصل تمثيل إجماع الشريحة القوية في المجتمع في شأن القضية المعنية. على سبيل المثال، كانت أقسام الأخبار التلفزيونية جزءًا لا يتجزّأ من الجهد

(٢٢) Daniel C. Hallin, *The Uncensored War: The Media and Vietnam* (Berkeley; Los Angeles: University of California Press, 1989), pp. 114-118.

الإعلامي الحكومي الأميركي خلال الفترة الأولى من الحرب الباردة. وكانت تبثّ برامج سبق أن وافق عليها، بل وكتبها، البيت الأبيض، أو وزارة الخارجية، أو وزارة الدفاع(٢٣).

غير أنّ الإعلام قد يعمل، في بعض الظروف، مثل «كلب حراسة» للسياسة الرسمية، ليس بقصد الدفع إلى محاسبتها بالمعنى المجرد، بل لمراقبة تمسّكها بآراء الشريحة الاجتماعية السياسية ذات الصلة. على سبيل المثال، خلُصَت دراسة لـ «صحافة النخبة» والسياسة الأميركية في البوسنة خلال الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥ إلى أنّ **نيويورك تايمز** و**واشنطن بوست**، على الرغم من اختلافهما بعض الشيء في ما يلحّان عليه، كانتا كلتاهما انتقادية تجاه سياسة إدارة كلينتون حين لم تكن تلك السياسة محارِبة بما يكفي دفاعًا عن قيم معينة. وتمسّكت **نيويورك تايمز** بإطار يلحُّ على مصالح الأمن العالمي، في حين ألحّت **واشنطن بوست** على القيم «الإنسانوية»(٢٤).

توفّر هذه الدراسات أساسًا تاريخيًا ونظريًا لفهم نمط تغطية **نيويورك تايمز** كلًّا من وثائق وزارة الدفاع الأميركية ووثائق ويكيليكس. فحتى في مرحلة لم تكد تحظى فيها حرب فييتنام بأيّ شعبية، كانت تغطية **نيويورك تايمز** لوثائق وزارة الدفاع الأميركية شديدة الحرص على آراء ومصالح وزارة الدفاع أكثر من حرصها على آراء ومصالح المُسرِّب دانيال إلسبرغ. أمّا تغطيتها وثائق حرب العراق عام ٢٠١٠ فتعكس حقيقة أنّ الصحيفة كان لها صلات وثيقة مع المحافظين الجدد في إدارة بوش أثناء الإعداد لغزو العراق، وظلّت تقوم بدور في عدم تفويت أيّ فرصة لضمان تسليط الضوء على موقف المحافظين الجدد من «الحرب بالوكالة» المزعومة ضدّ إيران في العراق.

أما تغطية **نيويورك تايمز** لوثائق ويكيليكس الخاصة بالصواريخ الإيرانية

---

(٢٣) انظر: Nancy Bernhard, *U. S. Television News and Cold War Propaganda, 1947-1960* Cambridge Studies in the History of Mass Communication (Cambridge, Uk; New York, NY: Cambridge University Press, 1999).

(٢٤) Yehudith Auerbach and Yaeli Bloch-Elkon, «Media Framing and Foreign Policy: The Elite Press vis-à-vis US Policy in Bosnia, 1992-95,» *Journal of Peace Research*, vol. 42, no. 1 (2005), pp. 83-99.

وبرنامج إيران النووي فلم تقم فقط على واقع أنّ إدارة أوباما بقيت منقسمة بين فئة قوية متشدّدة تدفع باتجاه مواجهة مع إيران وبين البيت الأبيض الذي كان يسعى لتجنّب مثل هذه المواجهة، بل قامت أيضًا على قناعة من طرف ديفيد سانجر (David E. Sanger)، مراسل **نيويورك تايمز** الرئيسي في قضايا الأمن القومي، أنَّ نظرة إسرائيل وإدارة بوش إلى برنامج إيران النووي هي نظرة صحيحة، وأنّ الأحكام التي توصلت إليها الاستخبارات الأميركية في «التقديرات الاستخبارية القومية لعام ٢٠٠٧» خاطئة.

الحال هذه، إنَّ التنافر بين أجندة ويكيليكس وأجندة **نيويورك تايمز** في عام ٢٠١٠ ما كان يمكن أن يقلّ عن ذلك. غير أنَّ أيّ مؤسسة إعلامية كان يمكن اختيارها لإيصال وثائق ويكيليكس إلى الجمهور الأميركي ما كانت لتفضي إلى غير تلك النتائج. وهذا ما ترتّب عليه أنَّ ظاهرة ويكيليكس لم يكن لها إلى الآن أي تأثير في السياسة والمجتمع الأميركيين يتعدّى زيادة العداء السياسي تجاه أيّ تسريب للمعلومات المتعلقة بالحرب والأمن القومي، الأمر الذي عمل على ترهيب المسرّبين بين بيروقراطية الأمن القومي الأميركية وقمعهم.

الفصل السابع

الصحافة وتسريبات ويكيليكس
بين التشكيك والاحتفاء

الصادق رابح

«يمكن أن تضاهي أهيمته [ويكيليكس] باعتباره أداة صحافية أهمية قانون حرية المعلومات [الأميركي].»

مجلة تايم[(١)]

مقدمة

على الرغم من أن موقع ويكيليكس لم يكن، إلى عهد قريب، معروفًا في المشهد الإعلامي العالمي بشقيّه التقليدي والإلكتروني، فهو غدا خلال فترة قصيرة حديث الداني والقاصي، وامتلك حضورًا جارفًا، جعل كُثُرًا لا يتردّدون في ربط الانتفاضات التي وقعت في بعض البلدان العربية بتسريباته[(٢)]. بل إن الموقع، وبخاصة مؤسسه جوليان أسانج، عُدّ مصدر تهديد للأمن الوطني في الكثير من الدول، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، إذ لم يتوان بعض المحافظين الجدد في المطالبة برأس مؤسسه «بالمعنى الحرفي للعبارة، أحيانًا»[(٣)]؛ إذ دعت سارة بيلين (Sarah Palin) إلى

---

(١) Tracy Samantha Schmidt, «A Wiki for Whistle-Blowers,» *Time* (22 January 2007), <http:// www.time. com/time/nation/article/0,8599,1581189,00. html>.

(٢) جاء في مقالة للباحثة إليزابيث ديكينسون في دورية **فورن بوليسي** نشرت الجزيرة نت بعض فقراتها، ما يلي: «لم يكن التونسيون بحاجة إلى مزيد من الذرائع والأسباب للاحتجاج والتظاهر حينما اجتاحوا الشوارع في الأسابيع الماضية، فكانت أسعار الغذاء في ارتفاع، بينما كان الفساد يضرب أطنابه، في حين أن البطالة وصلت إلى مستوى مروع، لكن يمكننا عد تونس أول بلد دفعت تسريبات ويكيليكس به إلى شفا الهاوية. فهذه الاحتجاجات تعود كذلك إلى الافتقار الكلي إلى حرية التعبير، بما في ذلك حينما يتعلق الأمر بويكيليكس». انظر: «تونس.. أول ثورة يشعلها ويكيليكس،» الجزيرة نت، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1F2291AC-8A13-44DF-89F7-30F3EF6D7A7C.htm>.

(٣) Ben Adler, «Why Journalists Aren't Standing Up for WikiLeaks,» *The Daily Beast*, 4/1/2011, <http://www.newsweek.com/2011/01/04/why-journalists-aren-t-defending-julian-assange.html>.

«متابعة أسانج بالطريقة نفسها التي نتابع بها القاعدة وطالبان»(٤). في حين طالب آخرون بمقاضاة الصحف التي تتعاون معه. وتجسّدت أكثر المواقف راديكالية وتطرفًا في ظهور موقع <PeopleOKWithMurderingAssange. com> يدعو صراحة إلى قتل أسانج، بحيث يمكن أن نقرأ عبارات تحمل الكثير من العنف اللفظي مثل «إن أسانج مواطن غير أميركي. لذلك ليس هناك أي سبب يمنع السي آي إي من قتله. إضافة إلى ذلك، فليسأل كل منا نفسه، إذا حصل وفُجِّر رأسه أو سيارته، ما هي، في رأيكم، الرسالة التي سنبعث بها إلى كل من يريد العبث بالبيانات الأميركية؟»(٥).

في مقابل هذه الرؤى المغالية في رد فعلها، احتفى الجمهور بتسريبات ويكيليكس، وبخاصة أولئك الذين ينتمون إلى تيار الثقافة المضادة، ووجد فيها انتصارًا لقيم الشفافية والمحاسبة وحرية التعبير والمقاومة، وقول الحق، والحق في الاختلاف، ومحاربة الفساد، وذلك من خلال اختيار أحد أهم القائمين على الموقع، جوليان أسانج، شخصية عام ٢٠١٠؛ وهو الاختيار الذي لم تأخذ فيه مجلة **تايم** عندما توّجت مارك زوكربرغ (Mark Zuckerberg) شخصية العام(٦). بل ذهب بعض المدوّنين الأميركيين إلى اتهام حكومتهم بالنفاق، إذ إنها في الوقت الذي تسعى فيه لمقاضاة أسانج على

---

(٤) المصدر نفسه، ربما يمكن ربط هذا الهجوم الحاد على مؤسس ويكيليكس بنشر الموقع «لقطات تظهر البريد الإلكتروني ودفتر العناوين والصور الخاصة... بسارة بيلين» خلال انتخابات الرئاسة الأميركية لعام ٢٠٠٨. جوناثان فيلدز، «موقع «ويكيليكس»: تاريخ من التسريبات السرية الحساسة،» بي بي سي، ٢٦/ ٧/ ٢٠١٠، <http://www.bbc. co. uk/arabic/worldnews/2010/07/100726_ wikileaks_profile_tc2. shtml>.

انظر رد أسانج على هؤلاء الداعين إلى قتله في: Jolie O'Dell, «WikiLeaks to U. S. Politicians & Media: 'Stop Inciting Assange's Murder',» Mashable Social Media, 11/1/2011, <http://mashable.com/2011/01/11/wikileaks-to-u-s-politicians-media-stop-inciting-murder>.

(٥) <http://www.peopleokwithmurderingassange.com>.

(٦) انظر: Lev Grossman, «Person of the Year 2010. Mark Zuckerberg,» *Time* (15 December 2010), <http://www.time.com/time/specials/packages/article/0,28804,2036683_2037183_2037185,00.html>; Sam Gustin, «Mark Zuckerberg - Not Julian Assange? - Is Time's Person of the Year,» *Wired*, (December 2010), <http://www.wired.com/epicenter/2010/12/zuck>,

وديانا مقلد، «لماذا «فيس بوك» وليس «ويكيليكس»؟» **الشرق الأوسط**، ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=11720&article=601653&search=%E6%ED%DF%ED%E1%ED%DF%D3&state=true>.

«فعلته»، تحضّر لاستضافة اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١١[٧]. ولم يقتصر تثمين العمل الذي قام به الموقع على مستخدمي الإنترنت، بل تعداه إلى بعض الصحف العالمية مثل **لوموند** (*Le Monde*) الفرنسية التي تعاقد معها الموقع، إلى جانب صحف أخرى، لنشر التسريبات، حيث اختار ٥٦ في المئة من العاملين فيها أسانج شخصية العام[٨].

ضمن هذه السياقات التي يطبعها الصراع بين رؤى وآليات تقليدية وأخرى تسعى لتوسيع فضاءات حرية التعبير لتشمل الفئات الاجتماعية كلها، وتثوير الممارسة الديمقراطية والإعلامية وجعلها متناغمة مع تطلعات المجتمعات إلى قيم الشفافية وحرية التعبير والمحاسبة والمساءلة وكشف الفساد وغيرها، يبحث هذا الفصل في إشكالية العلاقة بين الصحافة وويكيليكس، ويحاول تتبع تجليات هذه العلاقة في عينات مختلفة من الفضاء الصحافي الغربي والعربي، من دون ادعاء أي شكل من أشكال الشمولية. ويركز الفصل تحديدًا على بحث مواقف الصحافة من تسريبات ويكيليكس، ومن الفضاءات التعبيرية الجديدة التي خرجت من رحم التكنولوجيا الرقمية عمومًا التي تميل إلى الانعتاق، وإن بدرجات متفاوتة، من المحرمات الاجتماعية والسياسية والمهنية التي تتحرك الصحافة التقليدية في وسطها.

كما تبحث هذه الدراسة، وإن جزئيًا، في إشكالية الصحافة الاستقصائية ومدى مساهمة ويكيليكس في تجديد ممارسة هذا النمط من العمل الصحافي الذي قام عليه مجد «السلطة الرابعة» خلال فترات زمنية سابقة. وتقوم المقولة الأساسية لهذه الدراسة على أن مواقف الصحافة عمومًا تباينت بين التّشكيك والتجاهل والصمت، من ناحية، والاحتفاء وتأكيد المسؤولية الاجتماعية لويكيليكس من ناحية ثانية.

انطلاقًا من هذه المقولة، تتمحور الدراسة حول النقاط التالية: **أولًا**،

---

(٧) هوما يوسف، «تسريبات ويكيليكس.. وحدود المسؤولية الإعلامية،» **الاتحاد**، ١٠/١/٢٠١١، <http://www.alittihad.ae/details.php?id=3041&y=2011>.

(٨) «صحيفة لوموند الفرنسية تعتبر جوليان أسانج «شخصية العام،»» بي بي سي، ٢٣/١٢/٢٠١٠، <http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/12/101222_lemond_assange. shtml>.

بحث السياقات الحاضنة لميلاد ويكيليكس؛ **ثانيًا**، تتتبّع الدراسة، بعجالة، تاريخ التسريبات، وتتوقف عند تلك التي حظيت باهتمام كبير، سواء من طرف وسائل الإعلام، أو من لدن الباحثين، وترسّخت في الذاكرة الجمعية للعالم؛ **ثالثًا**، تناول أهم المحطات التاريخية التي مر بها موقع ويكيليكس، مع التركيز على الآليات التي يعتمدها لحماية مصادره (. . .) وطريقة استثماره التكنولوجيا في إعطاء زخم عالمي لحضوره؛ وتقارب الدراسة؛ **رابعًا**، مواقف الصحافة العالمية والعربية من تسريبات ويكيليكس، والدوافع والرهانات التي تحكمها أو التي تقف خلفها، مصحوبة بقراءة نقدية في الخطاب الصحافي في شأن ويكيليكس، بعيدًا من الأحكام المتسرعة أو تلك التي تنتصر أيديولوجيًا، لهذا الطرف أو ذاك، مستحضرة الرهانات الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية والمهنية التي تحكم هذه العلاقة. كما تقدّم الدراسة أخيرًا خلاصة لما وصلت إليه في هيئة نقاط مكثفة من شأنها أن تعين القارئ على فهم ظاهرة ويكيليكس ومواقف الصحافة منها.

أولًا: السياقات الحاضنة لميلاد ويكيليكس

إن السؤال المتعلق بالسياق الذي أعطى كل هذا الحضور والزخم لويكيليكس سؤال محوري، بحيث يمكننا استحضاره من تجاوز مزالق القراءات الاحتفائية المتسرعة، أو تلك التي يطبعها التشكيك المبالغ فيه.

أولى تجليات هذا السياق غلبة العلاقات «التواطؤية» بين الكثير من وسائل الإعلام والسلطة، إذ يغلب في الكثير من الأحيان منطق التماثل والتطابق في الرؤى بين هذه الوسائل والحكومات[٩]، بدلًا من سيادة علاقات نقدية، تستمد شرعيتها من كون هذه الوسائل هي عين المجتمع على كل الممارسات غير القانونية مهما كان مصدرها. وهو ما عبّر عنه كريستين هرافنسون (Kristinn Hrafnsson)، أحد المتحدثين الرسميين لويكيليكس، بقوله: «لقد أصبحت وسائل الإعلام ترتبط بعلاقات قوية مع الصناعة العسكرية، إذ لم تعد هذه الوسائل تتابع التغيرات الحاصلة في

(٩) Jay Rosen, «From Judith Miller to Julian Assange,» Press Think, 9/12/2010, <http://pressthink.org/2010/12/from-judith-miller-to-julian-assange/>.

المزاج العام للجمهور الذي يميل تدريجًا نحو معارضة الحروب»[10].

ويشرح غلين غرينوالد (Glenn Greenwald)، في الحالة الأميركية، الأداء الدعائي الإعلامي بالقول: «إنهم يتلقون [أي الصحافيين] منافعهم (الوصول إلى المعلومات، السبق الصحافي، شعورهم بالانتماء، أموالهم، إحساسهم بالتقدير) من خلال أدائهم لذلك الدور بإخلاص... فـ «الحيادية» تعني: «خدمة مصالح القادة السياسيين والعسكريين الأميركيين، وتعظيم وجهة نظرهم»[11].

كما أن الهوّة الفاصلة بين المؤسسات الإعلامية والجمهور تتبدّى ملامحها أكثر فأكثر ويومًا بعد يوم، إذ إن الفجوة بين الطرفين لم تكن ظاهرة، بسبب احتكار هذه المؤسسات وسائل الاتصال. وبذلك، فإن المساحة التي كانت ممنوحة للقارئ «المنشق»، لا تتجاوز، في حالة الصحيفة، بعض أسطر في صفحة بريد القراء. ولم تتعد خيارات الجمهور «الحر» خيارات المؤسسات الإعلامية نفسها، على الرغم من أنه يتمتع بما يسميه جون فيسك (John Fiske) «القوة السيميولوجية»[12]؛ وهي قوة تكمن في القدرة على تأويل المضامين التي تبثها الوسائط الإعلامية بما يتناسب ورؤيته للعالم. لكن التكنولوجيات الجديدة أعادت صياغة هذه العلاقة، ومكّنت الجمهور من مساءلة النموذج الدعائي للوسائط الإعلامية، وحرّرته إلى درجة كبيرة من سطوته، بحيث غدا (الجمهور) مساهمًا فاعلًا في إنتاج المعلومات وتقاسمها وتوزيعها.

إن المتغير التكنولوجي، على الرغم من أهمية المتغيّرات السياسية

---

(١٠) Jerry White, «The Iraq Documents Give a Picture of the War that has Been Hidden until Now, Interview with WikiLeaks Spokesman Kristinn Hrafnsson,» World Socialist Web Site, 2 November 2010, <http://www.wsws.org/articles/2010/nov2010/wiki-n02. shtml>.

(١١) Media Lens, «Wikileaks - The Smear And The Denial - Part 1,» 3/11/2010, <http://www. medialens.org/index.php?option=com_content&view=article&id=112:wikileaks-the-smear-and-the-denial-part-1&catid=1: alerts&Itemid=34>.

يمكن أيضًا الرجوع إلى النموذج الدعائي الأميركي بنوع من التفصيل في: Edward Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* (New York: Pantheon Books, 1988).

(١٢) John Fiske, *Reading the Popular* (London: Routledge, 1989).

والاجتماعية التي شكلت سياقًا إيجابيًا في ظهور تسريبات ويكيليكس، وبعيدًا من مقولات الحتميات التكنولوجية التي تغالي في دور التكنولوجيا في عمليات التغيير الاجتماعي، يظل مفصليًا في تمكين الموقع من تجاوز الكثير من الإكراهات والمحرّمات السياسية والاجتماعية التي يحفل بها عالم اليوم. إذ منح الوسيطُ الإلكتروني للتسريبات زخمًا زمنيًا واجتماعيًا مكّنه من تجاوز الكثير من هذه العوائق، التي ما كان يمكنه تجاوزها لو ظلت الوسائط التكنولوجية كما كانت عليه سابقًا، وكأنه يكرس بذلك مبدأ لا سر بعد اليوم.

هناك من رأى أن ويكيليكس يجسّد «أول صراع حقيقي» بين النظام الإعلامي القائم، والثقافة الجديدة للويب»[١٣]، بينما لم يتردد آخرون في الحديث عن «أول حرب إعلامية»[١٤]. إذ مثّلت التسريبات التي نشرها الموقع فعلًا حدثًا مدوّيًا بكل المقاييس، أعاد النظر في الكثير من «المُسلّمات»، سواء على المستوى السياسي أم على المستوى الإعلامي، جعلت كثيرين لا يترددون في وصف حدث تسريب البرقيات الدبلوماسية الأميركية مثلًا بـ «١١ أيلول/سبتمبر دبلوماسي»[١٥]. وعلى الرغم من تأكيد بعض الباحثين والمهنيين أن هذه التسريبات لا تُعدّ ظاهرة جديدة، وجد بعضهم أنها تمثّل تغييرًا في «العلاقة بين المعلومة والسلطة... وهو من أبرز مظاهر العولمة في بُعدها المتعلّق بمحددات السيادة وأثرها على الكيانات القومية»[١٦]، و«تحولًا في القوة من السر إلى الشفافية»[١٧]، في حين رأى فيها آخرون انتصارًا لوسائل الإعلام الاجتماعية التّشاركية

---

(١٣) John Naughton, «What the Attacks on WikiLeaks Tell us,» 4 December 2010, <http://memex.naughtons.org/archives/2010/12/04/12387>.

(١٤) Pierre Chappaz, «Wikileaks: la première Infowar a commencé!» <http://www.kelblog.com/article-wikileaks-la-premiere-infowar-a-commence-62283450.html>.

(١٥) ورد هذا التعبير على لسان وزير الخارجية الإيطالي. انظر: Sidney Leclercq et Josué Mathieu, «WikiLeaks, nouvel acteur des relations internationales?» *Rue89*, (8 December 2010), <http://www.rue89.com/2010/12/08/wikileaks-nouvel-acteur-des-relations-internationales-179767>.

(١٦) السيد ولد أباه، «ويكيليكس: السلطة والشفافية،» **الاتحاد**، ٦/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=56268>.

(١٧) Jeff Jarvis, «Wikileaks: Power Shifts from Secrecy to Transparency,» BuzzMachine, 4/12/2010, <http://www.buzzmachine.com/2010/12/04/wikileaks-power-shifts-from-secrecy-to-transparency/>.

«وصحافة المعطيات»[١٨] والإعلام الرقمي عمومًا، وانبعاث أفق جديد للممارسة الإعلامية الجماعية، وتجاوز حق تأويل العالم الذي استأثرت الوسائط الإعلامية التقليدية به إلى وقت قريب[١٩]، وإعادة بعث الصحافة الاستقصائية التي تراجعت كثيرًا في السنوات الأخيرة.

منحت هذه التكنولوجيات الرقمية والشبكية، التي يستثمرها ناشطو شبكات التواصل الاجتماعي وغيرهم، الأفرادَ والجماعات فضاءاتٍ تعبيرية غير مسبوقة؛ وهو ما عبّر عنه عالم الاجتماع مانويل كاستلز (Manuel Castells) بـ «وسائل الإعلام الجماهيرية الفردية»[٢٠]، للدلالة على مدى التمكين الذي أصبح يحظى الأفراد به في عالم اليوم. وهناك من يرى أن هذه القراءات مفرطة في منسوبها من التفاؤل، لكونها تجعل المتغير التكنولوجي هو العامل المفصلي في عمليات التغيير، وترى أن السياقات التكنولوجية تبشر بظهور ديمقراطية جديدة، لكونها أدوات مفصلية في التغييرات الجذرية، وبانبلاج فجر جديد أمام الإنسانية.

لكن على الرغم من أن هذه القراءات الاجتماعية للتكنولوجيات، تحمل بين ثناياها الكثير من الطوباوية، فإن بعض مظاهرها بدأت في التجسد من خلال هذا الحضور المتعاظم للأفراد والجماعات المهمشين في صناعة الأحداث وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي والسياسي، وما ثورتا تونس ومصر منا ببعيدتين[٢١].

كما منحت هذه التكنولوجيات المواطن المهتم بعالم السياسة والمندرج في ما يسميه بيار روزنفلان (Pierre Rosanvallon) «ديمقراطية انعدام الثقة

---

(١٨) حول هذا المفهوم، انظر: Paul Bradshaw, «How to be a Data Journalist,» *The Guardian*, 1/10/2010, <http://www.guardian.co.uk/news/datablog/2010/oct/01/data-journalism-how-to-guide>.

(١٩) الصادق رابح، «التّدوين الإعلامي والوسائط الإعلامية التّقليدية: بحث في حدود الوصل والفصل،» **المجلة التونسية لعلوم الاتصال**، العدد ٥١ ـ ٥٢ (٢٠٠٩)، ص ٤٩.

(٢٠) *Manuel Castells, «Emergence des 'médias de masse individuels',» Le Monde diplomatique* (Août 2006), <http://www.monde-diplomatique.fr/2006/08/CASTELLS/13744>.

(٢١) للحصول على رؤية إجمالية حول الموضوع، انظر: Dominique Cardon: *La Démocratie Internet: Promesses et Limites* (Paris: Le Seuil, 2010), et «Vertus démocratiques de l'Internet,» La Vie des idées, <http://www.laviedesidees.fr/Vertus-democratiques-de-l-Internet. html>.

المنظمة»[٢٢]، فضاءً تعبيريًا لفضح المظالم والقهر وسوء المعاملة التي يتعرض لها. عليه، غدا هذا المواطن مهيئًا، بفضل هذه الأدوات الجديدة، لأن يكون من قارعي أجراس الخطر (Whistle Blowers). بهذا المعنى، تساهم ويكيليكس في إعادة بناء العلاقة بين الممارس الهاوي للصحافة من جهة والمهني من جهة أخرى، بحيث إنه يُعَدُّ إعلاءً من شأن هذا الشكل الجديد من الصحافة؛ فحضور الهواة غدا، بلا شك، أمرًا مهمًا، وبخاصة أن وجودهم يساهم في دمقرطة إنتاج وتوزيع المعلومات وتوزيعها[٢٣].

ما أنتجته الفضاءات الإلكترونية في علاقتها بالمعلومة هو أنها أعادت صياغة البيئة الإعلامية، سواء على مستوى مصدر المعلومات أم على مستوى من يقوم بمعالجتها؛ إذ لم يكن مصدر المعلومات الخاصة بالتّسريبات مثلًا التي كان الكل ينتظرها، وسائل الإعلام التقليدية، وإنما مصادر غير معروفة، يقف وراءها أشخاص يثمّنون الشفافية والمكاشفة، ويختلفون في رؤاهم عن العاملين في الوسائط التقليدية، لكنهم يدركون أهمية هذه الوسائط في توصيل المعلومات وتكوين الرأي العام، فيقيمون معها علاقات تعاونية. إذن، يوجد فاعلون جدد في البيئة الإعلامية، وأشكال وتقنيات جديدة في توزيع المعلومات، وصيغ جديدة أيضًا للتعاون بين هؤلاء والوسائط التّقليدية، بل تذهب هذه الفضاءات أبعد من ذلك؛ فتويتر (Twitter) مثلًا، بوصفه فضاءً تدوينيًا مصغرًا، يتيح للمشاركين إرسال نصوص قصيرة قد تتضمن روابط إلى النصوص الأصلية، يمثل مساحة حوارية متنوعة وثرية بين مستخدمي الإنترنت في العالم، حيث يقوم المشاركون بإعادة تدوير المعلومات والتعليقات، وهو ما يؤدي إلى بروزهم وجعل حضورهم أكثر وضوحًا. من هذا التبادل التفاعلي، الذي يتخلّله غالبًا الكثير من الفوضى والضجيج، تنبثق المعلومات والأفكار التي يتبنّاها عدد كبير من الأفراد، لكونها مفيدة بالنسبة إليهم. هذا التّحاور العام حول

---

(٢٢) Benoit Décary-Secours, «La Contre-démocratie de Pierre Rosanvallon,» *Politique et Sociétés*, vol. 26, no. 1 (2007), pp. 149-153, <http://id.erudit.org/iderudit/016461ar>.

(٢٣) Patrice Flichy, «La Réhabilition du journalisme d'expertise,» *Le Monde*, 23/12/2012, <http://www.lemonde.fr/idees/article/2010/12/03/la-rehabilition-du-journalisme-d-expertise_1448556_3232. html>.

الموضوعات ذات الطبيعة الجماعية، هو الأصل الذي قامت عليه الديمقراطيات المعاصرة، إذ إن تمكين الأفراد من الحصول على معلومات في شأن القضايا العامة ومعرفة أفكار بعضهم بعضًا، هو ما يؤسس التبادل السياسي بالمعنى الشامل للكلمة، وهو بالتالي ما يغذي فكرة الممارسة الديمقراطية اليومية، كما يذهب إلى ذلك يورغن هابرماس[٢٤].

ثانيًا: شيء من تاريخ التسريبات: أوراق البنتاغون... وحرب فييتنام

إذا كان ويكيليكس قد مثّل «قطيعة»، كما يذهب إلى ذلك كُثُر من الدبلوماسيين[٢٥]، في التدخل بالعلاقات الدولية، إذ كشفت تسريباته «المأزق الذي تواجهه الدبلوماسية الجديدة في العمل ضمن قوالب الدبلوماسية التقليدية... [و] حدود الشفافية في المجتمعات الديمقراطية الراهنة»[٢٦]، فهو لم يؤسس لظاهرة جديدة كل الجدة، وإن كان يتمايز عن الوقائع السابقة في بعدين مفصليين: حجم التّسريبات وعدد الدول والأفراد المعنيين، وطبيعة الوسيط التكنولوجي الذي منحه هذا الحضور والزخم الكبيرين.

يحيلنا استحضار تاريخ التّسريبات إلى واقعة أساسية في العصر الحديث، هي ما عرف بـ «أوراق البنتاغون» (Pentagon Papers)؛ وهي عبارة روّجتها وسائل الإعلام والثقافة الشعبية للإشارة إلى الوثائق الرّسمية التي حملت عنوان «العلاقات بين الولايات المتحدة وفييتنام، ١٩٤٥ ـ ١٩٦٧: دراسة من إعداد وزارة الدفاع»[٢٧]. تتضمن هذه الوثائق السرية (٧٠٠٠ وثيقة) التي أعلنت صحيفة **نيويورك تايمز** عن وجودها في صفحتها الأولى

(٢٤) Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, Translated by Thomas Burger, with the assistance of frederick Lawrence, Studies in Contemporary German Social Thought (United Kingdom: MIT press, 1991).

(٢٥) Leclercq et Mathieu, «WikiLeaks, nouvel acteur des relations internationales?».

(٢٦) أباه، «ويكيليكس: السلطة والشفافية».

(٢٧) «1971 Year in Review, Events of 1971,» UPI, <http://www.upi. com/Audio/Year_in_Review/ Events-of-1971/Events-of-1971/12295509436546-1>, and «United States-Vietnam Relations, 1945-1967: A Study Prepared by the Department of Defense,» (Pentagon Papers, 1967).

عام ١٩٧١، بعد أن زوّدها بها دانيال إلسبرغ المحلل في وزارة الدفاع الأميركية آنذاك، تاريخ التدخل السياسي والعسكري الأميركي في فييتنام خلال أعوام ١٩٤٥ ـ ١٩٦٧. وفي وقت لاحق، بدأت صحيفة **واشنطن بوست** في نشر جزء من هذه الوثائق اعتمادًا على المصدر نفسه. ساهم الكشف عن هذه الوثائق في تآكل التأييد الشعبي الأميركي للحرب ضد فييتنام والانسحاب منها، وسرّع في سقوط الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون لاحقًا، وإن بطريقة غير مباشرة.

استندت **نيويورك تايمز** في نشرها الوثائق، على الرغم من نصح مجموعة المحاماة Lord Day & Lord لها بعدم نشرها، إلى حق الجمهور في الاطلاع على معلومات مهمة من شأنها تمكينه من فهم سياسات الحكومة؛ وهو الحق الذي يحميه التعديل الدستوري الأول في الولايات المتحدة. كما أشارت لاحقًا إلى أن هذه الأوراق «بيّنت، ضمن أشياء أخرى، أن إدارة جونسون مارست الكذب بانتظام ليس على الشعب فقط، بل على مجلس الشيوخ أيضًا، في خصوص موضوع ينطوي على أهمية قصوى»[(٢٨)]. وهو ما حاول الفيلم الوثائقي «تسويق البنتاغون» (The Selling of the Pentagon) إبرازه، من خلال تأكيده طريقة استخدام البنتاغون أموال دافعي الضرائب الأميركيين قصد تضليلهم وإدامة الحرب على فييتنام إلى أطول مدى[(٢٩)].

لذلك لا نستغرب أن تسعى هذه المؤسسة لإعادة إنتاج الآليات نفسها في حربها ضد العراق وأفغانستان، من خلال العمل على تزييف وعي الرأي العام الأميركي في خصوص هاتين الحربين، واستثمار الوسائط الإعلامية في تحقيق ذلك. في هذا السياق، يشير كبير محرري مكتب التحقيقات الاستقصائية، إلى أن الصحافة أنقذت «الولايات المتحدة من حرب كادت تدمرها (عندما نشرت أوراق البنتاغون)، لكن هذا الدور بدأ في التراجع الآن، إذ لم تستطع الصحافة الأميركية

---

(٢٨) R. W. Apple, «Pentagon Papers,» *New York Times*, 23/6/1996, <http://topics.nytimes. com/ top/reference/timestopics/subjects/p/pentagon_papers/index.html?scp = 1-spot&sq = pentagon%20 papers &st = cse>.

(٢٩) Glenn Greenwald, «More on the Media's Pentagon-subservient WikiLeaks Coverage,» *Salon*, 27/10/ 2010, <http://www.salon.com/news/opinion/glenn_greenwald/2010/10/27/burns/index.htm>.

الكشف عن الحقائق في حرب العراق وعدد القتلى والمأساة التي تعرض لها الشعب العراقي»[٣٠].

أما دانيال إلسبرغ، الذي قضى شهورًا في نسخ أسرار وزارة الدفاع الأميركية وسرّبها لاحقًا إلى الصحيفة، فسارع إلى مناصرة الجندي برادلي مانينغ (Bradley Manning) المسجون حاليًا بتهمة تسريب البرقيات[٣١]، الذي هناك من يراه البطل الحقيقي للتسريبات، كما سارع إلى الدفاع عن مؤسس ويكيليكس. وعندما سُئل عن موقفه مما يحدث حاليًا في خصوص موضوع ويكيليكس، أشار إلى أنه كان سيقوم بنشر هذه الوثائق على الإنترنت، لو أن الأمر حدث هذه الأيام[٣٢]. وحاولت إدارة الرئيس نيكسون منع **نيويورك تايمز** من نشر هذه الأوراق، لكنها لم تفلح، وهو ما يفسر ربما تردّد الإدارة الأميركية الحالية في مقاضاة أسانج على الرغم من النقد الحاد الذي وجّهته إليه.

في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الأميركية إلى جمع الأدلة ضد الجندي مانينغ المتهم بتسريب آلاف الوثائق، فهي تقوم بتسويق فيلم وثائقي يتناول كاشف أسرار البنتاغون، دانيال إلسبرغ. وأضيف الفيلم، الذي يحمل عنوان «الرجل الأخطر في أميركا: دانيال إلسبرغ وأوراق البنتاغون» (The Most Dangerous Man in America: Daniel Ellsberg and the Pentagon Papers)، إلى مجموعة الأفلام الثمانية عشر التي ستجوب العالم للتعريف بالمجتمع والثقافة الأميركيين.

بعد هذا الاستحضار السريع لهذه الواقعة المهمّة في تاريخ التسريبات، يبقى السؤال قائمًا: هل يمكن مقارنة «أوراق البنتاغون» بتسريبات موقع

---

(٣٠) محمد الشافعي، «كبير محرري مكتب التحقيقات الاستقصائية: «المصادر» هي قوت الصحافي اليومي.. يهتم بها ولا يتخلى عنها،» **الشرق الأوسط**، ٢٠/١/٢٠١١، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=37&issueno=11741&article=604605&feature=1>.

(٣١) David Leigh, «How 250,000 US Embassy Cables were Leaked,» *The Guardian*, 28/11/2010, <http://www.guardian.co.uk/world/2010/nov/28/how-us-embassy-cables-leaked>.

(٣٢) «Malgré WikiLeaks Washington fait la promotion d'un film sur les Pentagon Papers,» *Les Nouvelles* (15 janvier 2011), <http://nouvelles.sympatico.ca/divertissement/malgre_wikileaks_washington_fait_la_promotion_dun_film_sur_les_pentagon_papers/a87d6cc9>.

ويكيليكس؟ هناك من قام بفعل ذلك، لكنّهم أشاروا إلى نسبية هذه المقارنة. إذ حصر بعضهم التّشابه بين الواقعتين بالجانب السياسي كون المعلومات التي سُرِّبت جديدة، وكان الهدف منها إحراج الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها(٣٣). واختلف بعضهم حول طبيعة المعلومات وطريقة معالجتها في كلتا الحالتين (الأوراق وويكيليكس)؛ وذهب آخرون إلى أن «الأوراق» تُظهِر المأزق الأميركي في فيتنام، في حين لا تتضمن التّسريبات إلا سردًا لوقائع الحرب، إذ إن الأمر لا يتعدى مجموعة من المعطيات المرتبطة بعضها ببعض، التي تفتقر إلى التحليل والربط السياقي بين عناصرها(٣٤). هذا الغياب للتحليل واستحضار السياق، هو ما يمثّل مشكلة عند بعض المهنيين، الذين يشيرون إلى أن الفضول وحب الحقيقة من أساسيات العمل الصحافي، لكنهما ليسا كافيين، إذ يحتاج الصحافي إلى الدّقة، ومقارنة المصادر بعضها ببعض، وإعطاء الآراء المتعارضة أوزانها(٣٥). عند هذه النقطة، هناك من يعتقد أيضًا، أن التّسريبات تثير تساؤلات كثيرة حول طريقة نشر المعلومات(٣٦).

هل يقصد ويكيليكس من خلال تسريبه الكثير من المعطيات الخام تحقيق هدف إشباع الجمهور في الاطلاع على المعلومات؟ يشكّك كثيرون في هذا الأمر، مشيرين إلى أن نشر المعطيات الخام لا يمثل إلا جزءًا من المعرفة وليس كل المعرفة، إذ إن الحقيقة تقتضي البحث والتّقصي، والكشف عن المعطيات الناقصة والربط بين الوقائع(٣٧). هل يمكن أن نستنتج من هذه الرؤى بشأن طرائق التعامل مع المعلومات أن ويكيليكس

---

(٣٣) Camille Descamps, «Journalisme de révélation ou d'investigation?» *La Newsletter de l'ORM*, no. 10 (septembre 2010), <http://www.comu.ucl.ac.be/ORM/CartesBlanches/0014Camille.pdf>.

(٣٤) Richard Werly, «WikiLeaks réveille le fantôme du Vietnam,» *Le Temps*, 12/8/2010, <http://www.letemps.ch/Page/Uuid/049f9af8-a588-11df-8a27-aa621318a7dd/WikiLeaks_r%C3%A9veille_le_fant%C3%B4me_du_Vietnam>.

(٣٥) Serge July, Jean-François Kahn et Edwy Plenel, *Faut-il croire les journalistes?* Entretiens avec Philippe Gavi Paris: Mordicus, 2009).

(٣٦) Association des journalistes professionnels, Communiqué de l'Association des journalistes professionnels, 25 Août 2010, <http://www.ajp.be/communiques/wikileaks250810. php>.

(٣٧) Benoît Grevisse, *Ecritures journalistiques: Stratégies rédactionnelles, multimédia et journalisme narratif*, Info&com (Bruxelles: De Boeck, 2008).

يميل إلى تفضيل مقاربة قائمة على انتهاج الأسلوب الفضائحي الدرامي، بدلًا من نشر مضامين إعلامية تخدم المتلقي؟

يبدو أن هذه القراءات تنفي عن ويكيليكس كونه مصدّرًا للمعلومات، وتحصره في تسريب معطيات خام تفتقر إلى التّحليل والسّياقات التي تضفي عليها دلالة. وعلى الرغم من أن بعضها يتسم بالدّقة، وتملك أسئلتها كل المشروعية، فإن بعضها الآخر يقفز على الكثير من المعطيات. فالموقع، أشرك، منذ البداية، كبرى الصحف العالمية (سنفصل في ذلك لاحقًا) في عملية النشر، إدراكًا منه أن هذه الصحف قادرة، نظرًا إلى عراقتها وعملها المؤسسي، على غربلة المعطيات وتحليلها وتزويد المتلقي بنسخة «مقروءة» من هذه التّسريبات.

يرتبط الأمر الثاني، بالوسيط التكنولوجي، إذ أصبح متاحًا اليوم، بتكلفة قليلة ومهارات تقنية بسيطة، الوصول إلى جمهور عريض من دون المرور بالوسائط الإعلامية التقليدية، وهو ما لم يكن موجودًا في حالة «أوراق البنتاغون»؛ وليس أدل على ذلك ما صرّح به إلسبرغ من أن الوثائق كانت ستجد طريقها إلى الإنترنت لو كان هذا الوسيط متاحًا في ذلك الوقت، كما ذكرنا ذلك سابقًا.

أما الأمر الثالث فيتعلق بسلطة الصحافة، إذ ما زالت هذه الأخيرة تعتقد أنها من يجب أن يستأثر بتفسير العالم وقراءته عبر منظورها، من خلال التركيز على بعض القيم المهنية، وإنكار تمتّع أي فاعل آخر بذلك.

لذلك، لا غرابة في أن تنكر على ويكيليكس ابتعاده من قواعد المهنة كما قعّدتها، وعَدّ تسريباته معطيات خالية من الدلالة. أخيرًا، ربما كان على القائمين على الوسائط الإعلامية التقليدية أن يسألوا أنفسهم عن موقع الصحافة باعتبارها مهنة في الخريطة الاجتماعية، ولماذا كان لها ذلك الحضور في السابق، وها هي اليوم ما عادت تحظى بالتقدير نفسه، إذ تراجعت صدقيتها وهجرها كثير من قرّائها، بعدما سيطرت عليها ثقافة الإعلان والعلاقات العامة. وبالتالي وجد ويكيليكس وأقرانه طريقه إلى الناس باعتباره نافذة تعويضية من إفلاس هذه الصحافة في أداء دورها المجتمعي كعين للمجتمع، في مراقبة كل أشكال الآفات الاجتماعية والسياسية وغيرها.

ثالثًا: في أثر ويكيليكس: عندما تعلو أصوات قارعي أجراس الخطر

يُعَد ويكيليكس، كما جاء في الموقع، «مؤسسة إعلامية غير ربحية، تهدف إلى تقديم الأخبار والمعلومات المهمة إلى الجمهور»[٣٨]. على الرغم مما يوحي به اسم الموقع، فهو لا تربطه أي صلة بـ «ويكيبيديا»، الموسوعة العالمية المفتوحة؛ فهو ينتمي إلى فئة المواقع[٣٩] التي تقدم منفذًا للمعلومات التي ربما لن تجد طريقها إلى الجمهور أبدًا وتظل في طي الكتمان، والتي «تتمترس بداخلها ـ بحسب عبارة مؤلف كتاب **ويكيليكس وعصر الشفافية**[٤٠]، حاليًا تشكيلة واسعة من الناشطين المدافعين عن الديمقراطية والشفافية، في مختلف أنحاء العالم، والمنهمكين في الكشف عن مزيد من الأسرار والانتهاكات، مستخدمين أدوات جديدة لفتح أبواب وخزائن أسرار مؤسسات وكيانات قوية، اعتادت العيش في بيئات مغلقة وراء أسوار كثيفة من الحماية والسرية[٤١].

يُعلي الموقع من شأن الشفافية ويتبنّاها فلسفةً ورؤيةً، حيث يؤكد جوليان أسانج أن «الكشف عن المعلومات التي تخدم المصلحة العامة، تمكّن العالم أجمع من فهم ما يجري وحل المشكلات»[٤٢]. مع ذلك توجد هناك مجموعة من الفوارق التي تميّزه عن غيره: **أولًا**، يموّل الموقع أنشطته من خلال الاعتماد على التبرعات والهبات والمبالغ التي يكون مصدرها الأفراد، مستبعدًا المؤسسات والمصارف؛ وهو ما يشكّل شرطًا ضامنًا لاستقلاليته المالية. لكن هذه الاستقلالية تمثل أيضًا كعب أخيل الموقع، إذ سعت

(٣٨) <http://wikileaks.ch>.

(٣٩) من بين هذه المواقع: <http://www.crytome.org/>, and <http://www.memoryhole.org>.

(٤٠) Micah L. Sifry, *Wikileaks and the Age of Transparency* ([n. p.]: OR books, 2011).

(٤١) **الاتحاد**، ٢٨/ ١/ ٢٠١١، <http://www.alittihad. ae/wajhatdetails. php?id=57224>، يمكن أيضًا الإشارة إلى الكتاب الذي أصدرته صحيفة **الغارديان** البريطانية حول ويكيليكس ومؤسسها الأكثر حضورًا: *David Leigh and Harding Luke*, WikiLeaks: Inside Julian Assange's War on Secrecy (UK: Guardian Books, 2011).

(٤٢) انظر: Descamps, «Journalisme de révélation ou d'investigation?», zunguzungu, «Julian Assange and the Computer Conspiracy; 'To Destroy this Invisible Government',» 29 November 2010, <http://zunguzungu.wordpress.com/2010/11/29/julian-assange-and-the-computer-conspiracy-%E2%80%9Cto-destroy-this-invisible-government%E2%80%9D/>.

وتسعى الكثير من الجهات للتضييق عليه وسد كل «منافذ» وصول التبرعات إليه؛ **ثانيًا**، يؤكد الموقع تبنّيه آليات صارمة في تدقيق الوثائق والتأكد من محتواها من دون نفي إمكان تزويريها، وقدرته على حماية مصادره من خلال تكنولوجيا تشفيرية متطورة(٤٣)، وتمكين هذه المصادر من تحميل الوثائق على الإنترنت من دون معرفة هويتها؛ **ثالثًا**، إن القائمين عليه غير معروفين، كما أن طريقة عملهم غير معروفة. وعلى الرغم من أن جوليان أسانج، وهو أحد مؤسسي الموقع و«المتحدّث الرسمي» باسمه، هو الأكثر ظهورًا، يشير الموقع نفسه إلى أنه يُدار بواسطة فريق غير معروف، مكوّن من منشقين صينيين، وصحافيين، وباحثين في الرياضيات، ومجموعة من التكنولوجيين العاملين في شركات التكنولوجيا المتقدمة من دول كثيرة، منها الولايات المتحدة وتايوان وأوروبا وإفريقيا الجنوبية؛ **رابعًا**، يقوم الموقع على المبادرة الفاعلة، حيث يحرص على توصيل الوثائق المسرّبة إلى الصحافيين عبر آليات متعددة، منها الخلاصات (RSS)، وتويتر، والتواصل المباشر، وغيرها(٤٤).

انطلق الموقع عام ٢٠٠٦ رافعًا شعار الشفافية وتمكين عامة الناس من الولوج إلى العوالم الخفية للسياسة في العالم. ويتيح الموقع، بفضل بُنيته التقنية «الآمنة»، للمصادر الراغبة في الكشف عن معلومات سرية القيام بذلك من دون الحاجة إلى كشف هويتها. وغالبًا ما تكون التّسريبات، التي يمكن الوصول إليها من أي مكان في العالم، على هيئة معطيات خام تتضمن معلومات شخصية، مثل الأسماء، والعناوين وأرقام الهاتف، والحسابات المصرفية. يستفيد الموقع من الفاعلية التقنية للإنترنت لكونه ينتمي إلى فئة أصبحت تُعرف باسم «قارعي أجراس الخطر» (Whistle Blowers)؛ وهي فئة من الأفراد الذين يعملون في كثير من المنظمات، والذين يميلون إلى كشف انحرافاتها(٤٥). إذن يتعلّق الأمر،

---

(٤٣) «كيف يحمي ويكيليكس وثائقه؟» الجزيرة نت، ٢١/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://aljazeera.net/NR/exeres/41FC64E6-6D7A-46A1-92E2-6C76F02B5E19.htm>.

(٤٤) Lisa Lynch, «We're Going to Crack the World Open. Wikileaks and the Future of Investigative Reporting,» *Journalism Practice*, vol. 4, no. 3 (August 2010), p. 3.

(٤٥) Pierre-François Docquir, «Ce qu'Internet fait à l'information: la liberté d'expression numérisée,» 29/11/2010, <http://www.philodroit.be/spip.php?page=article&id_article=1146&lang=fr>.

قياسًا على مبدأ الشفافية، بشيء جذري يتجاوز تلك العبارات التي نص عليها كثير من القوانين، مثل الحق في الاطلاع على الوثائق الإدارية ما عدا تلك التي يستثنيها القانون.

في ١٩ آذار/ مارس ٢٠٠٩ عرف الأستراليون أن حكومتهم تنوي وضع نظام وطني إجباري لغربلة المضامين، بحيث تُحجَب المواقع التي تتضمن مضامين لها علاقة باستغلال الأطفال جنسيًا. أدى الكشف عن هذا النظام إلى معارك سياسية حادة. لكن ما أثار انتباه كثيرين أن التسريب لم يكن بطله هذه المرة الصحافة المكتوبة أو التلفزيونية، بل موقع ويكيليكس الذي كان يبث آنذاك من السويد. وبالنظر إلى آليات الحماية، التي يعتمدها الموقع، فقد غدا وجهة الكثير من المسرّبين والجماهير الراغبة في معرفة دهاليز عالم اليوم. وهكذا توالت تسريبات الموقع تباعًا، فظهرت وثائق عن انتهاكات حقوق الإنسان في كينيا، والوضع في تيمور الشرقية، وقاعدة بيانات السيناتور الأميركي السابق نورمان كولمان، وقائمة بالمعدات الأميركية وحقوق الإنسان في العراق، والحكم والجماعات المسلحة في العراق، والحرب ضد أفغانستان، وكنيسة السيانتولوجي، وقائمة أعضاء الحزب الوطني البريطاني، وأكثر من ٦٠٠٠ تقرير للكونغرس الأميركي، وملخصات عن أنشطة الأمم المتحدة في العالم... إلخ[٤٦]. ووجدت الكثير من هذه التّسريبات طريقها إلى بعض الصحف ووكالات الأنباء والمدونات السياسية

(٤٦) يشير موقع ويكيليكس نفسه إلى القضايا التي شملتها التسريبات، وهي على التوالي:

- الحروب، القتل، التعذيب، والاعتقال
- الحكومات، التجارة، وشفافية المؤسسات
- قمع حرية التعبير وحرية الصحافة
- الدبلوماسية، التجسس، والتجسس المضاد
- البيئة، المناخ، الطبيعة والعلوم
- الفساد، التمويل، الضرائب، والتجارة
- تقنيات الرقابة وغربلة مضامين الإنترنت
- الطوائف والمنظمات الدينية
- سوء المعاملة، والعنف، وانتهاك الحقوق

انظر: <http://wikileaks.ch/About.html>.

في العالم، منها **نيويورك تايمز**، و**الغارديان**، و**تليغراف**، و**كريستيان ساينس مونتر**، و**خليج تايمز** (دبي)، و**ذي آيج** (أستراليا)، و**أوتاوا سيتزن**، و**غلوب آند ميل** (كندا)، وبرقيات الأسوشيتد برس، والمدونتان السياسيتان *Huffington Post* و *Talking Points Memo*[٤٧].

على الرغم من أن الموقع واصل نشر تسريباته المهمة التي جلبت اهتمام العالم، وأثارت كثيرًا من الضجيج الإعلامي، وكان أهمها التسريبات المتعلقة بالحرب ضد أفغانستان التي بلغت ٩٠ ألف وثيقة عسكرية سرية[٤٨]. فإن الحدث الأبرز الذي دفعه إلى الواجهة، وجعل منه ظاهرة «إعلامية» بامتياز يكمن في نشره، بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، بالاتفاق مع خمس صحف عالمية، ربع مليون برقية ورسالة دبلوماسية سرية أميركية لأكثر من ٢٥٠ سفارة وقنصلية أميركية في العالم[٤٩]، وهو ما يساوي، بحسب تقديرات صحيفة **الغارديان**، ٢١٣,٩٦٩ صفحة من الحجم العادي، أو كومة ورقية يصل عُلوُّها إلى ٢٥ مترًا[٥٠]. ومثّلت هذه التّسريبات التي تضمنت كثيرًا من التفصيلات عن السياسية الأميركية الخارجية والعسكرية، منعطفًا قويًا في حضوره العالمي وموقف الدول منه.

بدأ هذا التحول من خلال السعي إلى التضييق على الموقع، وشن هجمات لتعطيله، وتشجيع الكثير من المؤسسات على عدم التعامل معه، وبالتالي قطع موارده المالية. إذ تعرّض الموقع لهجمات قراصنة من مواقع

---

(٤٧) Lynch, «We're Going to Crack the World Open. Wikileaks and the Future of Investigative Reporting,» p. 2, <http://concordia.academia.edu/LisaLynch/Papers/172251/_Were_Going_To_Crack_The_World_Open_Wikileaks_and_the_Future_of_Investigative_Journalism>.

(٤٨) David Leigh and Matthew Taylor, «Afghanistan War Logs: Tensions Increase after Revelation of more Leaked Files,» *The Guardian*, 27/7/2010, <http://www.guardian.co.uk/world/2010/jul/27/afghanistan-war-logs-tensions-strained>.

(٤٩) David Leigh, «US Embassy Cables Leak Sparks Global Diplomatic Crisis,» *The Guardian*, 28/11/2010, <http://www.guardian.\co.uk/world/2010/nov/28/us-embassy-cable-leak-diplomacy-crisis>.

(٥٠) Heather Brooke, «WikiLeaks: The Revolution has Begun - and it will be Digitized,» *The Guardian*, 29/11/2010, <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2010/nov/29/the-revolution-will-be-digitised>.

مجهولة، وتوقفت الكثير من المؤسسات المصرفية وغيرها، مثل «أمازون»، و«باي بال»، و«ماستر كارد»، و«بوست فاينسن»، والمصرف السويسري، وكثيرون من مقدمي خدمة الإنترنت، عن التعامل معه، وذلك باللجوء إلى حجج تقنية حينًا، وقانونية أحيانًا أخرى.

قررت النيابة العامة في الولايات المتحدة لاحقًا البدء في تحقيق جنائي لمعرفة ما إذا كان يمكن توجيه تهمة التجسس إلى أسانج، حيث طلبت من تويتر، مثلًا، تفصيلات عن صفحات مؤسسه وثلاثة من مؤيديه، لكن تويتر لم يستجب «للطلب الأميركي باسم مشتركيه، لأن معلومات كتلك ينبغي ألا تُكشف»(٥١). وأصدر ويكيليكس بيانًا رأى فيه أن لديه «ما يكفي للاعتقاد أن موقعي «فيسبوك» و«غوغل» تلقيا أوامر مشابهة من القضاء الأميركي»(٥٢). كما أدانه بعض العسكريين الأميركيين بنبرة أخلاقية، على أساس أن «أيدي القائمين عليه ربما تكون قد تلطخت بدماء بعض الجنود»(٥٣)، متناسين أنهم وجنودهم لطخوا أيديهم بدماء الكثير من الأبرياء في العراق وأفغانستان وفي بقاع أخرى من العالم. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل اتخذ في بعض الأحيان شكلًا راديكاليًا وصل إلى حد الدعوة، صراحة، إلى قتل أسانج، كما أشرنا إلى ذلك سابقًا. في حين دعا بعض السياسيين الغربيين إلى ملاحقة ويكيليكس بكل الوسائل القانونية.

كما وجهت إليه حكومات كثيرة انتقادات شديدة، زاعمة أنه يمثّل تهديدًا لأمنها القومي، وأمن مواطنيها المدنيين والعسكريين. وطلبت السويد من بريطانيا تسليم جوليان أسانج إليها لمحاكمته بحجة التّحرش الجنسي(٥٤)؛ وهي التهمة التي نفاها أسانج وعدّها كثيرون تهمة سياسية

---

(٥١) «ويكيليكس يؤكد أن تحقيقًا بتهمة التجسس يستهدفه،» بي بي سي، ١٠/ ١/ ٢٠١١، <http://www.bb.co.uk/arabic/worldnews/2011/01/110109_wikileaks_twitter_details.shtml>.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) انظر: Mark Feldstein, «The Implications of WikiLeaks,» *American Journalism Review* (December 2010), <http://www.ajr.org/article. asp?id=4999>.

(٥٤) وافق القضاء البريطاني، بتاريخ ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، على تسليم أسانج إلى السويد، وذلك بعد رفض دعواه بأن هذا التسليم ينتهك حقوقه، «Wikileaks' Julian Assange to be extradited to Sweden,» BBC, 24/2/2011, <http://www.bbc.co.uk/news/uk-12564865>.

بامتياز، وبخاصة أن توقيتها تزامن مع التّسريبات الضخمة وغير المسبوقة لأسرار الدبلوماسية الأميركية.

في مقابل ذلك، نجح الموقع في أن يجمع حوله آلاف المناصرين والرافضين للوضع القائم، وبخاصة المئات من الناشطين على الإنترنت، الذين قاموا بهجمات مضادة استهدفت المؤسسات التي وقفت ضد ويكيليكس. وينتمي هؤلاء «إلى تقاليد طويلة ذات نزعة توسعية عبر شبكة الإنترنت»[٥٥]. وشن هؤلاء المناصرون هجومًا، أخذ شكل التنسيق الدولي، أطلقوا عليه «عملية الرد»، استهدف كثيرًا من الشركات، مثل «ماستر كارد»، و«فيزا»، وموقع النيابة العامة السويدية وغيرها.

إذا ما أمعنا النظر في السجال الحاصل اليوم بين الطرفين، فلن نبالغ إذا قلنا إن «المعركة» تتجاوز الموقع وممثّله الأكثر ظهورًا، إذ إنها تدور في فضاء إلكتروني واسع، يصعب على الدول التّحكم فيه، وبالتالي فإن ويكيليكس ليس بالضرورة الطرف الأضعف في ذلك. أضف إلى أن الموقع يمكن أن يتمدّد شبكيًا إلى ما لا نهاية، حيث تحرّك مناصروه مثلًا بعد تعرضه للهجوم عشية نشره مراسلات الدبلوماسية الأميركية، إذ فضلًا عن شنهم هجمات على الكثير من المواقع المناهضة للموقع وتعطيلها، تمكنوا من استنساخ مضامينه بداية عبر ٧٦ موقعًا، ثم تضاعف هذا العدد ليصل إلى ١٤٢٦ موقعًا (بحلول ٨ شباط/ فبراير ٢٠١١) بحسب ويكيليكس نفسه[٥٦]، ويتوقع أن يرتفع هذا الرقم مع الأيام، وهو ما يجعل عملية اجتثاث الموقع صعبة، إن لم تكن مستحيلة.

كما نجح الموقع في الحصول على الكثير من الثناء والإطراء، تجسد في جوائز تقديرية كثيرة، إذ هناك من عدّه نموذجًا «لعالم الصحافة الاستقصائية

---

(٥٥) تم وانج، «"ويكيليكس" وحرب الإنترنت الطويلة،» **الاتحاد**، ١٦/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=56445>.

(٥٦) <http://wikileaks.ch/Mirrors.html>، كما كشف أسانج في مقابلة مع برنامج «٦٠ دقيقة» على قناة سي بي أس، أنه إذا تم إغلاق موقعه نهائيًا، فإن «هناك نسخًا احتياطية موزعة على عدد كبير من الأشخاص يقاربون الـ١٠٠ ألف، وكل ما نحتاجه هو إعطاؤهم مفتاح تشفير سيسمح لهم بالاستمرار» في نشرها. انظر: «في حال جرى إقفال موقعه بحكم قضائي، مؤسس "ويكيليكس" يهدد "بسيل" من الوثائق السرية الجديدة،» **الاتحاد**، ٣١/ ١/ ٢٠١١، <http://www.alittihad.ae/details.php?id=11197&y=2011>.

الجديد والشجاع»[٥٧]. وحصل أيضًا على جائزة مجلة **الإيكونوميست** في شأن الرقابة على حرية التعبير. كما احتفت به منظمة العفو الدولية، فمنحته جائزة الإعلام الجديد عن تميّزه في نصرة قضايا حقوق الإنسان[٥٨].

يُطلَق على المعركة القائمة بين معارضي ويكيليكس ومناصريه «الحرب الشبكية»، أو «الحرب الطويلة»[٥٩]. وحرص الموقع على نفي أي ارتباط بهذه الحرب، مخافة ربطه بأعمال غير قانونية. تشير هذه الحرب إلى ثقافة بدأت تتّضح معالمها في هذه المرحلة، ويتعلق الأمر بالمواجهة بين معتنقي مذهب المصادر المفتوحة ومنطق التعالي السياسي للدول. أما الرافعة الأساسية لهذه الثقافة فهم الشباب الذين فقدوا الثقة بالمؤسسات التقليدية المترهّلة، فاتخذوا لهم من الفضاء الإلكتروني فضاءً عامًا للتحاور والتفاعل في شأن القضايا والرهانات المجتمعية بكل أبعادها. وليس أدل على ذلك من احتضان الشبكات الاجتماعية لهؤلاء الشباب، حيث «تزامنية المشاعر»[٦٠]، بعد أن ضاقت بهم السبل، فكانت هذه الثورات على القمع والوصاية والقطيعة مع كل الأنساق السابقة. ويعتقد هؤلاء الشباب أن المشكلة لا تكمن في ويكيليكس الذي يُعلي من شأن الشفافية، حيث تفضح تسريباته الممارسات المنحرفة، بل في هؤلاء الذين يمثلون «نظامًا عالميًا مرفوضًا لأنه حافل بالهيمنة والفساد»[٦١]؛ فويكيليكس يمثل بالنسبة إلى الشباب «روبن هود» الألفية الثالثة[٦٢] المنتصر للفقراء والمستضعفين، والمعادي للمتبطّرين والمتغطرسين والأقوياء.

---

(٥٧) Sean Gonsalves, «Will Wikileaks Revolutionize Journalism?» Alternet, 7/7/2008, <http://micechat.com/forums/micechat-main-lounge/99992-will-wikileaks-revolutionize-journalism.html>.

(٥٨) <http://wikileaks.ch/About.html>.

(٥٩) وانج، «"ويكيليكس" وحرب الإنترنت الطويلة».

(٦٠) السيد ولد أباه، «الثوار العرب الجدد،» **الاتحاد**، ٧/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=57404>.

(٦١) نبيل شبيب، «الشفافية.. ومستقبل الإعلام الإلكتروني. ويكيليكس كحالة ثقافية.. ثورة النيوميديا (٤ ـ ٤)،» إسلام أون لاين، ١١/ ١/ ٢٠١١، <http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/127715-wikileaks003.html>.

(٦٢) «استطلاع إيطالي: مؤسس ويكيليكس روبن هود الألفية الثالثة،» **الشروق الجديد**، ٤/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.misrnews.com/view/301135.html>.

الحق أن هذه المواجهة تحيل إلى رؤيتين مختلفتين للعالم، بين فئة تسعى للحفاظ على الوضع القائم لأنه يخدمها، وتؤمن «بأن على الشبكة الإلكترونية أن تعيد تشكيل العالم وفق تصوراتها هي»[٦٣]، وأخرى ترى أن «يكون المبدأ الرئيسي المنظم لحياة المجتمع، صغر أم كبر، هو الشبكات غير المركزية، الشّفافة المفتوحة كليًا من دون أي قيود أو حجر عليها من أحد»[٦٤]. وعبّر عن هذه الفكرة الأخيرة أحد الشباب الذين قبض عليهم في هولندا بتهمة شن هجمات على مواقع اتخذت إجراءات مناهضة لويكيليكس، قائلًا: «إننا ضد الشركات والحكومات التي تتدخل في الإنترنت. نعتقد بضرورة أن تبقى مفتوحة ومجانية للجميع»[٦٥].

رابعًا: الصحافة وويكيليكس: بين التشكيك والاحتفاء

حتى عهد قريب، مارست الصّحافة التّقليدية دور حارس البوابة، فانفردت بتحديد المعلومات والأخبار التي ستجد طريقها إلى المتلقي؛ فما يستحق أن يُعلم كان يمر بالضرورة عبر الغربال الصحافي، كما أن تعريف «المعلومات ذات الفائدة» يمر من خلال الآلية نفسها. وبذلك تكون الموضوعات التي تباركها الصحافة موضوع تداول في الفضاء العام.

لكن الأمر لم يعد كذلك منذ سنوات، بعدما دخل فاعلون جدد إلى الساحة الإعلامية، ابتداء من مؤسسات المجتمع المدني، وصولًا إلى المواطن العادي. لذلك لا غرابة أن يتموقع جزء كبير من الصحافة ضد ويكيليكس، منكرًا عليه أي انتماء إلى ميدان الممارسة المهنية، باسم قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي، ومشككًا في صدقية القائمين عليه؛ فالموقف التهويني يحكمه حافز رئيسي وهو الاستئثار بسلطة القول والمشروعية الاجتماعية في تأويل العالم الذي احتكرته لسنوات طويلة. لذلك فإن تشكيكها

---

(٦٣) وانج، ««ويكيليكس» وحرب الإنترنت الطويلة».

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) Josh Halliday and Charles Arthur, «WikiLeaks: Who are the Hackers behind Operation Payback?» *The Guardian*, 8/12/2010, <http://www.guardian.co.uk/media/2010/dec/08/anonymous-4chan-wikileaks-mastercard-paypal>.

وتهوينها من أهمية الموقع وتسريباته تدخل ضمن هذا المنظور، أي الخوف على امتيازاتها المادية والرمزية. وبالتالي ف «مزاحمة» ويكيليكس لها يهدّد مكانتها، ومن ثمّ قدرتها على تكوين وعي الأفراد ضمن المنطق الذي يضمن مصالح القائمين عليها والمتحالفين معهم. فويكيليكس، إلى جانب الكثير من الفضاءات الإلكترونية الجديدة، يمثل مساحة يتحرّر فيها الأفراد من الفضاء العام التّقليدي الذي كانت تهيمن عليه وسائل الإعلام التقليدية.

عندما قام ويكيليكس بتسريب الآلاف من البرقيات المتعلّقة بالحرب ضد العراق وأفغانستان وأسرار الدبلوماسية الأميركية في العالم، لم يقتصر على نشرها في الفضاء الإلكتروني بصيغتها الخام، بل تعاون، في البداية، مع مجموعة مختارة من الصحف العالمية الغربية[٦٦]، لتنقلها إلى العالم، بعد غربلتها وفق آليات العمل الصحافي المهني. لكن لماذا اختار الموقع هذه الصحف دون غيرها؟ يرجع السبب في ذلك، بحسب أسانج، إلى أنه إذا ما توافرت القصص الكبرى للكل وبالتساوي، فإن ذلك سيدفع الصحافيين إلى تجاهلها[٦٧].

الحق أن هذه الصحف استثمرت هذا التّنسيق للتدليل على دورها باعتبارها وسيطًا محوريًا في عمليات الفرز، والتأكد من المعلومة وتنظيمها ووضعها في سياقها العام، واستشراف انعكاساتها... إلخ. إذًا، لا نبالغ إذا قلنا إنه كان من الصعب على القراء أن يجدوا طريقهم وسط ذلك الكم الهائل من التّسريبات، من دون مصاحبة هؤلاء المهنيين لهم، وبخاصة أن هذه الصحف عملت على تيسير الوصول إلى المعلومات من خلال استثمار الإمكانات التي يتيحها الويب، وبخاصة الخرائط التفاعلية التي تكثف المعلومات في رسومات يسهل فهمها[٦٨]. فالتساؤق (استحضار السياق) الذي قام به هؤلاء هو بالأساس

---

(٦٦) The Guardian, The New York Times, Le Monde, Der Spiegel, El Pais.

(٦٧) انظر: Dan Nystedt, «Wikileaks Plans to Make the Web a Leakier Place,» 9 October 2009, <http://www.computerworld.com/s/article/9139180/Wikileaks_plans_to_make_the_Web_a_leakier_place>.

(٦٨) يقدم الموقع التالي وصلات إلى الصحف (the Guardian, The New York Times, Der Spiegel, El Pais) التي استثمرت هذه الآلية: <http://infosthetics.com/archives/2010/11/wikileaks_us_embassy_cables_the_visualizations.html>.

عمل تحريري يزداد ارتباطًا، يومًا بعد يوم، بالبعد التكنولوجي الذي يتيح تنظيم المعطيات وعرضها على نحو مفيد وجذاب. وهذه هي الدلالة الحقيقية لصحافة المعطيات التي تتطور بوتيرة سريعة هذه الأيام، حيث يعدها باتريس فليشي (Patrice Flichy) «جسرًا بين منتج المعلومة والقراء»[٦٩]. إن الأمر يجسد، بحسب عبارات شارلي بيكيت (Charlie Becket) مدير مدرسة الصحافة في مدرسة لندن للاقتصاد (London School of Economics)، «تجربة مباشرة في شأن طريقة نقل الأخبار بفضل الصحافة الشبكية، حيث يتم الجمع بين التكنولوجيات الحديثة وأداء وسائل الإعلام الجديدة والتّقليدية، والمبادئ الصحافية التي هي عماد مهنتنا»[٧٠]. وامتد هذا التّعاون لاحقا ليشمل كل المؤسسات «التي يمكن الوثوق بها للتعاون[٧١] مع الموقع»، حيث كان هدفه الوصول إلى أكبر عدد من المتلقين على المستوى العالمي، وإن كانت العلاقة قد ساءت لاحقًا مع بعضها، مثل **الغارديان**، بشأن موضوع اتهام أسانج بالتحرش الجنسي. هذا الوعي بأهمية الفاعل الإعلامي ربما يقلّل من غلواء بعض القراءات المتسرعة، التي لا تتوانى في الحديث عن موت الصحافة. فإذا كان هذا الفاعل «الإعلامي» قد حرص على التنسيق مع الصحافة، فذلك لإدراكه أنها ما زالت تعتبر متغيرًا رئيسيًا في تشكيل صورة العالم، ونافذة يطل منها المتلقي على محيطيه القريب والبعيد. فكيف استقبلت الصحافة العربية والغربية تسريبات الموقع؟ وما هي الدوافع والرهانات التي حكمت موقف الفاعلين الصحافيين، على تنوّعهم وتنوّع مشاربهم الأيديولوجية، من الموقع؟ لماذا أنكرت كثيرٌ من الصحف على الموقع والمتحدث باسمه نعت (صفة) الصحافة والصحافي، بينما احتفت به أخرى وتعاونت معه باعتباره يمثل قمة العمل الصحافي؟ هل يمكن القول إن هذه التّسريبات ستدفع الفضاء الصحافي التقليدي إلى تجديد ممارساته وخلق

---

(٦٩) Flichy, «La Réhabilition du journalisme d'expertise».

(٧٠) Charlie Beckett, «Wikileaks: Now that's what I Call an Informed Society...,» Polis, 29/11/2010, <http://www.charliebeckett.org/?p=3711>.

(٧١) The One Click Group, «WikiLeaks and The Mainstream Media - Who Is Using Whom?» 21 December 2010, <http://ebookbrowse.com/wikileaks-and-the-mainstream-media-who-is-using-whom-pdf-d45942760>.

صيغ مبتكرة في التعامل مع المتلقي، حتى تتجاوز الأزمة الحادة التي تعيشها منذ فترة، وانبعاث صحافة الاستقصاء التي طالما صنعت مجد الصحافة، بخاصة في العالم الأنغلوساكسوني؟ هل في إعلاء ويكيليكس من شأن الشفافية اتهام مبطن للصحافة بتخلّيها عن كونها لم تعد عين المجتمع على عالم السياسة، وأنها غدت أداة لممارسة كل أنواع التضليل؟

يمكن القول عمومًا إن الصحافة انقسمت في موقفها من ويكيليكس إلى فئة المتجاهلين للموقع والمشككين في دوافع ممثله الأكثر بروزًا في الكشف عن هذا الكم الهائل من المعلومات، بل وتماهى بعضها مع المواقف الرسمية لدرجة التطابق، كما سنرى ذلك لاحقًا، وفئة المحتفين بتسريبات الموقع والمتعاونين معه، باعتباره فعلًا صحيًا يجدد الممارسة الإعلامية التي فقدت الكثير من حيويتها في السنوات الأخيرة، وقسم ثالث تموقع في «منزلة بين المنزلتين»، حيث ثمّن ما يقوم به ويكيليكس، لكنه دعا إلى استحضار المسؤولية الاجتماعية وعدم تعريض الأفراد للخطر الذي قد يصل إلى حد القتل أحيانًا. سنركز في الفقرات التالية على مواقف هذه الفئات الثلاث بنوع من التفصيل.

١ ـ المشكّكون: بين التقليل من شأن ويكيليكس والتماهي مع المواقف الرسمية والتجاهل

أقام منتقدو ويكيليكس حجتهم على عبارات من قبيل: «لا ينتمي ما يقوم به إلى الصّحافة»، «عدم المسؤولية»، «طالب شهرة»، «ليس هناك أي جديد أو إفشاء لسر في تسريباته»، «إن الكثير من الشفافية يقتل الديمقراطية»، «تهديد الأمن القومي للدول»، «رفض الحرب»، وغيرها. وإذا سلّمنا، جدلًا، أن الموقع لم يأت بجديد بالنسبة إلى الصحافيين، فهل ينطبق الأمر على الجمهور الذي اكتشف عبر هذه التّسريبات، واقع العلاقات الدولية ودهاليز السياسة؟ والحق أن معظم هؤلاء المنتقدين ينتمون إلى من أطلق عليهم أحد الكتّاب «كهنة الإعلام»[٧٢]، ذوي التوجهات المحافظة، المعادين لكل

(٧٢) Eric Scherer, «Wikileaks et la révolte du clergé,» 4/12/2010, <http://meta-media.fr/2010/12/04/wikileaks-et-la-revolte-du-clerge/>.

تطور، والحريصين على بقاء الأوضاع كما هي، لأنها تخدمهم»[٧٣].

من النقاط التي يثيرها المناهضون لويكيليكس، الذين غالبًا ما يماهون بينه وبين شخصية جوليان أسانج[٧٤]، وبخاصة ماضيه بصفته قرصان معلومات، دوافعه في نشر التّسريبات، وتموقعه الأيديولوجي، وأجندته، وخياراته، وتمويله. فاختزال الموقع في شخصية أسانج والتماثل أو المماهاة أو الدمج الكامل بينه وبين أسانج، أتاحت لبعض الصحافيين توجيه سهام نقدهم إلى أسانج وعينهم على الموقع من خلال التّشكيك في صدقيته، والتّقليل من أهمية المعلومات التي يتضمنها، على الرغم من أنه تعاقد مع كبريات الصحف الغربية وعيًا منه بضرورة الجمع بين الوسائط التّقليدية والجديدة، للوصول إلى توسيع دائرة الأثر الذي يمكن أن تُحدثه هذه التّسريبات.

في مقالة لـ **الديلي ميل** البريطانية، يتساءل أحد كتّابها بعبارات اتهامية يحكمها التعالي والسعي، إلى تشكيل صورة ذهنية سلبية عن جوليان أسانج: «هل هو مصاب بجنون العظمة، هل هو فوضوي. هل يمثل قوة من أجل الخبر أم الفوضى؟... يعيش حياة غريبة يطبعها التّرحال المستمر، حيث لا بيت، والقليل من الأمتعة الشخصية[٧٥]. ويضيف أحد المحررين من الصّحيفة نفسها، تعليقًا على المظهر الخارجي لأسانج «إن مظهره يبدو غريبًا نوعًا ما[٧٦].

تذهب **إيفنينغ ستاندرد** إلى رسم صورة أسانج بهذه العبارات: «إنه لا

---

(٧٣) يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى مفهوم الحقل (Champ/filed) عند بيار بورديو Pierre Bourdieu لاستجلاء طبيعة الصراع داخل الحقل الإعلامي. انظر: Rodney Benson, «News Media as a «Journalistic Field»: What Bourdieu Adds to New Institutionalism, and Vice Versa,» *Political Communication*, vol. 23 (2006), pp. 187-202, <https://docs.google.com/viewer?url=http://steinhardt.nyu.edu/scmsAdmin/uploads/000/734/Benson%2520field%2520theory%2520and%2520NI%2520best%2520copy.pdf>.

(٧٤) حول رؤية متوازنة لشخصية أسانج، انظر: Raffi Khatchadourian, «No Secrets: Julian Assange's Mission for Total Transparency,» *New Yorker* (7 June 2010), <http://www.newyorker.com/reporting/2010/06/07/100607fa_fact_khatchadourian>.

(٧٥) وردت هذه الاقتباسات (تم التأكد من نسبتها إلى أصحابها) في: Media Lens, «Wikileaks - The Smear And The Denial - Part 1».

(٧٦) المصدر نفسه.

يستقر على موقف. إنه سيد المواقف غير المشرّفة. هل نريد فعلاً أن نترك شخصًا مسيّسًا وفوضويًا مثل أسانج يعرّفنا ما هي المصلحة العامة[٧٧].

انتقدت **الإندبندنت** تسريبات الموقع، مقسّمة إياها إلى ثلاثة أقسام: قسم مهم، مثل «تبرّم الصين من كوريا الشمالية»، وقسم ثانٍ يكشف «عما لم يعد خافيًا علينا»، وثالث «يندرج ضمن القيل والقال وفي باب النميمة». وتصل الصحيفة، المعروفة بمعارضتها للسياسات الأميركية، إلى خلاصتين: **أولهما** أن «تلك البرقيات لم تأت بأي دليل على أن الولايات المتحدة أخطأت التّصرف». **وثانيهما**، «غياب الهاجس الأمني لدى المسؤولين الأميركيين في ما يتعلّق بالإنترنت». وتذهب الصحيفة إلى القول: «إننا نعتقد أنه من اللاأخلاقي اعتبار الولايات المتحدة نظامًا غير قادر على فعل الخير، وأن نشر أسرارها واجب، وأنها متورطة في مؤامرة كبيرة للانتقام من أسانج، لمجرد أنها أغنى دولة في العالم»[٧٨].

تماهت الصحف البريطانية، بحسب روي غرينسديل، رئيس تحرير **ديلي ميرور** سابقًا، مع موقف الحكومة البريطانية التي دعتها إلى «توخي الحذر» في حال تناولت مضامينَ التّسريبات. وأورد أمثلة على ذلك، مثل العنوان الرئيسي لصحيفة **الصن**، الذي وصف التّسريبات بأنها «خطر على أمن المملكة المتحدة»[٧٩]. وهو ما رد عليه أسانج بالقول: «إنه خلال أربع سنوات، لم يكن هناك أي ادعاء موثّق حتى من بعض الجهات مثل البنتاغون، يثبت أن شخصًا ما تعرّض للأذى بسبب الأنشطة التي نقوم بها»[٨٠]. وانتقدت **نيوز أوف ذي وورلد** ما سمّته «تسريبات شريرة»، بينما لم تتوانَ **صنداي إكسبرس** في الدعوة إلى «تكميم ويكيليكس». وبدت

---

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) الاقتباسات في هذه الفقرة مأخوذة من: «الإندبندنت أون صنداي: ويكيليكس زوبعة فنجان تتحول إلى قضية شخصية،» بي بي سي، ١٩/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.bbc.co.uk/arabic/inthepress/2010/12/101219_pressiew_191210. shtml>.

(٧٩) صلاح أحمد، «إعلامي بريطاني بارز يتساءل: لماذا تهاجم الصحافة الحرة «ويكيليكس»؟» **إيلاف**، ٢٩/ ١١/ ٢٠١٠، <http://www.elaph.com/Web/news/2010/11/614642.html>.

(٨٠) «Julian Assange Answers your Questions,» *The Guardian*, 3/12/2010, <http://www.guardian.co.uk/world/blog/2010/dec/03/julian-assange-wikileaks>.

افتتاحية **ميل أون صنداي** كأنها مذكرة صادرة عن مستشار أمني حكومي، وحثت الحكومات الغربية على عدم حفظ أسرارها في خزائن المعلومات الإلكترونية.

أضاف غرينسديل أن من المحبط أن يتخذ كتّاب الأعمدة موقفًا حادًا من ويكيليكس، مشيرًا إلى أن «كبار دُعاة حرية الصحافة المهللين أبدًا لحق الشعوب في معرفة ما يدور حولها، يبدون غير قادرين الآن على هضم فكرة أن جهة أخرى تقوم بهذه المهمة بدلًا منهم». واختتم الكاتب تدوينته على موقع صحيفة **أوبزيرفر** بالقول: «أراهن على أن المنتقصين من قدر جوليان أسانج هم الأكثر تطلعًا الآن إلى محتويات وثائقه، وهي تكتمل تسريبًا»[٨١].

يذهب بعض الصحافيين، مثل ديفيد هيغرسون (David Higgerson) من صحيفة **ترينيتي ميرور** (*Trinity Mirror*)، إلى التساؤل عن الفرق بين نشر تسريبات ويكيليكس وقرصنة البريد الإلكتروني، مؤكدًا أن برقيات ويكيليكس «سُرقت بالفعل من حكومة»، وهو ما يدل على أنه الحصول عليها كان بطريقة غير قانونية»[٨٢]. وكرر ما قاله آخرون في فضاءات صحافية أخرى، حيث قلّل من أهمية تسريب البرقيات الأميركية مقارنة بما كُشف عنه في شأن الوضع في العراق وأفغانستان، باعتبارها أقرب إلى القيل والقال منها إلى المعلومات.

لا تقول **نيويورك تايمز** الأميركية شيئًا مختلفًا عن بعض الصحف البريطانية، التي شهّرت بأسانج وويكيليكس بعبارات فيها الكثير من العنف اللفظي؛ فأسانج، بحسب الصحيفة، يكون قد «قطع شوطًا كبيرًا نحو الشهرة»؛ «لم يعد أمر التّشهير به يقتصر على الحكومات، بل تعدّاه إلى أصدقائه الذين تخلّوا عنه بسبب سلوكه الغريب المستبد، وجنون العظمة الذي يسكنه»؛ «إنه يواصل نمط حياته القائم على الهرب، لكن قيادته

(٨١) انظر هذه الاقتباسات في: أحمد، «إعلامي بريطاني بارز يتساءل: لماذا تهاجم الصحافة الحرة «ويكيليكس»؟».

(٨٢) Roy Greenslade, «WikiLeaks: Journalistic Law-Breaking can be Justified in the Public Interest,» *The Guardian*, 1/12/2010, <http://www.guardian.co.uk/media/greenslade/2010/dec/01/wikileaks-the-us-embassy-cables>.

للإنترنت تزداد قوة. فحتى وهو يفعل ذلك من بعيد، فإن أسلوبه يظل متغطرسًا»[٨٣].

يحاكي هذا التوصيف إلى حد كبير الدعاية السوفياتية قديمًا، عندما كان المنشقون يقادون إلى مستشفيات الأمراض العقلية. وعلّق أسانج على هذه «السبر السيكولوجي» لشخصيته، بالقول إنها «تنزع عنه أي دوافع سياسية عليا، وتختزله، سيكولوجيًا، في مشاكل طفولته وحاجته إلى الرعاية»[٨٤].

أما جون بيرنز (John Burns)، فيقدم «بورتريه» شديد النقد لأسانج في صحيفة **نيويورك تايمز**، زاعمًا أن ما يقوم به «يُعَدُّ شكلًا من أشكال الخطايا الصحافية المقززة، وهو ما يجعلني ـ يقول ـ مريضًا اجتماعيًا»[٨٥]. وعندما واجه انتقادات شديدة بسبب طريقة تصويره لأسانج، أشار إلى أنهم «لا يلتفتون في الصحيفة إلى الكتابات التقريظية»[٨٦]، وهو نفسه الذي كال كثيرًا من المديح لأحد العسكريين الأميركيين (الجنرال ستانلي ماك كرستل)؛ فهو، بحسب رأيه «جندي يملك اعتقادًا راسخًا في المبادئ العسكرية المتعلقة بالواجب والشرف والوطن». ولم يُشِر في مقالته التقريظية التي اشتملت على ٢٧٠٠ كلمة، إلى أن الفضائح «والمعاملة القاسية التي تعرض لها السجناء في العراق [كانت] تحت سلطته»[٨٧]. أليس هذا نوعًا من الكتابة الاحتفائية الإطرائية التي ينفيها بيرنز عن صحيفته؟

يبدو أن هناك تماهيًا كاملًا بين بعض الصحافيين والبنتاغون. فما يباركه هذا الأخير يحتفون به، ومن يغضب عنه يكون مصيره التشهير والقتل الرمزي، وليس أدل على ذلك من موقف بيرنز من أسانج. وإذا كان هناك من يشك في ذلك، يقول المحلل الإعلامي غلين غرينوالد: «فالرجاء أن

---

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) Michael Calderone, «NY Times Reporter Defends Profile of WikiLeaks' Assange,» 26/10/2010, <http://news.yahoo.com/s/yblog_upshot/20101026/cm_yblog_upshot/ny-times-reporter-defends-profile-of-wikileaks-assange>.

(٨٥) John F. Burns and Ravi Somaiya, «WikiLeaks Founder on the Run, Trailed by Notoriety,» *New York Times*,, 23/10/2010, <http://www.nytimes.com/2010/10/24/world/24assange.html?_r=2&hp>.

(٨٦) Greenwald, «More on the Media's Pentagon-subservient WikiLeaks Coverage».

(٨٧) المصدر نفسه.

يقدم إلينا مادة نشرتها هذه الصحيفة، شكّكت في الصحة العقلية والسيكولوجية والشخصية لموظف سياسي أو عسكري كبير... إن هذا الأمر لم يحصل، ولن يحصل أبدًا»[٨٨]، واصفًا ما كتبه بيرنز عن أسانج بأنه «من أكثر المواد الصحافية تعبيرًا عن فساد في الرأي، وعن عدم السوية التي ظهرت في نيويورك في الفترة الأخيرة»[٨٩].

لم تتردّد بعض المنظمات، مثل «لجنة حرية الصحافة» (The Freedom of the Press Committee)، في نفي أي علاقة لها بويكيليكس، قائلة: «إنه ليس واحدًا منا Not one of us»[٩٠]، تعني أسانج. كما تماهت بعض الصحف مع المواقف الحكومية الساعية إلى تدمير صدقية أسانج وسمعته، وبالتالي ويكيليكس، من خلال التبني الببغاوي لمقولات الرسميين. فـ **الواشنطن بوست**، مثلًا، في إحدى افتتاحياتها، تصر على التقليل من قيمة التّسريبات، وتردّد ما يقوله البيت الأبيض والبنتاغون[٩١] من أنها لا تحمل أي جديد[٩٢]، متجاهلة العواصف السياسية والإعلامية التي أثارتها، والتي جعلت الدبلوماسية الأميركية رديفًا للنفاق.

حتى إذا سلّمنا بأن العالم كان يعرف ما جاء به الموقع، أو يشك في وجود ذلك، فإن أهمية التّسريبات قدمت ما يدلل على هذه الشكوك، وهنا تكمن قيمتها؛ إذ قدّم الموقع خدمة عامة إلى المجتمع من خلال وضع هذه التسريبات في متناول الناس، وتعاون في ذلك مع الصحف التي أشرنا إليها. كما أن في هذا الحكم تقليلًا من شأن القراء الذين يبقون الحكم الأخير في هذا الصدد. وإذا كان الأمر كما تزعم **الواشنطن بوست**، فكيف تُفسر الصحيفة القرار السري، الذي عُرف باسم Frago 242، والذي يطلب من

---

(٨٨) Calderone, «NY Times Reporter Defends Profile of WikiLeaks' Assange».

(٨٩) Greenwald, Ibid.

(٩٠) Roy Greenslade, «More American Journalists back away from WikiLeaks and Assange,» *The Guardian*, 11/1/2011, <http://www.guardian.co.uk/media/greenslade/2011/jan/11/wikileaks-press-freedom?CMP=twt_gu>.

(٩١) Alexandra Topping, «Wikileaks Condemned by White House over War Documents,» 26/7/2010, <http://www.guardian.co.uk/world/2010/jul/26/wikileaks-condemned-by-white-house>.

(٩٢) «Wikileaks's Leaks Mostly Confirm Earlier Iraq Reporting,» *Washington Post*, 26/10/2010, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/10/25/AR2010102504643.html>.

القوات الأميركية عدم التحقيق في موضوع الفظاعات التي ارتكبتها القوات العراقية ومباركة الأميركيين لذلك[٩٣]، أو ما نقله مدير مكتبها نفسه في بغداد من أن تسريبات ويكيليكس تحمل الكثير من الجديد، قائلًا: «أعرف الآن، بفضل ويكيليكس، مدى الكذب الذي مارسه القادة الأميركيون عن قصد لتضليل الجمهور الأميركي، والقوات الأميركية، والعالم أجمع»[٩٤].

هناك فئة أخرى من الصحف والمنظمات المهنية الصحافية، بخاصة الأميركية، لاذت بالصمت. فالنادي الوطني للصحافة (National Press Club) في واشنطن، الذي احتضن محاضرة لأسانج عام ٢٠١٠، التزم الصمت. وهو الموقف نفسه الذي اتخذته «الأسوشيتد برس». وفسر كثيرون هذه المواقف باعتبارها أقرب إلى استنكار ما قام به ويكيليكس وجوليان أسانج منها إلى مساندته[٩٥].

في قراءة هذه المواقف السلبية للصحافة الأميركية، تُرجع مقالة لمجلة **نيوزويك** ذلك إلى ثلاثة أسباب: **الأول** رفض الالتزام بالدفاع عن شخص ما؛ إذ إن كثيرًا من المؤسسات الصحافية تمنع على منتسبيها توقيع أي عريضة التزامًا بقيمة عدم التّحزب؛ **والثاني** معارضة مقاصد أسانج، حيث إن فكرة الموضوعية التي ترفعها الصحافة الأميركية عاليًا، تدفعها إلى الشك في النية الصحافية لويكيليكس. وربما يفهم كُثُرٌ من الصحافيين الأميركيين أن اقتران أسمائهم بأسانج يعني التحيز له؛ **الثالث** معارضة طريقة أسانج في الكشف عن الوثائق، حيث يعتقدون أن لا ضرورة لملاحقة أسانج قضائيًا، لكنهم ينكرون عليه طريقته في التعامل مع الوثائق المسرّبة، وبذلك فهم مترددون في الوقوف إلى جانبه[٩٦].

---

(٩٣) Nick Davies, «Iraq War Logs: Secret Order that let US Ignore Abuse», *The Guardian*, 22/10/2010, <http://www.guardian.co.uk/world/2010/oct/22/iraq-detainee-abuse-torture-saddam>.

(٩٤) Ellen Knickmeyer, «WikiLeaks Exposes Rumsfeld's Lies,» *The Daily Beast*, 25/10/2010, <http://www.thedailybeast.com/blogs-and-stories/2010-10-25/wikileaks-shows-rumsfeld-and-casey-lied-about-the-iraq-war>.

(٩٥) Roy Greenslade, «Why American Journalists have Failed to Support WikiLeaks,» *The Guardian*, 1/12/2010, <http://www.guardian.co.uk/media/greenslade/2011/jan/05/wikileaks-us-press-publishing>.

(٩٦) Adler, «Why Journalists Aren't Standing Up for WikiLeaks».

تختلف هذه المواقف تمامًا عن مواقف الأكاديميين بمدرسة الصحافة للدراسات العليا في جامعة كولومبيا، حيث أرسل ١٩ أستاذًا رسالة إلى إدارة أوباما يشرحون فيها معارضتهم ملاحقة ويكيليكس قضائيًا، مشيرين إلى «أننا نختلف في آرائنا حول منهجية ويكيليكس وقراراته، لكننا نعتقد أن نشر ويكيليكس البرقيات الدبلوماسية يُعَدُّ نشاطًا صحافيًا يحميه التعديل الدستوري الأول»[٩٧].

لا تختلف كثير من الصحف الفرنسية في الموقف من ويكيليكس عما عرضناه سابقًا؛ فالإنترنت، بحسب إحدى الصحافيات، لا يعدو كونه نسخة سيئة من الستازي»[٩٨] (اسم البوليس السياسي في ألمانيا الشرقية سابقًا). أما محرر افتتاحية صحيفة **لوفيغارو** (*Le Figaro*) ألآن ـ جيرار سلاما (Alain-Gérard Slama) فلم يجد في ويكيليكس غير «مؤسسة تخريبية تختفي وراء أسطورة الشفافية»[٩٩].

تستوي في هذا النقد الذي تحكمه أيديولوجيا المهنة وعقلية الطائفة، صحف اليمين واليسار؛ فإذا كان هذا موقف إحدى أبرز صحف اليمين الفرنسي، فإن صحيفة **ليبيراسيون** (*Libération*)، المحسوبة على اليسار، كانت أكثر حدة في انتقادها ويكيليكس، حيث خصّصت له صفحتها الأولى تحت عنوان «الهروب إلى الأمام»، «دكتاتورية الشفافية»[١٠٠]. ولجعل نقدها أكثر «تماسكًا»، والتدليل على خطر ويكيليكس، استعانت ببعض الفلاسفة لا بصحافيين لفعل ذلك، ومنهم: أمبرتو إيكو (Umberto Eco)، إليزابيث رودينسكو (Elisabeth Roudinesco)، فرانسواز غيار (Françoise Gaillard) وجان كلود مونو (Jean-Claude Monod).

تجلّت مواقف بعض الصحف الغربية الأخرى من ويكيليكس من خلال

(٩٧) «Faculty Speaks out against WikiLeaks Prosecution,» 4/1/2011, <http://www.journalism.columbia.edu/news/295?printing = true>.

(٩٨) <http://www.europe1.fr/MediaCenter/Emissions/L-edito-de-Catherine-Nay/Sons/WikiLeaks-ou-le-seisme-diplomatique-324197>.

(٩٩) Alain-Gérard Slama, «WikiLeaks: la triple imposture,» *Le Figaro*, 30/11/2010, <http://www.lefigaro.fr/mon-figaro/2010/11/30/10001-20101130ARTFIG00675-wikileaks-la-triple-imposture.php>.

(١٠٠) <http://www.liberation.fr/monde/01012305697-wikileaks-la-dictature-de-la-transparence>.

التجاهل أو إبداء القليل من الاهتمام، في الحديث عن تسريبات الموقع وتحليلها. بل إن بعضها الآخر ذهب إلى أسوأ من ذلك وبطريقة فيها الكثير من الإثارة المستهجنة، متسائلة: «عما إذا كان ويكيليكس سيُعتقل»(١٠١).

إذا كانت هذه حال الصحافة الغربية، فماذا عن الصحافة العربية؟ تجاهل كثير من الصحف، بخاصة الرسمية، ما تضمنته تسريبات ويكيليكس، سواء تلك المتعلّقة بالحرب على العراق أو أفغانستان أو برقيات الدبلوماسية الأميركية، «وحتى الإعلام المعروف بجرأته، بدا مشوّشًا ولا يعرف كيف يتعامل معها، ويردد أحيانًا في ملخصاته أخبارًا قديمة وانتقائية»(١٠٢).

لم يتردد بعض من كتبوا عن ويكيليكس في الفضاء الصحافي العربي، عن وصفه بألفاظ حادة؛ إذ كتب أحدهم أنه لا يتفق مع الذين يرون أن تسريبات ويكيليكس قد «تتسّبب بـ «تسونامي» أو «زلزال»، وأنه أثار وشغل الرأي العام الدبلوماسي والإعلامي والمهني»، وأن تسريبات الموقع «ليست سوى مكب نفايات ورقية وإلكترونية لأخبار وتقارير جاءت في ثنايا الأحداث وقت وقوعها...». يعتقد الكاتب نفسه أن الإعلاميين المهلّلين للموقع من خلال «إعادة تدوير تلك التسريبات، يدركون أنهم متورطون في «ثرثرة» نفايات ورقية أو إلكترونية»(١٠٣).

إذا ما تجاوزنا السجل اللغوي للكاتب، وسلّمنا بأن ما تضمّنته التسريبات ينتمي إلى سجل «النفايات» والثرثرة»، كما يرى؛ فلماذا تسعى دولة كبرى مثل الولايات المتحدة والكثير من الدول الأخرى، إلى إسكات الموقع وإلصاق تهم شتى بالقائمين عليه وملاحقتهم ومقاضاتهم؟ هذا

(١٠١) Glenn Greenwald, «NYT v. the World: WikiLeaks Coverage», Salon, 25/10/2010, <http://www.salon.com/news/opinion/glenn_greenwald/2010/10/25/nyt/index.html>.

(١٠٢) «حياء إعلامي عربي تجاه ويكيليكس.. خوف من الدولة ورقابة ذاتية ونظريات مؤامرة،» **القدس العربي**، ٢/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.alquds.co.uk/index. asp?fname= data\2010\12\12-02\02qpt38. htm>.

(١٠٣) الاقتباسات في هذه الفقرة مأخوذة من: محمد عادل دندراوي، «ويكيليكس».. مكب نفايات للتدوير الإعلامي!» ٢١/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.alarabiya.net/views/2010/12/21/130462. html>.

التهوين من أمر التسريبات، بخاصة أن جزءًا كبيرًا منها يخص العالم العربي (الحرب على العراق وبرقيات الدبلوماسية الأميركية في شأن العالم العربي)، لا يستقيم، خصوصًا بعد الضجة الكبرى التي أحدثتها في العالم أجمع، ولا يكفي نعته بأنه «نفايات» لصرف الناس عنه. يكفي للتدليل على «التسونامي» الذي أحدثته، إلقاء نظرة سريعة على الإنترنت لمعاينة قوة حضوره في الفضاء الإلكتروني[١٠٤].

تفطّنت بعض الصحف الأجنبية إلى هذا التجاهل؛ حيث لاحظت **الغارديان** البريطانية أن بعض المعلّقين العرب روّجوا لوجود مؤامرة إسرائيلية وراء التسريبات، باعتبار أنها الوحيدة التي استفادت منها. وأضافت أن معظم الصحف العربية، بخاصة الرسمية، تجاهلت هذا الكم الهائل من التسريبات التي تلقي الضوء على كثير مما يجرى في العالم العربي، وحتى تلك التي تناولت بعضها، لم تركز على الأمور الحسّاسة التي تضمنتها التسريبات، مثل حث بعض الدول العربية الولايات المتحدة الأميركية على ضرب إيران. بل إن هذه الأخيرة عدّت التسريبات شكلًا من أشكال الحرب النفسية. حتى قناة الجزيرة «المعروفة بجرأتها» بدت «خجولة» في التعامل مع التسريبات[١٠٥].

أكد تقرير لـ **الواشنطن بوست** ما أشارت إليه **الغارديان**؛ إذ أشار إلى امتناع الصحف العربية عن نشر تقارير حساسة عن قادة عرب يمارسون الانحراف كثيرًا، ويتحالفون مع إسرائيل ضد إيران[١٠٦]. وإذا عرفنا أن انتقاد الحكّام في كثير من الدول العربية جرم يعرض أصحابه للمساءلة، فلا غرابة في أن تتجاهل الصحف الرسمية، بخاصة ما تضمنته التسريبات عن العالم العربي. أما الصحف الخاصة، فكثير منها يمارس الرقابة الذاتية، إضافة إلى الرقابة الحكومية.

---

(١٠٤) تظهر نتائج البحث عن المصطلح في غوغل مثلًا (بتاريخ ٢٥/٠٢/٢٠٠١) الأرقام التالية: ٤٥٦,٠٠٠ نتيجة عند البحث باللغة العربية، ٨٤,٠٠٠,٠٠٠ باللغة الإنكليزية، ٣,٥٤٠,٠٠٠ باللغة الفرنسية.

(١٠٥) «حياء إعلامي عربي تجاه ويكيليكس.. خوف من الدولة ورقابة ذاتية ونظريات مؤامرة».

(١٠٦) المصدر نفسه.

٢ ـ المحتفون بويكيليكس: تجديد الممارسة الإعلامية وانبعاث الصحافة الاستقصائية

يورد الصحافيون المحتفون بويكيليكس أسبابًا كثيرة تجعلهم يُعلون من شأن الموقع، منها «إسقاط القناع عن العلاقة بين وسائل الإعلام والسلطة التي غالبًا ما كانت تواطؤية. لم نعد الوحيدين الذين يمكنهم ممارسة فعل الإعلام [...] فإذا كان كل شخص غير مؤهل ليكون صحافيًا، فإن كل الأفراد يمكنهم أن يقوموا بفعل الإخبار [...] يجب أن نشكر جوليان أسانج على مبادرته، ونفضح سعي الأقوياء إلى إلحاق الأذى به»(١٠٧)؛ حرّك ويكيليكس، الذي خرج من رحم الإنترنت المعولمة، والذي لا يأخذ بالقواعد المهنية نفسها التي تتبناها الصحافة التقليدية، المياهَ الراكدة في عالم الصحافة، وأعاد النظر في خريطة تقاسم السلطة، ومكّن جميع أولئك الذين لديهم معلومة ما، ولم يعودوا يثقون في الصحافة، من أن يكشفوا عنها، ومن ثَم ساهم في بناء إيكولوجية إعلامية متعددة ومتنوعة. بل ربما كان ويكيليكس قَلبٌ للرؤى الأورويلية (نسبة إلى جورج أورويل ـ مراقبة الأخ الأصغر للأخ الأكبر بدلًا من العكس)، وميكانيزمات الرقابة التي فصّل فيها ميشيل فوكو(١٠٨)، حيث يتموقع المجتمع في برج المراقبة، بدلًا من الدولة.

لا يتوانى بعضهم عن التأكيد أن ويكيليكس هو رمز لـ «ثورة رقمية ما زالت في بداياتها الأولى»(١٠٩)، وأن زواج المحارم بين الصحافة والسلطة كان من الأسباب الرئيسية في بروز ظواهر مثل ويكيليكس؛ فلو أن الصحافيين (يعني الصحافيين الأميركيين في هذه الحالة) قاموا بواجباتهم بصفتهم عينًا للمجتمع (Watchdog) قبل الحرب على العراق أثناء فترة جورج بوش، لما كانت المصادر في حاجة إلى تسليم معلوماتها لويكيليكس؛ إنه «الفشل الذريع للصحافة التقليدية في القيام بدورها (عين للمجتمع) خلال

---

(١٠٧) Francis Pisani, «Merci WikiLeaks,» Transnets, 31/12/2010, <http://pisani.blog.lemonde.fr/2010/12/31/merci-wikileaks/>.

(١٠٨) Michel Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison* Translated from the french by Alan Sheridan, 2nd ed. (New York: Vintage Books, 1995), pp. 195-228.

(١٠٩) Brooke, «WikiLeaks: The Revolution has Begun-and it will be Digitized».

السنوات الأخيرة». ولا يتردد الكاتب نفسه في نعي الصحافة المكتوبة أثناء رئاسة بوش(١١٠).

تساءل غرينسديل، عن السبب الذي يدفع «رؤساء التحرير الغربيين المدافعين بشراسة عادة عن حرية الصحافة والمعلومات، إلى مهاجمة ويكيليكس»، بينما يرفعون شعار «الحقيقة وحرية المعلومات»، مجيبًا بقوله: «مِن الجلي الآن أن كبار دعاة حرية الصحافة المهلّلين أبدًا لحق الشعوب في معرفة ما يدور حولها، يبدون غير قادرين الآن على هضم فكرة أن جهة أخرى تقوم بهذه المهمة بدلًا منهم»(١١١).

لا يقتصر تمايز ويكيليكس على شكله ومضمونه وممارساته، بل يتعداه إلى اعتبار أن هذه العناصر الثلاثة جُمِع بينها بطريقة مبتكرة، حيث تمثّل التكنولوجيا، التي ما زال كُثُرٌ من الصحافيين مترددين في الأخذ بها، متغيرًا رئيسيًا؛ فبطريقة يغلب عليها الحذق المهني، استطاع الموقع أن يقدم نفسه حارسًا للمجتمع العالمي المقصي والمهمّش، وعينه على ما يفعله الكبار(١١٢)، وهو ما يطرح الكثير من التحديات على ممارسات وسائل الإعلام التقليدية، وطريقة هذه الوسائل في موضعة نفسها باعتبارها مرجعية في الحكم على الحقائق والأشياء. ومما زاد من مساحة الاختلاف بين الممارستين، أن القائمين على ويكيليكس عبّروا عن إحباطهم من طريقة تعامل وسائل الإعلام التقليدية معهم، بخاصة لامبالاة هذه الوسائط ببعض تسريبات الموقع، مثلما حصل في موضوع تسريبات الموقع في شأن الصومال، حيث لاحظ القائمون عليه أن الوسائط التقليدية اهتمت بالموقع أكثر من اهتمامها بالتسريبات(١١٣).

---

(١١٠) Jay Rosen, «Jay Rosen on Wikileaks: 'The Watchdog Press Died: We have this instead',» 2/12/2010, <http://vimeo.com/17393373>.

(١١١) انظر هذه الاقتباسات في: صلاح أحمد، «عاصفة ويكيليكس سببها ضخامة أخطبوط السياسة الخارجية الأميركية،» **إيلاف**، ٣٠/ ١١/ ٢٠١٠، <http://www.elaph.com/Web/news/2010/11/614937.html>.

(١١٢) حول دور كلاب الحراسة الجدد في المجتمع الشبكي، انظر: Yochai Benkler, *The Wealth of Networks: How Social Production Transforms Markets and Freedom* (New Haven: Yale University Press, 2006).

(١١٣) Lynch, «We're Going to Crack the World Open. Wikileaks and the Future of Investigative Reporting».

وجد المدافعون عن الموقع أنه يمثل انبعاثًا جديدًا لممارسة التقصي؛ فهو يشير إلى ميلاد جديد للمهنة في تعبيراتها الأكثر نبلًا وراديكالية. ولا يختلف جيف جارفس (Jeff Jarvis)، الصحافي والأستاذ الجامعي، مع هذه الرؤية؛ إذ يرى أن ويكيليكس يقدّم عملًا لا ترغب، أو لا تستطيع أي صحيفة القيام به[١١٤]. بل إن مجلة **التايم** تذهب إلى حد أن ويكيليكس وسيلة تضاهي في أهميتها قانون حرية المعلومات[١١٥]. هؤلاء وغيرهم يتفقون مع أسانج على أن دور أي صحافي جاد هو فضح سوء استخدام الأقوياء لقوتهم، حيث أكّد، في رد غير مباشر على منتقديه، ضرورة الشفافية الصحافية؛ فهو يعتقد أن الصحافة يجب أن «تكون مثل العلم كلما أمكن ذلك»، مضيفًا: «إذا كان الصحافيون يبحثون عن صدقية غير ظرفية لمهنتهم، فيجب أن يذهبوا في هذا الاتجاه، عليهم أن يكونوا أكثر احترامًا لقرّائهم»[١١٦].

يراعي المحتفون بالموقع كذلك البعدين الأخلاقي والسياسي في إضفاء صفة العمل الصحافي على ما يقوم به؛ فهو يسعى إلى خدمة المصلحة العامة، حتى وإن قام بذلك بطرق غير «قانونية»، إذ يذهب بعض المنتصرين لهذه الرؤية «إلى أنه يمكن تبرير عدم احترام القانون إذا أثبتنا أننا نفعل ذلك من أجل المصلحة العامة»[١١٧]، مؤكدين أنه «ما من شك في أن التسريبات كانت للمصلحة العامة، وأنها سمحت لنا برؤية ما لم نعرفه عن الحرب، وأتاحت لنا كشف النفاق والأخطاء وغض الطرف عن التعذيب، وجرائم الحرب...»[١١٨]. والحقّ أن هناك المئات من الصحافيين المهنيين الذين يتجاوزن قوانين بلدانهم، لأنهم يعتقدون أنهم يقومون بذلك من أجل المصلحة العامة.

---

(١١٤) Alexandre Hervaud, «WikiLeaks, scoop toujours...,» *Libération*, 28/7/2010, <http://www.liberation.fr/medias/0101649250-wikileaks-scoop-toujours>.

(١١٥) Descamps, «Journalisme de révélation ou d'investigation?».

(١١٦) Stephen Moss, «Julian Assange: The Whistleblower,» *The Guardian* 14/7/2010, <http://www.guardian.co.uk/media/2010/jul/14/julian-assange-whistleblower-wikileaks>.

(١١٧) Greenslade, «Why American Journalists have Failed to Support WikiLeaks».

(١١٨) الشافعي، «كبير محرري مكتب التحقيقات الاستقصائية: «المصادر» هي قوت الصحافي اليومي.. يهتم بها ولا يتخلى عنها».

لا يجد الإعلاميون المنتصرون لأسانج أي غضاضة في اعتباره صحافيًا، إذ صنّفه مركز الصحافة الاستقصائية كذلك. كما منحه المركز الأسترالي للصحافة المستقلة العضوية الشرفية. هذا الموقف يناقض تمامًا موقف الولايات المتحدة التي لا ترى أسانج صحافيًا، بل ضمن القانون الأميركي، «فاعلًا سياسيًا»، وهذه الصفة لا تجعل أسانج «مؤهلًا» ليكون صحافيًا»[١١٩]. ومن المفارقة أن أسانج نفسه لا يفضل وصف نفسه بالصحافي، مشيرًا إلى أن الأمر ليس بهذه الأهمية التي يتصوّرها البعض[١٢٠].

هذا الاحتفاء العالمي بويكيليكس تقاسمته بعض الصحف في العالم العربي؛ إذ عدّت **الدستور** الأردنية تسريبات الموقع انتصارًا للصحافة ضد الحكومات في سعيها إلى إخفاء الحقيقة، بحجة الحفاظ على الأمن القومي. أما **الصباح** العراقية، فرأت أن من غير الممكن تجاهل المعلومات التي ترتبط بمصير شعب، أيًا كان حجم الشك في هذه المعلومات ومقاصد الذين يقفون وراءها. ورأت صحيفة **الرياض** السعودية من جهتها، أن التسريبات يجب أن تُستخدم لإحقاق الحق ومتابعة أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الشعب العراقي. ورأت **المصري اليوم** أن جوليان أسانج هو آخر من يمكن أن يُرحَّب بهم في العواصم العربية، على الرغم من العمل الجيد الذي قدمته منظمته للقضية العربية، مشيرة إلى أن الحكومات العربية تخشى أن يشكل ويكيليكس نموذجًا يمكن للآخرين الاحتذاء به[١٢١].

أما صحيفة **القدس العربي**، الصادرة في لندن، فرأت أن اعتقال جوليان أسانج في بريطانيا يُعَدُّ «ضربة قاصمة لحرية الصحافة والتعبير، التي تُعَدُّ من صميم القيم الديمقراطية (. . .)»، مرجحة أن هذه التحركات تدخل «في إطار مسلسل اغتيال الشخصية الذي يتعرض له حاليًا». وتذهب الصحيفة إلى إدانة «عملية اغتيال أسانج»، مشيرة إلى أن الدول العربية ينبغي ألا تنتشي

(١١٩) The Jackette, «Why Wikileaks is journalism,» 15 December 2010, <http://thejackette.net/why-wikileaks-is-journalism>.

(١٢٠) «Julian Assange Answers your Questions».

(١٢١) انظر حول هذه المواقف: <http://www.economist.com/blogs/newsbook/2010/10/what_arab_papers_say>.

لعملية الاعتقال، فهناك «أكثرمن أربعة ملايين وثيقة ما زالت في مكان آمن يمكن الإفراج عنها في أي لحظة»[١٢٢].

يشير المنتصرون لويكيليكس إلى أنه حتى لو سلّمنا بأن التسريبات التي نشرها الموقع، بما في ذلك البرقيات الدبلوماسية الأميركية، لا تتضمن تحليلات عميقة لكل برقية كما فعلت الكثير من الصحف في العالم بخصوص الكثير من هذه البرقيات، فإن هذا لا يعني أن القائمين على الموقع يسربون كل ما يصلهم، بل إنهم يقومون بدور حارس البوابة، وهو ما يعني أن هناك مرجعية يحتكم الموقع إليها في رؤيته الأشياء. وعلى الرغم من أن الموقع لا يتبنى شكلًا تقليديًا من الافتتاحيات في ما ينشره، فإن أسانج يقوم بذلك في ما يقوله في وسائل الإعلام الأخرى، سواء على شكل حوارات مع وسائل الإعلام، أو عبر اللقاءات العامة التي تُنشر لاحقًا، أو من خلال ما ينشره على تويتر مثلًا. لهذه الأسباب يمكن أن يُعَدَّ شكلًا من أشكال الصحافة، من دون أن ننسى خصوصية طبيعته وموضوعاته وحضوره ووجوده «المترحّل»[١٢٣] بوصفه ناشرًا عالميًا. وهو إلى ذلك كله، يُعَدُّ نموذجًا جديدًا لصحافة معولمة بدأت ملامحها تتبدّى في القرن الحادي والعشرين.

يضيفون أنه إذا اعتبرنا أن قيمة المعلومة ترتبط بإمكانية التحقق منها، فإن تأثير ويكيليكس ليس مبعثه المتغير التكنولوجي فقط، بل ثقة مستخدميه في صحة المعلومات التي يطّلعون عليها؛ فالموقع يُخضع كل التّسريبات لعملية فحص وغربلة دقيقَين قبل النشر، إذ نقرأ في الموقع نفسه «أن ويكيليكس ليس ويكيبيديا؛ فكل مقالة أو تغيير يُعاينه فريقنا التحريري، الذي يتألف من صحافيين مهنيين ومحلّلين متخصّصين في التزوير. والمقالات التي لا تتوفّر فيها المعايير المطلوبة تُرفض»[١٢٤]. وهو ما يجعل عمله عملًا

---

(١٢٢) الاقتباسات في هذه الفقرة مأخوذة من: «ويكيليكس: قتل الرسول والرسالة،» **القدس العربي**، ٧/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://alquds.co.uk/index. asp?fname = today\07qpt99. htm&arc= data\2010\12\12-07\07qpt99. htm>.

(١٢٣) Brigid Delaney, «Assange's Cyber Nomads Shed their Born Identity,» *The Sydney Morning Herald*, 11/12/2010, <http://www.smh.com.au/opinion/society-and-culture/assanges-cyber-nomads-shed-their-born-identity-20101210-18sr1. html>.

(١٢٤) <http://www.wikileaks.ch/wiki/WikiLeaks:Media_Kit>.

صحافيًا مهنيًا، لا يقل أهمية عما ما تقوم به الصحف التقليدية الجادة.

٣ ـ ويكيليكس والقائلون بالمسؤولية الاجتماعية والمهنية

بين الإدانة والإطراء، نجد فريقًا ثالثًا، هو أقرب إلى المدافعين عن الموقع وحرية المعلومات منه إلى المشكّكين فيه، حيث رأى هذا الفريق أنه على الرغم من نبل الرسالة التي يدافع عنها ويكيليكس وقيمتها، فإن القائمين عليه وقعوا، أحيانًا، في ممارسات تدل على عدم مسؤوليتهم، ويُنبّه هذا الفريق، مثلًا، إلى غياب «سياسية تحريرية راشدة»[١٢٥]، وأن ذلك ربما «يشجّع الأفراد الذين يعيشون في ظل أنظمة قمعية، للقيام بأفعال قد تعرضهم للسجن والتعذيب أو حتى القتل»[١٢٦]؛ إذ كشفت صحيفة **الغارديان** البريطانية، مثلًا، أن رئيس حكومة زيمبابوي، مورغان تسفانغيراي، شجع الحكومات الغربية سرًا على إبقاء العقوبات الاقتصادية على نظام موغابي، على الرغم من اقتسامه السلطة معه، وهو ما دفع النائب العام في البلاد إلى إعلان اعتماده على التقرير لتوجيه تهمة الخيانة العظمى له. ويعتقد المسؤولون الأميركيون أن مصالح الاستخبارات الصينية المتخصّصة في تكنولوجيا الإعلام اخترقت موقع ويكيليكس، ما حدا بالحكومة الأميركية إلى تحذير المئات من الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في الوثائق المسربة، مخافة انتقام الحكومات منهم[١٢٧].

من مآخذ القائلين بالمسؤولية الاجتماعية والمهنية على ويكيليكس، اختصاره لفعل التقصي بالبعدين الأخلاقي والسياسي، حيث يتساءل بعض الذين آزروه في مشروعه مثل بعض الصحف الأنغلوساكسونية ومنظمات مهنية مثل «صحافيون بلا حدود» ومنظمة العفو الدولية[١٢٨]، عن فاعلية

---

(١٢٥) Steven Aftergood, «Wikileaks and Untraceable Document Disclosure,» Secrecy News, 3/1/2007, <http://www.fas.org/blog/secrecy/2007/01/wikileaks_and_untraceable_docu.html>.

(١٢٦) Jenny Kleeman, «Wikileaks-Whistleblowing Made Easy,» *The Guardian*, 17/12/2007, <http://www.guardian.co.uk/media/2007/sep/17/digitalmedia.humanrights>.

(١٢٧) دويل ماكمانوس، «سحب البساط من ويكيليكس،» **الاتحاد**، ٢/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.alittihad.ae/wajhatdetails. php?id = 57315>.

(١٢٨) انظر بعض هذه المواقف في: «Wikileaks 'Bastards',» *Wall Street Journal*, 29/07/2010, <http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703940904575395500694117006. html>; «Wikileaks: =

ومهنية المنهج الذي يتبعه الموقع عند نشر تسريباته؛ فمن خلال نشره للمعلومات من دون غربلة، أي من دون حذف المعلومات الشخصية، وهو ما نفاه الموقع، كما بيّنا سابقًا، فإن الموقع يعرض حياة الأفراد والمخبرين الذين ترد أسماؤهم في التسريبات للخطر، وهو ما دفع الصحف التي نشرت التسريبات، مثل **نيويورك تايمز** و**دير شبيغل** و**الغارديان** إلى شرح الآليات التي أخذوا بها في التعامل مع المعلومات التي تضمنتها التسريبات وتنبيه قرائهم إلى ذلك(١٢٩)؛ حيث ذكر سكوت شين، مراسل الأمن القومي في **نيويورك تايمز**، أن هذه الصحف غربلت أكثر من ٢٥٠ ألف برقية بدقة واستشارت وزارة الخارجية الأميركية في شأن أيّها سيُنشر، ومارست رقابة ذاتية على الأسماء والتفصيلات التي يمكن أن تُعرّض حياة الناس للخطر، أو تدمّر اتفاقيات دبلوماسية، بل وعملت على تنقيح وإعادة صوغ تلك البرقيات التي يمكنها تهديد الأمن القومي فعليًّا. واستهدفت الموازنة بين أولويات الأمن القومي وأساسياته، وحقوق المواطنين في معرفة ما تفعله حكومتهم(١٣٠).

يؤكد هؤلاء أن تسريب هذا الكم الهائل من الوثائق يثير الكثير من الأسئلة بشأن المنهج، وبالتالي بشأن صدقية الموقع. إذ يرى القائلون بالمسؤولية الاجتماعية أنه إذا كان أسانج يريد أن يكون بطل الدفاع عن القيم الديمقراطية، فعليه احترام دولة القانون وحقوق الأفراد. والملاحظ أن كثيرًا من هذه المواقف تتماهى مع المواقف الرسمية لكثير من الحكومات الغربية التي أشرنا إلى بعضها سابقًا، لكنها في الوقت نفسه تشير إلى أن الموقع، باعتباره وسيلة إعلامية، يجب أن يراعي مسؤوليته في عملية النشر.

---

la divulgation est plus importante que le contenu,» *Libération*, 27/7/2010, <http://secretdefense.blogs.liberation.fr/defense/2010/07/wikileaks-la-divulgation-est-plus-importante-que-le-contenu.html>, et «Lettre ouverte à Julian Assange, fondateur de Wikileaks: 'Un mauvais précédent pour l'avenir d'Internet',» Reporters sans frontières, 13 août 2010, <http://fr.rsf.org/etats-unis-lettre-ouverte-a-julian-assange-12-08-2010,38128. html>.

(١٢٩) «Piecing together the Reports, and Deciding what to Publish,» *New York Times*, 25/7/2010, <http://www.nytimes.com/2010/07/26/world/26editors-note.html>; Matthias Gebauer [et al.], «Explosive Leaks Provide Image of War from those Fighting it,» *Der Spiegel* (25 July 2010), <http://www.spiegel.de/international/world/0,1518,708314,00.html>.

(١٣٠) يوسف، «تسريبات ويكيليكس.. وحدود المسؤولية الإعلامية».

ويعارض القائلون بمبدأ المسؤولية الاجتماعية الرأي القائل بضرورة إتاحة المعلومات للجميع، إذ «... ما من شك في أن التسريبات كانت للمصلحة العامة، وأنها سمحت لنا برؤية ما لم نعرفه عن الحرب، وأتاحت لنا كشف النفاق والأخطاء وغض الطرف عن التعذيب، وجرائم الحرب [...] لكن يتعيّن على المرء أن يتحلّى بحس المسؤولية، فهناك أرواح بشر على المحك....»(١٣١)؛ فحرية التّعبير، في هذا السياق، تمنح حقوقًا لكنها تفرض واجبات، وهو ما يمثل القوة المهنيّة الدافعة لمهنة الصحافة. ويتبنّى مفجر فضيحة ووترغيت، بوب وودورد (Bob Woodward)، تقريبًا الرؤية نفسها تقريبًا في شأن ويكيليكس، حيث رأى أن تسريبات الموقع «سواء قصد ذلك أم لم يقصد، ستستخدم بالأحرى من طرف أولئك الذين يقفون ضد كشف الأسرار»(١٣٢).

من الإشكاليات المهمة التي تفرض نفسها أيضًا، بحسب المطالبين برؤية متوازنة، إعادة النظر في موضوع الشفافية والوقوف عند تجاوزاتها الممكنة؛ فهذا لورنس ليسغ (Lawrence Lessig)، أحد المحتفين والمدافعين عن الثقافة الحرة والمفتوحة، يفاجئ الجميع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بمقالة حملت عنوان «ضد الشافية» (Against Transparency)، نبّه فيها إلى أن المبالغة في الشفافية، تبدو أمرًا ممتازًا، لكن قد تمثل أخطارًا إذا اتّخذت صبغة راديكالية، مثل فقدان الثقة الكاملة في الأنظمة السياسية، بما في ذلك الديمقراطية منها(١٣٣).

خلاصات

نخلص مما تقدم إلى القول إن ويكيليكس ربما لم يحدث فتوحات و«تثويرات» عظمية بالقدر الذي كان يتوقعه القائمون عليه، لكن ما لا شك فيه أنه ساهم وسيساهم في إعادة النظر ليس فقط في الكثير من الممارسات

---

(١٣١) الشافعي، «كبير محرري مكتب التحقيقات الاستقصائية: «المصادر» هي قوت الصحافي اليومي.. يهتم بها ولا يتخلى عنها».

(١٣٢) Greenslade, «More American Journalists back away from WikiLeaks and Assange».

(١٣٣) Lawrence Lessig, «Against Transparency. The Perils of Openness in Government,» The New republic (October 2009), <http://www.tnr.com/article/books-and-arts/against-transparency>.

والقيم التي سادت الفضاء الصحافي منذ فترة طويلة، وعلاقاتها بالمؤسسات السياسية والعسكرية، بل في مجالات متعددة أيضًا، منها العلاقات الدبلوماسية والقيم المرتبطة بها، والخطاب السياسي الأيديولوجي وتجلياته في الواقع، وقيم الشفافية، والمحاسبة، وحرية التعبير، والمقاومة، وقول الحق، والحق في الاختلاف، ومحاربة الفساد، وغيرها. ويمكن أن نجمل ما تضمّنته هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تباينت مواقف الصحافة من تسريبات ويكيليكس، إذ توزّعت بين التشكيك والنقد الشديد والتجاهل من جهة، والاحتفاء والتعاون من جهة أخرى، مع بروز اتجاه ثالث ثمّن ما يقوم به الموقع، لكنه أكد المسؤولية الاجتماعية للقائمين عليه، وعدم القفز على أخلاقيات العمل الإعلامي.

- يمكن أن يؤثر الموقع في تجديد الممارسة الصحافية، وإعادة بعث الصحافة الاستقصائية التي صنعت مجد الصحافة في فترة من الفترات، بخاصة في البلدان الأنغلوساكسونية؛ إذ يتابع كثيرون من صحافيي وسائل الإعلام التقليدية ما يُنشر على الموقع، ويجدون أن كثيرًا من تسريباته تستحق الاهتمام. وغدا الموقع بالنسبة إليهم مكانًا آمنًا للوصول إلى الوثائق المسربة، التي يصعب الوصول إليها، أو حتى نشرها في وسائطهم التقليدية. بهذا الشكل يساهم ويكيليكس الذي يثمّن ما يثمنه الصحافيون، بمعنى حرية المعلومات و«قداسة» المصادر، في إعادة إحياء الصحافة الاستقصائية التي تمر بمرحلة أزمة كبيرة، كما يعترف الكثير من ممارسيها.

- مردّ التّشدد والعنف اللفظيين اللذين أبداهما بعض الصحف والصحافيين من خلال التشنيع بويكيليكس إلى رهانات تتعلق بالسلطة. ولن يغير من الأمر شيئًا رفع هذه الصحافة شعارات من قبيل عدم التزام الموقع بقيم وقوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي. إذ بنت الصحافة سلطتها على الاستئثار بسلطة القول والمشروعية الاجتماعية في تأويل العالم الذي احتكرته لسنوات طويلة، ولذلك يدخل تشكيكها وتهوينها من أهمية الموقع وتسريباته، ضمن هذا المنظور، أي الخوف على امتيازاتها المادية والرمزية.

- اتسمت العلاقات بين بعض الصحف العريقة وويكيليكس بالتفاعل

والتكامل، حيث تزامن ظهور بعض التسريبات، مثل تلك المتعلقة بالبرقيات الدبلوماسية الأميركية، على الموقع مع نشرها في تلك الصحف. وهو موقف يكشف عن وعي القائمين على الموقع بأهمية الصحافة التقليدية، بخاصة دورها في تسييق الحدث، وبالتالي جعله أكثر وضوحًا، وعدم الاكتفاء بالمعطيات الخام. وهناك من يذهب إلى أن التسريبات ما كان يمكن لها أن تصل إلى هذا الزخم والحضور، لو غابت عنها الصحافة.

ـ هناك شكل من أشكال التأثير المتبادل بين ويكيليكس والصحافة، إذ أثّر الموقع في الممارسة الصحافية للصحافيين، لكن هؤلاء في المقابل أثروا القائمين على الموقع، إذ لم يعودوا يكتفون بجعله مقصدًا قد يجد فيه الصحافيون بعض المواد التي لا يعرفونها، بل حوّلوه إلى مساحة إلكترونية تمنح هؤلاء إمكانية تخزين وثائق حصلوا عليها في أثناء عملهم، من دون الخوف من المتابعة القانونية. وعلى الرغم من عدم وجود أدلة تشير إلى قيام الصحافيين بذلك، أشار أسانج في بعض أحاديثه إلى أن ذلك غدا ممارسة عامة(١٣٤).

ـ سقوط أسطورة موت أو احتضار الصحافة، كما تروّج لذلك الكتابات الموغلة في طوباويتها. فإذا كانت ويكيليكس قد أظهرت أن المتغير التكنولوجي يجبر المهنة على إعادة تعريف نفسها أو تعيين دلالة الصحافة بدقّة، وبالتالي موضعة نفسها في الفضاء الاجتماعي، فإنها أكدت في المقابل الدور الحيوي للصحافة في توزيع المعلومة. وليس أدل على ذلك من إدراك أسانج لهذه الحقيقة، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، وإن كان هناك من يعتقد أن ويكيليكس أسقط توسّط الصحافة والصحافيين، وهو أمر يعقّد وضع الصحافة، ولا سيما المكتوبة منها أكثر فأكثر، بخاصة بعد تراجع صدقيتها.

ـ إن الإعلاء من شأن وسائل الإعلام الاجتماعية يقوم على الاعتقاد بأن هناك علاقة جدلية بين المعلومات والحيوية الديمقراطية. وإذا سلمنا بأن

(١٣٤) Lynch, «We're Going to Crack the World Open. Wikileaks and the Future of Investigative Reporting,» p. 9.

الأمر كذلك عمومًا، فإن الاعتقاد أن الوصول إلى المعطيات الخام يمثل متغيّرًا مفصليًا في عملية التغيير، يتساوى في سذاجته مع الاعتقاد الذي يرى في التكنولوجيات قوة تغييرية في ذاتها. فقيمة المعلومات وفائدتها، مثلها في ذلك مثل التكنولوجيا، محكومة بالمهارات والمعارف التي تجعل استخدامها مفيدًا؛ فويكيليكس، مثلًا، لم يختر صحفًا متقاربة أيديولوجيًا، بل مؤسسات صحافية تتوافر على إمكانات اقتصادية ومهنية وتنظيمية تمكّنها من نشر الوثائق المسربة.

ـ إن مغالاة بعض الصحافيين في إنكار أي جديد في تسريبات ويكيليكس، والتركيز، بدلًا من ذلك، على شخصية أسانج «غير السوية»، كما يقولون، يهدف إلى نسيان أن أيديهم ملطخة بدماء الأبرياء في العراق، مثل بيرنز (Burns) الذي ثبت أنه كان، وصحيفته **نيويورك تايمز**، من المباركين والمشجعين للحرب على العراق[١٣٥].

ـ إذا كان المشكّكون وغلاة الناقدين لويكيليكس ينفون عن تسريباته أي قيمة، فليجيبونا إذن عن بعض الأسئلة: هل تُعَدُّ تقارير الجنود الأميركيين عن مقتل المدنيين لا قيمة لها؟ هل يجب إخفاء حقيقة أن طالبان، في أفغانستان، تزداد قوتها يومًا بعد يوم، في مقابل ارتباك استراتيجية القوات المحتلة؟ يمكن أن يجيب هؤلاء أننا كنا نعرف ذلك من قبل، أو أننا كنا نشك في ذلك، لكن قيمة هذه التّسريبات أنها قدمت دليلًا قاطعًا على صحة هذه الشكوك.

ـ تبنّت الصحف العربية الرسمية منطق التّقية، بخاصة بعد تسريب البرقيات الدبلوماسية الأميركية، فتجاهلت ما تضمنته التّسريبات بخاصة منها تلك التي أشارت إلى أسماء مسؤولين عرب بعينهم، ومارست الكثير من التضليل على قرائها. والحق أنها كانت وفية للمنطق الذي طالما تبنّته، وهو أنها لم تكن في يوم من الأيام صوتًا للمجتمع. أما بعضها الآخر، فركز على مثالب تضمنتها التسريبات عن بعض الدول «الصديقة» الأخرى، بل وضخّمتها مثل عادة الإعلام الدعائي، ولنا في مثالي الجزائر والمغرب نموذج.

---

(١٣٥) Greenwald, «More on the Media's Pentagon-subservient WikiLeaks Coverage».

- أعادت بعض الصحف الخاصة والمهاجرة إنتاج نظرية المؤامرة، ورأت في تسريبات ويكيليكس (برقيات الدبلوماسية الأميركية تحديدًا)، مؤامرة على العالم العربي، بخاصة أن الموقع لم يتطرق في تسريباته الأولى إلى إسرائيل. لذلك، ذهبت التأويلات مذاهب شتى، وتكاثرت الكتابات التي كانت ترى إسرائيل وراء كل شيء، بخاصة عند ظهور مضمون البرقيات الدبلوماسية الأميركية.

- احتفت بعض الصحف العربية التي تنتمي إلى تيار الثقافة المضادة، بتسريبات ويكيليكس بطريقة طوباوية، ورأت فيها فتحًا عظيمًا وانتصارًا لقيم الشفافية والمكاشفة، وتحريرًا وتجديدًا للممارسة الإعلامية. وإذا كان الأمر كذلك في المطلق، فإن الواقع يشير إلى أنه ما زال هناك الكثير من الإكراهات والمعوقات والمحرمات التي تقف أمام قيام ممارسة إعلامية جادة، لن يتم تجاوزها بين عشية وضحاها.

- من السذاجة الاعتقاد أن ويكيليكس مسكون بقيم الشفافية والحرية والمكاشفة فقط، وإن كنا لا نستبعد ذلك، إلا أننا نزعم أن القائمين عليه يحتكمون، بلا شك، إلى دوافع ومصالح تجعل عملهم يتجاوز دائرة «فعل الخير» إلى ما هو أبعد كثيرًا من ذلك.

- يمثل ويكيليكس، بالمعنى الأخلاقي والعملي، انعكاسًا للمشهد الإعلامي الجديد، حيث تحتل الشفافية والمحاسبة مكانًا أساسيًا. إن تسريباته ليست المشكلة، بل هي أعراض لحالة غير صحية تعيشها المجتمعات المعاصرة، إذ إنها كشفت وستكشف المسافة بين ما يريد الناس معرفته وما يحتاجون إلى معرفته من جهة، وما يعرفونه فعلًا من جهة أخرى. عليه فإن الصحافيين يجب أن يفخروا بالموقع ويدافعوا عنه، لا أن يعادوه، لأن مهمتهم الأساسية كانت ولا تزال ممارسة الكشف «والفضح»، مدفوعين إلى ذلك بالمصلحة العامة.

- إن وسائل الإعلام تفضل الحديث عن الآخرين بدلًا من الحديث عن نفسها. تناولت إحدى البرقيات الأميركية المسربة (07PARIS306)، مثلًا، رأي السفارة الأميركية في وسائل الإعلام الفرنسية، وذلك في إطار الحديث عن «المسلمين في فرنسا». لكن يبدو أن صحيفة **لوموند** الفرنسية، تفضل

الحديث عن التسريبات التي تخص إيران، والصين، والمغرب، والجزائر، إذ تبدو التسريبات أكثر أهمية للصحيفة من الحديث عن الصحافة الفرنسية، كما تراها عيون الدبلوماسيين الأميركيين[١٣٦].

ـ من المفارقات أن البنتاغون هو الذي صمّم الإنترنت بمعمارها المفتوح، الذي غدا في ما بعد عنصرًا مهمًا في نجاح ويكيليكس. أدرك ذلك أحد قادة البنتاغون لاحقًا، عندما قال: «إن الإنترنت تمثل تهديدًا للأنظمة الاستبدادية على المدى البعيد، بحيث ستكون غير قادرة عمليًا على رده». كما توقع أحد المتخصصين في التقويم الاستراتيجي في وزارة الدفاع الأميركية «أن الأخبار الخارجية التي ستصل عبر الإنترنت إلى الشعوب المغلوبة على أمرها، ستكشف الوقائع المزيفة التي تقدمها لهم حكوماتهم، وبالتالي فإنها ستساهم في تآكل صدقيتهم، وانتشار الاضطرابات»[١٣٧]. لكن يبدو أن هذه الاضطرابات وتراجع الصدقية، لا يمكن حصرهما في الأنظمة الاستبدادية، إذ إن الولايات المتّحدة بدأت تطل على نفسها من نافذة ويكيليكس. كما احتفت الولايات المتّحدة بالتّجديدات التّكنولوجية، مثمّنة دورها في إدخال الديمقراطية إلى إيران والصين مثلًا، ودعت الأنظمة الاستبدادية إلى التوقف عن تشديد القيود على الإنترنت. في غضون ذلك، هناك مشروع قانون سيُطرح أمام مجلس الشيوخ، للنظر في احتمال وضع قائمة سوداء للمواقع[١٣٨]؛ فما صدقية دعوة مثل هذه إذا كان الأصل فيها الكيل بمكيالين؟

ـ رفع ويكيليكس شعار «أغلقوا موقعنا، وسنزداد قوة». وعلى الرغم من أن الشعار/ الخطاب يتضمن جرعة عالية من التحدي، فإن ما لا شك فيه أن الحضور العالمي للموقع يطرح الكثير من التحديات لا على «دولة / ثقافة الأسرار» فحسب، بل يتعدّاها إلى فكرة الحكومة في حد ذاتها. كتب أحد الباحثين أن الإنترنت، وهي تطرح مسألة «إعادة موضعة الحدود الوطنية،

---

(١٣٦) Julien Salingue, «Le Monde 'oublie' un document WikiLeaks sur... les médias français,» *Acrimed*, 14/12/2010, <http://www.acrimed.org/article3498.html>.

(١٣٧) انظر: Feldstein, «The Implications of WikiLeaks».

(١٣٨) Brooke, «WikiLeaks: The Revolution has Begun - and it will be Digitized».

تعيد طرح إشكالية قوة الدولة، بوصفها القوة المهيمنة التي تمحورت حولها الحياة الإنسانية منذ قرون مضت»[(١٣٩)]؛ فمهما حصل لأسانج، فإن الشفافية التي اتخذ منها مثالاً، والتكنولوجيا التي منحت موقعه هذا الزخم، ستحيا بعده طويلاً.

ـ إن المعارك التي تدور رحاها بين المحتفين بويكيليكس والمعارضين له، تدخل ضمن ما أصبح يطلق عليه اليوم بالحروب الإلكترونية، إذ إنها تتجاوز الطابع السياسي لتطرح إشكالات قانونية ترتبط بحرية التعبير والشفافية والمحاسبة كما تراها الشعوب من ناحية، وحفظ أمن المجتمعات واستقرارها، كما تراها الحكومات، من ناحية أخرى.

---

(١٣٩) انظر: Feldstein, «The Implications of WikiLeaks».



الفصل الثامن

ظاهرة التسريبات والإعلام المسمّى «تقليديًا»: أيّ وظيفة؟ أي دور؟

نهوند القادري عيسى



تمهيد

لفتني، وأنا في مرحلة التوثيق لما كُتب عن تسريبات موقع ويكيليكس، كيف احتفى بعض إعلاميي وسائل الإعلام المسمّاة «تقليدية» بهذه الظاهرة، بشقّيهم المنبهر والمستاء، أولئك المفترض فيهم التوسّط بين تسريبات الموقع والجمهور المتلقي للرسائل الإعلامية. وكي تكتمل الصورة أمامي رحت أبحث عما قاله المسؤول عن الموقع نفسه بخصوص موقعه: طبيعة عمله، أهدافه، خلفياته، إمكاناته... إلخ، من دون أن أنسى طبعًا المتلقين واستصراح عينة صغيرة لا أدّعي أنّها تمثيلية، تعمّدتُ أن يكون أفرادها من الأجيال الجديدة التي نمت مع التقنيات الجديدة وتآلفت معها، والتي من المرشّح أن تكون في عداد من سيعملون في مجال الإعلام. إزاء هذه الخطة البحثية الأولية، التي تكمن وراءها منطلقات فكرية ومقاربات خاصة على المستوى المنهجي والعائدة إلى ضرورة وضع ما صدر عن الفاعليات الثلاث المشار إليها أعلاه في سياقها، راحت خيوط البحث في هذه الظاهرة تتضح شيئًا فشيئًا أمامي، ورحت أبحث عن الدلالات الجديدة التي حملتها هذه الظاهرة من حيث علاقتها بالسياق الإعلامي الاتصالي الراهن، ساعية إلى تبيان مدى الهوّة الفاصلة بين الفاعلية المنتجة للمعلومات هذه الفاعلية الناقلة لها والمتلقية إياها، على مستوى المعاني والدلالات التي نُسبت هذه الأطراف الثلاثة إليها من قبل.

أوّلًا: ظاهرة التسريبات الإعلامية: خلفياتها وجديدها

إنّ ظاهرة التسريب عبر الإعلام ليست بجديدة؛ إذ شهد العالم في الماضي الكثير منها، وقد يشهد المزيد منها مستقبلًا. وهي لطالما عبّرت عن العلاقات الملتبسة بين المصادر وأهل الإعلام، ولطالما نُظِر إليها باعتبارها معركة يستبعد من خلالها الإعلام المحتمل، أو المنافس، أو غير

المرغوب فيه[١]، أو نُظِر إليها باعتبارها سوق عرض وطلب، الدافع للعرض هو التضليل، وللطلب هو بيع أكبر انتباه ممكن من الجمهور إلى المعلن. هذا الإعلام له ثمن يدفعه الطالب للعارض، إنّه التضليل الذي ارتضى به الطالب. والثمن لا يظهر أبدًا، إنه يتستر بالمجانية. لذا فإنّ خداع المتلقي هو في قلب علاقة العرض والطلب للإعلام، وفي العقد الضمني الذي يربط العارض بالطالب[٢]. والمصادر هنا هم في معظم الأحيان رجال السياسة وأصحاب السلطة والنفوذ الاقتصادي والأمني أحيانًا، الذين يناورون ويجهدون لفرض أجندتهم على الإعلام. فمجرد خضوع الإعلام لضغط الرزنامة السياسية يشوّش على عملية الاتصال السياسي، وينسى مهمته في تحريك الفضاء العام، مقلّلًا من أهمية ما هو غير مرئي. وكما هو متعارف عليه، تكمن إحدى نقاط ضعف الإعلام في عدم معرفته، وفي عدم تمكّنه من الرؤية، لذا تستميله الأحداث الصاخبة.

غير أنّ التقنيات الجديدة التي تعمل بالمباشر، والتي أدّت إلى حمى الاتصال وضغوط المنافسة، تلاقت لتجعل الملحّ هو الطريقة الممتازة لإنتاج وسائل الإعلام أخبارها واللهاث وراءها، مقلّدة الواحدة منها الأخرى على نحو محموم، الأمر الذي أفقد كلّ واحدة منها فرادتها. حتى التفكير في الجمهور وبمواصفاته وانتظاراته، أي تلك العلاقة التي تسبق أو توجّه محتوى الرسائل، والتي تُسمّى في الميديا خط الوسيلة الإعلامية، أو التناغم مع الجمهور، أو مع العصر، أو مع الجيل، أو مع نمط الحياة، أصبحت موضة بدورها؛ أي إنها أصبحت، بمعنى ما، عبارة عن نظام دلالي مستقل عن الناس الذين ينتجونها ويعيدون إنتاجها[٣].

بمعنى آخر، لطالما كانت إمكانات وسائل الإعلام، ولا سيّما التقليدية منها، غير كافية لمواجهة عمليات التضليل الآتية من السلطات الاقتصادية

---

(١) Daniel Bougnoux, *La Communication par la bande: introduction aux sciences de l'information et de la communication*, Textes à l'appui. Série Sociologie (Paris: La Découverte, 1992), p. 166.

(٢) Serge Halimi, «Un journalisme de révérence,» *Le Monde Diplomatique* (Fevrier 1995).

(٣) نهوند القادري عيسى، «الاتصال السياسي من المساحة العامة إلى الدائرة المقفلة على الذات،» **أبعاد**، العدد ٦ (أيار/ مايو ١٩٩٧)، ص ٢٢٧، و Dominique Wolton, «La Communication politique: construction d'un modèle,» *Hermès*, no. 4 (1989), p. 27-41.

والسياسية، التي هي بدورها نمّت قدراتها في قراءة التحوّلات، وطوّرت مهاراتها الاتصالية، اقتناعًا منها أنّ لا أحد حاليًا يمكنه أن ينجو من نظرات الإعلام المتفحصة والمشككة، وراحت تعمل أكثر فأكثر في السر، وتعلمت كيف تكذب وهي تتصل[٤].

لذا أصبح الدور المطلوب من الإعلام حاليًا، وأكثر من أي وقت مضى، هو معرفة التعامل مع صعوبة الكشف عن الحياة السياسية، عن كواليسها وظلالها؛ لأنّ ما نسميه حاليًا إعلامًا، لم يتمكن في كثير من الأوقات من أن يقول شيئًا عن سر السلطة، بقدر ما عمل على تمويه نياتها الحقيقية، وعلى تحوير الانتباه عمّا يجري، لا لشيء إلا ليعطي الانطباع بأنّ الإعلام يقوم بمهمته، ويعطي الشعور بأنّ الناس يستعلمون، وليُخفي عجزه الحقيقي عن كشف السر. ذلك بأنّ الصحافي لا يمكنه أن يطّلع على السرّ، لأنّه لا يشارك في صنع القرار، وإذا كان في إمكانه المشاركة فهو لا يبقى صحافيًا، ولا يمكنه أن يحوز السر إلا في حال سرقته أو معرفته مصادفة. لهذا السبب تم تحليل الإعلام المسرّب باعتباره عملية تسوية بين المصدر الذي كشفه وذاك الذي تلقاه[٥]. ولأنّ احتكار عرض الإعلام من قبل السلطة يزيد من قدرتها على التضليل، وعلى إخفاء التضليل تحت عنوان الوفرة الإعلامية، فإنّ هاجس السبق الصحافي السريع يزيد من تبعية الصحافي لمصدره، ويجعل علاقات السلطة بالإعلام تخضع لفوضى كبيرة، تترتب عليها تسريبات تكون مربكة للسلطات عينها أحيانًا، وإن كانت الضجة الإعلامية تشكّل وسيلة للحكم ولاختبار المعارضة ودفعها إلى الكشف عن نفسها مبكرًا. لهذا لم يعد الإعلام على جانب اللعبة، السياسية أو فوقها، بل أصبح في داخلها، وهذا ما عقّد هذه اللعبة، وعقّد التصورات عنها[٦].

هذا بخصوص التسريبات الإعلامية عمومًا. أمّا في خصوص تسريبات

---

(٤) Bernard Poulet, *Le Pouvoir du Monde, quand un journal veut changer la France*, cahiers libres (Paris: La Découverte, 2003), p. 95.

(٥) Patrick Lamarque, *Les Désordres du sens: alerte sur les médias, les entreprises, la vie publique*, Communication et complexité (Paris: ESF, 1993), p. 168.

(٦) Philippe Simonott, *Le Monde et le pouvoir*, La France sauvage (Paris: Les presses d'aujoud'hui, 1977), p. 136-137.

موقع ويكيليكس التي ما زلنا نعيش أصداءها، فإنّ وجه الجِدّة فيها إنما يكمن في السرعة والغزارة واختصار الوقت والمسافات، والطريقة «الممسرحة» التي أُخرجت بها، والروايات التي رافقتها، والخطابات المبررة لها ولأهميتها، من خلال إبراز القائمين عليها بوصفهم أفرادًا عاديين من خارج إطار السلطة، وبفضل التكنولوجيا الجديدة أصبحت لديهم إمكانات هائلة مكّنتهم من التفلّت من أساليب الحجر والمنع والرقابة، ومن الالتفاف على القوانين والتشريعات، متخطّين هرمية وسائل الإعلام التقليدية المثقلة بتحالفاتها المقيّدة، ومناورات بعض كبار صحافييها، المستقيلين من دورهم في التحليل المعمّق المساعد على استشراف الوقائع. هذا مجمل ما قيل عنها باختصار، غير أنّ التحليل الممنهج يُحيلنا إلى سياقات هذه الظاهرة التي من شأنها مساعدتنا على فهم أعمق لها.

ثانيًا: سياقات ظهور التسريبات الإعلامية الإلكترونية

ما كانت ظاهرة ويكيليكس لتحظى بهذا الزخم لولا تفاعلها مع ظواهر أخرى (سياسية، اقتصادية، إعلامية، اتصالية، تقنية، ورمزية... إلخ)، مترابطة في ما بينها بعلاقات سببية دائرية، مشكّلة نسقًا اتصاليًا، غدا العالم معه مجموعة طبقات اتصالية تغلّف إحداها الأخرى، بلا نواة، وغدا الإنسان فيه بلا داخل، محكومًا كليًا بالخارج، أي بالأنظمة الاتصالية الموصول بها[٧]. هذا النسق الاتصال[٨]، وإن كانت تنبثق منه باستمرار أنساق جديدة منضبطة ذاتيًا، محكومة بمفارقات متعدّدة (مستقلة وتابعة، مُنَظّمة ومُنَظِّمَة، عالِمة ومُستعلِمة)، إلا أنّه يتميّز بقدرته على مقاومة التحولات التي قد تصيبه. فهو يفرز آليات تصحيح الخلل من داخله، ويبني باستمرار على الشيء

(٧) Philippe Breton, *L'Utopie de la communication: l'émergence de l'homme sans intérieur*, Cahiers Libres: essais (Paris: La Découverte, 1992), p. 51, et Breton, [et al.], *Ethique et solidarité humaine à l'âge des réseaux: actes de la journée d'étude*, Cité des sciences et de l'industrie, 19 avril 2005, organisée par la fondation Osted Elahi-Ethique et soldarité humaine, en collaboration avec la cité de sciences et de l'industrie et la fondation Internet nouvelle génération, préface de Pierre Musso, l'éthique en contextes (Paris: L'Harmattan, 2007), p. 21.

(٨) بخصوص المقاربة النسقية، انظر: Alex Mucchielli, *Théorie systémique des communications: Principes et Applications*, U. Sciences de la communication (Paris: Armand Collin, 1999).

مقتضاه، مستعينًا بمختلف الوسائل، بما فيها نظريات الفلاسفة والمفكرين[٩].

بمعنى آخر، ترافقت المنظومة التكنولوجية الاتصالية الراهنة مع جملة تحولات طرأت على طبيعة العمل الإعلامي، على طبيعة العمل السياسي، وعلى طبيعة الاقتصاد، بل على طبيعة الفرد، وعلى طبيعة الأيديولوجيات عينها. ونظرًا إلى ضيق المجال، سنكتفي في هذه العجالة بإيراد أبرز عناوين هذه التحولات السياقية، التي وإن كانت متداخلة ومتشابكة في ما بينها، يمكن تقسيمها كالتالي:

١ ـ البحث عن أيديولوجيا تبريرية

بعدما وجدت المجمّعات العسكرية الصناعية نفسها بحاجة مستمرة إلى شرعنة وتبرير قوّتها الاقتصادية والعسكرية المتنامية، وبعدما وجدت المجتمعات الغربية المتقدّمة نفسها أمام معضلة متمثّلة بمعرفة سبل إدارة التعقيد المتنامي للبنى الاجتماعية والاقتصادية، أخذت هذه المجتمعات تبحث عن وسائل جديدة للإدارة، وجدت نماذج منها في الأعمال «السيبرية» التي تمحورت حول الإشكالية التالية: كيف يمكن جعل الاتصال أكثر فاعليّة؟ كيف يمكن إقامة شبكات اتصال تسمح بإدارة مناسبة للمجتمعات المعقدّة؟ وهكذا كان التعريف السيبري للاتصال باعتبارها تقنية أو استراتيجية مراقبة وسيطرة متلائمًا مع حاجات المجتمع المنبثقة منه[١٠]، أي الحاجة إلى تحقيق الأهداف من خلال الإغراء وإقناع الآخرين بقبول معايير المؤسسات التي تنتج التصرفات المرغوب فيها، وهذا ما أطلقت عليه تسمية «القوة الناعمة»[١١]، أي شرعنة القوة في عيون الآخرين بأساليب ناعمة، بعيدًا من الطاقة الملوّثة، ومن العداوات، والصراعات، والتفاوتات الاجتماعية، تبعًا لأيديولوجيا الاتصال التي نصبّت نفسها بديلًا من الأيديولوجيات زاعمة أنّها

---

(٩) Paul Attallah, *Théories de la communication: sens, sujets, savoirs* (Québec: Presse de l'université de Québec, 1991).

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(١١) Armand Mattelart, «Vers une globalisation?» *Réseaux*, no. 100 (2000), et «Communiquer à l'ère des réseaux,» Dossier coordonné par Patrice Flichy et Louis Quéré, *Réseaux*, vol. 18, no. 100 (Avril-Mai 2000), p. 95-96.

أخفقت في حلّ المشكلات الإنسانية، وسببت حروبًا وضحايا.

هذه الأيديولوجيا تدّعي أنّ لا أعداء لها، ولا ضحايا؛ حروبها نظيفة؛ عدوّها الوحيد هو القصور والفتور الاتصاليان[١٢]. ورأى مفكرو تكنولوجيا الإعلام والاتصال أنّ المجتمع الاتصالي يتميّز بالخصائص التالية: مجتمع دينامي منظم، لا تراتبي، غير موجّه مركزيًا، في حالة لا يقين دائمة[١٣]، إذ يرى بيار ليفت (Pierre Levit) «أن الاتصالات بين الأفراد في المجتمع الاتصالي هي عبارة عن عملية متواصلة من مراجعة متبادلة لفرضيات يصوغها كل فرد عن الآخر، من دون أن تكون لدى هؤلاء بالضرورة معرفة فعلية بالذات وبالآخرين»[١٤]. كذلك نظر نوربرت فينر (Norbert Wiener) إلى الإنسان المعاصر بأنّه مخلوق مُشكَّل بالكامل من الإعلام، خارج ذاته، وجوده مُحدد من قبل الأقنية الاتصالية مع الخارج. وهذا ما حدا بفيليب بريتون (Philippe Breton) إلى انتقاد هذه النظرة، مستنتجًا أنّ الإنسان في هذه الحالة غدا مُضلَّلًا مُدارًا من طرف أولئك الذين يعرفون القوانين التي تنظّم عمل الإعلام والاتصال[١٥].

في ضوء هذه التصورات، ولجت الرأسمالية في العقود الأخيرة من القرن العشرين مرحلتها الثالثة المسماة الرأسمالية المعلوماتية (Capitalisme Informationnel)، حيث تقع المعرفة في صميم إنتاج القيمة، ويؤدي الإعلام دورًا محوريًا في ذلك. فكما افترض برنارد ستايغلر (Bernard Stiegler) أن هذه المرحلة من الرأسمالية تتميّز باقتصاد المساهمة (L'économie de la contribution) بعدما اجتازت مرحلتيها الإنتاجية والاستهلاكية، إذ لا يزال اقتصاد «النت» المعولم المعاصر لخلخلة الأنظمة وتخطّي حدود الأوطان، ولظهور المواطن الشامل، والفضاء المتحرّك المتحرّر من النقاط الثابتة، القادر على الانتقال والمرور من نقطة إلى أخرى، يجتاز بعض الاضطرابات، ولا يزال تنظيمه لغاية الآن في طور التشكّل، لأنّه لا توجد من حلول سهلة للمشكلات المطروحة، مثل الرقابة، وحق المؤلف،

---

(١٢) Jean Michel Besnier, «Démocratie, Temps et conflit à l'épreuve de TIC,» *Réseaux*, vol. 18 no. 100 (Avril-Mai 2000), p. 155.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٥١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٥١.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

وحرية القول، وما ينتج منها أحيانًا من قدح وذم واختراق للحميمية.

٢ ـ تحولات على صعيد الديمقراطية

أصبحت الميديا بتنوعاتها كافة جزءًا من حقيقة المجتمعات المعاصرة على المستويين الكلّي والجزئي، واستدعى توسّع الإنترنت كل أنواع التأملات والنقاشات في خصوص مساهمتها في التحولات الديمقراطية، وإن كان ما أثّر في سير عمل الديمقراطيات ليس التكنولوجيا الاتصالية فقط، بل جملة متغيّرات سياسية واجتماعية أيضًا اندرجت في داخلها الآثار الممكنة للأشكال المتجددة للوسائط أو للأعلمة (Mediatisation)؛ نذكر من أبرزها: تراجع الرقابة الحكومية على الشبكات؛ تطوّر المؤسسات السياسية وتزايد معرفتها بالتقنيات الاتصالية؛ اللجوء المكثّف لاستطلاعات الرأي؛ التغير في المرجعيات المكانية للسياسة؛ التحولات التي أصابت الفضاء العام الذي غدا تبعًا لهابرماس مجموعة فضاءات لامتناهية يصعب الإحاطة بها، وغدا بالتالي محكومًا بالتوتر بين نموذجي الوحدة والتعدد.

من هذا المنطلق، كان السؤال الجوهري عمّا سيحلّ بالديمقراطية عندما تصبح بلا معالم مكانية وزمانية، وعندما يصبح في إمكان كلّ مواطن أن يكون منغلقًا على نفسه وموصولًا بالجميع في الوقت عينه، وعندما يحصل إخلاء للصراع والوقت والجهد والتاريخ؛ فالمعروف في الديمقراطية أنّها تتّسم بجملة مزايا، من أبرزها: فن إدارة الوقت؛ ابتكار فضاء مشترك تُعبر القوى داخله وتتواجه وتتصارع في ما بينها، انطلاقًا من النظر إلى أنّ مهمة الديمقراطية ليست حذف الصراع وحذف الوقت، إنّما تنظيمهما وإدارتهما. ولأنّ الديمقراطية نُظِر إليها على أنّها أداة تطوّر أخلاقي، فإنّ مفهومها للفضاء العام يتلقّى معناه العميق من توصيف خلافي للمواطن المتحلّي بالشجاعة والمسؤولية والخفر. ففي السابق، كان العمل العام منفتحًا ومرئيًا من قبل الجميع، وكان العمل الخاص مخفيًا وغير مرئي[١٦].

إذًا، مع إمكان إخلاء الزمان والمكان، راحت تتبلور ديمقراطية

(١٦) John B. Thomson, «Transformation de la visibilité,» *Réseaux*, vol. 18, no. 100 (Avril-Mai 2000), p. 194.

إلكترونية، أصبح في إمكان فضائها العام، بتفلّته من الفضائل، أن يكون مكانًا للدعاية الرشيقة و«الأسطرة» والخلاعة، يسكنه الإنسان المجرد من جوهره، القادر على وضع نفسه خارج ذاته، المبالغ في الشفافية إلى أبعد الحدود، المُمجِّد اللحظة، الباحث عن نقاط ارتكاز تخوّله القول «أنا ونحن»، أي الفرد والمجموعة في آن معًا.

هكذا انعكست التفاعلية الإعلامية على طبيعة العمل الإعلاني، وعلى طريقة رؤية الأفراد والأحداث، وهو ما كرّس أشكالًا مميّزة من الرؤية (Visibilité) في إمكانها أن تحدث تغييرًا في علاقات السلطة[١٧]. وبسبب تحرّر الرؤية من التجذر المكاني، أصبح مطروحًا أمام الحياة السياسية الحديثة مسألة إدارة الرؤية التي أصبح من الصعب الإحاطة بها كاملة. لذا راحت الفضائح السياسية تزدهر بفضل مجموعة عوامل، منها:

ـ من ناحية الإعلام، تَحوُّل الإعلان وتمدّده نحو مجالات جديدة ولا سيّما العمل السياسي، وابتكار تقنيات جديدة في الاتصال والمراقبة، وتطوّر تقني واقتصادي لعمل الإعلام، وجعل العمل الصحافي أكثر مهنيّة (Professionnalisation)، وتغيير في الثقافة الصحافية، وميل نحو النقد والتقصّي، وميل إلى الخلط بين العام والخاص.

ـ من ناحية السياسة، ميل الزعماء السياسيين إلى تقديم أنفسهم وكأنّهم أفراد عاديّون، وتطوّر الثقافة السياسية (انتفاء العامل الطبقي، وأفول السياسة الأيديولوجية، وصعود سياسة الثقة)، وتحوّل الصراع من صراع بين أفكار وبرامج إلى صراع بين أشخاص. لذا أصبحت الصدقية لدى رجل السياسة ترتدي أهمية كبرى، جاعلة الفضيحة نوعًا من اختبار لها[١٨].

٣ ـ تحولات على صعيد عمل الميديا

بما أنّ الميديا لم تعد مجموعة تقنيات فقط، بل غدت أجهزة اقتصادية اجتماعية رمزية، يتمثّل السؤال المطروح بالتالي: إلى أي مدى أثرت

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

(١٨) Thomson, «Transformation de la visibilité,» p. 205-208.

التقنيات الإعلامية والاتصالية المتنامية في العملين السياسي والإعلامي، في ضوء التحولات الطارئة على طبيعة منتوجات الميديا وعلى منتجيها ومستهلكيها؟ وإلى أي مدى يمكن أن يقع الإعلام فعلًا ضحية النظام الإعلامي، كما أشار بودريار (Baudrillard)، هذا النظام بامتداداته العائدة إلى سياسة الميديا الاقتصادية، والملكية، والرقابة الاجتماعية، ودور قوى السوق، والإجراءات التنظيمية[١٩]؟

إنّ الدوافع وراء طرح أسئلة من هذا القبيل تنبع من مزايا الإنترنت الكامنة في تأكيدها على التشاركية، إذ مع هذه الأخيرة بدأت الميديا تتمدّد وتنحو نحو التفاعلية، وأصبح مستخدموها مدعوين إلى أن يكونوا مرسلين ومتلقين، وغدا الجمهور أكثر تطلبًا وانتقائية. أي غدا الإنترنت حيزًا فاعلًا في حقل الفضاء السياسي. وساعد على ذلك تراجع دور الدولة، وتغير دور الفرد الذي أصبح يتوجب عليه أن يتعهد حياته الخاصة أكثر فأكثر، وغدت حاجته إلى الاستقلالية متوازية مع حاجته إلى الانتماء إلى المجموعة. لذا أصبحنا نشهد أفرادًا متورطين جزئيًا في السياسة، ومساحات سياسية محكومة بمجموعة مصالح جزئية، ونشهد سياسيين يتكلّمون على أنفسهم أكثر مما يتكلّمون على برامجهم[٢٠]. ونشهد تحولًا طرأ على سر السلطة التي غدت تعرض لايقينها للرؤية داخل بنى تصنف نفسها بالتشاركية، فتعطي الكلام أحيانًا للجمهور على حساب إعطائه لممثليها الذين لا يتوانى بعضهم عن الاعتراف ببعض الجهل، بعدما كانوا في السابق يحتكرون المعرفة والخبرة.

نتج من ذلك أزمة ثقة في النظام، وانكفاء وشعور بالضعف وصخب إعلامي، وانتصار للأنا متوازٍ مع ظهور مجموعات عابرة موقتة كرد فعل على أنظمة الانتماء الصلبة، وغدت الشفافية المطلوبة تتوازى أحيانًا مع تفريغ المحتوى من مضمونه[٢١].

---

(١٩) Peter Dahlgren, «L'Espace public et l'internet - structure, espace et communication,» *Réseaux*, vol. 18, no. 100 (Avril- Mai 2000), p. 171.

(٢٠) Rémy Rieffel, «Du Pouvoir des médias en démocratie: Le cas de l'information politique,» *Transversale* (2009), p. 129.

(٢١) Jocelyne Arquembourg [et al.], *Médias, information et communication*, Ouvrage collectif sous la direction de Christine Leteinturier et Rémy Le Champion, Transversale (Paris: Ellipses, 2009).

هكذا دفع التطوّر التكنولوجي بالصحافيين إلى العمل على إعادة تكوين أنفسهم نتيجة شعورهم أنّ مهنتهم تحوّلت، وأصبح مطلوبًا منهم معلومات أكثر تقصّيًا وصلابة وغزارة وتخصّصًا.

ثالثًا: قراءة ظاهرة ويكيليكس في ضوء آليات عمل الفعل الاتصالي

أمام هذا التعقيد المتشابك (المتزايد) العائد لظروف وسياقات ظهور تسريبات موقع ويكيليكس المرتبطة بمآزق سياسية، وعسكرية، وأزمات اقتصادية، وصراعات سلطة بين مصالح كبرى، وإخفاقات في ترجمة «القوّة الناعمة»، وفي شنّ حروب سُمّيت نظيفة، معطوفة على التحولات الطارئة على سرّ السلطة بفضل التقنيات الجديدة، لا بدّ للباحث من أن يفكّك إجرائيًا تشابكات هذه الظاهرة، متسائلًا عن طرائق حصولها، محللًا خطاب مطلقيها، والخطاب عنها بوجهيه التبريري والمعاكس من قبل الفاعلية الناقلة، وخطاب الفاعلية المتلقية.

إذا ما انطلقنا من الأساس النظري لنموذج تحليل الخطاب الذي يرتكز على طريقة عمل الفعل الاتصالي، ويقتضي تبادلًا بين فاعليتين: الفاعلية المنتجة، والفاعلية المتلقية(٢٢)، وإذا حسبنا أنّ المعنى الناتج من الفعل الاتصالي يتعلّق بالعلاقة القصدية التي يشيّدها هذان الطرفان، تتحدّد حينها أمامنا أمكنة ثلاثة تحوم حولها جملة أسئلة تمثل عصب البحث في هذا الموضوع:

ـ ماذا عن السياق الذي توجد فيه الفاعلية المنتجة؟ وما هي شروط الإنتاج الخاضعة لها؟

ـ ماذا عن السياق الذي يوجد فيه المنتوج كنص، وما هي شروط البناء الخاضع لها؟

ـ وأخيرًا ماذا عن المكان الذي توجد فيه الفاعلية المتلقية، وما هي شروط التأويل الخاضعة لها؟

---

(٢٢) Patrick Charaudeau, *Les médias et l'information: l'impossible transparence du discours* Médias recherches. Etudes (Paris: Boeck et Larcier, 2005).

١ ـ الفاعلية المنتجة لتسريبات ويكيليكس وشروط الإنتاج الخاضعة لها

تكمن أهمية الإنترنت في أنّها أتاحت لكل فرد إمكان الخروج من الوصمات والتصنيفات التي تُلاحقه وتسبقه، والخروج من ماضيه ليُقدّم نفسه إلى الآخرين حرًا، والشعور بأنّه يأخذ شكلًا ما من خلال نظرات الآخرين، وأن يشعر بوجوده من خلال المشاركة التضامنية والانعكاسية[٢٣]. فالعالم شهد بعد أزمة عام ١٩٧٨[٢٤] نمطًا جديدًا من إنتاج المعرفة، التي غدت بالنسبة إلى الصناعيين سلعة غير محصورة في مركز أو موقع، وتحرّر البحث من المصالح الوطنية وتعولم، ولم يعد سعر المبيع مرتبطًا بكلفة الإنتاج، وخسرت الدولة جزءًا من أدوات تدخلها[٢٥]. وراح الانقسام التقليدي هاوٍ/خبير يتناقض مع ما يسمّى حكمة الحشود التي تؤشّر إلى بروز نمط جديد من المعرفة المستندة إلى قوّة العدد، وعلى التحكّم اللاحق بالمعلومات أكثر مما يستند إلى الانتقاء المسبق لها[٢٦]. أي حصل تحوّل من نمط إنتاج الانتباه (Uneeconomie de l'attention)، حيث استحالة ندرة انتباه المتلقي موضوعًا لاستراتيجيات متعددة من قبل الشركات المنتجة لشد انتباهه إلى نظام التغطيس والغمر (Immersion)، ذاك النظام الذي هو ثمرة الجمع بين نظامين قديمين: نظام الولاء (La fidélisation) القائم على الاستمرارية، ونظام الإنذار (L'alerte) المتمحور حول الكثافة التي يشكل التنقل (Zapping) صورتها الأساسية[٢٧]. على سبيل المثال، صممت ألعاب الفيديو لتستحوذ على أوقات انتباه هائلة، ولتتطلب في الوقت عينه تجربة مكثفة. لذا أثار استخدام الويب مجموعة أسئلة ذات أبعاد قانونية اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، في سياق تميّز بالازدواجية بين العالمية

(٢٣) Florence Millerand, Serge Proulx et Julien Rueff (sous la direction), *Web social - Mutation de la communication* (Québec: Presses de l'université de Québec, 2010), p. 47.

(٢٤) المقصود بأزمة عام ١٩٧٨ أزمة الطاقة الثانية الناتجة من تقليص إنتاج النفط الإيراني وتعليق الصادرات عقب الثورة الإيرانية، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وحث الدول الغربية، خصوصًا الولايات المتحدة على البحث عن مصادر بديلة للطاقة.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٩.

والمحلية، وحيث المستخدمون يشاركون بأنفسهم في إنتاج القيمة الاقتصادية من خلال أنساق تبادل السلع الإعلامية على النت. لهذا السبب كان من المهم مراقبة سوقين: الإعلان على النت (Publicité en ligne) والبرمجيات المتنقلة (Bureautiquenomade)[٢٨]، التي تستند إلى فكرة الوصول المجاني (أو المثمن تبعًا للاستخدام) إلى أجنحة البرمجيات (Suites logicielles)، انطلاقًا من الخوادم (Serveurs) من دون أن يستدعي استخدامها الشراء أو تركيب برمجيات (Logiciels) على الحواسيب الخاصة. وخير دليل على ذلك الجهود المبذولة من مايكروسوفت (Microsoft) لكسب ياهو (Yahoo) من أجل منافسة غوغل (Google) في ما يخص الإعلان على النت.

وبما أنّ الميديا تبعًا للنظرية التفاعلية ليست أجهزة اتصالية وتقنية فقط، بل هي أجهزة تبادل وتخزين مواد رمزية، فإنّه لا بدّ من الأخذ في الحسبان تباعد سياقي الإنتاج والتلقي، في التفاعل الميديوي في الزمان والمكان[٢٩]. من هذا المنطلق، وحرصًا من القيميين على الموقع على الإفادة الاقتصادية المتمثّلة بالوصول إلى أكبر عدد ممكن من المتلقين، نُظر إلى شروط إنتاج هذه المعلومات على أنّها فضاءان:

الأول خارجي ـ خارجي، يضمّ الشروط الاجتماعية والاقتصادية للماكينة الإعلامية باعتبارها مؤسسة يُدار تنظيمها من خلال بعض الممارسات شبه المؤسّسية، حيث يملك الفاعلون مكانة ووظائف بالعلاقة معها. إنّما في الوقت عينه، يحتاج الفاعلون في هذه المؤسسة إلى التفكير وتبرير ممارساتهم منتجين خطابًا يمثّلهم ويتضمّن غائيتهم المرتبطة بعوامل اقتصادية. وهنا تنشأ تراتبية أنماط العمل لكل عضو، وطرائق التمويل والتوظيف، والخيارات التسريبية، وهذا ما تولاه موقع ويكيليكس.

أمّا الفضاء **الثاني** فهو خارجي ـ داخلي، يضمّ الشروط السيميائية للإنتاج، أي تلك التي تُحدد تنفيذه، الذي من أجله يحدد الصحافي والمخرج والمنفذ المفاهيم لما سيتضمّنه الخطاب من خلال بعض الوسائل

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢٩) Thomson, «Transformation de la visibilité,» p. 191.

التقنية التي في حوزتهم وتبعًا لبعض الأسئلة: ما الذي في إمكانه أن يحثّ الأفراد على الاهتمام بالإعلام الذي تزودهم إياه الميديا؟ وهذا ما تولّت أمره المؤسسات الإعلامية المكتوبة والمرئية التي حصلت على حصرية بث المعلومات المنتجة من قبل الموقع.

إزاء الفضاء الأول، لا بدّ من أن نبحث عن أسئلة كفيلة بفتح آفاق هذا البحث:

ـ لماذا يُعلِم صاحب الموقع؟ أي لا بدّ من افتراض الأسباب التي جعلته يُسرِّب المعلومات.

ـ من الذي أعلمه؟ أي لا بدّ من افتراض سمات اجتماعية نفسية، اقتصادية سياسية لمزوّد المعلومات. فالقيمة التي نعطيها للمعلومة تتعلّق في جزء منها بالوضع الاجتماعي للمُعلِم وبالدور الذي يؤديه في عملية التبادل.

ـ ما البراهين؟ تبعًا للوسائل التي استخدمها المُعلِم ليبرهن صحة معلوماته، وهذا يختلف تبعًا لما إذا كانت المعلومات مطلوبة أم لا.

في العودة إلى تصريحات أسانج أثناء المقابلة التي بثت على شاشة الجزيرة نجد أنه حاول ما يلي:

ـ إضفاء صفة التطوّع والتبرّع والعمل الإنساني على موقعه[٣٠].

ـ تقديم موقعه على أنّه منظمة مستقلة وصادقة ونظيفة، تنأى بنفسها من الأعمال الإستخبارية[٣١].

---

(٣٠) «ويكيليكس وكواليس السياسة الأمريكية،» **معلومات**، العدد ٨٧ (شباط/ فبراير ٢٠١١).
لقاء مع مؤسس موقع ويكيليكس في لندن قبل اعتقاله/حوار أجراه أحمد منصور في برنامجه «بلا حدود» الذي بُثّ على قناة الجزيرة الفضائية في ٢٧/ ١٠/ ٢٠١٠، ص ١١٣ ـ ١٢٠.

(٣١) منصور: هل عرضت عليك السي أي إي العمل معها؟

أسانج: ليس إلى الآن. الاستخبارات الروسية اتصلت بنا، لكن رفضنا النقاش معهم، المهم أن ينظر إلينا وأن نكون فعلًا منظمة مستقلة وصادقة ونظيفة في عملها، موقعنا تعرّض لعدد من الهجمات عندما نشرنا معلومات عن التيبت/ موقعنا هوجم من حواسيب في الصين وافترض أنّ الأمر متعلّق بالحكومة الصينية. نحمي الموقع بجدران حامية وطبقات من شركات الإنترنت كي «تفلتر» هذه الهجمات. قيل لي من قبل جهات استخباراتية أن نكون حذرين بالنسبة إلى الأماكن التي نذهب إليها».

ـ إنكار معرفته بالجهات المسرّبة، مُحيلًا الأمر على الحاسوب، مضخّمًا الجانب التقني، قائلًا: إنّ الحاسوب يبعد بنفسه المصادر[٣٢].

هكذا بدا الموقع ثمرة ناجحة للنظام الاتصالي بكل ما يجر معه من مفاهيم وايحاءات وأخلاقيات وسلوكات وأساطير، ومفارقات، ويمكن إيراد بعض الشواهد ومناقشتها من خلال حديثه لمحطة الجزيرة:

ـ كيف يمكن أن يكون ناقلًا محايدًا للتسريبات، وهو متحكم بتوقيت الإفراج عنها ونشرها، وبالتراتبية العائدة لأولوية الوثائق، بالعلاقة مع تطور الأحداث والمستجدات السياسية، كما أشار؟

ـ كيف يمكن أن يكون معاديًا للنظام الذي يعمل من وحيه ومن داخله وبأدواته ومنهجياته، إذ يقول: «نحن لا نخوض حربًا دعائية ضدّ الولايات المتحدة، لكننا نقول إنّ الجيش الأميركي يقول هذا عن نفسه، عندها يجب التصرف بطريقة مغايرة»[٣٣]، وذلك يعني أن هدف أسانج من هذه التسريبات تصويب أداء الإدارة الأميركية ليس إلا.

ـ كيف يمكن أن تكون التسريبات بلا ثمن، مجانية، وكيف يمكن أن يكون إنشاء الموقع مجرّد هواية وعملًا دفاعيًا عن قضايا محقّة، وفي الوقت عينه يعمل فيه خبراء من مستويات عالية وأجهزة تتطلّب صيانة كبيرة، وشبكة علاقات من مستويات سلطوية عليا، تصل بها أحيانًا إلى حدّ المشاركة في وضع تشريعات لا تُعيق عمل الشبكات الاتصالية[٣٤]؟

---

(٣٢) «منصور: ما هي مصادرك في المعلومات التي تنشرها؟

أسانج: في كثير من الحالات لا نعرف حقًا، وموقعنا وتقنيتنا مبنيان لكي يكونا بحيث عندما نتسلم معلومات من أشخاص تكون الوثيقة لها أهمية كبيرة كملفات العراق، فالحاسوب عندنا يبعد هذا المصدر، ولذلك لا نعرف من أين تأتي. ونحن نتفحص عن كثب المواد ونتفحص حافز الشخص ونقوم بشبه تحقيق قضائي، وفي النهاية إن لم نكن متأكدين فإنّنا ندعو المؤسسة التي قد يكون الشخص أتى منها ونقول هل كتبتم، مع هذا، عندما تعاملنا مع الاستخبارات الأميركية الإجابة كانت إما نعم أو لا أو ربما، انظر: «ويكيليكس وكواليس السياسة الأمريكية».

(٣٣) «نحن لا نخوض حربًا دعائية ضدّ الولايات المتحدة ولكننا نقول إنّ الجيش الأميركي يقول هذا عن نفسه بنفسه، عندها يجب التصرف بطريقة مغايرة».

(٣٤) «وانتخبت ويكيليكس أيسلندا مركزًا للعمل على المشروع «ب». وفي عام ٢٠٠٩، سعى أسانج ومجموعة من السياسيين الأيسلنديين إلى صوغ مشروع يحمي حرية التعبير ويُحصّنها، وتعاون =

ـ في ضوء ما تقدّم نطرح تساؤلًا عمّا إذا كان أسانج يحاول إخفاء أمور أخرى تحت هذه العناوين. وما إذا كانت ظاهرة التسريب الراهنة تقع في إطار حرب معلومات بين موازين قوى ومصالح اقتصادية سياسية متضاربة في أحيان، ومتلاقية في أحيان أخرى، مصادرها استخبارية لأهداف يصعب فكّ ألغازها بسرعة[٣٥].

ـ يبقى الاحتمال واردًا أن تكون هذه التسريبات معركة استخبارية بامتياز، قادرة على استيعاب العدو والصديق بلعبة واحدة[٣٦]، وأن لا يكون صاحب الموقع هاويًا كما يدّعي، بل نموذج استخباري يعي تمامًا من هي مصادره، وهو يعرف كيف يكذب وهو يتصل[٣٧]، إذ من باب استغباء العقول أن يقول: «إننا لا نعرف في كثير من الحالات مصادرنا ـ الحاسوب عندنا يبعد المصدر»، ليعود ويقول نتفحص من كثب المواد وحافز الشخص ونقوم بشبه تحقيق قضائي، ونسأل الاستخبارات.

٢ ـ الفاعلية المرمّزة والباثة للتسريبات المتمثّلة بالإعلام التقليدي

تسعى بعض الوسائل الإعلامية، إلى جانب العناية بالرأسمال الاقتصادي المسبّب لبقائها ولاستمراريتها، إلى العناية برأسمالها الرمزي الذي تُراكمه من خلال صدقيتها، وسمعتها، وجدّيتها، كي يعترف بها مرجعية في عالم

= هؤلاء مع ويكيليكس في المشروع «ب». وموضوع المشروع هذا أخاذ فهو يظهر فضائح الحرب الحديثة.

(٣٥) أثناء الحوار الذي دار بين أسانج وأحمد منصور على شاشة الجزيرة، والذي بُث في٢٧/ ١٠/ ٢٠١٠، اعترف أسانج أن هناك جهات استخبارية طلبت منه الحذر بالنسبة إلى الأماكن التي يذهب إليها. كذلك اعترف أنه يحظى بدعم كبير من أناس داخل وزارة الدفاع وداخل المؤسسات الأميركية.

(٣٦) «نحن نحاول أن نتدبّر المخاطر وأن نتعامل معها وأنا شاركت في هذا العمل لوقت طويل، بينما التهديد زاد بقوة في الأشهر الماضية، إلا أننا نتوخى الحذر، إذ حظينا بدعم كبير من المحامين، حتى بدعم كبير من أناس داخل وزارة الدفاع، وداخل المؤسسات الاستخبارية الأميركية الذين يقدّمون إلينا معلومات عن هذا النوع من التهديدات ضدنا. ونحن نحظى بدعم من أنصارنا داخل المؤسسات الاستخبارية الأميركية، والاستخبارات الغربية الذين هم يشعرون بالغضب بشأن ممارسة حكوماتهم». انظر: «ويكيليكس وكواليس السياسة الأمريكية».

(٣٧) «يقول: وزارة الدفاع كانت على علم أننا نمتلك هذه المواد من خلال تسريبات أتت من شركائنا الإعلاميين».

الإعلام[٣٨]. من هذا المنطلق بحث القيّمون على الموقع الذين يريدون أن ينموا رأسمالهم الاقتصادي، عن مؤسسات ذات صدقيه وسمعة جيدة لتغطية تكاليف الصفقة التي قاموا بها، لقاء منحها مهمة ترميز هذه التسريبات وإيصالها إلى أكبر عدد ممكن من المتلقين. وهم فعلوا ذلك ليس من باب المصادفة، إنّما من باب العارفين أنّ المسألة لا يمكنها أن تبقى منفلشة وشاملة بهذه الطريقة، ولا بدّ من تقطيعها وتقنينها عبر مؤسسات إعلامية أخرى لاعتبارين اثنين:

ـ لأنّ الماكينة الإعلامية باعتبارها مؤسسة تجد نفسها محكومة بجملة ممارسات اجتماعية واقتصادية تنسحب على هيكليتها وعلى أنماط عملها وخياراتها. فهناك شروط سيميائية محدّدة للإنتاج الإعلامي تتخيّلها الفاعلية المنتجة بهدف جذب اهتمامات الأفراد المتلقين للرسائل الإعلامية الذين قد يفسرون الرسائل تبعًا لظروفهم وإمكاناتهم التأويلية الخاصة.

ـ لأنّ المعنى هو نتيجة تواطؤ مشترك بين الفاعلية التي أنتجته، وتلك التي نقلته، وتلك التي تلقته بالعلاقة مع سياقات الإنتاج والنقل والتلقّي[٣٩].

في ضوء ما تقدّم، تنبثق أسئلة حول الفاعلية الناقلة، أو بالأحرى المتوسطة بين الفاعليتين المنتجة والمتلقية، التي تتمثّل هنا بالإعلام التقليدي، أي بالصحف المكتوبة وبمحطة التلفزة[٤٠] التي أجرى الموقع اتفاقًا معها لتكون لها حصرية بثّ التسريبات، إذ تحوم الأسئلة حول من استدعى الآخر: الموقع الإلكتروني أم الوسيلة الإعلامية التقليدية؟ ومن منهما تلقّى الثمن؟ ومن منهما تحكّم في التوقيت؟ ومن منهما تحكّم في ترميز المادة الإعلامية؟ ومن منهما ضلّل الآخر؟ وماذا عن الضجّة التي صاحبت نقل هذه المادة الإعلامية؟ وما علاقة هذه الضجة باستراتيجيات السلطة؟ وماذا عن التحولات الطارئة على شرعية العلاقة التمثيلية التي راحت تتخلخل بفضل التطورات التقنية؟

(٣٨) Patrick Champagne, «L'événement comme enjeu,» *Réseaux*, vol. 18, no. 100 (Avril-Mai 2000), p. 419.

(٣٩) Charaudeau, *Les médias et l'information: l'impossible transparence du discours*, p. 18.

(٤٠) الاتفاقية بين الموقع و**دير شبيغل** الألمانية، و**الغارديان** البريطانية و**لوموند** الفرنسية والجزيرة العربية.

كان واضحًا للعيان أنّ أسانج ومن يقفون خلفه يعون أنّ هذه التسريبات والمعلومات لا قيمة لها بذاتها ولذاتها، إنّما قيمتها تكمن في السياق الذي تقع فيه، وبنوعية وطبيعة المتلقين الذين يُرشّح أن تصلهم هذه التسريبات وتتفاعل معهم أو يتفاعلون معها. لذا، بعيدًا من المنطقين التقني والاقتصادي اللذين يحكمان عمل الموقع في الصميم، راح هؤلاء يبحثون عن المنطق الرمزي الذي يُعنى بالطريقة التي يُنظم فيها الأفراد تبادلاتهم الاجتماعية ويبنون تمثّلاتهم التي تمدّهم بالقيم الكامنة خلف ممارساتهم[٤١]، وذلك من خلال العمل على إيجاد الدلالات الكفيلة بإنتاج المعنى وعلى التحكم بها. فكان أن اختيرت الجزيرة كمؤسسة إعلامية عربية من قبلهم لكونهم وجدوا فيها محطة قادرة على الجمع بين التناقض الذي يحكم النظريات الإعلامية:

ـ النظرية الكمية المستندة إلى مفهوم إحصائي احتمالي، التي ترى أنّ الإعلام يكون أكثر قوّة كلما كانت احتمالية ظهوره قليلة لدى المتلقي، أي كلما كان مفاجئًا وصادمًا وغير متوقع.

ـ النظرية النوعية المستندة إلى مفهوم وضوح المعلومة المرتبط بدوره بمفهوم النظام المعرفي. فكي تكون المعلومة آسرة للمتلقي تجد نفسها بحاجة إلى الاندراج في النسق المعرفي المنظّم مسبقًا[٤٢].

إذا كان الإعلام هو نقل معرفة لمن لا يملكها، فإنّه يكون قويًا كلما كان الهدف في حالة كبيرة من جهل المعرفة التي نُقلت إليه[٤٣] انطلاقًا من هذه المقولة يطرح عدد من الأسئلة في شأن دوافع ومبررات إعطاء الجزيرة الأهمية لتسريبات ويكيليكس وقبولها الشراكة مع الموقع لنشر وثائق تعود في معظمها لعمل دبلوماسي في فترة ترافقت مع حروب واحتلالات ومشاريع تفتيت وحبك أحلاف وحياكة دسائس عايشها الناس؟ وتطرح كذلك الأسئلة في شأن دور الإعلام نفسه، بما فيه الجزيرة كمحطة متقدّمة في مهنيتها، وفي اتساع انتشارها في كشف هذه الأساليب وملاحقتها ورفع

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤٢) هذا ما أشار إليه أمبرتو أكو، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١١.

الغطاء عن المستور منها، عبر كشف آلية العمل الدبلوماسي ومساءلته، ومساءلة خروجه عن الأعراف والمواثيق.

في الواقع تصعب الإجابة عن هذه التساؤلات، لكون الإعلام عمل لغة، واللغة ليست شفافة على العالم[٤٤]، بل لها ضبابيتها الخاصة، حتى الصورة لها دلالاتها وضبابيتها الخاصة أيضًا. ولأنّ تلك المرحلة كانت تعج بالحروب، المترافقة مع فتن داخلية تتلاعب فيها الدبلوماسية بلا حسيب أو رقيب، بحيث ما عادت بإمكان الإعلام أن يتخذ مسافة مما يجري، وأصبح عرضة للانقسام وللترهيب والترغيب. أمّا الآن وبعدما هدأت الأمور مع تغيّر الإدارة الأميركية، وأصبح إمكان التسريب أكثر إتاحة، راح الإعلام يسعى ليكون شريكًا ينقل إلينا ليس واقع ما حصل مع الدبلوماسية، إنّما ما انتقاه المُسرِّب، وما انتقاه الموقع، وما بنته الميديا بنفسها عن هذا الواقع، لأنّ هاجس الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المتلقين يغيّر من المعادلة المخطط لها أصلًا. فمن خلال تحقيق الجزيرة الشروط السيميائية لإنتاج المعلومات هذه، ومن خلال إشرافها على إعادة إنتاجها وإخراجها منتجات قابلة للبث، قام حرّاس البوابة في المحطة على إعطاء ما يريدون وضعه في الخطاب الإعلامي الصادر عنهم بهذا الخصوص منحنى مفهوميًا ما (Conceptualiser) من خلال وسائل تقنية مستندة إلى بضعة أسئلة: ما الذي يحثّ الأفراد على الاهتمام بالإعلام الذي تقدّمه الميديا؟ ما الذي يُحدد طبيعة اهتمامهم؟ تبعًا للعقل أم تبعًا للعاطفة؟ كيف نأخذ في الحسبان المُستهدَف المطّلع ولديه متطلبات خاصة في التدقيق في صحة المعلومة، وذاك الذي لديه متطلبات أقل وينجذب نحو المسرحة والأفكار النمطية. إنّه الفضاء الذي يكوّن مكانًا للممارسات التي تجد نفسها مبررة بخطابات حول كيف يمكن العمل وتبعًا لأي هدف[٤٥].

في هذا السياق يُشير باتريك شارودو (Patrick Charaudeau) إلى أنّ الميديا

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١١.

(٤٥) «لحظة بث أخبار عن الحوار بين الإخوان المسلمين وعمر سليمان أثناء الانتفاضة المصرية، كانت الجزيرة تمرر معلومات من وثائق ويكيليكس عمّا كان يشي به عمر سليمان للدبلوماسية الأميركية، مصورًا إياهم على أنّهم فزاعة»، الجزيرة، ٦/ ٢/ ٢٠١١.

تُضلِّل بقدر ما تُضلَّل، لأنّها كي تُضلِل لا بدّ من وجود وكيل للتضليل لديه استراتيجية وتكتيك، كما لا بدّ من وجود مُضلَل. لذا أهمية السؤال في شأن من هو المُضلَل، أي من هو الهدف[٤٦]؟

تتمثل أيديولوجية الميديا بإظهار الأمور بأي ثمن؛ في جعل غير المرئي مرئيًا؛ في اختيار ما هو صارخ وصادم. هذه الأيديولوجيا جعلت الميديا تبني رؤية جزئية للفضاء العام، مناسبة لأهدافها، لكنها بعيدة من الانعكاس الأمين له. لهذا السبب ينظر إلى الميديا باعتبارها ليست سوى مرآة محوّرة أو مرايا عدة في آن معًا[٤٧].

عندما تجد الميديا نفسها تحت ضغط التوجه إلى أكبر عدد ممكن من المتلقين، لا بدّ من أن تثير اهتمام المتلقين وشعورهم، أي لا بدّ من أن تُوزِّع عليهم الكلشيهات عينها؛ فهي من خلال التعنيف الاقتصادي هذا تصبح مُضلِّلة رغمًا عنها، وبالطريق مُضلَّلة ذاتيًا، داخلة في حلقة مفرغة: الوسيلة من أجل الوسيلة، أو الاتصال من أجل الاتصال. بما معناه، أنّ الميديا لا تنقل ما يحصل في الواقع الاجتماعي، إنّما تفرض ما بنته هي عن هذا الواقع[٤٨].

تعاود الأسئلة طرح نفسها في شأن التضليل الملازم لعلاقة المصادر مع الإعلام، والإعلام مع الجمهور. هنا ربما لا يتمثل التضليل بعدم دقة أو صحة المعلومة فقط، بل بتوقيت الإفصاح عنها، وبطريقة تثمينها من خلال تقدير حاجة المُستعلِم إليها.

مهما تكن المقولات في صدد الميديا، وبعيدًا من تلك التحليلات العائدة إلى الحنين إلى عصر الديمقراطية الذهبي، أو تلك العائدة إلى الإدراك التقني (Technisiste) للميديا الذي يفصلها عن ظروفها الاجتماعية في العمل، أو تلك التي تحتفي بطريقة غير حذرة بسلطات الرأي، فما بات واضحًا اليوم أننا بتنا أمام نمط جديد من الميديا محكوم بجملة مفارقات: إعلام كتلوي لكنه محسوس ومنتج فرديًا، عمودي وأفقي، ماكينته الإعلامية

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١١.

قوية وهشة ـ مُضلِّلة ومُضلَّلة، أجندته الإعلامية، مختلفة عن الأجندة السياسية عن المواطنة[٤٩].

يبقى السؤال الجوهري: هل المتغيّرات المتلاحقة التي أصابت الميديا التقليدية انعكست في أذهان الإعلاميين الذين تلقوا هذه التسريبات وسارعوا إلى الكتابة عن هذه الظاهرة؟ ولعلّ جولة على بعض المقالات بهذا الصدد تُرينا أنّ معظم الصحافيين لم يتمكنوا من أخذ مسافة من ظاهرة ويكيليكس، فبدوا واقعين في أسر النظام الإعلامي الاتصالي الراهن القائم كما يبدو لهم ظاهريًا (التركيز على الشخصنة، والابتعاد من التسييس، والانتماء إلى دائرة التسلية الخاصة)، وبدوا غير قادرين على تشخيص المشكلة الأساسية للديمقراطية الحديثة المتمثلة لا بشح المصادر، ولا بالتفاوت المعرفي، بل بإدارة مصادرالمعلومات (كما طرحتها الوظيفية)[٥٠]، وغابت عن أذهانهم أسئلة متعددة عن تمويل الموقع، وعن ثمن المعلومة، مسلّمين بأنّ المعلومات تسبح في بحر من المجانية، جازمين بأنّ التسريبات هي فعل تطوعي ومجاني، ومن قام بها هو مناهض للفساد، مناضل من أجل الحقيقة والعدالة[٥١].

كذلك لم يتساءلوا عن جدوى معرفة التسريبات، ولم يطرحوا على أنفسهم السؤال الصعب: هل معرفة ما يجرى يكفي للتأثير في الأحداث؟ ولم يتوقّفوا عند صلاحية مصدر المعلومات وشرعيته ووضعه، أي لم يدقّقوا على الأقل في الحد الأدنى الذي يتوجّب عليهم بصفتهم صحافيين أن

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

(٥٠) Attallah, *Théories de la communication: sens, sujets, savoirs.*

(٥١) ويكيليكس ليس منظمة، بل هو أقرب إلى انتفاضة إعلامية أو فتنة إعلامية. والموقع لا يديره موظفون ولا يعمل فيه ناسخو وثائق، ولا يملك مقرًا ثابتًا. رافي ختشدوريان، «ويكيليكس: من بنات خيال قرصان إلكتروني فوضوي،» **معلومات**، العدد ٨٧ (٢٠١٠)، ص ٢١ ـ ٢٢، نقلًا عن: **الحياة**، ٨/١١/٢٠١٠.

«منذ سنين وتحمل الولايات المتحدة راية الشفافية في الحكم وتضغط على الكثير من دول العالم كي تحذو حذوها، ولكن عندما طبّق موقع ويكيليكس مبدأ الشفافية حرفيًا، وكشف عن خفايا الدبلوماسية الأميركية احمرت وجوه في واشنطن».

صباح كنعان، «وثائق ويكيليكس تصعق القوة العظمى،» **معلومات**، العدد ٨٧ (٢٠١٠)، ص١٥، نقلًا عن: **الخليج**، ٩/١٢/٢٠١٠.

يقوموا به، مثل التوقف عند المواصفات الأخلاقية، والتقنية، والسياسية للمصدر، وأن يتساءلوا: هل المصدر صادق وموثوق به[٥٢]؟ هل يريد فقط الإعلام أم يخبّئ نيّات أخرى، وما هي مصلحته في الكلام؟ هل هو كُفؤ في المجال، وما هي نوعية خبرته؟ هل هو ماهر في الاتصال؟ هل يمثّل بوضوح الموقع الرسمي للمؤسسة أو الجهة التي تهمّ الوسيلة الإعلامية؟

هكذا تبدو الحاجة ملحة إلى انخراط أهل الإعلام أنفسهم في جدال فيشأن المهنة كي لا يقعوا في مطابّ التجريم أو التقديس المطلق[٥٣]، وكي لا تغيب المسؤوليات. إزاء هذه الظاهرة، تبيّن لنا كم هم الصحافيون بحاجة إلى تبني فلسفة تحليلية والحذر من الأمور التي تبدو لهم بديهية، والتمييز بين الأسباب وشبه الأسباب. فمعظم هؤلاء ما زالوا أسرى النموذج الحتمي والتفكير الآلي،

---

(٥٢) «تأسس الموقع في عام ٢٠٠٦ من مجموعة غير ربحية تعمل تحت إسم «صن شاين برس»، وضمّ عددًا من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين الاستقصائيين والتقنيين في المعلوماتية».

«وهكذا تحول الموقع إلى أهمّ مصدر للمعلومات والوثائق السرية في العالم وبات العدو الأول للأنظمة والدول والمؤسسات العسكرية، وقد تحوّل الموقع إلى أهم منبر في غضون أربعة أعوام تنشط من خلاله المجموعات المعادية للحروب والمناهضة للفساد ما جعله يواجه حربًا شرسة مع ذوي السلطة والنفوذ».

«لعلّ أكبر دليل على صدقية الوثائق التي يقوم الموقع بنشرها الاتفاق الذي عقدته أهم ثلاث صحف».

رندة حيدر، «وثائق تكشف حروب الكبار والقتل والتجاوزات في أفغانستان والعراق،» **معلومات**، العدد ٨٧ (٢٠١٠)، ص ٣١ ـ ٣٢، نقلًا عن: **السفير**، ٢٠/ ١١/ ٢٠١٠.

(٥٣) «ويكيليكس ليس منظمة بل هو أقرب إلى إنتفاضة إعلامية أو فتنة إعلامية. والموقع لا يديره موظفون ولا يعمل فيه ناسخو وثائق، ولا يملك مقرًا ثابتا، وأسانج نفسه لا منزل له، فهو يتنقل من بلد إلى آخر».

«فويكيليكس تحفظ محتوياتها في أكثر من عشرين خادمًا إلكترونيًا موزعين في أنحاء المعمورة، ويغطّي أكلاف عمله من طريق التبرعات، وأنشأ متعاطفون مع الموقع هذا «موقع ـ مرايا» لدعمه ومساندته، ويقول أسانج إنّ موقعه يعصى على الرقابة».

«نحتاج إلى موقع مثل ويكليكس لنوثّق حياته، المعجبون أسطورة، والمستاؤون رئيس عصابة إجرامية» يُقتبس عنه: «الإنسان سيكون أقل ما يمكن أن يكونه عندما يتحدّث بهويته الخاصة، أعطه قناعًا وسيروي لك الحقيقة. كذلك يروى عنه أنه اقتبس من كاتب الأمير الصغير القول: الشيء الرئيسي غير مرئي للعين».

«أكّدت الوثائق أنّ العالم بات مفتوحًا، وأن عصر الأسرار الكبرى ولّى».

غير القادر على كشف التناقضات في النصّ عينه(٥٤). فالتحقيق يجب أن يشمل الصحافة نفسها لفهم شروط عمل الإعلام، ولتشجيع التفكير المنطقي والافتراضات الجريئة وللوصول إلى الـ «سكوب» (Scoop) على نحو طبيعي.

هذا ما يحدو بنا على المستوى البحثي لإعادة النظر في المقولات المستعجلة المعلنة عن موت الصحافة الورقية وتراجع التلفزيون أمام الإعلام الجديد، وإمكانات التقنية في تخطّي الأنظمة والقوانين والتشريعات والدول. أو، على العكس من ذلك، قد يحدو بنا الأمر إلى البحث في آليات التكيّف والاستلحاق التي اعتمدها الإعلام التقليدي والبنى السياسية التقليدية. فبعدما تكاسل الإعلام وتوانى عن القيام بدوره في التقصّي عن المعلومات، وفي مناورة المصادر واللعب على تناقضاتها، وبعدما نأى من التحليل المتأنّي للظواهر المعقدّة، وبعدما عجز عن فتح اللعبة السياسية التي كادت تقفل على نفسها بسبب التواطؤ بين الصحافيين النجوم وكبار السياسيين، ها هو الإعلام التقليدي الآن يتكيّف مع الواقع الجديد ويذهب نحو مزيد من التفاعلية والتشاركية، معاودًا الإمساك بلعبة ترميز الرسائل الإعلامية هذه، ليؤكّد ما كان يفترض به أن يؤكّده هو عبر التحليل والتقصي والربط بين الوقائع. وذلك من خلال ما قامت به الجزيرة على سبيل المثال من تفحص الوثائق والتدقيق فيها وتوضيبها والتحكم في توقيت نشرها بالتوازي مع التفكير في الجمهور ودرجة معرفته بالمعلومات الموجهة إليه(٥٥).

٣ ـ الفاعلية المتلقية

قبل الخوض في شروط وظروف تلقّي تسريبات ويكيليكس، لا بدّ من الإشارة إلى السياق العام للمتلقين في عصر الاتصال، حيث الرأسمالية

---

(٥٤) كمثال على التناقضات: «وصل ومجموعة أصدقاء إلى آيسلندا قالوا للمالك نحن صحافيون نريد أن نغطي البركان. ثم يقول وفي ٢٠٠٩»، «سعى أسانج ومجموعة من السياسيين الآيسلنديين إلى صوغ مشروع يحمي حرية التعبير ويُحصنّها، وبعض هؤلاء تعاون مع ويكيليكس في المشروع «ب». انظر: ختشدوريان، «ويكيليكس من بنات خيال قرصان إلكتروني فوضوي».

(٥٥) حاولت محطة «الجزيرة» على سبيل المثال أن تنتقي بعض الوثائق العائدة إلى بعض الشخصيات المعنية بالانتفاضات التي حصلت في الفترة الأخيرة، مثلًا نشر ما قاله عمر سليمان للأميركيين عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر لحظة دعوته لهم للحوار.

المعرفية أظهرت تطبيعًا أكثر قوّة لذاتية الأفراد(٥٦)، فهي لطالما رأت أنّ الفرد هو المصدر لتعاسته أو لسعادته، ولطالما اختلفت نظرة المفكرين والفلاسفة الليبراليين إلى الإنسان المتلقي للرسائل الإعلامية، وهذا ما يؤشّر على أنّ الاهتمام لم يكن بالمنتوجات الإعلامية وبنوعيتها، بقدر ما كان الاهتمام منصبًّا على مستهلكيها. وهم وعوا منذ البداية، ولا سيّما الوظيفيون منهم، أنّ النجاح في تحقيق الإشباعات لدى المتلقين يعنى استقرار النسق الإعلامي(٥٧).

إذا كان الإعلام يعني نقل المعرفة إلى من لا يملكها، أو إلى من لا يعرفها، عندها يمكننا القول إنّ الإعلام يكون قويًا عندما يكون المتلقي على درجة كبيرة من جهل المعلومة التي ينقلها إليه. وإذا كان الاتصال عبر الميديا يفضي إلى إنتاج معانٍ عديدة ومتنوعة ناتجة من استراتيجيات تعود لكل من المرسل والمتلقي، فإنّ ذلك يفترض وجود أفراد جديرين ببناء هذه المعاني(٥٨). هنا تُطرح المزيد من الأسئلة في شأن آليات بناء المعنى في ظلّ مشروع حداثي لطالما عمل على تفكيك الروابط وعلى تسييل البنى الصلبة في العالم، منتجًا خوفًا نهمًا من اللاأمان والقلق والضيق(٥٩)، إلى درجة يكاد المرء معها يحتار في توصيف الأطر المعرفية في علوم الإعلام والاتصال في ما عنى الإنسان وطريقة تفاعله مع وسائل الإعلام(٦٠).

إذًا، الأسئلة في شأن الطرف المستهدف في التضليل الناتج من صفقة التسريبات هذه، ولمن سرَّب وتكلَّم أسانج، تبقى قائمة، وإن كنا نحاول ضمنًا أن نتلمّس ولو بحذر استنتاجات قد تصلح لتكون أجوبة بمنزلة تخمينات: قد يكون أسانج سرّب وتكلّم للوجه الآخر لرأس المال العربي الذي ساهم مجبرًا أو طوعًا في تمويل الحروب التي شنت على المنطقة،

---

(٥٦) Millerand, Proulx et Rueff, *Web social - Mutation de la communication*, p. 46.

(٥٧) Attallah, *Théories de la communication: sens, sujets, savoirs*, p. 99.

(٥٨) Charaudeau, *Les médias et l'information: l'impossible transparence du discours*, p. 11.

(٥٩) Millerand, Proulx et Rueff, *Web social - Mutation de la communication*, p. 43.

(٦٠) Attallah, *Théories de la communication: sens, sujets, savoirs*, p. 320.

على سبيل المثال: مع السيميائية نحن أمام ذاتية صرفة مع إنسان لا يشبه شيئًا، لا يشبه أحدًا حتى نفسه، والخطر الوحيد الذي يترصّده هو الملل، أي عندما يفتقد لذوق لعبة نسبيته وتأويلاته.

وللشق المعارض للإدارة الأميركية التي شنّت الحروب وعاثت إفسادًا في الدبلوماسية وفي صورة أميركا، واحة الديمقراطية والحرية، كما يراد لها أن تكون دائمًا.

بهذا المعنى فإن هيكلة أمكنة شروط تلقي هذه التسريبات تقوم على فضاءين: **الأول** داخلي ـ خارجي يوجد فيه المتلقي المثالي المتخيّل من قبل الفاعلية الإعلامية أي من قبل الموقع ومصادره؛ و**الثاني** خارجي ـ خارجي يضم المتلقي الحقيقي، الجمهور، الفاعلية الاستهلاكية التي تفسّر الرسائل تبعًا لشروطها **الخاصة بالتأويل**(٦١). أي إن المتلقي هو، في نهاية المطاف، من يحكم على أهمية محتوى الإعلام، شرط عدم الخلط بين سلوكه الاستهلاكي وسلوكه التقييمي المرتبط بالعمليتين ـ النفس اجتماعية والمعرفية المتمثلتين بالإدراك والتذكر(٦٢).

رابعًا: قراءة في عيّنة من آراء الشباب الجامعي اللبناني المتخصص في الإعلام

للتمكن من التقاط بعض المؤشرات العائدة لتفسيرات وتأويلات المتلقين التي يمكن البناء عليها لاحقًا على نحو معمق أكثر، حاولت استطلاع آراء عيّنة من الشباب الجامعي المتخصص في الإعلام(٦٣) في شأن ظاهرة التسريبات، من خلال استبيان نصف موجّه، وكان أن تم التوصّل إلى النتائج التالية:

ـ الاطلاع على التسريبات كان على الأغلب لمامًا/ تلفزيون الجديد حاز المرتبة الأولى في خصوص إطلاع الشباب/ ات على التسريبات، تبيّن أنّ الذين اطلعوا لمامًا كانت نسبتهم ٧٠ في المئة، والذين اطلعوا إلى حد كبير كانت نسبتهم ٢٨ في المئة، والذين لم يطلعوا كانوا بنسبة ٢ في المئة فقط.

---

(٦١) Charaudeau, *Les médias et l'information: l'impossible transparence du discours*, p. 16-18.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٦٣) في ١١ و١٢ شباط/ فبراير ٢٠١١، تمّ توزيع استبيان نصف موجه على طلاب من كلية الإعلام والتوثيق، في الجامعة اللبنانية، ماستر، وطلاب من ماستر ٢ إعلام في المعهد العالي للدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانية، في الجامعة اللبنانية.

الوسيلة التي اطلعوا من خلالها على التسريبات كانت بالدرجة الأولى التلفزيون بنسبة ٣٤ في المئة، تليه الإنترنت بنسبة ٢٢ في المئة، ثم الصحيفة بنسبة ٦ في المئة، لتتوزّع النسب المتبقية على الجمع بين أكثر من وسيلة. وفي معرض تسمية الوسيلة، حاز تلفزيون «الجديد» على نسبة ٢٠ في المئة، ثم موقع ويكيليكس ٨ في المئة، ثم «ال بي سي» ٦ في المئة، ومن خلال حديث مع أصدقاء ٤ في المئة، ومن خلال جريدة **الأخبار** و«الجديد» ٤ في المئة، ثم الذين جمعوا بين الحديث مع أصدقاء و«الأخبار» و«يكيليكس» و«الجديد» كانوا بنسبة ٤ في المئة، وأخيرًا موقع صحيفة **الأخبار** ٢ في المئة.

ـ الأغلبية ليس لديها فكرة واضحة عن طريقة حصول التسريب/ والذين يعرفون قالوا بالدرجة الأولى إنّ ذلك حصل من خلال اختراق إلكتروني.

وفي ما إذا كانت لدى أفراد العيّنة فكرة واضحة عن طريقة حصولها، أجاب ٧٠ في المئة بالنفي، ومن قالوا إنّ لديهم فكرة واضحة عن ذلك بلغوا نسبة ٢٨ في المئة، ولديهم فكرة نوعًا ما كانت نسبتهم ٢ في المئة.

ولمن لديهم فكرة، أوضحوا أنّ ذلك حصل من خلال اختراق إلكتروني وعبر فك شيفرات ملفات سرية بنسبة ٣٥,٧١ في المئة، ومن خلال تسريب معلومات لمسؤول الموقع ٢١,٤٣ في المئة، وتسريب عبر جواسيس وجهات سياسية بنسبة ٢١,٤٣ في المئة، واتفاق بين الوسيلة الإعلامية **الأخبار** والموقع ١٤,٢٨ في المئة، وعبر شراء معلومات من مصادرها ٧,١٥ في المئة.

ـ الأغلبية رأت في التسريبات ظاهرة جديدة / وجه الجدّة يكمن في جدية وجدّة المعلومات ثمّ طريقة التسريب، وفي ما إذا كان يمكن عد التسريبات ظاهرة جديدة، أجاب ٧٨ في المئة بنعم مقابل ٢٢ في المئة بلا. تمثّل وجه الجدة بالتالي: جدية وجدّة المعلومات نفسها بنسبة ٣٠,٧٦ في المئة، طريقة التسريب ٢٨,٢١ في المئة، حجم التسريبات ونوعيتها ١٢,٨٣ في المئة، حجم ونوعية وطريقة التسريب ٧,٧ في المئة، لتتوزّع النسبة المتبقية بالتساوي وبنسب ٢,٥٦ في المئة على كل من: حجم التسريبات، نوعية وجديّة المعلومات، حجم ونوعية التسريبات والجرأة في فضح الأطراف،

فضح السياسات الخارجية، كشف حقائق مستورة، الجرأة، لا جواب.

ـ أسباب التسريبات بالدرجة الأولى خدمة المصالح السياسية، يليها التأثير في الرأي العام. وعن رأيهم في أسباب ظهور التسريبات يتبيّن التالي: خدمة لمصالح سياسية ٤٤ في المئة، التأثير في الرأي العام ١٢ في المئة، بسبب التطور التقني ١٠ في المئة، أسباب سياسية وإعلامية ٦ في المئة، لتحقيق مصالح اقتصادية ٤ في المئة، الحرية الإعلامية ٤ في المئة، ثم تتوزع النسبة المتبقية بالتساوي بنسبة ٢ في المئة على كلّ من: الفساد الذي يعمّ العالم، تحقيق مصالح شخصية وسياسية، أسباب نفسية وعدم أمانة في الحفاظ على سرية المعلومات، رغبة الناس في الاطلاع على المعلومات المشوّقة والغريبة، بسبب محمد زهير الصدّيق(*)، رغبة الناس في الاطلاع وصعوبة السيطرة على النت، هواية يمارسها أسانج، طموح أسانج وأسباب سياسية، أسباب مادية وانتقامية.

ـ الأغلبية رأت أنّ التسريبات أكّدت معلومات متوقعة / كمن التوّقع في التحليلات والمتابعة السياسية للمستجدات. وعن علاقة التسريبات بالمعرفة الموجودة عند المتلقين، أجاب ٤٨ في المئة أنّ هذه أتت لتؤكّد معلومات متوقعة، ٣٠ في المئة وجدوها جديدة، ١٠ في المئة جمعوا بين جديدة ومؤكّدة لمعلومات متوقعة، ٦ في المئة وجدوا فيها معلومات معروفة، والنسبة المتبقية جمعت أكثر من احتمال.

ولدى سؤالهم: كيف كانت متوقعة؟ أجاب ٢٢ في المئة أنّها معلومات متوقعة عبر التحليلات والمتابعة السياسية للمستجدات، و١٨ في المئة معلومات جديدة غير منشورة سابقًا، ١٢ في المئة متوقعة عبر التحليلات والمتابعة السياسية للمستجدات ومعلومات جديدة، ٦ في المئة إزالة الشك بمعلومات معينة، تسريب ما وراء الخفاء وفي الكواليس، ٣٦ في المئة لا جواب.

ـ في الدرجة الأولى صُدموا من أمكان تسريب وثائق كهذه، في

(*) ضابط في الاستخبارات السورية، وُصف بأنه «الشاهد الملك» في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني، رفيق الحريري، في عام ٢٠٠٥ (المحرر).

الدرجة الثانية كان ذلك متوقعًا وبخصوص توصيف ردّ الفعل تجاه ظاهرة التسريبات، كانت نسبة الذين قالوا إنّهم صدموا من إمكان تسريب وثائق كهذه ٤٦ في المئة، الأمر متوقع والمعلومات عادية ٢٤ في المئة، صدمة من المعلومات عينها ١٢ في المئة، لا مبالاة ١٠ في المئة. وما تبقّى توزّع بالتساوي بنسبة ٢ في المئة على كل من: صدمة من إمكان التسريب ومن المعلومات؛ صدمة من إمكان تسريب وثائق كهذه وتساؤل عن عدم مبالاة فاعليات المجتمع؛ تساؤل عن اقتصار التسريبات على فريق سياسي واحد؛ لا يمكن حصر ردود الفعل بفكرة معينة.

ـ الأغلبية نفت أن تكون التسريبات بدلت من آرائها/والذين اعترفوا بأنها بدلت آراءهم، كان المقصود في الدرجة الأولى أنها وضحت الأمور أكثر. وفي ما إذا كانت قد بدَّلت المعلومات المسربة من آرائهم ومقاربتهم للأمور، أجاب ٦٤ في المئة بالنفي، و٢٢ في المئة بالإيجاب، ١٤ في المئة لا جواب. أما ردًا على سؤال كيف بدلت؟ كان الجواب: توضحت الأمور أكثر بنسبة ٢٧,٢٨ في المئة، تبديل الرأي تجاه السياسة المعتمدة من الدول ١٨,٨ في المئة، تعديل بعض الآراء وتأكيد بعضها الآخر ٩,٠٩ في المئة، رؤية الأمور بطريقة مختلفة ٩,٠٩ في المئة، التساؤل فيشأن صدقية المعلومات ٩,٠٩ في المئة، تغيير الرأي وهذا ما يجب أن يحصل مع المثقفين والسياسيين ٩,٠٩ في المئة، لا جواب ١٨,٨ في المئة.

ـ الأغلبية طرحت علامات استفهام حول صدقية المعلومات/ولم تنظر إليها على أنّها وثائق لا يمكن التلاعب بها. وفي ما إذا كانت طُرحت علامات استفهام حول صدقية المعلومات، أجاب ٧٠ في المئة نعم، و١٤ في المئة كلا، و١٦ في المئة لا جواب. وفي ما إذا كان يمكن اعتبارها وثائق رسمية لا يمكن التلاعب بها أجاب ٣٦ في المئة كلا، ٢٤ في المئة نعم، ٣٨ في المئة لا جواب، و٢ في المئة لا أعلم.

ـ الأغلبية رأت أنّ المقصود منها تغيير في بعض السياسات والأيديولوجيات، يليها فضح الأسرار ثم إثارة البلبلة والفوضى. وفي شأن رأيهم في ما هو مقصود من هذه التسريبات، أجابوا بأنّ القصد منها كان تغييرًا في بعض السياسات والأيديولوجيات بنسبة ١٦ في المئة، فضح

الأسرار واطلاع الرأي العام على ما يدور في الكواليس ١٤ في المئة، إثارة البلبلة والفوضى ١٠ في المئة، تغييرًا وتبديلًا في بعض السياسات والأيديولوجيات وإثارة البلبلة والفوضى ٤ في المئة، التأثير في الرأي العام ٤ في المئة، لا جواب ٣٨ في المئة، والنسبة المتبقية، ١٢ في المئة، توزّعت بالتساوي بنسبة ٢ في المئة على كل من: الضغط على فئة معينة، إلهاء الرأي العام عن بعض القضايا، إحداث بلبلة سياسية وإعلامية، خدمة إسرائيل والولايات المتحدة، ما من قصد معين.

ـ الأغلبية رأت أنّ الصحافة التقليدية يتراجع دورها تدريجًا أمام الإعلام البديل. وفي سؤالهم عن رأيهم في دور الصحافة التقليدية اليوم في ظل الإنترنت والشبكات الاجتماعية وظهور ما يسمّى الإعلام البديل أو الإعلام المواطن، رأى ٢٢ في المئة منهم أنّ دورها يتراجع تدريجًا، ووجد ١٨ في المئة أنّ دورها لا يزال جيدًا ومهمًا، ورأى ١٢ في المئة أنّها تبقى محل ثقة حتى مع ازدهار الإعلام البديل، ٦ في المئة هي بمنزلة مرجع، و٤ في المئة هي تعتمد على النت باعتباره مصدرًا للمعلومات، و٤ في المئة عليها العمل بجدية وصدقيه للحفاظ على البقاء، و٤ في المئة لا أعرف، و١٠ في المئة لا جواب، أما النسبة المتبقية، ٢٠ في المئة، فتوزّعت بالتساوي بنسبة ٢ في المئة لكل من: الإعلام البديل مهمّ شرط ألا يُلغي الإعلام التقليدي، المعلومات على الويب عرضة للتشكيك، خصوصية المجتمع تحدد مدى تفوق وسيلة على أخرى، كل الإعلام في خدمة السياسة، الصحافة تؤدّي إلى كشف الحقائق، كل وسيلة مكمّلة للأخرى، الصحافة تخدم مصالحها، الصحافة المكتوبة ستبقى موجهة لفئة من القراء، الصحافة مسيّسة تحاول البقاء من خلال الالتحاق بالإعلام البديل، لكل إعلام دور خاص به.

ـ الأغلبية رأت أنّ التسريبات أخلّت بممارسات المهنة وأخلاقياتها. وفي ما إذا كانت ظاهرة التسريبات أحدثت تغييرات على صعيد ممارسات المهنة وأخلاقياتها، رأى ٥٠ في المئة أنّها أخلّت بممارسات المهنة العملية، و١٤ في المئة وجد أنّها لم تخل بأخلاقيات المهنة، ٢٤ في المئة لا جواب، ٤ في المئة أدت إلى زيادة الرقابة، والنسبة المتبقية، ٦ في المئة، توزّعت بالتساوي، أي ٢ في المئة على كل من: أصبحت الصحافة أكثر جرأة في

طرح المستور، لم تقدّم معلومات مهمة، من المبكّر الحكم على الأمر.

ـ الأغلبية رأت أنّ التسريبات شجّعت على بروز نمط جديد من العمل الصحافي/ وصف بالدرجة الأولى أنّه: استقصائي/ فضائحي/ محاسب/ سريع. وفي ما إذا كانت التسريبات شجّعت على بروز نمط جديد في العمل الصحافي، أجاب ٤٤ في المئة بنعم، ١٠ في المئة لا، ٤٠ في المئة لا جواب، و٦ في المئة لا أعرف. ويظهر النمط الصحافي الجديد بنسبة ٩,٠٩ في المئة بالتساوي لكل من: بروز نوع من الصحافيين المغامرين المتجهين نحو الاستقصاء، بروز نمط جديد من العمل المبني على التسريبات والفضائح، الاتجاه نحو محاسبة السلطة السياسية، بروز عمل صحافي سريع، ومن ثم بالتساوي بنسبة ٤,٥٥ في المئة لكل من: نقل المعلومات التي تُحدث ضجة بغض النظر عن صدقيتها، بروز عملية دمج بين وسائل إعلامية عدّة، لا جواب ٥٤,٥٤ في المئة.

ـ الأغلبية رأت أنّ التكنولوجيا تسهّل إمكان تجاوز أنظمة الرقابة / وأنّ التسريبات ستنعكس على طريقة العمل الدبلوماسي/ وأنّ الحكومات ستعيد النظر في سياساتها. وفي ما إذا كانت التكنولوجيا تسهِّل إمكان مواجهة الحكومات وتجاوز أنظمة الرقابة، أجاب ٧٢ في المئة نعم، ٢٠ في المئة كلا، ٦ في المئة أحيانًا، ٢ في المئة لا جواب. وفي ما إذا كانوا يجدون أنّ هذه الظاهرة ستنعكس على الأنظمة السياسية وعلى طريقة العمل الدبلوماسي، أجاب ٦٢ في المئة نعم، ١٦ في المئة إلى حد ما، كلا ١٦ في المئة، لا أعرف ٢ في المئة، لا جواب ٤ في المئة. وفي معرفة مدى الانعكاس، أجاب ١٢,٣٨ في المئة أنّ هذه الظاهرة دفعت الحكومات إلى إعادة النظر في سياساتها، و١٢,٣٨ في المئة عدّوها خطوة أولى لتغيير طريقة العمل الدبلوماسي، ٧,٧ في المئة رأوا أن الأمر يتوقف على النظام السياسي نفسه، ٧,٧ في المئة أيضًا رأوا أن هذه العملية ستؤدّي إلى ثورة ضدّ الأنظمة، ثمّ ٥,١٢ في المئة ستفرض الأنظمة السياسية قيودًا على الإعلام، أيضًا ٥,١٢ في المئة ستكون الأنظمة أكثر حذرًا. وتتوزّع النسبة الباقية بالتساوي بنسبة ٢,٥٦ في المئة على كل من الاحتمالات التالية: سيكون هناك سرية أكبر وتكتم أقوى على من يملك المعلومات، العلاقات الدبلوماسية تأثرت، أصبح يشعر الجميع بوجود أنظمة رقابة على أقواله ونيّاته السياسية، الإعلام لم يعد حكرًا

على السلطة، أصبح إمكان التواصل الشعبي أكثر اتساعًا، العمل الدبلوماسي يتحكّم في كل الوسائل، ٣٥,٩ في المئة لا جواب.

خلاصة المؤشرات

خلاصة المؤشرات التي أمكن التقاطها هي أنّ هؤلاء الشباب يعيشون في مجتمع يُعاني انقسامات سياسية حادّة، أصابت التسريبات بعض أطرافها. وبصفتهم طلاب إعلام معنيين بالمهنة الإعلامية، ولديهم بعض الإطلاع على مزاياها وهمومها، كانت لهم شروطهم الخاصة بالتأويل، لم يكونوا بموقع المنبهر ولا بموقع الخائف، ولا الحائر. فبقي معظمهم على مواقفه السياسية المسبقة ربّما، ولم تُبدّل الوثائق من آرائه، بل قد تكون دعّمتها، لأنّ من اعترف بأنّها بدلت له آراءه كان يقصد أنّها وضحت له أمورًا كثيرة، باستثناء نسبة ضئيلة قد تكون متردّدة أصلًا، اعترفت بمعدل ٩ في المئة أنّ الوثائق المسربة غيّرت من آرائها.

كذلك أتت تخيلاتهم بخصوص المقصود من التسريبات في جزء منها على صورة انقسامات رغباتهم في خصوص المشهد الانقسامي اللبناني، قائلين: تغيير بعض السياسات، فضح الأسرار، إشاعة البلبلة والفوضى. أما في الكلام على دوافع التسريبات وانعكاساتها على السياسة، ارتقى الشباب إلى ما هو أبعد من لبنان بالقول: تعود أسباب التسريبات بالدرجة الأولى إلى خدمة المصالح السياسية، يليها التأثير في الرأي العام، التسريبات ستنعكس على طريقة العمل الدبلوماسي، وأن الحكومات ستُعيد النظر في سياساتها. أمّا عن ويكيليكس فأقروا بأنّهم صدموا من واقعة التسريب، معتبرين أنّ وجه الجدة فيها يكمن في جدية المعلومات، وفي طريقة التسريب. وهذا ما يُعبّر عن إيمان الشباب بقدرات التكنولوجيا، وعن أهمية وضرورة الإحاطة بها.

بخصوص انعكاسات ظاهرة التسريبات على المهنة، كان الشباب، من ناحية، متفائلين، إذ رأوا أنّها تشجّع على بروز نمط جديد من العمل الصحافي (استقصائي/ فضائحي/ محاسب/ سريع)، ومن ناحية ثانية، كانوا قلقين، إذ رأوا أنّ التسريبات أخلّت بممارسات المهنة وأخلاقياتها. وكانوا غير يائسين من مستقبل الصحافة الورقية لأنّهم رأوا أنّ التسريبات أكّدت معلومات متوقعة، ولا سيّما لدى من يتابع التحليلات السياسية في الصحف المكتوبة.

استنتاجات

هكذا اقتضت مقاربة موضوع التسريبات الإلكترونية نسقيًا الافتراض أنّ هذه الأنماط المتجدّدة من العمل الإعلامي والاتصالي التي تحوي مناجم من المعلومات هي مكوّن أساسي من مكوّنات النظام السياسي الاقتصادي التنافسي المنفلت الذي يسود العالم. ويقوم توازن هذا النظام على حركته المستمرة، لذا يعمل باستمرار على إعادة التموضع، وعلى صيانة ذاته، وعلى تبديل قطع غيار استهلكت، أو استهلكها الزمن. ربّما هذا ما شهدناه في عدد من الدول، وربّما كانت هذه التسريبات جزءًا من هذه اللعبة، الحاملة بدورها مفارقة الحرية المقيّدة، التي تُترجم بأنّك حرّ أن تفعل كما يراد لك، أو حرّ أن تعرف ما يراد لك أن تعرفه.

ويكيليكس مثلًا أظهر نفوذ وسائل الإعلام التشاركية وقوتها، وحقّق سبقًا هائلًا، لكنّ هذا السبق لا يشي بعصر تنتهي معه الرقابة وتُمحى معه الحدود، وتُهلك وسائل الإعلام التقليدية، فهو صُمَّم أساسًا للالتفاف على بعض التشريعات الوطنية، وللإفادة من قوانين بلدان أخرى[٦٤]. وطبيعي أن تحصل، في حالات التموضع هذه، بعض الانزياحات من المشكلة الأساسية نحو مشكلات فرعية، مشكلة مفارقات يصعب تلمّسها لدى من يتلقاها، فلا تعود قضية استرجاع الحقوق تكمن في من سلبها ويتشبث بعدم إرجاعها، بل في من يخون نفسه ويتنازل عنها. أو أن المشكلة ليست في من سرّب المعلومات أو أراد لها أن تُسرّب، بل في غرابة شخصية صاحب الموقع الذي أفشى المعلومات، وفي سيرة حياته «غير الأخلاقية». ولا تعود المشكلة في من يصنع القرار ويشنّ الحروب، بل في طريقة العمل الدبلوماسي التي ضلّلت الشعوب وصناع القرار.

أمام هذا الواقع المثقل بالمفارقات، نحار بصفتنا متلقين، هل نختفي بهذا النظام المنفتح، وبهذا الفضاء المفتوح الذي أتاح أمامنا إمكانات معرفية لا متناهية، وويكيليكس نقطة في بحر كشفت لنا قشرة صغيرة من جبل الجليد المخبأ، أم نتألّم لواقع حالنا ولحيرتنا في من نكون نحن في

---

(٦٤) كريستنين كريستيان، **الموند ديبلوماتيك**، الطبعة العربية (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠).

هذا النظام، وما هو دورنا؟ هل سنبقى مجرّد مستهلكي آليات عمل، تقنيات، أسلحة، غذاء، أنماط حياة، معلومات، أفكار، آراء، ومعانٍ؟

أما على المستوى البحثي، فإننا غدونا، أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى تنويع المقاربات، وإلى التجرؤ على طرح فرضيات مغايرة. وكان أن أتاحت ثورتا مصر وتونس للعديد من الباحثين فرصة قلب فرضياتهم، بعدما لوحظ أنّ الشباب الذين انتفضوا أُطلقت عليهم تسمية «شباب الفيسبوك». ولوحظ الاستعجال في تمجيد «فيسبوك»، لا لأنّه أداة مُسرِّعة ومُسهِّلة للتواصل بعيدًا من أعين الرقابة، بل لكونه غدا صانع الثورات.

بصفتي باحثةً مراقبةً، حدَّثتني نفسي قائلة: لماذا لا افترض أنّ هذه الانتفاضات كانت ضدّ هذا النظام العالمي الأحادي الذي سهَّل تعايش الأنظمة البدائية مع الأنظمة الإلكترونية، إلى درجة دعمَّت كل منها الأخرى؟ ولماذا لا أفترض أنه لحظة نزول الشباب على الأرض في «ميدان التحرير» احتفوا أول ما احتفوا باستعادة أجسادهم المطرودة من الاتصال الرقمي، ومن النظام السياسي القمعي في آن معًا، ونصبوا الشاشات العملاقة لمحطة الجزيرة ليتأكّدوا من أنّهم مرئيون وموجودون تبعًا لمقولة العصر «أنا مرئي، إذن أنا موجود»؟

كما أن المؤشرات التي التقطتُها من آراء شباب وشابات العيّنة التي استمعتُ إليها، دفعتني إلى تجديد فرضياتي في خصوص أنّ الإنترنت قد يوفر فرصة لبروز أنماط جديدة من العمل الصحافي لمن يسعى للحفاظ على استمراريته في عالم الإعلام التقليدي، وإلى أن افترض أنّ التسريبات مهما كانت مبرراتها ودوافعها وصدقيتها هي دافع للحكومات لتعيد النظر في سياساتها، وأن الإعلام الإلكتروني ما زال بحاجة إلى الإعلام التقليدي والعكس صحيح. فمرور المعلومات بسرعة ينقصها تدقيق وتمحيص وتحليل من قبل وسائل الإعلام التقليدية. والمعلومات التائهة في فضاء مفتوح بحاجة إلى من يموضعها في مكان ما، إلى من يحيط بها ويحصرها بفئات محدّدة ملموسة، لها مواصفات مشتركة. من هنا راحت تنبع الحاجة إلى الإعلام التقليدي ليقوم بعملية الترميز.

ختامًا، الإعلام الإلكتروني، الافتراضي، أصبح واقعًا، أصبح جزءًا من حقيقتنا المعاصرة، له مفاهيمه وأدواته وأخلاقياته وسلوكاته. كما أن للإعلام

التقليدي مساره ورأسماله الذي راكمه وبناه عبر الزمن، إذ ليس من المفيد له أن يتخلى عنه، وأن يتماهى كليًا مع الإعلام الإلكتروني، بل المطلوب منه أن يفتتح نقاشًا في حقل الفضاء العام في شأن الإعلام نفسه؛ في شأن نقاط القوّة ونقاط الضعف، ومفاعيل التخلي عن الإنسان المتصل الممتلئ بداخله، وتبعات التغاضي عن السياقات، وتخطي معالم المكانية والزمانية. مطلوب منه أن يُعيد النظر في المهنة، في آليات عملها، في مرجعياتها المفهومية والمعرفية، في ضوء المتغيرات الراهنه. فكل شيء غدا بحاجة إلى إعادة تموضع: الإعلام، السياسة، البحث، التعليم.. إلخ.

إن العالم، بعدما تخطّى مرحلة الانبهار بالتقنيات الجديدة، وبعدما أصبحت هذه الأخيرة جزءًا من يوميات الناس، يلزمه بعض الوقت ليتمكن من إدارة هذا التنوع.

المراجع

١ ـ العربية

عيسى، نهوند القادري. «الاتصال السياسي من المساحة العامة إلى الدائرة المقفلة على الذات.» **أبعاد**: العدد ٦، أيار/ مايو ١٩٩٧.

كريستيان، كريستنين. **الموند ديبلوماتيك**، الطبعة العربية، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠.

«ويكيليكس وكواليس السياسة الأمريكية.» **معلومات**: العدد ٨٧، شباط/ فبراير ٢٠١١.

٢ ـ الأجنبية

Arquembourg, Jocelyne [et al]. *Médias, information et communication*. Ouvrage collectif sous la direction de Christine Leteinturier et Rémy Le Champion. Paris: Ellipses, 2009. (Transversale)

Attallah, Paul. *Théories de la communication: sens, sujets, savoirs*. Québec: Presse de l'université de Québec, 1991.

Besnier, Jean Michel. «Démocratie, Temps et conflit à l'épreuve de TIC.» *Réseaux*: vol. 18 no. 100, Avril-Mai 2000.

Bougnoux, Daniel. *La Communication par la bande: introduction aux sciences de*

l'information et de la communication. Paris: La Découverte, 1992. (Textes à l'appui. Série Sociologie)

Breton, Philippe. *L'Utopie de la communication: l'émergence de l'homme sans intérieur*. Paris: La Découverte, 1992. (Cahiers Libres: essais)

______ [et al.]. *Ethique et solidarité humaine à l'âge des réseaux: actes de la journée d'étude, cité des sciences et de l'industrie, 19 avril 2005*, organisée par la fondation Osted Elahi-Ethique et soldarité humaine; en collaboration avec la cité de sciences et de l'industrie et la fondation Internet nouvelle génération, préface de Pierre Musso. Paris: L'Harmattan, 2007. (L'éthique en contextes)

Champagne, Patrick. «L'événement comme enjeu.» *Réseaux*: vol. 18, no. 100, Avril-Mai 2000.

Charaudeau, Patrick. *Le discours d'information médiatique: la construction du miroir social* (Médias-recherches) Paris: Nathan, 1997. (Médias-recherches)

______ . *Les médias et l'information: l'impossible transparence du discours*. Paris: Boeck et Larcier, 2005. (Médias-recherches. Études)

«Communiquer à l'ère des réseaux.» Dossier coordonné par Patrice Flichy et Louis Quéré. *Réseaux*: vol. 18, no. 100, Avril-Mai 2000.

Dahlgren, Peter. «L'Espace public et l'internet - structure, espace et communication,» *Réseaux*: vol. 18, no. 100, Avril- Mai 2000.

Les Effets d'information en politique. Sous la direction de Jacques Gerstlé. Paris: L'Harmattan, 2004. (Logiques Politiques)

Halimi, Serge. «Un journalisme de révérence.» *Le Monde Diplomatique*: Fevrier 1995.

Lamarque, Patrick. *Les désordres du sens: alerte sur les médias, les entreprises, la vie publique*. Paris: ESF, 1993. (Communication et complexité)

Mattelart, Armand. «Vers une globalisation?» *Réseaux*: no. 100, 2000.

Millerand, Florence, Serge Proulx et Julien Rueff, sous la direction, *Web social - Mutation de la communication*. Québec: Presses de l'université de Québec, 2010.

Mucchielli, Alex. *Théorie systémique des communications: Principes et Applications*. Paris: Armand Collin, 1999. (U. Sciences de la communication)

Poulet, Bernard. *Le Pouvoir du Monde, quand un journal veut changer la France*. Paris: La Découverte, 2003. (Cahiers libres)

Rieffel, Rémy. «Du Pouvoir des médias en démocratie: Le cas de l'information politique,» *Transversale*: 2009.

Simonnot, Philippe. *Le Monde et le pouvoir*. Paris: Les presses d'aujoud'hui, 1977. (La France sauvage)

Thomson, John B. «Transformation de la visibilité.» *Réseaux*: vol. 18, no. 100, Avril-Mai 2000.

Wolton, Dominique. «La Communication politique: construction d'un modèle.» *Hermès*: no. 4, 1989.

الفصل التاسع

تحديات الوثيقة التاريخية
بين المفهومين التقليدي والرقمي

محمد جمال باروت



قام علم التاريخ في إطار حضارة الحداثة على غرار ما قامت به العلوم الأخرى، من تمييز العالم عن الأسطورة، وتمييز العلم عن الخبرات السابقة في مجاله، وإعادة الفحص عن هذه الخبرات في ضوء المعارف المنهجية الجديدة. ومثّل هذا التحول جزءًا لا يتجزأ من حركة «علمنة» العالم، وعدّه على المستوى العلمي مرجع نفسه. وفي الحصيلة تمثّل التحول الجوهري في الحرفة العلمية التاريخية بوصف «الوثيقة»، لا «الإخباريات» «الغائية» أو «التاريخانية» المبكّرة التي تقدمها السرديات المقدسة، أو التواريخ المروية المتناقلة، محورَ عملِ المؤرخ، سواءٌ كانت تلك الإخباريات كتبًا مقدّسة، أم سردًا من دون آثار يعتمد عليها، أم مرويات سائدة. إن آلية العلاقة بين الإخباريات التاريخية السابقة لنشوء علم التاريخ، ونشوء علم التاريخ متجانسة بنيويًا مع آليات العلاقة بين أدب الرحلات والاكتشافات على مستوى الأنثروبولوجيا، ومع آليات العلاقة ما بين شامان والتحليل النفسي على مستوى علم النفس... إلخ. كان نشوء علم التاريخ وتطوره بهذا المعنى نشوءًا علمانيًا وإن أنتج لاحقًا أساطير جديدة من نوع «علماني» أخذت بدورها تطرح الأسئلة عن مدى علمانيته. وفي هذا السياق يبدو هذا العلم في مجاله خلاصة نوعية لحضارة الحداثة التي نزعت السحر عن العالم، وجعلته ذاتيّ المرجع.

في الفكر العربي الحديث، هناك من ميّز بين علم التاريخ والتاريخ في صورة تمييز بين دراسة التاريخ، وهو ما وضعوا له اسم «التأريخ» (بالهمز)، وبين التاريخ (بالألف الليّنة) بوصفه الماضي في حد ذاته. فالتأريخ هنا هو العلم الذي يدرس الماضي[1]؛ إنه أقرب إلى ما يعنيه

(١) قسطنطين زريق، **نحن والتاريخ: مطالب وتساؤلات في صناعة التأريخ وصنع التاريخ**، الأعمال الفكرية العامة، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠١)، مج ١، ص ١٤ ـ ١٥.

مفهوم Historiographie، وهو كتابة التاريخ أو تدوينه، أو تأريخ التاريخ.

أولًا: مفهوم الوثيقة من المدرسة المنهجية إلى مدرسة الحوليات

لعلم التاريخ، بهذا المعنى الذي ينفصل فيه عن المرويّات، مثل كل علم، تاريخه الذي يشمل مراحل تطوره. ولعل «المدرسة المنهجية» الفرنسية التي أرسى كل من شارل لانغلوا وشارل سينوبوس في عام ١٨٩٨ منطلقاتها لطلبة التاريخ، والتي ازدهرت في مرحلة الجمهورية الفرنسية الثالثة، ومثّلت مدرستها للتاريخ، تسجل أولى المراحل التدشينية المنظومية لهذا العلم، بتأسيسها علم التاريخ على الوثيقة بالمعنى «المادي» أو «الفيزيائي» للكلمة، بعد نقدها داخليًا وخارجيًا وفق قواعد محددة، فلا تاريخ من دون وثيقة. وهذا هو أصل وصفها بـ «الوضعية»(٢) التي يمكن فيها شرح معنى الوثيقة بدلالة فيزيائية بحتة تمثل ماهيّتها(٣). لا تساوي هذه النزعة «الوضعية» في ممارسة المدرسة المنهجية لها «العلموية» بقدر ما تعبّر عن محاولة المؤرخ الهروب من الذاتية، وإخضاع مصادره لجهاز نقدي محكم القواعد لتبيّن صحة الأحداث المروية، مع البقاء منغلقًا على أي نظرية فلسفية، إذ تنكشف خلف الإرهاب العلمي لهذه النزعة الوظائف والمضامين الأيديولوجية التي حوّلت المدرسة المنهجية إلى مدرسة الجمهورية الفرنسية الثالثة للتاريخ.

---

(٢) للاطلاع على تكثيف وافٍ لنشأة المدرسة المنهجية وتطورها والمؤثرات التي حكمت نشوءها وتكوّن سماتها «الوضعية»، قارن مع: وجيه كوثراني، **التأريخ ومدارسه في الغرب وعند العرب: مدخل إلى علم التاريخ** (بيروت: الأحوال والأزمنة للطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ج ١، ص ١٦٥ ـ ١٨١.

(٣) يشرح عبد الله العروي هذا المفهوم الفيزيائي أو المادي للوثيقة كما يلي: «لو سألنا باحثًا في متحف أثري عن ماهية الوثيقة، لقال على الفور: هي بقايا حجرية، حيوانية، أو نباتية. لو سألنا باحثًا على عتبة مكتبة وطنية، لقال: هي المخطوطات والرسائل والكناشات. لو سألنا متخصصًا في تاريخ القرن التاسع عشر الميلادي لقال: هي التقارير القنصلية والصور الشمسية والنقود. لو سألنا متخصصًا في تاريخ القرن العشرين، لقال: هي الخطب المسجلة والأفلام الوثائقية والاستجوابات والأشعار والأغاني»، قارن مع عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ**، ٢ ج (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢)، ج ١، ص ٢٧.

وضع مؤسسا المدرسة المنهجية لانغلوا وسينوبوس قواعد هذه المدرسة في صيغة برنامج منهجي، حدّدا فيه أربع مراحل للبحث التاريخي: **أولاها**، على المؤرخ أن يقوم بجمع الوثائق وتصنيفها؛ **وثانيتها**، ينتقل إلى معالجة هذه الوثائق بالنقد الداخلي؛ وفي المرحلة **الثالثة** يحاول ربط الأحداث في ما بينها باعتماد الاستنتاج والمقارنة؛ **وأخيرًا** ينظّم الأحداث ضمن بناء منطقي. هذه المسيرة تحصر طموحات المؤرخ في نطاق المرئي والمعطى، الأمر الذي يجعل منه أسير الوثيقة المكتوبة: «لم يعد التاريخ إلا استخدامًا للوثائق»[٤]. ويكثف فوستيل دو كولانغ ذلك بقوله: «التاريخ» ليس فنًا بل هو علم محض»، لكنه علم مرتبط بالوثائق، يطمح إلى التجرد من كل أشكال الذاتية. إن أفضل المؤرخين هو الذي يلتصق أكثر مما يمكن بالنصوص، ويفسرها بأكثر ما يمكن من الصحّة، والذي لا يكتب، أو لا يفكر حتى إلا من خلالها».

تمثّل جوهر رد مدرسة «الحوليات»[٥] على المدرسة المنهجية، بإنكار عبادة الوثيقة من منطلق أن التاريخ هو أكبر وأشمل من الوثائق التي تركها من دوّنها، ومن أنه يمكن إعادة بناء التاريخ بواسطة معلومات لانهائية عن حركة الطقس، وأنواع المزروعات، وتغير الأزياء والتقنيات واللهجات. . . إلخ. وركّزت مدرسة «الحوليات» في ذلك على مفهوم التاريخ الشامل ذي الفترات الطويلة المدى، وذي اتجاهات أقرب إلى التاريخ الشامل، وتختلط بالضرورة مع مقاربات علم الاجتماع والسياسة والمؤسسات والتغيرات الثقافية والجغرافيا. . . إلخ. قامت المدرسة المنهجية في الإنتاج التاريخي الفعلي على بناء التاريخ في وثائق «الكبار»، وهم الأقدر على تخليف الوثائق وإنتاجها، في حين قامت مدرسة الحوليات على التحول إلى تاريخ

---

(٤) فرانسوا دوس، **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩)، ص ٦٥ ـ ٦٦. يمكن عد قسطنطين زريق من أبرز من تشربوا مفهوم المدرسة المنهجية للتاريخ بوصفه لا يقوم إلا على أساس دراسة الوثيقة، حيث يعيد زريق تكثيف مراحل النقد الخارجي والداخلي للوثيقة وفق برنامج تلك المدرسة. انظر: زريق، **نحن والتاريخ: مطالب وتساؤلات في صناعة التأريخ وصنع التاريخ**، ص ٥٧ ـ ٦٠.

(٥) حول نشأة مدرسة الحوليات وتطورها، قارن مع: كوثراني، **التأريخ ومدارسه في الغرب وعند العرب: مدخل إلى علم التاريخ**، ص ٢١٢ ـ ٢٢٧.

الاتجاهات عبر المدى الطويل(٦). ثم جاء اتجاه **التاريخ الجديد** الذي يحرص كبار ممثليه على نفي صفة المدرسة عنه بما يتسق مع فهمه المفتوح لمصادر كتابة التاريخ، ليركز على مفهوم المدى الطويل الذي دافعت عنه مدرسة «الحوليات»، وهو الزمن الممتد للظاهرة التاريخية، لكن ليعبّر في الوقت نفسه عن حدود الأزمة التي بلغتها منهجية «الحوليات»، وهي أزمة التاريخ الكلي الذي يهيمن على المنهج الحولياتي. فلهذا التاريخ حدوده في ضوء إشكاليات تاريخ المهمشين والتاريخ المباشر والتاريخ اليومي التي باتت تتحدى التاريخ الجديد، وهو لما يزل في «مرحلة الطفولة» على حد تعبير جاك لوغوف.

ساهم في بلورة التاريخ الجديد على مستوى منهج الكتابة التاريخية تطويرُ منهج «الحوليات» في عدم فصل التاريخ عن بقية العلوم، بل القيام على النظرة الشمولية التي تتناول الظاهرة من شتى الجوانب، وتعتمد كل ما أمكن من أساليب العلمية، رياضية وطبية وبيولوجية وجغرافية وغيرها، من منطلق أن الظاهرة التاريخية ليست محصورة في حقل، ولا يمكن فهمها لو اقتصر الباحث على علم واحد. لذا لم تكن هناك أي صعوبة في تغيير اسم مجلة **الحوليات** عام ١٩٤٦ إلى مجلة للعلوم الاجتماعية **(الحوليات ـ اقتصادات، مجتمعات، حضارات)**(٧) يقف على رأسها المؤرخون. حيث باتت منهجية المؤرخ مزيجًا مركبًا من منهجيات تلك العلوم، وإن غلب عليها في ممارسة «الحوليات» الجديدة لذاتها باعتبارها منهجية سوسيولوجية مركبة النهج الاقتصادي، وبات التاريخ يزعم أنه القاسم المشترك لكل العلوم الاجتماعية أو الإنسانية التي يحتويها مشروع «الحوليات» الجديد. وارتبطت

---

(٦) يردد المؤرخون الفرنسيون المعاصرون كثيرًا فقرةً كتبها لوسيان فيفر، أحد أبرز مؤسسي مدرسة الحوليات الفرنسية: «لا شك أن التاريخ يكتب اعتمادًا على الوثائق المكتوبة إن وجدت. لكن يمكن، بل يجب، أن يكتب اعتمادًا على كل ما يستطيع الباحث، بمهارته وحذقه أن يستنبطه من أي مصدر: من المفردات والرموز، من المناظر الطبيعية ومن تركيب الآجر، من أشكال المزارع ومن الأعشاب الطفلية، من خسوفات القمر، ومن مقارن الثيران، من فحوص العالم الجيولوجي للأحجار، ومن تحليلات الكيميائي للسيوف الحديدية» (العروي، **مفهوم التاريخ**، ج ١، ص ٨١)، حول مدرسة الحوليات قارن مع كوثراني، المصدر نفسه، ص ٢١٢ ـ ٢٢٧.

(٧) Annales, économies, Sociétés, Civilisations (ou Annales ESC).

هذه المنهجية العابرة للاختصاصات بتوسيع مصادر التاريخ، وجعلها مفتوحة، حيث يتضمن التاريخ الجديد أنواعًا جديدة من المصادر (مثل دفاتر العدول والتاريخ الشفهي والتراث المادي). وبذلك مثّل اكتشاف مصادر جديدة للتاريخ تتخطى الحدود «الضيقة» للمفهوم «المنهجي» المدرسي للوثيقة التاريخية أحد عوامل نشوء التاريخ الطويل المدى[٨]، إذ لم تعد الوثيقة المكتوبة الوثيقة التاريخية الوحيدة[٩].

ثانيًا: من المفهوم التقليدي للنص إلى مفهوم جديد: ثورة علم اللغة

يحكم مفهوم النص في النهاية جدل المدرستين المنهجية والحولياتية، وفي إطارهما جدل اتجاه «التاريخ الجديد»، أو «التاريخ الطويل المدى». إن الخلاف منهجي عميق، ويمس معنى التاريخ نفسه، لكن على مستوى الوثيقة يبقى ما يحكم الإستوريوغرافيا هو النص بين مفهومه التقليدي المادي المعطى، ومفهوم النص أو الوثيقة التي يمكن بناؤها من مصادر ومعلومات لامحدودة، بما في ذلك التاريخ الشفهي بمعنييه التسجيلي لما هو شفهي مروي، وتاريخ المهمشين والمنبوذين و«الصامتين» في حقل الإستوريوغرافيا المدرسية «المنهجية». وقد يكون هذا الجدل على مستوى الوثيقة في حد ذاتها جدلًا بين الوثيقة «المبنية» «المنجزة»، والوثيقة غير المنجزة التي يجري بناؤها، بين الوثيقة «المكوّنة» والوثيقة «المتكوّنة». وفي الحالتين يثار دومًا السؤال عن مفهوم النص، إذ إن مفهوم الوثيقة ـ النص «المكتوبة»، سواء كانت منجزة أم بُنيت من معلومات شتى، صدر في الواقع في وقت مبكر عن ثورة علم اللغة الحديث، قياسًا على الفترة اللاحقة نسبيًا التي أخذ فيها «التاريخ الجديد» يتبلور كاتجاه، يكافح لمواصلة خط «الحوليات» وتكريس رؤيته المنهجية الجديدة للتاريخ، ولدراسة التاريخ.

---

(٨) ميشيل فوفيل، «التاريخ والأمد الطويل،» في: جاك لوغوف، **التاريخ الجديد**، ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري، مراجعة عبد الحميد هنية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٧)، ص ١٦٣.

(٩) لوغوف، المصدر نفسه، ص ١٦٥.

في هذه الثورة ما عاد علم اللغة (Linguistique) جزءًا من السيميولوجيا (Semiologie) بمفهوم فرديناند دو سوسير لها، بل غدت السيميولوجيا جزءًا من علم اللغة، وبذلك تغير مفهوم النص تغيرًا جذريًا، إذ غدا النص كل ما هو موجود لا ما هو مكتوب فقط. فكل شيء كتابة والحياة نصوص، كما تمثل جوهر إنجاز رولان بارت في ثورة علم اللغة خصوصًا، وفي ثورة المعرفة عمومًا. إذ قلب بارت مفهوم النص جذريًا، وأدخل المعيوش في المكتوب بوصفه نصًا. يعني ذلك إذا ما تمّ تطوير الجدل على مستوى مفهوم علم التاريخ للوثيقة، سواء بمعناها المنجز (المنهجي)، أم بمعناها الذي يتم فيه بناؤها (الحولياتي والتاريخ الجديد) لقاءً مفتوحًا بين مفهوم التاريخ الجديد للوثيقة، والمفهوم البارتي. بكلام آخر، يستطيع مفهوم التاريخ الجديد أن يستوعب بيسر المفهوم البارتي الثوري معرفيًا الذي ينجز قطيعة عن «البارادیغم» التقليدي للنص.

ثالثًا: من الوثيقة التقليدية إلى الوثيقة الافتراضية: الثورة الرقمية

إذا كان تأسيس التاريخ باعتباره علمًا ناهضًا في إطار نهضة العلوم الأخرى قد ارتبط بتأسيسه على الوثيقة التاريخية، وكانت «الحوليات» كما منهجية التاريخ الجديد قد أنجزا عملية تحديد للمفهوم «المنهجي» المدرسي للوثيقة التاريخية التقليدية «المادية» المعطاة، وكان علم اللغة عبر محطته البارتيّة قد ثوّر مفهوم النص من المكتوب إلى المعيوش، على نحو تصبح فيه نظم الحياة الاجتماعية بوصفها نظمًا سيميولوجيّة جزءًا من الكتابة، فإن الثورة الرقمية حطمت مفهوم الوثيقة «المادية» المعطاة أو التي تُبنى، وباتت تمارس تحدياتٍ كبيرة لمهنة المؤرخ المحترف التقليدي، أو الحديث الحولياتي، أو الذي يندرج في مقاربات فضاء التاريخ الجديد.

١ ـ من عصر الندرة إلى عصر الوفرة: تحدي وظيفة المؤرخ وتضعضعها

كان المؤرخ الحديث المحترف، بالمعنى الذي بلوره عصر الحداثة للمؤرّخ ممثلًا بالفترة العلمية الأولى من نشوء علم التاريخ بمعناه الحديث بالمدرسة المنهجية، يعد في ضوء ادعاءاته ذات الإهاب «الوضعي»، أو

الانفصال عن «الذاتية» الحساسة في مجال الإستوريوغرافيا عالمًا بالتاريخ ومرجعًا له في وقت واحد. وعلى الرغم من علمانيته المفرطة المرتبطة في حالة المؤرخ «المنهجي» الذي يوصف بـ «الوضعي» تأكيدًا لعلميته في الجمهورية الفرنسية الثالثة، فإنه كان يستعيد في حقيقته، على مستوى الوظيفة، لكن في إهاب علمي أو حتى «علموي»، بأسلوب «حديث»، وظيفة «النخبة» «الكهانية» و«النبوية» و«المدوّنة» في حضارة ما قبل الحداثة. وفي تلك الحضارة كان تدوين التاريخ مرتبطًا ارتباطًا لافصام فيه بسلطة «الكهنة» أو «المؤولين» و«المفسرين» وسيطرتهم على النصوص. وكان المؤرخون أو مدونو التاريخ السلطانيون، أو الموضوعيون نسبيًا، يحتكرون بدورهم المعرفة الإجمالية بما يجري «في الغابة». أما المؤرخ الحديث فقام بعلمنة المعرفة بالتاريخ، ومحاولة الوصول إلى درجة «الوضعية» العملية، لكنه ظل يحتكره في إطار إجراءاته ومعرفته بوصف إنجازه في حقل الكتابة التاريخية إنجاز علم التاريخ المنفصل عن «المرويات» و«الذاتيات» فيها. وعلى هذا كان المؤرخ «المنهجي» أقرب ما يكون إلى صورة «كاهن» الجمهورية الثالثة المقلوب عن الكاهن التقليدي في عصر ما قبل الحداثة، من ناحية اندماجه المؤسسي فيها.

تكمن إشكالية العلاقة بين المؤرخ والتاريخاني في هذه الوظيفة الكهانية التقليدية أو المقلوبة. من الناحية المنهجية، لا شيء يجمع بين المؤرخ والتاريخاني، فالسيرورة التاريخية للماضي كما تمّت وتتم دراسته هي مجال المؤرخ المحترف في المفهوم العلمي «المنهجي» له أو ما بعده، بينما يتحدد مجال التاريخاني في ما بعد التاريخ، أو في فلسفته الثاوية الناتجة من سير التاريخ وفق مخطط ميتافيزيقي أو تطور موضوعي يسير به نحو تحقيق غاية عليا ثاوية فيه، ويؤثر فيها البشر، لكنهم يظلون في النهاية أدواتٍ موضوعية لها. وهذا مخطط ميتافيزيقي سواء ارتدى إهابًا لاهوتيًا أم علمانيًا مقلوبًا. لا جرم في ذلك أن تكون التاريخانية من نوع الميتافيزيقيات اللاهوتية الغائية الكبرى، أو مما ينعته مؤرخو الدين بـ «الأديان البديلة». فليس التاريخ لديها سوى «تجل» لمخطط تاريخاني.

لا يدّعي المؤرخ التاريخانية، فمجاله سيرورة التاريخ، لكنه غدا، مع نشأة القوميات الحديثة وتخلقها، محكومًا بغائيات هذه القوميات، وإعادة

بناء تاريخها المتخيل، وتجذيره في سردية متسقة للتاريخ. وهذه هي من وظائف الكهانة الحديثة التي يستعيد فيها المؤرخ الحديث دور الكاهن في صياغة متخيل الجماعة عن نفسها. كما أن التاريخانية، باعتبارها فلسفة لمعنى التاريخ تحت إهاب اكتشاف القوانين التي تحكمه، وتحديد الغاية العليا الثاوية فيه، مارست وتمارس ضغوطًا كبيرة على المؤرخ الذي يحاول جمع نثار السيرورات والتفصيلات والأحداث التاريخية في معنى، أو في «عبرة» بلغة المؤرخين العرب ـ المسلمين الكلاسيكيين.

جرى ذلك كله على مستوى موقع الوظيفة الكهانية الحديثة للمؤرخ في العلاقة بين التاريخ والوثيقة في عصر ندرة المعلومات الذي يفرز بطبيعته الوظائف الكهانية المحتكرة للمعلومات، وبالتالي للمعرفة وللسيطرة. في حين يفرض عصر وفرة المعلومات وسهولة تدفقها ضغوطًا كبيرة على الوظيفة الكهانية النخبوية للمؤرخ في السيطرة على الوثائق. والواقع أن التغير الحقيقي الذي يفرض آثاره في مختلف المستويات هو تحول العالم من العصر الهرمي ما قبل الحديث والحديث إلى العالم الشبكي ما بعد الحديث.

٢ ـ التحول من العالم الهرمي إلى العالم الشبكي

إن الثورة الرقمية هنا عبارة عن مظهر للتحول الجوهري في بنية العالم وتاريخه من العصر الهرمي الذي تتحكم فيه النخبة، إلى عصر أفقي شبكي تنزلق فيه سلطة المعلومات والوثائق من قبضة ووظائف النخب المسيطرة. بالتعبير التقني يجري وصف هذا التحول بأنه تحول من «العالم الهرمي» للمجتمع الصناعي الحديث إلى العالم الشبكي ما بعد الحديث الذي يجب أن يعني تدويل الإنتاج والتوزيع بواسطة الشركات المتعددة الجنسية وما بعدها، ولامركزيات الإنتاج والتوزيع والتشغيل في العالم. لكنه بالقدر نفسه تحول في نظام التجمع في العالم. في زمن ستالين لم يجد ستالين سوى تعبير: «لم تفكر الثورة المضادة بمثل ما فكرت به». وكان ستالين يرد في ذلك على مقترح ليون تروتسكي بربط الاتحاد السوفياتي بشبكة من الكابلات. وفي زمن العالم الثالث، منع جوليوس نيريري (رئيس تنزانيا ١٩٦٤ ـ ١٩٨٥) التلفزيون في جمهوريته الشعبية. وحتى أواسط عام ١٩٩٨ كان استخدام «الفاكس» محظورًا في سورية. إن منع الاتصالات على المستوى التقاني كان مرتبطًا

بالضرورة بمنع حق التجمع، والوصول إلى المعلومات وتناقلها وتداولها، فمن يمتلك المعلومات يمتلك السلطة أو السيطرة. كانت سلطة الغرب في التاريخ الحديث تقوم على امتلاك إرادتي المعرفة والقوة. وكانت إرادة المعرفة مبنية على السيطرة على المعلومات واحتكارها. ألم تتم الاكتشافات الجغرافية والعمليات الاستعمارية بهذا المنهج؟ وهذا يصح في كل مكان.

تفرض الآن الثورة الرقمية المتجددة باستمرار وعلى نحو مضاعف قواعد لعبة جديدة في ضخ المعلومات، ما عادت فيها القوى المهيمنة ذات تأثير في المعلومات إلا بواسطة قواعد المعلومات نفسها، وهي القواعد الشبكية. فالقدرات التحكمية تغدو وجهًا آخر لا أكثر للانتشار الأفقي، ونفي المركزيات وتحديها. ولعل هذا العصر هو ما يعبّر عنه مفهوم «ما بعد الحداثة» من حيث إنه يعني بذلك مرحلة عصر جديد قابل للتحقيب مقابلة بمرحلة ما قبل الحداثة ومرحلة الحداثة ومرحلة ما بعد الحداثة. وما يميز الفضاء الواسع الذي يجري وصفه باسم «ما بعد الحداثة» عن العصور التي سبقته هو سرعة تساقط آثاره حتى في تكوينات اجتماعية ما قبل عصر الحداثة. وتعرض موقع المؤرخ في بناء التاريخ لمنافسة شديدة في عصر انتشار المعلومات، والتدخل فيها، وولادة الشبكات التي ليست أكثر من الناحية التقنية من ربط الحواسيب والاتصال في ما بينها. وربما يكون تضعضع وظيفة المؤرخ الكلاسيكي ومكانته جزءًا من تضعضع السلطات الهرمية النخبوية القديمة.

٣ ـ المؤرخ والسلاسلي والمبرمج

ولد مفهوم التاريخ السلاسلي من رحم المفهومين الحولياتي والجديد للتاريخ. لكنه تطور في إطار تركيز «علموية» التاريخ، ومحاولة البحث في إطار منطق البنية عن «معنى الأنونيمي» (Anonyme) التي تهتم بالبنية حاذفة الإنسان. يمكن عدّ الكلام على أن لذلك أثرًا مباشرًا بات «قديمًا» الآن وهو من آثار اجتياح «البنيوية» للعلوم الإنسانية والاجتماعية، بما فيها العلوم الاقتصادية التي تعرضت لعملية إعادة هيكلة في شروط تقدم البنيوية من علوم معيارية ترتبط بالمعنى الكلاسيكي للاقتصاد السياسي إلى معنى العلوم الدقيقة التي ترتبط ببناء السلاسل وتحليلها كميًا. إن التاريخ السلاسلي في حقل علم التاريخ قريب من ذلك، وهو تاريخ وثائقي، غير أنه غالبًا ما يبني

الوثائق السلاسلية، ويترجم النزعة الكمية بصورة أخرى في حقله. لكنه يبقى معطى «وثائقيًا» مرنًا جرى بناؤه بالنسبة إلى مؤرخ التاريخ الطويل المدى. وعلى هذا فإن الأسلوب الكمي قدّم وما زال يقدم إمكانات كبيرة إلى مؤرخ التاريخ الطويل المدى؛ إذ تتيح هذه البنية السلاسلية له قراءة امتداد الظاهرة التاريخية، وتقلبات اتجاهاتها عبر جداول أو بيانات. ولا شك في أن اكتشاف مصادر مكتوبة جديدة قابلة للتنظيم في شكل جداول تمتد على مدى بالغ الطول نتيجة إعطاء قيمة لمجموعات من الوثائق المتراكمة وغير المنسوبة إلى أشخاص معيّنين، التي لم تكن في الماضي تمثل شيئًا، يعدّ أمرًا أساسيًا، لكنه محدود في نهاية المطاف[١٠]. فأين هي سيرورة التاريخ التي لا يمكن أن تتم إلا من خلال سرد ووقائع وأحداث؟

لهذا بات المؤرخ مع المدارس الحولياتية و«الجديدة»، وحتى المجهرية، مكتسبًا لمهارات الديمغرافي والاقتصادي والسوسيولوجي والعمراني والسياسي والمفكر في وقتٍ واحد. لكن سيثار السؤال عندئذ عما تبقّى من وظيفة المؤرخ في مجال سيرورة التاريخ. فحين نحوّل كل شيء إلى شيء مركب يضمحل موقع السيرورة نفسها. كان المؤرخ الكلاسيكي يركز فاعليته على سرد هذه السيرورة، في حين يعلو المؤرخ الحولياتي والجديد عليها. المؤرخ «المجهري»، وهو نمط من الإستوغرافي المتمايز عن المؤرخين المنهجيين والحولياتيين والتاريخيين الجدد، ارتبط تكوّن اتجاهه برد الفعل على المدرسة الحولياتية والجديدة، يركز على سيرورة التواريخ المتناهية في الصغر، مثل قراءة التحولات من خلال حياة طحان أو مكان محدد، أو التركيز على مكانية أو حدثية متناهية في الصغر. والحقيقة أن مجال المؤرخ المجهري مركب أشد التركيب، ولم يعد يصح إطلاق مفهوم المؤرخ بمعناه العام عليه.

الخلاصة أن مفهومي الحوليات والتاريخ الجديد منفتحان أشد الانفتاح على التاريخ السلاسلي أو الجدولي، لكن هذا يمثل قاعدة بيانات لا أكثر لدراسة الظاهرة التاريخية على المدى الطويل. وفي هذا يحضر الحاسوب بوصفه أداة العالم الشبكي الجديد كوسيلة ضرورية للتاريخ السلاسلي

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

والجدولي. لكن ما هو معنى الحاسوب هنا بالنسبة إلى المؤرخ؟ هل هو مجرد وسيط؟ أم أنه تقانة معرفية؟ استوعب ممثلو التاريخ الجديد ـ وهو في أيّ حال ما زال علمًا في طور الطفولة على حد تعبير لوغوف ـ من طراز جاك لوغوف وجورج دوبي أهمية «الحاسوب» وضرورته المتزايدة في البحث التاريخي، لكنهما لم يريا فيه أكثر من أداة لـ «جعل التاريخ أكثر علمية، لأنه موثّق بدقة أكثر». كانت هذه النظرة «الأداتية» إلى الحاسوب نوعًا من رد على الاتجاه «التكميمي» الذي غزا مناهج الكتابة التاريخية، ولخصه إيمانويل لوروا لادوري بمقولته الشهيرة: «إن مؤرخ الغد يكون مبرمج حاسوب أو لا يكون». والمقصود هنا تحويل التاريخ إلى سلاسل تستفيد منها علوم أخرى، فلا تاريخ علميًا من دون تكميم[11]. وقد يتحول، كما قامت بعض أشكال الكتابة التاريخية، إلى كتابة التاريخ بمعزل عن الفاعلين في صورة تاريخ «أنونيمي» (Anonyme)، أو بوصفه بنية ضمن المفهوم البنيوي الصلب للبنية.

كان المنهج السلاسلي أو الكمي ترجمة في حقل التاريخ لاجتياح النزعة «الكمية» العلموية للعلوم الإنسانية، التي شملت حقولًا واسعة تمتد من النقد الأدبي إلى علم الاجتماع والاقتصاد في مرحلة الانقلاب العلموي المعرفي للعلوم الإنسانية بما فيها علم الاقتصاد من علوم معيارية (Sciences normatives) إلى علوم دقيقة (Sciences exactes)، والعمل على جعل العلوم الإنسانية تضاهي العلوم الرياضية والطبيعية في دقتها.

٤ ـ الوثيقة المشهدية المتحركة مقابل الوثيقة الصامتة الساكنة

تبدو العلاقة بين المؤرخ والوثيقة في سياق انفتاح العالم وتشابكه شديدة التعقيد. ذلك أن انفتاح العالم، وانطلاق قنوات التشابك والاتصال على مستوى عالمي ما فوق قومي أو دولتي، يعيد النظر في معنى الوثيقة بين أن يتم إنتاجها في عالم هرمي «مغلق»، أو عالم شبكي «مفتوح». ويعطي ذلك المؤرخ فرصة تاريخية نادرة بين أن يستنطق الوثيقة «الصامتة»، أو يبنيها من كثرة كاثرة من وقائع «صامتة» أخرى، وبين أن يجدها متحركة أمامه، بقدر ما يثير ذلك مشكلة زيف الوثائق، وهو التحدي الأكبر الذي ما زالت فيه دروس المدرسة

(١١) دوس، **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠.

المنهجية، بعد تحديثها في ضوء التطور التقاني ـ المعرفي، مجدية. كما يجد المؤرخ نفسه في عصر وفرة المعلومات الذي يحققه العصر الشبكي، أمام وثيقة من نوع جديد، هي من نوع الوثيقة «المتدحرجة» المتحركة المتعددة الأبعاد، التي تحل مكان الوثيقة «الصامتة» أو المحدودة الأبعاد، أو الساكنة، وتحتاج إلى عملية بناء إن لم تكن منجزة. وهذه الوثيقة تنتمي إلى نوع الوثيقة ـ المشهد. فالمؤرخ المنهجي أو الحولياتي أو الجديد كان دومًا يستند إلى وثيقة معطاة أو يجري بناؤها، في حين تتوافر في عصر وفرة وفورة المعلومات الوثيقة الحية المتدحرجة والمرنة في وثيقة مشهدية: رقمية تظهر فيها أدوار اللاعبين، وتحضر فيها السيرورة كما حدثت. ومع ذلك تتدخل بؤر تقديم هذه الوثيقة المشهدية في سرد أحداثها، وما تركز عليه وتسكت عنه بمجرد تغيير اتجاه حركة الكاميرا. والحقيقة أن وسائل الاتصال الحديثة ليست مجرد وسيط لنقل الأحداث، بل هي تعيد تشكيلها، وهو ما يرتبط بتأثير الافتراضي في المادي، فتسهم اليوم الصورة الفضائية المرئية في تكوين الرأي العام، محتلة مكان الترانزيستور في تشكيله في زمن الجماهيريات، ويبرز الافتراضي قابليات كبرى للتحول إلى واقعي على مثالٍ جديدٍ.

٥ ـ مستقبل الوثيقة التقليدية والتاريخ المباشر وإعادة اكتشاف الماضي

لا يعني التحول من عصر الوثيقة «المادية» إلى عصر الوثيقة «الافتراضية» زوال الوثيقة «المادية» بمعناها المبني أو المكوّن، أو بمعناها القابل للبناء والتكوين عبر مصادر لامتناهية من المعلومات، بقدر ما يعني أن دخول الحضارة البشرية في مرحلة ما بعد الحداثة فرض حضور الوثيقة الافتراضية غير المادية في إطار مفهوم جديد لها هو مفهوم المعلومة. لكن قيمة الوثيقة المادية التقليدية لن تتراجع بل ستتزايد أهميتها مع كشف المزيد عنها، وقابلية قسم كبير منها ما زال طيّ الحفظ والسرية للفتح والاطلاع عليه. بل سيكون الوصول إليها أسهل بفضل الأتمتة وثورة الاتصالات. وسيرتبط ذلك بتعزيز ما يمكن وصفه بدراسات إعادة اكتشاف الماضي الذي يمكن مقاربة مفهوم جديد له يتجاوز مفهوم التاريخ المنجز إلى مفهوم التاريخ المستمر في ضوء مفهوم المعاد وغيره، كما سيظل قابلًا لإعادة الدراسة والاكتشاف في ضوء مصادر جديدة، كما في ضوء تغير مفهوم الماضي، تمامًا على غرار ما تفعله أي

اكتشافات أثرية جديدة في تطوير معرفتنا بالماضي. والحقيقة أن هناك كمًا وثائقيًا ماديًا متاحًا وقابلًا للإتاحة لم يدرس بعد. أمّا المؤرخ العربي المحترف فسيبقى أمام وفرة من الوثائق المادية التقليدية التي لم تدرس بعد، وتحتاج إلى الدراسة؛ لكنه يجد نفسه بدءًا من الآن مضطرًا إلى تهيئة نفسه لإعادة هيكلتها في التعامل مع الوثيقة الافتراضية، وتذويب مفهوم الوثيقة في مفهوم المعلومة، وإن كان لا يشعر بجدية هذا التحدي بحكم ارتيابه بالتاريخ المباشر (Histoire immediate)، وتركه للصحافيين ومؤرخي الأحداث والحيوات اليومية، مع ضغوط هذا النوع من التاريخ عليه بوصفه بات فرعًا من فروع الكتابة التاريخية، لا بدّ للمؤرخ من أن يعود إليه في المستقبل في جمع مصادره حين تصبح فترة تلك الأحداث والحيوات من الماضي.

رابعًا: إعادة تعريف الوثيقة بواسطة المعلومة

انتهى في عصر الشبكات احتكار المؤرخ للمعلومات، وبات يعيش الآن في زمن «وفرتها» «الوافرة» لا «ندرتها» «النادرة»، وسرعة الوصول الهائلة إليها من دون توسط البيروقراطيين المكتبيين المتحكمين بمنافذ الوثائق إلى المنافذ المفتوحة، وبات ما يجري في التاريخ من أحداث يترجم رقميًا في هيئة وثائق رقمية، أو معلومات شفافًا، و«مرميًا على الرصيف». ويشير «قانون مور» إلى التسارع التقني الهائل في سرعة ضخ المعلومات، وتضخم حجمها عبر «الكابل». وتتمثل علاقة ذلك بمفهوم الوثيقة الذي بات مندمجًا مع مفهوم المعلومة، بأن تقانات المعلومات والاتصالات تحوي ابتكارات في الإلكترونيات الدقيقة، والمكوّنات والبرمجيات، والاتصالات البعيدة والإلكترونيات المرئية، والمشغلات المتناهية في الصغر... التي تسمح بتخزين هائل للمعلومات، وتجعل من عصرنا عصر «وفرة الوثائق» في هيئة «وفرة المعلومات»، مع سرعة توزيعها عبر شبكات الاتصال. وتدعم التقانات المتسارعة التقدمِ والتقادم في وقت واحد عملية العولمة، وتفرض مقارباتٍ ومعالجاتٍ جديدة على المؤرخ في النظر إلى التشابكات بين المجتمعات، وتساقط آثار هذه التشابكات في البيئات التاريخية والمحلية كلها. وفي هذا العصر باتت عملية احتكار المعلومات، أوالتحكم في تدفقاتها شديدة الصعوبة.

انتقل العالم من مرحلة الإنسيكلوبيديا إلى مرحلة الويكيبيديا، وهذا

التحول إلى عالم «ويكي» يعني أول مرة في التاريخ مساهمة المتأثرين أو لاعبين غير محدودين في صوغ الوثيقة أو المعلومة بطرائق منهجية جديدة، وتراجع المكانة التقليدية للمؤرخ في الوصول إلى الوثائق والتحكم في تحليلها. يتمثل أساس هذا الانتقال بالتحول من «العالم المغلق» إلى «العالم المفتوح»، وينعكس على مستوى العلاقة بالوثيقة بالانتقال من المصادر المكتبية المغلقة إلى المصادر المفتوحة؛ وهي مصادر تشتمل على ما كان يُعدّ وثائق سرية ضعفت تقانات سريتها قد دخلت في الدورة الرقمية، وتراجع دور دوائر البيروقراطية السياسية في إبقائها طيّ الكتمان المطلق، من دون أن يعني ذلك زوال السرية، كما تشتمل على الوثائق الدبلوماسية.

يمتلك المؤرخ اليوم بموجب الاتصالات وثورة المعلومات ثروة غير محدودة فعلًا من المعلومات. وتقدم وسائل حفظ المعلومات إليه كميات هائلة يعجز عن دراستها بالفعل كليًا أو قطاعيًا، فكل شيء مخزن في النهاية أو في أغلب الأحيان بحسب العلاقة بين الشبكات الأم ومستخدميها. وما يهمنا من ذلك هنا مستوى الوثيقة في حدّ ذاتها. لكن في الوقت نفسه سيكون ممكنًا لمن يصنع المعلومات أو الوثائق التحكم بدرجة كبيرة في الوصول إليها من خلال شكلها الرمزي (الكودي) الذي يتمثل بالمفتاح العشوائي، الذي لا يمكن فك رموزه إلا بإفصاح أحد الأطراف عنه. وهذا «المفتاح» هو الذي يستخدمه الرئيس الأميركي في صندوقه الأسود. ويأتي التغير الكبير الذي عززه ويكيليكس هنا في التمكن من الوصول إلى المعلومات، وتم فك نظامها الرمزي، فهي تصل في الأصل مرمّزة ثم يفك «كودها». لكن قد يفتح ذلك الباب أمام إنتاج وثائق مزيّفة لدواع سياسية أو اقتصادية أو انتخابية أو تنافسية أو صراعية وما شاكل ذلك. وستبقى مهمة المؤرخ قائمة في النقد الداخلي والخارجي للوثيقة الجديدة المدمجة في مفهوم المعلومة.

يواجه المؤرخ مشكلة تحدي الوثيقة الرقمية الافتراضية للمفهوم الحسي الملموس للوثيقة التاريخية بمعناها الكلاسيكي المحسوس، الذي يحتمل فحص الحبر وعمر الورق والخط... إلخ، بمفهوم افتراضي يقوم جوهريًا على تحويل الوثيقة من طبيعتها الورقية إلى حالة رقمية، يجري وصفها بـ «التوثيق الرقمي». ويمكن تحوير ما اعتاده المؤرخ المحترف ببساطة

ويسر. وهذه من أكبر المشكلات التي لا يستطيع المؤرخ مهما بلغت استجابته لعصر الشبكات أن يتقبلها بيسر. وهناك اليوم في بعض الجامعات ـ مثل الجامعات الألمانية ـ من يحظر على طلاب الدراسات العليا حظرًا صارمًا الاعتماد على معلومات المواقع الإلكترونية المفتوحة، في حين يجيز آخرون ذلك في حدود معينة، مع تسجيل تاريخ المشاهدة، ولا يزال الجدل قائمًا في هذا الشأن. وغيرت حالة الانتقال من الورق إلى الأرقام جذريًا من تموضعات المؤرخ المحترف بين جدران المكتبة ورفوفها المكتبية والورقية إلى الكومبيوتر والشبكات. ولا يتعلق الأمر هنا بأتمتة الوثائق الورقية فحسب، بل بأن الوثائق باتت رقمية، ويسهل التدخل اللاحق فيها والتلاعب بها، وإسقاط أشياء منها، وإضافة أشياء أخرى إليها. وبالنسبة إلى المؤرخ، تفرض الطبيعة الرقمية للوثيقة تحديًا كبيرًا على إجراءاته الألف بائية، وهي إجراءات النقد الداخلي والخارجي التقليدي للوثيقة التي لم تعد آلياتها التقليدية كافية للتعامل مع الوثيقة الرقمية.

خلاصة تحليل وتركيب: مأزق الإستوريوغرافيا الحديثة

ترافقت الإستوريوغرافيا بمعناها التقليدي الإمبراطوري الشرقي أو الغربي أو السلطاني أو الإماراتي مع وظيفة بناء التاريخ أو الماضي وفق مقتضيات العلاقة بين القوة والسلطة، والترابط بين احتكار المعلومات واحتكار القوة (Pouvoir) وممارسة السلطة (Autorité)، سواء كان شكل الدولة إمبراطوريًا أم قوميًا وفق نموذج الدولة ـ الأمة (Etat-nation). وعلمنت الحداثة مفهوم التاريخ، مُبلورةً موضوعه في شأن مفهوم «الوثيقة» ضمن فهم متسع (الحوليات) أو ضيّق لها (المدرسة المنهجية)، وإن كانت بعض الممارسات الإستوغرافية قد أنتجت بدورها أساطير جديدة، أو منظومة معتقدات علمانية جديدة تنتمي إلى ما يسميه مؤرخو الأديان «الأديان البديلة».

تأتي الآن ثورة المعلومات في عصر الشبكات لتضيف تحديات جديدة تتطلب مهارات ورؤى وآليات منهجية معرفية مختلفة ومغايرة لمهارات وإجراءات التعامل مع الوثيقة التقليدية. إذ أخذ العالم يتحول من «الوثيقة الورقية» إلى «الوثيقة الرقمية»، وأخذ يضخ الوثائق رقميًا. سيبقى الفحص الداخلي والخارجي للمعلومة منهج المؤرخ، لكن بوسائل جديدة تكشف

المعلومات الزائفة. لكن التحول من الوثيقة الورقية إلى الوثيقة الإلكترونية لا يعني تحولًا في الشكل بقدر ما يعني تحولًا في المفهوم. وهذا هو جوهر التحول. إذ الوثيقة الإلكترونية، ليست الوثيقة الورقية بصيغة إلكترونية، بل هي كيان جديد ينتج نفسه بواسطة أدوات معرفية مختلفة جذريًا عن ثقافة الورق والمطبعة.

في كل الأحوال لا يبدو حتى الآن مع ظاهرة «ويكيليكس» سوى أشياء متعلقة بالتاريخ التجزيئي. لكنها في منظور المؤرخ وثائق من نوع «الكثرة الكاثرة» و«الأشكال» و«الأنواع» المفتوحة، تتاح له دفعة واحدة بحجمٍ تسمح قواه الدافعة بالقول إنه لم يكن متاحًا له قط في كل تواريخه، وتمثل مرجعًا له بعد فحصها الداخلي والخارجي في مجال التاريخ التجزيئي أو الميكروي الذي يعنى بالسيرورة المجهرية أو المتناهية الصغر.

يبدو المؤرخ في عالم تتسابق فيه الحكومات على «الأتمتة» في ما يسمى «الحكومات الإلكترونية»، ويغدو العالم أكثر فأكثر عالم المصدر المفتوح، مضطرًا إلى إعادة تعريف الوثيقة، والتبصر باندماجها في المعلومة أو الوثيقة الرقمية، في سياق ولادة الوثيقة التفاعلية من نوع «ويكي»، أو شبكات تفاعلية في بناء المعلومات بكل ما يحتمله ذلك من تزييفات ممكنة على المستوى الوثائقي المحض. كما يفرض ذلك عليه في عالم «الويكي» الاعتراف بنسبية دوره الإستوغرافي في تدوين التاريخ، ونشوء منافسين كبار له، في عصر التحول الكبير من «ندرة المعلومات» إلى «وفرتها»، وسرعة الوصول إليها، وتبادلها، والتأثير فيها، ودور وسائل الاتصالات في إعادة صوغ الأحداث، وبروز التحدي الأكبر وهو إعادة تعريف الوثيقة بواسطة مفهوم المعلومة، وهو تعريف يفرض مفاهيم جديدة لم يواجهها قط المؤرخ بمعناه الحديث، ولهذا تضع الثورة الرقمية مهنة المؤرخ في حرجٍ كبيرٍ، وتفرض الأسئلة عن مدى صلاحية إجراءاته التقليدية في مواجهة إشكالية الوثيقة الرقمية والوثيقة المفتوحة، وتفرض تطوير مفاهيم التاريخ ليس للمصادر المفتوحة لكتابة التاريخ فحسب، بل ولتقانات وإجراءات المؤرخ أيضًا، وإعادة النظر بالعلاقة ما بين الإستوريوغرافيا والوثيقة في ضوء مفهوم المعلومات، بل وبمعنى علم التاريخ نفسه.

الفصل العاشر

الوثائق الأميركية باعتبارها معطى تاريخيًا من وجهة المؤرخ

مسعود ضاهر

أولًا: التأريخ المباشر بالوثائق الأصلية

يُعدّ علم التاريخ من أكثر العلوم الإنسانية تعقيدًا لأنه يشمل أنشطة الإنسان كلها في علاقته بالمكان والزمان. ولعل أبرز أسباب ذلك التعقيد أن ما جرى تدوينه من تلك الأنشطة لا يمثّل سوى جزء بسيط من الكم الهائل لأعمال البشر الذين قضوا من دون أن نعرف الكثير من أعمالهم. وما دُوّن عن علاقة الإنسان بالأرض، وعلاقة الجماعات البشرية بعضها ببعض لا يرقى إلى مستوى التوثيق الشمولي؛ فهو يتضمن، في أغلب الأحيان، أخبارًا متواترة ومتناثرة، تركز على الشخصيات البارزة دون سواها، متجاهلة «**تاريخ الناس كل الناس**»، وفق مفاهيم ومبادئ التاريخ الاجتماعي الحديث. ولقرون طويلة قامت الرواية الشفهية بدور الإسناد لدراسة أحداث التاريخ، في حين اقتصر حقل التدوين على القليل من المخطوطات الأصلية المحفوظة التي تزايدت عبر العصور. لكن الكتابة التاريخية العلمية المستندة إلى وثائق أصلية مثّلت عنصرًا ثقافيًا بارزًا لتلافي ضياع الذاكرة الإنسانية، كما ساهمت في تكوين الوعي الجمعي لدى شعوب العالم، واستخراج الدروس والعبر من أعمال الناس، الإيجابية منها والسلبية على حد سواء.

لا يتسع المجال هنا لتقديم رؤية أكاديمية موثقة عن تطور الكتابة التاريخية من الرواية الشفهية إلى التدوين، أو الغوص في مفهوم علم التاريخ وسبل تحوّله من سرد الرواية إلى العلم الأكثر أهمية بين العلوم الإنسانية. لذلك نكتفي بالإشارة إلى السِمات الأساسية للركائز العلمية التي تستند منهجية التأريخ الشفهي إليها، مثل التركيز على الفعل التاريخي الذي هو من صنع الناس أنفسهم، والتحقق من صحة الخبر ودقة الراوي وصدقية الرواية، والتنبه إلى مغالط الرُواة والمؤرخين، وما يستتبعها من تشويه للروايات الفردية أو الجماعية. علمًا أن المؤرخ المدقق يؤدي دورًا أساسيًا في تحويل

الرواية الشفهية من مادة خام يشوبها الكثير من المغالط إلى مادة معرفية تظهر نوعًا من العلاقة الجدلية بين تحليل أسباب الحدث التاريخي واستنباط الفرضيات والاستنتاجات الضرورية لتحويله إلى ذاكرة جمعية مدونة.

إن الأسباب التي أدت إلى تغييب الوثائق الأصلية لتاريخ كثير من المجتمعات المعاصرة متعددة، وفي طليعتها وجود نسبة كبيرة منها داخل مراكز أرشيف الدول التي استعمرتها. وما كتب عن نشاط الناس في تلك المجتمعات متواضع جدًا بسبب نقص التدوين، وغياب الوثائق أو إتلافها، إضافة إلى كتابة التاريخ بصورة انتقائية مجتزأة، وتغليب الانطباعات الشخصية على التحليل العلمي التاريخي، الشمولي والمعمق. لذا كانت الكتابة التاريخية في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، موضع نقد مستمر. فهي تستند، غالبًا، إلى قليل من الوثائق الأصلية، وكثير من المرويات الشفهية الانتقائية. وهو ما جعلها موضع شك نظرًا إلى غياب الدقة في التوثيق والموضوعية في التحليل، الأمر الذي استوجب إعادة النظر فيها بصورة مستمرة طلبًا لمزيد من الشمولية في التوثيق والتحليل والاستنتاج.

تحتاج دراسة الرواية الشفهية إلى إمعان النظر فيها، بالمعنى الخلدوني، والحرص على إظهار حركة التاريخ التي تشكل سيرورة مستمرة لا تتوقف وفق جدلية الأسباب والنتائج. وتبرز أهمية الرواية الشفهية بقوة عند غياب الوثائق المدونة. ففي غياب الوثائق الشمولية المكتوبة والدالة على الحدث التاريخي تصبح الرواية الشفهية سندًا مهمًا يظهر أعمال الناس البارزين والعاديين الذين شاركوا في صنع الحدث أو عايشوه. تقدم منهجية التأريخ بالخبر التي ساهم ابن خلدون في بناء كثير من ركائزها العلمية مقولات نظرية لم تفقد فاعليتها[١]. فهي تساعد على إثبات صدقية النص

(١) كان ابن خلدون من أوائل المؤرخين العالميين الذين درسوا بعمق الأسباب التي تقود إلى مغالط المؤرخين. ورأى في **مقدمته** «أن فن التاريخ من الفنون التي تتداولها الأمم والأجيال. . . إذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول. . . وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق. . . وأن فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأمم وجمعوها، وسطروها في صفحات الدفاتر وأودعوها، وخلطها المتطفلون =

الشفهي، وتحاشي مغالط أو مزالق تدوين الرواية الشفهية، وتحليل معطياتها انطلاقًا من فرضيات نظرية متطورة باستمرار تُعيد قراءة وثائق الماضي بعيون الحاضر المنفعل بالتبدلات العلمية والثقافية. فترسم بدقة سيرورة التطور الاجتماعي أو «**حركة التاريخ**» التي لا تتوقف ما دام الناس مستمرين في صناعة تاريخهم بأنفسهم[٢].

إلا أن المنهجية السائدة في البحث التاريخي في المرحلة الراهنة، وبخاصة في الدول العربية، لا تقدم مقولات نظرية كافية لدراسة وثائق ويكيليكس التي نشرت كمًا هائلًا من وثائق الخارجية الأميركية خلال فترة زمنية قصيرة. إذ يستوجب النشر الكثيف للوثائق التاريخية المعاصرة دفعة واحدة الإجابة عن أسئلة منهجية أساسية لم تكن مطروحة في السابق، وهي تنبع أساسًا من جدلية العلاقة بين الرواية الشفهية والوثيقة الشفهية المكتوبة. فكان لا بد من اعتماد نماذج من المقالات الصحافية التي تناولت بالتحليل المعمق ظاهرة تسريب الوثائق الأميركية من خلال موقع ويكيليكس، ووسائل الإعلام.

= بدسائس من الباطل وهموا فيها وابتدعوها، وزخارف من الروايات المضعفة لفقوها ووضعوها، واقتفى تلك الآثار الكثير ممن بعدهم واتبعوها، وأدوها إلينا كما سمعوها. ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها، ولا رفضوا ترهات الأحاديث ولا دفعوها. فالتحقيق قليل، وطرف التنقيح في الغالب كليل، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل، والتقليد عريق في الآدميين وسليل... فللعمران طبائع في أحواله ترجع إليها الأخبار، وتحمل عليها الروايات والآثار...». واستفاض في ذكر أسباب مغالط المؤرخين: «كثيرًا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل، غثًا أو سمينًا. ولم يعرضوها على أصولها ولا قاسوها بأشباهها ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار. فضلوا عن الحق، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط... ومن الغلط الخفي في التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم. ذلك أن أحوال العالم والأمم، وعوائدهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر...». عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٤)، ص ٣ ـ ٥، ٨ ـ ٩، ٢٨ و٣٥.

(٢) عالجت مسألة التوثيق العلمي ونقد الوثائق في أكثر من مقالة. وأكتفي هنا بذكر اثنتين منها لمن يريد الاستزادة العلمية في هذا المجال التعرف إلى: مسعود ضاهر: «التاريخ الأهلي والتاريخ الرسمي: دراسة في أهمية المصدر الشفوي،» **الفكر العربي**، السنة ٤، العدد ٢٧ (أيار/ مايو- حزيران/ يونيو ١٩٨٢)، ص ١٨٥ ـ ١٩٨، و«منهجية التاريخ الشفوي والاستفادة منها عربيًا،» **عالم الفكر**، السنة ٣٦، العدد ٣ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ٢٠٠٨)، ص ٥١ ـ ٦٥. وهو عدد خاص عن «**الوثيقة**».

تمحورت فرضيات الدراسة على القضايا المنهجية الخاصة بالوثيقة الشفهية بعد تحويلها إلى وثيقة مكتوبة، إضافة إلى الوثائق المكتوبة أصلًا. ١) فهل الرواية الشفهية، في نظر المؤرخين، عديمة الفائدة أو أقل أهمية من الرواية الشفهية المكتوبة؟ ٢) ما هو موقع الوثائق المكتوبة التي نُشِرَتْ على موقع ويكيليكس وغيره من المواقع الإلكترونية في كتابة التاريخ المباشر على أسس موضوعية سليمة؟ ٣) وما هي آفاق التفاعل الإيجابي بين الروايتين الشفهية والشفهية المكتوبة، وكيف يتعاطى المؤرخ المدقق مع وثائق ويكيليكس بعد تجاوز الحظر على الوثائق وتعميمها؟ ٤) هل المؤرخون العرب على استعداد لتقبّل هذه الظاهرة في النشر الكثيف للوثائق، وما مدى قدرتهم على الإفادة العلمية منها، علمًا أن عددًا كبيرًا من المؤرخين العرب ما زالوا يرفضون الوثائق المنشورة على الإنترنت تحت ذريعة عدم أصالتها أو إمكان تزويرها بصورة كلية أو جزئية؟

تفرض الأجوبة العلمية عن هذه التساؤلات المنهجية على المؤرخ المدقق التنبه إلى مغالطات الرواية الشفهية والوثائق المكتوبة معًا. وأن من أولى واجباته التثبت من المعطيات الواردة في كل منهما، وإقامة الحوار التفاعلي بين النص الشفهي والنص المكتوب لتقديم دراسة تاريخية علمية، موثقة، وشمولية. نعيد التذكير هنا بما شهدته العقود الثلاثة الأخيرة من صعود بارز لمنهجية «**التاريخ المباشر**» التي سادت في جامعات أوروبية وأميركية متعددة. وتم إعداد بعض أطروحات الدكتوراه وفق منهجية جديدة قامت على تجاوز الحظر الذي كانت تفرضه دوائر الأرشيف على تداول الوثائق التاريخية لمدة تراوح ما بين عشرين إلى ثلاثين سنة. وسرعان ما تراجعت تلك المنهجية المستندة إلى الرواية الشفهية على المستوى الأكاديمي بسبب العقبات التي واجهتها، وعدم ثقة الأساتذة المشرفين بصدقية الروايات المباشرة التي يستطيع طالب الدكتوراه الحصول عليها خارج دائرة المحفوظات الوطنية. لذلك استمرت قواعد الأرشيف الصارمة تمنع الإطلاع على كثير من الوثائق، أو تصويرها. وكانت تفرض رقابة مشددة على الباحثين لمنعهم من الإطلاع على وثائق خاصة بأفراد قد تسبب لهم أو لعائلاتهم الكثير من الإحراج إذا ما تضمنت قضايا أخلاقية، أو رشى مالية، أو لقاءات مشبوهة مع أعداء الوطن، وغيرها.

ثانيًا: أصالة وثائق ويكيليكس والإفادة المرجوّة من نشرها

نظرًا إلى أن واقعة نشر الوثائق الأميركية على موقع ويكيليكس حديثة العهد، ولم تصدر عنها دراسات أكاديمية رصينة حتى الآن، كان لا بد من اعتماد بعض ما نُشر عنها في الصحافة المكتوبة وعلى مواقع الإنترنت خلال الأشهر القليلة السابقة لتاريخ كتابة البحث؛ إذ ذكرت مجلة **دير شبيغل** الألمانية بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ أن المراسلات الدبلوماسية التي بدأ موقع ويكيليكس بنشرها يعود مصدرها إلى نظام الاتصال المستخدم من جانب وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيتين. واتُهم بتسريبها الجندي الأميركي برادلي مانينغ (Bradley Manning)، وهو خبير محلل للاستخبارات في الجيش الأميركي. اعتقل مانينغ في أيار/ مايو ٢٠١٠ بعدما نشر موقع ويكيليكس شريط فيديو يتضمن تصفية جسدية لمدنيين عراقيين ارتكبها الجيش الأميركي في العراق. وفي مطلع تموز/ يوليو ٢٠١٠ وجهت إليه تهم عدة تتعلق بانتهاك النظام العسكري ونقل معلومات سرية على جهاز الكومبيوترالشخصي، وتصل العقوبة بالسجن لمدة اثنين وخمسين عامًا[٣].

بعد نشر مئات آلاف الوثائق الأميركية الأصلية على موقع ويكيليكس أولًا، ثم على صفحات كبريات الصحف العالمية، برزت مسألة علمية في غاية الأهمية تتطلب استنباط منهجية جديدة في كتابة التاريخ استنادًا إلى الوثائق الحية أو المباشرة بعدما سقطت الذرائع القديمة التي كانت تحول دون كتابة التاريخ العلمي الشمولي بسبب الحظر على وثائقه لعقود طويلة. وهذا ما أشار إليه عزمي بشارة بقوله:

«تنشر غالبية الدول الديمقراطية وثائقها بعد فلترتها. وكانت القاعدة المتبعة تقضي مرور ٢٥ ـ ٣٠ عامًا. وعندما تنشر الوثائق يبدأ تدفق الباحثين على الأرشيفات، خاصة المؤرخين، لإعادة كتابة تاريخ المرحلة التي تتناولها تلك الوثائق. ويدقق المؤرخون نظرياتهم في ضوء وثائق تعود إلى ثلاثين سنة. أنا أعتقد أن من ينظر في الوثائق جيدًا يرى كنزًا. تقوم

(٣) «درشبيغل: تسريبات ويكيليكس مصدرها نظام إتصال الكتروني سري،» **السفير**، ٣٠/ ١١/ ٢٠١٠.

الحكومات بعد ثلاثين سنة بنشر وثائق لا تكون مرقمة بهذه الدقة. هذه وثائق أصلية، نشرت لأن الموقع حصل عليها»[٤].

تبدو وثائق ويكيليكس أصلية استنادًا إلى القواعد المتبعة في إثبات أصالة الوثيقة وفق قواعد النقد الظاهري المتبعة في علم التوثيق، وخلوّها من الدس والتزوير وفق قواعد النقد الداخلي. ويبدو أنه جرى تسريبها بصورتها الأصلية فور الحصول على مفتاح الدخول إلى موقع تلك الوثائق في أماكن وجودها، ومن دون إدخال تعديلات عليها. مرد ذلك إلى أن وثائق الدول، الرسمية منها والخاصة، موجودة الآن على مواقع خاصة بها. ووضعت مفاتيح إلكترونية سرية تسمح بالاطلاع عليها لمن أعطي كلمة السر، وحجبها عن عامة القراء. فإمكان الاطلاع عليها تتاح لعدد لا بأس به من العاملين على جمعها وتبويبها، والمشرفين عليها، والمشتركين فيها بموجب اتفاقيات قانونية لقاء مبالغ مالية.

لعل تسريب الوثائق المنشورة على موقع ويكيليكس قد جرى من خلال تواطؤ داخلي من العاملين فيها، أو بفضل امتلاك تقنيات حديثة تسمح بالاطلاع على تلك الوثائق في مواقعها الأصلية. وسُرّبت إلى مواقع إلكترونية أخرى تمتلك أسرار ومفاتيح تلك التقنيات من دون أن يتم الإعلان عنها حتى الآن. ومن الممكن أيضًا أن تنشر كميات كبيرة من الوثائق المزوّرة التي تنسب إلى موقع ويكيليكس وغيره من المواقع الإلكترونية، وهو ما يتطلب التنبه إلى مخاطر التزوير الممكن، ويطرح الكثير من الأسئلة المنهجية في شأن طبيعة تلك الوثائق، والأهداف السياسية والثقافية المتوخاة من نشرها، وأثرها في مناهج الفكر التاريخي المعاصر على المستوى الكوني، وبشكل خاص في الجانب الأكاديمي منه.

١ ـ التعريف بوثائق ويكيليكس

لم تبدأ مغامرة القيمين على موقع ويكيليكس في نشر الوثائق السرية

---

(٤) حوار مع عزمي بشارة في شأن: «وثائق ويكيليكس والأمن القومي العربي»، أجراه معه علي الظفيري ضمن برنامج «في العمق»، بثته قناة الجزيرة الفضائية» في ٦/ ١٢/ ٢٠١٠، وأعادت نشره مجلة **معلومات**، العدد ٨٧ (شباط/ فبراير ٢٠١١)، ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

عام ٢٠١٠، بل تعود إلى ما قبل ذلك التاريخ بسنوات عدّة ففي عام ٢٠٠٦ كانت هناك كتيبة من المجهولين، منهم أسانج، أرادوا خوض معركتهم «**ضد النظام السائد وأعمدته الاقتصادية**». وأسسوا موقع ويكيليكس الذي تحوّل إلى منصة هجوم إلكترونية، حيث أمكن للمخبرين نشر وثائق سرية، وبطريقة سرية جدًا. وكتب أسانج عن الأهداف المتوخاة من عملية النشر بأنها تعمل على «فضح الأنظمة القمعية التي ستجعلها التسريبات مكشوفة، وإنهم سيكونون مفيدين للذين يريدون أن يكشفوا تصرفًا غير قانوني، أو غير أخلاقي داخل حكوماتهم أو شركاتهم... ومن المؤكد أن «**الشغف والأيديولوجيا**» دفعا أسانج إلى قلب العالم الدبلوماسي»[٥].

لكن موقع ويكيليكس الإلكتروني أصبح خلال فترة زمنية قصيرة من أشهر المواقع العالمية لكشف الأسرار السياسية والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان. واللافت أن القائمين على الموقع يرون أن عملية نشر الوثائق السرية تقدّم خدمة كبيرة إلى جميع القوى الديمقراطية والليبرالية والمقهورة في العالم؛ فغايته نبيلة لأنه موقع متخصص في الكشف عن كل الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان في كل بلدان العالم. وهو يقدم ضمانة أكيدة إلى الأشخاص الذين يكشفون عن الانتهاكات التي تقوم بها مؤسسات الأنظمة الاستبدادية. وينشر الموقع وثائق بأكثر من خمسين لغة، من بينها العربية. ويعتمد في أغلبية مصادره على أشخاص يوفرون المعلومات اللازمة من خلال الوثائق التي يكشفونها. ويتلقى المعلومات إما شخصيًا وإما عبر البريد، لكنه لا يقبل المواد والوثائق المستندة إلى الشائعات والأقاويل والآراء الشخصية أو المتاحة للعامة. ويتم التدقيق في الوثائق والمستندات عبر استخدام طرائق علمية متطورة للتأكد من صحتها وعدم تزويرها. يعمل في الموقع أكثر من ١٢٠٠ من الصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم. و«من أجل حماية مصادر المعلومات، يتبع الموقع إجراءات خاصة، منها وسائل متطورة في التشفير تمنع أي طرف من الحصول على معلومات تكشف المصدر الذي وفر تلك التسريبات»[٦].

---

(٥) وسيم إبراهيم، «جوليان أسانج: الشبح الشغوف،» **السفير**، ٩/١٢/٢٠١٠.

(٦) **الشرق الأوسط**، ٣٠/١١/٢٠١٠.

تحول تسريب الوثائق الدبلوماسية الأميركية على موقع ويكيليكس في نهاية عام ٢٠١٠ إلى سيل جارف لنشر آلاف البرقيات والرسائل الدبلوماسية التي كان يفترض أن تبقى سرية. وهي رسائل متبادلة بين وزارتي الخارجية والدفاع في الولايات المتحدة الأميركية مع سفاراتها ودبلوماسييها المنتشرين في مختلف بلدان العالم. وبحسب بيان للبيت الأبيض، فإن هذه الوثائق هي بطبيعتها «معلومات صريحة، وغير مكتملة في كثير من الحالات. وهي لا تعبر عن سياسة الولايات المتحدة، ولا تعكس دومًا قرارات سياسية نهائية»[٧].

هنا بالضبط تبرز أهمية تلك الظاهرة التي هزت أركان النظام العالمي بدءًا من رأس الهرم، أي الولايات المتحدة الأميركية التي تمثّل القطب الأول فيه، وبوصفها الشرطي المولج بحمايته. فما قام به موقع ويكيليكس ليس مجرد سبق إعلامي قصير الأمد يمكن احتواؤه أو الالتفاف عليه، بل أقرب ما يكون إلى «**انتفاضة إعلامية**». واختارت جماعة ويكيليكس السويد مركزًا لإطلاق هذه الانتفاضة التي غيرت وجه العمل الإعلامي بصورة جذرية، وأسست لمرحلة جديدة في تاريخ الإعلام المرئي والمقروء.

في عام ٢٠٠٩ سعى أسانج ومجموعة من السياسيين السويديين إلى صوغ مشروع قانون يحمي حرية التعبير ويحصّنها. وتعاونت مع ويكيليكس مجموعات من المتطوعين للعمل في مشروع جذاب، هدفه «**إظهار فظائع الحرب الحديثة**».

يمتنع الموقع عن نشر أي وثيقة قبل التحقق من صدقيتها. وحتى الآن لم يتبين أن الموقع نشر أي وثيقة زائفة. ولعل أكبر دليل على صدقية الوثائق التي يقوم الموقع بنشرها هو الاتفاق الذي عقدته كبريات صحف العالم مثل **الغارديان** البريطانية، و**نيويورك تايمز** الأميركية، و**دير شبيغل** الألمانية و**لوموند** الفرنسية، وقناة «الجزيرة» العربية. «ومع ثورة التسريبات الإلكترونية، باتت معرفة الحقيقة اليوم برسم الجميع، وخصوصًا الشعوب

(٧) صباح كنعان، «وثائق ويكيليكس تصعق القوة العظمى،» **الخليج**، ٩/ ١٢/ ٢٠١٠.

والجماعات الضعيفة التي تتحول حياتها في كثير من الأحيان إلى مجرد رقم في حروب الكبار»[٨].

اتخذ مطلقو موقع ويكيليكس تدابير الحيطة والحذر لمنع المتضررين من إغلاق الموقع، أو شل عمله باعتقال أبرز المسؤولين عنه. لكن الموقع بات عصيًا على الرقابة أو الإغلاق. فمن الصعب جدًا وقف تدفق المعلومات من الموقع وتعطيل ملايين أجهزة الكومبيوتر التي تعمل في أماكن متباعدة على المستوى الكوني، ويقوم بتشغيلها متطوعون لا حصر لأعدادهم وجنسياتهم، وهم في تزايد مستمر، ومعظمهم لا يتقاضون أجرًا على عملهم. وسرعان ما أصبح الموقع ملتقى لآلاف المتطوعين من ذوي الضمائر الحية الذين أتاحت لهم مهنتهم معرفة العديد من الصفقات القذرة التي تقوم بها القوى المسيطرة، فقرروا نشرها على أمل معاقبة الفاسدين والمفسدين. لذلك صرح أسانج مرارًا، وبكثير من الثقة، أن حكومة الولايات المتحدة وغيرها من حكومات العالم باتت عاجزة عن إغلاق هذا الموقع لأسباب تقنية بالدرجة الأولى. «فهو ينشر وثائق رسمية لا يسع الحكومات أو الشركات العثور على أصلها. وبالتالي يستحيل سحب الوثائق المنشورة أو إلغاؤها. فسحب الوثائق من الشبكة يفترض حل الحكومة لشبكة الإنترنت كلها لأن الوثائق مبثوثة على مئات المواقع»[٩].

فور اعتقال أسانج في بريطانيا وجرّه إلى المحاكم بتهم أخلاقية، أعلن قراصنة المعلوماتية المؤيدون له هجماتهم على المواقع الإلكترونية المعادية. وأكدوا عزمهم على القيام بحرب مواقع معلومات لحماية دور الإنترنت على المستوى الكوني. وكشفت صحيفة **الدايلي ميل** البريطانية بتاريخ ٩/ ١٢/ ٢٠١٠ أن موقع ويكيليكس يقع في مكان محصن في أسفل بارك بيرغ فيتا في استوكهولم. وبني في قبو تحت الأرض بعمق ١٠٠ قدم، كان معدًا في السابق ليكون مخبأ إبان الحرب الباردة تحسبًا لوقوع أي حرب نووية.

---

(٨) رندة حيدر، «وثائق تكشف حروب الكبار والقتل والتجاوزات في أفغانستان والعراق،» **النهار**، ٢٠/ ١١/ ٢٠١٠.

(٩) رافي ختشدوريان، «ويكيليكس من بنات خيال لقرصان إلكتروني فوضوي،» **الحياة**، ٨/ ١٢/ ٢٠١٠.

والموقع عبارة عن مغارة واسعة، حيطانها من الغرانيت، ومزوّدة بعشرات أجهزة الكومبيوتر الحديثة، وهي فائقة السرعة وعالية الذاكرة التي تستخدم في تخزين ملايين الوثائق السرية والمعلومات المهمّة التي ربما لم يتم تسريبها كاملًا بعد. تم تمويل الموقع من خلال التبرعات والهبات، كما ساهم أسانج نفسه ببعض التمويل. «وقد اختار له هذا الموقع المميز في السويد بفضل قوانينها التي تعتبر الأفضل عالميًا في مجال ضمان حرية التعبير، وحرية النشر في الصحافة. وبموجب القانون السويدي، لا يمكن محاكمة أسانج على ما ينشره ويكيليكس»[١٠].

بما أن العالم العربي يمثّل الخاصرة الرخوة في السياسة الدولية بسبب الارتباط التبعي للأغلبيّة الساحقة من قادة دوله بالولايات المتحدة الأميركية التي تملي عليهم المواقف بصورة علنيّة أو مضمرة، بدأ القلق يتزايد لدى عدد كبير من قادة العرب لأن نشر تلك الوثائق يفضح تبعيتهم للسياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط والوقوف ضد مصالح شعوبهم. لذلك سارع بعض المحللين العرب إلى الاعتراف بأصالة تلك الوثائق، وبأهمية المعطيات الواردة فيها، مع التأكيد على غياب تأثيرها المباشر في الرأي العام العربي. ومنهم من أجهد نفسه لطمأنة القادة العرب بأن ما ورد في تلك الوثائق معروف جيدًا لدى المواطنين في كل بلدانهم. وبالتالي فإن الأنظمة العربية لن تهتز بسبب نشر تلك الوثائق ما دامت المظلة الأميركية الواسعة تحمي القادة العرب من غضبة شعوبهم. ومنهم من رأى أن نشر الوثائق مجرد حدث عادي لا يحمل أي جديد سوى كثافة الوثائق ونشرها الآن بدلًا من حفظها في ملفات الأرشيف لعقود عدة.

كسر أسانج القاعدة التاريخية المتبعة في نشر الوثائق السرية بعد مرور ثلاثة إلى خمسة عقود على حفظها في دوائر الأرشيف، فقدم إلى العالم أسرارًا خطيرة بفضل التقنيات المتطورة. إذ هناك مئات الآلاف من الوثائق والمراسلات التي تم الكشف عنها وأحرجت دولًا كثيرة، وكبار المسؤولين، الأمر الذي يفترض التعاطي معها بمنتهى الجد والخطورة. «ورغم ذلك لم

---

(١٠) «ويكيليكس يثير حربًا إلكترونية،» **الخليج**، ١٠/١٢/٢٠١٠.

يتغير شيء حتى الآن على أرض الواقع. فما زالت الأجهزة نفسها تقوم بالدور نفسه، وما زالت مجموعة قليلة من دول العالم تتحكم في سياسات العالم أجمع»[١١].

هل كان من المتوقع أن تفجّر الوثائق المنشورة أنظمة عربية وتطيح بحكّامها عن عروشها لمجرد نشرها، أم أن الغاية من النشر هي مد المواطن العربي بوثائق أصلية دامغة تظهر مخاطر ما تقوم به الأنظمة العربية وحكّامها من هدر للثروات الطبيعية ولكرامات الأفراد والجماعات من شعوبها استرضاءً للتحالف الأميركي ـ الإسرائيلي، وحرصًا على البقاء في سدة الحكم حتى الوفاة بعد ضمان توريث الأبناء والأحفاد؟

٢ ـ مواقف متباينة من تسريب الوثائق

لم يكن تسريب الوثائق التاريخية عبر موقع ويكيليكس أمرًا جديدًا، بل هناك العشرات من الأمثلة التي تؤكد عملية التسريب واستخدامها لأغراض عسكرية وسياسية واقتصادية وغيرها. يكفي التذكير هنا بتسريب البلاشفة اتفاقات سايكس ـ بيكو ـ سازانوف بعد نجاح الثورة البلشفية عام ١٩١٧. وهي اتفاقية ثلاثية لم يهتم العرب إلا بالجانب الخاص بهم، فعرفت باسم «اتفاقية سايكس ـ بيكو» لتقسيم المشرق العربي بين الإنكليز والفرنسيين فور انهيار السلطنة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى. لذلك كثرت المقالات التي تدرج تسريبات الويكيليكس ضمن المنحى الإنساني الذي يهدف إلى توعية الشعوب المغلوبة على ما يُحضّر لها في الخفاء. مع التركيز على الفارق النوعي بين الحدثين من حيث كمية الوثائق وسرعة نشرها.

حين أقدمت قيادة الثورة البلشفية عام ١٩١٧ على نشر وثائق سرية من أرشيف وزارة الخارجية الروسية، لم تكن وسائل الاتصال سريعة، لذا تطلّب الأمر سنوات عدة كي يعرف بعض العرب الخارجين من حكم السلطنة العثمانية مضمون اتفاقية سايكس ـ بيكو. وتقوم الوثائق التي يتابع موقع ويكيليكس نشرها بمهمة مشابهة لتلك التي أقدمت عليها الثورة الشيوعية.

---

(١١) عبدالله السويجي، «لا جديد يا أسانج،» **الخليج**، ٢٧/ ١٢/ ٢٠١٠.

و«هي تتيح للشعوب جميعًا أن تعرف ماذا يُدبّر لها حكّامها بالتواطؤ مع الإدارة الأميركية، أو تدبّره لها الإدارة الأميركية بالتواطؤ مع بعض قيادات القوى المحلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية»[١٢].

أكد عزمي بشارة بدوره أن التسريبات أمر معهود ومعروف في السياسة الدولية، لكن الجديد هنا هو حجم الوثائق المسربة، وسرعة تسريبها وتداولها في مختلف بلدان العالم. «من هنا اسم «الويكي»، أي السرعة في الإنتاج، و«ليكس»، أي التسريبات. ونشر موقع ويكيليكس وثائق الخارجية الأميركية، لكنه لم يصنعها، ولم يكتبها. وتعتبر عملية النشر بمنزلة حدث فريد من نوعه فعلًا في التاريخ، وناتج من التطور التكنولوجي الذي حصل، وتطور نوع جديد من المعارضة السياسية في العالم تذكر بمعارضات البيئة ومعارضات العولمة والحركات المعادية للحرب في مناطق عدة من العالم»[١٣].

نبّه مازن السيد إلى أن ما نشر من وثائق ويكيليكس هو الجانب الدبلوماسي فقط. وهو الجانب الأقل ضررًا للدبلوماسية الأميركية مقابلة بالجوانب الأخرى، وبخاصة المالية منها. فهناك بيئة شاملة من الفساد تجمع كل قنوات القرار في المؤسسات المالية العالمية التي باتت تتحكم بجل مرافق الاقتصاد العالمي. «وليس من شك في أن وثائق ويكيليكس التي تكشف ممارسات المصارف الدولية الكبرى يمكن أن تهدد مستقبل الرأسمالية العالمية المتوحشة»[١٤].

رأى ميشال كيلو أن نشر الوثائق الأميركية بهذا الحجم يرتدي طابعًا إيجابيًا لأنه يظهر حجم الفساد المستشري في النظام العالمي من خلال كشف الفساد في رأسه المدبر، أي الولايات المتحدة الأميركية. فتعري

(١٢) طلال سلمان، «المستقبل العربي في ضوء الماضي: من وثائق الشيوعية إلى وثائق ويكيليكس،» **معلومات**، العدد ٨٧ (شباط/فبراير ٢٠١١)، ص ٧ ـ ١٠.

(١٣) حوار مع عزمي بشارة في شأن: «وثائق ويكيليكس والأمن القومي العربي»، أجراه معه علي الظفيري ضمن برنامج «في العمق»، بثته قناة الجزيرة الفضائية» في ٦/ ١٢/ ٢٠١٠، وأعادت نشره مجلة **معلومات**، العدد ٨٧ (شباط/ فبراير٢٠١١)، ص ١٠١.

(١٤) مازن السيد، «في انتظار فضح بيئة الفساد المصرفي . . . عن ثورة المعرفة الـ«ويكيليكسيّة»،» **السفير**، ١٦/ ١٢/ ٢٠١٠.

الوثائق الوجه البشع للدول العالمية المستبدة أمام الشعوب الخاضعة لاستغلالها، وتطالبها باتخاذ موقف علني وصريح دفاعًا عن حرياتها الأساسية، وتحرير إرادتها السياسية من التبعية. «تقدم الوثائق أدلة وقرائن ووقائع لا حصر لها تبين أن العالم غابة، وأن النظام الدولي مجرد مسرح للإجرام والعنف والاستغلال والنهب والقوة والظلم. وما تضمنته الوثائق يسهم في توضيح طابع عالمنا السياسي وعلاقات دوله وقياداته وشعوبه. ولا مفر من التعامل معه بجدية إذا أردنا للنظام الدولي أن يكون نظامًا ينشد خير الإنسانية، ويعمل لصالح شعوبها، وليس نظامًا يعيش على استغفالها والتلاعب بأقدارها»[١٥].

على جانب آخر، رأى المحلل السياسي في جريدة **الخليج** أن الجرأة في فضح السياسات الأميركية على المستوى الكوني يشير إلى عجز الدولة الأميركية عن حماية أسرارها، وبخاصة أن وثائق ويكيليكس مثيرة للجدل لأنها وثائق رسمية أميركية تظهر خداع الحكومة الأميركية للسيطرة على حكومات أخرى. وكشفت الوثائق عن الوجه البشع للنظام الإمبريالي الأميركي الذي تمدد عالميًا إلى أكثر من طاقته وقدراته. ودلت برقيات الدبلوماسيين الأميركيين ورسائلهم عن سعيهم الدؤوب إلى الاحتفاظ بسيطرتهم على حلفاء أميركا وكبح أعدائها؛ فالولايات المتحدة هي مركز إمبراطورية عالمية ودولة لها وجود عسكري في معظم البلدان، وتنتحل دور زعيم العالم وشرطيه. «لكن كشف وثائق ويكيليكس أثبت بوضوح قاطع أن أميركا تفقد سيطرتها على العالم، وأن من الصواب والمحتم أن يحاول أناس في كل مكان إيجاد سبل لتحدي هذه القوة العظمى وجعلها خاضعة للمحاسبة»[١٦].

في هذا السياق، نُشرت مقالات كثيرة تؤكد أن الوثائق الأميركية التي نشرت على موقع ويكيليكس تحمل وقائع دامغة تطيح بالصدقية الأميركية. وفي ذلك تأكيد على أن التسريبات أضرت كثيرًا بصورة الولايات المتحدة

---

(١٥) ميشال كيلو، «فضيحة النظام الدولي،» **الخليج**، ٥/١/٢٠١١.

(١٦) «جريمة تستحق الموت،» تعليق للمحلل السياسي في: **الخليج**، ١٠/١٢/٢٠١٠.

في العالم بعد أن وضعت إدارتها في قفص الاتهام، وانعدمت الثقة بدبلوماسييها. «فالدولة التي تعجز عن الحفاظ على وثائقها السرية لا يعوّل عليها، وليست موضع ثقة. وتسريب الوثائق يحمل المسؤولين الأجانب من دول مختلفة على التحفظ في تعاملهم مع الدبلوماسيين الأميركيين خوفًا من إفشاء مواقفهم التي تعلن وراء الأبواب المغلقة»(١٧).

في المقابل، اتخذ أمين قمورية موقف الانحياز التام إلى جانب موقع ويكيليكس، وشبّه نشر الوثائق الأميركية بالثورة على النظام العالمي. «ويكيليكس جزء من ثورة بدأت للتوّ ضد كل المفاهيم الدبلوماسية التقليدية، كما أنها تعتبر تتويجًا بديهيًا للعصر الإلكتروني المعرفي الذي يعتمد على تبادل المعلومات وشفافيتها. . . لقد اختزل بكبسة إلكترونية واحدة عمل مئات الوسائل الإعلامية، والوكالات الإنسانية، وهيئات المجتمع المدني، والمحاكم الدولية، ولجان التحقيق الأممية التي وضعت نصب أعينها كشف المستور، ونشر الحقائق، وفضح مؤامرات الدول على شعوبها أو على شعوب الدول الأخرى. لا بل وضعت روزنامة عمل لسنين طويلة في متناول منظمات حقوق الإنسان بعد نشرها الغسيل الوسخ للديكتاتوريات والديمقراطيات التي تشجعها، على سطح العالم. مع ويكيليكس لا خفايا بعد اليوم، ولا ثقة بالدبلوماسيين بل بالسياسيين الأميركيين. . . ويكيليكس لم ترتكب جرمًا، فأين الجريمة في كشف الحقيقة؟ وأين المشكلة في فضح الانتهازيين والوصوليين والمنافقين الذين يقولون شيئًا في العلن وعكسه في حضرة السفراء؟»(١٨).

على العكس من ذلك، دعت الإدارة الأميركية بوصفها المتضرر الأكبر من عملية النشر، إلى إنزال أقصى العقوبات بأسانج وأعوانه لمحو هذه الظاهرة وآثارها المدمرة في الدبلوماسية الأميركية وغيرها من الدول التي تمارس القمع والإرهاب ضد شعوبها أو شعوب دول أخرى. فوصف الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون ما فعله موقع ويكيليكس بأنه «اعتداء على المجتمع الدولي».

---

(١٧) فؤاد يزدي، «النظر إلى العالم والولايات المتحدة في ضوء الوثائق المسربة،» **الحياة**، ١٥/١٢/٢٠١٠.

(١٨) أمين قمورية، «مع ويكيليكس ظالمًا أم مظلومًا،» **النهار**، ١٠/١٢/٢٠١٠.

وأصدر البيت الأبيض مذكرة نصت على أن كشف المعلومات السرية «أمر غير مقبول، ولن يتم التسامح معه». وفصلت وزارة الخارجية نظامها لتبادل البرقيات الدبلوماسية عن وزارة الدفاع، بحيث لا يمكن لموظفي البنتاغون حاليًا متابعة هذه البرقيات. وفي حين وصف نواب من الحزب الجمهوري موقع ويكيليكس بأنه «منظمة عالمية إرهابية»، رأى نواب آخرون من ذوي الميول التحررية في الحزب نفسه بأنه: «يفترض في مجتمع حر أن يعرف الحقيقة. وعندما تصبح معرفة الحقيقة خيانة، يكون المجتمع في ورطة حقيقية». لذلك ألّفت وزارة الخارجية الأميركية فريق عمل كبيرًا لتحديث الوسائل المتبعة لإبقاء المحادثات الدبلوماسية سرية وفق نظام يدعى «ديبلوماديا» الذي يمكن الوصول إليه من مكاتب وزارة الخارجية الأميركية فقط[١٩].

أدى نشر الوثائق إلى تغييرات مهمة في بعض الدول. ففي عام ٢٠٠٩ سقطت حكومة في كينيا بسبب نشر بعض الوثائق. واضطر بعض المسؤولين إلى الاستقالة في دول أخرى، أو للخضوع للمساءلة الفورية. لكن العامل الأخطر في نشر الوثائق يتجاوز معاقبة بعض المسؤولين وإجبارهم على الاستقالة إلى الأثر الهائل في الصحافة العالمية.

تعاملت الصحف العالمية الكبرى بجد مع وثائق ويكيليكس، وما زالت تفرد صفحات كاملة لتحليل تلك الوثائق، وإسقاطاتها على الدبلوماسية الأميركية. في المقابل، «تعاطت الصحافة العربية مع تلك الوثائق بطريقة تدل على هزال وضمور وبؤس. أنا أعتقد أن وثائق بهذا الحجم وبهذا الكم هو بكل المقاييس حدث تاريخي في تاريخ الصحافة. يجب على الصحافة أولًا أن تفكر بوظيفتها من جديد، وظيفتها الاستقصائية. مع ذلك، لم تعد أوساط واسعة من الرأي العام العربي تستطيع أن تتهرب من اتخاذ موقف من سياسات حكوماتها»[٢٠].

---

(١٩) جو معكرون، «عندما ترتبك البيروقراطية الأميركية في عصر ما بعد «ويكيليكس»،» **السفير**، ٦/ ١٢/ ٢٠١٠.

(٢٠) حوار مع عزمي بشارة في شأن: «وثائق ويكيليكس والأمن القومي العربي»، أجراه معه علي الظفيري ضمن برنامج «في العمق»، بثته قناة الجزيرة الفضائية» في ٦/ ١٢/ ٢٠١٠، وأعادت نشره مجلة **معلومات**، العدد ٨٧ (شباط/ فبراير ٢٠١١)، ص ١٠٨ ـ ١١٠.

٣ ـ وثائق ويكيليكس والتأسيس لمرحلة جديدة من البحث التاريخي الموثّق

أحدثت وثائق ويكيليكس صدمة كبيرة في الأوساط الدبلوماسية لأنها كشفت أسرارًا كثيرة كانت تقبع في أدراج الأرشيف لعقود طويلة قبل السماح بالاطلاع على وثائق قليلة منها. ومع أن بعض المحللين شكك في مدى تأثير تلك الوثائق في الرأي العام ما دامت أغلبية ما تكشفه من معلومات معروفة إلى حدّ ما في الأوساط السياسية والثقافية وحتى الشعبية، فإن نشرها يساهم في تعزيز البحث التاريخي المستند إلى وثائق أصلية بأعداد كبيرة.

عرّت الوثائق سياسة الولايات المتحدة الأميركية بوصفها الدولة العظمى التي تمتلك بدقة كبيرة أسرارًا خطيرة تهدد أغلبية زعماء العالم. فخصصت لهذه الغاية جيشًا من الدبلوماسيين، والموفدين، والمدربين، والخبراء، والجواسيس، إضافة إلى قواعد عسكرية ثابتة في عدد كبير من الدول الملحقة بالسياسة الأميركية، وأساطيل بحرية متجوّلة في مختلف موانئ العالم. وبدا واضحًا أن هؤلاء يؤلّفون جهازًا بشريًا ضخمًا ومزودًا بأحدث وسائل التكنولوجيا والتواصل السريع. وهو جهاز عصري يمتلك أفراده أرقى أنواع التكنولوجيا وعلوم التواصل، مجند بالكامل لخدمة المصالح الأميركية، ويرسل التقارير اليومية إلى الإدارة الأميركية من مختلف بقاع الدنيا مغطيًا مختلف القطاعات. تحولت العولمة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية إلى رأسمالية همجية بسبب ميلها الدائم إلى تفجير الحروب والنزاعات الداخلية، وتفلّتها من رقابة الأمم المتحدة، ومن كل القوانين والأعراف الدولية والقيم الإنسانية التي تدعو إلى الشفافية والمساءلة. ووضعت المسؤولين والدبلوماسيين والموظفين الأميركيين في موقع المساءلة القانونية والخلقية.

من المتوقع أن تفضي عملية نشر الوثائق على المواقع الإلكترونية، وصفحات كبريات الصحف العالمية، وعلى شبكات محطات التلفزة إلى تبدلات مهمة على مستوى العمل الدبلوماسي من جهة، وفي مجال البحث التاريخي الموثق من جهة أخرى. فلم يعد في الإمكان حجب الوثائق، أو كتم المعطيات الواردة فيها، أو منع الحقائق التاريخية من الانتشار لسنوات

طويلة، أو معاقبة موقع إلكتروني وحجبه لأن مواقع أخرى ستحل مكانه في نشر الوثائق. ولعل أبرز النتائج المتوقعة في مجال تعميم الوثائق على مستوى البحث التاريخي هي التالية:

أ ـ إحداث ثورة فعلية في مجال التواصل

إن نشر هذا الكم الهائل من الوثائق خلال فترة قصيرة جدًا، مؤشّر واضح على ولادة ثورة حقيقية غير مسبوقة في عالم الإعلام والتواصل وبناء مجتمع المعرفة الرقمي. وبات في إمكان من يمتلك المعرفة العلمية الدقيقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والعالم الرقمي الوصول إلى كثير من الوثائق السرية المتوافرة بأعداد كبيرة، ويمكن الحصول عليها عبر الاشتراك أو الأسلوب الشرعي أو القرصنة وتعميم معلومات الوثائق على مواقع الإنترنت. «فلن يكون العالم بعد وثائق ويكيليكس كما كان عليه قبلها، وما كشف حتى الآن ليس سوى غيض من فيض هذا الزلازل الوثائقي الرهيب»[٢١].

ب ـ قيام شراكة متطورة بين المواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام المرئية والمكتوبة

تبنى موقع ويكيليكس استراتيجية لنشر تقارير تستند إلى الوثائق السريّة في الصحف العالمية الكبيرة، وتأسيس شراكة مع مؤسسات إعلامية معروفة. نظرًا إلى أصالة تلك الوثائق ما عاد ينظر إلى موقع ويكيليكس باعتباره مؤسسة إخبارية رصينة فحسب، بل باعتباره خلية من الناشطين الذين ينشرون معلومات تحرج مسؤولين في أعلى مراكز السلطة. لكن العلاقة بينهما ما زالت في بداياتها الأولى، ولم تتخذ بعد طابع الشراكة العلمية الدائمة. إذ تعاطت المؤسسات الإعلامية مع الوثائق المسربة حتى الآن على قاعدة صفقة إعلامية وتجارية مشروعة مع مؤسسات صحافية كبيرة ذات تأثير بارز على المستوى الدولي.

تبلور اتجاهان نقديان في النظر إلى دور موقع ويكيليكس، وإلى مدى

(٢١) سامي كليب، «العالم قبل ويكيليكس وبعدها،» **السفير**، ٢١/ ٢/ ٢٠١٠.

تغييره فعلًا أسلوب العمل في الصحافة السائدة عبر تشجيع الصحافة الرقمية بالتعاون مع مؤسسات إخبارية بارزة تتبنى سياسة السبق الصحفي من جهة، وأسلوب التعاطي مع الدبلوماسيين والموفدين الأميركيين إلى الخارج من جهة أخرى:

١ ـ التيار الجذري الذي يشدد على أن التعاطي مع الدبلوماسيين الأميركيين في المستقبل سيتّسم بكثير من التحفظ والحيطة والحذر. «من الآن وحتى إشعار آخر لم يعد باستطاعة أي زعيم أميركي أو مسؤول أن يضمن سرية المعلومات التي بحوزته. كما لم يعد بإمكان أي مسؤول حكومي أو ديبلوماسي التحدث مع أي مسؤول أميركي أو دولي صراحة من دون أن يفكر باحتمال نشر كلامه، أو أن ويكيليكس أو مواقع أخرى تشبهه ستكون له بالمرصاد، كما أنه ليس بإمكان مسؤول أو ديبلوماسي أو حتى عميل أو متعاون مع أجهزة أميركية أو غيرها أن يكون في مأمن إزاء تسريبات قادمة قد تؤثر على موقعه»[٢٢].

٢ ـ التيار المعتدل الواسع، الذي يحاول التخفيف من مخاطر تسريب مضمون التقارير السرية التي يرسلها الدبلوماسيون والموفدون الأميركيون إلى وزارة الخارجية الأميركية. وذلك لأسباب عدّة، أبرزها أن ما تتضمنه تلك التقارير من معلومات يكاد يكون معروفًا لدى عدد كبير من المتخصصين، وأن هذه التقارير في عصر العولمة وثورة التواصل وانسياب المعلومات لم تعد تحظى بالأهمية التي كانت لها في العقود الماضية حين كانت مصدرًا أساسيًا، وأحيانًا وحيدًا، لصوغ موقف الولايات المتحدة من بعض القضايا الدولية. «لذا، فالقول بأن تجربة الموقع غيرت بشكل عميق من عمل الصحافة وطريقة نشر المعلومات، أو أنها غيرت من طريقة العمل الدبلوماسي تبدو مبالغًا فيها نوعًا ما»[٢٣].

مع ذلك، يمكن التأكيد أن نشر وثائق ويكيليكس أحدث نقلة نوعية في

---

(٢٢) عبد الحسين شعبان، «ماذا وراء تسريبات «ويكيليكس»؟» **المستقبل**، ١٢/١/٢٠١١.

(٢٣) دافيد كار، «هل غيّر ويكيليكس واقع الصحافة إلى الأبد؟» **الشرق الأوسط**، ١٦/١٢/٢٠١٠.

بنية العمل الدبلوماسي الأميركي، من حيث الشكل والمضمون. وهذا ما أشار إليه الباحث الياباني هيديتوشي ساتووكا حين قال: «في تقاليد الدبلوماسية القديمة، يوصف الدبلوماسي عادة بأنه إنسان شديد الغموض والتكتم، ترسله دولته للتفاوض مع الحكومات الأخرى وليس في جعبته سوى ورقة واحدة هي الدفاع عن مصالح بلاده. وكان على استعداد دائم ليمارس الكذب دفاعًا عن تلك المصالح. وبعد أن فضحت وثائق ويكليكيس أوراق الدبلوماسية الأميركية لم يعد بمقدور دبلوماسييها إخفاء أوراقهم السرية على طاولة المفاوضات»[٢٤].

ج ـ تعميم الوثائق التاريخية عبر أسلوب القرصنة الإلكترونية

كشفت ظاهرة ويكيليكس عن مسألة تقنية ذات طابع معرفي إلى أبعد الحدود؛ فهل في إمكان الباحثين الحصول على الوثائق السرية في دول أخرى ونشرها على غرار ما فعله الموقع مع وثائق الخارجية الأميركية؟ وهل أن قوانين الدول الأخرى تقف عاجزة عن معاقبة الفاعلين كما حصل لأسانج بسبب القوانين السويدية أو السويسرية أو الأميركية التي تحمي الإعلاميين، ولا تلزمهم بالكشف عن مصادر معلوماتهم، أو معاقبتهم على نشر الوثائق؟ وهل أن الباحثين والمؤرخين يستطيعون الوصول إلى أرشيف دول أخرى؟ أم أن ظاهرة ويكيليكس ستبقى فريدة ويصعب تكرارها في المستقبل إذا تمت معاقبة القائمين على موقع ويكيليكس؟

الأسئلة كثيرة في هذا المجال، لكن الأجوبة تشير إلى نوع من الصراع الحاد بين تيارين:

الأول، تيار تقليدي يريد الاستمرار في إبعاد الوثائق السرية عن متناول الباحثين والمؤرخين والاحتفاظ بالقواعد التقليدية المتبعة في نشر الوثائق بعد غربلتها بدقة، وانتظار عقود عدّة لنشرها بصورة انتقائية.

الثاني، تيار شبابي يريد الحصول على الوثائق السرية بمختلف الطرق، الشرعية منها وغير الشرعية. ومع أن القرصنة تعرض صاحبها للمساءلة

(٢٤) Hidetoshi Sotooka, «Shockwaves of 'Stateless' WikiLeaks Spread,» *Sahi Shimbun*, 5/2/2011.

القانونية والعقاب، إلا أنها تستثير حماسة كثير من المغامرين الباحثين عن المال والشهرة، أو المناضلين الحقيقيين دفاعًا عن قيم أخلاقية مشتركة وبناء عولمة أكثر إنسانية. ومن المتوقع أن تطور أجهزة الرقابة في مختلف دول العالم، وبخاصة الكبيرة منها، من طرائق عملها لحماية وثائقها من القرصنة الإلكترونية. في المقابل، ستستمر مواقع إلكترونية عالمية، عبر أفراد أو مجموعات صغيرة تمتلك أسرار التكنولوجيا المتطورة، في سعيها الدؤوب للحصول على تلك الوثائق، وكشف محتوياتها أمام الرأي العام المحلي والدولي. لذلك هدد صاحب موقع ويكيليكس كل من يحاول تعريضه للعقاب، أو تعريض موقعه للإغلاق أو للمضايقات بأن يكشف أعوانه كل الوثائق الموجودة بحوزتهم مهما كانت النتائج المترتبة على هذه العملية الخطرة التي تهدم الهيكل فوق رؤوس الجميع. ومرد ذلك أن القيمين على الموقع يعدّون أنفسهم يمثلون نوعًا جديدًا من مؤسسات الدفاع عن قضايا إنسانية عامة، وأنهم يتبنون مبدأ الشفافية التامة والكشف عن الحقائق كاملة، وأن الهدف الأسمى لديهم هو فضح الفاسدين والمفسدين حيث وُجِدوا. لذلك رأى جميل مطر أننا أمام اتجاهين كلاهما عاجز عن الحظر أو منع ظاهرة نشر تلك الوثائق بطريق القرصنة الإلكترونية. «ولا يوجد أمام العالم اليوم سوى طريقين لمواجهة خطر الشبكة الإلكترونية: الطريق الصيني الذي يقضي بمنع تدفق المعلومات من أساسه ومن مصادرها، وهو طريق غير مضمون النجاح بدليل ما حدث بين الصين وشركة غوغل، والطريق الأميركي، أي فرض الرقابة والتدخل والتجسس، وقد أثبتت تسريبات موقع ويكيليكس أنه أيضًا طريق غير مضمون»[٢٥].

د ـ الدخول في عصر القوة الناعمة عبر ثورة التواصل الرقمية

بعد أن وجهت وثائق ويكيليكس ضربة موجعة إلى مبدأ الحفاظ على سرية المراسلات الدبلوماسية من خلال فضحها الوثائق الأميركية، أظهرت في الوقت نفسه مدى التحول الجذري الذي يشهده عصر المعلومات على

---

(٢٥) جميل مطر، «الدبلوماسية والشبكة: التزام السرية يولّد الفضول والتمرد،» **السفير**، ٩/ ١٢/ ٢٠١٠.

المستوى الكوني وموقع التكنولوجيا المتقدم في بناء مجتمع المعرفة وتطوير الإنتاج. فلم تعد المعلومات مجرد رسائل تُنقل بواسطة التكنولوجيا المتطورة، بل مادة علمية معرفية تساعد في التقدم الاقتصادي، وبناء قاعدة متطورة لنشر الخدمات على نطاق واسع، والمساهمة في عملية التواصل التقني والفني والثقافي بين مختلف الجماعات، والمنظمات، ومراكز الإنتاج والأبحاث العلمية المتطورة. واتسعت دائرة النشاط الفردي والعمل الجماعي المنظم بفضل مجتمع المعرفة الرقمي الذي يعتمد لغة عالمية رقمية سهلة الاستخدام والانتقال بين تقنيات المعرفة وفنون التواصل. وبرز تحول في مجال القوة والسلطة بفعل «**الثورة الرقمية**» لا يقل تأثيرًا عن التحول الذي أحدثته ثورة الطباعة في بداية نهضتها. ونظرًا إلى ما توفّره هذه الثورة من كثافة المعلومات وسرعة انسيابها كل جميع وسائل الإعلام، بات التمايز في المرحلة الراهنة داخل القوى التي تمتلك مفاتيح الثورة الرقمية والإبداع فيها. وهي مرحلة جديدة بالكامل على المستوى الكوني، وحافلة بنقاط القوة والضعف في آن واحد.

هـ ـ استنباط مناهج جديدة في البحث التاريخي الشمولي

تحتاج كتابة التاريخ العلمي أولًا إلى التأكد من أصالة الوثائق وشموليتها لمختلف جوانب التطور الاجتماعي. كما تحتاج ثانيًا إلى مؤرخ نقدي يمتلك منهجًا متكاملًا لدراسة الوثائق، وتحليلها، واستنباط الفرضيات النظرية الملائمة وصولًا إلى الاستنتاجات العلمية القابلة للتعميم. وهو منهج معتمد في دراسة الوثائق التاريخية، لكنه متطور باستمرار عبر الإفادة من الكتابات التاريخية العلمية المعاصرة.

تقدم وثائق ويكيليكس فرصة ثمينة لعدد من الباحثين العرب الذين يعملون في مجال علم اجتماع المعرفة للتركيز على مبادئ الإبستيمولوجيا الشمولية وتجاوز الدراسات الإمبيريقية الفرعية المعتمدة حتى الآن. فرؤية الحدث المحلي من منظور شمولي يساهم في الارتقاء بالبحث التاريخي إلى مرحلة أعلى من خلال دراسات شمولية استنادًا إلى الوثائق الأميركية وغيرها من الوثائق المحلية والإقليمية والدولية. ومن خلال مقارنة وثائق الأرشيف، بمختلف مصادره، يمكن التأكد من صدقية المعطيات التاريخية، والإحصائية

الدقيقة التي تضمنتها. هذا إضافة إلى تقديم نماذج بحثية جديدة في كثير من جوانب التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات العربية استنادًا إلى الوثائق المنشورة على موقع ويكيليكس.

ثالثًا: آفاق البحث التاريخي العربي في ضوء وثائق ويكيليكس

من أولى ثمار نشر وثائق ويكيليكس هي البحث العلمي التاريخي وتجاوز الكتابة الأيديولوجية التقليدية غير المسندة إلى وثائق أصلية بذريعة صعوبة الوصول إليها في مراكز أرشيف الدول العظمى التي تحجبها عن أغلبيّة المؤرخين ولا تسمح بالوصول إليها إلا لعدد محدود منها تمنح لمؤرخين تثق بولائهم السياسي. إذ أتاح الكشف عن الوثائق الرسمية إمكان قراءتها في ضوء وثائق الأرشيف المتنوعة. لكن هذا الكم الهائل من وثائق ويكيليكس الأميركية التي وضعت دفعة واحدة في متناول جميع الباحثين في العالم من خلال مواقع إلكترونية متطورة جدًا يحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتطوير الأدوات النظرية والمعرفية لعلم دراسة الوثائق وطرائق الإفادة منها وفق مناهج متنوعة تطال مختلف العلوم الإنسانية. ويتضمن المنهج التاريخي الشمولي المقترح لدراسة الوثائق سمات علمية قابلة للتعميم والانتشار من خلال أبحاث معمقة تُنشَر على المواقع الإلكترونية، منها:

١ ـ تحديد مضامين المفاهيم المتداولة كثيرًا في الكتابات التاريخية المعاصرة بصورة دقيقة، لأنها تتعرض باستمرار لانتقادات كثيرة، ومن مواقع معرفية متعددة. ومن أول واجبات المؤرخ الاجتماعي العمل على استنباط مقولات علمية جديدة تساهم في تحليل أعمق لسيرورة حركة التحديث والتطور التي مرت بها المنطقة العربية.

٢ ـ التأكد من صدقية المعطيات التاريخية والإحصائية الدقيقة التي تضمنتها تلك الوثائق، والانتقال من مرحلة الدراسات الفرعية إلى كتابة التاريخ الشمولي وتقديم دراسات علمية مسندة إلى معطيات رصينة مستقاة من وثائق خارجية متنوعة ومقارنة مع المصادر المحلية.

٣ ـ إظهار الفائدة العلمية التي نجمت عن نشر الوثائق عبر تقديم نماذج بحثية جديدة في أي من جوانب التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات التي تحدثت عنها.

٤ ـ الخروج من دائرة الأدلجة التاريخية إلى كتابة أبحاث تاريخية علمية أكثر دقة وموضوعية من تلك السائدة الآن على الساحة الثقافية العربية. فالدراسات العلمية الموثقة والمستندة إلى وثائق ومصادر علمية تمثّل خطوة أساسية على طريق تطوير الكتابة التاريخية في العالم العربي بحسب منظور علمي وشمولي وفقًا لأرقى قواعد الدقة والموضوعية. لكن المؤرخ الموضوعي ليس محايدًا بالمعنى السطحي الذي يفهمه بعضهم عن الحياد والموضوعية، بل منحاز إلى الحقائق التاريخية بالشكل العلمي الذي تدل عليه الوثائق الأصلية. وهو متمسك دومًا بالتحليل العقلاني الذي يكتب «**تاريخ الناس كل الناس**»، وفق مقولة فولتير.

ملاحظات ختامية

أظهر نشر هذا الكم الهائل من وثائق ويكيليكس إمكان اختراق المواقع الإلكترونية حتى في الدول المتطورة جدًا. وبالتالي، المعركة محتدمة بين حجب الوثائق التاريخية عن المؤرخين والرأي العام، وتعرية مواقف القادة والسياسيين بكل الوسائل الممكنة، بما فيها القرصنة، وذلك إبان حكمهم وليس بعد وفاتهم. إن قراءة تحليلية لهذه الوثائق من وجهة نظر البحث العلمي التاريخي تقود إلى استنتاجات كثيرة، أبرزها:

١ ـ التركيز على البعد الثقافي لا الفضائحي في نشر الوثائق التاريخية: لذا تخشى القوى المسيطرة من الصراع الدائر حاليًا بين من يريد استباحة نشر الوثائق ومن يصر على الاحتفاظ بسرّيتها باعتبارها وثائق تاريخية لا يسمح بالكشف عنها إلا بعد مرور عقود على حفظها في مراكز الأرشيف. ولم تعد مسألة الحصانة الدبلوماسية لسفراء الدول المعنية بتلك الوثائق ذات أولوية لدى ناشري تلك الوثائق. حيث أيقنوا أن ما يرسله هؤلاء من معلومات لا يقدم، في معظم الأحيان، إضافات نوعية إلى ما هو معروف جيدًا في الإدارة المركزية الأميركية. إذ تجاوز صناع القرار الأميركي تقارير أغلبية الدبلوماسيين الأميركيين عن القادة المحليين لأن معظم هؤلاء القادة

يتلقون توجيهات مباشرة عند زياراتهم المتكررة إلى عاصمة القرار الأميركي في واشنطن. كما أن حصانة الأشخاص المشار إليهم في تلك الوثائق ليست ذات قيمة. إذ بات دورهم داخل مجتمعاتهم ضعيفًا جدًا لأن الإدارة الأميركية هي التي تؤدي الدور الأول في بقائهم على عروشهم، من دون شرعية داخلية، وعلى الرغم من إرادة شعوبهم في أغلب الأحيان. وهي تدرك جيدًا أن الكشف عن تلك الوثائق عبر وسائل الإعلام لتعريتهم أمام شعوبهم والعالم لا تثير أي تحرك داخلي، بل يقتصر أثرها على مجرد قراءتها في إطار وسائل الإعلام. ومع أن ما تظهره تلك الوثائق يكاد يكون معروفًا لدى المواطن العادي، فإن الجانب الفضائحي فيها يضيف الكثير إلى ما هو معروف عن فساد الأسر الحاكمة، والقيادات السياسية والحزبية والنقابية والعسكرية، وضلوعها في التواطؤ العلني ضد مصالح شعوبها، وارتباطها الوثيق بمشاريع الدول الخارجية، وتغليب مصالحها الشخصية على مصالح دولها وشعوبها. فهي تتجاوز مسألة القرصنة الوثائقية وفضح من تناولتهم الوثائق وتعريتهم أمام شعوبهم والعالم عبر وسائل الإعلام لكي تؤسس مرحلة جديدة في عالم التوثيق العلمي الشمولي.

هذا إضافة إلى كشف تحالف رجال السياسة مع أصحاب رؤوس الأموال، ومافيات السلاح، والمخدرات، وشركات النفط، وشركات التبغ، وتجار الأدوية وغيرها. وهي عملية نضالية بامتياز، لأنها تعرض مواقع النشر للتدمير، وأصحابها للعقاب. فنشر الوثائق الدالة على الصفقات الكبرى للمافيات السياسية والاقتصادية يشير بالدليل القاطع إلى مراكز القرار الأساسية في صنع التاريخ العالمي التي تتضمن دومًا أسماء حيتان المال التي تتحكم بعصر العولمة. كما أن الكلام على سقوط هيبة الولايات المتحدة، أو الإساءة إلى دبلوماسييها في الخارج أمر مبالغ فيه. فما زالت الإدارة الأميركية قادرة على فرض عقوبات صارمة لحماية وثائقها في المستقبل من خلال إصدار تشريعات جديدة تنزل أشد العقاب بكل من يسطو على وثيقة من أرشيفها الرسمي، أو يساهم في نشرها عبر أي وسيلة إعلامية. لكن تلك الإدارة الأميركية تدرك جيدًا أن إنزال العقاب الصارم ببعض أصحاب تلك المواقع لن يغلق الباب الذي فتح على مصراعيه أمام سباق حاد بين المواقع الإلكترونية المتطورة جدًا، التي

تعنى بنشر فضائح الأشخاص والمؤسسات، واستغلالها بهدف التأثير السياسي أو الكسب المالي الوفير.

٢ ـ إعادة وثائق ويكيليكس الثقة بمنهجية «التاريخ المباشر»: وضع الموقع دفعة واحدة، كمًا هائلًا من الوثائق الأصلية التي تنشر مباشرة، وأول مرة، على مواقع إلكترونية متطورة لتصبح فجأة في متناول الباحثين على المستوى الكوني. وما بدأه موقع ويكيليكس في تجاوز سرية الوثائق التاريخية وكشفها أمام الباحثين كان نموذجًا يحتذى به لعدد متزايد من المواقع المشابهة. ومن المتوقع أن تظهر قريبًا مواقع إلكترونية جديدة تتجاوز هاجس نشر وثائق فضائحية، وتتناول مواقف معروفة لعدد من الحكام والسياسيين. وستبرز مواقع متخصصة بنشر الوثائق الأساسية التي تصيب مختلف المجالات السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، والتربوية. ويعود ذلك إلى أن نشر عدد كبير من الوثائق على موقع ويكيليكس الإلكتروني دفعة واحدة ومن دون إذن خاص من القيمين عليها في محفوظات الأرشيف الأميركي، أكد عجز الإدارات الحديثة، حتى في الدول الكبرى، عن منع تسريب كم هائل من الوثائق السرية على طريقة موقع ويكيليكس الذي فضح مضمون تلك الوثائق وجعلها في متناول الباحثين ووسائل الإعلام. وهو ما يطرح إمكان قيام تحالف في المستقبل بين المواقع الإلكترونية وقوى داخلية ومؤسسات تقنية متطورة لفضح ما يوضع في خانة «**سري جدًا**». وهو تحالف إيجابي يساهم في كتابة التاريخ الاجتماعي المباشر للمجتمعات البشرية بصورة أكثر دقة وموضوعية، من دون انتظار سنوات طوال حتى يُفرج عنها ووضعها في متناول المؤرخين. يضاف إلى ذلك أن تدابير الأرشيف التي كانت تمنع الإطلاع على الوثائق التاريخية التي تتناول بعض الشخصيات إلا بعد مرور عقود عدة على حفظها باتت عديمة الجدوى في عصر ثورات العلوم والتواصل. وباتت القاعدة المرتقبة أن تعمم الوثائق بأعداد كبيرة ويتم النشر وفق اختيار انتقائي يسمح بالاطلاع على كل ما ورد فيها. وليس من شك في أن الجانب الفضائحي منها قد يحتل الأولية أحيانًا في النشر والتعميم بموجب اتفاقيات تعقد بين الموقع الإلكتروني ووسائل إعلام دفعت أموالًا طائلة لتحقيق سبق صحفي مقرون بأهداف سياسية وتجارية في أوقات محددة. فما نشر من وثائق

ويكيليكس التي شملت تاريخ عدد محدود من رجال السياسة، كان في الأغلب بناءً على اتفاق بين الموقع وبعض وسائل الإعلام المرئية والمقروءة. وهو ما يؤكد وجود صفقة تجارية مربحة تقوم على تحويل الفضيحة الوثائقية إلى مادة للابتزاز السياسي والكسب المادي، بعيدًا من تعميم المعرفة العلمية وتعزيز البحث التاريخي الشمولي.

٣ ـ التركيز على الإضافة النوعية لوثائق ويكيليكس في مجال البحث التاريخي: ليس صحيحًا ما روّج له بعض المحللين من أن ما نشر في تلك الوثائق حتى الآن لا يضيف الكثير من المعطيات التاريخية المعروفة لدى أغلبية المهتمين بقضايا التوثيق والنشر. فالمذكرات المرسلة من السفارات الأميركية في الخارج تتضمن معلومات عامة مفيدة وملاحظات شخصية دقيقة تتكامل تباعًا، ومعطيات مرحلية يستفاد منها في صياغة التوجهات الأساسية للسياسة الأميركية. إذ يستند صناع القرار الأميركي أساسًا إلى تقارير الدبلوماسيين الأميركيين عن القادة المحليين التي تساعدهم على كيفية التعامل معهم عند زيارات بعضهم المتكررة إلى عاصمة القرار الأميركي في واشنطن. وما قدمته وثائق ويكيليكس حتى الآن أكثر بما لا يقاس مما كان يعرفه أكثرية الباحثين والمؤرخين عن مضمون تقارير السفراء الأميركيين في مناطق وجودهم. لذا يمكن التأكيد أن نشر الوثائق أدخل البحث التاريخي في مرحلة جديدة سِمتها الأساسية الاستناد إلى تقارير أصلية ومباشرة.

٤ ـ دور بارز مرتقب لوثائق ويكيليكس في تطوير البحث التاريخي المحلي: طرحت الوثائق علامات استفهام كبيرة في شأن طريقة النشر الكثيف للوثائق وأثرها في مستقبل البحث التاريخي العلمي، على المستويين المحلي والدولي. حيث تم الحصول على تلك الوثائق بأعداد كبيرة، ثم خضعت لعملية انتقاء وغربلة. ونشر بعضها بسرعة قياسية بناء لطلب من مؤسسات معنية بتعميم الفضائح. في حين بقيت نسبة هائلة من وثائق التاريخ الاجتماعي فيها مغيبة، إما لعدم أهميتها الفضائحية، كما يعتقد من حصلوا عليها، وإما لمردودها المتدني في حال نشرها عبر وسائل إعلام دفعت مبالغ باهظة للحصول عليها ضمن صفقات تجارية. لذا يقدم الكشف

عن كل تلك الوثائق مادة علمية بالغة الأهمية لصوغ منهجية علمية جديدة للربط بين التاريخ المحلي والتاريخ العالمي. وهذا ما يساعد على تطوير التاريخ المحلي وفق منهجية علمية أكثر دقة وشفافية. وبعد أن فتح نشر الوثائق آفاقًا جديدة للبحث العلمي التاريخي، فإن كتابة التاريخ الشمولي في عصر العولمة وتسريب الوثائق وانسياب المعلومات تحتاج إلى رؤية فكرية متنورة تستحضر المناهج التاريخية الأكثر دقة لفهم حركة التاريخ المحلي والإقليمي في تبدلاتها المستمرة. إذ دراسة التاريخ المحلي غير المتفاعل مع محيطه الإقليمي وبمعزل عن التبدلات المستمرة على المستوى الكوني الحاضر يجعل الكتابة التاريخية عاجزة عن مواكبة ديناميات الحركة التاريخية في بُعدَيها المحلي الضيق والعالمي الشمولي من حيث هي تفاعل مستمر بين الماضي والحاضر ضمن عولمة متسارعة يصعب تجاهلها أو توهم العزلة عن تأثيراتها.

٥ ـ نشر الوثائق وتحديات الكتابة التاريخية في عصر العولمة: بعد أن تعمق تداخل التاريخ المحلي بالتاريخ العالمي، لم يعد المؤرخ العلمي يشكو غياب الكم الوثائقي الكافي للقيام بأبحاث تاريخية رصينة. لكن المشكلة تكمن في أن يتخذ البحث أحيانًا طابع تسليط الضوء على جانب واحد منه وطمس الجوانب الأخرى الدالة على الحدث التاريخي بأبعاده المتنوعة. فكثرة الوثائق الجديدة تحض على كتابة جديدة للأحداث التاريخية، وتساعد في إنجاز أبحاث متطورة باستمرار طلبًا لمزيد من الدقة والموضوعية. صحيح أن الماضي لا يتغير لكن معرفتنا به قابلة للتغيير والتطوير من خلال إعادة كتابة التاريخ في ضوء وثائق جديدة واستخدام تقنيات جديدة، ومناهج جديدة. ولم تتقدم كتابة التاريخ باتجاه المزيد من الموضوعية والعقلانية إلا مع أعمال الذين شككوا في الوثائق السائدة وما تضمنته من معطيات فردية أو جماعية. وفتحت تلك المنهجية آفاقًا مستقبلية واسعة أمام البحث التاريخي، المحلي والعالمي، انطلاقًا من نشر الوثائق التاريخية بكميات كبيرة على موقع ويكيليكس وغيره من مواقع الإنترنت. وباتت كتابة التاريخ انطلاقًا من الوثيقة المكتوبة سهلة المنال بعد نشر هذا الكم الهائل من وثائق الأرشيف، والتعرف إلى مضمونها في اللحظة التاريخية التي كتبت فيه من دون الانتظار لعقود طويلة قبل الكشف عن

محتوياتها. فتداخَلَ الماضي بالحاضر من خلال الوثائق المباشرة الدالة عليه. وأصبحت المعرفة الدقيقة بالماضي مدخلًا مهمًا لفهم أحداث الحاضر وتفسيرها بطريقة علمية سليمة. وذلك يتطلب إعداد المؤرخين الجدد بطريقة علمية عصرية تأخذ في الحسبان تداخل الداخل بالخارج، والماضي بالحاضر، والتاريخ الفرعي أو المحلي بالتاريخ الإقليمي أو العالمي الشمولي. إذ باتت مواقع الإنترنت الحديثة عنصر جمع وتخزين للوثائق المحلية والخارجية تضاهي موجودات أكبر مراكز الأرشيف في العالم. والاطلاع سهل، ويمكن الحصول عليها بسرعة فائقة وتخزينها وفق طرائق حديثة تمنع تحللها أو جعلها سريعة العطب، وتسهل قراءتها بواسطة تقنيات متطورة وقادرة على تفسير مختلف جوانب الوثيقة.

٦ ـ وثائق ويكيليكس تحرر المؤرخ من ضغوط التوثيق المحدود والمراقب: حررت الوثائق المنشورة بأعداد كبيرة المؤرخ العلمي من أحادية الوثيقة أو المخطوطة، كما كان يحصل في الماضي حين كان يضطر عدد كبير من المؤرخين إلى ترداد ما كتبه المؤرخون الذين سبقوهم، لأن الجميع استندوا في دراساتهم إلى عدد محدود جدًا من المخطوطات. وأدى الحظر المفروض على الوثائق وصعوبة الاطلاع عليها حتى في مراكزها، لأسباب سياسية أو إدارية، أو مالية، إلى تراجع مريع في الكتابة التاريخية المعاصرة على المستوى الكوني. وشهدت تلك الكتابة التاريخية مرحلة من الجمود النظري بسبب سجن الماضي في وثائق أرشيف مغلق، أو مشتت، أو خارج متناول المؤرخين. وكان من الصعب جدًا معرفة خلفية الأحداث المعاصرة في ضوء وثائقها الأصلية، البعيدة منها والقريبة. لذلك شكل نشر وثائق ويكيليكس انقلابًا حقيقيًا في دمج الماضي بالحاضر، ومعالجة موضوعات تاريخية كان من الصعب الحصول على وثائقها، الفردية منها أو الجماعية، التي تعنى بالقضايا السياسية منها أو الإدارية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية والثقافية وغيرها.

بعد نشر وثائق ويكليكس وتوقع الاستمرار في نشر المزيد منها على المستوى العالمي، بات بمقدور المؤرخ قراءة الحدث التاريخي المعاصر انطلاقًا من تحليل مؤثراته الاجتماعية الحية على أرض الواقع، ومعرفة دور

القوى الفاعلة فيه. وهي منهجية جديدة بالكامل لأنها تساعد في تحرر المؤرخ من ضغوط شح المعلومات، وندرة الوثائق الفاعلة في الحدث، التي يمكن الاطلاع عليها لحظة صدورها. ومع كثرة الوثائق وشموليتها لكل جوانب الحدث المعاصر، يستطيع المؤرخ الموضوعي عقلنة قراءته للمعطيات التاريخية وتوظيفها في سياق منهجي علمي سليم. وبات قادرًا على وضع الحقيقة التاريخية فوق كل اعتبار، وتحرير الكتابة التاريخية العلمية من سلبيات المرويات الفردية غير الدقيقة، والعمل على تعزيز أبحاثه بتكامل ركائز المنهج العلمي الرصين من حيث التوثيق الجيد، ونقد المرويات، وتحليل المعطيات، وصدقية الفرضيات، وشمولية الاستنتاجات. هنا لا بد من التنبيه إلى مخاطر تحليل الأحداث المحلية من خلال وثائق خارجية فقط، أو توصيف الظاهرة التاريخية من دون ربط حاضرها بماضيها.

ختامًا، قدمت وثائق ويكيليكس خدمات بالغة الأهمية إلى المؤرخين والباحثين. وهي تفترض بالضرورة تطوير الكتابة التاريخية في عصر العولمة من خلال إبراز عملية التفاعل المباشر بين الداخل والخارج. لذلك أفردت هذه الدراسة مكانة خاصة لمنهجية التأريخ بالوثيقة ومدى الإفادة منها في المرحلة الراهنة. وأكدت أن الكتابة التاريخية المسندة إلى وثائق أصلية باتت أكثر من أي وقت مضى عنصرًا ثقافيًا بارزًا لتلافي ضياع الذاكرة الإنسانية، وتشكيل الوعي الجمعي، واستخراج الدروس من أعمال القادة، الإيجابية منها والسلبية على حد سواء. فهي تقدم مادة معرفية غنية بأسبابها ودلالاتها ونتائجها، كما تظهر حركة التطور الاجتماعي في تبدلاتها المستمرة عبر المكان والزمان. فالمراسلات الدبلوماسية الأميركية مليئة بمعلومات مهمة، وبملاحظات شخصية، ومعطيات إحصائية غنية. ومن المتوقع أن تساهم البحوث المعمقة في شأن وثائق ويكيليكس في توليد مرجعية نظرية جديدة لقراءة تلك الوثائق وتطوير المنهج العلمي التاريخي في العالم العربي على أسس أكثر دقة وموضوعية بعد رفده بمصادر جديدة.

لم يكن الخلاف يومًا على أهمية نشر الوثائق التاريخية الخاصة بالزمن الماضي، بل على مدى الإفادة منها للتأثير في الحاضر والمستقبل. وغالبًا ما كانت الكتابة التاريخية تأخذ أبعادًا سياسية أكثر منها علمية. لذلك تبقى

الوثائق المحفوظة في الأرشيف، أو المسربة منه قليلة الفائدة ما لم تساهم في رفع درجة الوعي لدى الباحثين والناس العاديين لأنهم يمثّلون معًا الركيزة الصلبة لمنهجية التاريخ الاجتماعي. فنشر الوثائق الجديدة يحض على كتابة أكثر دقة للأحداث، وعلى تجديد المناهج العلمية في كتابة التاريخ وإعادة كتابته باستمرار في ضوء وثائق متجددة.

هكذا يتداخل الماضي بالحاضر والمستقبل ليتفاعل معهما بأشكال متعددة في إطار خصوصية التاريخ المحلي وشمولية التاريخ العالمي. لكن التاريخ ليس محكمة عادلة تدين سلوك الأفراد البارزين وفق قيم خلقية كونية متخيلة، بل هو «**كتاب للعبر**» وفق التوصيف الخلدوني، وحقل معرفي بالغ الأهمية لاختبار «**فلسفة التاريخ**» وفق المفهوم الهيغلي.

الفصل الحادي عشر

تسريبات ويكيليكس في منظور التجربة الدبلوماسية
تأثيرات في العمل الدبلوماسي والعلاقات بين الدول

حسن أبو نعمة

تعرض مفهوم العمل الدبلوماسي، وكذلك الممارسات الدبلوماسية التقليدية، لتحولات جذرية على مدى القرون والسنين.

في الآونة الأخيرة، وبسبب تقلّص المسافات، ووفرة الاتصال، ضعف دور البعثات الدبلوماسية عما كان عليه عندما كان الممثل الدبلوماسي هو المتحكم في العلاقات بين الدولة المرسلة والدولة المستقبلة. وحتى لا يُساء الفهم، وحتى لا أعطي الانطباع بأن المؤسسة الدبلوماسية هي في طريقها إلى الزوال، فإنني أعيد التأكيد أن ما جرى للعمل الدبلوماسي، بسبب التطورات وتقدم حياة الإنسان وازدهارها، هو تحوّل في الممارسات والمهمات والأدوار لا غير.

ليست هنالك نماذج ثابتة للعمل الدبلوماسي. هناك عناصر مشتركه طبعًا. لكن أساليب الدول وقواعد عملها وممارساتها تتفاوت من دولة إلى أخرى، بحسب أهمية الدولة، ونفوذها السياسي والاقتصادي، وقدرتها على التأثير، وحاجة الدول الأخرى إلى الاقتراب منها والتودد إليها، وكذلك بحسب عوامل بديهية معروفة أخرى.

العامل المشترك الذي أرى أنه لم يتغير هو أن الحرص على السرية ظل من أحد أبرز الممارسات الدبلوماسية، ولا أجد استثناءً لتلك القاعدة.

ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن أكثرية الدول تحرص على السرية. ونحن في العالم العربي بالذات نبالغ أحيانًا في الحرص على السريّة في معاملاتنا، ومداولاتنا الرسمية، وحتى في الأطر الداخلية، وذلك من قبيل الاعتقاد أن المعلومة هي حق وامتياز للمسؤول، وأن اشتراك الجمهور فيها يُضعف هيبة المسؤول، ويُقلّل من أهّمية موقعه وعمله وقدرته على الاستحواذ والتحكم.

قد يكون العامل الأهم هو عندما يكون لسان حال المسؤول يقول لديّ ما أخفيه؛ أي عندما يترتب على كشف المعلومة عواقب غير مستحبّة. نسمع

المسؤول عندما يتعرّض للنقد لأنه تستر على أمر ما، نسمعه يقول: «ليس لدي ما أخفيه». الواقع أنه في أغلب الحالات يكون لدى المسؤول أو لدى الدولة «ما تخفيه». لذلك استوجبت السرّية على الرغم من التشدّق المستمر بالشفافية، والعمل تحت الضوء. أما التشريعات التي سنّتها بعض الدول العربية أو تكاد أخرى أن تُنشِئها في شأن «حق الحصول على المعلومة» فلم تثبت جدواها حتى الآن. ولا تتوافر للمواطن السبل الميسورة للوصول إلى المعلومة فعلًا. إذ لا تزال الكتمانية هي وسيلة الدول والساسة والمسؤولين للتستّر على ما قد يسبب وجع الرأس ويفتح عيون الناس على ما ينبغي ألا يكونوا على علم به. والأسوأ من ذلك هو أن الدول لا تلجأ فقط إلى إخفاء الحقائق المحرجة فقط، بل إنها تلجأ إلى الكذب والتزوير وتحريف الواقع. ويحفل التاريخ الحديث بالأمثلة، وبخاصّة في ما يتعلق بممارسات الدول الكبرى ومعاييرها المزدوجة، فضلًا عن بعض الدول «الديمقراطية» الأخرى، وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية.

قبل أن أنتقل إلى عددٍ من الملاحظات في شأن هذا الموضوع، ومن ثم الموضوع الذي سيركّز هذا الفصل عليه، أود أن أُشير إلى بعض الجوانب الملائمة من تجربتي الشخصية في العمل الدبلوماسي لفترة طويلة تجاوزت أكثر من ٣٥ سنة. كان الكتمان والسرية في ممارساتنا، وفي تقاريرنا إلى وزارة الخارجية من أهم النقاط المؤكدة في العمل. وكان للبريد الدبلوماسي وللحقيبة الدبلوماسية حَصانة خاصّة تمنع فتحها أو تفتيشها عبر الحدود والمطارات، إلا وفق شروط في غاية الصعوبة، ولها أعراف خاصة.

كانت بعض الدول تحرص على إرسال الحقيبة مع موظف دبلوماسي خاص (حامل الحقيبة). وكانت الحقيبة التي البريد الدبلوماسي تُرْبط بيده بقفلٍ خاص حتى لا تتمكن أي مؤامرة من فصلها عنه والاستيلاء عليها. ولم يكن مفتاح القفل بحوزة حامل الحقيبة. أما البرقيات فكانت لها شيفرة خاصة تتغير ورموزها باستمرار، وأحيانًا كل يوم لضمان عدم فكّها. من الممكن أن تكون بعض هذه الأمور قد تغيرت الآن. لكن التقارير عن الاتصالات مع الدول وعن مجمل الأنشطة الأخرى تضمّنَتْ كما هي حال ويكيليكس، انطباعات شخصية بالتأكيد. لا تقتصر هذه الظاهرة على كتابة

التقارير الدبلوماسية، إذ أكثر الكتابات التاريخية لا تخلو من التلون بلون كاتبها ومزاجه ورأيه. يقتصر الفرق على مقدار الاقتراب من الموضوعية المجردة أو الابتعاد منها باتجاه تحكم الرأي والهوى الشخصي. ومع ذلك لا أذكر أنني خلال عملي قمت عن قصد بنقل معلومة مشكوك في صحتها، أو مُحرَفة، أو مُغرضة، أو محرّضة، وكنت أحرص دومًا على الإشارة الواضحة إلى مصدر معلوماتي وتقويمي لذلك المصدر.

كما أن المعلومات التي تضمنتها تقاريرنا ومراسلاتنا كانت تتوافر لنا بالطرق الأخلاقية المشروعة. لم نُجنّد مخبرين أو عملاء، ولم نسترق السمع، أو نسمح لأنفسنا بالاطلاع على ما لا يجوز لنا الإطلاع عليه، أو ننفق مالًا لشراء معلومات، أو نستدرج أحدًا لحديث ننقله عنه من دون علمه. كما أننا كنا نصدّ بشدة من يتقدّم ليعرض علينا مثل تلك الخدمات، حتى من ادعى أهميتها البالغة لأمن بلدنا أو لأمننا الشخصي، وأمن بعثتنا الدبلوماسية.

أنتقل الآن إلى تسريبات ويكيليكس. فبقدر ما لا تجوز المبالغة في أهمية التسريبات الأميركية الأخير وتصويرها على أنها نقطة تحَول رئيسية في الدبلوماسية الأميركية، أو حتى الدبلوماسية العالمية، فإنه لا يجوز التقليل من أهمية هذه التسريبات أيضًا.

بالتالي، تتطلب معالجة هذا الموضوع بلورة المسائل ذات العلاقة التالية:

أولًا: لكل دولة الحق في أن تكون لها أسرار محفوظة، ومحميَة بتشريعات وقوانين تحول دون الكشف عنها، أو نشرها أو البوح بها إلا وفق ما تجيزه قوانين تلك الدَولة.

حق الدول في الاحتفاظ بأي معلومات تتعلق بأنشطتها السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو العلمية أو الصناعية أو المالية، ومنع البوح بها أو نشرها أو تداولها، هو حق سيادي لا يجوز لأحد انتهاكه. وبالتالي من واجب الدول، لا من حقها فقط، أن تلاحق من يعتدي على أسرارها بالقدر الذي تقتضيه قوانينها.

لا توجد دولة في العالم من دون أسرار، ولها قوانين مهمتها الحفاظ على تلك الأسرار، ولها قواعد وفترات زمنية يجري بموجبها فتح تلك

الأسرار أمام الجمهور ولكل من يعنيه الأمر. وعادة ما يحدث ذلك عندما تنتهي الظروف التي أوجبت الحفاظ على السَرية. تراوح الفترات الزمنية هذه بين ٣٠ و٥٠ سنة، وربما أكثر بحسب طبيعة هذه الأسرار وخطورتها، التي تبقى أحيانًا، كما الأسرار الشخصية، مدفونة إلى الأبد.

كما للدول، هناك أسرار للمؤسسات الخاصَة، وللمصانع، وللأسر وللأفراد. ومن حق الجميع أن يقرَروا ما يبقى مما يتعلق من شؤونهم سرًا أو علنًا، شرط أن يكون ذلك ضمن الأسس الأخلاقية المتعارف عليها، وضمن القوانين والأنظمة التي تحكم حياتنا وتعاملاتنا. إذ هنالك فرق كبير بين من يخفي سرًا يتعلق بأمرٍ شخصي، لا يترتب على كتمانه ضررٌ لآخر، أو خرقٌ لقانون، وبين من يخفي جريمة أو سرقة أو انتهاكًا لعرفٍ أو لنظامٍ أو لقانون.

إذًا هنالك أسرار مشروعة، وأخرى غير مشروعة. وإذا كانت حماية الأسرار المشروعة هي من حق مالكها بلا منازع، فإن حماية الأسرار غير المشروعة مرفوضة، كون غايتها التسَتر على ما قد يكون غير أخلاقي، أو غير قانوني، أو غير مقبول.

إذا كان من الطبيعي لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة أن تحمي أسرارًا تتعلق بأمنها القومي، أو بعلاقاتها بحلفائها، أو باستراتيجياتها الاقتصادية والعلمية وغير ذلك، ما دام أن كل ذلك يتم في إطار ما هو مشروع ومعقول ومقبول، فإنه ليس من حقها، ولا من حق غيرها، إخفاء ممارسات غير قانونية مثل إباحة التعذيب أو التزوير أو تلفيق التهم للآخرين لتدبير الحروب العدوانية، أو التجسَس على الموظفين الرسميين، أو إخفاء الحقائق لحماية مرتكبي الجرائم أو المسؤولين عن هدر مقدّرات البلاد.

يُعد الكشف عن هذا النوع من الأسرار غير المشروعة عملًا بطوليًا، لأنه يضع حدًا لخداع الشعوب وللأضرار التي تلحق بالدول والأمم. فكاشف الأسرار الذي اصطُلح على تسميته «قارع جرس الإنذار» (Whistle Blower)، يدفع الثمن في البداية، لكنه يُقدَر بصفته بطلًا في النتيجة.

ثانيًا: ليست التسريبات الأخيرة، التي هي عبارة عن كمية كبيرة من المراسلات الدبلوماسية (٢٥٠٠٠٠ وثيقة)، هي الأولى في نوعها في تاريخ

الولايات المتحدة الأميركية الحديث. حيث لا بد من التذكير بأوراق البنتاغون (The Pentagon Papers) التي سرّبها دانيال إلسبرغ عام ١٩٧١ لأجل كشف خفايا الفظائع التي ارتكبتها القوات الأميركية خلال حرب فيتنام. كان إلسبرغ يعمل محللًا عسكريًا عندما قرّر نسخ صور عدّة عن تقرير بالغ السرية أعدّته وزارة الدفاع الأميركية عن حرب فيتنام، وسرّب منه نسخة إلى جريدة **نيويورك تايمز**.

أدّى كشف خفايا أوراق البنتاغون إلى هزّه سياسية كبرى في حينه في أوساط السياسة الأميركية، وفضح ممارسات مذهلة، منها أن إدارة الرئيس جونسون كانت تكذب باستمرار ليس على الشعب الأميركي فحسب، بل على الكونغرس أيضًا، في مسائل لها علاقة وثيقة ومهمّة بصميم الأمن القومي الأميركي. عمدت إدارة جونسون، كما كشفت تلك الأوراق المسرّبة، إلى إخفاء حقيقة مهمة، وهي أنها، أي إدارة جونسون، كانت تعلم أن حرب فيتنام خاسرة، وأن من شأن إطالتها أن تؤدي إلى مزيد من الخسائر في أرواح الجنود الأميركيين. ومع ذلك كذبت إدارة جونسون من أجل إطالة الحرب بلا جدوى، وانتهت تلك الحرب بهزيمة مدويّة. كما أن الأسرار الخطيرة والغامضة المدويّة التي انكشفت بغير إرادة إدارة الرئيس بوش الابن بعد حروب أميركا الفاشلة على الإرهاب وحروبها المستمرة في أفغانستان والعراق ليست أقل أهمية.

ذُهل العالم عندما تكشّفت بالصور الفضائح التي كانت ترتكب في سجن أبو غريب بالقرب من بغداد بحق مساجين وموقوفين عراقيين بغير أصول قضائية من قبل جنود الاحتلال الأميركيين والبريطانيين، الذين كانوا يتلهّون بهم ويمارسون في حقّهم كل ضروب الإهانة والإذلال لغايات التسلية والشوفينية العنصرية بما لا يجيزه قانون، ولا خلق، ولا عرف. ومثل ذلك ما تكشف عن السجون السرّية وشحن المشبوهين بالطائرات عبر القارّات للتعذيب في سجون أوروبا والشرق الأوسط؛ أو التعذيب في معسكرات الاعتقال، مثل غوانتانامو في الجزيرة الكوبية وباغرام في أفغانستان وحتى في سجون الولايات المتحدة، عندما أجاز مستشارون قانونيون لإدارة بوش استخدام التعذيب لكن تحت مسمّى آخر وهو «العنف البدني المخفّف»،

من أجل الحصول على المعلومات في التحقيق. واعترف الرئيس بوش متباهيًا في مذكراته بإجازته هذا النوع من التعذيب.

لا بد في هذا الصدد من الإشارة إلى أشرطة الرئيس نيكسون، التي تضمنت كل محادثاته خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٣، التي فرض القانون الكشف عن محتواها على الرغم من سرّيتها المحرجة باعتبارها جزءًا من محاكمات «ووترغيت».

إذًا، ليست تسريبات ويكيليكس هي الأولى، ولن تكون الأخيرة، فهي جزء من مسلسلٍ مستمر، والقضية تتكرّر وتتشابه.

ثالثًا: ما تم نشره حتى الآن من مجموعة ربع المليون وثيقة التي وصلت إلى جوليان أسانج، صاحب موقع ويكيليكس، الذي قام بدوره بإتاحة بعضها لكبريات الصحف البريطانية والأميركية والألمانية، ما تم نشره من هذه الوثائق تناول مراسلات بين السفارات الأميركية في معظم دول العالم التي توجد فيها تلك السفارات من جهة، ووزارة الخارجية الأميركية أو وزارة الدفاع من جهة أخرى.

كشفت المراسلات والبرقيات التي تم نشرها وتداولها مضمون لقاءات تمت بين مسؤولين أميركيين، أو دبلوماسيين أميركيين، مع قادة تلك الدول، أو مع مسؤولين في الدول المعتمدين لديها. وفي المضمون ما سبّب حرجًا كبيرًا للجانبين. وتفاوت مدى الحرج بقدر خطورة المعلومات التي جرى كشفها، وبقدر تناقضها مع التصريحات الرسمية أو المواقف المعلنة للمسؤولين أنفسهم، التي غالبًا ما أدّعت نقيض الحقيقة الماثلة في السجلات الرسمية السرية.

الواقع أن هذا العرف، أي إرسال البرقيات والتقارير عن اللقاءات والمحادثات والأنشطة الأخرى، متّبع من قبل كل دول العالم. إذ يبعث جميع السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين تقارير سرية إلى وزارات خارجيتهم، وإلى دولهم تتضمن موضوعات لا يمكن حصرها عن الدول المعتمدين لديها. وجميعهم يدوِّنون في تلك التقارير انطباعاتهم واستنتاجاتهم وتحليلاتهم وأوصافهم لقادة ومسؤولين، وأحيانًا لا تخلو تلك التقارير من التندر والسخرية

من تصرفات أولئك القادة وطبائعهم، كما ورد في وثائق ويكليليكس عن رئيس الوزراء الايطالي بيرلسكوني، أو البريطاني غوردن براون وغيرهما.

كما يرسل المبعوثون الدبلوماسيون إلى دولهم تقارير تتضمن خلاصات للمحادثات التي تجري مع مسؤولين في الدول المعتمدين لديها، سواء تمت اللقاءات مع الدبلوماسيين أنفسهم، أم مع ضيوف رسميين من بلدانهم. وفي أكثر الحالات تتضمن تلك التقارير خلاصات وانطباعات الجانب الذي أعد التقرير من دون أن يكون للطرف الآخر أي علم بما نقل على لسانه. وليس بالضرورة أبدًا أن يكون النقل دائمًا دقيقًا أو صحيحًا. وقد يكون التلاعب في المادة المدوّنه عن قصد (وما أكثر المقاصد)، أو عن سوء التفسير، أو عن عدم الدقة الناجم عن العجز في فهم ما قيل، أو عدم توافر الانتباه الكافي لتدوينه.

في مثل هذه الحالات لا يُعد الكلام المنقول ملزمًا لمن نقل عنه، حتى عندما يكون دقيقًا وصحيحًا. لقد اطلعنا على برقيات من ويكيليكس تنقل بعض تصريحات ومواقف الزعماء العرب في صدد إيران وغزة وغير ذلك. وبالتأكيد سببت تلك البرقيات حرجًا. لكن، وفي غياب المحاضر الرسمية الموقّعة بالأحرف الأولى من قبل الطرفين المتحادثين، التي تلخص ما تضمنته المحادثات المثبتة وقائعها في تلك المحاضر، باستطاعة أي طرف أن ينفي ما نقل على لسانه، أو أن يدّعي أنه لم يفهم ما كان القصد منه، أو أنه أخرج من سياقه. وهذا أسلوب شائع يتّبعه المسؤولون للتخلص من عواقب تصريحات، أو مواقف محرجة اتخذت من قِبَلِهم ليسَ في ما يتعلق بمضمون محادثات سرّية فقط، بل في ما يتعلق بتصريحات علنية أحيانًا، أيضًا تجري بالصوت والصورة.

ما أردت أن أقوله هنا هو أن ما كشفته وثائق ويكيليكس عن المراسلات الدبلوماسية الأميركية له أمور مماثلة كثيرة في كل وزارات خارجية دول العالم. وقد تتضمن محتويات تلك الأمور ما يوازي وثائق ويكيليكس في فظاعته، أو ما هو أكثر فظاعة مما نشر واطلعنا عليه.

إنني عندما أشير إلى هذه الحقيقة، لا أفعل ذلك للتقليل من بشاعة الممارسات الدبلوماسية الأميركية مثل التجسس على موظفي الأمم المتحدة، أو السخرية من الأصدقاء الحلفاء، أو إباحة ما حظرته القوانين والمواثيق

الدولية؛ بل أشير إلى هذه الحقيقة لأدلل فقط على أن ما كُشِف هو ليس اختراقًا فريدًا، بل هو ظاهرة متكرّرة في أميركا نفسها، وفي معظم دول العالم الأخرى.

رابعًا: لا شك في أن الدخول في عالم الإنترنت، أحدث تغييرًا جذريًا في كل صيغ التعامل التقليدية في ما يتعلق بتدوين الوثائق ونقلها وحفظها وتداولها وضمان كتمانها. لكن على الرغم مما وفّره التداول الإلكتروني من يسرٍ في الوصول إلى المعلومات، فالواقع أنه لم يُفتح الباب على مصراعيه على كل الأسرار والوثائق. وإن كان تسريب وثائق ويكيليكس الأخير قد جرى بأسهل مما كان عليه الأمر لو تطلّب تصوير ملفات ورقية ونقلها عمليًا، مقابلة بنقل ما يعادلها على قرصٍ مدمج يوضع في الجيب، أو على خزان معلومات بحجم ولاعة السجاير، فإن ذلك لا يعني أن الأسرار أصبحت مستباحة لمن شاء. فهنالك أكثر من وسيلة لحماية المعلومات الإلكترونية، على الرغم من هول الاختراقات، ومن القدرات الإلكترونية الفائقة التي يُظهرها البعض على تجاوز الموانع والوصول إلى أدق الأسرار وأخطرها.

لم تحدث التسريبات التي نحن في صددها إذًا بسبب السهولة الناجمة عن دخول عالم المعرفة والإنترنت؛ فهذه التسريبات تحدث في الحقيقة منذ ما قبل عالم الإنترنت، ولكن الأساليب تغيرت في ما يتعلق بالحماية وما يتعلق بالاختراق كذلك. والأقرب إلى الصحّة أن التسريب تمّ من قبيل التعبير عن رفض سياسات معيّنة لا هي خُلُقية ولا قانونية ولا إنسانية، كما أنها بالغة الضرر على من أباحها ومن ارتكبت في حقه على حدٍ سواء من قِبَل من تيّقظ ضميره وقرر كشف المستور.

خامسًا: قيل الكثير عن تسريبات ويكيليكس وخطورة محتواها، ووضعها العالم على عتبة مرحلة جديدة؛ وقيل إن ما خفي منها هو أخطر كثيرًا مما نشر؛ كما قيل إنها لم تتطرق قصدًا لإسرائيل (أعلن جوليان أسانج لـ «الجزيرة» أن لديه عددًا كبيرًا من الوثائق عن إسرائيل، وأنه سيقوم بنشرها تباعًا)، وقيل أيضًا إن تلك الوثائق سرّبتها الإدارة الأميركية الحالية، إدارة أوباما، عمدًا لتشويه سمعة إدارة بوش السابقة.

على الرغم من ذلك كله، وفي ضوء ما عرفناه واطلعنا عليه حتى الآن،

لم تكشف هذه الوثائق ما هو جديد، لا عن سياسة أميركا وممارساتها البشعة، ولا عن المواقف العربية وخطابها المزدوج المعروف. كشفت الوثائق تفصيلات أكثر، وأكدت مواقف معروفة، لكنها لم تأت بالكثير مما هو جديد.

لا بد إذًا من دراسة هذه الظاهرة التي ستتفاقم بالتأكيد، لكن مع الحرص على وضعها في إطارها الواقعي بلا تهويل ولا مبالغة، وبلا خروج غير مجد عن إطار الاستحقاق.

لماذا كل هذه الضجة الإعلامية في شأن الوثائق المسرّبة؟

من أبرز طبائع الناس حبّهم الإثارة؛ حيث تقتات الصحافة ووسائل الإعلام والاتصال الأخرى على كل ما هو مثير، أو خارج عن المألوف، أو فاضح. لذلك يروّج هذا النوع من الأخبار. وتدفع دور النشر مبالغ كبيرة لقاء قصّة مثيرة، تُطْبَع المّرة تلو الأخرى، وتباع ملايين النسخ منها.

حين بدأت قصّة تسريبات ويكيليكس تصل إلى وسائل الإعلام المختلفة، أقبل الناس عليها للتعرّف إلى ما فيها من خفايا. الجميع يستبد به الفضول، إن لم أقل حّب المعرفة، للإطلاع على تلك الخفايا؛ والجميع يبحث عن سرّ يُحرج زعيمًا كثير المثالب، ولا محّبة ولا تقدير له في قلوب الكثيرين؛ سِرٌّ يَكشف وضعه ويُضعف موقفه. بهذه الروح أقبل كُثُر على البحث في أوراق ويكيليكس عمّا يعزّز مواقفهم تجاه خصوم لهم.

لكن وثائق ويكيليكس لم تتضمن الكثير من هذا؛ ومن يتابع حصيلة ما يُنشر بانتظام لا يجد أكثر من بعض التفصيلات لتوجهات معروفة.

لنأخذ مثلًا ما نُقل على لسان الملك عبد الله بن عبد العزيز من أنه كان يحث الولايات المتحدة على مهاجمة إيران. إذا وضعنا هذه الواقعة الصغيرة في سياقها، فربما لا نضفي عليها من الأهمية أكثر مما تستحق.

نحن نعلم أن الولايات المتحدة الأميركية، بدافع الضغط والتأثير الإسرائيلي المباشر، حاولت، في زمن الرئيس جورج دبليو بوش، أن تُقنِع حلفاءها العرب في المنطقة، أي العرب المعتدلين، بأن الخطر الإيراني عليهم وعلى المنطقة وعلى استقرارها هو الخطر الذي يجدر التنبّه له ومواجهته، باعتباره أولوية تتقدم على الخطر الإسرائيلي.

حاولت السيدة كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية في عهد الرئيس السابق جورج دبليو بوش، على مدى وجودها في البيت الأبيض أولًا، ثم في وزارة الخارجية لاحقًا، بناء حلف ضد إيران من الدول العربية المعتدلة، إلى جانب إسرائيل. وليس لدي أدنى شك في أن تلك المحاولات وتلك الأفكار كانت صناعة إسرائيلية.

كانت النغمة نفسها والحملة الإعلامية نفسها، وهي أن القدرة النووية الإيرانية التي تعمل طهران على امتلاكها تستهدف الهيمنة على دول الجوار العربية، وأن دَعم إيران لمنظمات «إرهابية» مثل «حزب الله» وحركة «حماس»، كما أن تحالف إيران مع سورية، وهي في نظر هؤلاء أيضًا دولة متطرّفة ترعى الإرهاب، من شأنها كلها أن تقوّض أمن المنطقة واستقرارها. وعزّزت الحملة نفسها أفكارًا تتعلق بإذكاء الطائفية من خلال اتهام إيران بدعم النفوذ الشيعي، وتمويل ونشر التشيّع من أجل إضعاف الإسلام السنّي والدول العربية التي تسود فيها أغلبيات سنّية.

الغاية من هذه الحملة، وهي مستمّرة، وقويّة، ولا تزال دولٌ تدفع بها، وعلى رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض الدول الأوروبية، صرف النظر ـ العربي بخاصة ـ عن إسرائيل واحتلالها وعدوانها، وخطرها القائم حاليًا والمستدام، باتجاه خطر مفترض وهو الخطر الإيراني.

ثمة هدف آخر تهدف هذه الحملة إلى تحقيقه، وهو ليس إخراج إسرائيل من موقع العدّو للفلسطينيين والعرب فقط، بل نقلها فورًا إلى موقع الحليف، الذي يتربّع وسط حلفٍ يتكوّن من دول الاعتدال العربي، ومن ضمنها سلطة محمود عباس في رام الله، حلف يوجه استراتيجيته ضد عدو مفترض مشترك هو إيران، وبالتالي سورية و«حزب الله» في لبنان و«حماس» في فلسطين، وليس في غزة فقط.

صحيح أنه لم يكن سهلًا على الدول العربية المعتدلة أن تقبل عضوية تحالف عربي إسرائيلي ضد إيران وسورية و«حزب الله» و«حماس»، لذلك لم نشهد قيام الحلف علنًا وشكلًا. إلا أن الحقيقة الواقعية هي أن الفكرة مستقرة بقوة في أذهان كثيرين. وهناك من سياسيينا، وكتّابنا، ومثقفينا، وخبرائنا من يردّد أن إيران «أخطر علينا من إسرائيل». وهناك من يرى فتنة

سنية ـ شيعية قائمة ويرى «حزب الله» تجسيدًا للسياسة الإيرانية التي تتخذ من الدين، والتشيّع بالذات، أحد أهم أدواتها.

ضمن هذا السياق لا نستغرب أن نطّلع على تصريحات لزعماء عرب يحثون الولايات المتحدة على محاربة إيران، أو على تدمير أدواتها: «حزب الله» وحركة «حماس».

ضمن هذا السياق يستقرّ نسق آخر، وهو أن التحالف الوثيق القائم بين معظم الدول العربية والولايات المتحدة يفرض على الحليف العربي على الأقل مسايرة السياسة الأميركية في استهدافها لإيران، وفي حمايتها لإسرائيل.

يمكن، ضمن هذه المعادلة في تسلسل التأثير، رصد خطوط غير متوازية، وربما متشابكة. هنالك أولًا خط الضغط المباشر الموجّه من قبل الولايات المتحدة نحو الدول المستهدفة (ينبغي ألا يغيب عن البال الدور الإسرائيلي في توجيه السياسة الأميركية في كل ما يخص مخططات إسرائيل ومصالحها، وذلك يشمل العرب والمسلمين ودولهم).

تضغط الولايات المتحدة على دولة عربية معينة من أجل أن تنهج تلك الدولة سياسة معيّنة مثل التعامل مع إيران باعتبارها الخطر، والتعامل مع «حزب الله» و«حماس» وسورية (حلفاء إيران) باعتبارهم أدوات ذلك الخطر، وامتداده. ومن أجل ذلك تستخدم الولايات المتحدة حاجة تلك الدولة العربية المعينة لها باعتبارها أداة ضغط. وإذا كان هذا هو خط التأثير المباشر، فهناك خطوط تأثير مساندة أخرى، هي زيادة الضغط من خلال تكليف «حليف» ليضغط على حليف آخر، ليستخدم الحليف الضاغط المساعدات المالية أو غيرها من أدوات التأثير، أي نوع من أنواع المساعدات، باعتبارها عوامل ضغط مساعدة أخرى.

يمكن القول إذًا إن الدور الرئيسي للوثائق المسربة هو في أنها أكدت المتداول والمعروف؛ وأنها كشفت جوانب غير خُلُقية وغير قانونية في السياسة الأميركية، كما أنها سمّمت الأجواء الدولية، وفرَضَت على العالم أنماطًا بديلة للتعامل الدولي بعيدة من أطر القانون الدولي والأمم المتحدة وميثاقها وتشريعاتها.

إذا ما أخذنا في الحسبان ما تملكه الولايات المتحدة من قدرة هائلة للسيطرة على المنظمة الدولية من خلال مجلس الأمن، وعلى الدول الصديقة والحليفة من خلال اعتماد تلك الدول على الدعم الأميركي المتعدد الأوجه، يمكننا تقدير الآثار البالغة السوء لذلك الواقع على وضع منطقتنا ومستقبلها ومصيرها.

أود أن أشير هنا إلى نقطتين ذات علاقة مباشرة، وذات أهمية كبيرة أيضًا: **الأولى**، أن التاريخ يتكوّن من أحداث صغيرة، وأن مسارات التاريخ لا تخضع لمنطق ثابت، وأن التاريخ لا يدوّن مرّة واحدة. فللتاريخ دينامية خاصّة، حيث لا حاضره ثابت، ولا استشراف مستقبله يخضع لأي قواعد معروفة، ولا صيغ ماضيه متفق عليها، ولا سجّل وضعًا بصيغته النهائية. ولا يمكن فصل الماضي عن الواقع القائم، أو عن المستقبل المنتظر.

أما النقطة **الثانية** فهي أن من غرائب المصادفات أن يتزامن طرح هذا الموضوع للبحث مع بداية مرحلة مختلفة تمامًا في تاريخ هذه المنطقة، ومن شأنها أن تضعنا، وتضع بلداننا على عتبة عصرٍ جديد، عصرٍ مختلف تمامًا عن حال الجمود السياسي، والتراجع الكبير، والانحطاط المتراكم الذي ألمّ بالمنطقة العربية. إن الإحداث التي نشهدها تبشر فعلًا بنهضة سياسية واجتماعية وفكرية متينة وقادرة على التحرّر من نير الهيمنة الأميركية نحو استقلالٍ من نوعٍ جديد للمنطقة ودولها.

إنني بذلك أشير إلى التطوّرات التي تسارعت في تونس وأطاحت بنظام ديكتاتوري فاسد مستبد تحكّم بشؤون ذلك الشعب العربي النبيل لفترة تجاوزت العقدين من الزمن.

وسط إعجاب، أو ذهول، أو هلع، أو استغراب، أو عدم التصديق، من قِبل دول العالم والمنطقة، انتقلت عاصفة التغيير بسرعة فاقت التقديرات إلى مصر، حيث حطت المسيرة التاريخية برحالها هناك، طالبة التغيير وماضية في إصرارها بلا هوادة ولا إمهال إلى أن أطاحت بنظام ديكتاتوري متمكن آخر. وإنني أكتب بينما تفتح المسيرة التاريخية جبهات ضاربة في اليمن والبحرين وليبيا. وتشير كل الدلائل إلى أن رياح التغيير ماضية بلا هوادة وبأسرع من قدرة الدول وخبرائها ومفكريها ومحلليها على الاستيعاب.

لكن ما علاقة كل ذلك بتسريبات ويكيليكس؟ لا أريد بالتأكيد أن أتوصل إلى الاستنتاج أن تسريبات ويكيليكس هي المحرّك لهذه الحركة التاريخية البالغة الأهمية. لكنني لا أستبعد أبدًا أن تكون قد أضافت إلى سلسلة من العوامل التي تراكمت على مدى السنين حتى وصلت إلى نقطة الانفجار. هل هي القشة التي قصمت ظهر البعير؟ إنني أن كنت أستبعد ذلك، ففي الوقت نفسه لا أستبعد أبدًا أن التسريبات عرّت آخر الشرائح الصغيرة التي حاول قادة بلادنا أن يستروا بها مواقفهم الهزيلة وسياساتهم العاجزة، وفشلهم المكرّس في القيام بأقل واجباتهم تجاه شعوبهم وأوطانهم، وانصياعهم الفاضح لمصالح وسياسات ترسمها إسرائيل، الدولة المعتدية والمحتلة والمهيمنة والمنكرة للقوانين والحقوق.

قطعت وثائق ويكيليكس الشك، أو ما بقي من الشك، باليقين. لم يعد لدى الشعوب أي مجال لمنح قادتهم «فائدة الشك» (The benefit of the doubt) .

أعود الآن إلى الإشارة إلى بعض خصوصيات وثائق ويكيكيلس. وسوف أعرض هنا اثنتين منها، **الأولى** تتعلق بالجانب الخلقي في مضمون تلك الوثائق؛ أما **الثانية** فتتعلق بدبلوماسية العجرفة التي يمارسها الدبلوماسيون الأميركيون مع دول من المفروض أنها صديقة وحليفة وجديرة بقدر كبير من الاحترام الذي هو قاعدة أساسية من قواعد التعامل بين الدول حتى في حال استبدّ الخلاف في ما بينها.

في ما يتعلّق بالجانب الخلقي، كشفت الوثائق أن الولايات المتحدة داعية الديمقراطية والحرية لم تتورّع عن أي انتهاك للأعراف والمواثيق الدولية من أجل الوصول إلى غايات، لم تكن مشروعة في أكثرها.

أباحت الولايات المتحدة تزوير الحقائق من أجل شن حرب عدوانية غير قانونية وغير مبرّرة على العراق. وعندما تورّطت، وضمن محاولات يائسة للتخلص مما زّجت نفسها فيه من مأزق، لجأت إلى كل الوسائل الخسيسة الممكنة من أجل التخلّص والتملّص من تبعات سياساتها العدوانية الغاشمة ومغامراتها العسكرية المدمرة الفاشلة.

أباحت الولايات المتّحدة أيضًا التعذيب وتوريط الأبرياء، وتلفيق التُهَم

لهم لغاية أو لأخرى، والزج بهم في السجون من أجل إقناع المجتمع الأميركي أن الإرهابيين يستهدفونه، وأن الحكومة الأميركية تقف لهم بالمرصاد، تكتشف المؤامرة الإرهابية وتحبطها قبل وقوعها، وتحاسب مرتكبيها. كما أباحت (الولايات المتّحدة) التغطية على جرائم جنودها أو تخفيفها، أو التقليل من أهميتها، أو اختراع مبرراتها.

أخضعت الولايات المتحدة من أجل ممارسة سياسات غير قانونية، فوق كونها غير أخلاقية، القوانين القائمة بتحميلها تفسيرات ليس فيها، أو أنها لجأت إلى إحداث تشريعات جديدة انتهكت بها ولا تزال الحرّيات المدنية، مثل التنصت على الهواتف والاتصالات الإلكترونية ومراقبة الحسابات والمعاملات المصرفية، والإطلاع على أدق الأسرار الخاصة المتعلقة بالآخرين عندما يتعلق الأمر بسفرهم إلى الولايات المتحدة، أو بأي معاملات أخرى. وفرضت على أغلبية دول العالم الأخرى، وعلى شركات الطيران، تزويد الأجهزة الأمنية الأميركية بأدق المعلومات الشخصية والخاصّة من دون معرفة أحد إلى أين تصل تلك المعلومات، وكيف تُستَغَل لغايات لا علاقة لها بمحاربة الإرهاب. وليس لدي أي شك في أن إسرائيل تصل إلى ما تحتاج إليه من تلك المعلومات بكل سهولة.

لذلك، لم تظل هذه الممارسات اللاأخلاقية محصورة ضمن الإطار الأميركي. لكن المشكلة كبرت وتفاقمت عندما فرضت الولايات المتحدة الممارسات نفسها على حلفائها، فقبلوها بكثيرٍ من الاندفاع أحيانًا، أو حيث لم تكن لديهم الحيلة على رفضها أحيانًا أخرى؛ مخفضين بذلك طبيعة علاقتهم بالدولة العظمى من الحليف الصديق النظير المتكافئ، إلى الأجير المنفذ للتعليمات بلا مناقشة ولا واعزٍ أخلاقي مهما كانت بشاعة الممارسة وخساستها.

هنا أنتقل إلى النقطة الثانية: من هذا المدخل، أي خيار التعامل مع عملاء مأجورين، لا مع حلفاء بالمعنى الكريم المعروف لمن هو الحليف، وكيف يكون أسلوب التعامل مع الحليف على أساس من الاحترام المتبادل والمراعاة المتكافئة للمصالح المتبادلة ضمن إطار أخلاقي، حتى لو استوجب الأمر سرّية التعامل. سبق وأكدت أن من حق الدوّل أن تختار في

تعاملاتها ما يُعلن، وما يبقى طيّ الكتمان لسببٍ أو لآخر، لكن المرفوض أن يكون اللجوء إلى السرّية لإخفاء ما يتعارض مع قواعد العمل القانوني والخلقي والصحيح، سواءٌ تعلق الأمر بتصرّفات الدولة المنفردة أم بعلاقاتها الثنائية والتعدّدية.

مشكلة السياسة الخارجية الأميركية ـ وما كشفته تسريبات ويكيليكس من جوانب هذه المشكلة سوى قدر محدود ـ هي أنها فرضت ممارساتها وأساليبها غير القانونية على «حلفائها». وعانينا في هذه المنطقة، أكثر من غيرنا، عواقب هذه السياسة، ولسببٍ بسيط، هو أن أكثر دولنا قبلت الإملاءات الأميركية، ووافقت على التنفيذ الوفي من دون مناقشة، ومن دون مشاركة موضوعية في التوصل إلى الرأي المعقول الذي يُحقق الغاية نفسها خارج إطار الأساليب التآمرية والإملاء والهيمنة؛ هيمنة القوي المتعجرف المتفضِّل، على الضعيف المحتاج المعتمد.

كشفت الوثائق، وهي في الواقع أكّدت أكثر مما كشفت، حقائق معروفة، أبرزها أن أغلبية الدول العربية أخضعت سياساتها للإملاءات الأميركية بصورة كاملة. وكانت عواقب هذه المعادلة في التعامل بالغة الخطورة على الجانب العربي ـ وهي في المدى الأبعد ألحقت أضرارًا لا تقل خطورة على الجانب الأميركي ـ لكونها تركزت بصورة رئيسية على موضوع إسرائيل، وأمن إسرائيل، وحماية إسرائيل من أي محاسبة على عدوانها واحتلالها لأراضي الدول المجاورة، واستيطانها أراضي الغير، وانتهاكها المستمر للقانون الدولي. تضمنت المعادلة التي حكمت العلاقات الأميركية ـ العربية تناقضات كبيرة، ليس لها سوابق في التاريخ الحديث. وهي بإيجاز كالتالي:

كرست أميركا، كما أشرت سابقًا في هذا الفصل، سياساتها، طوعًا أو كرهًا، لخدمة الأغراض الإسرائيلية، ولحماية إسرائيل، وحماية تصرفاتها وسياساتها مهما غالت هذه السياسات في العدوانية وفي انتهاك القانون الدولي. والمفارقة أن أميركا فرضت هذه السياسة الحامية لإسرائيل على ضحايا العدوان الإسرائيلي الفلسطيني بالدرجة الأولى من خلال السيطرة الكاملة على سلطة رام الله بالتمويل والهيمنة السياسية، ومن خلال الدول

العربية المعنية، وفي مقدمها مصر. فرضت أميركا على العرب سياسات متناقضة تمامًا مع أبسط مصالحهم وأكثرها حيوية. فهي تفرض عليك أن تقف مع عدوّك ومغتصب أرضك ومحتلها ضّد حقوقك وضدّ مصالحك وضدّ وجودك ومصيرك ونفسك.

خلقت هذه السياسات الأميركية، مع دول عربية بخاصة، حالة من الإذلال الذي ردّ تلك الدول، وردّ شعوبها إلى زمن ما قبل الاستقلال. وفي الحقيقة أن الزمن الذي وصلنا إليه، أي زمن الهيمنة الأميركية هو أسوأ كثيرًا من زمن الاستعمار المباشر، زمن ما قبل الاستقلال. في ذلك الزمن كانت أمور الشعوب في أيدي المستعمر الذي كان يتحمل تبعات قراراته السيئة منها وغير السيئة. أما في هذا الزمن، زمن الاستعمار غير المباشر، فالقيادات العربية هي التي تنفّذ أوامرالمستعمر ضد حقوقها الذاتية، وضد شعوبها، وضدّ مصالحها من دون أن يتحمل المستعمر أي مسؤولية، أو أن تكون له أي علاقة مباشرة بالموبقات المرتكبة.

الأمثلة على ذلك كثيرة. ولا بد من الإشارة إلى الوثائق السريّة الفلسطينية التي كشفتها قناة الجزيرة في نهاية شهر كانون الثاني/يناير الفائت، وأكدت فداحة ممارسات السلطة الفلسطينية، وتنازلاتها الفظيعة عن الحقوق الفلسطينية بأكثر مما توقع العدوّ.

لكن الأهم أن السلطة الفلسطينية، وضمن إطار اتفاقات أوسلو، قبلت أن تكون وكيلًا أمنيًا وإداريًا تعمل بالنيابة عن عدو شعبها ومحتل أرضها ضد ذلك الشعب، وبما يناقض تلك الحقوق القانونية المشروعة.

الحقيقة المؤلمة أن الاحتلال الإسرائيلي المباشر هو أفضل من الاحتلال الإسرائيلي غير المباشر من خلال سلطة فلسطينية، لأن ذلك يمنح المحتلّ منافع احتلاله أرض غيره وانتهاكه حقوق أهل تلك الأرض مع إعفائه من مسؤولية جريمة العدوان والاحتلال. ويخضع الاحتلال المباشر لقواعد دولية معروفة توفر للشعب المحتل حقوقًا أكثر وأفضل مما توفره سلطة عباس وفياض في رام الله، التي قبلت أن تمارس احتلال شعبها بالنيابة لتعفي إسرائيل من كل أعباء الاحتلال الأمنية والمالية والإدارية والقانونية وحتى الأخلاقية. وثمة مثال آخر هو الحالة المصرية، قبل الثورة طبعًا. حيث رهن

الرئيس مبارك بلده العظيم ومقدراته الكبيرة ومكانته المرموقة باعتباره أكبر وأهم بلد عربي رهنًا تامًا للرغبات الأميركية الإسرائيلية. فقبِلت مصر أن تحكم حصارها غير القانوني على غزّة، وأن تنفذ الإملاءات، وأن تُضعف الموقف العربي برمته، وأن تتحكم في سياسة الجامعة العربية والسلطة الفلسطينية لتتلاءم مع كل ما تريده إسرائيل والولايات المتحدة تنفيذًا لرغبات إسرائيل.

ولّد ذلك شعورًا عميقًا بالإذلال لدى الشعوب العربية. وما هذه الانفجارات الثورية في عدد من الدول العربية إلا التعبير الصارخ عما تخزّن من الألم، ومن القهر، ومن الشعور بالذل والهوان على أيدي قيادات عميلة ومأجورة على مدى العقود والسنين.

لم يكن بالمستطاع الحديث في هذا الموضوع من دون وضعه في هذا الإطار الأوسع. ذلك بأن التسريبات ليست موضوعًا منفصلًا عن مجمل الخلفية السياسية الأميركية، وفي الجانب الأشمل، خلفية السياسة الأميركية الدولية.

الجواب عن العنوان: نعم، ألحقت التسريبات أَضرارًا كبيرة بالسياسة الأميركية وبالعمل الدبلوماسي بوجه خاص. وقبل أن أضع بعض الأسباب المحدّدة أعود لتأكيد ما سبقت الإشارة إليه، وهو أن المشكلة ليست في التسريبات، أو في كشف الأسرار؛ بل هي في المادة التي كشفت، وفي أسلوب التعامل الأميركي مع النظراء والحلفاء. المشكلة تكمن في الأسرار، لا في كشفها.

عندما يُكشف سرّ عسكري لبلدٍ ما، فذلك يُحدث بالتأكيد ضررًا كبيرًا، لكنه لا يخلق حرجًا، قد تترتب عليه محاسبة أو معاقبة ناجمة عن الإهمال أو اللامسؤولية. لكنه لا يكشف ممارسة غير أخلاقية، كما هي الحال بالنسبة إلى تسريبات ويكيليكس التي نحن في صددها.

هل من انتقاص للدبلوماسية؟ هذا سؤال كبير. إذا تمّ حصر الإجابة في إطار التسريبات، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى افتراض خاطئ وهو أن الدبلوماسية الأميركية كانت كاملة قبل التسريبات.

الحقيقة أن الدبلوماسية الأميركية، في ما يتعلق بمنطقتنا بالذات، هي

دبلوماسية ناقصة وفاشلة من أساسها. وهي مسؤولة إلى حدّ كبير عن حالة التردّي وعدم الاستقرار في بلادنا منذ منتصف القرن الماضي، أي بعد حرب السويس بالتحديد. وهي المسؤولة عن تفاقم الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وعن فشل كل المحاولات التي جرت للتوصل إلى تسوية معقولة لهذا الصراع. وهي المسؤولة أيضًا عن الانفجارات الثورية ـ وذلك ليس بالأمر السيئ طبعًا كونها ثوراتٍ لتصحيح بعض ضرر التدخل الأميركي ـ التي تشهدها المنطقة العربية.

إن الدبلوماسية الأميركية هي التي دمّرت العراق، ومن قبله أفغانستان، وهي التي خلقت الإرهاب والإرهابيين، وهي التي شلت عمل الأمم المتحدة وعطّلت عملها وجمّدت ميثاقها ودرّجت المعايير المزدوجة، ونزعت الصفة الأخلاقية والقانونية عن التعامل الدولي.

فما الذي بقي لتسريبات ويكيليكس لتنقصه من الناقص أصلًا؟

أدرج هنا النقاط الثلاث التالية:

١. الذي كان سابقًا يجلس مع مسؤول أميركي، أو مع دبلوماسي أميركي ليتحدث معه مطمئنًا إلى السرية، سيكون أكثر حذرًا وأشد تحفظًا.

٢. هل سينحصر التحفظ في اللفظ والبوح أم أنه سيشمل الموقف؟

على الأغلب أنه سيشمل الموقف إلى حدّ كبير. الحقيقة أن أمور المنطقة تغيرّت برمّتها تغيرًا جذريًا قبل أن يتاح لتسريبات ويكيليكس أن تحدث أي مفعولٍ ملموس. لقد تجاوزها الزمن بما حدث في المنطقة.

٣. النقطة الأخيرة هي أن التسريبات زعزعت أي ثقة بمجمل الأسلوب الأميركي في التعامل. لقد انتشر الاعتقاد بأن التسريبات لم تكن بريئة ـ أنا لا أؤيد هذا الاعتقاد ـ لكن نظرية المؤامرة راقت للكثيرين. والكلمة الأخيرة هي أن التسريبات أضافت المزيد من الارتباك لما هو مرتبك أصلًا، وزعزعت الثقة بما هو ليس موثوقًا فيه أصلًا.

الفصل الثاني عشر

الدبلوماسية العربية والدبلوماسية الأميركية في أوراق ويكيليكس: نظرة مقارنة

موسى بريزات

تمهيد

ربما تكون الوثائق السرية التي نشرها موقع ويكيليكس قد طرحت مفاهيم جديدة على صعيد الإعلام المفتوح ودوره في السياسة الخارجية، وأهمية المعلومة في إطار العلاقات بين الدول والسياسة الدولية والعلاقة بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية، وبين هذه الأخيرة والمؤسسات الوطنية، ونماذج السلطة في الدول، وربما مسؤولية الدول الكبرى في صيانة الأمن الدولي.

كما أعادت هذه المنشورات طرح كثير من الأسئلة حول الدبلوماسية من حيث طبيعتها ووسائلها وآلياتها ومهمتها وخصائصها وأنواعها وعلاقتها بالقانون الدولي، وكذلك بالمبادئ الأخلاقية وأهميتها للمؤرخين وعلم التاريخ.

لكنها ـ أي منشورات ويكيلكيس ـ في الحقيقة لم تأت بجديد من حيث موضوع الدبلوماسية الأساسي: «السياسة» بالمعنى العام للعبارة، إذ يتحدد دور الدبلوماسية فعليًا في إطار المساحة الممتدة بين الحرب والقانون. وفي المقابل لا ينفي هذا المعروف والمألوف في المواقف التي تضمنتها منشورات ويكيليكس احتواء هذه الأخيرة معلومات قيّمة ذات فائدة في شأن طبيعة الدبلوماسية العربية المعاصرة.

لذلك، السؤال الأساسي الذي ستتم محاولة الإجابة عنه في هذا الفصل هو: هل نستطيع تلمس دبلوماسية عربية متكاملة ومتناسقة حيال السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، ولماذا؟

كأساس نظري لهذا البحث، سيتم البناء على منطلقات المدرسة الواقعية وافتراضاتها، كونها أقرب النظريات في مجال العلاقات الدولية

لفهم السياسة الخارجية للدول وبالتالي الدبلوماسية العالمية[١].

ضمن هذا السياق ستستفيد هذه الدراسة من المنهج المقارن، وبخاصّة أن موضوعات المقارنة متقاربة، وأسسها من الناحية البحثية (اللاعبون، وحدات التحليل، أدوات الأداء ووسائله) هي واحدة. فاللاعبون (الولايات المتحدة الأميركية والدول العربية) هم الكيانات نفسها من الناحية المفاهيمية والقانونية. والأداة لكلا الطرفين هي ذاتها: الدبلوماسية. والشخوص هم الممثلون الرسميون في كلا الجانبين. ولا يبقى سوى تبيان التشابه والفوارق بين مخرجات الدبلوماسيتين وأسباب هذه الفوارق.

تزعم هذه الدراسة أن الفجوة في المخرجات بين الدبلوماسيتين، على الرغم من التشابه في المدخلات، تعود إلى كون البنية الدبلوماسية الأميركية منسجمة تمامًا مع المفهوم الاعتيادي لطبيعة الدبلوماسية ودورها أو وظيفتها. أما بالنسبة إلى الدبلوماسية العربية فهي في وضع شاذ من حيث مهماتها، وبالتالي من حيث مخرجاتها.

إن دور الدبلوماسية الأساسي هو «خدمة المصلحة الوطنية معرّفة بتعزيز قدرات الدولة وقوتها»[٢]. وإذا كان العمل الدبلوماسي قد استمد تجلّياته ومظاهره كافة من هذه الوظيفة عبر التاريخ الطويل للعلاقات الدولية والسياسة الكونية، فماذا تقول منشورات ويكيليكس بالنسبة إلى الدبلوماسيتين: العربية والأميركية؟ طبعًا لا يحتاج المحلل إلى جهد كبير لاكتشاف الفجوة بين طبيعة المخرجات في كلتا الحالتين. لذا لا بد من تحري أسباب هذه الفجوة.

تزعم هذه الدراسة أن أسباب هذه الفجوة تعود إلى تشوّه حصل في سيروات الدبلوماسية العربية وعملها، الأمر الذي أدى إلى التغيير الجوهري في النتائج بين هاتين الدبلوماسيتين.

سيكون التحري عن ماهية هذا التشوّه وأسبابه ونتائجه هو موضوع الأجزاء

---

(١) للمزيد حول هذه النظرية، انظر: Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 5th ed (New York: Knopf, 1978).

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٥٣ ـ ٥٥٤.

اللاحقة. ولهذه الغاية، ستشمل هذه الدراسة تعريفًا عامًا بالدبلوماسية، وأداء الدبلوماسيتين كما جاء في ويكيليكس، ثم استنتاجات وملاحظات.

مفهوم الدبلوماسية

تنوعت تعاريف الدبلوماسية بتنوع وسائلها وأساليبها والأهداف التي تسعى لتحقيقها، وحتى بعدد من كتب في شأنها.

قال اللورد بالمرستون إن «الولائم هي روح الدبلوماسية». وقال غيره «إنها محاولة التأثير في عملية اتخاذ القرارات في الدول الأخرى لا أكثر ولا أقل [. . .]، وإن هدفها هو محاولة تقليل التوتر والتوصل إلى الاتفاق»(٣). وليس بعيدًا من هذا ما جاء به هانز مورغنثاو (H. Morgenthau)، أحد أبرز أتباع المدرسة الواقعية، إذ يقول: «تريد الدولة متابعة مصالحها بالاتصال النشط وعلى أساس المساواة مع الدول الأخرى على افتراض أن مثل هذا النهج هو رغبة عالمية»(٤). ويتعرض جيفري ماكدرموت (G. Mc Dermott)، وهو دبلوماسي بريطاني سابق، لموضوع حساس وهو علاقة الدبلوماسية بالاستخبارات والتجسس، فيقول: «إن الدبلوماسي ـ بالمعنى الحسن للعبارة ـ هو جاسوس مرخص»(٥).

يقول مورغنثاو في موقع آخر: «إن هدف الدبلوماسية الرئيسي هو ترويج المصلحة الوطنية بالطرق السلمية»، وإن بقي جوهر الدبلوماسية الجيدة هو معرفة البلد الذي يعمل فيه الدبلوماسي بصورة سليمة. ويرتبط بذلك تقويم إمكانات هذه الدولة ونيّاتها.

لا بد من الإسراع هنا إلى التأكيد أن كل هذه الأدوات والوسائل لا تنتقص من حقيقة أن الدبلوماسية في كل تجلياتها التاريخية

---

(٣) George C. McGhee: «The State of Diplomacy,» in: *Diplomacy for The Future* (Washington, DC: Institute for the Study of Diplomacy, Georgetown University, 2004).

(٤) *Diplomacy in a Changing World.* Edited by Stephen D. Kertesz and M. A. Fitzsimons, International Studies of the Committee on International Relations, University of Notre Dame ([London]: University of Notre Dame Press, 1959), p. 14.

(٥) Geoffrey McDermott, *The New Diplomacy and its Apparatus; with a Foreword by Lord Chalfont* (London: Plume Press; ward Lock, 1973), p. 43.

والاجتماعية هي «تقنية أو وسيلة المواءمة بين المصالح المتعارضة»(٦).

بغض النظر عن أي تعريف محدد أو وجهة نظر خاصة، فإن الدبلوماسية هي أهم وسائل إدارة العلاقات الدولية، بما يكفل مصلحة الأطراف كلّها. لذلك يصبح إتقان فن المفاوضات هدفًا مركزيًا للدبلوماسي، لأن المواءمة بين الأهداف المتعارضة للدول والكيانات تقتضي، إلى جانب معرفة الأهداف المتعارضة للدول والكيانات، إتقان لغة التعامل والحوار، التي هي المفاوضات، وسيلة الدبلوماسية الرئيسية وأداة الإقناع في العلاقات بين الدول. لذلك يقول هنري كيسنجر، الذي يعتبر مترنيخ، وزير خارجية النمسا المشهور، مثله الأعلى: «إن مفتاح النجاح في الدبلوماسية ليس العلاقات الرسمية (بين الدول)، بل حرية العمل» (أي المفاوضات)(٧).

أضحت الدبلوماسية، نتيجة تاريخها الطويل وتنوع استخدامها، من أكثر المفردات شيوعًا وأوسعها استخدامًا في القاموس السياسي الحديث. لذلك ليس من الغريب أن يسبغ هذا الدور الواسع وتلك الاستخدامات المتنوعة على الدبلوماسية ـ باعتبارها آلية ومهنة ـ خصائص ميزتها عن غيرها من آليات الاتصال ووسائل الحوار وأدوات السياسة، سواء من حيث الشكل أم من حيث المضمون.

من أبرز هذه الخصائص مبدأ «المعاملة بالمثل» أو «التبادلية» والاعتماد على السوابق، إضافة إلى الحذر والحيطة والتحسب مما يحمله رسل أو نذر الدبلوماسية والاعتراف لهم بالخصوصية والأهمية وأخذ ما يصرحون به أو يلمحون إليه بجد إلى جانب توفير الحماية لهم. كما قد تكون آلية لتحقيق السلام وتعزيز التفاهم بين الدول، مثلما قد تُوظَّف لخدمة آلة الحرب والصراع. لكنها في كل الأحوال مكرسة لخدمة المصلحة الوطنية للدولة الأم. وبالتالي تراها جزءًا حيويًا من مجمل التفاعلات بين الدول والكيانات السياسية والهيئات الدولية. من هنا أخذت الدبلوماسية شكلها ومضمونها وأصبحت انعكاسًا لطبيعة النظام الدولي السائد في كل مرحلة. ولهذه الأسباب

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٧) McDermott, *The New Diplomacy and its Apparatus; with a Foreword by Lord Chalfont*, p. 52.

والاعتبارات أصبح للدبلوماسية (الكلمة والمفهوم أو النظرية) جذور فنية وتاريخية وأكاديمية موضوعية. والحقيقة أكسبها هذا الحضور الكبير للدبلوماسية في إطار علاقات الدول خصائص بارزة تتعلق بها باعتبارها مهنة وبالدبلوماسي بصفته عاملاً في الميدان. وارتبطت مثل هذه الخصائص بالتكتيكات والأساليب التي تدخل في مجالات هذه المهنة. لذلك هناك من وصف الدبلوماسية بأنها القدرة على جعل الآخرين يؤمنون بما لا يؤمن به الدبلوماسي نفسه، أو الأخذ من الطرف الآخر في الوقت الذي يعتقد هذا الطرف ن ندّه (الدبلوماسي) يقدم إليه أكثر مما يأخذ منه، أو القدرة على الرفض من دون أن يقول كلمة «لا». ولا تخلو خصائص الدبلوماسية هذه من الاعتبارات الأخلاقية، وبخاصّة المفهوم الميكافيللي الذي يقول إن الغاية تبرر الوسيلة، إضافة إلى التصادم بين القانون والقوة، والموازنة بين المصلحة الوطنية للدولة، وما أصبح يعرف أو يطرح باعتباره مصالح مشتركة للإنسانية. . . أي التوفيق بين الاعتبارات الإنسانية مثل حقوق الإنسان والقيم الإنسانية العالمية للأفراد، والمصلحة الوطنية للدولة المعرفة دائمًا «بالحصول على القوة» والقوة فقط. ثم لا يمكن أن نتجاهل التوازن بين مفهوم الشفافية ومتطلبات السرية (وهو المفهوم الذي تمثله منشورات ويكيليكس).

يقابل هذه الصورة عن الدبلوماسية صورة أخرى. إذ قالوا عنها إنها عبارة عن «استمرار للحرب بوسائل أخرى» شو إن لاين، (Chou En - Lie)، وأنها «تقلل من التوتر وتشجع التفاهم» أنتوني إيدن (Antony Eden). لكن هناك صورة أقل جمالية عن الدبلوماسية أيضًا، قدمها هنري ووتن (Henry Wooton)، سفير الملك جيمز الأول لدى بلاط الملكة كاثرين، عندما قال إن الدبلوماسي «رجل أمين أرسل إلى الخارج للكذب من أجل مصلحة بلده».

تدخل في متطلبات وشروط مهنة الدبلوماسية تلك الأوصاف التي تتعلق بالدبلوماسي نفسه وحدود نشاطه. فهناك التساؤل في شأن دور العواطف والمشاعر والطموح الشخصي لدى الدبلوماسي في أداء مهمته، ثم حدود الذكاء والحنكة والبراعة مقابل الخداع والتلاعب والمراوغة في عمله، وما هي نقطة التوازن بين الرغبة في النجاح والتفوق والفوز بأي ثمن، واحترام العهد والتزام الصدق والبحث عن الحقيقة؟ وكيف يمكن المواءمة بين سعي الدبلوماسي لكسب ثقة الطرف الآخر وبناء درجة من الصدقية مقابل السعي

للتلاعب بالواقع والوقائع والإيقاع بالآخرين؟ إن كل هذه الأسئلة تؤشر إلى الحدود التي يعمل الدبلوماسي ضمنها، التي إذا ما بالغ في توجهٍ ما فقد تكون نتيجة عمله عكسية.

حظي الدبلوماسي نفسه، نتيجة تأثير هذه الاعتبارات المتضادة والمتعارضة في عمله، بكثير من الأوصاف المجازية التي تتناسب مع هذه الصورة العامة المعقدة أو المركبة عنه وعن مهنته. إذ هناك من وصفه بأنه الشخص الذي يعرف الإجابة لكنه يحورها كما يشاء. أو أنه الشخص الذي يظهر وكأنه يقترب من نظيره في الوقت الذي هو في الحقيقة يبتعد منه. أو أنه ذاك الإنسان الذي يقطع عنق جاره من دون أن يشعر هذا الأخير بذلك. غير أن هناك مبالغة في دور الدبلوماسي والدبلوماسية سواء في القدرة على التورية والتحايل والخداع أم في الإقناع والتودد غير الصادق.

مهمات الدبلوماسية

تُعدّ الدبلوماسية الوسيلة الأهم أو الأولى المتاحة للدولة لتنفيذ سياستها الخارجية، وإن لم تكن الوحيدة. فهناك وسائل أخرى وإن كانت مختلفة وضرورية أحيانًا، مثل الحرب والقوة والأحلاف. من هنا يتفق المحللون (وبخاصّة أتباع المدرسة الواقعية) على أن مهمة الدبلوماسية تتمحور حول أربعة أمور، هي:

أ ـ تحديد الأهداف الخاصة بها في ضوء القوة الفعلية أو الكامنة المتوافرة لمتابعة تحقيق مثل هذه الأهداف.

ب ـ تقدير أهداف الدول الأخرى والقوة الفعلية أو الكامنة المتوافرة لدى هذه الدول لتحقيق مثل هذه الأهداف.

ج ـ تحديد مدى التوافق بين أهداف الدولة وأهداف الدول الأخرى، ولا سيما التي تؤثر في مصالح الدولة.

د ـ حشد الوسائل المناسبة لمتابعة الأهداف الوطنية على نحو يعظم الطاقات الكامنة(٨).

---

(٨) Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, pp. 529-530.

في هذا التوصيف الواقعي لمهمات الدبلوماسية لا يمكن أن يغيب عن البال أمران: **أولهما** إسناد هدف محدد للدبلوماسية وهو خدمة المصلحة الوطنية للدولة وربط تحقيق هذه المصلحة بالقوة وليس بالقانون؛ **وثانيهما** أن الهدف هو المصلحة الوطنية للدولة وليس المصلحة الإنسانية عمومًا. طبعًا لم يأت اهتمام الدبلوماسية بالمصلحة الوطنية للدولة وتعريفها على قاعدة تعزيز قدرة الدولة وتحديد مهماتها بهذا المنحنى الاستراتيجي من فراغ. فهو أولًا وقبل أيّ شيء نتاج تأثير البيئة الدولية التي هي أقرب إلى ما يوصف عادة بعالم هوبز المرعب والخطير القائم على الصراع والتنافس والبقاء للأقوى.

العالم لا يزال يحكمه بوجه عام منطق القوة وكون بقاء الأمة وازدهارها يعتمدان على مدى قوتها وقدرتها على المنافسة عند الضرورة، ومواجهة الآخرين عسكريًا[٩]. فالأمن الوطني والقوة صنوان. ويتطلب تعزيز أحدهما الحصول على المزيد من الآخر. تشمل القوة القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية للدولة. والوسيلة الأولى، في قائمة الوسائل المشروعة، إلى حد ما، لتحقيق ذلك، هي الدبلوماسية. من هنا نجد أن الدبلوماسية هي «آلية» الدولة، أو ربما «آلتها» الرئيسية للحصول على الأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن البيئي والأمن الغذائي.

تصبح هذه الوسيلة (آلية كانت أم آلة) مهمة أكثر أهمية إذا ما تذكرنا أن الموارد المتاحة على هذا الكوكب محدودة، الأمر الذي يحتم وجود سباق أو تنافس بين المجتمعات البشرية على حيازتها والوصول إليها. وحتى الوسائل التقنية التي تسهل الحصول على مثل هذه الموارد أو اكتسابها ليست مُتاحة للجميع. لذلك لا بد من بلوغها وتوفيرها. وتُعد الدبلوماسية أبرز هذه السبل للوصول سلميًا إلى ما في حوزة الدول الأخرى من تقنيات وتكنولوجيا وقدرات علمية ومعرفية لتوفير الأمن الغذائي أو البيئي أو حتى الوطني (العسكري) للمجتمع وللدولة.

في ضوء تعدد مصادر التهديد للأمن الوطني والتزاحم على الفرص بين

(٩) Paul Kennedy, *The Realities behind Diplomacy: Background Influences on British External Policy, 1865-1980* (London: Harper Collins, 1985).

الدول والكيانات والجماعات المختلفة، لا بد من حشد الحلفاء وتحييد المنافسين وعزل الخصوم وتفتيت جبهتهم وإضعافهم اقتصاديًا ومحاصرتهم سياسيًا ومعنويًا، وكذلك التأكد من نيّات الأصدقاء والحلفاء لمعرفة أهدافهم الفعلية ومواقفهم حيال ما تواجهه الدولة من تحديات ومخاطر، أو ما تتوق إليه أو تبحث عنه من فرص.

إن التشخيص الدقيق لنيّات الخصوم والأصدقاء معًا وأهدافهم والتحري عن قدراتهم، سواء على إيذاء الأمة أم على مساعدتها، هو أولى أوليات الدبلوماسية. فعلى الدبلوماسية أن تتحرى دائمًا المخاطر والفرص في البيئة الدولية.

يؤكد ذلك جورج بول (George W. Ball)، الدبلوماسي الأمريكي البارز، أن الدول ترى علاقاتها بوجه عام من خلال توازن القوى والتوسع والسلام[١٠]. فالسلام هو أحد أنماط العلاقات الدولية؛ والدبلوماسية هي وسيلة تحقيق هذا السلام وصيانته، ومعالجة التحديات الأخرى، وبخاصّة للدول الصغيرة. غير أن الدبلوماسية ذات الاستخدام الواسع هذه ليست أداة صماء أو محدودة الشكل. فهي من أكثر الأدوات الاجتماعية والسياسية مرونة. لهذا نجد أنها بحد ذاتها تستخدم أكثر من شكل، ولها أكثر من وسيلة.

من أبرز هذه الوسائل: **الإقناع**، ثم **التنازل**، وأخيرًا **الضغط** وحتى **التهديد بالقوة** ووسائل الإكراه الأخرى. وتصبح معرفة هذه الوسائل من جانب ممثلي الدولة ودبلوماسييها من الأهمية بمكان، لأن سوء التقدير في استخدام أي منها أو الاختيار غير الموفق بين هذه الوسائل سيؤدي إلى عواقب غير محمودة. فإذا استخدمت دولة مثلًا الإقناعَ واعتمدته وحده في موقف يتطلب تقديم التنازلات أو حتى التلويح بالقوة والإكراه، فقد ينجم عن ذلك إما خسارة الدولة لمكتسبات هي من حقها أو وقوع الحرب بسبب سوء التقدير أو سوء الفهم لأهداف وإمكانات الطرف الآخر. حيث كثيرًا ما وقعت حروب دولية بسبب سوء التقدير أو سوء الفهم. والعكس هو صحيح

---

(١٠) George W. Ball. *Diplomacy for a Crowded World: An American Foreign Policy* (Boston: Little Brown, 1976).

أيضًا. لذلك تعدّ مهمة الدبلوماسية من أدق المهمات وأكثرها حساسية(١١).

كما أدى اتساع مفهوم الدبلوماسية وتنوع خصائصها وتعدد أدواتها أو وسائلها إلى تعددية في نوعيتها. فهناك عناصر أخرى تؤثر في نوعية الدبلوماسية، أبرزها **حجم الدولة وقوتها**، وكذلك **طبيعة النظام السائد فيها**. لذلك نجد أن هناك أنواعًا من الدبلوماسية تشمل:

١ ـ الدبلوماسية القائمة بين دولتين كبريين، وفي كليهما نظام ديمقراطي.

٢ ـ الدبلوماسية القائمة بين دولتين إحداهما كبرى والأخرى صغرى أو متوسطة الحجم والقوة، وفي كل منهما نظام ديمقراطي.

٣ ـ الدبلوماسية القائمة بين دولتين كبريين إحداهما ذات نظام ديمقراطي وأخرى يسود فيها نظام غير ديمقراطي (شمولي، سلطوي... إلخ)، بحسب حجم الدولة وقوتها وطبيعة النظام السياسي.

يضاف إلى ما سبق ذكره، أن الدبلوماسية تتأثر بالإعلام وبثورة الاتصالات وبروز ما يعرف بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، وكذلك الدبلوماسية العامة التي تستدعي الشفافية والوضوح وكشف المعلومات والانفتاح، مقابل السرية التي تستدعيها أحيانًا خصوصية المفاوضات والعمل الدبلوماسي.

لا يجد المحلل، أو حتى المراقب العادي، صعوبة كبيرة في اكتشاف التفاوت البيّن بين أداء الدبلوماسيتين (الأميركية والعربية) في إطار الدور التقليدي لكل منهما، سواء اكتفى بنظرة عابرة على منشورات ويكيليكس، أو تابع نشاط الدبلوماسيتين والدبلوماسيين والرسميين من الجانبين(١٢)، من خلال الأعمال الأكاديمية والتغطية الإعلامية للعلاقات العربية ـ الأميركية ونشاط الطرفين الدبلوماسي.

(١١) Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, pp. 530-532.

(١٢) سيعتمد الباحث في هذا الجزء من البحث على قراءة عينات متوازنة من منشورات «ويكيليكس» المنشورة حول دول عربية رئيسية، وعلى الخبرة المهنية والتجربة العملية والمتابعة لهذا الجانب خلال الفترة السابقة لكتابة البحث.

أولًا: الدبلوماسية الأميركية في العالم العربي

يمارس الدبلوماسيون والرسميون الأميركيون في الدول العربية مهماتهم وأدوارهم بحسب الأصول. حيث يعمل الدبلوماسي الأميركي بحرية تامة، في الأوساط الرسمية أو غير الرسمية من حيث المبدأ. وكما يقول جيفري ماكدرموت، إنه يراقب، ما يجري في كل دولة عربية بصورة دائمة وضمن منهجية مدروسة وبمهنية عالية مدعومًا بالوسائل اللوجستية والإمكانات الكبيرة والقدرة التكنولوجية.

كما يقول اللورد كيرزون (Lord Curzon)، قرر الأميركيون منذ زمن طبيعة الأهداف التي يسعون لتحقيقها في كل دولة، سواء في المنطقة العربية أم في العالم. لكنهم على عكس ما يقول اللورد كيرزون في الجزء الثاني من تعريفه للدبلوماسي الجيد؛ فالدبلوماسيون الجيدون لا يفصحون لمتحدثيهم ولنظرائهم عن ماهية أهدافهم الحقيقية. وهم يعرفون أهداف دولتهم جيدًا وعلى اطلاع مستمر على ما يجري في أروقة الحكم ومراكز صنع القرار في الدول المضيفة، هم على صلة أيضًا بالأوضاع العادية في بلد الإقامة من خلال اتصالهم المنظم والمنهجي بالناس ووسائل الإعلام والصحافة.

كل ذلك بهدف فهم الواقع في هذه البلدان وإقامة الحوار، لا مع النخبة الحاكمة فقط، بل بين قوى المجتمع وفئات الشباب والمثقفين في الجانبين. ولا يتردد الدبلوماسيون ولا يضيرهم الاتصال حتى بمن يعارض سياسة بلدهم؛ لا بل نجدهم حريصين على فتح آفاق للحوار وإقامة الصلات مع هؤلاء بوجه خاص، مستعينين بما توفره لهم دولتهم من إمكانات، وبالتنسيق الوثيق مع المؤسسات والدوائر والأجهزة المتخصصة في الولايات المتحدة. وذلك ضمن التوجه الثابت لديهم لإعداد أكثر من سيناريو للأوضاع الداخلية في بلدان العالم والاطلاع على ما هو تحت السطح في أوساط القوى والجماعات السياسية بمختلف توجهاتها. فهم في هذا النهج ـ كما هو متعارف عليه ـ يجسدون هنري كيسنجر، أحد أبرز مسؤولي السياسة الخارجية الأميركية في القرن العشرين، الذي وصف «مفتاح النجاح في الدبلوماسية على أنه ليس وجود علاقات رسمية [بين

بلدين] بل حرية العمل» في البلد المضيف لدبلوماسيي الجانبين[١٣].

إذا ما تذكرنا مهمات الدبلوماسية، كما بيّنها هانز مورغنثاو المذكور أعلاه، فإن الدبلوماسية الأميركية في الدول العربية ـ وقد أجزم في العالم بوجه عام ـ تتمثل حرفيًا بالتالي: **أولًا**: تحدد أهدافها في ضوء القوة المتاحة أو الممكنة لتحقيق هذه الأهداف؛ **ثانيًا**: تعمد إلى تقويم أو تقدير أهداف ونيّات الطرف الآخر وقدراته وإمكاناته الفعلية والكامنة لتحقيق هذه الأهداف الخاصة به؛ **ثالثًا**: تعمد إلى اكتشاف التوافق أو الالتقاء بين أهداف الطرفين البلد الأم ـ الولايات المتحدة ـ والدول الأخرى. **رابعًا**: تسعى لتوفير الوسائل والإمكانات لتحقيق الأهداف المحددة للدبلوماسية الأميركية.

في حال العالم العربي، يمكن إجمال هذه الأهداف الأساسية بالآتي: استمرار تدفق النفط بكميات وأسعار بحسب ما تستدعيه الظروف، تبني التجارة الحرة والأسواق المفتوحة واقتصاد السوق، حماية أمن إسرائيل وضمان وجودها، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة «الإرهاب»، والتطرف والأصولية استنسابيًا، وتأهيل العراق إقليميًا وعربيًا، احتواء إيران وإيقاف برنامجها النووي بغض النظر عن طبيعته.

ترتبط بكل هدف من هذه الأهداف طبعًا مجموعة من السياسات والأهداف الداعمة والتكتيكات والبرامج، وحتى الخطط والمبادرات التي تصاغ بحسب الظروف والأوضاع في كل بلد عربي وبحسب ما يجري في المحيط والبيئة العامة. ويتم التعامل مع هذا التناقض الجوهري في إطار المصالح الأميركية في العالم العربي.

بسبب التجربة السياسية في المنطقة وتطور العلاقات العربية ـ الأميركية وارتباط هذه العلاقات بهدفين حيويين لأميركا في العالم العربي، هما: أمن الطاقة وأمن إسرائيل، نجد أن تطورين بنيويين حصلا في المنطقة العربية، وأصبحا من أبرز أهداف الدبلوماسية الأميركية: الحفاظ على الصيغة الحالية للنظام العربي بما في ذلك استمرار أنظمة الحكم في أغلبية الدول العربية إن لم يكن كلها. لذلك ليس مستغربًا أن يصرح الرئيس الإسرائيلي شمعون

---

(١٣) McDermott, *The New Diplomacy and its Apparatus; with a Foreword by Lord Chalfont*, p. 52.

بيريز حديثًا بأن الأنظمة العربية هي الكنز الاستراتيجي لإسرائيل[١٤].

يعني ذلك طبعًا الحؤول دون حصول تغييرات جذرية في هذه الأنظمة، وفي حال قيام أنظمة جديدة، ضمان سير هذه الأنظمة على النهج نفسه، وخصوصًا في ما يخص المصالح والأولويات الأميركية.

أما الهدف الآخر للدبلوماسية الأميركية فهو احتواء ما يوصف في الدوائر الأميركية والغربية بقوى «التطرف». لهذا، تتمحور الأهداف المحددة للدبلوماسية الأميركية في كل دولة عربية حول المحافظة على الوضع الراهن بوجه عام باعتباره أولوية. والدفع، في حال التغيير، باتجاه تمكين القوى الليبرالية المتعاطفة مع الأجندة الأميركية بصيغتها الإقليمية والمحلية. وتتمثل الترجمة العملية لهذه المصالح الأساسية بوجود أنظمة حكم عربية تلتزم ما أبرمت من اتفاقيات سلام مع إسرائيل، بينما لا تجهد في معارضة هذا التوجه، وكذلك محاربة «القاعدة» وتجفيف مصادر الدعم المالي والبشري لها. يضاف إلى ذلك، احتواء الإسلام السياسي والحؤول دون وصول أي جماعة ذات توجه إسلامي حقيقي إلى الحكم في أي دولة عربية إلا بعدما تتم قولبتها، أو إعادة إنتاجها على نحو يتواءم مع المصالح الأميركية الإقليمية والكونية. من هذا المنطلق تعارض واشنطن تأهيل حركة «حماس»، أو قبول «حزب الله» ـ الأولى ضمن الجسم السياسي الفلسطيني، والثاني في الصيغة اللبنانية ـ بهدف دعم أمن إسرائيل، وتمشيًا مع مصالحها أكثر من الحرص على حماية أي مصالح أميركية صميمة في الإقليم. لكن المواءمة بين التزام ثابت بأمن إسرائيل ووجودها وضمان ولاء دول عربية أساسية للسياسة الأميركية في المنطقة يُعدّ أصعب تحد للدبلوماسية الأميركية. لذلك أصبح أحد أهم أهداف أميركا في الدول العربية الصديقة هو تعزيز التعاون العسكري والأمني بين الطرفين، وتركيز الجهد على الانفتاح الاقتصادي، وتمكين النخب ذات التوجه الليبرالي من الوصول إلى مواقع القرار من خلال تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وحث الحكومات العربية على إشراك القطاع الخاص في صوغ السياسات والتشريعات الاقتصادية وتفعيل

---

(١٤) هيئة الإذاعة البريطانية: نشرة الأخبار الساعة الثالثة، ١٧/ ٣/ ٢٠١١.

برامج الخصخصة وإعطاء الأولوية للشركات الأميركية في المشاريع الكبرى وبخاصة في تلك المشاريع المتعلقة بالطاقة والتعدين والمياه. وتقوم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAid) بدور فاعل في دعم المصالح والأهداف الأميركية من خلال ما تقدم من مساعدة و/أو خبرة لهذه الدول، وبخاصة في مجال تنفيذ المشاريع الاستراتيجية. والأهم من ذلك، هو أن الولايات المتحدة تعمل على تأجيج الخلافات العربية الثنائية والتناقضات الإقليمية ليصبح كل نظام عربي منشغلًا باهتماماته الأمنية الثنائية، وبالتالي محتاجًا إلى دعم واشنطن. والأمثلة على ذلك كثيرة وواضحة للعيان.

قد يسأل المرء عن أهداف الدبلوماسية الأميركية تجاه دول مثل سورية والسودان. والحقيقة أن واشنطن، ومثلها دمشق، تسعيان لإقامة علاقة جيدة بينهما. ومن الطريف أن أول من عارض فكرة تغيير النظام في دمشق حين ضاق الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش الابن، ذرعًا بموقف سورية من تطورات الأوضاع في العراق في الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥، هو إسرائيل، التي أعلنت قيادتها أنها لا تؤيد التوجه الذي تبنّته الإدارة الأميركية آنذاك لزعزعة النظام السوري الذي تهيمن عليه الطائفة العلوية، وربما لتغيير هذا النظام.

على الرغم من احتجاج أميركا المتواصل على مواقف سورية في لبنان وعلاقاتها القوية بكل من إيران و«حماس» و«حزب الله» فقد أمكن تطبيع العلاقات السورية ـ الأميركية. ولا تقول منشورات ويكيليكس كثيرًا أو ما هو مفاجئ في هذا المجال. لكن من المعروف أن للمعلومات الحساسة والمهمة في شأن علاقات واشنطن الخارجية مكانًا أكثر أمنًا في الأرشيف السري الأميركي.

لو استذكرنا مهمات الدبلوماسية الأربع التي لخصها بحصافة فائقة المؤرخ والمفكر السياسي مورغنثاو في نهاية السبعينيات، ماذا نجد؟

هل حددت الدبلوماسية العربية ـ سواء كانت هذه الدبلوماسية جماعية، على مستوى قرارات جامعة الدول العربية المتلاحقة، أم كانت ثنائية ـ أهدافها في ضوء ما هو متاح أو كامن من عناصر القوة؟ من خلال قراءة سريعة لكن دقيقة للواقع، فالجواب هو بالنفي. إن هدف تحرير فلسطين مثلًا، من خلال هزم إسرائيل عسكريًا، كما تضمنت مختلف القرارات

العربية قبل توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨، ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وبخاصة «لاءات» الخرطوم الثلاث عام ١٩٦٧ (لا للمفاوضات، لا للاعتراف ولا للتسوية السلمية)، لم يسند بقوة عسكرية عربية فعلية لفرضه بالقوة أو بالضغط الاقتصادي. وكانت حرب عام ١٩٧٣ وحظر تصدير النفط العربي إلى الغرب إجراءً جزئيًا أدى إلى تحريك المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية التي انتهت بحل جزئي مصري ـ إسرائيلي، كما هو معروف، بينما بقي الهدف الأساسي للدبلوماسية العربية، وهو حل القضية الفلسطينية، معلقًا في الهواء. وبقي الفلسطينيون يتمنون الدعم العربي الفاعل الذي يوازي حجم القوة الإسرائيلية من دون أن يحصلوا عليه. لا بل بقي الدعم العربي للفلسطينيين ضمن الحد الذي يسمح لهم بالاستقلال أو الانفصال عن الأردن فقط[١٥].

منذ ذلك الحين لم تضع الدول العربية مجتمعة أو فرادى أي إمكانات فعلية لدعم أهدافها الدبلوماسية في شأن القضية الفلسطينية، التي عبّرت عنها بقبول حل وسط على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يقوم في جوهره على مقايضة عودة الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ بإقامة علاقات سليمة مع الدولة العبرية. لا بل استمرت الدول العربية في اللجوء إلى الأمم المتحدة تستصدر منها القرار تلو الآخر، إلى أن انطلقت عملية السلام في مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١ عقب تعاون أغلبية الدول العربية مع المجهود العسكري لقوات التحالف في الحرب ضد العراق من أجل إخراج قواته من الكويت عامي ١٩٩٠ و١٩٩١.

إن المدقق في النتيجة السياسية لهذه الصفقة التي بذلت مختلف الدول العربية جهدًا دبلوماسيًا كبيرًا للتوصل إليها، يجد أن هذه الدبلوماسية العربية فشلت في المهمة الثانية للدبلوماسية، كما جاءت في وصف مورغنثاو، وهي:

تحديد دقيق لنيّات الدول الأخرى وأهدافها تجاه الدولة (الدول العربية، في هذه الحالة) والإمكانات المتوافرة أو المتحملة لتنفيذ هذه

---

(١٥) انظر: موسى بريزات، **العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية: فشل المفهوم الكونفدرالي** (لندن: [د. ن.]، ٢٠٠٠)، الفصل الثالث.

الأهداف وتلك النيّات. قال الرئيس المصري الأسبق أنور السادات عشية زيارته القدس عام ١٩٧٧ إن ٩٩ في المئة من أوراق القضية الفلسطينية في يد الولايات المتحدة الأميركية. وعلى الرغم من عدم وجود ويكيليكس في تلك الفترة لتخبرنا ماذا كان تعليق الدبلوماسيين الأميركيين على هذا الإعلان، فإننا نستطيع من خلال النظرة بأثر رجعي، أن نستنتج كم كانت هذه القراءة لأهداف كل من إسرائيل وأميركا ونيّاتهما في شأن تجاوبهما مع الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة غير دقيقة. لا بل إن تلك القراءة ربما كانت مغايرة تمامًا للواقع. ومع ذلك ظل قادة الدبلوماسية العربية ومديروها متمسكين بهذا الإعلان في غير مناسبة، وبخاصة وزراء الخارجية والسفراء العرب، ولا سيما في واشنطن والعواصم الغربية المقربة إلى العاصمة الأميركية والقريبة منها.

إن الأمر الغريب هنا إن هؤلاء الوزراء والسفراء ومن تماهى معهم من الناطقين والمحللين، أمعنوا في تجاهل أولويات الدبلوماسية الفاعلة والناجحة، وهي حاجتها إلى تحديد أهدافها في ضوء الإمكانات المتوافرة أو المحتملة (الكامنة) للدولة. هذا في حين مارس الدبلوماسيون الأميركيون ومثلهم الإسرائيليون أدوارهم أو «دورهم» المشترك ببراعة. ففهموا أهداف الدول العربية فرادى ومجتمعة، وكذلك أهداف الدبلوماسية العربية الحقيقية التي تعمل ربما خارج المفهوم المتعارف عليه للدبلوماسية، في ما يتعلق بهذا الهدف الجماعي والاستراتيجي للدول العربية.

بالتأكيد قدروا وقوّموا الإمكانات العربية الفعلية أو المتوافرة، ونجحوا في بعثرة الجهد وتعطيل الفرصة أو الإمكانية لحشد القدرات الكامنة للدول العربية. فكانت قراءتهم دقيقة لظروف الدبلوماسية العربية على أساس أن لها أهدافًا معلنة لكن من دون وجود قوة فعلية لدعم هذه الأهداف وتنفيذها. وكذلك عجزت الدبلوماسية العربية عن تحديد نيّات الأطراف المقابلة وأهدافها وقدراتها على متابعة هذه الأهداف. ومن المحزن أيضًا أن الناطقين باسم الدبلوماسية العربية ـ الثنائية أو الجماعية ـ تناسوا أن الدبلوماسية تشمل من ضمن وسائلها التهديد باستخدام القوة والضغط الجدي على الطرف الآخر. لكن أركان هذه الدبلوماسية، أو أكثرهم على الأقل، كثيرًا

ما يفاجئوننا بالقول إن السلام (المفاوضات) خيار استراتيجي، أو هو الخيار الوحيد، كما يعلنون في كل المناسبات، غير مدركين أن وجود خيار واحد أو مسار وحيد ليس خيارًا البتة!

من الطبيعي أن يقود فشل الدبلوماسية العربية التاريخي في إنجاز الأمرين الأول والثاني من مهمات أي دبلوماسية، الممثلين بتحديد أهداف الدبلوماسية العربية في ضوء الإمكانات المتوافرة، وتحديد أهداف الطرف (أو الأطراف) المقابلة ونيّاتهم، إلى فشل مماثل في إنجاز الأمر الثالث، وهو بيان الإلتقاء والافتراق بين الأهداف العربية وأهداف الطرف المقابل ونيّاته. في حين لم يغب عن نظر كل من أميركا وإسرائيل بالتأكيد حقيقة افتراق النيّات والأهداف العربية عن النيّات والأهداف الخاصة بهما في هذه المسألة بالذات. ومع ذلك ترك الأميركيون والإسرائيليون الدبلوماسية العربية وجهابذتها يحلقون في عالم افتراضي. طبعًا تم انتداب شخوص لديهم القابلية ـ سواء كان ذلك بالفطرة أم عبر التطبيع السياسي وغيره ـ لأن يتحولوا إلى دعاة مخلصين لهذا النهج. فالأهداف المعلنة للدبلوماسية العربية هي عادة إما غطاء دخاني لأهداف أخرى تخص كل نظام عربي، أو مجرد تفكير رغبوي لدى بعض البسطاء.

إذا ما أراد المرء الاستطراد والنظر في الوضع القائم حاليًا في موضوعات أخرى غير القضية الفلسطينية ودور الدبلوماسية العربية فيها، فلن يجد فارقًا يذكر في الإطار الاستراتيجي العام، فالنظرة إلى الملف العراقي قبل الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣ وبعده، والحرب على ما يسمى الإرهاب والموقف تجاه إيران، والموقف من الإسلام السياسي ومن «حماس» و«حزب الله»، ومن الثورات والتحركات المطلبية الإصلاحية التي تشهدها المنطقة العربية حاليًا، ومواقف الأطراف الأخرى منها، هي كلها أمثلة على عجز، إن لم يكن عقم، الدبلوماسية العربية وتخلّفها عن أداء دورها باعتبارها أداة رئيسية من أدوات السياسة الخارجية للدولة، وووسيلة «لخدمة المصلحة الوطنية معرّفة بحيازة القوة».

لكن لماذا؟ تثير الإجابة عن هذا السؤال الحيرة الشديدة لدى الباحث؛ فهي تقتضي افتراض وجود التقاء ما في المصالح بين جهات عربية

والولايات المتحدة بعيدًا مما يراه هذا الباحث ومثله كثيرون أنه جوهر المصلحة العربية من خلال مصلحة الدولة ـ الأمة. وأن التعبير عن هذا الالتقاء يتم خارج الأطر الدبلوماسية المعتادة. وإن الدبلوماسية الأميركية وحدها هي التي تنسجم مع المفهوم المعتاد للدبلوماسية، وهو خدمة المصلحة الوطنية معرِّفة بالعمل على تعزيز قوة الدولة. فما هي المصلحة التي تعمل ـ أو لا تعمل ـ الدبلوماسية العربية على خدمتها؟

ثانيًا: أداء الدبلوماسيتين: قراءة مقارنة

أصبحت مهمة المقارنة بين الدبلوماسية العربية والدبلوماسية الأميركية سهلة الآن في ضوء ما ذكر في شأن تعامل كل منهما مع القضايا الإقليمية الحساسة. وقد يختلف الأمر ـ لكن ليس كثيرًا ـ في المسائل الثنائية.

إذا كان جوهر الدبلوماسية الجيدة هو معرفة البلد أو الهيئة الدولية التي يتعامل معها الدبلوماسي، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يتمتع الدبلوماسيون العرب بوجه عام بالقدرات والمهارات والإمكانات الفردية نفسها التي تتاح لنظرائهم الأميركيين؟ طبعًا لا. فمن دون الانتقاص من المكانة الشخصية للدبلوماسيين العرب نجدهم بوجه عام ليسوا في مستوى نظرائهم الأميركيين من ناحية التدريب والإعداد والتأهيل. إذ يرى النظام السياسي الأميركي أن الدبلوماسي بصورة أو بأخرى ممثل لبلده ليس لدى وزارة الخارجية فقط بل لدى الكونغرس الذي يُعدّ شريكًا في القرار السياسي، ويعمل على أساس التفاعل مع جماعات المصالح ومن خلال اللوبي. لذلك يحتاج الدبلوماسي إلى فهم هذا النظام من حيث المبدأ، إلى جانب الإلمام بأولويات كل عضو في المجلس، وبخاصة رؤساء وأعضاء اللجان الرئيسية مثل لجنة الشؤون الخارجية ولجنة التخصيصات التي تتعامل مع القرارات الخارجية وتوزيع المساعدات[١٦].

يرتبط بذلك طبعًا حاجة الدبلوماسي إلى معرفة دقيقة لأولويات دولته،

---

(١٦) Samuel H. Beer [et al.], *The New American Political System*, Edited by Anthony King, AEI Studies; 213 (Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1978), pp. 125-176.

وربما قيادته ورئيسه بالتحديد. فالخصائص البنيوية للنظام الأميركي، وتلك الخاصة بالأنظمة في أغلبية الدول العربية تختلف جذريًا. هنا ربما يكمن بيت القصيد؛ ففي كثير من الأوقات لا يكون الدبلوماسي، بغض النظر عن رتبته، مطّلعًا تمامًا على تفصيلات العلاقة بين دولته وقيادته (أو حتى رئيسه) والسلطات الأميركية المختلفة.

لهذا يصبح التساؤل عمّا إذا كان متطلب الدبلوماسي الناجح، بحسب ما يذهب اللورد كيرزون، وهو قدرته على تحديد أهدافه بصورة واضحة والتأكد من أن الطرف المقابل فهم هذه الأهداف بالدرجة نفسها من الوضوح، أمر متاح للدبلوماسي العربي في واشنطن. إن الدبلوماسي العربي في واشنطن نادرًا ما يعي الأهداف الحقيقية لبلده.

عندما يجتمع غموض أهداف الدولة الأم مع اختلاف طبيعة النظام السياسي الأميركي عنها في الأنظمة العربية، مع غياب التأهيل وعدم الاهتمام بمبدأ الجدارة والكفاءة، مضافًا إلى هذه وتلك حقيقة تعقيد وصعوبة آلية صنع القرار في المنظومة الأميركية، كما يقول ك. شانكار باجباي (K. Shankar Bajpai)، فإنه من الصعب التحدث عن أداء معقول للدبلوماسية العربية[١٧].

إن أي جهاز دبلوماسي طبعًا، إذا ما أريد له التصدي بفاعلية للمهمات الأربع التي أصبحت واضحة الآن في هذه الدراسة، يستطيع ذلك بغض النظر عن العوائق المؤسسية. والملاحظ أن الدبلوماسية العربية في واشنطن لا تفتقر إلى هذا النهج فحسب، بل إنها تعمل لأهداف غير أهداف الدولة الفعلية ومصلحتها الوطنية المرتبطة بتعزيز قوة الأمة.

طبعًا يمكن الدولة الاعتماد على وسائل دعم وبدائل أخرى مثل التجارة والإمكانات العسكرية[١٨] والقدرة الهائلة في ميدان الإعلام والاتصالات والمعلوماتية.

---

(١٧) K. Shankar Bajpai, «A Third World Review,» in: *Diplomacy for the Future*, p. 66.

(١٨) Kennedy, *The Realities behind Diplomacy: Background Influences on British External Policy, 1865-1980*, pp. 29-40.

إذا كانت المفاوضات في السابق هي أبرز أدوات الدبلوماسي وأهمها، فهي اليوم تواجه منافسة من عوامل جديدة. فاليوم هناك حاجة إلى الخبرة الفنية المتخصصة في إطار العلاقات الدبلوماسية. لذلك يقول ماكدرموت إن الدبلوماسية أكثر تعقيدًا وأهمية لأن تترك للدبلوماسيين[١٩].

هل بلغت الدول العربية هذا المستوى في بناء القدرات العسكرية والاقتصادية (المالية) والإعلامية والتكنولوجية لتدعم بها دبلوماسيتها؟ الجواب لا. كانت هناك دولة واحدة بدأت في تأسيس هذا النهج، إلا أنه أجهض، وهي عراق ما قبل عام ١٩٩١.

كما أن الدبلوماسية لا يمكن فصلها عن القدرة على تحقيق الانسجام والتصميم والتناغم في أداء السياسة الخارجية، كما تقول السفيرة كارول ليز (Carol C. Laise) التي شغلت منصب مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الإعلام (١٩٧٣). لكن هل يمكن الحديث عن وجود مثل هذا الانسجام والتصميم أو الثبات والتناغم في الأهداف والوسائل في السياسة الخارجية للدول العربية؟ طبعًا لا.

للإنصاف، كانت هنالك محاولات مجتزأة قامت بها الدبلوماسية العربية، على الأقل في مجال العلاقات العامة، للتقرب من قوى المجتمع المدني في الولايات المتحدة والتفاعل مع الإعلام الأميركي، ولكسب الأصدقاء كذلك والتأثير في الناس، بمن فيهم من ليس صديقًا للدول العربية أو للأمة العربية، وبالتحديد اللوبي اليهودي. لكن النتائج كانت متواضعة ومحدودة للأسف. وكانت هناك أسباب كثيرة لهذا العجز في إحداث تأثير جذري في هذه القوى لا مجال لشرحها هنا. لكن عنصرًا واحدًا يبرز هنا، هو أن الهدف الاستراتيجي لهذا الانفتاح لم يكن واضحًا. لا بل إن الهدف المخفي يكون أهم من الهدف المعلن في معظم الأوقات، الأمر الذي يعطي هذه الجماعات الفرصة لتحوّل نتيجة التمرين أو العلاقة لمصلحتها كليًا. فكم من مرة قامت فيها دولة عربية بمبادرة دبلوماسية تحت شعار حل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام، وكان الهدف منها محاولة

(١٩) Carol C. Laise, «Diplomacy in Changing Societies,» in: *Diplomacy for the Future*, p. 71.

تحسين صورة نظام الحكم لدى مراكز القرار في واشنطن. من هنا نجد أننا أمام حالة عجز دبلوماسي عربي أمام الند ـ الدبلوماسية الأميركية. لماذا؟

ثالثًا: الدبلوماسيتان العربية والأميركية: توافق وافتراق

من الواضح أن هناك تمايزًا في أداء الدبلوماسيتين: العربية والأميركية. لكن، ما هي أسباب هذا التمايز على الرغم من أنهما تعملان على الساحة نفسها نظريًا، وإن كان ذلك في موقعين جغرافيين وفضائين اجتماعيين مختلفين؟

نظريًا الدبلوماسية هي الدبلوماسية، والمهمات هي نفسها، والوسائل والأدوات متشابهة إلى حد ما، وكذلك الغاية العامة والخصائص والنوع.

لكن الواقع يشي بفارق أو بفوارق كبيرة... كبيرة إلى درجة تجعل الملاحظة التي تقول بدبلوماسية أميركية فاعلة مقابل «لا دبلوماسية» أو غياب الدبلوماسية العربية في واشنطن ربما ملاحظة مشروعة!

يقول بول كنيدي عن أهداف الدبلوماسية البريطانية في القرن التاسع عشر، إنها تحددت في ضوء الظروف الجيوسياسية والتقدم التكنولوجي والبنى الاجتماعية التي كانت سائدة. فهل لهذا الوصف دور في اختلاف المخرجات بين الدبلوماسيتين العربية والأميركية؟

أولًا: هناك اختلاف في الأهداف في المقام الأول؛ فالدبلوماسية الأميركية دبلوماسية دولة عظمى تسعى لقيادة العالم والتحكم في القرار العالمي أو الهيمنة عليه والتأثير فيه لأطول فترة ممكنة وبأعمق قدر ممكن. في المقابل تسعى الدول العربية قاطبة لضمان البقاء الوطني معرفًا ومنطلقًا أو مختصرًا ببقاء أنظمة الحكم القائمة، بغض النظر عن طبيعتها، وفي حدود الإقليم والتكيّف مع المتغيرات الكونية على مختلف الصعد، بما فيها ـ أو بخاصة ـ تلك التي تجترحها أو تبتدعها القوى الدولية المؤثرة في الغرب، وبخاصّة في ميدان التجارة وحقوق الإنسان والقانون الدولي والأمن الدولي والعولمة، وحتى في ميادين عامة مثل البيئة والتغير المناخي. ثم يأتي في المقام الثاني الرخاء الاقتصادي وحرية الفرد والتعبير... إلخ. والنتيجة هنا هي وجود أهداف هجومية (أميركا) مقابل أهداف دفاعية (الدول العربية).

ثانيًا: الاختلاف الكبير في الوسائل والإمكانات. حيث تملك أميركا من الوسائل والإمكانات ما يفوق القدرات العربية أضعاف المرات. لكن الدول العربية ليست معدومة القوة، وبالتالي القدرة على التأثير والنفوذ إذا ما أرادت وتوافرت لديها الإرادة، لأن الإمكانات الكامنة موجودة، لكنها معطلة!

ثالثًا: لا ترضى أميركا أن تتعامل مع الدول العربية باعتبار هذه الدول مجموعة قومية، أو إقليمية حتى لو اتفقت الدول العربية في ما بينها على مثل هذا النهج، سواء جزئيًا أم كليًا؛ وإن كان مثل هذا التوافق لم يحصل بين الدول العربية كاملة أو بعضها جدّيًا في أي وقت من الأوقات.

رابعًا: هناك جهة وطنية واحدة تصنع السياسة الخارجية الأميركية على الرغم من المشاركة الواسعة لمراكز النفوذ والتأثير الرسمية وغير الرسمية. وبالتالي هناك دبلوماسية أميركية واحدة بوجه عام، حتى وإن ظهرت بعض التلاوين المؤسسية (بين الكونغرس والبيت الأبيض والخارجية والبنتاغون والسي. آي. إيه) في الأداء الدبلوماسي[٢٠].

أما الدبلوماسية العربية فهي تجري في أكثر من عشرين مسرب ومجرى. وحتى تجاه القضية أو القضايا القومية الأساسية. وبغض النظر عن القرارات في الأطر القومية، مثل مجلس جامعة الدول العربية أو مؤتمرات القمة العربية، فإن التمايز، وفي أحيانٍ كثيرة الاختلاف، هو السمة السائدة في الدبلوماسية العربية. ويرتبط بهذا اختلاف طبيعة النظامين؛ فالنظام الأميركي نظام فيدرالي موحد، أولوياته الوطنية واحدة ومتناسقة. أما النظام العربي فهو نظام مشتت متناقض ومتنافس، قائم على توازن القوى، وبالتالي أولوياته متعارضة في كثير من الأحيان؛ فالأمن الوطني لكل وحدة (دولة) من وحدات هذا النظام هو أهم من الأمن الكلي أو الجماعي (القومي) للأمة العربية، إن جاز لنا استخدام هذا المصطلح.

خامسًا: هناك روافد كثيرة للقرار السياسي الأميركي، سواء على صعيد المؤسسات الرسمية أم على صعيد قوى المجتمع المدني. لذلك فهو مؤسس

---

(٢٠) Theodore J. Lowi and Benjamin Ginsberg, *American Government: Freedom and Power*, 2nd ed. (New York: Norton, 1992).

على مقومات اجتماعية وبيروقراطية ومؤسسية تمنحه القوة والشمولية والصبغة الوطنية.

يتدخل في صناعة مثل هذا القرار الإعلام والنخب الفكرية وجماعات الضغط والمجمع الصناعي/العسكري. أمّا قرارات السياسة الخارجية في الدول العربية فهي غالبًا ما يصنعها شخص واحد وبتأثير محدود من المؤسسات الرسمية، إن سمح لها أصلًا بأي دور، وبخاصّة في القرارات الحساسة. كما أن القرار العربي في مجال الأمن الوطني والسياسة الخارجية نادرًا ما يخضع لملاحظات الرأي العام، كون الشفافية في هذا المجال غير متوافرة. لذلك بقي الرأي العام العربي بعيدًا من مجال الدبلوماسية العربية، ولا دور له في متابعة أدائها وأنشطتها بوجه عام.

سادسًا: لم تغب عن ذهن المواطن العربي العادي خفايا الأهداف الأميركية الاستراتيجية في المنطقة العربية. ومثل ذلك لم يغب عن ذهنه أيضًا السؤال الأساسي: لماذا لم تكن الدبلوماسية العربية ندًا أو معادلًا موضوعيًا للدبلوماسية الأميركية، كما هي الحال في دول كثيرة تتقارب مع الدول العربية في القوة والحجم وعدد السكان؟

إذا كان واقع الانفصام بين السياسة الرسمية لكثير من الدول العربية وبين توقعات الرأي العام العربي ومشاعر الجماهير قد سبّب مأزقًا لكل من الدبلوماسية الأميركية والأنظمة الرسمية العربية في آن واحد، فإن الأولى تمكّنت من التعامل مع هذا التحدي بنجاح، في حين لم تستطع الدبلوماسية العربية تحقيق إنجازات تُذْكَر على أرض الواقع لدى الجمهور الأميركي لأسباب مختلفة، أبرزها غياب الاهتمام الواسع لدى الجمهور الأميركي بقضايا السياسة الخارجية بوجه عام، وقوة اللوبي الصهيوني، وضعف الأداء الدبلوماسي العربي، وتناقض السياسات العربية، وأخيرًا الصبغة غير الديمقراطية للأنظمة العربية.

تعدّ هذه السمة الأخيرة السبب الرئيسي في ضعف أداء الدبلوماسية العربية، لا في الولايات المتحدة الأميركية فحسب، بل عالميًا أيضًا. فهي المسؤولة عن التشوّه والوهن اللذين أصابا الدبلوماسية العربية، وتقاعسها

عن أداء دور فاعل في خدمة المصلحة الوطنية لكل دولة عربية، وبالتالي المصلحة العربية (القومية) المشتركة. ولكن كيف؟

ملاحظات واستنتاجات

١ ـ توجد بين الدبلوماسية العربية والدبلوماسية الأميركية هوّة عميقة. إنهما تعملان على موجتين مختلفتين أو متفاوتتين.

توجد طبعًا عوامل فاعلة كثيرة أدت وتؤدي إلى هذه الفجوة بين الدبلوماسيتين من ناحية، وإن كانت توجد عوامل أخرى تحول دون القطيعة بين الجانبين من ناحية أخرى. والفجوة هنا ليست في إطار التعارض أو الاختلاف (إن وجد مثل هذا الاختلاف)، ولكن على صعيد الأداء.

من الواضح أن **اختلاف الحجم والقوة** بين الدول العربية والولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى **اختلاف طبيعة النظام السياسي** في كل من الدول العربية والولايات المتحدة، أثّرا في نوعية الدبلوماسيتين وأدائهما. لكن السبب الأساسي في الفجوة الكبيرة في الفاعلية والأداء يعود في رأي الباحث إلى الاختلاف في طريقة **تعريف المصلحة الوطنية لدى الجانبين**. وسبب هذا الاختلاف هو اختلاف الأنساق الاجتماعية ـ السياسية.

في الولايات المتحدة الأميركية، تقوم عملية تعريف المصلحة الوطنية على أساس عقلاني وموضوعي، وعلى نحو منسجم مع مفهوم الدولة الديمقراطية الحديثة، التي تخضع الحكومة فيها لسلطة الشعب ورقابته؛ فالدولة خاضعة لسلطة الشعب ومراقبة المجتمع الذي يستطيع تغييرها عبر صناديق الاقتراع وبأسلوب سلمي إن أراد.

عليه، فإن الدبلوماسية الأميركية هذه، لجهة السيرورات (Processes) والوظائف والأهداف والجهاز المدني، خاضعة كلها للرقابة الشعبية من خلال خضوع السلطة السياسية التي تديرها وتشرف عليها لهذه الرقابة.

غير أن الأمر مختلف جذريًا في الحال العربية. فبسبب طبيعة أنظمة الحكم غير الديمقراطية، فإن المصلحة الوطنية في كل دولة عربية تُعرّف وتُحدّد بحسب مصلحة نظام الحكم السلطوي في العادة، الذي تتركز القوة فيه بيد شخص واحد هو الحاكم، الذي تدور في فلكه عادة مجموعة أو

نخبة محدودة، وعلى أساس المصلحة والمنفعة الشخصيتين في الحصيلة. وإن وجدت المؤسسات الحكومية ـ وهي موجودة ـ ومثلها المؤسسات التشريعية والرقابية، فهي في واقع الحال شكلية وإسمية فحسب.

إن المصلحة الوطنية في الدول العربية هي مصلحة نظام الحكم في المقام الأول، وما يناله المجتمع منها والدولة هو ما يقرره الحاكم. وما يحدث في الدول العربية الآن من ثورات شعبية ومطالبات بالإصلاح هو دليل ساطع على عدم منطقية هذا الواقع وعدم مشروعيته.

حتى المواطن نفسه، يعيش هذه الحال، ويلمس هذا الواقع المتمثل بأن أمن الوطن واستقراره، وأمن المواطن وحريته هي مستمدة من إرادة الحاكم ومن مصلحته وديمومة حكمه وسلطانه. فكثير من المواطنين يعتقدون ـ سواء عن اقتناع أم عن غير ذلك ـ أن أمنهم ورخاءهم واستقرار الوطن رهن بوجود هذا القائد أو الحزب. **ولما انقلب مفهوم المصلحة الوطنية واختل، وفي الحقيقة تشوّه، تشوّه بالتالي معه مفهوم الدبلوماسية العربية**[٢١].

٢ ـ كانت أبرز نتائج هذا الواقع أن أصبح مبدأ السرية المطلقة هو المهيمن في علاقات الدول العربية بالإدارات الأميركية المتعاقبة، وكذلك الصلات الشخصية. ورافق هذه السرية والطابع الشخصي للعلاقة على غير صعيد انتفاء أو تذويب مفاهيم أساسية عدة في الدبلوماسية، وهي «التبادلية» والمعاملة بالمثل. فالاتصالات بين الأطراف في هذه العلاقة تراها في معظمها بين مستويات مختلفة، وليست متقابلة في المواقع والمناصب والمسؤوليات، إذ تتم اللقاءات في معظمها بين وزراء من الجانب الأميركي ورؤساء الدول أو رؤساء الوزارات من الجانب العربي. كما يسيطر البُعد الأمني العسكري على جزء من هذه اللقاءات. أما السرية فتشمل بالنسبة إلى الجانب العربي كل ما يجري في هذه اللقاءات والاتصالات وغيرها، وحصرها هي وغيرها في أضيق نطاق، بحيث تحجب أحيانًا حتى عن

---

(٢١) للمزيد بشأن مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية، انظر: موسى بريزات، **مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأردنية** (عمان: منشورات المعهد الدبلوماسي الأردني، ٢٠٠١).

الوزراء، وربما عن غيرهم أيضًا، وهو ما يحول دون اطّلاعهم عليها، وهذا يعني أن الفرصة للمتابعة والتحليل والتعديل أو التغيير غير واردة أو صعبة. إذ لا توجد ضمن هذه الصيغة عملية تحليل أو تداول للمعلومات، بل مجرد استقبال لها وتكيف معها من قبل البيروقراطيين، بمن فيهم الدبلوماسيون.

قد تبلغ السرية حدّ حجب المعلومات، وبخاصّة المهمة والحيوية، عن دبلوماسيي الدولة. وهذا أمر يذكرنا بما قاله جوزف غوبلز، وزير الدعاية السياسية في عهد هتلر، الذي علق على إصرار سفير هتلر في روسيا فون دير شولنبرغ (Von der Schulenburg) على أهمية عدم قطع العلاقة مع روسيا بالقول: «لا يوجد شك في أن الحكومة حكيمة جدًا بأن لا تخبر دبلوماسييها عن التغييرات في سياستها»![٢٢].

٣ ـ أصبحت دول الخليج العربي، وبخاصّة العربية السعودية، من أهم الدول بالنسبة إلى الدبلوماسية الأميركية. وبما أن العربية السعودية لم تعرف حكّامًا غير آل سعود منذ أن أنشئت بمساعدة بريطانية في عشرينيات القرن الماضي، وحيث إنها ارتبطت بعلاقات تجارية تاريخية بالولايات المتحدة منذ منتصف القرن الماضي، فإن استقرار النظام السعودي يُعدّ أمرًا جوهريًا للدبلوماسية الأميركية. لذلك يخضع هذا النظام لمراقبة دقيقة من قبل الدبلوماسية الأميركية للاطمئنان على استمراره في سياساته النفطية أولًا والتجارية ثانيًا، ثمّ على فرص بقائه وبخاصة في بيئة مضطربة مثل منطقة الشرق الأوسط.

هكذا يكون دور الدبلوماسية الأميركية في هذا البلد أقرب إلى ما ذكره هارولد ماكميلان (H. Macmillan) في مقدمته لكتاب تشارلز جونستون *The Brink of Jordan* (**على شفا الأردن**)[*] الذي عمل سفيرًا في العاصمة الأردنية لمدة خمس سنوات (١٩٥٥ ـ ١٩٦٠)، حيث يقول: «إن وظيفة السفير البريطاني [في الأردن]، على عكس ما يعتقده كثيرون، ليس التصرف كمجرد

---

(٢٢) Jacques de Bourbon Busset, «Decision - Making in Foreign Policy,» in: *Diplomacy in a Changing World*, p. 83.

(*) Charles Johnston, *The Brink of Jordan*, with a preface by Harold Macmillan (London: Hamilton, 1972).

آلية لنقل الرسائل من الوطن الأم. هناك وظائف دبلوماسية يكون لشخصية السفير وطبيعته شأن حاسم فيها. إن مهمته مزدوجة؛ إذ يجب أن يكون في إمكانه ـ من خلال رسائله المنسجمة والواضحة والمستمرة والموجزة ـ عرض وجهة نظره، وإملاء إرادته على جانبي ١٠ داوننغ ستريت (10 Downing Street)، ويجب أن تكون لديه القوة أن يصبح الناصح الأمين للحكومة التي هو معتمد لديها؛ والذي من واجبه إدامة بقائها بكل معنى الكلمة»[٢٣].

هل يستطيع سفير عربي أن يمارس مثل هذا الدور في واشنطن؟ لقد تقرب أحد سفراء العربية السعودية من أكثر من إدارة أميركية خلال وجوده في واشنطن لمدة طويلة. لكن ما كان هدفه الحقيقي؟ طبعًا خدمة المصلحة الوطنية لبلاده. لكن ما هي هذه المصلحة؟ هل نستطيع أن نقول إنها وبحسب التعريف الموضوعي تعزيز قوة الدولة؟

لا يختلف الأمر كثيرًا من حيث المبدأ عن دور الدبلوماسية الأميركية في المغرب ولبنان والأردن وسورية ودول الخليج العربي الأخرى وبقية الدول العربية، إذ تشير بعض برقيات ويكيليكس إلى أن القادة العرب من حيث المبدأ يشاطرون واشنطن رؤيتها الاستراتيجية للمنطقة، ويرون أن مصالحهم «الوطنية» مرتبطة بمصالحها وإن كانت مصلحة أميركا الوطنية غير مرتبطة بمصالح الشعوب العربية في واقع الأمر. فاهتمام واشنطن الأول هو احتواء إيران والإرهاب والتشدد، أو ما يسمى بـ «التطرف الإسلامي»!

لذلك يسعى بعض الزعماء العرب إلى إقامة تحالف لمواجهة توسع إيران «التي تسعى إلى نشر أيديولوجيتها المتطرفة في المنطقة» (ويكيليكس ID 163668، ٢٥/٧/٢٠٠٨). من هنا لا يرى وزير خارجية دولة عربية رئيسية غضاضة في بلورة رد أمني على ما يعدّه تهديدات «حزب الله» في لبنان، تشارك فيه أكثر من دولة عربية وقوات دولية، لأن انتصار «حزب الله» خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦ يعني من وجهة نظره نهاية حكومة فؤاد السنيورة، وبالتالي استيلاء إيران على لبنان، على حد قول الوزير (ويكيليكس EO12958، ١٤/٥/٢٠٠٨).

---

(٢٣) McDermott, *The New Diplomacy and its Apparatus; with a Foreword by Lord Chalfont*, p. 40.

٤ ـ قد يكون في الإمكان النظر إلى هذا الموقف وغيره بشيء من التعاطف لو كانت السياسة الأميركية، وبالتالي الدبلوماسية الأميركية في المنطقة، أكثر توازنًا ولم تعمل ـ بقصد أو من دون قصد ـ على تعزيز النفوذ الإيراني والإسرائيلي على حساب العرب! تخيل. تحث واشنطن حليفاتها من الدول العربية لمساعدتها على احتواء إيران، بينما كانت نتيجة سياسات واشنطن في المنطقة تقوية إيران، ومعها إسرائيل.

ينظر الغرب إلى منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، ولا سيما موارد الطاقة النفطية فيها، بوصفها منطقة نفوذ له، ومجالًا حيويًا ومهمًا لرخائه الاقتصادي. أما الشرق الأوسط (الجغرافي) والعالم العربي (الحضارة الإسلامية) فهما مصدر قلق وتهديد محتمل. لذلك تجد الدبلوماسية الغربية باستمرار تدور وتتمحور حول سبل التحكم في هذه المنطقة المهمة والحيوية. إن للدبلوماسية الغربية خصوصية إزاء منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، فهي تجمع أشكال الدبلوماسية الثلاثة (الصراع والتعاون والتنافس) في آن واحد.

نجد الصراع قائمًا بين هذا التكتل وشعوب المنطقة؛ أما التنافس فهو بين الدول الغربية نفسها، وبخاصّة على خيرات العالم العربي وموارده والاهتمام بموقعه، وكذلك بين الأنظمة العربية نفسها. في حين نرى أن التعاون هو سمة العلاقة القائمة بين هذا التكتل والأنظمة العربية عمومًا. لهذا تركزت الدبلوماسية الغربية وتمحور نشاط الدبلوماسيين الغربيين على إبراز التناقضات داخل المنطقة العربية وإقليم الشرق الأوسط وتعميقها وحتى مأسستها. فكان همّ الدبلوماسيين الغربيين في مختلف المراحل هو السعي لتعميق التناقضات في العلاقات بين العرب والمسلمين الآخرين، ولا سيّما الاختلاف السني ـ الشيعي، والاختلاف العقائدي المسيحي/ الإسلامي، ثم القبطي/ الإسلامي في مصر؛ وكذلك القبلي داخل اليمن وغيرها، والأردني/ الفلسطيني في الأردن. وإبراز التناقضات العربية ـ العربية والعربية ـ الإيرانية، وتعميق الخلافات بين الدول العربية ودول الجوار، وحث الحكومات والأنظمة على احتواء تحركات الشعوب وكبح طموحاتها، مقابل التعبير عن مواقف خجولة ودعم لفظي للديمقراطية وحقوق الإنسان في هذه الدول الصديقة.

في المقابل، عندما يكون في مصلحة الولايات المتحدة والغرب المحافظة على استقرار بلد ما، تتغاضى الدبلوماسية الغربية عن مثل هذه الانشقاقات، حتى وإن وُجِدَت، أو كانت بارزة. لذلك لم يكن مستغربًا تلكؤ الدبلوماسية الغربية تجاه دعم الثورة الشعبية على نظام القذافي مثلًا.

٥ ـ إن نظرة الدبلوماسية الغربية إلى التحركات داخل الوطن العربي والتغيرات الاجتماعية والسياسية باستمرار محكومة بأمن إسرائيل وبالمفاهيم الاستراتيجية للتحالف الغربي الإسرائيلي. فالمعارضة في الدول العربية والإسلامية تعدّ دائمًا معارضة متشددة متطرفة وتهدد الاستقرار الإقليمي، إن لم تكن ليبرالية متفاهمة مع إسرائيل. كما أن الإسلام السياسي يعدّ عدوًا، وتعدّ القوى الإسلامية المقاومة إما قوى إرهابية وإما رجعية، وينظر إليها باعتبارها معادية للسلام والديمقراطية واقتصاد السوق.

٦ ـ يعمل الدبلوماسي ضمن مفهوم أو قالب مصمم سلفًا من الناحية الذهنية، بحيث يرى الواقع في بلد ما من منظور دولته، ولا يعنيه كثيرًا واقع الحال أو الحقائق المجردة. فهو ليس «سائحًا» مدفوع الأجر أرسل إلى الخارج، كما يقول أنون (ANON). أي لا يوجد منظور وطني تنظر الدول الكبرى من خلاله إلى الأوضاع الداخلية في المنطقة العربية، بل هناك منظور الدولة الأم للدولة المضيفة. وهذا المنظور مقولب ومصمم بحسب منظور الدولة الأصلية، أي بحسب ما يخدم مصالحها.

٧ ـ لذلك، أهم استنتاج على هذا الصعيد هو أن الدبلوماسيين غالبًا ما يفشلون في التنبؤ باتجاه الأحداث والتطورات في البلد المضيف، لأن أفق هؤلاء ومنظورهم محكومان بالرؤية والأولويات التي تكوّنت منذ البداية لمصلحة سياسة بلدانهم الأصلية. فالدولة التي ترى أن مصلحتها تكمن في استمرار الوضع الراهن في بلد ما تجدها تعجز عن قراءة وملاحظة بوادر التغيير التي تظهر هنا وهناك. أما الدبلوماسية التي ترى في الوضع الراهن في بلد ما حالة متناقضة أو متعارضة مع المصلحة الوطنية للدولة الأم فتجدها تُضَخّم وتُبالغ في أي تحرك معارض أو حدث مقاوم للوضع الراهن. إن الدبلوماسيين نادرًا ما ينظرون تحت السطح. فهم بارعون في التوصيف، وفي قراءة الظواهر في معظم الأوقات. لذلك لم يتوقع أحد الأزمة المالية

العالمية والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. ولم تتوقع أي دبلوماسية ربيع الثورات العربية الحالي.

أين الدبلوماسية العربية في هذا المشهد؟

من الواضح أن الدبلوماسية العربية ـ باعتبارها سيرورات ووظائف وجهازًا مدنيًا ـ هي ضحية البنى الاجتماعية في النظام العربي، وبخاصّة بنية أنظمة الحكم، إضافة إلى تأثير الوضع الجيوسياسي فيها. ومن المعروف، بحسب ما يقوله بول كنيدي، أن معالم الدبلوماسية تتحدد من خلال الاعتبارات الجيوسياسية والقدرات أو التطور التكنولوجي والبنى الاجتماعية. وإذا كانت الاعتبارات الجيوسياسية هي معطى ويتوجب التعامل معها، وكان الحصول على التكنولوجيا هدفًا قوميًا يجب أن تسعى الأمم لامتلاكها والتحكم فيها، فإن البنى والهياكل الاجتماعية، بمعنى النظم السياسية في الوطن، لا بد من إصلاحها ليتسنّى أن يحظى الوطن بدبلوماسية فاعلة. فالدبلوماسية العربية ليست مكرسة لخدمة المصلحة الوطنية معرّفة بتعزيز قوة الدولة ـ الأمة، بل هي مصممة فقط لخدمة المصلحة الوطنية المعرفة بحماية نظام الحكم وديمومته في كل بلد عربي. لذلك فهي شكلية وغير فاعلة وشبه معطلة. وسيبقى الوضع على حاله بانتظار تفعيل المؤسسات الوطنية وتوجيهها لخدمة الوطن والمواطن، وبالتالي إصلاح النظام السياسي نفسه ليصبح مكرسًا لخدمة المجتمع، لا العكس.

المراجع

١ ـ العربية

بريزات، موسى. **العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية: فشل المفهوم الكونفدرالي**. لندن: [د. ن.]، ٢٠٠٠.

ـــــ . **مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأردنية**. عمان: منشورات المعهد الدبلوماسي الأردني، ٢٠٠١.

مجدلاوي، فاروق. **الدبلوماسية بين الحرب والسلام**. عمان: روائع مجدلاوي للنشر، ٢٠١٠.

٢ ـ الأجنبية

Ball, George W. *Diplomacy for a Crowded World: An American Foreign Policy*. Boston: Little Brown, 1976.

Beer, Samuel H. [et al.]. *The New American Political System*. Edited by Anthony King. AEI Studies; 213, Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1978. (AEI Studies; 213)

Diplomacy in a Changing World. Edited by Stephen D. Kertesz and M. A. Fitzsimons. [London]: University of Notre Dame Press, 1959. (International Studies of the Committee on International Relations, University of Notre Dame).

Johnston, Charles. The Brink of Jordan. With a preface by Harold Macmillan. London: Hamilton, 1972.

Kennedy, Paul. *The Realities behind Diplomacy: Background Influences on British External Policy, 1865-1980*. London: Harper Collins, 1985.

Lowi, Theodore J. and Benjamin Ginsberg. *American Government: Freedom and Power*. 2nd ed. New York: Norton, 1992.

McDermott, Geoffrey. *The New Diplomacy and its Apparatus; with a Foreword by Lord Chalfont*. London: Plume Press; Ward Lock, 1973.

Mcghee, George (ed.). *Diplomacy for the Future*. Washington, DC: Institute for the Study of Diplomacy, Georgetown University, 1987.

Morgenthau, Hans J. *In Defense of the National Interest; a Critical Examination of American Foreign Policy*. New York: Knopf, 1951.

_______. *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 5th ed. New York: Knopf, 1978.

الفصل الثالث عشر

فلسفة ويكيليكس، «مبدأ أوباما»، وانتفاضات الشعوب العربية: بين التقاطع والتناقض (من «التكنويوتوبيا» إلى «السوسيويوتوبيا»)

نهى خلف



يشكّل هذا الفصل لوحة مبنية على فرضيات عدة متشابكة ومتقاطعة، في محاولة لإدخال عدد من الأفكار والمعطيات ضمن «إطار نظري» مبدئي قد يسمح بتطوير تفسير أفضل للتطورات السريعة على الصعيد العالمي، بدءًا بما يحدث في مجال المصدر المفتوح في عالم الإنترنت، وبخاصّة ظاهرة «ويكيليكس»، مرورًا بالتحولات المحتملة في مجال السياسة الخارجية الأميركية لإدارة أوباما التي فازت في الانتخابات الرئاسية على أساس «مبدأ أوباما» عام ٢٠٠٨، وأخيرًا في مجال التحركات الشعبية العارمة في العالم العربي، التي يعرّفها كُثُرٌ بـ «الثورات»، وآخرون بـ «الانتفاضات الشعبية».

يرتكز هذا الإطار النظري على فرضية أساسية، هي أن الظواهر الثلاث التي سنقوم بتحليلها، أي «ويكيليكس» و«مبدأ أوباما» و«الثورات الشعبية العربية»، تمثّل حدثًا تاريخيًا في «مستواه العلوي»، بحسب تحليل الفيلسوف الفرنسي بول ريكور[1] الذي يرى في مقاربته أن الحدث يتحول ضمن ثلاثة مستويات: **أولًا**: «الحدث ما دون المعنى»، ويعني بذلك أن الحدث هنا يختزل بمعناه الوصفي ويستدعي المفاجأة ويظهر كالجديد في مقابل القائم؛ **وثانيًا**: «الحدث مأخوذًا في إطار «شيمة» أو «رسم تفسيري»، وهو ما يجعله في تعالق مع ما هو منتظم (الانتظامية)، وما هو قانوني (أنظمة)، وهذه اللحظة الثانية تؤدي إلى خفض فرادة الحدث إلى درجة تؤدي إلى نقض الحدث وسلبه من طبيعته باعتباره حدثًا، وهذه هي الطريقة المنهجية المتبعة من قبل مدرسة «الحوليات» التاريخية الفرنسية؛ **وثالثًا**، «انبثاق الحدث في معناه العلوي»، أو إلى «ما فوق المعنى»، حيث يمثّل هذا المستوى الثالث

---

(١) François Dosse, «Le Moment Ricoeur de l'opération historiographique,» *Vingtième siècle, Revue d'histoire*, no. 69 (Janvier-Mars 2001), p. 137-152.

من التحليل اللحظة التفسيرية أو التأويلية التي يعود الحدث بها إلى حالة الانبثاق، لكن كـ «حالة علوية»، فيصبح الحدث جزءًا عضويًا من البناء السردي المكوّن لهوية تأسيسية، إيجابًا مثل حدث «الاستيلاء على الباستيل «في الثورة الفرنسية، أو سلبًا مثل «المحرقة» في التاريخ الأوروبي.

في رأي ريكور أن قوام الحدث يعود إلى وضعه في موضع «العلاقة الإشكالية» التي تؤدي دورًا عملانيًا عبر الترابط ما بين أحداث غير متجانسة أو متعارضة، بدلًا من التزام التفسير السببي أو العلاقات السببية بحسب التفسير الفيزيائي.

بناء على مقاربة ريكور للحدث وتحولاته، سنقوم في هذا البحث بالربط بين الحوادث الثلاثة التي نَعدّها حوادث في مستواها «العلوي»، أي حوادث تساهم في تشكيل «البناء السردي المكون لهويات تأسيسية»، حيث ساهم موقع ويكيليكس من جهته في إدخال مسألة السرية المتبعة في الدبلوماسية الأميركية والعربية في طور جديد من الإرباك، كما ساهم نجاح أوباما، ذي الأصول الإفريقية، عبر الوصول إلي رئاسة الولايات المتحدة، في إعطاء ثوب جديد للديمقراطية الأميركية، بينما أدت الثورات الشعبية، وبخاصة في مصر وتونس، إلى إدخال منطقة الشرق الأوسط في طور جديد من التغيير الجذري[٢].

إن الإطار النظري الذي نسعى إلى تطويره لإبراز الترابط بين هذه الأحداث سيشمل فرضيات ثانوية عدة:

أولًا: فرضية في شأن العلاقة المتبادلة بين المبدأ الذي كان يسير «ويكيليكس» ومؤسسه أسانج، المعلن عنه منذ عام ٢٠٠٦ (أي خلال فترة إدارة بوش والمحافظين الجدد وحرب العراق)، و«مبدأ أوباما» الذي طوره مستشاروه خلال معركته الانتخابية عام ٢٠٠٨، ويطالب بإنهاء الحرب والتدخل الأميركي في العراق. فبينما يبدو أنه كان يوجد تطابق بين بعض الأهداف الخاصة بالطرفين في هذه الفترة المفصلية من تاريخ الولايات المتحدة، نجد أن المبدأين أصبحا يتناقضان اليوم، بعد التسريبات الضخمة

---

(٢) المصدر نفسه.

التي نشرها «ويكيليكس» والتي بدأت تُعد خطرًا على إدارة أوباما. وهذا ما تعبّر عنه المذكرة الرئاسية الصادرة عام ٢٠١٠.

أين الظاهر وأين الجوهري في هذا الاختلاف؟ هل تبدّل «مبدأ أوباما» بعد توليه الرئاسة، أم أن هناك قوى خفية تتحكم بالسياسة الأميركية جعلت ويكيليكس من أهم أعداء الولايات المتحدة؟

ثانيًا: فرَضية تبحث في العلاقة بين ظاهرة «ويكيليكس» من جهة وظاهرة «الانتفاضات الشعبية» العربية من جهة أخرى، حيث تبين فلسفة ويكيليكس ومؤسسها أن الهدف من التسريبات هو توجيه رسالة إلى المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة مفادها أن للشعوب إمكانات تسمح لها بمعرفة ما يدور في الخفاء والعمل على زعزعة «المؤامرة» السلطوية، مستخدمًا هذا المصطلح مرات عدة في بيانه، موضحًا أن هدفه هو «إسقاط» الشبكة التآمرية والقواعد التي تُسيّرها عبر اختراق أنساقها المغلقة. من هنا يبدو وجه التشابه بين شعار «إسقاط النظام» الذي تنادي به الشعوب العربية على أرض الواقع في تحركاتها، والهدف من تسريبات ويكيليكس.

أما بالنسبة إلى فحوى البرقيات المسربة، التي تشير إلى الحجم الكبير للفساد المتفشي في الأنظمة العربية فهي تمثّل الجانب الآخر من العلاقة ما بين التسريبات والانتفاضات الشعبية.

ثالثًا: الفرضية التي تبحث في العلاقة الأيديولوجية ما بين الشعارات التي رفعت خلال معركة أوباما الانتخابية من جهة، والتي تعبّر عن «الإرادة» في التغيير، أي شعار «نعم سنتمكن»، ثم شعار «استعادة الكرامة» للشعوب الذي مثّل جوهر المبدأ الذي عرف باسمه، وبين المطالب باستعادة الشعوب لكرامتها ومحاربة الفقر باعتبارها مفاهيم أكثر جدوى من عملية إجراء انتخابات في مناطق مثل العراق وغزة، وما بين الشعارات التي رفعها المتظاهرون في الساحات العربية من جهة أخرى، والتي ساهمت في بلورة الانتفاضات الشعبية العربية.

هل التشابه في المفاهيم مصادفة، أم بات يوجد صدى لتلك المقولات على الصعيد العالمي؟

أخيرًا، سنحاول الربط الجدلي بين كل هذه الفرضيات عبر استخدام بعض المفاهيم مثل التحول من «التكنويوتوبيا» إلى «السوسيويوتوبيا»[٣] ثم إلى «الثورة الأكثر واقعية»، وذلك من أجل التوصل إلى تفسيرتاريخي وسياسي للتطورات المتتالية، على أمل أن تمثل هذه المحاولة إضافة جزئية ومتواضعة لدراسة هذا الموضوع الحيوي والمهم.

أولًا: بين ويكيليكس وأوباما

١ ـ مبدأ ويكيليكس وفلسفته

تشير دراسات تحليلية عدة، نُشِرَتْ على الإنترنت أن معظم وسائل الإعلام تبدو كأنها فقدت عقلها بسبب ظاهرة ويكيليكس، وذلك من دون قراءة معمقة للدراسات التي تصف دور ويكيليكيس وأهدافه بصورة مباشرة وواضحة، إذ تبين هذه الدراسات أن فلسفة ويكيليكس تستند بالأساس إلى تعريف دولة مثل الولايات المتحدة على أنها «مؤامرة سلطوية»، ثم ترى أن الاستراتيجية الواقعية لمحاربة هذه المؤامرة هي عبر خفض إمكاناتها على التآمر، وإعاقة قدرتها على «التفكير» بعقل تآمري، وذلك عبر اختراقها وفضح مخططاتها من خلال التسريبات.

كما تعرض هذه الدراسات استراتيجية جوليان أسانج نفسه الذي يقول: «من أجل تغيير سلوك نظام على نحو راديكالي علينا أن نفكر بوضوح وجرأة، لأننا إن كنا قد تعلّمنا شيئًا ما، فهو أن الأنظمة لا تريد التغيير. لذلك يجب أن نفكر أبعد من الذين سبقونا، وأن نكتشف التغييرات التكنولوجية التي تشجعنا لاستخدام أساليب لم يكن في مقدورهم أن يمارسوها. وللتمكن من القيام بذلك علينا **أولًا**، أن نفهم السلوك الذي نريد تغييره في حكومة ما أو شركة ما؛ **ثانيًا**، أن نطور أسلوب تفكير حول هذا السلوك يسمح لنا باختراق سراب اللغة السياسية المتعرجة للوصول إلى موقف واضح؛ **وأخيرًا**، يجب أن نستخدم هذه المعرفة لتُلهمنا وتُلهم الآخرين في سبيل القيام بعمل نبيل وفاعل».

---

(٣) Pierre Musso, «De la socio-utopie a là techno-utopie,» Le Temps Des Utopies, Manière de Voir, *Le monde Diplomatique*, no. 112 (Aout-Septembre 2012).

إن ما يراه أسانج «مؤامرة» و«سلطوية» مفهومان يتمشيان يدًا بيد، وبخاصة حين تصبح «السلطوية» مكشوفة، حيث لا يمكنها أن تستمر بالوجود إلا عبر إخفاء نيّاتها، وبالتالي فهي تصبح «تآمرية». وحين يتم كشف نيّات القوى السلطوية المهيمنة يصبح من المتوقع أن تقوم بالدفاع عن نفسها بمحاولة التعامل بسرية أكبر وبإخفاء خططها أكثر من قبل، وهذا يكفي لاعتبارها «مؤامرة».

تغدو الإشكالية التي تواجه الحكومة التآمرية بالتالي مشكلة تنظيمية يجب وجود حل لها. فإذا كان على المؤامرة أن تعمل بالسر، كيف ستتمكن من التواصل بين عناصرها والتخطيط وأخذ القرارات وتنظيم نفسها وإعادة تشكيل نفسها لمواجهة التحديات الجديدة؟ والجواب هو: أن ذلك يمكن أن يتم عبر السيطرة الأكثر فاعلية في مجرى المعلومات.

على هذا الأساس يشبّه أسانج المؤسسة «السلطوية التآمرية» بالشبكة الإعلامية، وهو تشبيه ضمني، لكنه أساسي، لأنه يهدف إلى معارضة سلطة الدولة عبر معالجتها كأنها حاسوب يمكن تعطيله عبر إدخال رمال في أحشائه.

بالنسبة إلى أسانج، «إن تعريف المؤامرة مسألة غير معقدة: فهي ببساطة شبكة بين شركاء يعملون بالتناغم عبر إخفاء ذلك عن الآخرين، فيصبحون سلطة يكون استمرارها مشروطًا بإخفاء أفعالها عن الرؤية، وذلك لتفادي أي رد فعل مضاد. ويمكن للمجموعة التآمرية أن تعمل لتحقيق أهداف متنوعة، إذ يمكنها أن تكون تشكيلة فضفاضة من المتآمرين يعملون في التخطيط للقيام بأعمال درامية مثل الحروب (كما في العراق)، أو يمكنها أن تكون مجموعة تعمل من أجل الخداع اليومي عبر خطوات دبلوماسية يومية تبدو عادية».

يقابل أسانج بين النمط التنظيمي للإدارة الأميركية وسلوك «المنظمات الإرهابية الناجحة»، وهو يعطي مثالًا على ذلك تنظيم «جبهة التحرير الوطني الجزائرية»، التي كانت تتألف من شبكة فضفاضة يصعب لأعدائها العاملين في الثورة المضادة تفكيكها بسبب لامركزيتها.

على هذا الأساس ترتكز فلسفة أسانج على محاولة تفكيك التنظيم

التآمري الأميركي على نحو يشبه عمل القوات المضادة للثورة في محاولتها تفكيك التنظيمات الثورية، عبر قطع حلقات الاتصال بين العناصر الأساسية المشاركة في المؤامرة، أو عبر عزل بعض عناصرها أو تهميشها.

يرى أسانج أن «المؤامرة» هي نسق يعمل على أساس الحصول على المعلومات، أولًا، ثم «تدوينها»، ثم «برمجتها على الحاسوب» **(كومبيوترايزد) على نحو ينظم العلاقة بين المتآمرين، ثم يقوم بتحليلها لاتخاذ قرارات للقيام بأفعال من** أجل تغيير المحيط.

وبما أن «المؤامرة» تمر عبر شبكة معلوماتية بين الأفراد، يعتقد أسانج أن أفضل طريقة لمحاربة الشبكة التآمرية هو عبر خفض نوعية معلوماته وكميتها. على هذا الأساس تصبح التسريبات الطريقة الأساسية لإحداث خلل وثقوب في منظومتها المعلوماتية، الأمر الذي يجعلها تحاول القيام بالدفاع عن نفسها وحماية نفسها عبر الإنكباب على جهازها المعلوماتي، والانشغال بذلك إلى درجة تؤدي بها إلى فقدان توازنها وقدرتها على التواصل في ما بينها، وعلى التخطيط، وبالتالي على التآمر. فكلما حاولت إخفاء خططها خشية التسريبات، فقدت فاعليتها في الاتصال ما بين المتآمرين، وفقدت بالتالي إمكاناتها للاستمرار في السيطرة على السلطة.

يشير أسانج في فلسفته إلى آراء ثيودور روزفلت الذي قال عام ١٩١٢ «إنه خلف الحكومة الفعلية تجلس حكومة خفية ليس لها أي انتماء أو مسؤولية تجاه شعبها». كما أضاف إنه من المسؤوليات الأولى لرجل الدولة أن «يحطم هذه الحكومة الخفية وهذا التحالف غير النقي بين الأعمال الفاسدة والسياسة الفاسدة»[٤].

كما تشير إحدى الدراسات المنشورة[٥] على الإنترنت أن فلسفة أسانج المنشورة في عام ٢٠٠٦، التي سمّاها بعضهم «مانيفستو أسانج»، تستند إلى العلوم المرتبطة بالمعلوماتية وعلم الأعصاب الإدراكي (Cognitive Neuroscience)

---

(٤) «Julian Assange and the Computer Conspiracy; To Destroy this Invisible Government,» Zunguzungu, 29 November 2010.

(٥) Pilkingtonphil, «the Deleuzian Philosophy of Julien Assange,» Fixing the Economists, 19/12/2010.

وعلم الحاسوب، الأمر الذي يجعل فلسفته شبيهة بالدراسات «ما بعد البنيوية»، وبوجه خاص بفكر الفيلسوف الفرنسي جيل دولوز الذي يبدو كأنه توصل إلى الاستنتاجات نفسها التي توصل أسانج إليها. إذ يرى دولوز أن التنظيمات السياسية والتنظيمات إجمالاً «بنى» و«تعدديات». كما يرى أن البنى هي أنساق مغلقة على نفسها وتقاوم أي تدخلات خارجية، في حين أن «التعدديات» هي نسق مفتوح يتواصل بحريّة مع العالم الخارجي. كما يستخدم دولوز مفاهيم معقدة مستنبطة من الرياضيات والعلوم من أجل تفسير العالم الخارجي، ويرى، مثل ما هي الحال بالنسبة إلى أسانج، أن الحل بالنسبة إلى الانساق المغلقة هو في محاولة اختراق تلك الأنساق المجمدة والعمل على تطوير الاتصال وحرية تداول المعلومات فيها.

يشير هذا الباحث إلى أن فلسفة أسانج وموقع ويكيليكس باعتباره منظمة تمثل أنقى وأقرب تطبيق لتصور دولوز إلى الحركة السياسية، التي عرفها دولوز بـ «بآلة حرب».

يقول أسانج: يمكننا أن نحبط قدرة السلطة التآمرية عبر إضعاف أو إزالة إمكان الاتصال ما بين بعض الحلقات من «الوزن الثقيل» المرتبطة بكثير من حلقات الارتباط «الأقل حيوية»[٦]، كما يمكننا أن نخدع ونمنع الرؤية عن المؤامرة عبر الحد والتشويه بالمعلومات التي تصلها، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على فهم محيطها والتخطيط لأي رد فعل قوي.

يرى أسانج أن التسريبات تشبه الجلطات التي تصيب دماغ المارد الذي يدير المؤسسات الضخمة، ويظن أن فقدان حلقات الوصل بين أنساق مغلقة سيؤدي إلى بروز أنساق أكثر انفتاحًا.

رأى لويس دي ميراندا (L. de Miranda)[٧] أن البشر حيوانات «البروتوكول»، إذ إن سلوكهم محدد عبر بروتوكولات وقواعد مبرمجة، على نحوٍ واع أو لاواع، وأن هذه البروتوكولات أصبحت أدوات في أيدي

(٦) المصدر نفسه.

(٧) Luis de Miranda, «If you Rule by Code you will Fall by Code: The Philosophy of Wikileaks,» Open Democracy, 14/12/2010.

السلطة المهيمنة؛ فالنخب الحاكمة هي التي تصنع وتطبق هذه البروتوكولات والقواعد بهدف السيطرة على الشعوب. وفي حين بقيت عملية صوغ القواعد من امتيازات النخبة الحاكمة واختصاصاتها، أصبح الإنترنت المكان الذي ستحاول الإنسانية عبره التأكيد أن الحرية تتطلب عملًا جماعيًا لإعادة السيطرة على البنى المغلقة وإعادة صوغ بروتوكولات جديدة. ويرى أسانج أن ويكيليكس هي الخطوة والحلقة الأولى في هذا الاتجاه.

في حين أن ما يبدو ظاهرًا على السطح في عالم الإنترنت هو فوضى احتفالية وحرية في التعبير، بما في ذلك كل أنواع وأنماط التعبير التي تتميز بها البشرية بأشكالها المختلفة، حيث يبدو عالم البروتوكول الدبلوماسي جافًا وخانقًا، ويمتاز بـ «الاتيكات» والانصياع للرتب المختلفة للموظفين والحكومات، في حين أن «البروتوكول الديجيتالي» مختلف على الرغم من عدم المعرفة المعمقة به.

يضيف أن ويكيليكس هي وليدة «ثقافة القرصنة»، لكن القراصنة ليسوا مراهقين يهدفون إلى تدمير البشرية والدخول في حرب عالمية ثالثة عبر ألعابهم على الحاسوب، كما يدّعي أعداؤه، لكنهم يعملون في العالم الحقيقي، ويحاولون أن يقلبوا العالم «الديجيتالي» الذي حوّلهم رأسًا على عقب، عبر محاولتهم فهم طريقة صوغ «قانون البروتوكول»، وبخاصة ذلك القانون الذي يستثني الشعوب ويمنع الناس من الوصول إلى فهمه عبر احتكار الحكام له.

حين يُفهم القانون، يصبح ممكنًا السيطرة عليه وتحويله ليتمكن القراصنة من استخدامه، وهو ما سيؤدي إلى فتح مصادرالمعلومات ومعرفة «الكود»، إذ يصبح في إمكان أي شخص أن يفهمه، فيصبح ممكنًا أيضًا تطبيق هذه الثقافة لا في المجال الافتراضي فحسب، بل في العالم الحقيقي وفي شتى المجالات: في السياسة والمجتمع والسلوك والأذواق والمعتقدات والهويات.

بالتالي لا تكمن الأهمية في محتوى البرقيات، بل، كما قال مارشال ماكلوهان (Marshall McLuhan)، في الرسالة الرمزية التي تكمن في الوسيط نفسه، وهنا تبدو أهمية ويكيليكس باعتباره وسيطًا.

كما يذكر دي ميراندا عاملًا آخر يسميه «كرياليزم»، أي الرغبة «في

إعادة اختراع النفس» عبر بناء مساحة حرية خارج الآلية المفروضة من القوى المهيمنة، وهو ما يسمح بالسيطرة الديمقراطية على البروتوكولات التي تحكمنا. فما تقوله ويكيليكس للحكومات هو: «انتم تستخدمون «الديجيتال» لكي تنظموا العالم وتسيطروا على الشعوب، لكن ذلك يعني أن الشعوب أيضًا ستتمكن من التوصل إلى «آليات السيطرة» التي تستخدمونها وإلى تفسير «الكود» (القانون) والمعلومات، وستتمكن بالتالي من قرصنتكم، ومن فضح وقلب أسلوب الهيمنة عليكم. فالحرية التي يحتاج الشعب إليها ليست تقنية فقط، لكنها تتطلب التمكين و«النقد البناء»، لذلك «فإن الذين يحكمون بالكود سيسقطون بالكود»»[٨].

٢ ـ مبدأ أوباما

خلال معركة أوباما الانتخابية، تبلور ما سمّاه المحللون السياسيون، وبخاصة مستشارو أوباما، «مبدأ أوباما»، الذي يرتكز على «مبدأ الكرامة» بوصفه الأسلوب الأساسي لتوحيد وجهات النظر الفكرية المتعددة في مجال السياسة الخارجية. إذ انتقد فريق أوباما سياسة بوش (الابن) التي تدّعي تطبيق الديمقراطية في العالم عبر الانتخابات فقط (مثل الحال في العراق وغزة) على أساس الاعتقاد الخاطئ أن ذلك سيحل المشاكل التي تعانيها الشعوب مثل الفقر والحرمان. كما حاولت إدارة بوش تطبيق هذه النظرية على البلدان التي كانت تتحدي الهيمنة الأميركية، لا على أصدقائها الذين كانت معظم أنظمتهم تتسم بالديكتاتورية. لذلك رأى مستشارو أوباما أن الحل يكمن في استرداد البشر كرامتهم أولًا، وهي عملية رأوا أنها أصعب كثيرًا من مجرد القيام بانتخابات.

لذلك عمل مستشارو أوباما منذ بداية حملته الانتخابية على تطوير عقيدة أو مبدأ جديد نقيض لمبدأ بوش، ويقتضي القضاء **أولًا** على سياسة «التخويف والرعب» التي فرضتها إدارة بوش على الشعب الأميركي لتبرير مشاريعها العسكرية، والعمل **ثانيًا** على تخطي الأجندة السطحية لمبدأ بوش، المبنية على تسويق شعارَي «الحرية والديمقراطية»، مقابل تطوير

(٨) المصدر نفسه.

سياسة مبنية على مبدأ «الكرامة» الذي قد يؤدي إلى التخلص من ظروف الفقر والقهر التي تقود إلى مناهضة الولايات المتحدة عند كثير من شعوب العالم، وتمنع بروز الحرية والعدل والازدهار في العالم[٩].

بحسب أقوال الفريق الذي كان يحيط بأوباما، أدت سياسة «الخوف» إلى غياب أي نوع من الإبداع في مجال السياسة الخارجية، حتى من طرف قيادات الحزب الديمقراطي الذين تخوّفوا الابتعاد كثيرًا من سياسات الجمهوريين، كيلا يتهموا بالضعف والتذبذب، وذلك على الرغم من شعورهم بضرورة التميز والاختلاف عنهم.

قال أحد مستشاري أوباما إن سياسة الخوف مثّلت عاملًا أساسيًا للدفع باتجاه الموافقة على حرب العراق، من قبل بعض أعضاء الحزب الديمقراطي، أمثال هيلاري كلينتون وجون كيري المرشح الديمقراطي السابق الذي كان يعاني الخوف والخجل أيضًا، الأمر الذي أدى به إلى طرح سياسات لا تختلف نوعيًا عن سياسات المرشح الجمهوري.

على عكس هؤلاء، رأى المحللون أن أوباما تبنى مواقف جريئة مبنيّة على أساس منطق مختلف تمامًا، قائلًا في خطابه الذي ألقاه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إن هذه المعركة الانتخابية معنية بإنهاء الحرب في العراق والتحرك إلى ما بعد ذلك، لأنه «لن نتمكن من العيش بأمان في عالم تسوده الأخطار التقليدية، إذا استخدمنا المنطق التقليدي نفسه الذي دفع بنا إلى الدخول في الحرب».

في ذلك الحين، قالت سامنثا باور (Samantha Power)، التي عملت ضمن فريق أوباما: «لا أظن أنه يمكن أحدًا في أوساط مؤسسة السياسة الخارجية الأميركية أن يقدر معنى «الكرامة» وقيمتها مثل أوباما»، بحيث إن مبدأ الكرامة هو أسلوب لتوحيد وجهات النظر الفكرية المتعددة في مجال السياسة الخارجية.

كما رأى هذا الفريق أن قتل الإرهابيين واغتيالهم لن يحل أي مشكلة،

---

(٩) نهى خلف، «مبدأ أوباما: الكرامة بدل الفرض العنيف للديمقراطية،» **القدس العربي**، ٢٠٠٨/٧/١٥.

إذ إن قتل واحد منهم سيؤدي إلى بروز آخرين، إذ المطلوب هو «تنقية البؤر» التي تؤدي إلى نشوء الإرهاب في العالم في بادئ الأمر.

من الجدير بالذكر أن من بين الذين عاونوا أوباما في معركته الانتخابية سارا سيوال (Sarah Sewall)، صاحبة الخبرة في استراتيجيات «مكافحة الإرهاب» و«الثورة المضادة»، وهي عاونت الجنرال بترايوس في وضع استراتيجية ذات ملامح أكثر إنسانية لمكافحة الإرهاب. وأشارت سيوال إلى أن أوباما درس هذه المبادئ ثم أدخل بعدًا استراتيجيًا مختلفًا عليها على المدى الطويل. وهناك من يرى أن تركيز أوباما على أهمية «الكرامة» في التعامل مع العالم الثالث يشبه سياسة كينيدي الذي طور استراتيجية «احتواء» دول العالم الثالث، وبادر إلى سياسة الدعم المالي من أجل التنمية باعتبارها هدفًا للسياسة الخارجية.

هكذا رأى مستشارو أوباما أن المبدأ الرئاسي الجديد سيعمل على القضاء على ما يسمى الإرهاب، لكن بأساليب جديدة. وفي رأي هؤلاء سيكون ذلك عبر تغيير شامل لا في السياسة الخارجية الأميركية وحدها، لكن في طريقة التفكير في الاستراتيجية السياسية أيضًا، وهو ما سيحدد مصير القيادة الأميركية الكونية المستقبلي. في حين رأى محللون آخرون أن التغيير في العقلية التي تؤدي بالولايات المتحدة إلى التدخل والتورط في مستنقعات خارج حدودها عملية شاقة، لأن هناك من يعارض الحرب في العراق، لكنه لا يعارض مبدأ استخدام القوة والتدخل العسكري بوجه عام. ومن بين هؤلاء عدد كبير من داعمي أوباما، الذين ألّفوا الحلقة الأوسع من مستشاريه، وهم من صنّاع القرار التقليديين في الحزب الديمقراطي، أمثال زبغنيو بريجنسكي ومادلين أولبرايت، اللذين كل ما يريدانه هو أن تصبح السياسة الأميركية أكثر «فاعلية»، في محاولة للبروز بوجه جديد عبر ترشيح رئيس يحظى بتأييد شعبي كبير، حتى لو تطلبت المصلحة الأميركية بعد ذلك استخدام القوة في أماكن أخرى، وبأشكال أخرى، مثل ما حدث سابقًا في عهد الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر. ولذلك رأى بريجنسكي في كتابه **الفرصة الثانية**[١٠] أن

(١٠) Zbigniew Brzezinski, *Second Chance: Three Presidents and the Crisis of American Superpower* ([n. p.: Tantor Media, 2007]).

أوباما يشكل فرصة ثانية للولايات المتحدة بهدف تحسين صورتها أمام العالم[١١].

بعد عامين من انتهاء المعركة الانتخابية ونجاح أوباما في الانتخابات الرئاسية، نشرت *Quadrennial Defense Review*[١٢]، وهي مجلة ذات صلة بوزارة الدفاع الأميركية ومدعومة من الكونغرس الأميركي، تختص بدراسة الأخطار المستقبلية على الولايات المتحدة والمتطلبات العسكرية الأميركية لمواجهتها، الوثيقة الرئاسية التي تحدد استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٠، وتوضح الخطوط العامة للعقيدة العسكرية الأميركية الجديدة التي تتبعها الولايات المتحدة، والتي تشرح التوجه الجديد للمخططين العسكريين، داعية إلى تمتع الولايات المتحدة بقدرة قتالية قادرة على الدفاع عن المصالح الأميركية حول العالم من أخطار عدة، بدءًا بالإرهاب والهجوم والقرصنة «الافتراضية» التي تمثل في رأيهم خطرًا متناميًا. وطوّرت هذه الاستراتيجية لتحل محل العقائد الأمنية القديمة المتبعة منذ ٢٥ عامًا من قبل الولايات المتحدة، ومن أهمها التي كانت ترتكز على تطوير قدرة قتالية من أجل خوض حربين تقليديتين في مكانين مختلفين في آن واحد، وبهدف الانتصار.

من الجدير بالذكر أن الوثيقة الرئاسية المنشورة ترى «أن أكبر الأخطار التي تواجه أمننا القومي هي التي تواجه شبكة اتصالاتنا الافتراضية، وهي أكبر التحديات التي تهدد أمننا العام واقتصادنا باعتبارها أمة. ذلك بأن التكنولوجيات التي تؤهلنا للقيادة والإبداع هي نفسها التي تؤهل من يريدون زعزعة الأمن والتهديم، حيث إن المجال الذي يؤكد تفوّقنا العسكري يؤدي كذلك إلى اختراق دخلاء خارجيين شبكاتنا الحكومية السرية».

تضيف الوثيقة: «إن أمننا العام وحياتنا اليومية يعتمدان على الطاقة

---

(١١) نهى خلف، «بريجنسكي والفرصة الثانية: من كارتر إلى أوباما؟» **القدس العربي**، ٥/٦/٢٠٠٨.

(١٢) «President's 2010 National Security Strategy,» *Quadrennial Defense Review* (January 2011).

والشبكات الكهربائية، لكن أعداءنا المرتقبين يمكنهم استخدام ثغرنا في مجال شبكات المعلومات لإحداث خلل على صعيد واسع. فالاتصال عبر الإنترنت والعمليات التجارية التي تتم عبره هي مفاتيح لتفوقنا الاقتصادي. وكلفت أعمال مجرمي الإنترنت الشركات والمستهلكين مئات الملايين من الدولارات ومن الممتلكات الثقافية».

إن التهديدات التي تواجهنا قد تأتي من طرف قراصنة مجرمين مثل أفراد أو مجموعات منظمة، وقد تكون منظمات إرهابية أو دولًا متقدمة».

تضيف الوثيقة: «إن دفاعنا عن أمننا في مواجهة تلك الأخطار وحماية ازدهارنا وخصوصياتنا الفردية يتطلبان شبكات آمنة وأمينة وقوية، ويجب حمايتها للحفاظ على حياتنا الخاصة وعلى الحريات المدنية. لذلك، نرى أن بنيتنا المعلوماتية هي أولوية استراتيجية أمنية قومية. وسنردع ونمنع وندافع عن أنفسنا ضد أي تدخلات في مجالنا الافتراضي، كما سنتمكن من التخلص بسرعة من أي تدخلات في هذا المجال عبر الأساليب التالية:

الاستثمار في البشر والتكنولوجيا، ومن أجل التوصل إلى هذا الهدف سنعمل عبر الحكومة والقطاع الخاص لتطوير تكنولوجيات أكثر أمانًا تعطينا قدرة أكبر للدفاع عن أنفسنا، ولحمايتنا ولتحسين حصانة أنساقنا الحكومية والصناعية والشبكية الحساسة.

سنستمر في البحث المتميز والمتطور الضروري لاكتشاف الابتكارات والاختراعات الحديثة التي نحتاج إليها لمواجهة هذه التحديات، وبدأنا بحملة وطنية شاملة لتطوير الوعي بالأمن الافتراضي وتطوير المعرفة في هذا المجال في قاعات شركاتنا ومدارسنا من أجل بناء قوة عاملة «ديجيتالية» للقرن الحادي والعشرين.

كما سنقوم بتقوية «مبدأ الشراكة»، لأن الحكومات، كما القطاع الخاص والأفراد، غير قادرين على مواجهة هذه التحديات وحدهم، لذلك سنطوّر أساليب للعمل سويًا. وسنقوّي شراكاتنا على الصعيد الدولي في مجالات عدة، بما في ذلك عبر تطوير القيم والسلوك المقبول في المجالات الافتراضية والقوانين الخاصة بالإجرام في هذا المجال، والعمل من أجل

حماية المعلومات والخصوصيات، ومداخل للدفاع الافتراضي ولمواجهة التهجمات الافتراضية.

سنعمل مع جميع اللاعبين الأساسيين، وعلى المستويات الحكومية كلها، ومع القطاع الخاص على الصعيدين القومي والدولي، من أجل البحث والتحقيق في التدخلات على الصعيد الافتراضي، ولمواجهة أي حوادث مستقبلية في هذا المجال بصفة مشتركة مثل ما هو الحال في مواجهة الكوارث الطبيعية. لذلك علينا أن نطور خططًا وقدرات استباقية للتعامل مع تلك الحوادث».

في شباط/ فبراير ٢٠١٠، جاء في مقالة صادرة عن وكالة أنباء وزارة الدفاع الأميركية أن مسألة الأمن الافتراضي أصبحت من الاهتمامات الرئيسية التي ستحظى بميزانية عالية من وزارة الدفاع، بعدما نُشرت معلومات عن هجوم صيني افتراضي على شبكة «غوغل»، الأمر الذي جعل مسألة هشاشة شبكات الإنترنت الأميركية أمرًا ملحًا، وعبّر عن ذلك الرجل الثاني في وزارة الدفاع الأميركية قائلًا: «إن الخطر رقم واحد الذي يواجهنا هو الخطر الافتراضي». وجاء في المقالة أن ١٠٥ ملايين دولار أضيفت إلى ميزانية الأمن الافتراضي لعام ٢٠١١ قياسًا على العام السابق. كما أعطيت مراكز وتسهيلات للقيادة الثانوية المعنية بالحرب الافتراضية المعروفة باسم القيادة الافتراضية. ويرى الاختصاصيون في هذا المجال أن العمل الذي سيقوم به المدافعون عن الأمن الافتراضي الأميركي يُعدّ مجهودًا في غاية الصعوبة.

كما عبّر رئيس جهاز الاستخبارات الوطنية ومدير «الأف بي آي» عن أهمية هذا الخطر الذي أصبح يهدد أمن الولايات المتحدة أكثر من أي تهديد عسكري موجّه من قبل دول أخرى.

كما تحدث المسؤولون عما يسمونه «الهجوم» في هذا المجال مثله مثل الدفاع الذي سيتطلب في الحالتين عملًا مشتركًا بين كل الأجهزة الفيدرالية[١٣].

---

(١٣) John J. Kruzel, «Cybersecurity Seizes More Attention, Budget Dollars,» *American Forces Press Service* (4 February 2010).

٣ ـ العلاقة بين مبدأ أوباما وويكيليكس

العلاقة المتبادلة بين نظرية «الأمن الافتراضي» للإدارة الحالية، والفلسفة الكامنة خلف ظاهرة ويكيليكس جديرة بالدراسة والتحليل. كانت نقاط الالتقاء بين المفاهيم المستخدمة في كلتا الاستراتيجيتين واضحة في أول الأمر، أي في الفترة التي عبّر أسانج عن آرائه، وهي الفترة التي عرفت حركة سياسية في الولايات المتحدة تناهض التدخل الأميركي في العراق، ويُعدّ أوباما والمجموعة التي عملت معه خلال المعركة الانتخابية من المناهضين للحرب، الذين خاضوا صراعًا داخل صفوف الحزب الديمقراطي نفسه في سبيل ذلك، لا مع الجمهوريين فقط. كما استخدمت حملته الانتخابية مواقع الإنترنت بكثافة للوصول إلى هدفها، منها موقع Move-On.org. ويبدو أن وجهة نظر مؤسس ويكيليكس كانت تتطابق إلى حد ما مع المجموعة المناهضة للحرب، إذ كانت تصدر عن موقعه أولى التسريبات حول الحرب في العراق. وعلى هذا الأساس، يمكن المقارنة بين هذه التسريبات التي حدثت سابقًا خلال حرب فييتنام عام ١٩٧١ وكانت، بحسب رأي كثير من المحللين، أكثر خطورة لأنها فضحت أكاذيب إدارة جونسون آنذاك.

قلل البيت الأبيض من أهمية وخطورة الوثائق التي سربها ويكيليكس في أول الأمر[١٤]، إلا أن لهجة الجنرالات في البنتاغون كانت مختلفة[١٥]، حتى أصبح التناقض بينهما شاسعًا، وأصبح هدف البنتاغون بمقاضاة

---

(١٤) كتبت جريدة **الشرق الأوسط** في تموز/ يوليو ٢٠١٠: «إن البيت الأبيض والبنتاغون قللا من أهمية الوثائق السرية عن حرب أفغانستان التي نشرت أول من أمس، وقال مراقبون وصحافيون في واشنطن إن الوثائق تُعيد إلى الأذهان «بنتاغون بيبرز» (أوراق البنتاغون) التي نشرت سنة ١٩٧١، وأوضحت للشعب الأميركي المصاعب التي تواجهها القوات الأميركية في فييتنام، وكانت نقطة تحول في رأي الأميركيين حول الحرب، الأمر الذي عجّل بانسحاب القوات الأميركية. وأضافت: «لكن، بينما أوضحت (أوراق البنتاغون) عدم مصداقية إدارة الرئيس جونسون لأنها كشفت معلومات كانت خافية، قال مسؤولون في إدارة الرئيس أوباما إنهم لم يخفوا شيئًا عن الشعب الأميركي حول معوقات حرب أفغانستان، وإنهم قالوا مرات كثيرة إنها ليست سهلة».

(١٥) انظر المقالات الواردة في ما بعد مثل: «جنرالات البنتاغون يعلنون الحرب على ويكيليكس» **الشرق الأوسط**، ٢٠١٠/٧/٣١، أو «تعليمات لموظفي الحكومة الأمريكية والبنتاغون بعدم قراءة وثائق ويكيليكس،» **الشرق الأوسط**، ٢٠١٠/١٢/٦.

ويكيليكس يشبه الحرب أو الصراع «بين الثورة والثورة المضادة». وعلى الرغم من أن ويكيليكس يبدو «نقيضًا» للاستراتيجية المنبثقة من العقيدة الأميركية الأمنية، فإنه يمثل صورة معكوسة لها في مفاهيمها.

كما سلّطت قضية ويكيليكس الأضواء على العلاقة بين ويكيليكس والصحافة. حيث تعامل هذا الموقع مع خمس صحف كبيرة فقط، هي **لوموند** و**ديرشبيغل** و**البابيس** و**الغارديان** و**النيويورك تايمز**(١٦). وورد في مقالة نُشِرَت في مجلة **ستيتسمان** *Statesman* في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أن هذه الصحف التي كانت ويكيليكس قد سربت لها عشرات الألوف من التقارير الحكومية والعسكرية دفعة واحدة (من بين نحو ربع مليون وثيقة) قامت في المقابل بتقديم استشارات إلى ويكيليكس في شأن الوثائق التي يمكن نشرها(١٧).

كما كثرت التحليلات التي قارنت بين تسريبات ويكيليكس وتسريبات «أوراق البنتاغون». وفي مقابلة لغودمان مع نوام تشومسكي(١٨)، أشير إلى أن تشومسكي قام بدور مهم مع دانيال إلسبرغ في تسريب وتحرير وثائق «أوراق البنتاغون» خلال حرب فييتنام. وعندما سأله الصحافي عن دوره في هذه العملية أجاب أنه كان صديقًا لدانيال إلسبرغ، وأنه ساعده على تحرير وتسليم المعلومات للصحافة، بعدما قام إلسبرغ الذي كان يعمل في البنتاغون بإخراج الوثائق من الصناديق بمساعدة طوني روسو الذي صوّرها. وقال تشومسكي: «إننا لم نغير فيها شيئًا ونشرت في أربعة مجلدات وخصص المجلد الخامس لنشر مقالات نقدية من قبل عدد من الباحثين والمفكرين حول الأوراق ومعناها».

يرى تشومسكي أن الحكومات عادة تحجب المعلومات عن شعوبها دفاعًا عن نفسها، وأن أهمية هذه البرقيات الجديدة ناتجة مما تكشفه لنا عن طبيعة

(١٦) Fpujolmri, «Newspapers and Wikileaks: Case le Monde,» *Reputation Metrics*, 13/1/2011.

(١٧) «Wikileaks, 5 Major Newspapers Collaborate,» Associated Press in Statesman.com, 3/12/2010.

(١٨) Noam Chomsky, «Wikileaks Cables Reveal 'Profound Hatred for Democracy on the Part of our Political Leadership',» *Democracy Now*, 13/11/2010.

«قياداتنا». فمثلاً، أظهرت استطلاعات الرأي في العالم العربي في ما يخص إيران ـ بعدما أجرى معهد بروكينغز استطلاعًا للرأي منذ شهور عدة ـ أن ٨٠ في المئة من الرأي العام العربي يرون أن الخطر الأساسي هو إسرائيل، في ما يرى ٧٧ في المئة أن الخطر الأكبر الثاني يأتي من الولايات المتحدة، مقابل ١٠ في المئة فقط يرون أن إيران هي التي تمثّل خطرًا على العرب، ومع ذلك، لم تذكر هذه النسب في الولايات المتحدة، الأمر الذي يثبت احتقار حكوماتنا للديمقراطية ولرأي الشعوب. فحين يتحدثون عن آراء العرب في تقاريرهم يشيرون إلى آراء الديكتاتوريات العربية لا إلى آراء الشعوب، كما أن البرقيات المسربة لا تقول كل شيء عن آراء الحكومات بل ما يجري انتقاؤه من تلك الآراء فقط، ولا نعلم إذا كان يجري تشويه تلك المعلومات، لكنها بالتأكيد تبين أن المهم هو رأي الحكام، لا رأي الشعوب[١٩].

يرى المؤرخ مارك ليفين (Mark Levine)، أن المعلومات المسربة ستصعّب على الحكومات الغربية والشرق الأوسطية الكذب على شعوبها في شأن حروبها وسياستها المستقبلية، على الرغم من أن هذه الوثائق لا تكشف إلا عن جانب واحد فقط من الحقيقة. فكلها كتبت من قبل موظفين في الحكومة الأميركية، وهي موجّهة إلى المسؤولين الأعلى منهم في السلّم الإداري. كما أنها تعبّر عن الحوادث من منطلق أميركي فقط، ولا تأخذ في الحسبان أراء ومصالح اللاعبين الآخرين في الحوادث الدرامية الواردة في تلك الوثائق. كما يشير ليفين إلى أن وقوع هذه الوثائق في أيدي الجميع قد يبدو وكأنّه سيفقد المؤرخين الامتياز الذي كانوا يحظون به، أي الحصول علي وثائق سرّية قبل غيرهم، لكنه يرى أن ذلك لن يؤثر كثيرًا فيهم، لأنهم تدربوا على عدم الثقة بمرجع واحد، حتى لو تبين أن هذا المرجع موثوق فيه، بل يبحثون عن مصادر عدة تبين وجهة نظر الأطراف كلها[٢٠].

حاول بعض المؤرخين الآخرين فتح حوار في شأن أهمية ويكيليكس بالنسبة إليهم، ودار حوار بين بعضهم في شأن أهمية المغزى التاريخي

---

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) Mark Levine, «Wikileaks: Call of Duty,» 9/12/2010, <http://english.aljazeera.net/indepth/opinion/2010/>.

والأخلاقي لهذا الموضوع[٢١]. فرأى المؤرخ شون ويلنتز (Sean Wilentz) عدم الجدوى من المقارنة بين ظاهرة ويكيليكس وما يعدّه النموذج الأهم لتسريبات وثائق سرية، أي نموذج «أوراق البنتاغون» التي تم تسريبها خلال حرب فييتنام، وهو ما كان يجعل من حق وواجب كل فرد أن يؤدي الدور الذي أدّاه دانيال إلسبرغ، مشيرًا إلى أن الوضع اليوم أصبح مختلفًا، وأن لدى أسانج تصورًا مبسطًا لمعنى السرية والشفافية، فإلسبرغ كان مسربًا كلاسيكيًا لمعلومات ساهم هو في صوغها، في حين يمثّل ويكيليكس نوعًا جديدًا من الصحافة.

أما المؤرخ تيموثي غارتون آش (Timothy Garton Ash) فيرى أن تسريبات ويكيليكس هي عبارة عن هدية ثمينة ستساهم في تسريع فهم المؤرخين للماضي القريب، إذ إن الفرص الأخرى التي قد تسمح بالحصول على القدر نفسه من المعلومات لا تحدث إلا حين تسقط بعض الأنظمة، كما كانت الحال في الدول الشيوعية السابقة مثل ألمانيا الشرقية، أو في ألمانيا النازية، حين أُفرج عن الوثائق السرية. لكن من النادر أن يتم ذلك حين تكون دول عظمى لا تزال قائمة. وفي حين أن التطورات في عالم المعلومات سترفع سقف التحدي بالنسبة إلى المؤرخين بسبب ضخامة كمية المعلومات المتوافرة فإنها ستزوّدهم في الوقت نفسه بإمكانات جديدة للبرمجة[٢٢].

أما أحد علماء السياسة دانيال درزنر (Daniel Dersnr) فرأى أن تداعيات ويكيليكس ستكون سلبية على المدى البعيد بالنسبة إلى المؤرخين وعلماء السياسة، لأن الحكومات والشركات ستتحفظ وتبدي تخوفًا أكبر بعد ذلك حيال الإفراج عن معلوماتها.

كما أوضح المفكر يورغن هابرماس، أن المؤسسات الكبرى والإعلام والسلطة ستقوم بتشويه أكبر للمفاهيم ومغازيها كي تعطيها معاني متناقضة مع معانيها الحقيقية عبر أساليب من الخداع والطرق الملتوية والكاذبة، تقدم عبرها إلى الجمهور مفاهيم مثل الديمقراطية والاتصال والعقلانية، بحيث يصبح معنى «الديمقراطية» هو «التفاوض بين النخب الحاكمة»، ويصبح معنى

---

(٢١) «Wikileaks and Historians: Some Thoughts,» U. S. Intellectual History, 13/12/2010, <http://us-intellectual-istory.blogspot.com/>.

(٢٢) المصدر نفسه.

«العقلانية» «معاملة الشعوب كأشياء»، و«الاتصال» سيصبح «أسلوبًا للخداع وتحوير الخطاب» لخدمة المصالح الخاصة للمؤسسات والنخب الحاكمة. لذلك تكون الخطوة الأولى نحو التغيير عبر محاولة تطوير نظرية «نقدية ـ سلبية» تهاجم وتفضح الأسلوب الملتوي في استخدام المصطلحات، وما يسميه ستيفن كولبرت (Stephen Colbert) «مركب الخوف الصناعي»، وما يسميه أسانج «الرقابة المخصخصة»، وما يعرفه باحث آخر بـ «الوطنية المضللة».

في حين أن من المفترض أن يستمر ويكيليكس في التسريبات لمدة ستة أعوام قادمة إذا أرادت نشر كل ما لديها من وثائق، فإن هذه المعلومات لن تكون مرتبطة كثيرًا بالأحداث الآنية ومثيرة كما كانت الحال في الدفعة الأولى، الأمر الذي سيسمح لويكيليكس، اذا تمكن من الاستمرار، بنشر أفكاره في ما يخص محاسبة النخب الحاكمة والشركات الكبرى وتعميق مفهوم الأزمة الأخلاقية العالمية وإلهام الآخرين بالمساهمة في الثورة الشاملة، حيث يصبح ممكنًا خوض حرب ومناورات بين جيش من المواطنين المستنيرين، وقوى السرية وعدم المساءلة[٢٣].

٤ ـ أجيال المصادر المفتوحة المقبلة

بدأت مواقع شبيهة بويكيليكس تظهر وتتكاثر في أوروبا كلها، ويعرّف الأميركيون أفرادها بالذين «يطلقون صفارات الإنذار»، أي «المصفرين» (Whistle Blowers). وهو أمر قد يولّد خلطة فوضوية مبنيّة على أنساق هندسية معقدة، وعلى حملات دعائية قوية في محاولات لتضخيم أهمية كل واحدة منها وتسويقها. وتدّعي هذه المواقع الجديدة أنها ستتفادى الأخطاء التي وقع فيها ويكيليكس ومؤسسها جوليان أسانج، كما بدأ اثنان من هذه المواقع يتصارعان في ما بينهما على الحق في السيطرة على موقع باسم «غرين ليكس».

أهم ما حدث في عالم التسريبات، المسمى «ويكي ورلد» (Wiki World) هو إنشاء موقع جديد بإسم «أوبنليكس» (openleaks.org) من قبل الرجل الثاني في ويكيليكس معاون أسانج الذي انفصل عنه، الألماني دانيال دومشيت ـ بيرغ، بعدما اتهم أسانج بأنه «يتصرف مثل إمبراطور وتاجر عبيد». وأخذ دومشيت ـ بيرغ

(٢٣) «The New Intellectuals,» Participactive Wordpress.com, 20/12/2010.

عددًا من العاملين في ويكيليكس للعمل معه، أهمّهم من يسمى «المهندس»(٢٤).

الحقيقة هي أن العالم دخل في مرحلة جديدة من «عهد المعلومات»، حيث نشهد في كل عقد تقريبًا تطورًا تكنولوجيًا جديدًا يأتي ليفاجئنا ويقضي على ما قبله من إنجازات. هكذا قضى الـ «D.V.D» على الـ «C.D»، كما صدمت شركات السينما والتلفزة عندما أصبح الفيديو يتجول عبر الإنترنت.

ورد في ندوة حول ويكيليكس، عُقِدَتْ في جامعة هارفارد أن ويكيليكس قد يُعد «نابستر»(*) العهد المعلوماتي الجديد، لكن المسألة الحقيقية تتعلق بما فعلت تكنولوجيات القرن الحادي والعشرين بالأنظمة القائمة على السرية العائدة إلى القرن العشرين.

على الرغم من محاولات بعض النظم الإبقاء على سرية أكبر، فإن مقولة «المعلومة تريد أن تكون حرة» تبقى صحيحة. ومن الواضح أن مرحلة ما بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ومحاولات الحكومة الأميركية العمل من أجل مزيد من التبادل في المعلومات، ساهمت في إمكان الحصول على هذه المعلومات، وبخاصة بالنسبة إلى من يعملون في الأجهزة العسكرية الأميركية، مثل الشاب العسكري مانينغ المتهم بالتسريبات.

ثانيًا: الانتفاضات الشعبية وعلاقة ويكيليكس والمصدر المفتوح بها

ستبقى مسألة العلاقة بين المصدر المفتوح على الإنترنت وويكيليكس مع الانتفاضات الشعبية في العالم العربي موضوعًا مثيرًا للجدل لفترة من الزمن. وسيكون من الصعب حسم طبيعة تأثير التسريبات وحجمها في إشعال الثورات والتحريض من أجل القيام بها، إذ يوجد خلاف واختلاف في التقييمات والآراء المتعلقة بهذا التأثير بسبب وجود عدد كبير من العوامل المتشابكة التي قامت بدور أساسي في إشعال هذه الانتفاضات أو الثورات،

---

(٢٤) «The Next Generation of Wikileaks,» *Reuters*, 28/1/2011.

(*) نابستر (Napster): إحدى خدمات الموسيقى التي يمكن الوصول إليها عن طريق شبكة الإنترنت. تسمح هذه التقنية للجمهور المحب للموسيقى بتشارك الأغاني بصيغة mp3 بسهولة (المحرّر).

كما يسميها كثيرون، ومن ضمنها أيضًا دور الإعلام وشبكات التلفزة، وبخاصة «الجزيرة» التي أتُّهِمَتْ أيضًا بالتحريض من أجل الإثارة والدفع إلى القيام بهذه الثورات.

قامت كل هذه العوامل بدور مهم في تحويل هذه الانتفاضات إلى حوادث من «مستوى علوي» بعدما تراكم عدد من الحوادث من «المستوى الدوني» (مثل الاحتجاجات المتنوعة والاعتقالات والتعذيب وحوادث حرق النفس) التي سبقت عملية التحول وانبثاق الحدث إلى مستواه العلوي، وذلك بعد مروره باللحظة الثانية التي كاد عبرها أن يصبح حدثًا متكررًا نمطيًا ومتسلسلًا من دون تحوّله إلى اللحظة الثالثة.

في محاولتنا الربط بين الإنترنت والانتفاضات الشعبية في المنطقة العربية، وبخاصة ثورتا تونس ومصر، يجب الإشارة إلى مقالة نُشِرت في مجلة **لوموند ديبلوماتيك**، تساءلت فيها كاتبة فرنسية هي ماري بينيلد (Marie Bénilde) عما إذا كانت الثورة العربية وليدة الإنترنت، مشيرة إلى أن خمسة ملايين شخص مسجلين في مصر على فيسبوك، بينما يستخدم نحو ٢٣ مليون مصري شبكة الإنترنت بصورة متقطّعة. وتقول الكاتبة إن الحوادث أثبتت أنه أصبح من غير الممكن القضاء على «شبكة الشبكات». فعلى الرغم من قطع السلطات المصرية الإنترنت والقبض على وائل غنيم، مسؤول التسويق في الشرق الأوسط في شركة «غوغل»، لم يفدها ذلك في تحقيق أهدافها. إذ أصبح من غير الممكن القضاء على «شبكة الشبكات». وقامت «غوغل» بتحويل «تويتر» إلى الهاتف الجوال، واضطرت السلطة في ما بعد إلى إعادة الإنترنت بعد خمسة أيام. كما لم يمنع ذلك المتظاهرين من التواصل في ما بينهم، ولم يمنع حسني مبارك من السقوط في نهاية الأمر. وبحسب رأي هذه الكاتبة، أبانت هذه الثورة، مثل الثورة التونسية، عدم تمكن القوى الكلاسيكية من وضع حد لقوة وسائل الإعلام الجديدة، وبخاصة بعد تعاون الأخيرة مع وسائل الإعلام الأكثر تقليدية مثل التلفزة والصحافة، وبخاصة قناة الجزيرة التي قامت بدور مهم، بسبب قدرتها على التعامل مع المحيط الإعلامي الجديد واستخدامها السريع لما يرسله الجمهور من معلومات وصور عبر الهواتف الجوالة، تنقل في ما بعد على

«تويتر» و«فيسبوك»، ثم إلى شاشات التلفزة، وهو ما أدى إلى ظهور مساحة إعلامية عربية جديدة.

قامت شبكة ٢,٠ التي أسسها الناشط غنيم بدور مهم لم يحدث سابقًا في تاريخ الإعلام، وهو ما أدى أيضًا إلى إقناع الإعلام والعالم الغربي بأن التهويل بـ «الفزاعة» الإسلامية أصبح غير ممكن، إذ أصبح صوت الشعب والشباب هو الأساس.

بينما لا يمكن الاستنتاج أن شبكات المشاركة المفتوحة قامت بهذا الدور وحدها في دفع الثورات إلى الأمام، فإن هذه الشبكات قامت بدور مهم في «تحويل المعلومات للحث على المشاركة»، ثم «تحويل المشاركة إلى فعل»(٢٥).

تشير الباحثة إلى إمكان استخدام مفهوم غرامشي لـ «المثقف»، إذ أصبح واضحًا أن «ناشطي الإنترنت» هم المثقفون الجدد؛ فهم الذين حوّلوا معركة التغيير إلى المجال الثقافي عبر كشف الأكاذيب والخدع التي تستخدمها من القوى المهيمنة سياسيًا وثقافيًا عبر طرح أنفسهم ضميرًا أخلاقيًا للعهد الجديد مثل أعضاء مجموعة «الوردة البيضاء»(٢٦)، الذين قرروا أنهم «لن يصمتوا، وأنهم سيكونون ضميرنا التأنيبي ولن يتركونا نستريح». فالفنانون والنشطاء والقراصنة يعملون من أجل قلب النظام عبر استخدام الاتصال على الصعيدين الذاتي والجماهيري كي يهيمنوا على الحوار السياسي القائم والقادم.

تحدث الفيلسوف الفرنسي ألان باديو (A. Badiou) في مقالة مهمة عن الثورتين المصرية والتونسية، قائلًا إن هاتين الثورتين ستعطيان الغرب المتعالي درسًا(٢٧)، كما رفض مصطلح «العدوى» الثورية لأن الثورة لا تتنقل بحسب رأيه مثل عدوى بل عبر «الصدى»، بمعنى «أن شيئًا يحدث في مكان ما يصبح له صدى ويصطدم عبر موجات بأشياء أخرى تبلورت في

---

(٢٥) Marie Bénilde, «La Revolution arabe, fille de l'internet?» *Le Monde diplomatique*, 15/2/2011.

(٢٦) حركة لمجموعة قامت بالتصدي للنازية ما أدى بالغستابو إلى الحكم على أفراد مجموعة من الشباب بالإعدام و تنفيذه.

(٢٧) Alain Badiou, «Tunisie, Egypte: Quand un vent d'Est balaie l'arrogance de l'Occident,» *Le Monde*, 18/02/2011.

مكان آخر». كما أن كلًا من هاتين الثورتين لا تمثل تكرارًا الواحدة للأخرى، ولا تعبّر عن شيء مألوف أو معروف مسبقًا. لذلك من الخطأ القول إن هذه الحركات تطالب بالديمقراطية مثل بعض الاحتجاجات في أماكن أخرى من العالم (أي الديمقراطية بمفهومها الغربي)، أو القول إن هذه الحركة تطمح إلى تحسين الظروف المعيشية (أي الظروف المعيشية كما تتصورها البرجوازية الصغيرة في الغرب). ومن الجدير بالملاحظة أن كلمة «ديمقراطية» لم تستخدم في مصر، بل تحدّث الناس عن «مصر الجديدة»، و«الشعب المصري الأصيل»، وعن «مجلس تأسيسي»، و«تغيير في ظروف الحياة»، الأمر الذي يفتح المجال أمام احتمالات شاسعة ولا متناهية، وغير معروفة في السابق. فـ «الشعب فقط هو الذي يصنع التاريخ العالمي»، كما يرى باديو أن تجمع الشعب المصري في الميدان يمثّل واحدًا من «أنقى» التحركات الجماهيرية منذ «كومونة باريس»، التي تشكلت بصفة جماعية من أجل خلق مصير مشترك، حيث يصبح «المكان» رمزًا للإنسانية جمعاء، لأن في هذا المكان تجمعت كل الفئات من البشرية، التي تشكل بمجموعها «الشعب»؛ فهناك كل الأصوات والأفكار تسمع، وكل صعوبة يوجد لها حل، وهناك تلتقي كل التناقضات التي يدعي النظام أنه هو فقط الذي كان يمكنه أن يحلها، فيلتقي المثقف مع العامل، والرجال مع النساء، والفقراء مع الأغنياء، والمسلمون مع المسيحيين، والمدنيون مع الريفيين، وتخترع ألوف من الاحتمالات الجديدة لمواجهة هذه التناقضات التي لم تكن تتصورها السلطة الحاكمة من قبل. كما أنه يمكننا أن نرى هناك ألوفًا من اللافتات التي تدمج بين قصة كل فرد وقصة مجتمع بسياقه التاريخي العام. وهكذا تتسم الثورات بصبغتها «العالموية».

رأى باحث آخر أن ظاهرة ويكيليكس تعبّر عن التمرد الثالث منذ منتصف القرن العشرين على الحدود المفروضة بين الدول والبشر[٢٨]، ويشير إلى أن أول ثورة تمثلت ببروز «أطباء بلا حدود» التي أصبحت اليوم مؤسسة معترفًا بها ومحترمة عالميًا، ويرى الباحث أن العلاقة بين حركة «أطباء بلا حدود» و«ويكيليكس» تكمن في كون كليهما امتدادًا للمواطنين

(٢٨) Jean-Christophe Rufin, «WikiLeaks ou la troisième révolte,» *Le Monde*, 23/12/2010.

الذين يرفضون «منطق الدولة»، ويرى الاثنان أن عدوهما هو الحروب وضحاياها، لأن ويكيليكس في رأي الكاتب هي شبكة مناضلة هدفها وضع حد للتدخلات العسكرية الأميركية، كما أن الظاهرتين تريان أن العدالة ضرورية، وهي فوق القانون، وهذا ما يعني أنه يمكن تشريع استخدام قضية عادلة لوسائل غير قانونية.

إنها ظاهرة تُعدّ من ثمار «تاريخنا» منذ عام ١٩٦٨، مع انتهاء عهد الأيديولوجيات الكبرى التي كانت تضع مصلحة الدولة فوق مصالح الأفراد، حيث إن عهد حقوق الإنسان هو عهد إعادة الاعتبار للمواطن الذي يقف بوجه الدولة ليدافع عن حقوقه وحريته. ويرى الباحث أن هذا التطور مر منذ السبعينيات بثلاث مراحل متتالية نشأت كل واحدة منها بناء على فشل المرحلة السابقة، سواء كان فشلًا حقيقيًا أم فشلًا مفترضًا، لكن بناءً على اقتناع بأن شيئًا جديدًا يجب أن ينشأ أو أن يخترع.

اتّسمت أول مرحلة بالعمل الإنساني، واتسمت بنقد موجّه إلى المؤسسات القائمة منذ القرن التاسع عشر مثل «الصليب الأحمر»، بعدما فرضت الأنظمة الديكتاتورية رفضها لكل الخطوات المتخذة للمساعدة الإنسانية، فأدّى ذلك بتلك المؤسسات التي نجحت في مهمتها في أول الأمر، إلى التزام «حيادية» تحولت في القرن العشرين إلى سلوك يساوي بين الجلاد والضحية. وأثبتت حرب «بيافرا» أن القانون يمكن أن يصبح أداة لإعاقة عملية إغاثة الشعوب باسم «السيادة القومية» بدلًا من أن يكون أداة لإعانتها.

لكن هذه المرحلة الأولى شهدت عملية تحول مهمة في أواخر القرن الماضي وهي ما زالت مستمرة، حيث تحوّلت إلى مؤسسات مهنية ومنظمة، وأصبحت مؤسسات غنية نتيجة المساعدات التي تصلها من المؤسسات الدولية المانحة. لكن على الرغم من أن هذه المؤسسات المانحة ليست دولًا، لكنها امتداد للدول، مثل «الوحدة الأوروبية»، وهذا أمر يهدد مبدأ الاستقلالية والحيادية.

أي بكلمة موجزة، لم يتمكن الإنسانيون من التأثير في جوهر المشكلات. ومع أن ذلك لم يكن ادعاءهم أو هدفهم في أول الأمر، فإن هذا التيار ولّد آمالًا وتطلّعات لم يتمكن من تحقيقها.

أدى فشل هذه المبادرات إلى ظهور جيلٍ ثانٍ الحركات الاجتماعية المتمثلة بمجموعات مثل «أتاك» التي تناضل ضد الفوارق الاقتصادية، و«غرينبيس» في المجال البيئي، و«إنترناشونال كرايسيس غروب» أو مجموعة «سان إجيديو» في مجال حل النزاعات.

كل واحدة من هذه المؤسسات، على وجه الاختلاف في ما بينها، تحاول التأثير في أسباب المشكلة لا عوارضها. كما اعتمدت هذه المجموعات على مسألة تخطي القانون باسم الهدف الأسمى الأخلاقي الذي تحاول تحقيقه.

أسست هذه المجموعات حركة «الألتارموندياليسم»[*] (Altermondialisme) التي ضعفت وتفتت في ما بعد، حين دخلت في اللعبة المؤسسية، وانقسمت ما بين حركة بيئية حكومية ونشاط مضاد للدولة ينادي بـ «تراجع النمو» أو «الديكرواسانس»، حتى أصبحت التناقضات بين أعضائها عميقة وأفقدت توازن الحركة.

أما على صعيد الحد من النزاعات، فلئن تمكّنت هذه المجموعات من الحد من بعض النزاعات في المناطق الهامشية، فهي لم تتمكن من الحد من الحروب التي تقودها الدول العظمى.

أمّا المرحلة التالية فهي مرحلة «البيئية الراديكالية» و«النضال الافتراضي»[٢٩]، وهو يسميها الجيل الثالث من حركات المواطنة الاجتماعية، التي نراها اليوم تقوم بأعمال بارزة وخارقة واستعراضية، مثل ما قام به جوليان أسانج بتسريباته ذات التداعيات العالمية، وما حاول أن يفعله إيريك كانتونا (Eric Cantona) الذي قام بعملية لم تكن جاهزة أو مهمة كانت تحاول أن تبرز قوة المواطن في مواجهة النظام المالي.

إن الفكرة المركزية لويكيليكس لها علاقة بمنطق «التسويق»، أي تحويل عملية كانت حتى الآن تسوق على مستوى «الماني فاتورة» إلى محتوى

(*) هي حركة مناهضة للعولمة النيوليبرالية، تشدّد على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاقتصادية وحماية البيئة وحقوق الإنسان (المحرر).

(٢٩) المصدر نفسه.

صناعي. فهذه الحركة تختلف في حجم التسريبات لبعض الوثائق الحساسة، أو الشهادات السرية، لأن هذا العمل كان يمارس على نحو مصغر من طرف بعض الصحف والمجلات مثل صحيفة **الكانارانشيني** *(Le Canard enchaîné)* الفرنسية. فمع ويكيليكس يتبدل حجم هذه الممارسة، إذ تشمل التسريبات هذه المرة كميات هائلة من الوثائق التي تم توزيع محتواها بواسطة بعض الصحف. وأصبح الحجم الضخم للتسريبات هو جوهر الحركة، حيث يمثل تحديًا للعمل السري عبر هجوم افتراضي واسع المدى يشمل شهادات لأفراد مهنيين ودبلوماسيين.

أدّى هذا العهد الجديد من التحرك الاجتماعي الناتج من القدرة الهائلة «للشبكات الافتراضية» إلى عمليات قرصنة تعدّها الأنظمة عمليات غير شرعية، وبمنزلة «السرقة».

على الرغم من أن القرصنة والسطو على ما هو ملك الآخرين يُعدّ من «الأعمال العنيفة»، فإن المغامرات على شبكات الإنترنت تمثل عمليات «عنف لطيف» إذ إن عنفها يمارس في مجال افتراضي قريب من ألعاب الفيديو لا يحسب أن ما يحدث به خطير، إذ إن اللاعب يحظى فيه بفرص وأعمار عدة، ويصبح حب الانتصار أهم شيء.

ثالثًا: تفسير ظاهرة ويكيليكس على الصعيد التاريخي: مفهوم «اليوتوبيا»

في مقالة وردت في مجلة **لوموند ديبلوماتيك**، طوّر الباحث الفرنسي بيار موسو (P. Musso)[٣٠]، أستاذ الإعلام والاتصال في جامعة رين الفرنسية، العلاقة بين مفهومي «اليوتوبيا الاجتماعية» و«اليوتوبيا التقنية»، أو ما يسميه باللغة الفرنسية من «السوسيويوتوبيا» إلى «التكنويوتوبيا»، وذلك في مقالة تبحث في حالة التحول من حالة إلى أخرى.

يرى موسو أن كل أشكال اليوتوبيا «لا تاريخية»، أو تصنع من خارج التاريخ، ومن خارج الجغرافيا، إذ ترسم عالمًا خياليًا عبر استخدام أساليب

---

(٣٠) Musso, «De la socio-utopie à la techno-utopie».

ومنهجية منطقية، وهي بالتالي «مثالية»، وتتسم بما يمكن تسميته «اللامكانية المطلقة» (Déterritorialisation absolue).

يُبيّن الباحث أن «لليوتوبيا» نفسها تاريخها الخاص، إذ تبدّلت أشكالها ومعانيها عبر العصور، حيث كانت اليوتوبيا حتى القرن السادس عشر تتمثل بفكرة العودة إلى الخلف، أي إلى العصر الذهبي، وإلى الماضي إجمالاً، إلى حيث يمكث الآلهة. ومن الأمثلة المشهورة عن اليوتوبيا «جمهورية أفلاطون» و«المدينة الفاضلة».

أما بعد اكتشاف القارة الأميركية، فبدأت اليوتوبيات تتخذ أشكالًا جديدة، وتجزّئ العالم وتعتمد على الاغتراب. أصبحت تتمثل بالرحلات إلى المدن البعيدة الخيالية، أو إلى الجزر مثل «يوتوبيا» توماس مور (١٥١٢)، أو «مدينة الشمس» لتوماسو كامبانيلا (١٦٠٢ ـ ١٦٠٣) أو «أطلانتيدا الجديدة» لفرانسيس بيكون (١٦٢٣).

في القرن الثامن عشر، بعد ظهور «النقد الاجتماعي»، بدأ عهد «التوقعات»، وأصبح هناك أيضًا «نقد يوتوبي» يؤدي، بالتنبؤ، إلى حياة أفضل مثل ما ورد في كتاب لويس سباستيان مارسي في عام ١٧٧١ بعنوان **عام ٢٤٤٠: إذا كان حلم يوم ما** *(L'An 2440: Rêve s'il en fut jamais)*. وقد بدا أن بعض اليوتوبيات تتحقق عبر انجازات الثورة الفرنسية (١٧٨٩)، فبدأت تتكاثر بعد ذلك مع ظهور الثورة الصناعية مثل «أولبي» لجان باتيست ساي (١٨٠٠)، ثم أصبحت سياسية مثل أفكار شارل فورييه وروبرت أوين وإتيان كابي وسان سيمون.

مع ظهور الثورات الاجتماعية والعمالية في عام ١٨٣٠ في فرنسا، تطورت اليوتوبيات لتصبح تكنوعلمية، وذلك من أجل إلغاء الخلافات السياسية عبر إعطاء الأهمية للتطورات التكنولوجية. وأدت هذه النظرة إلى إلغاء اليوتوبيا الاجتماعية التي اتسمت بالاشتراكية واستبدالها باليوتوبيا التقنية.

تطابق ذلك مع فكر السان سيمونيين الذين ينظرون إلى التطور الاجتماعي عبر الابتكارات العلمية. وهم يرون أن ابتكار شبكة السكك الحديد عملية مهمة في هذا التطور الذي نظروا إليه بأسلوب شبه ديني. وطور ميشيل شوفالييه ما سمّاه «المانيفستو الصناعي» في عام ١٨٣٢، الذي

نشر في مجلته **غلوب**، وقال فيه «إن السكك الحديد هي الرمز الأسمى للوحدة العالمية وإن هذه السكك ستغير ظروف الحياة الاجتماعية... وإدخالها على صعيد شاسع عبر القارات، وإدخال البواخر البخارية عبر البحار سيؤدي لا إلى ثورة صناعية فقط، بل إلى ثورة سياسية أيضًا».

شمل هذا التطور التقني التلغرافات ووسائل الاتصال بعامة. وأدى اختصار المسافات الجغرافية بين البشر إلى اختصار المسافات الاجتماعية بينهم أيضًا. «تطويرالاتصال... هو العمل من أجل المساواة والديمقراطية، فأساليب التواصل الراقية لن تؤدي إلى تقريب المسافات بين نقطة وأخرى فقط، بل بين طبقة وأخرى أيضا».

ينهي الكاتب بحثه قائلًا إن «التكنويوتوبيات» بدأت تتكاثر ونتيجتها هي الإبهار أو التهويل. وهو يضع تكاثرها ضمن فريقين أحدهما في مواجهة الآخر، أي فريق الـ «تكنو مسيانيست» الذي تنبّأ أو المتنبئ بعالم أفضل، والفريق الأخر هو «التكنو كاتاستروفيست» وهم الذين يتنبأون بكوارث. والفريقان إجمالًا هم صناعيون وخبراء ومهندسون ومبدعون مثل ستيف جوبز وبيل غيتس.

في رأي الباحث أن «اليوتوبيات» غامضة ومزدوجة، يمكنها أن تدين، كما يمكنها أن تبرر وتشرع. وأصبحت «التكنويوتوبيا» أيديولوجيا الحتمية التكنولوجية، وهي الأيديولوجيا المعاصرة، إذ أصبح «التكنيك» الهدف وأسلوب التفكير في التحول الاجتماعي أو الثورات المعاصرة، ويمكن بالتالي تسميتها «اليوتوبيا الأيديولوجية». إذ حركتها لا تمثل إلا انقطاعات ظاهرية لأنها تقتصد أو تختزل يوتوبيات التغيير الاجتماعي.

من خصوصيات «التشييء» أن يصبح من غير الضروري بلورة التفكير في «اليوتوبيا الاجتماعية» لأن اليوتوبيا التكنولوجية ستقوم بكل مهمات التغيير. ومن أوجه الاختلاف بين اليوتوبيا الاجتماعية واليوتوبيا التكنولوجية أن الأخيرة تتميز بإمكان تحقيق تصوراتها في المستقبل. حيث نجد مثلًا أن معظم أحلام جول فيرن تحققت، وهو ما يثبت أن قوة اليوتوبيا التكنولوجية تكمن في قدرتها على إراحة «اليوتوبيا الاجتماعية» من حملها الذي يتمثل بعدم ثقتها بإمكان تحقيق أحلامها.

يتطلب نقد هذه الأيديولوجيا «التكنويوتوبية» القوية رفض ونقد «التشييء» و«القدرية الحتمية» و«التقدمية التقنية». وعلى هذا النقد أيضًا أن يرفض النهج الذي يؤمن بفوقية التقنية التي تؤكّد خروجها على «الاجتماعي»، قبل أن تفرض نفسها سببًا حتميًا للتقلبات الاجتماعية والبيئية. فالتحدي الحقيقي يكمن في إعادة اختراع اليوتوبيا الاجتماعية والثقافية والسياسية في مواجهة «التكنويوتوبيا الأيديولوجية» المعاصرة[٣١].

أشرنا إلى هذا التحليل بسبب التشابه الذي يمكن ملاحظته بين الفكر اليوتوبي للحركة السان سيمونية في إطارها التاريخي، وبين «حدث» ويكيليكس والعالم الافتراضي الذي يمثّل الموضوع الرئيسي في بحثنا، وهو في رأينا نوع من الـ «تكنويوتوبيا»، بينما جاءت الثورات الشعبية العربية لتُدخِل محتوى اجتماعيًا على الـ «تكنويوتوبيا»، وتحوّلها إلى ما يمكن عده «سوسيويوتوبيا». وهذا ما حدث فعلًا في تونس ومصر بعدما خرج الشباب من عالمهم الافتراضي على الإنترنت (التكنويوتوبيا) ليتحولوا إلى الميادين والساحات والشوارع، فشكلوا فيها حالات اجتماعية ولحظات تاريخية استثنائية تشبه الـ «سوسيويوتوبيا»، ويمكن عدّها لحظات من الحدث العلوي الذي يؤدي إلى تكوين هوية تأسيسية جديدة قد تحول مرحلة اليوتوبيا بشقيها التقني والاجتماعي تدريجيًا إلى مرحلة الواقعية الثورية، وذلك بعد خروج الشباب والجماهير من الساحات والميادين والعودة إلى الحياة العملية الحقيقية، حيث يتم الاصطدام بالحقائق والواقع بعد تسلحهم بمفاهيم وخبرة جديدة واستثنائية تمكنهم من تحويل الواقع إلى واقع آخر يحمل في طياته وعلى المدى البعيد بعض مواصفات وأخلاقيات خبرة اليوتوبيا الاجتماعية الاستثنائية في الزمان والمكان.

(٣١) المصدر نفسه.

الفصل الرابع عشر

ويكيليكس: الدبلوماسية في مواجهة ثورة «مجتمع الشفافية» و«مجتمع الخطر»

هشام القروي



ملخص

خلافًا للافتراض القائل إن تسريبات ويكيليكس تمارس ضغطًا كبيرًا وغير متوقع على الدبلوماسية الأميركية من حيث فضحها وجوه التعامل المبنية على النفاق والخطاب المزدوج، سأحاول أن أثبت أنها في الواقع تمثل تحديات وضغوطًا أكبر على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث في كل مكان اندلعت فيه ثورة شعبية نرى الإنترنت يقوم بدور إيقاظي وتعبوي وتنسيقي. وسأثبت أنه قد يكون لنشر الوثائق السرية تأثير في العلاقات الإقليمية داخل منطقة الشرق الأوسط أكثر منه في العلاقات الثنائية بين تلك الدول والولايات المتحدة، إذ إنه قد يدفع بعض الدول إلى إعادة تقويم علاقاتها بدول أخرى من المنطقة نفسها في ضوء تلك الوثائق.

المنهجية

سأفحص هذه الفرضية من خلال إطار مرجعي يستند إلى مفهومي «مجتمع الشفافية» و«مجتمع الخطر» وضمن نطاق دبلوماسي، مع التركيز على بعض الأمثلة التي تبدو لافتة للانتباه في ضوء التطورات الاجتماعية والسياسية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط. وسنرى إن كان هناك علاقة بين المصدر المفتوح في الإنترنت، وما حدث أو يحدث في بعض البلدان. وسنتساءل عن الدور الأميركي، وعما يمكن توقعه من تطورات وتأثيرات في العلاقات الدبلوماسية في ضوء هذه الأحداث.

أولًا: في المفاهيم

لم يكن من الممكن أن تقع تسريبات ويكيليكس في مكان لا يتخذ من مبدأ «الشفافية» شعارًا وعنوانًا لسلوكه. حدث هذا في بلدان ديمقراطية، ومع ذلك اتسمت ردود الفعل الحكومية بالتخويف من المخاطر ومقايضة

أمن المواطن والمجتمع بثمن باهظ هو: التضحية بالشفافية[1]. وكأن هذا المنطق يعني وضع المجتمعات أمام مشكلة مغلوطة تتمثل بالتخيير بين الحفاظ على الأمن والحفاظ على الشفافية[2]. بيد أن الأحداث التي تسارعت في المنطقة العربية مثيرةً الزوابع في وجه الأنظمة الأوتوقراطية تمثل تفنيدًا لزعمهم أن الأمن لا يزال ممكنًا من دون الشفافية.

لأن هذه التسريبات تمس العلاقات الدولية والدبلوماسية، فإن الشفافية والخوف لا يهمان المجتمعات المحلية فقط، بل الأنظمة الإقليمية والنظام العالمي الذي يسود المجتمع الدولي أيضًا. سنبدأ أولًا بتحديد المصطلحات تلافيًا لسوء الفهم، وهي: «مجتمع الخطر»، و«مجتمع الشفافية»، و«ثورة العصر»، «والدبلوماسية».

١ ـ مجتمع الخطر

اعتمد فهم أولريش بيك (Ulrich Beck) لما يميز عصرنا من انتقال من المجتمع الطبقي ـ الصناعي إلى مجتمع الخطر. وهي مرحلة تكون فيها الأخطار مرئية كما هي الحال مثلًا بالنسبة إلى تدمير البيئة، إذ يمكن معاينة التلوث في الغابات والجبال والبحار والمياه، كما يمكن مشاهدة تآكل المباني والأنصاب الأثرية والفنية وغيرها من المصائب التي يتحدث عنها الإعلام يوميًا[3]. أضف إلى ذلك قوائم طويلة من المواد السامة والملوّثة في الأغذية وأدوات الحياة اليومية والأكاذيب والفضائح التي تصحبها، إلى حد أن بيك يتحدث عن «حلف سري بين علمية صارمة وأخطار تهدد الحياة

(١) انتقد الأوروبيون ردود الفعل الأميركية ضد تسريبات ويكيليكس ووصفوها بأنها في غاية الغطرسة والنفاق، وقالوا إن إدارة أوباما لم تفعل شيئًا لمنع نشر الوثائق السرية على الموقع من طرف المحاكم. انظر في شأن هذا الموضوع مثلًا:

Steven Erlanger, «In Europe, Sharp Criticism of US Reaction to WikiLeaks,» *New York Times*, 10/12/2010, <http://www.boston.com/business/technology/articles/2010/12/10/in_europe_sharp_criticism_of_us_reaction_to_wikileaks/>.

(٢) يمكن الاطلاع على بعض تصريحات المسؤولين الأميركيين في المقالة التالية مثلًا: Bridget Johnson, «How Washington Reacted to WikiLeaks,» <http://worldnews.about.com/od/unitedstates/qt/How-Washington-Reacted-To-Wikileaks. htm>.

(٣) وآخرها المصيبة الثلاثية في اليابان في شهر آذار/ مارس ٢٠١١، حيث تبعت الزلزال والتسونامي انفجارات في الأبنية التي تحوي مفاعلات نووية وتعريض السكان إلى خطر الإشعاع.

البشرية سمحت بها هذه العلمية ذاتها، أو فضّلتها»[٤]. ذلك لأن تاريخ العلوم هو أيضًا في نظره «تاريخ الأخطاء [. . .] أكثر منه تاريخ تقدم المعرفة»[٥]. لكن، لحسن الحظ، أن مجتمع الخطر هو أيضًا مجتمع النقد والنقد الذاتي.

نرى الظواهر نفسها في الحياة الاجتماعية كذلك، حيث تمس التهديدات الفرد كما تمس العائلة: البطالة مثلًا لم تعد «قدرًا طبقيًا ولا قدر مجموعات هامشية، بل أصبحت عامة وعادية»[٦]. وأصبحت العلاقات بين الذكور والإناث حتى داخل العائلة الواحدة نزاعية ومعرّضة للانهيار بسبب ضغوط سوق الشغل وحاجات المجتمع الاستهلاكي، وهو ما يدل عليه تفاقم عمليات الطلاق. و«بسبب تبعية هذه الأوضاع الفردية للمؤسسات فهي أصبحت عرضة للأزمات»[٧]، وأصبح هناك «تعميم لانعدام الأمن الوظيفي»[٨]. و«فقد نظام التدريب دوره في توزيع الوظائف الاجتماعية؛ فلم يعد كافيًا أن يكون للمرء شهادات حتى يظفر بمركز مهني معيّن»[٩]، وهذا ما جعل التعليم يفقد سلطته، بدليل تفاقم عمليات العنف ضد المدرسين. وينتهي بيك إلى الاستنتاج أن «مشروع التحرر العقلاني الذي دشّنته الحداثة لم يقع استكماله بعد»[١٠].

هل يمكن الدبلوماسية، والحال هذه، أن تبقى بعيدة من فهم ما يحدث، في حين أن «الأخطار أصبحت كونية»، وأن الكثير مما ذكرناه آنفًا كان سببًا في اندلاع الثورة في أمكنة عدة من العالم العربي؟

---

(٤) اعتمدنا على الترجمة الفرنسية لكتاب: أولريش بيك، **مجتمع الخطر**. Ulrich Beck, *La Société du risque: sur la voie d'une autre modernité*, traduit de l'allemand par Laure Bernardi, préface de Bruno Latour, Alto (Paris: Aubier, 2001), p. 113.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٦. من الملاحظ أن المفجر اللاإرادي للثورة في تونس، محمد البوعزيزي، يمثل خير تمثيل تلك الشريحة الاجتماعية من خريجي الجامعات وحاملي الشهادات العليا الذين لا يجدون مكانهم في سوق الشغل. وهم الذين كانوا في مقدمة صفوف المتظاهرين في تونس ومصر وغيرهما، حيث كانت المطالب اجتماعية بدءًا قبل أن تتحول إلى مطالب سياسية.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

الواقع أن الحكومات كلها تستفيد بهذه الدرجة أو تلك من وضع الخطر. إذ يُنبّهنا بيك إلى «بروز سياسة توجيهية لدولة الاستثناء، تستفيد من وجود حالة تهديد لتمنح نفسها إمكانات وصلاحيات تدخل واسعة. وفي كل مكان يصبح الخطر حالة عادية، تأخذ سياسة الاستثناء تلك شكلًا مؤسسيًا دائمًا»[١١]. والمشكلة هي أن وضع الاستثناء يمكن أن يصبح أيضًا الوضع العادي في مجتمع الخطر الذي يُسمّيه بيك «مجتمع الكارثة» أيضًا.

٢ ـ مجتمع الشفافية

في شوارع المدن الكبرى، وفي المؤسسات العامة والخاصة من بنوك وشركات، وفي الأماكن العامة، نعيش تحت رقابة العين الباردة لكاميرات الفيديو والأقمار الصناعية. لم يعد في الإمكان حصر قواعد المعطيات التي تجمع معلومات عن حيواتنا وعاداتنا وميولنا واتجاهاتنا وتواريخنا الشخصية. وفي الوقت نفسه، تزايدت النداءات والمساعي من أجل تمكين المواطن، وكذلك الشركات، من وسائل الحماية التكنولوجية الحديثة، مثل برمجيات الشيفرة والترميز السري وحماية الهوية والخصوصية على الإنترنت. . . إلخ. وإذا أضفنا هذه الوسائل إلى القوانين التي تحمي الحياة الخاصة وتضمن للمواطنين إمكان محاسبة حكوماتهم ومسؤوليهم، ندرك أن الشفافية تعمل في الاتجاهين. هذا على الأقل ما يفترض في المجتمعات الديمقراطية. وإذا لم يكن الأمر كذلك في المجتمعات التي تفتقر إلى الديمقراطية، فإن المصدر المفتوح في عالم الإنترنت من شأنه أن يسرّع الوعي بهذه الضرورات، ويُسرّع حركة التاريخ في آن معًا، وهو ما حدث ويحدث في العالم العربي منذ اندلاع الثورة في تونس. وهذا هو على أي حال الاتجاه الذي عبّر عنه عدد من المفكرين الذين يعتقدون أن «التكنولوجيا مرشحة لتكون العنصر الأساسي في الدفاع عن الحريات في المستقبل»[١٢]. أي إنه لا مهرب من الشفافية.

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١٤٢. تمثلت ردود الفعل الحكومية كلها على التظاهرات المطالبة بحقوق اجتماعية وإصلاحات سياسية في العالم العربي باللجوء إلى «حالة الاستثناء». . . من دون استثناء.

(١٢) David Brin, *The Transparent Society: will Thechnology Force us to Choose between Privacy and Freedom?* (Reading; Mass: Addison-Wesley, 1998), p. 21.

٣ ـ ثورة الإنترنت

الحقيقة أن أي مجهود لاستكشاف مفهوم مجتمع الشفافية يجب أن ينطلق من الاعتراف بأن نظام «الإنترنت هو أعظم ثورة في كل العصور»[١٣]، وأنه ضاعف بوضوح سرعة خطوات التغيير على نحو لا سابق له. إذ جعلنا نُواجه المستقبل الآن عوضًا من انتظار حدوثه[١٤]، إذ إن المسألة الأصلية التي نشأ عنها نظام الإنترنت هي: «التفكير في ما لا يمكن التفكير فيه (Thinking about the unthinkable)»، أي مواجهة إمكان وقوع حرب نووية، وتصوّر نظام اتصالات عبر قارية يمكنه الصمود بعد وقوع الحرب.

إن مواجهة المستقبل للسيطرة عليه بطريقة علمية كان لا بد من أن يفضي إلى ثورة في الاتصالات والمعلومات، تتبعها ثورة في الوعي والسلوك تجاه مفاهيم السلطة القديمة، ذلك لأن نظام الإنترنت يقوّض تنظيم السلطة الهرمي. ففكرته الأصلية هي توزيع السلطة على الشبكة الافتراضية عوضًا من تركيزها في مكان واحد يمكن أن يتضرر في حال وقوع كارثة نووية مثلًا. وأصل الفكرة أيضًا أنه لا يمكن ضرب الشبكة وقمعها، فهي ستجد دائمًا طريقة للالتفاف على القمع. وما نراه الآن هو أن نظام الإنترنت مكّن مجموعات متفرقة من الناس من التقارب والتكتل وتكوين قوى وقوى مضادة وتوازنات جديدة داخل المجتمع الواحد، وبين المجتمعات. ويعمل عدد من هذه المجموعات على إرساء مفهوم الشفافية في الحياة العامة، ويقاوم سلطة الحكومات الاستبدادية على نحو لم يُتَح

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١٤) يذكر في هذا السياق أن الموقف الرسمي للدبلوماسية الأميركية اتجه بعد ثورتي تونس ومصر إلى إطلاق مبادرة لمساعدة نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين وجميع قوى المجتمع المدني التي تعاني تسلط المستبدين على الإنترنت، اعترافًا بدور الإنترنت في التحول إلى الديمقراطية. وأن نحو ٣٠ مليون دولار خصصت لتمويل تكنولوجيا تساعد مستعملي الإنترنت في تلك الدول على الإفلات من القمع والتجسس. انظر: Mark Landler, «U. S. Policy to Address Internet Freedom,» *New York Times*, 14/2/2011, <http://www.nytimes.com/2011/02/15/world/15clinton.html?_r=1&hpw>, and Hillary Rodham Clinton, «Internet Rights and Wrongs: Choices and Challenges in a Networked World,» (Speech at GeorgeWashington University, 15 February 2011), <http://www.state.gov/secretary/rm/2011/02/156619.htm>.

من قبل. ولم يكن ثمة مهرب من أن تمس هذه الثورة العلاقات الدولية وخادمتها الكبرى: الدبلوماسية.

٤ ـ الدبلوماسية

تُعرّف الدبلوماسية بأنها «عملية التمثيل والتفاوض التي بفضلها تتعامل الدول عادة بعضها مع بعض في أوقات السلام»[١٥]. تقود الدبلوماسية الناجعة وتقوم على دعامة من الأدوات السياسية والنفسية والاقتصادية والعسكرية التي تملكها الدولة؛ وهي يمكن تعريفها تقنيًّا بأنها: «أعمال التواصل بين الحكومات»[١٦].

إذا كان هذا هو إطار العمل الدبلوماسي، فمن الصعب إيجاد علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين الأحداث المحلية والبعثة الدبلوماسية. إذ حين يقع هذا يمثّل استثناء وأزمة تسفر عن قطع العلاقات. ومن ثم ندرك مدى الغضب والخوف اللذين أثارهما في الدوائر الدبلوماسية والحكومية نشر البرقيات الدبلوماسية على موقع ويكيليكس. هنا أيضًا، وقع الكلام على أخطار تحدق بالدبلوماسيين وبالعلاقات بين الأقطار المعنية، فضلًا عن علاقاتها بالولايات المتحدة. لم تكن المشكلة هنا قانونية بقدر ما كانت أخلاقية. وليس في ذلك ما يفاجئ.

إن كثيرًا مما يعرض للعلاقات بين الدول له علاقة بالأخلاق أكثر منه بالقانون. وليس هناك قانون لكل الحركات والسكنات في المجتمع، وليس هناك بالضرورة قانون يُنظّم العادات المكتسبة، وأحاديث الصالونات، وما يتبادله الناس من أفكار وعلاقات في مختلف المناسبات. ولا شك في أن هناك أخلاقًا دولية تتمثل بعدد من المبادئ يوافق عليها عدد من الدول. فميثاق الأمم المتحدة مثلًا «يعكس أخلاقية دولية في عدد من بنوده»[١٧]،

---

(١٥) Norman J. Padelford and George A. Lincoln, *The Dynamics of International Politics* (New York; London: Macmillan, 1967), p. 314.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣١٤.

(١٧) Vernon Van Dyke, *International Politics* (New York: Appleton-Century-Crofts, 1957), p. 308.

من ذلك ما يدعو إليه من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. وتبدو القواعد الأخلاقية التي لم تتبلور في القوانين أكثر التباسًا وعرضة لتأويلات مختلفة.

في هذا السياق، نلاحظ «أن الذين يعملون باسم الدولة يميلون إلى عدّها غاية بحد ذاتها»[١٨]، وأن هناك «ميلًا لدى الحكومات كما لدى الأفراد إلى ادعاء الكونية للمبادئ الأخلاقية التي يقبلونها»[١٩].

بيد أن الدبلوماسية التي سارت طويلًا على هذا المسار الهادئ، مضطرة اليوم، نظرًا إلى الثورة في وسائل الاتصال وما أحدثته من تغييرات عميقة في المجتمعات ولدى النخب، إلى التأقلم مع المقتضيات الجديدة، وفهم أن العصر الذي نعيش فيه يخضع لعنصرين لم يكن لهما أبدًا هذا الحضور والزخم في السابق؛ أقصد: **الخطر والشفافية**. ولا بد من التأكيد أن الدبلوماسية والشفافية مثل الماء والنار. فلو كان مطلوبًا من البعثات الدبلوماسية أن تكون شفافة، لما فرضت حصانة الدبلوماسيين، والقوانين التي تحميهم وتمنع تفتيشهم، وتحافظ على سرية اتصالاتهم. وهذا بحد ذاته ما يجعل تسريبات ويكيليكس الخاصة بالبرقيات الدبلوماسية ضربة لا سابق لها بهذا الحجم، قد ينتج منها عواقب تغير طبيعة العمل الدبلوماسي، أو أقله بعض وسائله. لكن ليس هناك ما يثبت أن هذه الضربة موجهة إلى الدبلوماسية الأميركية بوجه خاص. فهذه الأخيرة محمية في الداخل، ومُحصّنة في الخارج بقدر ما تسمح به القوانين والأعراف. ولا أحد يعتقد أن كشف أسماء الدبلوماسيين الأميركيين الذين وقّعوا البرقيات سيؤدي إلى محاسبتهم أو محاكمتهم على ما كتبوه. وفي المقابل، توحي الأحداث التي وقعت في تونس ومصر وليبيا والبحرين والجزائر واليمن والأردن... أن وقت الحساب قد حان، وليس هذا بدافع من ويكيليكس، لكن ويكيليكس والشبكات الاجتماعية والإنترنت عمومًا ساهمت فيه، كما سنثبت.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٠٩.

ثانيًا: الدبلوماسية الأميركية في مواجهة الشفافية والخطر

من الملاحظ أن الحكومة الأميركية قدمت نفسها منذ اليوم الأول بوصفها الضحية الأولى للتسريبات الدبلوماسية. وفي الوقت الذي جرى الحديث عن «كارثة دبلوماسية» حقيقية، فإن الإدارة الأميركية، التي كانت تعلم بوجود ذلك العدد الضخم من البرقيات لدى موقع ويكيليكس منذ بعض الوقت، لم تفعل أكثر من إخطار الكونغرس وبعض الحكومات الأجنبية المعنية بأن الوثائق السرية ستنشر، واكتفت وزارة الخارجية الأميركية بتوجيه رسالة إلى جوليان أسانج، مؤسس الموقع، تقول فيها: «إن النشر يحمل تهديدًا للعمليات المضادة للإرهاب، كما يسبّب خطرًا على علاقات الولايات المتحدة بحلفائها»[٢٠].

الحقيقة أن الحكومة الأميركية لو أرادت تغيير الأنظمة أو الضغط عليها لإحراجها، لما وجدت طريقة أفضل من نشر تصريحات المسؤولين العرب والمسلمين للدبلوماسيين الأميركيين، وتحليلات هؤلاء وتعليقاتهم على أقوالهم... أي بالضبط ما فعله ويكيليكس.

إلى زمن قريب، كان يوجد اعتقاد لدى الساسة الأميركيين أن من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يجب التضحية بالشفافية والديمقراطية. وظل الأمر كذلك سنوات طويلة إلى أن وقعت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، واعترفت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية السابقة في كلمة ألقتها في القاهرة سنة ٢٠٠٥ أنه: «لستين سنة سعت الولايات المتحدة نحو تثبيت الاستقرار على حساب الديمقراطية في الشرق الأوسط. فلم نحصل على أي منهما. واليوم، اتخذنا نهجًا مغايرًا. فنحن نساند الطموحات الديمقراطية لكل الشعوب»[٢١]. إذ اتضح للدبلوماسية الأميركية أن الاستقرار الحقيقي لا يبنى إلا على

---

(٢٠) «US Warns WikiLeaks against Leak,» Al-Jazeera, 28/11/2010, <http://english.aljazeera.net/news/americas/2010/11/20101127171228200116.html>.

(٢١) Josh stacher, «Condoleezza Rice's Remarks from her Cairo Speech at AUC,» 20 June 2005, <http://www.arabist.net/blog/2005/6/20/condoleezza-rices-remarks-from-her-cairo-speech-at-auc. html>.

الديمقراطية. ومن ثم، تصبح فإن الشفافية بوصفها المعيار الأول للديمقراطية في خدمة الاستقرار إذا كان محتواه معبّرًا عن إرادة الشعوب. وكان على الدبلوماسية الأميركية أن تبرهن على صدقية هذا الخطاب الجديد. إلا أن سياسة الرئيس السابق جورج ولكر بوش فشلت؛ فاحتلال أفغانستان والعراق لطرد الطالبان ثم صدام حسين، ظهر وكأنه يلبي مطلبًا استراتيجيًا أميركيًا أكثر مما يستجيب لمطالب الشعبين الأفغاني والعراقي. والتدخل العسكري الأجنبي، وإن كانت غايته إسقاط حكم فاسد، لم يفعل سوى خلط الأوراق وإفراز وضع جديد اتهمت فيه النخبة السياسية المتعاملة مع الأميركيين بمناهضة الشعب والعمل من أجل مصالحها تحت مظلة الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن خطاب المحافظين الجدد المنادي بدمقرطة الشرق الأوسط ولو بالقوة استقبل في المنطقة بوصفه تعبيرًا عن الإمبريالية الجديدة تحت شعار الديمقراطية لكل الشعوب.

أهم ما يلاحظ هنا هو تحديدًا تغييب الشفافية وإثارة الخوف من الأخطار. إذ غزا الأميركيون العراق بدافع من هذين العنصرين: ربطوا بين برنامجه المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية وهم يعلمون أنه غير موجود (تغييب الشفافية)، وبين إمكان تحالفه مع القاعدة لضربهم (استحضار الخطر). ومن ثم، استبعدت إدارة بوش الشفافية، مثيرة الخوف من الأخطار.

ثم وصل الرئيس الديمقراطي باراك أوباما إلى البيت الأبيض في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. وكان من أبرز أعماله الأولى إلقاء خطاب في القاهرة (٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩) تحدث فيه بطريقة جعلت العرب يرحبون بتوجّهه، ويتفاءلون بما سيسبغه هذا المناضل العريق على سياسة بلاده الخارجية، وبخاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. لكن أوباما بقي في العموميات في ما يتعلق بكفاح المجتمع المدني العربي من أجل حقوق الإنسان والحريات الأساسية. هذا على أي حال ما لاحظته مديرة الشرق الأوسط بمنظمة «هيومان رايتس ووتش»[٢٢]. والحقيقة أن أوباما ذكّر بأهمية

---

(٢٢) «US/Egypt: Obama Dodged Rights Issue Generalities Failed to Send Tough Message on Mideast Repression,» 4 June 2009, <http://www.arabist.net/blog/2009/6/6/human-spin-watch.html>.

الديمقراطية وكونها موضوع توتر مستمر بين بلاده والبلدان الإسلامية، إلا أنه لم يسمّ بلادًا بالتحديد. ولم يكن من المتوقع كذلك أن يسمي مصر أو تونس أو سورية أو غيرها بوصفها تنتهك حقوق الإنسان، وهو في ضيافة بلد عربي.

ـ أوباما ومشكلة السرية

أصدر الرئيس الأميركي باراك أوباما في أول يوم شغل فيه البيت الأبيض، ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، مذكرتين موجهتين إلى «رؤساء الأقسام التنفيذية والوكالات» تتعلقان بالشفافية في الحكومة. ركزت المذكرة **الأولى** على إدارة قانون حرية الإعلام، و**الثانية** على الشفافية والحكومة المفتوحة. وفي السادس من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ أصدر «مكتب الإنفاق والميزانية» التابع للرئاسة مذكرة **ثالثة** (Executive Order ١٣٥٢٦) تهدف إلى إعطاء مضمون علمي لمفاهيم الشفافية والمشاركة العامة والتعاون[٢٣].

بيد أن هذه الإجراءات الاستباقية لم تمنع وقوع المحظور، ولم تمنع بوجه خاص ظهور إدارة أوباما في أشد حات الذهول والارتباك حين راح موقع ويكيليكس ينشر الآلاف من الوثائق السرية التي ما كان يفترض أن تصل إلى الجمهور أصلًا. فانظر كيف تسلسلت الأحداث:

في الشهور التي تبعت صدور المذكرة الثالثة، وقعت أحداث عدة أثارت الرأي العام والكونغرس ووسائل الإعلام وجددت النقاش في شأن قضية سرية المعلومات الحكومية[٢٤].

ـ حكم بالسجن على شاماي ليبوفيتز، وهو متعاقد سابق مع مكتب التحقيقات الفيدرالي، بسبب تسريب معلومات سرية لإحدى المدوّنات[٢٥].

---

(٢٣) Wendy R. Ginsberg, «The Obama Administration's Open Government Initiative: Issues for Congress,» (CRS Report for Congress, 17 August, 2010).

(٢٤) Kevin R. Kosar, «Classified Information Policy and Executive Order 13526,» (CRS Report for Congress, 10 December 2010).

(٢٥) Maria Gold, «Former FBI Employee Sentenced for Leaking Classified Papers,» *Washington Post*, 25/5/2010, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/05/24/AR2010052403795.html>.

ـ نشرت ويكيليكس على الإنترنت مئات آلاف الوثائق الحكومية والدبلوماسية الموسومة بطابع السرية، منها ما يتعلق بالحرب في أفغانستان والعراق، ومنها ما يتعلق بموضوعات سياسية مختلفة. وأدانت إدارة أوباما هذا التسريب الضخم غير المسبوق للمعلومات السرية[٢٦].

ـ في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٠، أكدت مذكرة أن وزارة الدفاع الأميركية اشترت كامل الطبعة الأولى، لإتلافها، من كتاب ألّفه أحد موظفيها السابقين. وقيل إن الكتاب يحوي معلومات سرية تتعلق بعمليات عسكرية واستخبارية في أفغانستان[٢٧].

ـ بحسب جاك غولدسميث (J. Goldsmith)، وهو مساعد سابق للنائب العام، قام مسؤولون كبار في الحكومة بتسريب معلومات عالية السرية للصحافي بوب وودورد[٢٨].

على الرغم من هذا كله، وقفت إدارة أوباما مكتوفة الأيدي وهي ترى ويكيليكس ينشر البرقيات الدبلوماسية السرية. وما حدث هو أنه بعد الإدانة العامة والعلنية، شرع في النشر، وأحرجت الإدارة بعض الشيء، ثم مرت لحظات الحرج وأصبح الأمر عاديًا، إلا في الشرق الأوسط... حيث شاهدنا أحداثًا استثنائية.

---

(٢٦) White House Office of the Press Secretary: «Statement by the Press Secretary,» 28 November 2010, <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2010/11/28/statement-press-secretary>, and «Statement of National Security Advisor General James Jones on Wikileaks,» 25 July 2010, <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/statement-national-security-advisor-general-james-jones-wikileaks>.

(٢٧) Scott Shane, «Secrets in Plain Sight in Censored Book's Reprint,» *New York Times*, 17/9/2010, <http://www.nytimes.com/2010/09/18/us/18book.html>, and Ronald L. Burgess, Lieutenant General, Defense Intelligence Agency, «Harm to National Security from Unauthorized Disclosure of Classified Information by U.S. Army Reserve Lieutenant Colonel (LTC) Anthony Shaffer in His Book 'Operation Dark Heart,'» Memorandum, 6 August 2010, <http://www.fas.org/sgp/news/2010/09/dia080610.html>.

انظر أيضًا: Steven Aftergood, «Pentagon Delays Publication of New Book,» SecrecyNews, 15/9/2010, <http://www.fas.org/blog/secrecy/2010/09/dark_heart. html>.

(٢٨) Jack Goldsmith, «Our Nation's Secrets, Stuck in a Broken System,» *Washington Post*, 22/10/2010, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/10/21/AR2010102104848. html>.

ثالثًا: التأثيرات في الدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط

يمكن، من خلال قراءة هذه البرقيات، أن نستنتج اتجاهات التفكير الأميركي في بعض القضايا المهمة. أقصد هنا التفكير الرسمي المعلن الذي يصلنا عبر القنوات الفضائية والراديو والصحافة، وإنما التفكير الرسمي غير المعلن، الذي يكون عادة الأساس الذي يبني عليه الساسة رؤيتهم الخاصة وقراراتهم. بيد أننا لم نجد فيها ما يمكن عدّه ضررًا للدبلوماسية الأميركية أو لمصالح الولايات المتحدة. . . ما عدا بعض الحرج.

هنا بعض الأمثلة المستقاة من البرقيات:

١ ـ إمكان تعرض علاقات تركيا بكل من إسرائيل وإيران والولايات المتحدة لمزيد من الاهتزازات، حيث نرى تقويمًا سلبيًا لسياسة تركيا الإقليمية:

في برقية من أنقرة[٢٩] بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٩، يرى السفير الأميركي جيمس جيفري (James F. Jeffrey)، استنادًا إلى مصادر داخل تركيا وخارجها أن تدهور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية يعود أساسًا إلى كون رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان أصوليًا إسلاميًا ولأنه «ببساطة يكره إسرائيل». وهذا ما يفسر أيضًا في الوقت نفسه تغير الموقف التركي تجاه إيران.

في برقية من أنقرة[٣٠]، قال السفير جيفري إن تصريحات أردوغان الأخيرة في شأن البرنامج النووي الإيراني هي بمنزلة «دفاع عن تحدي طهران إرادة المجتمع الدولي». وأضاف: «إننا سنؤكد للموظفين الكبار [. . .] وكذلك للرئيس غول أن لديهم مصلحة في كبح جماح أردوغان».

٢ ـ هناك دلائل على وجود اتجاه أميركي لإدماج العراق ضمن المنظومة الأمنية الخليجية. وبدأ تسويق صورة للعراق باعتباره ديمقراطية يسيطر عليها الشيعة. وهو ما يطرح إشكالًا جديدًا على أنظمة المنطقة:

---

(٢٩) Israeli Ambassador Traces his Problems To Erdogan: <http://213.251.145.96/cable/2009/10/09ANKARA1549. html>.

(٣٠) «Working Erdogan Back Into The Fold On Iran,» <http://213.251.145.96/cable/2009/11/09ANKARA1583.html>.

في برقية من بغداد[31] بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٤، قسّمها السفير كريستوفر هيل إلى جزأين، وخصصها لتحليل علاقات العراق بجيرانه، يقول إن الولايات المتحدة يجب أن تعمل من أجل هندسة أمنية لمجلس التعاون الخليجي تستوعب العراق بصورة كاملة، في الوقت الذي تنمّي فيه طرقَ احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة، مع تأسيس المركز الخاص الذي سيحتله العراق بطريقة تأخذ في الحسبان المصالح الأميركية ومصالح الحلفاء الخليجيين في آن معًا. بيد أن التحدّي الكبير، كما يراه السفير هيل، يتمثل بإقناع الحكومات العربية السنّية بأن عراقًا قويًا ومستقرًّا وديمقراطيًا وبالضرورة تحت قيادة الشيعة هو أفضل ضمان ضد التحرّكات الإيرانية، إذا كان مستقبل العراق مرتبطًا بجيرانه العرب المعتدلين وبالغرب.

ليس في هذه المواقف ما يفاجئ أو يضر المصالح الأميركية.

٣ ـ تتناقض النقطة السابقة مع رؤية القيادة العراقية التي مفادها أن بعض الجيران «يتوجسون خيفة من نجاح العراق نجاحًا باهرًا في عملية سياسية ديمقراطية توفّق بين تطلعات السنّة والشيعة على نحو غير مسبوق». ولا نعرف كيف يمكن لمثل هذه المخاوف أن تتوافق مع مساعي الأميركيين إلى إدماج العراق ضمن المنظومة الخليجية.

٤ ـ ما يقوله السفير هيل من بغداد في هذا السياق قد يؤثر سلبًا في العلاقات بين العراق وجيرانه الخليجيين، لكن ليس من الواضح أنه سيؤثر سلبًا في المصالح الأميركية أيضًا.

في الجزء الثاني[32] من البرقية نفسها المذكورة آنفًا، يواصل السفير شرح فكرته فيقول إن نظامًا ديمقراطيًا في العراق بقيادة الشيعة من شأنه أن يكون نموذجًا يمكن أن يقود إلى زعزعة شرعية أنظمة أوتوقراطية في المنطقة. وهذا ما يفسّر لماذا يفضل بعض الجيران نظامًا عراقيًا ضعيفًا وغير مستقر. ويذكّر السفير هيل بما صرح به إليه رئيس الوزراء نوري المالكي،

---

(٣١) «The Great Game, In Mesopotamia: Iraq and Its Neighbors, Part I,» <http://213.251.145.96/cable/2009/09/09BAGHDAD2562.html>.

(٣٢) «The Great Game, In Mesopotamia: Iraq and Its Neighbors, Part II,» <http://213.251.145.96/cable/2009/09/09BAGHDAD2561. html>.

ومفاده أن «بعض الجيران يتوجسون خيفة من نجاح العراق نجاحًا باهرًا في عملية سياسية ديمقراطية توفّق بين تطلعات السنّة وتطلّعات الشيعة على نحو غير مسبوق». يستند السفير أيضًا إلى ما استمع إليه من تحليلات عراقية تقول إن نجاح الديمقراطية العراقية يعني بالنسبة إلى الجيران السنّة «**نهاية السلطة السياسية السنّية**»، وهذه الديمقراطية لن تعود إلّا بعد فترة من الاضطرابات وعدم الاستقرار والعنف المستمر، ما من شأنه نزع الشرعية عن الحكم الديمقراطي والشيعة بصفتهم قادة سياسيين في العراق.

٥ ـ هذا كلام خطير فقط نظرًا إلى تأثيره في العلاقات بين الجيران، والكشف عنه أخطر، إذ لا يمكن أن نتوقع كل ردود الأفعال التي قد يثيرها عاجلًا أم آجلًا. والسؤال الذي يطرحه هو: هل هذا الرأي يعكس فعلًا تفكير المسؤولين العراقيين؟ وإذا أجبنا بنعم، فسنلمس بذلك مدى انعدام الثقة الموجود بين هؤلاء المسؤولين وبين جيرانهم العرب، كما نلمس فيه مدى تأثير الانتماء المذهبي الديني في السياسة، في الوقت الذي يفترض أن يتعارض نمو الشعور بالانتماء الطائفي مع الشعور بالانتماء الوطني تعارضًا كليًّا، فضلًا عن تناقضه التام مع السياق الديمقراطي. فلا يوجد في العالم الديمقراطي من ينتخب على أساس انتمائه الطائفي عوضًا من برنامجه السياسي.

٦ ـ إذا افترضنا أن تسريبات ويكيليكس مثّلت منعرجًا خطيرًا في التاريخ الدبلوماسي عمومًا والدبلوماسية الأميركية بوجه خاص، إذ انقسم الرد على هذه التسريبات إلى قسمين في الولايات المتحدة:

ـ رأى المحافظون أن عملية «ويكيليكس ليست أقلّ من هجوم على حقوق أمم حرةّ ذات سيادة في تصريف سياستها الخارجية وقيادة دبلوماسيتها على النحو الذي يخدم مصالح عالم أكثر أمنًا». وهذا ما كتبته هيل دايل (Helle C. Dale)[٣٣]، الباحثة في Heritage Foundation، التي ترى أن «الأمن القومي الأميركي وقدرة أميركا على زعامة العالم تضرّرا بشدّة».

---

(٣٣) Helle Dale, «The End of Diplomacy as we Know It, the Heritage Foundation, 2/12/2010, <http://blog.heritage.org/?p=47561>.

وحددت دايل أربعة تأثيرات ممكنة: «أ ـ وجدت الحكومات الأجنبية المتعاملة مع الولايات المتحدة نفسها في خطر، بما فيها عدد من الحكومات العربية. ب ـ لن يشعر الزعماء الأجانب الذين ذكروا بغير عبارات الاحترام المعهودة بالسعادة الغامرة وكذلك جمهورهم. ج ـ ستفقد الاتصالات بين الدبلوماسيين الأميركيين من هنا فصاعدًا عفويتها القديمة توجسًا من تسريبات ممكنة. د ـ ستواجه زعامة الولايات المتحدة عبر العالم المزيد من المصاعب». وكل الأسباب التي ذكرتها الكاتبة لا تبرهن على أن **الأمن الأميركي** في خطر، كما هي حال أنظمة في الشرق الأوسط.

ـ أما الليبراليون، فلعل خير من يمثلهم داخل الولايات المتحدة هو صحيفة **نيويورك تايمز** التي كتبت تقول في إحدى افتتاحياتها[٣٤] إنه وإن كان هناك «أسباب شرعية لإبقاء عدد من المحادثات الدبلوماسية في السرّ [...] فإن ما تدّعيه وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون من أن التسريبات تشكل تهديدًا للأمن القومي هو أمر مبالغ فيه. إن الوثائق ذات قيمة لأنها تضيء على السياسة الأميركية على نحو يستحق الأميركيون وغيرهم رؤيته». وهناك من يرى في وزارة الخارجية الأميركية أن التسريبات «محرجة لكنها غير مضرّة»[٣٥]. وأن التصريحات الرسمية على عكس ذلك تهدف إلى دعم الجهود القانونية من أجل إغلاق موقع ويكيليكس وتقديم المسؤولين عنه إلى القضاء.

ـ هناك موقف خاص يجمع هذين الرأيين عبّر عنه ستيفن أفترغود (Steven Aftergood)[٣٦] من اتحاد العلماء الأميركيين (FAS)، فهو يقول إنه على الرغم من أن ممارسة موقع ويكيليكس الأنشطة نفسها التي تمارسها مجموعات أخرى تعمل من أجل نشر الشفافية، والحكومة المفتوحة، ومكافحة الفساد، فقد عومل هذا الموقع باحتقار. وليس هناك في نظره ما

(٣٤) «WikiLeaks and the Diplomats,» *New York Times*, 29/11/2010, <http://www.nytimes.com/2010/11/30/opinion/30tue1.html>.

(٣٥) Mark Hosenball, «US Officials Privately Say WikiLeaks Damage Limited,» *Reuters*, 18/1/2011, <http://www.reuters.com/article/2011/01/18/wikileaks-damage-idUSN1816319120110118>.

(٣٦) Steven Aftergood, «Wikileaks Fails 'Due Diligence' Review,» Secrecy News, 28/6/2010, <http://www.fas.org/blog/secrecy/2010/06/wikileaks_review.html>.

يفسر رفض مؤسسة نايت (Knight Foundation)[٣٧] **دعمه حين طلب ذلك،** وهي التي تموّل مبادرات تجديدية ذات صلة بالتعديل الأول للدستور والصحافة الحرة. وفي رأي أفترغود أن ويكيليكس يمثل «إجابة خلّاقة لمشكلة حقيقية أصابت الولايات المتحدة وبلدانًا أخرى متعددة، وهي السيطرة المفرطة على المعلومات الحكومية على حساب السياسة العامة». ويقول أفترغود إن المرء يفترض أن موقع ويكيليكس الذي يطرح نفسه مكافحًا للرقابة هو منظمة ليبرالية تقليدية ملتزمة بالسياسات الديمقراطية المتنوّرة. لكن لدى التدقيق يتبين العكس. فهو يعدّ ويكيليكس «من بين أعداء المجتمع المفتوح لأنه لا يحترم سيادة القانون وحقوق الأفراد».

من خلال تحليل المزيد من البرقيات، يتبين أن التأثيرات السلبية تمس العلاقات الإقليمية أكثر من العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة. وهنا بعض الأمثلة والملاحظات:

١ ـ إيران والعرب من خلال ويكيليكس

يمكن إيجاز أهم ما يلاحظ في هذا الصدد على النحو التالي:

١ ـ أوحت بعض البرقيات بأن حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يدعمون بقوة ربما حتى الردّ العسكريّ ضد جهود إيران النووية، وأن الثقة بين العرب وإيران تدهورت تمامًا. كما يتبين وجود شكوك خليجية حول إمكان توصل الغرب إلى اتفاق مع إيران في شأن الموضوع النووي ووجود توقعات باندلاع حرب. . .

٢ ـ التعامل مع تحول إيران إلى قوة نووية بوصفه «خطًا أحمر» لا يُسمح بتجاوزه، مع الارتياب حتى في قدرة إسرائيل على إيقاف البرنامج النووي الإيراني.

٣ ـ المفتاح الأساسي لاحتواء إيران هو إحراز تقدم في ما يخص الملف الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

٤ ـ وجود حرب باردة حقيقية بين العرب وإيران.

---

(٣٧) <http://www.knightfdn.org/>.

٥ ـ تسارع حركة التسلح في الخليج تأهبًا لما يمكن أن يحدث نتيجة إصرار إيران على موقفها.

٦ ـ عدم استبعاد توصل الولايات المتحدة إلى اتفاق مع إيران من «وراء ظهر» العرب.

٧ ـ دلائل قوية على توتر العلاقات بين إيران والعراق.

وهنا بعض الأمثلة:

في برقية من الدوحة[٣٨] بتاريخ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٩ يتحدث السفير جوزيف لوبارون (Joseph E. Le Baron) عن لقاء جمعه ونائب وزير الطاقة بونيمان (Poneman) مع مسؤول قطري كبير وصف علاقات بلاده بإيران على النحو التالي: «يكذبون علينا ونكذب عليهم». ويمضي السفير ليؤكد نقلًا عن هذا المسؤول الكبير أن لديهم (أي في قطر) «شكوكًا في شأن إمكان توصل الغرب إلى اتفاق مع إيران حول الموضوع النووي»، وأنه «نصح الإيرانيين بالإنصات إلى الاقتراح الغربي»، ومن دون ذلك «فستندلع الحرب قريبًا، إن لم يكن بقرار أميركي فبقرار إسرائيلي».

في برقية أخرى من أبوظبي[٣٩] بتاريخ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٩ يتحدث السفير ريتشارد أولسون (Richard Olson) عن اجتماع حضره برفقة وزير المالية تيموثي غايتنر (T. Geithner) ومسؤولين في الحكومة الإماراتية. وعبّر فيه هؤلاء عن قلقهم إزاء نيّات إيران في المنطقة، وتوقعوا أن تكون «الولايات المتحدة قادرة على تقليص فترة الترقب وتطوير خطة بديلة». وشجعوا الولايات المتحدة على إبلاغ إيران رسالة مفادها أن هناك «خطوطًا حمرًا» تهم الملف النووي واستقرار المنطقة «لا يمكن السماح بتجاوزها»، وأنها إذا فعلت فستتحمل تبعات ذلك. وبيّن المسؤولون الإماراتيون أن إيران النووية قد تسبب «خطرًا وجوديًا» على بلادهم بحيث إن «حربًا تقليدية على المدى القريب قد تكون على سوئها خيارًا أفضل من رؤية إيران تصبح قوة نووية»،

(٣٨) «On Iran: They Lie To Us; We Lie To Them,» <http://213.251.145.96/cable/2009/12/09DOHA728.html>.

(٣٩) «Alarm On Iran,» <http://213.251.145.96/cable/2009/07/09ABUDHABI736.html>.

مع ما يعنيه ذلك من هيمنة على المنطقة واستغلال للتناقضات بين العرب السنّة والشيعة لإحداث مزيد من القلاقل. وتوقع المسؤولون الإماراتيون أن تهاجم إسرائيل إيران إذا ما تأخرت الولايات المتحدة في ذلك. وهم يعتقدون أن «إيران سترد بإطلاق هجوم مضاد بالصواريخ» التي يمكن أيضًا أن تصيب بلادهم، إضافة إلى جملة من العمليات الإرهابية عبر العالم. ومع ذلك، بدا المسؤولون الإماراتيون في ريبة من قدرة إسرائيل على إيقاف البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم فهناك حاجة إلى التخطيط. ومن الملاحظ أن الإماراتيين حرصوا على تذكير الأميركيين أن «المفتاح الأساسي لاحتواء إيران يكمن في إحراز تقدم ملموس في ما يتعلق بحل النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي»، وأنه «من الضروري العمل على كسب الرأي العام العربي في أي نزاع مع طهران»، ولن يتم ذلك من دون «الإسراع في حل الدولتين والضغط على الحكومة الإسرائيلية لقبوله».

وفي برقية من القاهرة[٤٠] بتاريخ ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٩ تتحدث السفيرة مارغريت سكوبي (M. Scobey) عن لقاء مع مدير الاستخبارات المصرية عمر سليمان حضره رئيس قيادة الأركان الموحدة الأدميرال مايكل مولن (Admiral Michael Mullen)، وأكّد فيه عمر سليمان أن مصر شرعت في مواجهة «حزب الله» وإيران، وأنها بدأت في «انتداب عملاء في سورية والعراق، استعدادًا للتدخل في إيران إذا ما تدخلت هذه الأخيرة في مصر». وعبّر سليمان عن أمله بأن تتخذ الولايات المتحدة المسلك الأوروبي في التفاوض مع إيران، محذرًا من التركيز على ملف واحد. وأكد أن إيران يجب أن «تدفع الثمن» عن أعمالها وألّا يترك لها الحبل على الغارب في المنطقة.

ندرك في ضوء هذه البرقية لماذا تعلّقت واشنطن بعمر سليمان خليفة ممكنًا لمبارك، منذ بدأ الشعب المصري يطالب برحيل هذا الأخير. فواشنطن تحتاج إلى استمرار السياسة المصرية في التنسيق معها إقليميًا.

في برقية من بيروت[٤١] بتاريخ ١٦/ ٤/ ٢٠٠٨ تؤكد القائمة بالأعمال

---

(٤٠) «Admiral Mullen's Meeting with EGIS Chief Soliman,» <http://213.251.145.96/cable/2009/04/09CAIRO746.html>.

(٤١) «Lebanon: Hizballah Goes Fiber Optic,» <http://213.251.145.96/cable/2008/04/08BEIRUT523.html>.

الأميركية ميشال سيسون (Michele Sison) استنادًا إلى وزير لبناني أن «إيران تيليكوم شرعت في توسيع شبكتها للسيطرة على لبنان». وأنهم اكتشفوا نظامًا كاملًا للألياف البصرية (Fiber Optic) أنشأه «حزب الله» في البلاد، وأن «كل المسؤولين الحكوميين العرب المهتمين بالشأن اللبناني، بما في ذلك جامعة الدول العربية، أُخبروا بالأمر، ولديهم خرائط» تصوّر مدى امتداد هذه الشبكة وما تغطيه في لبنان. ويعتقد الوزير اللبناني أن «المناطق المسيحية مستهدفة»، على الرغم من أن «حزب الله» سارع إلى تكذيب ذلك، قائلًا إن الغاية من إنشاء هذا النظام هو تمكين لبنان من شبكة اتصالات دفاعية. بيد أن الممول الأساسي لهذه الشبكة هو إيران، وأنه يمثّل بالتالي «انتصارًا استراتيجيًا» يمكّنها من إنشاء «مركز متقدم في لبنان يتجاوز سورية». ولجأت الحكومة اللبنانية إلى إخبار أصدقائها وحلفائها تأهبًا لاتخاذ إجراءات مضادة.

في برقية من جدة[٤٢] بتاريخ١١/ ٩/ ٢٠٠٩، تحدث القنصل العام مارتن كوين (Martin R. Quinn) عن لقاء جمع مستشار الرئيس أوباما جون برينان (John Brennan) بمسؤول سعودي كبير، أكد خلاله هذا الأخير أنه «طوال العامين الماضيين استضافت إيران مواطنين سعوديين ينتمون جميعًا إلى المذهب السنّي، ولهم ارتباطات بالإرهاب ويعملون ضدّ المملكة»، حاسبًا ذلك بمنزلة خرق للاتفاقية الأمنية الموقّعة بين البلدين عام ٢٠٠١. مشيرًا إلى أن كل ذلك يجري على الرغم من مساعي المملكة لتنقية الأجواء بين البلدين، وبخاصّة بعد عملية الخبر عام ١٩٩٦.

في برقية أخرى من الرياض بتاريخ ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٦، تحدث السفير جيمس أوبيرويتر (James C. Oberwetter) عن لقاء جمع السيدة فرانسس فراغوس تاونسند (Frances Fragos Townsend)، مستشارة الرئيس لشؤون الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب المضاد، ببعض الأمراء من المسؤولين الحكوميين السعوديين تخلله نقاش في شأن العقوبات المسلّطة على إيران وردود أفعالها. ولئن أبدت المسؤولة الأميركية تخوفًا في شأن التهديدات

---

(٤٢) «Presidential Assistant Brennan's Sept 5 Discussion,» <http://213.251.145.96/cable/2009/09/09JEDDAH343.html>.

الإرهابية للمرافق النفطية، بدا السعوديون مطمئنّين إلى قدرتهم على حماية مرافقهم إزاء العمليات الإرهابية. إلا أنهم علقوا أهمية كُبرى على «احتمال إطلاق إيران صواريخ سكود ضد المنشآت السعودية في راس تنورة والجبيل، وربما كذلك ضد القواعد الأميركية في قطر والبحرين»، وهو ما سيضطر المملكة إلى الردّ. ولأن السعوديين يعتقدون أنهم سيكونون هدفًا لإيران ما أن تشتد العقوبات على هذه الأخيرة، فإنهم أوحوا بأنهم يفضلون أن يكونوا على أهبة تامة من الناحية العسكرية، وأنهم يستبعدون «اندلاع حرب بضربة استباقية توجه إلى إيران».

في برقية من الرياض[٤٣] أيضًا في ٢٨/ ١/ ٢٠٠٩، قال مسؤول سعودي يشغل منصبًا كبيرًا في وزارة الخارجية، لمجموعة من الدبلوماسيين، إن «المملكة السعودية ليست راغبة في رؤية الولايات المتحدة تتوصل إلى اتفاق مع إيران على حساب دول المنطقة»، وإنه «إذا حاولت إيران إنتاج أسلحة نووية فستضطر دول أخرى في الخليج إلى القيام بالأمر نفسه، أنها ستسمح بوجود أسلحة نووية في الخليج» كرادع للإيرانين.

أذكّر في هذا السياق برواج بعض الأخبار المؤكدة أن العرب يستعدون أيضًا، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، لاحتمال تحوّل إيران إلى قوة نووية، ويلوح بعضهم بأن المنطقة مرشحة للانتشار النووي على نحو درامي. فنقرأ في **ناشيونال جورنال** مثلًا[٤٤] أن إدارة أوباما تتفاوض مع العربية السعودية في شأن اتفاق تجاري يهدف إلى تطوير الطاقة الذرية المدنية أغفلت منه البنود المتعلقة بحظر الانتشار النووي، وهذا يعني أن الخيار سيكون مفتوحًا أمام السعوديين لتطوير سلاح نووي.

في برقيةمن بغداد[٤٥]، تحدث الدبلوماسي عن لقاء جمع الرئيس جلال

---

(٤٣) «Saudi Exchange with Russian Ambassador on Iran's Nuclear Plans,» <http://wikileaks.ch/cable/2009/01/09RIYADH181. html>.

(٤٤) Elaine M. Grossman, «Obama Team Eyes Saudi Nuclear Trade Deal without Nonproliferation Terms,» *National Journal* (25 January 2011), <http://nationaljournal.com/obama-team-eyes-saudi-nuclear-trade-deal-without-nonproliferation-terms-20110125?page=1>.

(٤٥) «President and Vice President Discuss Iran-Iraq Border Dispute, Elections, And Security,» <http://213.251.145.96/cable/2010/01/10BAGHDAD70.html>.

الطالباني ونائبه عادل عبد المهدي بوفد من الكونغرس الأميركي. وخلال هذا اللقاء قال عبد المهدي إن العراق «يمكن أن يخاطر بمستقبله ويدخل نزاعًا آخر مع إيران»، وأن الحدود الطويلة معها تستوجب حل المشكلات المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها بهدوء. وأكد الرئيس الطالباني بدوره أن العراقيين «لا يعترفون باتفاق عام ١٩٧٥ بين البلدين لأنه أبرم في ظل نظام صدام»، وأنه سبب عددًا من المشكلات. وتعلم إيران الآن أن تأثيرها في العراق ليس إلى الحد الذي تتصوره.

وفي برقية أخرى من بغداد[٤٦]، قال رئيس الوزراء نوري المالكي للسفير كريستوفر هيل (Christopher Hill) إن «إيران تسعى لزعزعة استقرار العراق من خلال تدخلها المتزايد الجرأة في العملية السياسية في العراق» بهدف السيطرة على البرلمان. وأكد المالكي أيضًا أن «إيران لم تستبعد الوسائل العسكرية للوصول إلى أهدافها في العراق»، على الرغم من أنها لا تزال تركّز على الوسائل السياسية. وإذا لم تستطع إيران التأثير في نتائج الانتخابات المقبلة (عام ٢٠١٠)، فهو يتوقع عودتها إلى الوسائل العسكرية. ويعتقد المالكي أن ما تفعله إيران هو في مجمله وتفصيلاته مكافحة لمساعي السعودية في تعبئة السنّة إلى جانبها.

في برقية من بغداد[٤٧] يوم ٢٠٠٩/٩/٢٤، كتب السفير كريستوفر هيل يقول إن الحكومة العراقية على الرغم من اعتقادها أنّها بمقدورها السيطرة على زمام الأمور في ما يخص علاقاتها بإيران، فإن «عددًا من حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة [يقصد العرب بالأساس] يتخوفون من سقوط العراق في دائرة النفوذ الإيراني»، التي ستسلبه قدرته على العمل واتخاذ القرارات على نحو مستقل ما إن يكتمل انسحاب القوات الأميركية.

وكما نرى، لا يوجد في هذه البرقيات ما يتجاوز الحرج بالنسبة إلى أميركا، في حين أصبح الموقف العربي كله مكشوفًا.

---

(٤٦) «Prime Minister Accuses Iran of Trying To Destabilize Iraq,» <http://213.251.145.96/cable/2009/09/09BAGHDAD2569.html>.

(٤٧) «The Great Game, In Mesopotamia: Iraq And Its Neighbors, Part I».

٢ ـ تركيا والعرب من خلال ويكيليكس

المثال الثاني الذي سأسوقه يتعلق بالعلاقات مع تركيا، وخلاصته كما يلي:

١ ـ وجود تباعد بين الموقف التركي والموقف العربي في ما يتعلق بملف إيران النووي.

٢ ـ وجود تساؤلات في شأن السياسة الخارجية التركية في عهد أردوغان، منها ما يهم «مدى استمرارية المواقف البناءة تجاه العراق»، ومنها ما يهم التقارب مع سورية وإيران، ومنها ما يخص ما يسمى «العثمانية الجديدة».

٣ ـ ارتباط الطموحات التركية السياسية على المستوى الإقليمي بالإسلام الأصولي، وهو ما يضايق تطور ديمقراطية عربية علمانية.

٤ ـ تبلور الاقتناع بأن الدور التركي الجديد يضايق الجميع، عربًا وأوروبيين وأميركيين، على الرغم من اختلاف التقويم.

٥ ـ حاجة الإعلام العربي إلى ربط المواقف التركية الخارجية الرسمية بمقتضيات الساحة السياسية داخل تركيا لإدراك كل معانيها.

هنا الأمثلة:

في برقية من أنقرة[٤٨] تحدث السفير جيفري عن لقاء مع وكيل وزارة الخارجية التركية السيد سينيرليوغلو (Sinirlioglu) حذّره فيه من أن «تصريحات رجب طيب أردوغان الأخيرة من طهران التي ينفي فيها أن تكون لإيران طموحات للتسلح النووي جعلت واشنطن تتساءل إن كان لا يزال في الإمكان الاعتماد على تركيا في محاولة احتواء التحدي الإيراني للسلام والاستقرار في المنطقة». ولاحظ السفير أن موقف الرئيس التركي عبد الله غول مغاير، إذ أكد أن تركيا ضد انتشار السلاح النووي في المنطقة، وأنها تريد أن تكون إيران شفافة في هذا الملف لرفع كل شبهة.

(٤٨) «Working Erdogan Back Into The Fold On Iran».

وفي برقية أخرى من أنقرة[٤٩] بتاريخ ٢٠/ ١/ ٢٠١٠، يتحدث السفير جيفري بالتفصيل عن «خلفيات السياسة الخارجية التركية الجديدة»، فيقول إن هذه السياسة هي اليوم خليط يجمع «الاتجاه الغربي التقليدي» مع عنصرين دخلا مؤخرًا فلسفة العمل السياسي، وهما: «[الدرجة] صفر من النزاعات» و«العثمانية الجديدة». ولا يزال الاتجاه التقليدي يمثل في رأيه الأساس الذي تقوم عليه السياسة الخارجية في تركيا، وجوهره التعاون والاندماج مع الغرب. وهو يؤكد أن تركيا في عهد أردوغان سعت لإعطاء مفهوم «صفر نزاعات» كامل معناه، من خلال محاولة حل كل المشكلات المعلّقة مع جوارها المباشر. لكن على الرغم من النيّات الطيبة، لم يتم بعد حلّ كل تلك القضايا. فعدم الاستقرار في العراق، وعدم تجاوب الأكراد العراقيين لفعل المزيد ضد حزب العمال الكردستاني (بزعامة عبد الله أوجلان) يثير أسئلة في شأن «مدى استمرارية السياسة التركية البناءة تجاه العراق». أما التقارب مع سورية فلم ينتج منه، بحسب السفير جيفري، ابتعاد هذه الأخيرة عن إيران. وبالنسبة إلى «العثمانية الجديدة»، فهي تهمة وجهها سياسيون أتراك من الاتجاه الغربي - التقليدي إلى حزب العدالة والتنمية الذي يرونه مصرًّا على «رؤية فريدة» للمنطقة. وإذا بوزير الخارجية أحمد داود أوغلو يحتضن هذه التهمة بدلًا من أن ينفيها. ويتحدث السفير جيفري عن خطاب استثنائي ألقاه داود أوغلو في وقت متأخر من عام ٢٠٠٩ في ساراييفو. وهو يرى في ذلك الخطاب خلاصة الفلسفة السياسية التي تقود منذ ذلك الحين السياسة الخارجية التركية. إذ الطرح الذي يقدمه داود أوغلو هو التالي: «لقد كان البلقان والقوقاز والشرق الأوسط جميعًا في وضع أفضل كثيرًا زمن السيطرة والنفوذ العثمانيين في هذه المناطق، حيث كان يسودها السلام والتقدم، بينما هي اليوم فريسة للتمزق والحروب». ويلاحظ جيفري أنه على الرغم من إلقاء هذا الخطاب في البلقان فإن «أكبر تأثيراته تقع في الشرق الأوسط». إذ معظم أنظمة هذه المنطقة بحسب داود أوغلو «غير ديمقراطية وغير شرعية». وتركيا التي تحظى بإعجاب سكان المنطقة لنجاحها السياسي والاقتصادي تريد أن تخدم مصالح الشعوب،

---

(٤٩) «What Lies Beneath Ankara's New Foreign Policy,» <http://213.251.145.96/cable/2010/01/10ANKARA87.html>.

لذلك هي تتجاوز الأنظمة في محاولتها التواصل مباشرة مع الشارع العربي. وهذا ما يوضحه مثلًا توجيه ألذع الانتقادات إلى الإسرائيليين في شأن موضوع غزة، ومعاملة أردوغان شمعون بيريز بطريقة مهينة في مؤتمر دافوس ٢٠٠٩. وألقت تركيا بثقلها في مجموعة من النزاعات للقيام بدور الوسيط: العراق، سورية وإسرائيل، لبنان، السعودية وسورية. . . وهذه السياسة لا يرى جيفري أنها أنتجت إيجابيات، وإنما احتكاكات مع السياسة الأميركية نفسها، فضلًا عن أوروبا التي تنظر إليها بعين الرضا. وهو يراها مفيدة فقط لحزب العدالة والتنمية وللقاعدة الانتخابية لزعمائه. ويقول إنه حتى إذا كان الشارع العربي معجبًا بهذا الخطاب الشعبوي التركي المشجع للراديكالية، فإن الحكام العرب ربّما لا يرون فيه ما ينال إعجابهم.

تكشف هذه البرقية أمرًا لم يتنبّه إليه الإعلام العربي الذي كال المديح للطيب أردوغان بلا حساب. وهو أن لتركيا طموحات جديدة في الشرق الأوسط، تريد التأثير في السياسات الإقليمية والمحلية لدوله، وهي أيضًا طموحات ترتبط بالإسلام الأصولي ارتباطًا هيكليًا، وربّما تكون مرضية في تفصيلاتها. ولئن رأى السفير الأميركي أن الحكام العرب هم الذين قد يتأثرون سلبًا بتجاوز تركيا لهم في محاوتها ربط الاتصال مباشرة بالشعوب، فقد يكون هذا هو أيضًا موقف بعض القوى الديمقراطية العلمانية واليسارية والليبرالية في المجتمع المدني العربي، التي قد ترى في تدخلات تركيا مزايدات لا طائل من ورائها، ولا فائدة منها إلا تقوية شوكة الأصوليين والمحافظين المتشددين بوجه عام، على حساب الحركات العلمانية التنويرية الليبرالية واليسارية. من الصعب فعلًا أن نرى في وقوف أردوغان إلى جانب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أكثر من «شيك على بياض» يُقدّم إلى البرنامج النووي الإيراني الذي قد يتحول إلى برنامج عسكري بتأييد تركي. وهو ما يرفضه العرب بقدر ما يرفضون احتفاظ إسرائيل ببرنامج مماثل وترسانة من الأسلحة النووية. فضلًا عن ذلك، فإن الدعم التركي لأحمدي نجاد هو دعم نظام ديكتاتوري هبّ ضده الشعب الإيراني مرات، ولا سيما بعد الانتخابات التي شكك الإيرانيون والمراقبون الخارجيون في نزاهة نتائجها. ثم إن هذه السياسة تتناقض وادعاءات تركيا للأميركيين بخاصة، أنها تسعى لإخراج سورية من «حقل الجاذبية» الإيرانية. ومن الغريب أن السفير جيفري كاد يصدق هذا

الأمر. حيث كتب يقول: إنه «إذا صدقت تركيا في رغبتها جذب سورية بعيدًا من إيران [. . .] فسيكون في ذلك فائدة لنا جميعًا». لكن ما يبدو واضحًا لنا إلى حد الآن هو أن سورية هي التي جذبت تركيا إلى إيران، الأمر الذي ربّما تعدّه البلدان العربية، الرافضة لعسكرة المنطقة ومفاقمة مشكلاتها بنشر السلاح النووي فيها، منمًّا عن موقف مسؤول.

طبعًا لسورية مصالحها، وعلى رأسها استرجاع أرضها المحتلة (الجولان)، وهو ما ينظر العرب إليه باعتباره حقًّا مشروعًا. والتحالف السوري - الإيراني قديم نسبيًا، وهو في الأصل يرتبط بنزاع أيديولوجي: إذ رأى حزب البعث الحاكم في سورية أن من المفيد له التحالف مع إيران لأن «الإخوة الأعداء» في حزب البعث الحاكم في العراق تصدوا للثورة الإيرانية مخافة انتقال العدوى إلى بلادهم ذات الأغلبية الشيعية المقموعة. وسقط حزب البعث العراقي عام ٢٠٠٣، لكن سورية تحتفظ بالموقف نفسه بسبب استراتيجية لها علاقة بنفوذها في لبنان ودورها الإقليمي. وتبدو لها إيران ورقة رابحة ربما لأنها تحوي مفاتيح منها: النفط، والتمويل و«حزب الله»، في وقت ترى سورية حلًّا سياسيًا قريبًا لمعضلتها مع إسرائيل. وتريد سورية طبعًا أن تؤدي دور الوسيط بين العرب وإيران، وهو ما تسعى تركيا إليه كذلك. لكن هذه الأخيرة تسعى لدور أكبر بحكم عضويتها في الحلف الأطلسي وترشحها لعضوية الاتحاد الأوروبي، وكونها في منطقة تجمع الشرق الأوسط بالبلقان والقوقاز. وهو دور يضايق كل من يستطيع وضعه في إطار محدود من المصالح والغايات. فالولايات المتحدة تعدّه مريبًا، وأوروبا تقول إنها تقبل ادعاءات تركيا بأنها «صوت المسلمين» في الحلف الأطلسي أو حتى داخل الاتحاد الأوروبي، والحكام العرب يعجبهم أن يزايد حكام تركيا عليهم في ما يتعلق بفلسطين وغيرها، والنخب العربية العلمانية التي تناضل من أجل ترسيخ ثقافة الديمقراطية والقانون وحقوق الإنسان لا يرضيها دخول تركيا على الخط من باب موجة الإسلام السياسي ومساندة ديكتاتورية أحمدي نجاد. وهذا في الواقع ما أضعف موقف تركيا بعدما كان العرب المقموعون يتطلعون إليها باعتبارها نموذجًا لبلد نجح في التوفيق بين العلمانية والإسلام.

خلاصة القول إنني لم أجد في هذه البرقيات كلها ما يؤكد لي وقوع

ضرر للدبلوماسية الأميركية، في حين يتضح لنا أن الكشف عن بعض المواقف يعرض العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط لمزيد من التوتر والاحتقان. وسنرى الآن كيف ينعكس تأثير المصدر المفتوح داخل هذه المجتمعات التي غُيّبت عنها الشفافية عشرات السنين بذريعة وجود «مخاطر».

رابعًا: التأثيرات في الأنظمة والسياسات المحلية

سأذكر مثالين فقط يدلان دلالة بالغة على التأثير العميق الذي يمكن أن يمارسه الكشف عن وثائق دبلوماسية بهذه الأهمية في تنمية الوعي السياسي لدى قطاعات كبيرة من الشعب ودعم قوى المعارضة والتجديد. هذان المثالان يهمّان تونس ومصر اللتين شهدتا هبّات شعبية ضد النظام الحاكم في كل من البلدين ما لبثت أن تحولت إلى ثورتين هما من أهم ما شهدته المنطقة العربية إطلاقًا في الزمن الحديث. وملاحظاتي هي التالية:

١ ـ لا أفترض أن ويكيليكس هو الذي حرك الثورة، وإنما ساهم في الكشف عن بعض الحقائق لجمهور الإنترنت (الشبان في البلدين) في بناء الاعتقاد ـ بغض النظر عن مدى صحته ـ بأن الحليف الأقوى للنظام في تونس ـ أي الولايات المتحدة ـ يتخلّى عنه أو مستعد للتخلي عنه، لكثرة الفساد المستشري ولعدم وجود ما يوحي بأن النظام يمكن إصلاحه من الداخل.

٢ ـ من يقرأ بعض البرقيات التي كتبها السفير الأميركي السابق في تونس روبرت غوديك (Robert F. Godec)، يستنتج بلاشك وجود حيرة، بل وربما يأس، لدى الأميركيين من إمكان إصلاح نظام بن علي الديكتاتوري الفاسد. وتُرجمت هذه البرقيات إلى الفرنسية والعربية بحيث تمكن من يتقن الإنكليزية من الاطلاع عليها. ونقرأ فيها تحليلات وافية ضافية بتوقيع السفير غوديك نفسه عن الأوضاع المتردية في تونس في آخر عهد بن علي، بحيث يدرك كل إنسان أن إطاحة الديكتاتور غدت ممكنة وقريبة. ولئن لم يكن أحد يعرف بأي طريقة، أعطت الجواب ثورة ارتبط اسمها بالشباب للدور الذي أداه فيها الجيل الجديد، جيل الإنترنت، الذي تبادل هذه المعلومات

وسواها على الشبكات اجتماعية مثل «فيسبوك» و«تويتر»[٥٠]، ووضع تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في خدمة الشعب على نحو لم تتنبه إليه الحكومة التونسية والحكومة المصرية (السابقتان) إلا بعد فوات الأوان، وسارع نظام حسني مبارك إلى قطع الإنترنت لعلمه أن ما حدث في تونس كان ممكنًا بفضل تبادل المعلومات السريع على الإنترنت. وهناك من تحدث عن وجود تنسيق بين الشباب الثوري الديمقراطي العربي على هذا المستوى[٥١].

٣ ـ على نحو ما حصل في تونس، فإن البرقيات الدبلوماسية المرسلة من السفارة الأميركية في مصر تحوي إدانات حقيقية لنظام حسني مبارك، وأكثر من ذلك: توقعات وتصورات لسيناريو الخلافة.

هنا بعض مقتطفات وجيزة من هذه البرقيات، التي تستحق كلها أن تُقرأ بطولها لمعرفة كل ما تحمله من تحليلات واستشهادات واستنتاجات وتوقعات:

في برقية من تونس[٥٢]، قال السفير غوديك: «كثيرًا ما تذكر العائلة الموسّعة للرئيس بن علي بوصفها بؤرة الفساد. وبما أنّها كثيرًا ما تُشبَّه بالمافيا، فإن مجرّد إشارة غامزة إلى «العائلة» تدلّ على أيّ عائلة تقصد [...]. أحد المعارضين التونسيّين اشتكى كون تونس لم تعد دولة بوليسيّة، بل أصبحت دولة تحكمها المافيا، وقال مستنكرًا: حتّى تقارير الشرطة ترفع إلى العائلة! ليس هناك أي آليات رقابة على هذا النظام مع وجود هؤلاء المذكورين أعلاه وتمسّكهم بالبقاء في الحكم».

في برقية من تونس[٥٣]، شخّص السفير غوديك الداء التونسي على

(٥٠) لا نقلل أبدًا من الدور الذي أدته القنوات الفضائية، وفي مقدمها قناة «الجزيرة» التي كان لها من الجرأة والكفاءة ما يسمح بالقول إنها أدت أفضل خدمة للحركة الديمقراطية.

(٥١) انظر بهذا الصدد مثلاً: David D. Kirkpatrick and David E. Sanger, «A Tunisian-Egyptian Link that Shook Arab History,» *New York Times*, 13/2/2011, <http://www.nytimes.com/2011/02/14/world/middleeast/14egypt-tunisia-protests.html?_r=1&hp>.

(٥٢) «Corruption in Tunisia: What's Yours is Mine,» <http://213.251.145.96/cable/2008/06/08TUNIS679.html>.

(٥٣) «Troubled Tunisia: What Should We Do?» <http://213.251.145.96/cable/2009/07/09TUNIS492.html>.

الشكل التالي: «على الرغم من التقدم الاقتصادي والاجتماعي في تونس فإن سجل الحريات السياسية فيها فقير معدم. إن تونس دولة بوليسية [. . .] تفتقر إلى حرية التعبير والتجمع، إضافة إلى وجود مشكلات حقوق إنسان خطيرة [. . .] مكثت تونس تحت حكم الرئيس نفسه لمدة ٢٢ سنة. وليس هناك خليفة له. وعلى الرغم من أن الرئيس بن علي يستحق التنويه لكونه واصل سياسات بورقيبة التقدمية، فإنه ونظامه فقدا تمامًا الصلة بالشعب التونسي؛ فهما لا يسمحان بأن تسدى لهما أي نصيحة، أو أن يوجه إليهما أي نقد، سواء كان ذلك من الداخل أم من الخارج. إنهما يعتمدان بصورة متزايدة على البوليس في تثبيت السيطرة والاحتفاظ بالسلطة. وفي الوقت نفسه يتفاقم الفساد داخل الدائرة الحاكمة باطّراد [. . .] ويتفاقم الغضب [. . .] ونتيجة ذلك، تتزايد الأخطار التي تهدد استقرار النظام على المدى البعيد».

ينهي السفير غوديك هذه البرقية التحليلية الطويلة بهذه الملاحظات: «إن تونس ليست حليفتنا اليوم، لكننا لا نزال نتقاسم معًا قسطًا مهمًا من التاريخ والقيم»، ويضيف: «في النهاية، فإن التغييرات الجدّية هنا يجب أن تنتظر رحيل بن علي لكي تحدث».

تحوي هاتان الجملتان الأخيرتان «قنبلة موقوتة» حقيقية. ففيهما فعلًا تغيّر حاد في موقف أميركا من بن علي الذي اعتقد الكثير من الناس أن الاستخبارات المركزية هي التي وضعته في مكانه ذاك. فالقول إن نظامه «ليس حليفًا»، وإن التغييرات المطلوبة (المقصود هو الإصلاحات الديمقراطية) لن تحدث إلا في حال رحيله، هو كلام لو لم يكن محصورًا بقالب السرية الدبلوماسية لفسّر بأنه ضوء أخضر أعطي لإحداث انقلاب عسكري في تونس. ومن يدريك؟ لعل هذا ما كان يخطط له. إن الثورة المدنية الشعبية الديمقراطية فاجأت الجميع، بما في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا، وأحدث سقوط بن علي وهروبه إلى الخارج موجة صدم لا نزال إلى الآن نجهل مدى تأثيرها البعيد والقريب في المنطقة. وفي هذا الإطار، لا مفر من الاعتراف بأمرين: **أولًا**، الدور الذي أدّاه الإنترنت عمومًا والشبكات الاجتماعية وويكيليكس خصوصًا في التحضير للثورة وتبادل المعلومات وتنسيق خروج مجموعات المتظاهرين منذ منتصف شهر كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وهو أمر لا يزال بعد بحاجة إلى الدراسة. **ثانيًا**، الكشف عن تلك الوثائق في موقع ويكيليكس قبل أسابيع من اندلاع الثورة في تونس، يجعل من الصعب استبعاد فرضية أن الشباب النشيط على الإنترنت، وهو الذي كان طليعة الثورة، اطّلع عليها مباشرة ووجد فيها ما يشجّعه(٥٤).

في برقية من القاهرة(٥٥) بتاريخ ١٢/١/٢٠١٠، كتبت السفيرة سكوبي تقول: «منذ حرب ١٩٦٧ ضد إسرائيل، تعيش مصر بصورة متواصلة تقريبًا في حالة طوارئ، الأمر الذي يسمح بتطبيق قانون الطوارئ لعام ١٩٥٨، الذي يعطي الحكومة سلطات واسعة في تقليص الحريات المدنية، من خارج القوانين المدنية والجزائية».

في الوقت الذي تؤكد البرقية أن قانون الطوارئ طبق في حالات تستهدف الإخوان المسلمين، إضافةً إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة، فإنها تذكر أيضًا حالات عدة استهدفت قمع الناشطين على الإنترنت والنقابيين.

كشفت برقيات ويكيليكس كثيرًا مما كان يشغل المصريين، وبخاصّة مسألة خلافة حسني مبارك.

في برقية من القاهرة(٥٦)، نجد علي الدين هلال الدسوقي، المتحدث باسم الحزب الوطني الديمقراطي، يؤكد للدبلوماسيين الأميركيين مرارًا وتكرارًا أن «مركز السلطة في مصر هو المؤسسة العسكرية»، وأنه على الرغم من أن القادة العسكريين لا يتدخلون مباشرة في السير اليومي للحكم فهم عازمون على حفظ النظام، وهم ملتزمون بـ «انتقال دستوري للسلطة». ونجد في البرقية نفسها تأكيدات بأن العسكر ليسوا ضد نقل السلطة إلى

---

(٥٤) انظر في هذا السياق: Hichem Karoui: «Military in Arab politics,» The Gulf Today, 8 January 2011 <http://gulftoday.ae/portal/284485f8-a814-4ea1-8344-42e250896bbf. aspx>, and «Armed governance,» The Gulf Today, 9 January 2011, <http://gulftoday.ae/portal/dc8e57d4-7781-46da-b048-826082ca876b.aspx>.

(٥٥) «Egypt's Emergency Law and Its Broad Uses,» <http://213.251.145.96/cable/2010/01/10CAIRO64.html>.

(٥٦) «NDP Insider: Military Will Ensure Transfer of Power,» <http://wikileaks.ch/cable/2009/07/09CAIRO1468.html>.

مدني، وإيحاءات بأن هذا المدني هو ابن الرئيس نفسه، معترفًا الدسوقي بأن العنف لا محالة واقع خلال انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية وانتخابات ٢٠١١ الرئاسية، مضيفًا أن الأمن مستعد لذلك، مقللًا من تبعات العنف ونتائجه، ومؤكدًا أن «الشيء الوحيد الذي سيخرج الجماهير المصرية إلى الشوارع هو ما يهدد رزقها اليومي، لا الشأن السياسي».

في برقية سابقة من القاهرة[٥٧]، نجد حديثًا لعضو في البرلمان المصري يؤكد فيه للسفارة الأميركية أن «الغرض من التنقيحات التي أدخلت مؤخرًا إلى الدستور المصري هو فتح الطريق أمام جمال مبارك كي يخلف أباه في أفضل الظروف». وفي البرقية أيضًا حديث عن وزير الدفاع السابق محمد حسين طنطاوي ورئيس الاستخبارات عمر سليمان بوصفهما «تهديدين» لخلافة جمال لأبيه، وعن إمكان حدوث انقلاب عسكري عقب رحيل مبارك.

تصور برقية أخرى من القاهرة[٥٨]، تدهور المؤسسة العسكرية المصرية فكريًا واجتماعيًا بحسب تحليل بعض الأكاديميين والملاحظين المدنيين في البلاد وتصريحاتهم للدبلوماسيين الأميركيين. وحددوا أوج النفوذ الذي مارسته المؤسسة العسكرية بأنه لم يتجاوز الثمانينيات، أي قبيل إقالة وزير الدفاع السابق محمد عبد الحليم أبو غزالة (الذي توفي بعد ذلك) «بسبب نمو شعبيته». ومنذ ذلك الحين، كان تأثير العسكر في تراجع مطرد، ولم تعد المهنة العسكرية، كما كانت في السابق، تجتذب الشباب الطموح، الذي يرى نخبة رجال الأعمال تتزايد أهميتها. وهناك شعور بأن المؤسسة العسكرية لم تعد تتحمل كثيرًا الحرية الفكرية في المجتمع، وأنها تعارض الإصلاحات الاقتصادية إذا كان فيها ما يناقض مصالحها ووضعها الاقتصادي، وأن جمال مبارك لا يحظى بالدعم لدى العسكر. ونفهم من السياق أن في مصر تنافسًا حادًا متزايدًا بين نخبة رجال الأعمال والنخبة العسكرية، في شأن السلطة. ويستنتج الدبلوماسي أنه في حال وجود أزمة حول الخلافة، ليس معروفًا ما يمكن أن يفعله العسكر.

---

(٥٧) «MP on Presidential Succession,» <http://wikileaks.ch/cable/2007/04/07CAIRO974.html>.

(٥٨) «Academics See the Military in Decline, but Retaining Strong Influence,» <http://wikileaks.ch/cable/2008/09/08CAIRO2091.html>.

تبرز برقيات عدة أخرى أن الدبلوماسيين الأميركيين توقعوا[٥٩] منذ عام ٢٠٠٥ تعيين رئيس الاستخبارات عمر سليمان نائبًا للرئيس. وتحدثت برقيات تالية عن دور عمر سليمان في تهميش حركة «حماس» في فلسطين، وعن عمرو موسى بصفته منافسًا ممكنًا لجمال مبارك على الرئاسة، وعن تمديد العمل بقانون الطوارئ والهجومات المنظمة على المعارضة والقمع المتزايد ضد المنادين بالإصلاح. كل ذلك في ظل المعركة على الخلافة ومحاولات مبارك مقايضة وساطاته في النزاعات الإقليمية بتخفيف الضغوط الغربية المطالبة بالإصلاحات. وهذا ما تبرزه برقية أخرى[٦٠].

تتحدث برقية أخرى[٦١] بتاريخ ١٤/٥/٢٠٠٧، عن تفصيلات التنقيحات الدستورية التي تجعل من المستحيل على المستقلين أن يترشحوا للرئاسة، وعن مبارك بصفته مرشحًا للرئاسة ما دام حيًا، وانحصار الخلافة بين جمال وعمرو موسى وعمر سليمان، وعن تهميش بقية المرشحين، في حين لم يستبعد احتمال بروز وزير التجارة رشيد محمد رشيد زعيمًا ومرشحًا ممكنًا، خلافًا لزعماء الإخوان الذين يمثلون خطرًا حقيقيًا للمرشحين الآخرين في فترة ما بعد مبارك. وتنتهي البرقية إلى القول: «إنه لا مفر من أن يكون رئيس مصر المقبل أضعف من مبارك سياسيًا»، وإنه سيحتاج إلى بناء شعبيته عقب وصوله إلى السلطة. وتتوقع البرقية أن يحاول الرئيس المقبل الابتعاد من نهج مبارك، على الأقل في خطابه، و«الظهور بمظهر مناهض لأميركا اجتهادًا في إبراز وطنيته»، وقد يمد يده إلى الإخوان المسلمين كما فعل جمال عبد الناصر لاحتواء المعارضة[*].

تقدم هذه البرقية الأخيرة، إضافة إلى تحليل الخريطة السياسية في

---

(٥٩) «Report: Mubarak To Name Vice President,» <http://wikileaks.ch/cable/2005/06/05CAIRO4534. html>.

(٦٠) «Scenesetter for Deputy Secretary Zoellick's Visit to Egypt,» <http://wikileaks.ch/cable/2006/05/06CAIRO2933.html>.

(٦١) «Presidential Succession in Egypt,» <http://213.251.145.96/cable/2007/05/07CAIRO1417. html>.

(*) يُشار إلى هذه الدراسة كتبت قبل الانتخابات الرئاسية المصرية الأولى بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، ووصول مرشح الإخوان المسلمين، محمد مرسي، إلى سُدّة الرئاسة (المحرر).

مصر، تصورًا لسيناريو ما بعد مبارك، برجاله وسياساته الممكنة. وأثبتت الحوادث اخيرة في مصر أن كثيرًا مما كتبه الدبلوماسيون الأميركيون وتصوروه فيه جانب من الصحة لا بأس به، الأمر الذي يجعل لهذه الوثائق قيمة تاريخية واجتماعية وسياسية مؤكدة.

استنتاجات

١ ـ يبدو واضحًا أن دول منطقة الشرق الأوسط ليست مستفيدة، وأن حكوماتها كلها وضعت في موضع الامتحان، وأصبحت مكشوفة لشعوبها على نحو غير مسبوق. ولا أعرف إلى أي حد قد تكون الولايات المتحدة محرجة. أما ويكيليكس ففاز بشهرة عالمية.

٢ ـ ليس هناك على حد علمنا دولة واحدة في الشرق الأوسط فكرت في إعادة النظر في علاقاتها بالولايات المتحدة بناءً على ما كشفته برقيات ويكيليكس الدبلوماسية، وليس هناك دولة تتهم الولايات المتحدة صراحة بأنها المسؤولة مباشرة، أو غير مباشرة عن التسريبات. إذ لا يبدو أن العلاقات الثنائية تأثرت كثيرًا.

٣ ـ تجاوزت الحواداث في تونس ومصر الإطار السياسي التقليدي، كما تجاوزت النخب المعارضة. وحتى إذا كانت الحركات المعارضة في البلدين مطلعة على وثائق ويكيليكس، فهي لم تؤدّ دورًا كبيرًا في الثورة الشعبية التي كانت عفوية. ومن ثم، لا يمكن القول إن اطلاعها على تلك الوثائق جعلها تضغط على الحكومة. ففي الواقع إنها لم تكن في موقع يسمح لها بالضغط. ولم يصبح في إمكانها أن تفاوض وتقوم بدور، إلا عندما انضمت تلك الأحزاب إلى حركة الجماهير التي قادها شباب الإنترنت.

٤ ـ تكشف وثيقة لوزارة الدفاع الأميركية[٦٢] أن حكومات الصين وإسرائيل وكوريا الشمالية وروسيا وتايلندا وزيمبابوي وغيرها منعت وصول

---

(٦٢) «(4) Wikileaks.org-An Online Reference to Foreign Intelligence Services, Insurgents, or Terrorist Groups?» NGIC-2381-0617-08, 18 March 2008, Prepared by Michael D. Horvath, Cyber Counterintelligence Assessments Branch and Army Counterintelligence Center. (U.S. Intelligence Planned to Destroy WikiLeaks, WikiLeaks Release: 15 March 2010).

مواطنيها إلى موقع ويكيليكس. وكون إسرائيل مذكورة في قائمة البلدان التي تمارس هذه الرقابة يثير أسئلة عما يخفيه العديد من الوثائق غير المفحوصة بعد في شأن إسرائيل.

٥ ـ على المستويات المحلية، سيقوم عامل الخوف من الخطر بدور أكبر في الدفع نحو الشفافية، وبخاصة بعد الذي حدث في تونس ومصر. وعلى الرغم من أن ويكيليكس لا يطرح نفسه منظمةً سياسية للمعارضة، حيث إن الفهم الصحيح للمعارضة باعتبارها تحمل مشروعًا بديلًا للسلطة، فهو ما فتئ يلهم المعارضات والمعارضين ويمدّهم بأوراق إضافية للضغط والتفاوض. من هذه الناحية، نتوقع أن يقوم الكشف عن مختلف الوثائق المتعلقة بالدبلوماسية الأميركية والدبلوماسية العربية بدور في تنمية الوعي السياسي في البلدان التي تفتقر إلى الشفافية والمحاسبة. وفي الوقت نفسه، فإن التفاعل بين تنامي الوعي السياسي وردود الفعل الحكومية المبنية على عامل الخوف في المجتمعات العربية المغلقة سيكون من شأنه الدفع نحو دينامية اجتماعية وسياسية جديدة. وبدأ ذلك فعلًا بحسب ما تؤكده مظاهر الثورة ومطالب المشاركة السياسية والإصلاح في كل مكان من العالم العربي، منذ اندلاع الثورة في تونس واسقاط ديكتاتورية بن علي.

٦ ـ على المستوى الإقليمي، نرى أن عامل الشفافية (كشف التسريبات) سيتفاعل مع عامل الخطر لتكوين وعي جديد بالتحديات. وقد نرى في المستقبل القريب تحت هذا الضغط المزدوج (الشفافية والخطر) إما تسويات مذهلة لمشكلات إقليمية كانت حتى هذا الوقت مستعصية، وهو ما سيمثّل انتصارًا للدبلوماسية بفضل فضح الدبلوماسية، أو هروبًا إلى الأمام ومحاولات للتخلص من المشكلات عن طريق الحرب.

٧ ـ في الأحوال كلها، لم تحصل لدينا قناعة بأن نشر وثائق ويكيليكس الدبلوماسية عرّض الأمن القومي في الولايات المتحدة للخطر، أو أحدث ضغطًا قويًا من شأنه الدفع نحو تغيير سياساتها، كما هي الحال بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط.



الفصل الخامس عشر

إيران ووثائق ويكيليكس:
الجيران القلقون والدولة الطموح

فاطمة الصمادي

مقدمة

جاء رد الفعل الإيراني الأولي على نشر وثائق ويكيليكس في تصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في شأن العلاقات العربية ـ الإيرانية، الذي قال عنها إنها فاقدة للقيمة القانونية، خبيثة، شيطانية، ولن تنجح في تخريب علاقات إيران بجيرانها[1]. تبعت تصريحات نجاد تصريحات لمسؤولين إيرانيين انسجمت غالبًا مع ما جاء على لسان نجاد، بخاصة في ما يتعلق بالموقف من دول الخليج العربية. لكنّ كثيرًا من ردود الفعل الإيرانية لم يُلقِ بالًا لتصريحات نجاد، واندفعت الصحف والمؤسسات البحثية إلى بحث الظاهرة وإجراء مناقشة مستفيضة في شأن محتوى الوثائق. ومع تتابع النشر كانت أصوات عدة تحذّر من أن الجيران العرب لا يحملون نيّات طيبة، ويمثلون تهديدًا كبيرًا لأمن إيران ومستقبل مشروعها النووي. بل ذهبت بعض التحليلات إلى النظر إلى موقف بعض الزعماء العرب التي كشفتها الوثائق باعتبارها «إعلان حرب»، على الرغم من أنه جرى التشكيك في أن تكون هذه المواقف تلقى موافقة من جميع المسؤولين في تلك الدول، أو تحظى بتأييد الرأي العام العربي[2]. شككت إيران في صحة الوثائق، لكن نوابًا وسياسيين طالبوا الدول العربية بمواقف عملية ردًا على ما ورد في المراسلات[3] التي

(١) وردت تصريحات الرئيس الإيراني خلال مؤتمر صحافي عقد في طهران، يوم الإثنين ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، وبُثّ على فضائيتي العالم و«برس تي في» الإيرانيتين.

(٢) Marc Lynch, «What the WikiLeaks Cables Really Say about Arabs and Iran,» *Foreign Policy* (29 November 2010), <http://lynch.foreignpolicy.com/posts/2010/11/29/what_the_wikileak_cables_really_say_about_arabs_and_iran>.

(٣) طالب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي النائب فلاحت بيشه، في مقابلات صحافية ومقالات نُشرت على مدونته، بمواقف عربية عملية تدحض ما جاء في الوثائق في شأن تأييد توجيه ضربة عسكرية إلى إيران، بتاريخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ (١٤ آذر ١٣٨٩). يمكن مراجعة آرائه على الرابط التالي: <http://falahatpisheh.mihanblog.com/post/411>.

قاد مضمونها إلى نقد للسياسة الخارجية والدبلوماسية الإيرانية، والقول بفشلها في ما يتعلق بهذه القضية.

يقوم هذا البحث على فرضيتين رئيسيتين هما:

ـ عزّز ما كشفت عنه وثائق ويكيليكس في ما يتعلق بالعلاقات العربية ـ الإيرانية هاجسَ الأمن القومي لدى الجمهورية الإسلامية.

ـ قاد مضمون الوثائق إلى المطالبة بإجراء مراجعة للسياسة الخارجية الإيرانية وانتهاج سياسة جديدة.

يعالج البحث أيضًا فرضيات فرعية أخرى تقول بازدواجية الخطاب الإيراني وتعدد مستوياته تبعًا لنوع مستقبِل الرسالة (خطاب الداخل، خطاب الخارج).

يُجري هذا البحث محاولة لتحليل الخطاب الإيراني تجاه هذه المسألة، وعلى وجه التحديد قضية أمن منطقة الخليج والعلاقات الإيرانية ـ العربية، من خلال ما صدر عن المسؤولين الإيرانيين من تصريحات (الموقف من مضمون الوثائق)، وربط ذلك بدراسات سابقة عالجت قضية الأمن تحديدًا. ويرصد ما صدر عن مراكز الأبحاث والدراسات الإيرانية التابعة للجامعات والمؤسسات السياسية (تفسير الظاهرة، ما الآثار التي ستتركها على الدبلوماسية الإيرانية، أثرها في ما يتعلق بأمن منطقة الخليج، والتوصيات في شأن ذلك).

يرى باحثون إيرانيون أن عصر السريّة انتهى، لذلك على إيران، قبل أن تصدر حكمًا بحق ويكيليكس، أو تتخذ أي إجراءات في شأنه، أن تجري اختبارًا لكشف مدى صدق ما ورد في الوثائق على اعتبار أن ويكيليكس هو القضية الأكثر إثارة للجدل بعد فضيحة «ووترغيت» التي أطاحت نيكسون»[٤].

(٤) «بررسي ابعاد رسانه اى وسياسي ويكيليكس (بحث الأبعاد الإعلامية والسياسية لويكيليكس)،» ندوة متخصصة عقدت بتاريخ ٢٣ آذر ١٣٨٩ (١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠) في قاعة المؤتمرات التابعة لمركز الدراسات الاستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام، ونشرت أوراقها على الرابط التالي: < http://www.csr.ir/Center.aspx?lng = fa&subid = -1&cntid = 2255 >.

حذّرت أبحاث أخرى صدرت عن أساتذة في الاتصال الجماهيري المسؤولين الإيرانيين من تجاهل التأثير الكبير والمتبادل بين وسائل الاتصال الحديثة والمسؤولين، بخاصة مع النظريات التي تتحدث عن تعاظم دور وسائل الإعلام في المسير نحو الديمقراطية الإلكترونية (إي ـ موكراسي)[٥] وأثرها في تكوين الرأي العام.

صدرت عن باحثين متخصصين بقضايا الأمن والتسلح، وعن دبلوماسيين إيرانيين سابقين عمل بعضهم في منطقة الخليج، دعوات كثيرة تحض المسؤولين الإيرانيين على أخذ ما جاء في الوثائق على محمل الجد[٦]، بخاصة أن هذه القصة لم تنتهِ بعد، وأن الأيام المقبلة ستشهد المزيد بعد إطلاق مواقع شبيهة مثل موقع www.openleaks.com الذي أطلقه دانيال دومشيت ـ بيرغ، الشريك السابق لأسانج والمنافس الحالي له، وإطلاق المئات من المواقع الشبيهة. ولأن سياسة الموقع تقوم على التحرك في المجال الدبلوماسي، وبناءً على رد الفعل والسلوك اللذين ينشآن نتيجة نشر وثيقة ما يجري نشر غيرها من الوثائق. ويلاحَظ على السلوك الإيراني أنه لم يلجأ إلى تكذيب كل الوثائق، بل قام بتكذيب عدد منها، وتوظيف الآخر في المجال السياسي الداخلي أو الخارجي[٧].

---

(٥) محمد سلطاني فر، «**ابعاد پديدهاى رسانه اى ويكي ليكس** (أبعاد ظاهرة ويكيليكس)،» جلسة متخصصة عقدت في كلية أبحاث الثقافة والفن والاتصال في طهران، ونشرت أوراقها على الموقع الإلكتروني لوكالة مهر للأنباء بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٢ (٣٠ آذر ١٣٨٩)، <http://www. mehrnews.com/fa/newsdetail.aspx?NewsID = 1214499>.

(٦) سياوش صلواتيان، «ابعاد پديدهاى رسانه اى ويگيليگس (أبعاد ظاهرة ويكيليكس)،» جلسة متخصصة عقدت في كلية أبحاث الثقافة والفن والاتصال في طهران، ونشرت أوراقها على الموقع الإلكتروني لوكالة مهر للأنباء بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٢ (٣٠ آذر ١٣٨٩) على الرابط التالي: <http://www.mehrnews.com/fa/newsdetail.aspx?NewsID = 1214499>.

(٧) قامت الحكومة الإيرانية بتاريخ ١/ ١/ ٢٠١١ بنفي وتكذيب ما أورده تقرير لموقع ويكيليكس من أن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد تلقى صفعة من قائد الحرس الثوري في البلاد. وبحسب برقية دبلوماسية أميركية سرّبها هذا الموقع، فإن الجنرال محمد علي جعفري صفع أحمدي نجاد مطلع عام ٢٠١٠، في ما كانت طهران لا تزال تتعامل مع تداعيات انتخابات الرئاسة. لكن الناطق باسم الحرس الثوري الإيراني رمضان شريف نفى في تصريح لوكالة فارس للأنباء صحة التقرير، وقال إنه من «القصص الكاذبة». كما وصفت الصحافة الإيرانية الوثيقة التي تحدثت عن اغتيال إيران ١٨٢ طيارًا عراقيًا ممن شاركوا في الحرب العراقية ـ الإيرانية بأنها ادعاء غريب. على النقيض من ذلك، وظفت =

تضاعِف طموحات الجمهورية الإسلامية ومعارضتها القوية للسياسات الأميركية من أهمية منطقة الخليج بالنسبة إلى طهران. وبالعودة إلى عدد من الدراسات الإيرانية المهمة في ما يتعلق بهذه القضية، نجد أن وثائق ويكيليكس أعادت قضية العلاقات العربية ـ الإيرانية إلى واجهة البحث والجدل. يكشف هذا الفصل أن ما كشفته الوثائق يعزز من وجاهة دعوات سابقة في إيران أطلقتها مؤسسات بحثية ومتخصصون في قضايا الأمن الإقليمي بضرورة إنجاز اتفاقات تضمن الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج، وضرورة تكثيف التحرك الإيراني في المنطقة بالتركيز على الطاقة والأمن باعتبارهما مفتاحين أساسيَّين واستراتيجية لهذا التحرك، نظرًا إلى أن الجمهورية الإسلامية لا يمكنها مواجهة التحديات القائمة، إلا بترتيبات أمنية واقتصادية وسياسية تجري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق، واقترح بعضها إشراك اليمن في هذه الترتيبات. وفي وثائق ويكيليكس، ورد العراق محورًا في الجدال الإيراني، وهل كان العراق فرصةً أم تهديدًا للجمهورية الإسلامية.

الحقيقة تكشف الوثائق أن معظم السياسيين في منطقة الخليج والشرق الأوسط «لا يحملون موقفًا إيجابيًا من إيران». وعلى الرغم من أن المسؤولين الإيرانيين رأوا أن الوثائق «فاقدة للقيمة الدبلوماسية» إلا أنها يمكن أن تصلح أرضًا وحقل دراسة لعملية فهم دلالي لما يعنيه أمن المنطقة، ما يحتم على الفعل الدبلوماسي أن يتحرك في إطار البحث عن الشراكة والتعاون. وكانت مسألة الأمن محورًا أساسيًا في عمل مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه مع بدايات الحرب العراقية ـ الإيرانية، وحكمت هذه المسألة أيضًا سلوك الدول العربية، وعبّرت عن نفسها بشيوع

= الحكومة والصحافة الإيرانية المؤيدة لها ما نشر عن علاقة «الحركة الخضراء» والمعارضة الإيرانية بالولايات المتحدة الأميركية وتلقي الدعم من الخارج. انظر ما نشرته وكالة فارس بتاريخ ٢٨/ ١١/ ٢٠١٢ (٨ آذر ١٣٨٩) <http://www.farsnews.com/newstext.php?nn = 8909081835>.

وجرى التركيز على وثيقة تضمنت تصريحات لرئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام آية الله هاشمي رفسنجاني عُدَّت تحريضًا ضد الجمهورية الإسلامية، ونُشرت بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، ويمكن مراجعتها على هذا الرابط: <http://www.wikileaks.ch/cable/2009/12/09UNVIEVIENNA553.html>.

حالة من الـ «إيران فوبيا» لا تتوقف الولايات المتحدة الأميركية عن تغذيتها.

في تحليل لردود الفعل على ما تضمنته وثائق ويكيليكس في شأن العلاقات الإيرانية ـ العربية (الخليجية)، يمكن رصد أصوات عدّة تعاملت مع المضمون المشار إليه باعتباره يحمل صدقية عالية، ورأت أنه يكشف فشلًا دبلوماسيًا إيرانيًا في إقامة علاقات إيرانية ـ عربية تضمن أمن إيران وتحقق الثقة بسلمية برنامجها النووي. لكن هذه الدعوات، وإن كانت تحمّل الجهاز الدبلوماسي الإيراني الفشل في صنع علاقات تقوم على الثقة، رأت في الوقت ذاته فشل ما تسميه «سياسة التسامح والمداراة» مع الدول العربية، حيث لم تؤت الثمار المرجوّة منها ويجب تغييرها والعودة إلى السياسة الإيرانية التي سادت في بدايات الثورة والدبلوماسية التي صبغت الأيام الأولى للجمهورية الإسلامية تجاه العرب «لأنها جاءت بنتيجة أفضل».

فتحت وثائق ويكيليكس جدلًا في إيران في شأن «عجز دبلوماسي إيراني» في مخاطبة النخب العربية وكسبها على الرغم من «الشعارات المكلفة والحادة» التي تطلقها إيران، كما أن عدم النظر بجدية وواقعية إلى تأثيرات ويكيليكس يكشف عن ضعف الجهاز الدبلوماسي، مع ملاحظة أن المعارضة الإيرانية تستخدم ما جاء في الوثائق باعتباره ورقةً ضد الجمهورية الإسلامية.

عُدّت الوثائق دليلًا على فشل سياسة نجاد الخارجية في ما يتعلق بالعلاقات بدول الخليج. ورأى دبلوماسيون إيرانيون سابقون أن ما كشفته الوثائق يشير إلى أن إيران اعتمدت سياسة لم تزد من حدة التوتر في المنطقة فحسب، بل عززت التباعد الذي أوجد حالة من عدم الثقة فاقت سابقتها، دافعةً عددًا من الدول العربية إلى السعي إلى إسقاط نظام الحكم في إيران.

جرى التسليم بمحتوى الوثائق إلى درجة النظر إلى الإمارات العربية المتحدة باعتبارها تمثل اليوم «القاعدة الاستخبارية والأمنية الأولى في المنطقة بصورة لا سابق لها في تاريخ أي دولة، وأن آلاف أعضاء الشبكات الاستخبارية يرصدون أوضاع إيران السياسية، وأن مقرّ أهم القواعد الاستخبارية الغربية اليوم هو في إسرائيل والإمارات».

ولئن كان بعض الأصوات يرفض اعتبار «القلق الذي كشفت عنه

الوثائق لدى الدبلوماسيين والسياسيين العرب دلالة على تهديد استراتيجي للجمهورية الإسلامية» من دون أن ينفي تأثير ما يُسمّى «الحساسية العربية تجاه إيران»، بات واضحًا وجود خطاب إيراني آخر ينظر إلى الإمارات وبعض دول المنطقة باعتبارها «التهديد الأمني الأول لإيران»، بسبب ما يرى الخطاب أنه «نفاق وتحريض وسعي إلى إسقاط النظام».

هل ستحدث الوثائق تغييرًا في الدبلوماسية الإيرانية؟ إذا كانت الإجابة، بنعم، ما هي اتجاهات هذا التغيير وأبعاده؟ أسئلة يحاول هذا البحث الإجابة عنها.

أولًا: إيران في وثائق ويكيليكس

يُظهر البحث أن ٤ في المئة من كل الوثائق تدور حول إيران، أو تتطرق إلى موضوعات ذات علاقة بالشأن الإيراني، ويصل مجموعها إلى ٩٨٩٨ وثيقة، كُشف عن ١٠٤ وثائق منها فقط إلى الآن[٨]. وهذا يعني أن ١ في المئة فقط من الوثائق المتعلقة بإيران كُشف عنها. ويمكن تفكيك هذه النتائج كالتالي[٩]:

ـ ٦٧ في المئة من كل الوثائق تتعلق بالعلاقات الخارجية لإيران، والباقي (٣٣ في المئة) تتناول العلاقات الداخلية.

ـ كان موضوع الحد من الأسلحة (٣١ في المئة من الوثائق)، والإرهاب (١٦ بالمئة) وحقوق الإنسان (١١ في المئة) أهم القضايا المرتبطة بـ «الأحداث العالمية» الموجودة في الوثائق عن إيران.

ـ علاقات إيران الخارجية بالدول الأخرى: حازت علاقة إيران بالعراق (١٧ في المئة) أكبر عدد من الوثائق، تلتها علاقات إيران بتركيا وأفغانستان وألمانيا والصين وروسيا.

---

(٨) يمكن حصر كل الوثائق التي تتعلق بإيران من خلال الاستفادة من البحث على أساس الكلمات، وتعيين عدد من الوثائق في قاعدة البيانات الخاصة بموقع ويكيليكس. ويقصد بكل الوثائق هنا تلك التي كشف عنها (١٠٤ وثائق)، وكذلك التي لم يكشف عنها.

(٩) «سهم إيران از ادعاهای ویکی لیکس (حصة إيران من ادعاءات ويكيليكس)،» **تهران امروز** (طهران اليوم)، ٢٩ آذر ١٣٨٩ (٢٠/١٢/٢٠١٠).

ـ علاقات إيران بالمنظمات الدولية: نجد أن العلاقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (٧ في المئة من عدد الوثائق) ومجلس الأمن الدولي (٦ في المئة)، تأتي في المرتبتين الأولى والثانية.

ـ بما أن وثائق ويكيليكس تقوم أساسًا على الوثائق المسرّبة، فإن الموقع الجغرافي للبعثات الدبلوماسية التي صدرت منها هذه الوثائق يعتبر مؤشرًا مهمًا. ويظهر عرض أكثر من ٢٥٠ ألف وثيقة متاحة على موقع ويكيليكس أن أغلبها تسرب من وزارة الخارجية الأميركية، تبعت ذلك بالترتيب البعثات الدبلوماسية في أنقرة وبغداد وطوكيو.

ـ في خصوص ما يتعلق بكل الوثائق في شأن إيران، يجب القول إن حصة وزارة الخارجية الأميركية من التسريب بلغت ١٧ في المئة من إجمالي الوثائق. تأتي بعدها البعثة الدبلوماسية في بغداد (٧ في المئة)، وطوكيو (٥ في المئة)، تتبعها أنقرة وكابول وبكين ومكسيكو سيتي (٤ في المئة لكل منهما)، في ما تتوزع باقي النسب على مناطق مختلفة من العالم. وهذا ما يشير إلى أن أكثر الوثائق تسربت من دول مجاورة وقريبة لإيران.

إذا أردنا تصنيف هذه الوثائق وفق جدول زمني، نجد أن عام ٢٠٠٨ شهد معظم التقارير في شأن إيران (٢٤ في المئة)، ثم عاما ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ (٢٣ في المئة)، وعام ٢٠٠٦ (١٦ في المئة) وعام ٢٠١٠ (٥ في المئة). وهذا يعني أن ٩٢ في المئة من وثائق ويكيليكس في شأن إيران تعود إلى أعوام ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠.

كما تُظهر الوثائق أيضًا أن مجموع ما دُوّن فيها عن إيران بين عامي ١٩٧٢ و٢٠٠٢ يبلغ ١١٠ وثائق، أي واحد في المئة فقط من الوثائق كلها. وبصورة عامة فإن ما استخدمه المحللون من البيانات الخام، هو نصوص الوثائق التي كُشف عنها، لكن يجب الإشارة إلى أن ٠,٢ في المئة من كل الوثائق هو ما كُشف عنه حتى الآن. وإذا التزم السياسيون والمحللون الصبر حتى الكشف عن آخر وثيقة فإن ذلك سيستغرق وقتًا طويلًا، وقد لا يفيد هذا في قطف الثمار المرجوّة[١٠].

(١٠) «سهم إيران از ادعاهاى ويكى ليكس (حصة إيران من ادعاءات ويكيليكس)».

بالعودة إلى الوثائق المنشورة في هذه السلسلة، تصدّرت باكستان وإيران عناوين معظم الوثائق المنشورة (١٤ في المئة لكل منهما)، تليها موضوعات مثل أفغانستان (١٢ في المئة)، الأسلحة النووية الروسية (٨ في المئة)، وجيش الولايات المتحدة (٧ في المئة)،والصين والعراق والسعودية (٤ في المئة)، وغيرها من العناوين في المراتب اللاحقة.

في ما يتعلق بإيران أيضًا، حازت حصة العلاقات الخارجية في ١٠٤ وثائق نحو ضعفَي العلاقات الداخلية. والحقيقة أن محاولة الحؤول دون نشر وثائق ويكيليكس، لأسباب عدة، لا تبدو بسيطة، وبالتالي فإن الأجهزة الدبلوماسية في كل أنحاء العالم شرعت في تحليل جاد لهذه الوثائق، بخاصة مع الاعتقاد أن كثيرًا منها يمكن أن يشكل إطارًا تحليليًا للنحو الذي يُصنع فيه القرار في الولايات المتحدة.

ثانيًا: سيناريوهات ممكنة ومحاولات تفسيرية

طرحت التحليلات الإيرانية مجموعة من السيناريوهات لتفسير ظاهرة ويكيليكس يمكن حصرها في التالي[١١]:

السيناريو الأول: هو أن أميركا نفسها أقدمت على نشر هذه الوثائق لتحقيق بعض الأهداف السياسية الخاصة[١٢]. مع ذلك، فإن النتائج المترتبة على نشرها تُظهر أن أميركا هي المتضرر الأكبر من عملية النشر هذه؛ فما لحق بسمعتها الدولية لا يمكن ترميمه في مدة قصيرة. وهناك من يخالف هذا السيناريو ويرى أن أميركا لم تحقق شيئًا نتيجة إفشاء هذه الوثائق. ونظرية

---

(١١) يمكن الرجوع إلى: «ابعاد وپيامدهاى انتشار اسناد وزارت خارجه آمريكا توسط سايت ويكيليگس،» (تقرير نشر على موقع مركز الدراسات التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ (٩ دي ١٣٨٩))، <http://www.csr.ir/departments.aspx?lng=fa&abtid=01&depid=44&semid=433>.

(١٢) يعتقد رئيس لجنة الأمن الوطني والعلاقات الخارجية في مجلس الشورى الإيراني، علاء الدين بروجردي، أن نشر وثائق ويكيليكس يأتي ضمن عملية منظمة ومحددة الأهداف للولايات المتحدة الأميركية، والمقصود منها هو التأثير سلبًا في علاقات إيران بجيرانها العرب. ونشرت تصريحات بروجردي على الموقع الإلكتروني لوكالة مهر للأنباء بتاريخ ٣/ ١٢/ ٢٠١٠ (١٢ آذر ١٣٨٩)، <http://www.mehrnews.com/fa/NewsDetail.aspx?NewsID=1202899>.

المؤامرة يمكنها أن تفسر أي شيء وتقنع العقول البسيطة بسهولة ويسر. وعلى الرغم من أن التحليلات الإيرانية رأت أن رفض نظرية المؤامرة في هذه القضية، وفي كثير من الحالات، ليس بالأمر الهين، فإن أكثرية الآراء الإيرانية ذهبت إلى أنه لا يمكن الاعتماد على هذه النظرية لتحليل الظاهرة. فعملية الإفشاء جاءت في النتيجة على حساب أميركا بصرف النظر عن الدولة التي تحدثت عنها الوثائق(١٣). كما أن للأمر عواقبه في ما يتعلق بصورة أميركا وقوّتها وقدرتها على الإمساك بزمام الأمور.

السيناريو الثاني: يقوم على أن أفرادًا تمكنوا، بصورة مستقلة ومن دون دعم، من اختراق نظم المعلومات التابعة لوزارة الخارجية الأميركية ونشروا هذه الوثائق. تجدر الإشارة هنا إلى أن الوصول إلى نظم المعلومات التابعة لمؤسسات مثل وزارة الخارجية في كل أنحاء العالم من الصعب جدًا حدوثه من دون تعاون أناس من داخل النظام(١٤). ويجب أن نلاحظ أيضًا أن لموقع ويكيليكس سياسته الخاصة في شأن تحديد اختيار الوثائق ومواعيد نشرها، والحديث عن كشف المعلومات باعتباره هدفًا بحد ذاته، إضافة إلى القول بحرية تبادل المعلومات ونقلها، هو حديث لا يبدو منطقيًا على هذا الصعيد.

السيناريو الثالث: تتساءل التحليلات الإيرانية وفق هذا السيناريو: أي بلد وقع فيه الضرر الأكبر نتيجة نشر الوثائق؟ وأي بلد هو الأقل تأثرًا؟ وتظهر الآثار الناجمة عن إفشاء هذه الوثائق أن دولًا مثل أميركا وروسيا هي الأكثر تضررًا، في حين أن إسرائيل هي الأقل تضررًا(١٥). ويرجع أصحاب

---

(١٣) ناصر هاديان، «ابعاد سياسي افشاگري ويكيليكس (الأبعاد السياسية لتسريبات ويكيليكس)،» **ايرنا**، (٢٣ آذر ١٣٨٩)، ١٤/ ١٢/ ٢٠١٠، : <http://www.irna.ir/NewsShow.aspx?NID=30125778>.

(١٤) حميد رضا آصفي، «ابعاد وپيامدهاى انتشار اسناد وزارت خارجه آمريگا توسط سايت ويكيليكس (أبعاد ونتائج نشر وثائق وزارت الخارجية الأميركية بواسطة ويكيليكس)،» (مؤتمر، مركز الدراسات التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام، (٩ دي ١٣٨٩) ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠)، ونُشرت الأوراق المقدمة فيه على الرابط التالي: <http://www.csr.ir/departments.aspx?lng=fa&abtid=01&depid=44&semid=433>.

(١٥) «كليدواژه هايي براي رمزگشايي از معماي ويكيليكس ((كلمات مفتاحية لفك لغز ويكيليكس)،» تحليل نشر على موقع جهان نيوز المقرب من الحكومة الإيرانية بتاريخ ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ (١٠ آذر ١٣٨٩) يرى أن المؤسسات الصهيونية والأميركية الداعمة لإسرائيل =

هذا الرأي ذلك إلى أن الجماعات المؤيدة للصهيونية في أميركا واللوبي اليهودي قاموا بدور مؤثر في الكشف عن هذه المعلومات على الرغم من أن أسانج، في مقابلته الحصرية مع قناة الجزيرة[١٦]، عزا مهادنة إسرائيل في وثائق ويكيليكس وعدم إفشاء الوثائق ذات الصلة بها إلى سياسات الصحف والعقود التي أبرمتها مع ويكيليكس. وأن عدد الوثائق ذات الصلة بإسرائيل يصل إلى ٣٦٠٠ وثيقة. يلفت هذا التحليل الانتباه أيضًا إلى أن الفضاء داخل أميركا لا يسمح بانتقاد إسرائيل. لذلك يمارس دبلوماسيو الولايات المتحدة نوعًا من الرقابة الذاتية وحرصًا على ضبط ردود أفعالهم في ظل المناخ السياسي السائد في أميركا، المعادي لأولئك الذين يُعبّرون عن وجهات نظر تُصنّف باعتبارها ضد مصالح إسرائيل[١٧].

مع ذلك، يعتقد بعض الخبراء أن إسرائيل تضررت نتيجة الإفراج عن هذه الوثائق؛ إذ أعلنت إسرائيل أن قلقها تجاه إيران وبرنامجها النووي ينبع من إمكان وقوع محرقة أخرى بحق الإسرائيليين على يد إيران، لكن من الواضح أن هذه الوثائق تؤيد بوضوح مقولة أن إسرائيل تسعى إلى الحفاظ على احتكارها التفوق النووي في المنطقة، وأن تَقَدُّم إيران يُخرِج هذه المسألة من يد إسرائيل، ويُفقِدها التفوق والهيمنة، ويُعرّض مكانتها في المنطقة للخطر.

السيناريو الرابع: ينظر إلى ظاهرة ويكيليكس بوصفها أسلوبًا جديدًا في حركة احتجاج عالمية[١٨]. واعتمدت حركات الاحتجاج في القرن العشرين مجموعة متنوعة من الأساليب. وبعد الحرب العالمية الثانية، انتهجت حركة

= هي التي تقف وراء نشر وثائق ويكيليكس، والتحليل موجود على هذا الرابط: <http://www.jahannews.com/vdch--nz623nkmd.tft2.html>.

(١٦) «أسانج يتعهد بكشف جواسيس أميركا،» الجزيرة نت، ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1A29D3C5-0BE9-49D7-ACAB-1E646D478301.htm>.

(١٧) آصفي، «ابعاد وپیامدهای انتشار اسناد وزارت خارجه آمريكا توسط سايت ويكيليكس (أبعاد ونتائج نشر وثائق وزارت الخارجية الأميركية بواسطة ويكيليكس)».

(١٨) ضيا يبرور، «ويكيليكس يك بمب ديجيتالي است (ويكيليكس قنبلة رقمية)،» (تقرير لوكالة الأنباء الطلابية، **ايسنا**، ١٤/ ١٢/ ٢٠١٠)، <http://isna.ir/ISNA/NewsView.aspx?ID=News-1674577&Lang=P>.

الاحتجاج طريقةً مسلحةً وسريةً. وبعد عقد السبعينيات، كانت هذه الحركات سلمية ومدنية. وترى التحليلات الإيرانية المؤيدة لهذا السيناريو أن نقطة بدايتها كانت الثورة الإسلامية في إيران. وعبّرت عن نفسها من خلال الاحتجاجات في الشوارع. واليوم، يشهد العالم أحدث أشكال هذه الاحتجاجات، منها على سبيل المثال، حركة الاحتجاج ضد سياسات العولمة. وبدأت هذه الحركة على يد صحافيين من صحيفتَي **لوموند** و**الغارديان**، والتحقت بهما بعد ذلك أعداد كبيرة. يمكن اعتبار ظاهرة ويكيليكس حركة احتجاج من خلال الفضاء الإلكتروني مع شعار يقول بحرية المعلومات، وهي الحركة التي انضم إليها أناس من مختلف أنحاء العالم. وهذا أمر ممكن الحدوث بسبب الفضاء العالمي الجديد وتشكيل الحركات العابرة للحدود.

السيناريو الخامس: يركز على أن أميركا تسعى لإدارة ما كُشف عنه من وثائق، بخاصة أنها كانت المتضرر الأكبر، وحاولت إظهار نفسها مسؤولةً عن ذلك، ومن ثَمّ فهي لم تعمد إلى نفي وتكذيب ما جاء في الوثائق، لكنها قالت إن نشرها هو أمر يخالف القانون. في الواقع، يظهر هذا العمل نوعًا من الشفافية التي قد تقود أحيانًا إلى إسقاط النظام، لكنها على الأرجح تقود في نهاية المطاف إلى جعل النظام أكثر استقرارًا. وفي هذا الصدد، تسعى أميركا إلى تحويل التهديد الذي سببته الوثائق إلى فرصة. وتحاول السيطرة على نتائج النشر من خلال تهميش موضوع الوثيقة أو التركيز عليه، بما في ذلك البث الانتقائي للوثائق وتسليط الضوء على أجزاء من الوثائق المقدمة إلى وسائل الإعلام، سعيًا إلى السيطرة على العواقب السلبية. على سبيل المثال، للعلاقات بروسيا أهمية حيوية لإدارة أوباما، لذلك تسعى إلى عدم التركيز على الوثائق ذات الصلة بروسيا، في حين يُكَثَّف النشر في ما يتعلق بالوثائق التي تحمل مضمونًا ضد إيران. من ناحية أخرى، يلاحَظ أن أي حظر للموقع أو للصحف التي نشرت الوثائق لم يُطرح مطلقًا، وذلك دليل على أنه لا يمكن الإخلال بالتدفق الحر للمعلومات من خلال حظر المواقع.

في ما يتعلق بعلاقات إيران بدول المنطقة، جرى الاهتمام بالوثائق التي

كُشف عنها. وإن كان يرى كُثُر من المحللين أنها لم تأتِ بجديد، لكن ما أشار إليه معظم الخبراء هو أن بعض جيران إيران قلقون فعلًا من وقوع حرب تقود إلى العنف والدمار في المنطقة، وأن عملًا عسكريًا ضد إيران لن تتوقف حدوده عند إيران وحدها. وعبّرت هذه الدول عن خشيتها من رد فعل إيران الممكن على ذلك. وعلى النقيض مما سبق، أظهرت بعض الوثائق أن بعض قادة هذه الدول طالبوا بمهاجمة إيران. وعلى الرغم من أن لدى كل من إيران وهذه الدول خلافات في ما بينها، لكن تعبيرًا صريحًا عن هذه الخلافات من الناحية الدبلوماسية يوجد فضاءً جديدًا يولد التحدي ويخلق الفرص.

ثالثًا: إيران في استراتيجية أوباما

يُجري محمد جمشيدي تحليلًا لاستراتيجية حكومة أوباما تجاه إيران اعتمادًا على وثائق ويكيليكس، ويرى في تحليله أن وسائل الإعلام الغربية ركّزت بصورة مُنظّمة على محاور في الوثائق تتعلق بقضايا معينة في شأن إيران. وما قامت به وسائل الإعلام الغربية أنها حاولت إدارة الفضائح الجديدة للدبلوماسية الأميركية، وبدلًا من أن تُكشف السياسة الخارجية الأميركية على حقيقتها في هذه الوثائق، وتقوم الصحف بنقدها، حاولت الصحف تلميع الصورة، لكن دراسة أكثر دقة لهذه الوثائق تكشف أبعاد سياسة إدارة أوباما تجاه جمهورية إيران الإسلامية[١٩]. ويلخص جمشيدي هذه المسألة ضمن النقاط التالية:

١ - ترى إيران أن إدارة أوباما لم تكن منذ البداية صادقة مع الجمهورية الإسلامية. وكان باراك أوباما قد قال في رسالة التهنئة بعيد النيروز بتاريخ ١٩ آذار/ مارس ٢٠٠٩ إن الوصول إلى حل وسط بين إيران والولايات المتحدة «لن يتأتى من خلال التهديد». لكن، في الفترة ذاتها، أي ٢ و٣ آذار/ مارس ٢٠٠٩، تحدث دانيال غلايسر (Daniel Glaser)، رئيس إدارة مكافحة الإرهاب والجرائم المالية في وزارة الخزانة الأميركية، خلال

(١٩) محمد جمشيدي، «واگاوى استراتژى دولت أوبامادر قبال ايران براساس اسناد ويكيليكس (تحليل استراتيجية إدارة أوباما تجاه إيران على أساس وثائق ويكيليكس)،» (تقرير بحثي نشره مركز الأبحاث التابع لمجلس الشورى الإيراني، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠)، <http://www.majlis.ir/mhtml/modules.php?name=News&file=article&sid=3603>.

سفره إلى بروكسل، عن أن «أميركا ملتزمة نهجًا مزدوجًا في التعامل مع إيران وتدعم قائمة العقوبات الأوروبية الجديدة ضد إيران».

«وخلال اجتماع عقد أيضًا في ٣ آذار/ مارس حضرته ٧٠ شخصية من كبار الخبراء في مجال الشرق الأوسط ومنع انتشار الأسلحة النووية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، رحب غلايسر بشدة بالعقوبات المالية الأوروبية الموجهة ضد إيران، وقال صراحة إن «المحادثات وحدها ليست كافية»[٢٠].

في تقرير توجيهي أرسلته وزارة الخارجية الأميركية إلى عدد من سفاراتها في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، يجري التركيز على «عنصرين يجب أن يأتيا بشكل مترافق في استراتيجية «٥+١» تجاه إيران وهما «الحوافز والضغط». ويقول التقرير إنه من دون تهديد حقيقي من المستحيل أن تقوم إيران بتغيير استراتيجي، أو حتى تكتيكي[٢١]. وتُظهر الوثائق أنه في حين وصل التفاعل مع إيران إلى ذروته في الشهر الأول من رئاسة أوباما مستمرًا في ذلك أشهرًا عدة، واستمر حتى الانتخابات الرئاسية الإيرانية، فقد كانت إدارة أوباما فعليًا تسعى إلى تشديد العقوبات، ولم يكن الزعم أن الضغط جاء نتيجة عدم استجابة الجمهورية الإسلامية لدعوات واشنطن، أكثر من مجرد ادعاء.

٢ ـ حددت الولايات المتحدة بموجب اتفاق مع إسرائيل، في أواخر عام ٢٠٠٩، موعدًا نهائيًا لسياسة «الدبلوماسية البنّاءة» مع إيران. وبعد عام ٢٠٠٩ تقوم بمعارضة أي مبادرة دبلوماسية في شأن الملف النووي لإيران بشكل مقصود. وفي ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ بُحثت في اجتماع ضمّ مساعد وزيرة الخارجية الأميركية فيليب غوردون ووزير الخارجية التركي داود أوغلو مسألة تبادل الوقود، وآخر الاقتراحات المقدمة من الجانب الإيراني، ومقترحًا مقدّمًا من جيمس جونز، مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، وكيفية خروج اليورانيوم المنخفض التخصيب من إيران. وكما تشير وثيقة بهذا الصدد أصر غوردون على السلطات التركية العمل بفاعلية للوصول إلى نتيجة في شأن تبادل الوقود النووي. وحتى ذلك التاريخ كان لا يزال هذا

(٢٠) Wikileaks, 28/11/2010, <http://wikileaks.ch/cable/2009/04/09BRUSSELS536.html>.

(٢١) Wikileaks, 28/11/2010, <http://wikileaks.ch/cable/2010/01/10STATE9124.html>.

الفضاء هو السائد في محادثات جنيف الثانية التي عقدت في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩. وفي ذلك اليوم تحدث أوغلو هاتفيًا مع محمد البرادعي، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في شأن عملية المبادلة تلك[٢٢]. لكن من ناحية أخرى، تم خلال الجلسة الأربعين للجنة السياسية والعسكرية الأميركية الإسرائيلية المشتركة، التي عقدت في تلك الفترة (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩) مناقشة ثمانية طرق لتشديد العقوبات على إيران، ومن خلال التركيز على «الضغط المناسب»، بُحثت المحاور الأكثر تأثيرًا والأجدى للضغط[٢٣]. وترى إيران أن السياسة الفعلية للولايات المتحدة تجاهها تصاغ بالتشاور مع إسرائيل. بناءً عليه، يبدو أن دعم الولايات المتحدة للبرازيل وتركيا لتوظف الفشل في المحادثات من أجل زيادة شدة الضغط. هكذا، سعت أميركا وإسرائيل عام ٢٠١٠ إلى تكثيف الضغوط على إيران، بدلًا من الحلول الدبلوماسية[٢٤].

خلصت إيران بعد تقويم عدد من الوثائق إلى أن حكومة الولايات المتحدة لم تسعَ إلى التفاوض الفعلي من خلال الحد من خطورة التهديدات الإسرائيلية ضد إيران. كما سعى كبار المسؤولين الأميركيين في لقاءاتهم الدبلوماسية مع مسؤولي البلدان الأخرى إلى تضخيم حجم التهديد الإسرائيلي بتوجيه ضربة إلى إيران والحديث عن قرب لحظة الهجوم لإرهاب هذه البلدان، لكي تساهم في تكثيف الضغط على إيران وتسير جنبًا إلى جنب مع الإدارة الأميركية؛ فخلال سفر ألن تاتشر (Alan Thatcher)، مسؤول مراقبة التسلح والأمن الدولي في وزارة الخارجية الأميركية، إلى إسرائيل بتاريخ ١ـ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، ولقائه عاموس جلعاد، المسؤول السياسي والعسكري في وزارة الحرب الإسرائيلية، قال تاتشر: «لست متأكدًا من أن طهران قررت فعليًا امتلاك السلاح النووي، لكنها مصممة على إبقاء هذا الخيار ممكنًا»[٢٥]. ووفقًا للوثيقة التي تعود إلى عام ٢٠٠٥ في شأن النيّات الإسرائيلية تجاه

(٢٢) Wikileaks, 30/12/2010, <http://wikileaks.ch/cable/2009/11/09ANKARA1654.html>.

(٢٣) Wikileaks, 28/11/2010, <http://wikileaks.ch/cable/2009/11/09TELAVIV2500.html>.

(٢٤) جمشيدي، المصدر نفسه.

(٢٥) Wikileaks, 28/11/2010, <http://wikileaks.ch/cable/2009/11/09TELAVIV2500.html>.

البرنامج النووي الإيراني، أفاد بعض مسؤولي الشؤون الاستراتيجية في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن التقديرات التي وضعتها الحكومة والجيش الإسرائيليان، في شأن السقف الزمني أمام إيران لتتمكن من امتلاك سلاح نووي، حددت منذ عام ١٩٩٣ أن إيران ستكون قادرة بحلول عام ١٩٩٨على صنع قنبلة نووية [٢٦].

لكن على الرغم من حالة عدم اليقين الإسرائيلية من التهديد الإيراني، أشار وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس (Robert Gates) يوم في ٨ شباط/ فبراير ٢٠١٠ في اجتماع مع وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير (Bernard Kouchner) إلى أهمية الحديث عن إمكان توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية ضد إيران وتأثيره في حسابات أردوغان، مؤكدًا أن تصريحات مثل هذه من شأنها جذب الأتراك لينضموا إلى سياسة الضغط على إيران[٢٧]. وخلال لقاء وليام بيرنز (W. Burns)، نائب وزير الخارجية الأميركي، نظيره الصيني وانغ جياروي (Wang Jiarui) حاول بيرنز أن يلعب على وتر المصالح الاقتصادية للصين في منطقة الخليج. وقال إن استمرار إيران في تعزيز قدرتها النووية، سيجعل إسرائيل «بلا شك» تُقدِم على عمل ما، كما أن قلق الحكومات العربية من شأنه أن يجر المنطقة نحو سباق تسلح[٢٨].

ترى التحليلات الإيرانية أن المتهم الرئيسي الذي تشير إليه وثائق ويكيليكس، هو حكومة الولايات المتحدة وليس أي دولة أخرى؛ الوثائق تكشف عن نوع من الخداع والمكر الأميركيين في تفاعلاتها الدبلوماسية مع العالم. كما ترى أن دراسة هذه الوثائق من بوابة وسائل الإعلام الغربية مضلل جدًا. وعلى الرغم من أن وثائق الموجة الثالثة من ويكيليكس لم تركز بأي حال من الأحوال على إيران، فإن دراسة متأنية لوثائق السياسات الحكومية الأميركية تمثل تأكيدًا لاستمرارية السياسة التي انتهجتها إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) إزاء إيران في عهد أوباما. وترى أن وجهة

---

(٢٦) Wikileaks, 28/11/2010, <http://wikileaks.ch/cable/2005/03/05TELAVIV1593.html>.

(٢٧) Wikileaks, 29/11/2010, <http://wikileaks.ch/cable/2010/02/10PARIS174.html>.

(٢٨) Wikileaks, 28/11/2010, <http://wikileaks.ch/cable/2009/12/09BEIJING3313.html>.

نظرها هذه تأتي مدعومة بآراء عدد من المحللين المتخصصين بالشأن الإيراني الذين عملوا لحساب وزارة الخارجية. وجرى الاستشهاد بواحد من هؤلاء الأشخاص في مقالة له نُشرت في **هافنغتون بوست** (***Huffington Post***) في شأن تأثير هذه الوثائق في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة. وكتب ما يلي: «يجب أن يكون واضحًا الآن أن سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران لم تكن قائمةً على التفاعل الحقيقي في أي وقت من الأوقات، فالتفاعل وهو نهج طويل الأجل يعني إلقاء العصا جانبًا، لصنع حالة من الثقة بين جانبي الصراع، وتشكيل قناعة بأن خوف كل طرف من الآخر لا أساس له. ومنذ البداية وجدنا أن اتباع هذا النهج أمر غير محتمل، وبدلًا من ذلك استخدمنا سياسة «العصا والجزرة» التي انتهجتها إدارة بوش. والاختلافات الرئيسية بين نهجي بوش وأوباما أن أوباما حاول إصلاح الأخطاء التكتيكية للحكومات السابقة من خلال التخلي عن فكرة تغيير النظام، والمشاركة الدبلوماسية مع حلفائها وإزالة الشروط المسبقة للمفاوضات. على الرغم من تغيير التكتيكات، فإن هدف أوباما كان هو نفسه هدف إدارة الرئيس جورج بوش، أي إجبار إيران على التخلي عن القضية النووية باستخدام الضغط»[٢٩].

رابعًا: أمن الخليج حاجة إيرانية متعاظمة

تبدو قضية الأمن، بخاصة في منطقة الخليج، هاجسًا ملحًا بالنسبة إلى إيران ومخططي سياستها، وخلال السنوات الخمس السابقة لكتابة البحث، صدرت دعوات متكررة من مؤسسات بحثية رسمية[٣٠] إلى ضرورة التوصل إلى اتفاقية أمنية في الخليج. وتقول هذه الدراسات إن التحديات القائمة لا يمكن للجمهورية الإسلامية مواجهتها إلا بترتيبات أمنية واقتصادية وسياسية

(٢٩) Reza Marashi, «WikiLeaks: U.S. -Iran Relations 'Now What' Moment?» *Huffington Post*, 30/11/2010, <http://www.huffingtonpost.com/reza-marashi/wikileaks-usiran-relation_b_789673.html>.

(٣٠) من أبرز هذه المؤسسات مركز الأبحاث التابع لمجلس الشورى الإسلامي، ويمكن متابعة ما يصدر عنه من دراسات على موقعه على الإنترنت: <http://www.majlis.ir/mhtml/index.php?newlang=farsi>,

ومركز الأبحاث التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام <http://www.csr.ir/center.aspx?lng=fa>,

وكذلك مركز الأبحاث السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية <http://www.ipis.ir/>.

بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق، واقترحت بعض الدراسات إشراك اليمن في هذه الترتيبات. ويجمع عدد من الأبحاث الصادرة عن قسم العلاقات الدولية في مركز دراسات مجمع تشخيص مصلحة النظام مطلع عام ٢٠١١ على أن السياسات الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة الأميركية في منطقة الخليج، والوجود المكثف لقواتها بعد عام ١٩٩٠، هي سبب أساسي في تعزيز مأزق الأمن في هذه المنطقة، وهي تقف عائقًا يضعف السعي إلى التقارب بين إيران والدول العربية[٣١].

دعا بحث حمل عنوان «التعاون العسكري والأمني بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون الخليجي»[٣٢] الإدارة الإيرانية إلى إدامة سياسة التقارب مع الدول العربية الخليجية، ويرى أن خطة نجاد المقترحة خلال اجتماع مجلس التعاون الذي عُقد في قطر عام ٢٠٠٨ تصلح أرضية لمواصلة الحوار. وتتضمن الخطة الإيرانية ١٢ بندًا تدعو إلى اتفاقات تجارية وأمنية بين دول المنطقة.

١ ـ تحديات الأمن والطاقة

يشير بحث كتبه أمين روان بد وصدر عن مركز الأبحاث التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام[٣٣]، إلى أن واشنطن سعت على الدوام لإيجاد جو نفسي وسياسي معادٍ لإيران ونيّاتها في منطقة الخليج العربي، واستخدمت ذلك بفاعلية لمنح المشروعية لحضورها العسكري المكثف، وكان عنوان «التهديد الإيراني» وسيلة الولايات المتحدة لتعزيز روابطها الأمنية والعسكرية مع الدول العربية، وعبّر ذلك عن نفسه بعدد من الاتفاقيات الدفاعية الثنائية...»[٣٤]. في

(٣١) محمود واعظي، «شوراى همگارى خليج فارس وقدرت هاى غربى: تداوم وتغيير در حوزههاى تعامل (مجلس التعاون الخليجي والدول الغربية: الاستمرارية والتغيير في مجالات التفاعل)،» العدد ٢٨، آبان ١٣٨٩ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠).

(٣٢) امين روان بد، «همگارى هاى نظامى ـ امنيتى ايالات متحده وگشور هاى شوراى همگارى خليج فارس: چالشها وراهبردهاى جمهورى اسلامى ايران (التعاون العسكري بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والاستراتيجيات لجمهورية إيران الإسلامية)،» مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام، التقرير الاستراتيجي، العدد ١٩٦ (بهمن ١٣٨٦ (٢٠٠٧)).

(٣٣) صدر ضمن سلسلة التقارير الاستراتيجية وحمل الرقم ١٩٦.

(٣٤) المصدر نفسه.

السياق نفسه، دعت دراسة لمركز الأبحاث التابع لمجلس الشورى الإيراني إلى خارطة طريق إيرانية في آسيا، وركزت الدراسة على ضرورة الوصول إلى حل أمني لمواجهة تهديد القواعد العسكرية الغربية في منطقة الخليج.

نشر مركز أبحاث المجمع في وقت سابق تقريرًا أعده فريق دراسات الأمن الدولي والإرهاب، وحمل عنوان «وجهات نظر متعددة في شأن الأمن المستقبلي لمنطقة الخليج»[٣٥]. وأشار البحث إلى أن المنطقة تتصدر قائمة أولويات السياسة الخارجية الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتعاظمت هذه المسألة الأمنية عقب هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣. ويتوقع التقرير استمرار ذلك في المستقبل، وهو ما يعزز من مشكلات المنطقة أمنيًا.

ترى الدراسة أن احتواء المنطقة احتياطيات كبيرة من الطاقة كان سببًا في زيادة الوجود العسكري الغربي. ويضاعف سعي الجمهورية الإسلامية إلى الوصول إلى الطاقة النووية واستخدامها في المجال السلمي، ومعارضتها القوية للسياسات الأميركية وقضايا مشابهة، من أهمية منطقة الخليج بالنسبة إلى طهران. وترى أن واشنطن تسعى، من خلال اختبار خيارات متعددة إلى توظيف المنطقة قدر الإمكان لخدمة أهدافها العسكرية والأمنية. لذلك فإن الجمهورية الإسلامية، بوصفها أكثر دول المنطقة تأثيرًا، تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى تحليل وبحث الخيارات الأمنية الموجودة لانتخاب أنسب الطرق المتاحة لتعزيز أمن المنطقة والحفاظ على مصالحها.

يشدد بحث موسّع أعده محمود واعظي في شأن الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج[٣٦]، على ضرورة تكثيف التحرك الإيراني في المنطقة بالتركيز على

---

(٣٥) «ديدگاه هاى گوناگون در خصوص آينده امنيت در منطقه خليج فارس وراهگارهاى ج. ا. ايران (وجهات نظر مختلفة في ما يتعلق بمستقبل أمن منطقة الخليج الفارسي واستراتيجيات جمهورية إيران الإسلامية)،» (تقرير استراتيجي، قسم أبحاث الأمن والإرهاب، مجمع تشخيص مصلحة النظام، شهريور ١٣٨٥ (٢٠٠٦)).

(٣٦) محمود واعظي، «ترتيبات امنيتى خليجفارس (الترتيبات الأمنية في الخليج)،» (دائرة أبحاث السياسة الخارجية، مركز أبحاث مجمع تشخيص مصلحة النظام، شهر يور ١٣٨٥ (٢٠٠٦)).

موضوع الطاقة والأمن باعتبارها مفاتيح أساسية واستراتيجية لهذا التحرك. ويرى البحث أن المنطقة لم تفقد أهميتها منذ زمن النفوذ البرتغالي، لكن التحولات الكبرى التي شهدتها في السنوات الأخيرة، وبخاصة في العراق، زادت من أهميتها. وفي السنوات الأخيرة عقدت مؤتمرات ومحادثات أمنية مكثفة ومتعددة داخل المنطقة وخارجها خُصصت لبحث ترتيبات أمن الخليج. والحقيقة أن إيران تُعَدُّ واحدة من أهم اللاعبين السياسيين في هذا الجانب، وأن لأي خطة تقترح على هذا الصعيد أهميةً بالغةً بالنسبة إليها.

يكشف الرصد الذي أجراه واعظي للتحولات المؤثرة في الترتيبات الأمنية في الخليج منذ القرن السادس عشر إلى اليوم والقوى المؤثرة على هذا الصعيد، وكذلك المحاولات الأميركية التي أدت شيئًا فشيئًا إلى أن تحل بنفوذها محل المملكة المتحدة في الخليج، أن إيران والسعودية كانتا في العقود الأخيرة ركنَي أمن المنطقة، ومثّلت تحولات العراق العامل الأساسي المؤثر في حاضر الخليج ومستقبله.

لا يمكن على هذا الصعيد إغفال دور الطاقة وأثرها في أمن منطقة الخليج مستقبلًا. ووفقًا للتقديرات، تحوي منطقة الخليج ثلثي احتياطي النفط، وثلث احتياطي الغاز في العالم[٣٧]، والطلب على الطاقة في نمو متصاعد وبخاصة من طرف الدول الآسيوية، وبشكل كبير من جانب الصين والهند. وستكون الطاقة وفق ما تتحدث عنه التقارير الاستراتيجية الإيرانية عاملًا مؤثرًا في التحولات الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة آسيا ومنطقة الخليج بشكل خاص[٣٨]. وسيكون لعامل الاستقرار في الخليج أثره الكبير في سوق الاقتصاد العالمية؛ فدول الخليج تنتج يوميًا ٢٣ مليون برميل من النفط، أي ما يعادل ٢٧ في المئة من الإنتاج العالمي. وتتوقع الأرقام العالمية حتى عام ٢٠٢٥ أن تصدّر منطقة الخليج ٣٦ مليون برميل

---

(٣٧) الهام فرهادي، «إيران وامنيت انرژى (إيران وأمن الطاقة)،» (دائرة أبحاث السياسة الخارجية في مجمع تشخيص مصلحة النظام، التقرير الاستراتيجي، العدد ٣٢٦)، ص ٨.

(٣٨) محمود واعظي، «ديپلماسيانرژيايران وقدرتبزرگدرخليجفارس (دبلوماسية الطاقة الإيرانية والقوى العظمى في الخليج الفارسي)،» (قسم أبحاث السياسة الخارجية، مركز الدراسات التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام (آذر ١٣٨٩ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠))، ص ١٢٣ ـ ١٣٠.

من النفط يوميًا[٣٩]، وستعتمد اقتصادات الدول، وبخاصة النامية في آسيا، على طاقة الخليج بشكل حيوي، وستؤثر أي توترات سياسية، صغيرة أكانت أم كبيرة، في هذا الجانب بصورة واضحة[٤٠].

يورد بحث واعظي مجموعة من النظريات التي اقترحها الباحثون السياسيون في شأن أمن منطقة الخليج، وتعكس كل واحدة منها قابلية تنفيذها بالتوافق مع أهداف القوى المؤثرة في المنطقة. ووفقًا للإطار الأمني يمكن رصد ثلاثة نماذج في ما يتعلق بأمن الخليج هي:

أ ـ نموذج السياسة الواقعية والتنافس السياسي: ويقوم على قاعدة التهديدات المعلنة والمخفية، وهو مركب من أقطاب عدة تقوم روابطها على المنافع والخسائر، ويعزز من منطق توازن القوى. وبناءً عليه، لا يوجد صديق أو عدو دائم، ولكل الدول مصالح مشتركة، ولديها تعاريف متشابهة في موضوع الأمن، ويمكن التنبؤ بالأولويات السياسية للدول، ما يبعث على بناء الثقة.

ب ـ نموذج التفوّق: ويتضمن غلبة مصالح ومنافع مجموعة من الدول على مصالح ومنافع مجموعة أخرى، ويُفاد من الوسائل العسكرية والاقتصادية لتطبيق السياسات[٤١]. وفي هذا النموذج يوصف الأصدقاء والأعداء وفق شعار «من ليس معنا فهو ضدنا». واستخدم هذا النموذج مؤخرًا للحؤول دون انتشار الأسلحة النووية ووصول التكنولوجيا إلى عدد من الدول، وتضمّن حملات عسكرية استباقية.

ج ـ نموذج الأمن المشترك: ويركز على أن كل الدول تستطيع الحصول على أمن نسبي، من خلال القبول والوفاء بعدد من التعهدات، ولا يقتصر على الحلفاء، ويجعل الأعداء يقبلون بقيود قانونية وفنية، حتى مع

(٣٩) فرهادي، «إيران وامنيت انرژى (إيران وأمن الطاقة)».

(٤٠) علي رضا قنبري ومحمد امين نادريان، «دگرگونيهاى امنيت انرژى وفرصت هاى پيش روى ايران (التغيرات والفرص التي تواجه أمن الطاقة في إيران)،» **اطلاعات سياسي اقتصادي**، العدد ٢٦٥ ـ ٢٦٦ (١٣٨٨ (٢٠٠٩))، ص ٧٧.

(٤١) واعظي، «ترتيبات امنيتى خليج فارس (الترتيبات الأمنية في الخليج)».

غياب الثقة بين الأطراف المشاركة في هذه التعهدات، للوصول إلى أمن مشترك. ويعرّف هذا النموذج الأمن بأنه مشاع للجميع[٤٢].

قدم المنظرون الأميركيون في السنوات الأخيرة طرحًا يتضمن تشكيل اتحاد دفاعي بمشاركة مجلس التعاون الخليجي والعراق والولايات المتحدة الأميركية، يهدف إلى إقصاء إيران عن أي ترتيبات أمنية تخص منطقة الخليج، ورأت في ذلك مدخلًا لإعطاء المشروعية لوجودها العسكري على الأراضي العربية. ويؤكد واعظي حدوث تحول في سياسات الدول الخليجية في السنوات الأخيرة. ويرجع ذلك إلى تنامي الرأي العام الإسلامي المعارض لسياسات التدخل الأميركية في الدول الإسلامية، مشيرًا إلى أن ذلك وجّه تحذيرًا إلى زعماء مجلس التعاون الخليجي بأن مثل هذا الاتحاد من شأنه، فضلًا عن إضفاء الشرعية على الوجود الأجنبي، أن يضع علامات استفهام على شرعية حكومات هذا المجلس. وفي السياق ذاته أبدى العراق معارضة لهذه الفكرة. وبناءً عليه فإن دول مجلس التعاون بدأت تشعر بالحاجة إلى نموذج لترتيب الأمن يقوي من هويتها الوطنية وشرعيتها السياسية[٤٣].

ترى البحوث الإيرانية في مجموعها أن نظام صدام حسين مثّل، طوال فترة حكمه حتى انهياره عام ٢٠٠٣، منبع التهديد الأمني لدول الخليج، وكان صدام حسين هو المشترك في الحروب الثلاثة التي شهدتها المنطقة، وساد الخليج طوال ٢٥ عامًا جو الحرب والرعب، وكما أن نظام صدام كان «مصدر تهديد لدول المنطقة، فإن سقوطه كان عاملًا في تبديلها إلى منطقة يكبر فيها التنافس على التسلّح، وسببًا لوجود واسع للغرباء»[٤٤]. وترى إيران

---

(٤٢) Michael Kraig, «Assessing Alternative Secruity for the Persian Gulf,» Middle East Policy Council, vol. 1, no. 3 (Fall 2004), <http://vps.stanleyfoundation.org/programs/rapp/papers/coalition.pdf>.

(٤٣) Kenneth M. Pollack, «Securing the Gulf,» *Foreign Affairs* (July-August 2003), <http://www.foreignaffairs.org/20030701faessay15401/kenneth-m-pollack/securing-the-gulf.html>.

(٤٤) جيمز راسل، «استراتژى، امنيت وجنگ در عراق: ايالات متحده وخليج فارس در قرن ٢١ (الاستراتيجية، الأمن والحرب في العراق: الولايات المتحدة والخليج الفارسي في القرن ٢١)،» ترجمة بيروز ايزدى (تقرير تحليلي، مركز الدراسات الاستراتيجية، قسم أبحاث السياسة الخارجية، العدد ١٣٦، خرداد ١٣٨٥ (٢٠٠٦))، ص ١٣.

في مجريات العملية السياسية في العراق خطوة على طريق طويلة لئلا يكون البلد الجديد مصدر تهديد لجيرانه. ولن يكون أمام العراق سوى خيار تقوية روابطه الأمنية مع جيرانه ضمن ترتيبات تضمن أمن منطقة الخليج بشكل عام. لكن ذلك سيكون رهنًا باستقرار الأمن والعملية السياسية في العراق[٤٥].

كانت واشنطن دائمًا حاضرةً بصفة عضو مراقب في الاتفاقيات الأمنية كلها التي شهدتها المنطقة. وبعد تحرير الكويت وقعت اتفاقيات أمنية ثنائية مع كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي على حدة، باستثناء السعودية التي تحفظت عنها لأسباب داخلية. وبحسب الدراسات فإن الزعماء الخليجيين لم يبدوا حماسة لهذه الاتفاقيات، وهو ما حال دون تحولها إلى اتفاقيات متعددة الأطراف.

يجمع المحللون السياسيون على أن حلفًا مثل الناتو غير ممكن في منطقة الخليج العربي، وأن عضوية أميركا بشكل رسمي في أي ترتيبات أمنية للمنطقة أمر غير بنّاء. وتميل دول الخليج إلى ترتيبات أمنية تكون تحت سلطتها هي، ويرى الزعماء الخليجيون في ذلك تعزيزًا لشرعية حكمهم. ويوضح واعظي أنه في الظروف القائمة فإن عضوية الولايات المتحدة بشكل رسمي في أي اتفاقيات أمنية ستوصل المشاركة الإيرانية إلى الحد الأدنى، في حين أن نجاح أي ترتيبات يقتضي حضورًا إيرانيًا فاعلًا، ويعتبر ذلك سببًا في دعوة الخبراء الأميركيين إلى أن تكون مشاركة بلادهم بصفة مراقب، لا بصفة عضو رئيسي[٤٦].

تضع الأبحاث الإيرانية خروج إيران من المعسكر الغربي مع انتصار الثورة الإسلامية، وعدم دخولها أي معسكر آخر، في مقدمة الأسباب التي أوجدت حالةً من العداء للجمهورية الإسلامية في الخليج العربي. وتؤكد أن

---

(٤٥) محمود واعظي، «ثبات سازى وامنيت در خليج فارس نقش متقابل عراق جديد وگشور هاى منطقه (تحقيق الاستقرار والأمن في الخليج الفارسي ودور العراق الجديد ودول المنطقة)،» مركز الدراسات الاستراتيجية، مجمع تشخيص مصلحة النظام، ١٣٨٩ (٢٠٠٩)، والبحث موجود على هذا الرابط: <http://www.csr.ir/departments.aspx?lng = fa&abtid = 07&&depid = 44&semid = 2073>.

(٤٦) محمود واعظي، «ترتيبات امنيتي خليج فارس،» **راهبرد**، العدد ٤٠، صيف ٨٥.

الغرب ساهم في إيجاد حالة الخوف من النظام الإسلامي في إيران وإمكان تصدير الثورة، وهو ما جعل هذه الدول ترى في دعم نظام البعث في العراق آلية لصد هذا الخطر. وتؤكد إيران أنها وقفت على الدوام أمام سعي الاتحاد السوفياتي السابق إلى الوصول إلى منطقة الخليج عبر أفغانستان وباكستان، كما عارضت التدخل الأميركي فيه. وترى أن انهيار الاتحاد السوفياتي عزز من حالة العداء الأميركي لإيران، وبدت حالة العداء أكثر وضوحًا بعد احتلال العراق، إذ إن استمرار الوجود الأميركي في المنطقة بحجة محاربة الإرهاب رتب ظروفًا أمنيةً جديدة تشكل ثقلًا على كاهل الجمهورية الإسلامية، وهو ما يجعل من سعي إيران إلى إيجاد اتفاق أمني مع دول الخليج مسألة غاية في الأهمية. وتميل إيران إلى نموذج الأمن المشترك آلية لذلك.

تقترح الدراسات الإيرانية آليات عدة للوصول إلى اتفاق أمني في منطقة الخليج، وتؤكد أن نجاح ذلك رهن بطبيعة وتركيبة النظام وطريقة تعامل الأعضاء في ما بينهم، وتوصي بنموذج الإدارة المشتركة، وترى أنه قادر على زيادة حالة عدم الاستقرار داخل دول المنطقة وإضعاف قدرتها على الوقوف في وجه التهديدات الخارجية. وللوصول إلى ذلك لا بد من فتح حوارات أمنية منظمة ودورية، متوسطة وعالية المستوى[٤٧].

تتوقع الدراسة أن تؤدي هذه الحوارات إلى صوغ الإطار العام الذي سيؤدي إلى عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة. وتقترح أن ترافق المحادثات إجراءات لبناء الثقة والتعبير عن حسن النيّات على صعيد تبادل المعلومات الأمنية وإجراء المناورات العسكرية وتبادل المراقبين، والوصول في النهاية إلى توافق على الحد من التسلح وإيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وترى إيران عدم حصر المحادثات في الجانب الأمني، بل ترافقها محادثات على الصعد البيئية والمائية وأمور المناخ وتأمين حركة السفن بين مضيق هرمز وعُمان، وبين عمان والإمارات العربية المتحدة[٤٨].

---

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) «ايران واعراب (إيران والعرب)،» **دورية مركز أبحاث مجمع تشخيص مصلحة النظام**، العدد ٢١، مرداد (١٣٨٨ (٢٠٠٩))، ص ٢٧.

تحدد الدراسات الإيرانية ثلاثة أهداف محورية في سبيل الوصول إلى نموذج مناسب للبدء بمشاورات للوصول إلى اتفاق أمني لمنطقة الخليج وهي:

- بناء الثقة واعتماد المشورة.
- توسعة الدبلوماسية الاستباقية.
- ابتكار طرق ملائمة لحل الخلافات.

تنص الترتيبات الأمنية المقترحة على دور حيوي للمنظمات غير الحكومية، بخاصةً في مجال الاستماع إلى آراء الخبراء وذوي الاختصاص ودور مراقب لعدد من الدول. وبالإجمال، فإن الترتيبات التي تقترحها إيران تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز قدرة دول المنطقة على مواجهة الأخطار التي تتهدد الصلح والاستقرار من دون الحاجة إلى الاستعانة بالقوات الخارجية.
- تهيئة آليات العمل الملائمة لإيجاد حلول سلمية في مسائل الخليج الخاصة.
- تشخيص المنافع والمصالح المشتركة لدول المنطقة.
- إزالة حواجز انعدام الثقة.
- توسعة مجالات التعاون والتقارب.

٢ ـ علاقات الأمن والجوار: بناء الخريطة الإدراكية

يرى أستاذ العلاقات الدولية في جامعة طهران إبراهيم متقي[(٤٩)]، أن الوثائق التي نشرت في موقع ويكيليكس لا تتضمن الحديث عن أي نهج جديد للعلاقة مع إيران، وكل ما تضمنته الوثائق على هذا الصعيد جرى طرحه في السابق. ومنذ عام ٢٠٠٦ زادت الضغوط السياسية ضد إيران على

(٤٩) إبراهيم متقي، «امنيت منطقه اى واسناد ويكيليكس (الأمن الإقليمي ووثائق ويكيليكس)،» مركز بين المللي مطالعات صلح، ٢٠ آذر ١٣٨٩ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠)، والمقالة منشورة على الرابط التالي: <http://peace-ipsc.org/fa/?p=1014>.

المستويين الإقليمي والدولي، وتسعى جهات فاعلة عدة إلى توفير أساس لمواجهة أمنية مع إيران. وبطبيعة الحال، تقدم هذه الجهات الفاعلة هذا النهج وفقًا للأهداف التي حُدِّدت. ويعتقد متقي أن ميدان الدبلوماسية واسع ومتنوع بما فيه الكفاية ليثير الكثير من هذه التعبيرات من الدبلوماسيين.

من ناحية أخرى، تبين طبيعة هذه الوثائق أن أيًا منها لا يحمل طبيعة سرية بشكل كامل؛ فموضوع وثائق ويكيليكس ومحتواها يعكسان التقارير التي أعدها دبلوماسيون من بلدان مختلفة. بعض الوثائق الأخرى تبين أن المسؤولين في السلطة التنفيذية أو ممثلين للدبلوماسية الأميركية ووزارة الخارجية بادروا بتقديمها. ولا تعدّ أي من الوثائق دليلًا على أسلوب اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأميركية؛ فالأدبيات الواردة فيها لا تشير إلى «خيارات تنفيذية» لوزارة الخارجية، أو المؤسسات الدبلوماسية ـ الاستراتيجية[٥٠].

يذهب متقي إلى ما ذهب إليه ممثلو الدبلوماسية والخبراء الاستراتيجيون بأن هذه الوثائق هي تقارير تحليلية وصفية لا قيمة لها من الناحية الأمنية. ويرى أن الموجة السياسية والإعلامية في شأن هذه القضية لا يمكن أن تترك الكثير من التأثير في السلوك السياسي لأميركا؛ فهي من حيث التأثير تشبه الوثائق التي كشفها «طلاب خط الإمام» عقب اقتحامهم السفارة الأميركية في طهران عام ١٩٨٠ لجهة افتقارها إلى القيمة الاستراتيجية للمؤسسات الأمنية الأميركية؛ فالوثائق التي نشرت بعد الاستيلاء على السفارة الأميركية لم تترك تأثيرًا يذكر في ضرورات وهياكل الأمن الاستراتيجية للولايات المتحدة.

تسعى بعض بلدان الشرق الأوسط إلى وضع إيران في مواجهة الضغوط الاستراتيجية والاقتصادية للدول الأخرى. ويذكر هنا أن نتنياهو واظب، خلال اجتماعه مع المسؤولين الأميركيين، على توظيف موقف البلدان العربية من إيران، لتضخيم مقولة أن إيران تشكل تهديدًا لمنطقة الشرق الأوسط، ونقل عنه تأكيده أن إيران لا تُعَدُّ تهديدًا لإسرائيل فحسب، بل تمثّل تهديدًا للدول العربية أيضًا. وقال في تعليقه على تسريبات ويكيليكس

(٥٠) المصدر نفسه.

إن «العرب يتفقون مع الموقف الإسرائيلي الذي يرى في إيران الخطر الرئيسي في الشرق الأوسط»[٥١].

على الرغم من أن المسؤولين الإيرانيين أجمعوا على أن وثائق ويكيليكس لا قيمة لها من الناحية الدبلوماسية، فإنه يمكن الحديث عن نهج جديد من التفاعل بدأ بالتشكل في البيئة الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط والخليج. كما يمكن أن يستخرج الباحثون شكلًا لـ «علم الدلالة الأمني الإقليمي» من بطن وثائق ويكيليكس. وتوجب ضرورات العمل الدبلوماسي التركيز على المفردات ذات الدلالات التي تعزز التعاون، وينبغي ألا يقوم اللاعبون الأساسيون في المنطقة بتعريفها في جو من انعدام الثقة[٥٢].

خامسًا: أنماط التفاعل في ظل نشر الوثائق

يجري تعريف الثقة وعدم الثقة في السياسة الدولية بصورة متساوية. ولكل دولة مصالح وأهداف وطنية. ولا يمكن تقديم تفسير وتعريف للمصلحة الوطنية خارج الفضاء الإدراكي - الاستراتيجي. وما نُشر في وثائق ويكيليكس يمكن أن يكون رمزًا للواقعية التحليلية ـ التفسيرية التي يمكن أن يتابعها الدبلوماسيون ووسائل الإعلام وعناصر التأثير في سياسة الأمن القومي للمنطقة. ولا تُظهر هذه الوثائق أي إجراءات فورية وعملية ضد إيران. والكثير مما تضمنته الوثائق يمكن تصنيفه تحت باب إعادة إنتاج الأدبيات المتداولة التي جرى توليدها من جانب الدول الغربية في مرحلة أولى، ثم من خلال موظفيها التنفيذيين ودبلوماسييها في المنطقة.

لا يحمل هذا النهج من حيث التهديدات الإقليمية آثارًا فورية في ما يتعلق بإعمال التهديدات. واختبرت بلدان الشرق الأوسط ودول الخليج، كما يرى متقي في هذا المجال، أن «الأمن الإقليمي» يتبع دائمًا قانون «الأواني المستطرقة»؛ ففي أي وقت يتعرض بلد من بلدان هذه المنطقة للتهديد والاضطرابات وعدم الاستقرار. فإن نتائج ذلك وعواقبه ستصل

---

(٥١) «بعد تسريبات ويكيليكس، نتنياهو: العرب يؤيدون موقفنا من إيران،» الجزيرة نت، ٣٠/ ١١/ ٢٠١٠، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/728ABEB1-F673-4EEB-9070-90C1C3537C43.htm>.

(٥٢) متقي، المصدر نفسه.

الجميع. لذلك لا يمكن النظر إلى مؤشرات الأمن وانعدام الأمن للدول بصورة مجردة.

١ ـ ضبط الإدراك في نظام الأمن الإقليمي

عندما تظهر أولى علامات التهديد اللفظي من جانب الدول الغربية، فمن الطبيعي أن يعاد إنتاجها إقليميًا لتحويلها تدريجًا إلى «خطاب أمني ـ استراتيجي». وهذا الخطاب مرتبط بظروف السلام والاستقرار، وله طبيعة محدودة. ويشدد حاملوه على إعادة إنتاج قدرة الغرب وإسرائيل، ويتحدثون عن إيران باعتبارها رمزًا لصناعة عدم الاستقرار في المنطقة. ومن الطبيعي في حالة كهذه أن يكون النهج الذي يقدم موظفًا لتشديد القيود المفروضة على إيران[٥٣].

ترى إيران أن بعض التقارير تظهر سعي الدبلوماسيين الإنكليز والأميركيين إلى تقديم توقعاتهم الدبلوماسية باعتبارها نتائج سياسية جاءت نتيجة التفاوض مع الأطراف الأخرى. وتذهب بعض الآراء إلى القول إن كل المكوّنات التي تدل على قلق المسؤولين والدبلوماسيين العرب لا يمكن اعتبارها «رمز تهديد استراتيجي» لإيران؛ فالتهديدات، عندما تخلق أزمة أمن بالنسبة إلى بلدان المنطقة، يجب أن تكون مفاجئة. وبعبارة أخرى، فإن «التهديد المفاجئ» فقط هو الذي ستكون له آثار بالغة الخطورة[٥٤].

يشير منطق السلوك الدبلوماسي ـ الاستراتيجي إلى أن البلدان تكون دائمًا حساسة للتهديدات. من ناحية أخرى، فإن الحساسية المفرطة والزائدة على الحد، تخلق مخاطر أمنية. والمسألة التي يجب الاعتراف بها هي وجود الأرضية الاجتماعية والتاريخية في دول الخليج والشرق الأوسط لخلق حساسية أمنية تجاه إيران. والسؤال المطروح في مثل هذه الظروف: ألم يحاول الموظفون الدبلوماسيون من الدول الغربية من خلال إثارة هذه المسائل في محادثاتهم تقويم المدى والمستوى الذي وصلت إليه حساسية هذه البلدان[٥٥]؟ وتشكل إيران واحدة من مواضيع حوار دول المنطقة مع

---

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) المصدر نفسه.

القوى الكبرى. ومن الطبيعي أن تحمل الدول الصغيرة قلقًا تجاه القوى الإقليمية. وعندما يكون هذا القلق مصحوبًا باختلافات ثقافية واستراتيجية، يجري النظر إليها بنوع من الريبة الذي يوجده هذا الاختلاف. والحقيقة أن مثل هذه المخاوف ازدادت مع نشر وثائق ويكيليكس.

إن كان متقي ينظر إلى القلق العربي بهذه النظرة التحليلية، محاولًا أن يُخضعها لمحاولة تفسيرية، فإن دبلوماسيًا إيرانيًا سابقًا هو صادق خرازي[٥٦] يرى في ما نشرته الوثائق في شأن موقف بعض الزعامات العربية من إيران دليلًا على أن «سياسة التعامل والتفاعل التي انتهجتها إيران مع العرب كانت خاطئة»[٥٧]. وفي حين يميل كثيرون من الخبراء إلى أن هذه الوثائق لا ترتب أي أبعاد قانونية، يرى خرازي أن ما ورد في الوثائق يوجب إجراء مراجعة للسياسة الإيرانية تجاه الدول العربية. واتخذ خرازي من الوثائق مدخلًا لتوجيه النقد للسياسة الخارجية الإيرانية، متّهمًا الجهاز الدبلوماسي الإيراني بـ «الغفلة والنوم وعدم أخذ ما ورد في الوثائق على محمل الجد»، ورأى أن ما يسميه «سياسة التسامح والمداراة مع العرب هي سياسة فاشلة.. خصوصًا أن دولًا عربية في مقدمها الإمارات باتت تشكل التهديد الأول للأمن الوطني الإيراني». ويذهب إلى القول إن السياسة الخارجية التي انتهجتها إيران نحو الدول العربية في بدايات الثورة كانت الأنجح والأجدى. ولا يجد خرازي فرصة لإقامة حوار لضمان المنافع والمصالح مع الدول العربية، بسبب ما يسميه «سياسة النفاق نحو إيران»[٥٨].

يبدو أن هناك من يشارك خرازي في رؤيته المطالبة بسياسة إيرانية

---

(٥٦) دبلوماسي سابق عمل سفيرًا لإيران في فرنسا في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي، وشارك في عهده في المفاوضات التي جرت مع الغرب في شأن الملف النووي.

(٥٧) جاءت تصريحات خرازي في أوائل كانون الثاني/ يناير من هذا العام، خلال ندوة بعنوان «دراسة أبعاد ونتائج وثائق ويكيليكس» عقدتها مؤسسة «الدبلوماسية الإيرانية»، وهي مؤسسة بحثية غير حكومية متخصصة بسياسة إيران الخارجية، وتصريحات خرازي منشورة على موقع المؤسسة الإلكتروني بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ (٨ دي ١٣٨٩) على الرابط التالي: <http://www.irdiplomacy.ir/index.php?Lang=fa&Page=24&TypeId=&ArticleId=9826&Action=ArticleBodyView>.

(٥٨) صادق خرازي، «سياست تعامل ومدارا در مقابل اعراب اشتباه بود (سياسة التفاعل والتسامح مع العرب كانت خاطئة)،» **ديبلماسي إيران**، ٨ دي ١٣٩: <http://www.irdiplomacy.ir/index.php?Lang=fa&Page=24&TypeId=&ArticleId=9826&Action=ArticleBodyView>.

جديدة تجاه الدول العربية. إذ يطالب السفير الإيراني السابق في البحرين، محمد فرازمند بـ «إعطاء البطاقة الحمراء للجيران عقابًا لهم على سياسة النفاق مع جارتهم الكبرى»[٥٩]. ويلفت فرازمند إلى ما يسميه «الظاهر والمخفي» في العلاقات الدبلوماسية، وأن وثائق ويكيليكس تعطي فرصة مهمة لدراسة الزوايا المخفية للعلاقات الدولية، وستترك تأثيرًا كبيرًا في الدبلوماسية السرية في المستقبل، وأنه بات من الصعب تكذيب ما جاء في الوثائق لأن فيها صدقية على أرض الواقع، وسيكون من الصعب على «القادة العرب الذين طالبوا بتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران أن يلجأوا إلى الكذب والرياء السابقين خلال اجتماعاتهم المستقبلية مع المسؤولين الإيرانيين». وينظر فرازمند إلى نشر الوثائق باعتباره فرصة للدبلوماسية الإيرانية ينبغي ألا تحرقها، وأن تستخدمها لإحراج العرب وعدم السماح بأن يتحولوا من «مدانين إلى أصحاب حق». لكن المسؤولين الإيرانيين وضعوا علامات شك كبيرة على صحة هذه الوثائق منذ البداية، ولذلك فإن ما يطالب به فرازمند سيكون صعبًا ومعقدًا. ويستخلص السفير الإيراني ما يرى أنه دروس يجب استنباطها من وثائق ويكيليكس، **وأولها** هو أن الدول العربية ليست خائفة من عواقب الهجوم على إيران[٦٠]، ولذلك فإن الخوف ما عاد عامل ردع في استراتيجية الأمن والدفاع القومي، وهو ما يجب أن توليه إيران اهتمامًا كبيرًا. أما الدرس **الثاني** كما يراه فرازمند فهو فشل «التسامح وسياسة الاسترضاء تجاه العرب»؛ حيث كشفت الوثائق تزايد حجم العداء لدى الجيران العرب نحو إيران.. والدرس الأخير هو أهمية التوجه إلى الرأي العام العربي، إذ يرى فرازمند أنه إذا ما خوطب بطريقة صحيحة، يمكن أن يشكل جزءًا من عملية الردع ضد أميركا وإسرائيل[٦١].

---

(٥٩) محمد فرازمند، «ينبغي ألا نكون غافلين عن الرأي العام العربي،» الجلسة الثالثة في ندوة دراسة أبعاد ونتائج وثائق ويكيليكس التي عقدتها مؤسسة «الدبلوماسية الإيرانية» ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ (٢٨ دي ١٣٨٩). وآراء فرازمند موجودة على هذا الرابط: <http://www.irdiplomacy.ir/index.php?Lang=fa&Page=24&TypeId=1&ArticleId=9814&Action=ArticleBodyView>.

(٦٠) «افكار عمومي عرب از انتشار اين اسناد عصباني است،» **تهران امروز** (طهران اليوم)، (٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠)، ص ٥.

(٦١) فرازمند، المصدر نفسه.

٢ ـ صوغ النهج: مجموعة الأمن الإقليمي

يحتكم طهمورث غلامي في تناوله موضوع نشر وثائق ويكيليكس والعلاقات العربية الإيرانية إلى نظرية باري بوزان(٦٢) التي تقول إن كل الحكومات في النظام الدولي محكومة بشبكة تقوم على الاعتماد الأمني المتبادل(٦٣). وهذا يعني أن الأمن أو انعدامه لمجموعة ما، يتبع وجود الأمن أو فقدانه لدى المجموعة الأخرى. لكن نظرًا إلى أن معظم التهديدات السياسية والعسكرية تنتقل في مسافة قصيرة بسهولة أكبر مقارنة بالمسافات الطويلة، لذلك فإن خوف الدول غالبًا ما يكون من الدول المجاورة، وبالتالي فإن الاعتماد الأمني في النظام الدولي لا يُوزَّع بصورة متساوية. والنمط المعتاد من الاعتماد الأمني في النظام الدولي هي التقسيمات ذات التنوع الجغرافي، التي يدعوها بوزان مجموعة الأمن الإقليمي(٦٤).

تعرف مجموعة الأمن الإقليمي بأنها مجموعة معينة من الدول التي تتلاحم مخاوفها الأمنية الأساسية بعضها مع بعض بصورة لا يمكن معها القيام بعملية تفكيك لأمنها القومي وفصله وإخضاعه للتحليل بصورة عقلانية. ويكون الاعتماد الأمني بين دول إقليم أو منطقة معينة أقوى كثيرًا من ذلك الموجود مع دول خارج المنطقة. ويبين بوزان أن هذا التوصيف لا يندرج على أي مجموعة من الدول، بحيث يمكن استخدام وصف «المجموعة الأمنية» للحديث عنها. لأن المجموعة يجب أن يكون لها نوع

---

(٦٢) Barry Buzan, *People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*, 2nd ed. (Boulder, CO: L. Rienner, 1991).

(٦٣) إن مفهوم «مجموعة الأمن الإقليمي» طرح أول مرة من قبل باري بوزان في كتابه **الشعب، الحكومات والرعب**. ويري: بما أن المستويات التحليلية الوطنية والدولية غير ملائمة لتحليل القضايا المتعلقة بالمناطق لذلك فإن وجود مستوى تحليلي وسطي ضروري لهذا الغرض. ويعتبر بوازن أن القصد من تقديم مستوي تحليلي وسطي هو محاولة لردم الهوّة بين مستوى الحكومة والمنظومة (المنظومة الدولية)، انظر: المصدر نفسه، ص ٤، ١٠ و٢١٣.

(٦٤) طهمورث غلامي، «اسناد ويكيليكس: چرائى نگرانى هاى گشورهاى عربى در قالب نظريمجموعه امنيت منطقه اى(وثائق ويكيليكس: أسباب مخاوف الدول العربية في القالب النظري لمجموعة الأمن الإقليمي)،» مركز بين المللى مطالعات صلح IPSC, 20 آذر ١٣٨٩ (١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠)، والمقالة منشورة على الرابط التالي: <http://peace-ipsc.org/fa/?p=997>.

من النمط الطبيعي المحدد يعتمد بعضها على بعض في أمنها، بشكل يجعلها متمايزة عن الآخرين[٦٥].

يذكر بوزان في مكان آخر أن إضفاء هوية محددة الملامح على شبه منظومات إقليمية يؤدي إلى جعلها منظومة وسطية من التحليل ما بين مستويي المنظومة والحكومة. ويرى أن الشكل الوحيد القريب من شبه المنظومة الإقليمية يتمثل في نظام توازن القوة المحلية أو الإقليمية، لكنه يرى إن ثمة فارقًا بين مستوى التحليل الإقليمي وشكله التقليدي، أي فكرة توازن القوة المحلية أو الإقليمية، لأنه يعدّها فكرة أحادية البعد وتقتصر على القوة، وتؤدي من وجهة نظره إلى غموض في الأوضاع الإقليمية.

لكن بوزان يرى أن ثمة خصائص للمجموعة الأمنية الإقليمية يمكن بواسطتها تعريفها وتحديدها. ويقول في هذا المجال «من الناحية الأمنية، تعني المنطقة شبه منظومة محددة ومعروفة من العلاقات الأمنية بين مجموعة من الدول قريبة إحداها من الأخرى جغرافيًا». وهناك نقطتان مهمتان في هذا التعريف: **الأولى** وجود شبكة من العلاقات الأمنية بين الوحدات السياسية، و**الثانية** وجود القرب الجغرافي بين أعضاء المجموعة. والنقطة الأهم وجود نموذج للعلاقات الأمنية بين الأعضاء، وهو ما يمثّل الأساس الرئيسي لتبلور مجموعة أمنية إقليمية. من جهة أخرى يؤدي ذلك إلى تمييز هذه المجموعة عن سائر أشكال المجموعات بما فيها الاقتصادية والثقافية وغيرها. ويرى بوزان أن مركب الأمن يتميز بعناصر أخرى مهمة من أبرزها:

ـ الطبيعة اللامتجانسة لهذا المركب بنيويًا بحيث لا يقتصر على الدول باعتبارها وحدات فاعلة، وذلك خلافًا للنظام الأمني الجهوي الذي يقتصر على المجال السياسي ـ العسكري.

ـ فاعلية مركب الأمن مرهونة أساسًا بكثافة العلاقات الودية وغير الودية بين وحداته الفاعلة.

---

(٦٥) المصدر نفسه.

ـ يحتاج تحديد مركب الأمن إلى ضبط وتحديد مجموعة من التفاعلات السلبية والإيجابية المسؤولة عن توليد ما يسمى «أثر الجوار» ولديه قابلية أن يكون إيجابيًا أو سلبيًا.

يحدد بوزان ميزات أساسية في مجموعة الأمن الإقليمية، وهي : ١ ـ أن تتشكل من دولتين أو أكثر. ٢ ـ الانسجام الجغرافي؛ وتبرز أهمية الجغرافيا لأن انتشار التهديدات في المسافات القصيرة أسهل منه في المسافات البعيدة. ٣ ـ الاعتماد الأمني المتبادل (بصورة إيجابية وسلبية)؛ وهذه الميزة هي ما يحدد ملامح المجموعة بالنسبة إلى الخارج. ٤ ـ يجب أن يكون نمط الاعتماد الأمني المتبادل عميقًا ودائمًا[٦٦].

يرى غلامي أن قضية توازن القوى هي التي تحكم السلوك السياسي لعدد من الدول في المنطقة. في مقدمها السعودية وإيران. ويدلل على ذلك برد الفعل السعودي والإيراني تجاه احتلال العراق للكويت عام ١٩٩١؛ فكلاهما عبّر عن قلق أمني من هذه الخطوة، وكان نجاح العراق يعني أن يصبح البلد الأقوى في المنطقة، وهو ما لا تقبله السعودية ولا إيران. وعبّرت الإدانة السعودية لما أقدم عليه العراق عن نفسها بتعاون سعودي مع قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، التي أخرجت العراق من الكويت. وكانت هذه هي أول مرة تقدم فيها السعودية - للحفاظ على توازن القوى ومنع العراق من أن يصبح القوة العسكرية الأكثر تفوقًا ـ على التعاون مع قوى دولية. ولم يقف كون العراق بلدًا مسلمًا عائقًا أمام السعودية، ولم يمنعها من الترحيب بقوات التحالف، لأن توازن القوى في المنطقة مهم جدًا بالنسبة إليها أكثر من فكرة كون العراق بلدًا عربيًا ومسلمًا[٦٧].

مع احتلال العراق، أقصِيَ ضلع من أضلاع مثلث التنافس على القدرة في المنطقة، لكن مستوى المنافسة بين إيران والسعودية لم يتراجع واشتدت المنافسة بعد غزو العراق. وعبّرت أطراف عدة في الشرق الأوسط عن قلقها من تزايد النفوذ الإيراني، وجاء ذلك بصورة واضحة على لسان ملك الأردن،

---

(٦٦) Buzan, Ibid.

(٦٧) غلامي، المصدر نفسه.

عبد الله الثاني، عندما استخدم تعبير الهلال الشيعي للتحذير من النفوذ الإيراني، وتوظيف هذا النفوذ من أجل التفوق في المنطقة. وتحدث ريتشارد هاس عن العنصر الشيعي بوصفه عنصرًا مهمًا يقود إلى تحقيق نوع من التفوق الاستراتيجي الإيراني في المنطقة. وهو ما أدى إلى قلق كبير بالنسبة إلى السعودية، لأن التفوق الإيراني في المنطقة سيمثّل خسارةً كبيرة لها[٦٨].

ما يضاعف من القلق السعودي هو الموضوع النووي الإيراني. ويرى غلامي في هذا الصدد أن سياسة الحكومات العربية متأثرة بصورة كبيرة بسياسة الولايات المتحدة، فتغيب الثقة في شأن النيّات الإيرانية ويسود تصور أنها تسعى لإنتاج قنابل ذرية. وتنظر البلدان العربية إلى هذه المسألة بكثير من الحساسية لأن حصول إيران على قنبلة نووية سيحقق لها التفوق الإقليمي، وذلك بسبب الاعتقاد الراسخ بأن القنبلة الذرية هي العنصر الأكثر فاعلية من بين الفرص الاستراتيجية لتحقيق التفوق. وبغض النظر عن هذا العنصر، فإن إيران تمتلك مكونات أخرى للتفوق. وهي في الواقع تسعى إلى تحقيق التفوق، وهو ما تتحدث عنه وثيقتها المسماة «وثيقة الآفاق المستقبلية للسنوات العشرين».

يذهب غلامي إلى القول إن قلق الحكومات العربية من نشاط إيران النووي وإمكان تحقيق التفوق من جانب إيران في المنطقة يقفان سببًا وراء تفضيل كثير من الخبراء العرب ضرب إيران على أن تصبح دولة نووية. ويميل التصور السائد بين الحكومات العربية إلى أن الأنشطة الإيرانية تأتي بهدف صنع قنبلة ذرية، وأن للولايات المتحدة الأثر الأكبر في إيجاد هذا التصور وتعميقه.

عودة إلى مقولات بوزان ونظرية مجموعة الأمن الإقليمي، فبسبب الاعتماد الأمني الذي يحكم المجموعة الفرعية المنضوية ضمن إقليم الخليج، تعتقد الحكومات العربية أن تقدّم إيران من شأنه أن يطيح توازن القوى في المنطقة، وهذا من شأنه أيضًا أن يسبب انعدام أمنها. ويعتقد غلامي أن هذه الدول ترى أن إعادة التوازن إلى المنطقة ومواجهة امتلاك

---

(٦٨) المصدر نفسه.

إيران المحتمل لأسلحة نووية يصبحان أمرًا ممكنًا إذا امتلكت هي الأخرى أسلحة نووية. أما تحقيق التوازن ضد القنبلة النووية الإيرانية المحتملة بالنسبة إلى الدول العربية فيكون عن طريقين لا ثالث لهما: **أولهما** تحقيق التوازن الداخلي من خلال الاعتماد على القدرات الداخلية، **وثانيهما** التوازن الخارجي من خلال تحالفات مع الحكومات الأجنبية.

تحاول الحكومات العربية منع التقدم النووي الإيراني للحؤول دون اختلال توازن القوى في المنطقة، وحتى لا تلجأ هذه الدول في المستقبل إلى اختيار واحد من الطريقين السابقين. وهي تسعى إلى حفظ توازن القوى في منطقة الخليج من خلال قوة خارجية هي الولايات المتحدة ودعوتها إلى مهاجمة إيران. ولا يستبعد غلامي ذلك؛ فالسعودية التي دعمت غزو العراق، لن تتوانى عن طلب مهاجمة إيران من قبل أميركا، وذلك بسبب تصوراتها «غير الواقعية» عن أنشطة إيران النووية.

يذهب أستاذ العلاقات الدولية علي بيكدلي إلى القول بصحة وثائق «ويكيليكس»، لكنه يرى أن الولايات المتحدة الأميركية كانت موافقة على نشرها. ويشارك بيكدلي عددًا كبيرًا من المسؤولين الإيرانيين بأن هذه الوثائق فاقدة للقيمة القانونية، كما لا يمكن أن تكون أساسًا يبنى عليه السلوك الدبلوماسي، وإن كانت بلا شك ستترك رد فعل نفسيًا، لكن إيران عليها أن تنظر بقليل من الشك إلى صحة هذه الوثائق، وأن تسعى إلى معرفة الزاوية التي ينظر جيرانها إليها منها، ولا خيار أمامها سوى وضع هذه القضية جانبًا، والقول إنها فاقدة للقيمة القانونية، من دون أن يترتب ذلك تغيير في سياسة إيران الخارجية[٦٩].

يذهب بيكدلي في تفسيره الغرض من كشف وثائق تؤكد دعم دول خليجية مثل البحرين والسعودية توجيه ضربة عسكرية لإيران، إلى القول إن أميركا استخدمت ويكيليكس لإيصال رسائل إلى مخاطبين معينين، لأنها لا تستطيع هي القيام بذلك، وهي هنا تقصد الوصول إلى الشعوب العربية في الخليج، من خلال رسالة تقول إن حكوماتهم تحمل قلقًا أمنيًا كبيرًا تجاه

---

(٦٩) المصدر نفسه.

إيران، وإن إقدام واشنطن على خطوة عسكرية ضد إيران لا يأتي نتيجة القلق الأميركي وحده[٧٠].

يتحدث سلمان صفوي، رئيس مركز أبحاث السلام في لندن، عن هذه القضية في إطار ما يُسمّيه المشروع الغربي لبناء حالة خوف من إيران، بهدف ضمان مزيد من التعاون من الدول العربية. في الوقت الحاضر يخشى عدد من الحكومات العربية من إيران، وهي الخشية التي دفعتها للجوء إلى أميركا وإسرائيل. ويرى أن لذلك عواقب وخيمة جدًا؛ وتهديدًا خطيرًا للأمن والسلام والاستقرار في المنطقة. ويتحدث صفوي صراحة عن أن دول منطقة الخليج لا تثق بإيران، لكنه يرى أن هذه الدول تعتقد خطأً أن الجمهورية الإسلامية ومن خلال دعم جماعات المعارضة، تسعى إلى تغيير الأنظمة في المنطقة. في المقابل، لا تثق إيران بالشريك الاستراتيجي للدول العربية، أي أميركا، وترى أنها وإسرائيل الخطر الأكبر الذي يتهدد الأمن في المنطقة.

يرى صفوي في سياق نقده الدبلوماسية الإيرانية، أنها لم تقم حتى اليوم بدور مؤثر في تحييد الخطط الغربية للتخويف من إيران، وإيصال رسالتها الودية إلى العرب. ويعتقد أن البلدان العربية المرتبطة منذ سنوات طويلة مع أميركا لا يمكن الفصل بينها وبين واشنطن في المدى القصير. ويرى إمكانية «التنبيه إلى الخطر الذي تمثله إسرائيل على المنطقة». وإيران مكلفة أيضًا، كما يحدد صفوي، بإقناع الدول العربية بأن الجمهورية الإسلامية تحترم استقلال هذه الدول، ولا تسعى إلى تغيير النظام في هذه البلدان. وهذا يمكن تحقيقه من خلال إجراء محادثات مباشرة بين دول منطقة الخليج، تتسم بالشفافية والدبلوماسية والعقلانية والعلمية، وأن تكون قائمة على أساس المصالح المتبادلة، والحد من المشكلات؛ وتحويل «المنافسة المدمرة» لتصبح مفيدة للالتقاء والتعاون، والاستفادة من الظروف الجديدة، وتوظيفها باعتبارها عاملًا من عوامل الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة.

---

(٧٠) المصدر نفسه.

٣ ـ الدولة الطموح

في عام ٢٠٠٩، قال ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد خلال لقائه عددًا من المسؤولون الأميركيين الذين كانوا في زيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة: «إن إيران في الوقت الحاضر تعمل وكأنها قوة عظمى»، ولم يُخفِ قلقه حيال سعي إيران إلى إيجاد «مناطق نفوذ في جنوب لبنان وغزة وكل أنحاء العالم الإسلامي» (وثيقة الخميس ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ٠٧:١٣). وكان تقويم رئيس الوزراء الأردني السابق، نادر الذهبي، أن إيران أيضًا تبحث عن«تحويل الحرب العربية ـ الإسرائيلية إلى حرب إسلامية ـ إسرائيلية (وثيقة الخميس ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ٤٩:٥). وتحدث أمير دولة قطر أيضًا عن فكرة أن إيران تريد أن تصبح «القوة الكبرى» في المنطقة، لكنه يرى أن «نوع السلطة» التي تريدها إيران هو المسألة المهمة أكثر من أبعاد هذه القوة (وثيقة الثلاثاء، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، ١٠:٤٧).

استنادًا إلى «وثيقة الآفاق المستقبلية للسنوات العشرين»، التي تكشف عن سعي إيران لاحتلال موقع القوة العظمى في المنطقة، ترى إيران أن هذا الهدف هو رهن بتغيير الأنظمة الدولية، وبالتحول في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في العالم. ووفقًا للوثيقة فقد حُدِّد عام ٢٠٢٥ موعدًا لتحقق إيران هدفها بأن تصبح القوة الأولى في المنطقة. وهذه المنطقة إضافة إلى كل الظروف الجغرافية الإقليمية، والأوضاع الاقتصادية والسياسية داخلها، تحتل المركز الثاني من حيث تعداد وجود الأميركيين في العالم بعد الأراضي الأميركية. في مثل هذه الظروف، فإن وضع الهدف وتحديد استراتيجيات لتصبح إيران القوة الإقليمية الأولى لا يمكن أن يصح من دون الأخذ في الحسبان الدور المهيمن للولايات المتحدة في المعادلات العالمية، كما لا يمكن تجاهل دورها في الشرق الأوسط [٧١].

---

(٧١) اميدملكي «بازخوانياسناد ويكيليكس درباره ايران وجشم انداز قدرت اول منطقه (إعادة قراءة ويكيليكس ورؤية القوة الأولى في المنطقة)،» **إيران دبلوماسي**، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (٢١ دي ١٣٨٩)، على الرابط التالي: <http://www.irdiplomacy.ir/?Lang=fa&Page=24&TypeId=1&ArticleId=9963&Action=ArticleBodyView>.

٤ ــ النتيجة . . ما يراه الإدراك

أثبتت وثائق ويكيليكس في شأن علاقات إيران بدول الشرق الأوسط والدول الخليجية أن الجهات الفاعلة الإقليمية، لا تحمل موقفًا إيجابيًا تجاه إيران. وكشفت الوثائق صراحة عن مضامين طُرحت في السابق بطرق مبطنة، أو جرى تأكيد نقيضها.

تدافع إيران عما تسميه «التعاون البنّاء» مع دول المنطقة، وتقول إنه محور في سياستها الخارجية. لكن لدى عدد من البلدان العربية قراءات مغايره للنيّات الإيرانية وموضوع التعامل مع إيران. ويعتقد كثير من العرب بضرورة إيجاد مزيد من القيود على النشاط الاستراتيجي للجمهورية الإسلامية في المنطقة. وينبئ مجمل ردود الأفعال الإيرانية على مضمون الوثائق في ما يتعلق بالدول العربية، بأن السياسة الخارجية والدبلوماسية الإيرانية ستشهدان تغييرًا يهدف إلى تهيئة البيئة المناسبة للاستجابة لهاجس الأمن، ولتحقق إيران أهدافها، وفي مقدمها أن تصبح القوة الإقليمية الأولى في المنطقة.

لم يكن ما صرح به رجال السياسة في شأن العلاقات بين العرب وإيران مجرد تعبير عن موقفهم، بشكل عقلاني مباشر، بل إن ذلك يمكن قراءته من خلال ما يسمى بالخريطة الإدراكية حينما يأتي السلوك كرد فعل على الواقع، كما يدركه الإنسان بكل تركيبته، ومن خلال ما يسقطه على هذا الواقع من رموز وذكريات، وأحقاد وتسامح، ونيّات، وأطماع ومخاوف، ومن خلال مجموعة من المنظومات الأخلاقية والرمزية والأيديولوجية.

٥ ــ التهميش والرؤية

عندما تسود الظروف المليئة بالمنافسة والتصادم فمن الطبيعي أن يلجأ الدبلوماسيون والسياسيون في محادثاتهم إلى استخدام أدبيات معادية وغير متفائلة. وهذا في حقيقته انعكاس لحالة القلق السائدة التي تتولد لدى القوى الإقليمية من خلال عمليات التقويم والتفسير التي تجرى لسلوك الطرف الآخر. وهكذا، يعود رد الفعل المتشائم من طرف دول الخليج والشرق

الأوسط تجاه إيران في جزء كبير منه إلى الطبيعة التاريخية والمفاهيمية الإدراكية التي تحكم علاقة كل طرف بالآخر. وتشكل المقولات والصور لدى كل من العرب والإيرانيين عن بعضهم بعضًا خريطتهم الإدراكية التي يحملونها في عقولهم. ومن خلال هذه الخريطة الإدراكية تجري عملية استبعاد وتهميش للكثير من القضايا والتفصيلات، ويقود هذا في النهاية إلى عدم رؤيتها. في الوقت ذاته يجري التركيز على بعض القضايا وتضخيمها فتصبح مركزية في عملية الرؤية؛ فالمواقف العربية في ويكيليكس، وكذلك بعض ردود الفعل الإيرانية عليها، ليست غريبة إذا ما نظرنا إليها ضمن مقولة الخريطة الإدراكية؛ فظاهرة الحذر والخوف والشك كلها جزء من المخزون الإدراكي لكل من العرب والإيرانيين، مع ملاحظة أن الإدراك متحيز وغير واعٍ، ولهذا نجد أن الإدراك يوجَّه بهذا الشكل العدائي.

٦ ــ تغيير الخريطة الإدراكية

لا يمكننا هنا نزع هذه العدائية من سياقها الحقيقي (الحوادث التاريخية) ومحاولة ربطها بأسباب أخرى؛ فالزعامات العربية أسقطت مخزونها الإدراكي على ما تراه بصورة مادية (التفوق الإيراني في مجالات عدة؛ السعي لدور مؤثر في العالم؛ الدور في العراق؛ مسألة الجزر الثلاث مع دولة الإمارات؛ تسمية الخليج)، وحددت خريطتها الإدراكية، ووضعت الصورة التي تراها لإيران في مجال الرؤية. ويؤثر الواقع المادي الموجود والملموس في ما يتعلق بإيران بصورة كبيرة في تحديد أفكار ومواقف سلوكيات الزعماء العرب تجاه إيران بدرجة تتفاوت من زعيم عربي إلى آخر، ومن لحظة زمنية إلى أخرى.

من جملة ما يدلنا عليه مضمون وثائق ويكيليكس أنه يتعين تغيير الخريطة الإدراكية لكلا الطرفين، وهي قابلة للتغيير بكل تأكيد، إذا جرى إدراك التفصيلات المهمشة وجرى إدراكها ووضعها في إطار الرؤية، وهنا يصبح الحديث عن علاقات حسن جوار مسألة مفهومة وممكنة، بخاصةٍ أن الواقع يمارس فعل تحد للخريطة الإدراكية القائمة. والحوار قبل غيره هو القادر على القيام بدور كبير في إحداث التغيير.

المراجع

«ابعاد وپيامدهاى انتشار اسناد وزارت خارجه آمريكا توسط سايت ويكي ليكس.» تقرير نشر على موقع مركز الدراسات التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ (٩ دي ١٣٨٩)).

الهام فرهادي، إيران وامنيت انرژى (إيران وأمن الطاقة). دائرة أبحاث السياسة الخارجية في مجمع تشخيص مصلحة النظام، التقرير الاستراتيجي، العدد ٣٢٦، ص ٨.

آصفي، حميدرضا. «ابعاد وپيامدهاى انتشار اسناد وزارت خارجه آمريكا توسط سايت ويكى ليكس (أبعاد ونتائج نشر وثائق وزارت الخارجية الأميركية بواسطة ويكيليكس).» مؤتمر، مركز الدراسات التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ (٩ دي ١٣٨٩).

«افكار عمومي عرب از انتشار اين اسناد عصباني است،» **تهران امروز** (طهران اليوم)، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠).

اميدملكى «بازخوانياسناد ويكيليكس درباره ايران وچشم انداز قدرت اول منطقه (إعادة قراءة ويكيليكس ورؤية القوة الأولى في المنطقة).» **إيران دبلوماسي**، ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ (٢١ دي ١٣٨٩).

«ايران واعراب» (إيران والعرب).» **دورية مركز أبحاث مجمع تشخيص مصلحة النظام**: العدد ٢١، مرداد ١٣٨٨ (٢٠٠٩)، ص ٢٧.

بد، امين روان. «همكارى هاى نظامى ـ امنيتى ايالات متحده وكشورهاى شوراى همكارى خليج فارس: چالش ها وراهبردهاى جمهورى اسلامى ايران» (التعاون العسكري بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والاستراتيجيات لجمهورية إيران الإسلامية)». مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام، التقرير الاستراتيجي، العدد ١٩٦، بهمن ١٣٨٦ (٢٠٠٧).

«بررسى ابعاد رسانه اى وسياسى ويكيليكس (بحث الأبعاد الإعلامية والسياسية لويكيليكس).» ندوة متخصصة عقدت بتاريخ ٢٣ آذر ١٣٨٩ (١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠) في قاعة مؤتمرات مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام.

بونش، فرزاد رمضاني. «مقابلة مع الدكتور علي بيكدلي، ويكيليكس ودولت أوباما (ويكيليكس وحكومة أوباما).» ١٧ آذر ١٣٨٩ (٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠.

جمشيدي، محمد. «واكاوى استراتژى دولت أوبامادر قبال ايران براساس اسناد ويكيليكس (تحليل استراتيجية إدارة أوباما تجاه إيران على أساس وثائق ويكيليكس).» (تقرير بحثي نشره مركز الأبحاث التابع لمجلس الشورى الإيراني، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠).

خرازي، صادق. «سياست تعامل ومدارا در مقابل اعراب اشتباه بود (سياسة التفاعل والتسامح مع العرب كانت خاطئة).» **ديبلماسي إيران**، ٨ دي ١٣٩.

«ديدگا×هاى گوناگون در خصوص آينده امنيت در منطقه خليج فارس وراهكارهاى ج. ا. ايران (وجهات نظر مختلفة في ما يتعلق بمستقبل أمن منطقة الخليج الفارسي واستراتيجيات جمهورية إيران الإسلامية)». تقرير استراتيجي، قسم أبحاث الأمن والإرهاب، مجمع تشخيص مصلحة النظام، شهريور ١٣٨٥ (٢٠٠٦).

راسل، جيمز. «استراتژى، امنيت وجنگ در عراق: ايالات متحده وخليج فارس در قرن ٢١ (الاستراتيجية، الأمن والحرب في العراق: الولايات المتحدة والخليج الفارسي في القرن ٢١)،» ترجمة بيروز ايزدى. تقرير تحليلي، مركز الدراسات الاستراتيجية، قسم أبحاث السياسة الخارجية، العدد ١٣٦، خرداد ١٣٨٥ (٢٠٠٦)، ص ١٣.

رمضانى، روح اللّه.. **تحليل بر سياست خارجى جمهورى اسلامى** (تحليل للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية)، ترجمة على رضا طيب. تهران: نشر نى، ١٣٨٠ (٢٠٠١).

زاده، حسين سيف. **مبانى ومدل هاى تصميم گيرى در سياست خارجى** (مبادئ ونماذج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية). تهران: وزارت امورخارجه، مؤسسه چاپ وانتشارات، ١٣٧٥ (١٩٩٦).

«سهم إيران از ادعاهاى ويكى ليكس (حصة إيران من ادعاءات ويكيليكس).» **تهران امروز** (طهران اليوم): ٢٩ آذر ١٣٨٩ (٢٠/ ١٢/ ٢٠١٠).

صفوى، سلمان. «به دول عربى متذكر شويم خطر اصلى منطقه، اسرائيل است نه ايران (لنذكر الدول العربية إسرائيل الخطر الذي يهدد المنطقة لا إيران).»

مركز بين المللى مطالعات صلح ـ لندن، ١٢ تموز/ يوليو ٢٠١٠ (٢١ تير ١٣٨٩).

صلواتيان، سياوش. «ابعاد پديده اى رسانه اى ويكي ليكس (أبعاد ظاهرة ويكيليكس).» جلسة متخصصة عقدت في كلية أبحاث الثقافة والفن والاتصال في طهران. **وكالة مهر للأنباء**: ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٢ (٣٠ آذر ١٣٨٩).

غلامي، طهمورث. «اسناد ويكيليكس: چرائى نگرانى هاى كشورهاى عربى در قالب نظريمجموعه امنيت منطقه اى (وثائق ويكيليكس: أسباب مخاوف الدول العربية في القالب النظري لمجموعة الأمن الإقليمي).» مركز بين المللى مطالعات صلح IPSC، ٢٠ آذر ١٣٨٩ (١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠).

فر، محمد سلطاني. «أبعاد پديده اى رسانه اى ويكيليكس (أبعاد ظاهرة ويكيليكس).» جلسة متخصصة عقدت في كلية أبحاث الثقافة والفن والاتصال في طهران. وكالة مهر للأنباء: ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٢ (٣٠ آذر ١٣٨٩).

فرازمند، محمد. «نبايد از افكار عمومى عرب غافل شويم (ينبغي ألا نكون غافلين عن الرأي العام العربي).» الجلسة الثالثة في ندوة دراسة أبعاد ونتائج وثائق ويكيليكس التي عقدتها مؤسسة «الدبلوماسية الإيرانية» ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ (٢٨ دي ١٣٨٩).

قنبري، علي رضا ومحمد امين نادريان. «دگرگونيهاى امنيت انرژى وفرصت هاى پبش روى ايران (التغيرات والفرص التي تواجه أمن الطاقة في إيران).» **اطلاعات سياسي اقتصادي**، العدد ٢٦٥ - ٢٦٦، ١٣٨٨ (٢٠٠٩)، ص ٧٧.

كاظمى، بهرام اخوان. **مرورى بر روابط ايران وعربستان در دو دهه اخير** (نظرة عامة على العلاقات بين إيران والسعودية خلال العقدين الأخيرين). تهران: سازمانتبليغات، ١٣٧٤ (١٩٩٥).

متقي، إبراهيم. «امنيت منطقه اى واسناد ويكيليكس (الأمن الإقليمي ووثائق ويكيليكس).» مركز بين المللي مطالعات صلح، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ (٢٠ آذر ١٣٨٩).

هاديان، ناصر. «ابعاد سياسي افشاگري ويكيليكس (الأبعاد السياسية لتسريبات ويكيليكس).» ايرنا: (٢٣ آذر ١٣٨٩)، ١٤/ ١٢/ ٢٠١٠.

واعظي، محمود. «ترتيبات امنيتى خليج فارس (الترتيبات الأمنية في الخليج).» دائرة أبحاث السياسة الخارجية، مركز أبحاث مجمع تشخيص مصلحة النظام. ٢٠٠٦ (شهريور ١٣٨٥).

ــــــ. «ثبات سازى وامنيت در خليج فارس نقش متقابل عراق جديد وكشورهاى منطقه (تحقيق الاستقرار والأمن في الخليج الفارسي ودور العراق الجديد ودول المنطقة).» مركز الدراسات الاستراتيجية، مجمع تشخيص مصلحة النظام، ١٣٨: ٢٠١٠.

ــــــ. «ديپلماسيانرژيايران وقدرتبزرگدرخليجفارس.» (دبلوماسية الطاقة الإيرانية والقوى العظمى في الخليج الفارسي). قسم أبحاث السياسة الخارجية، مركز الدراسات التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام، (آذر ١٣٨٩) كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠.

ــــــ. «شوراى همكارى خليج فارس وقدرت هاى غربى: تداوم وتغيير در حوزههاى تعامل (مجلس التعاون الخليجي والدول الغربية: الاستمرارية والتغيير في مجالات التفاعل).» العدد ٢٨، (آبان ١٣٨٩) تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠.

پرور، ضيايي.«ويكيليكس يك بمب ديجيتالي است (ويكيليكس قنبلة رقمية).» (تقرير لوكالة الأنباء الطلابية، **ايسنا**، ١٤/ ١٢/ ٢٠١٠).

Buzan, Barry. *People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*. 2nd ed. Boulder, CO: L. Rienner, 1991.

Lynch, Marc. «What the WikiLeaks Cables Really Say about Arabs and Iran.» *Foreign Policy*: 29 November 2010.

Kraig, Michael. «Assessing Alternative Secruity for the Persian Gulf.» *Middle East Policy Council*: vol. 1, no. 3, Fall 2004.

Pollack, Kenneth M. «Securing the Gulf.» *Foreign Affairs*: July-August 2003.

الفصل السادس عشر

الانتهاكات الأميركية لحقوق الإنسان في العراق
من خلال وثائق ويكيليكس

باسيل يوسف بجك(*)

(*) وافته المنيّة في آذار/ مارس ٢٠١٢، قبيل إصدار هذا الكتاب.

أولًا: المعلومات الواردة في وثائق ويكيليكس عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب ومدى تغطيتها للجوانب الواقعية والموضوعية للانتهاكات

لدى الاطلاع على الوثائق المسربة من موقع ويكيليكس[1] المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في العراق من قبل القوات الأميركية، ومنها إعداد الوثائق المتعلقة بأعمال الاعتقال والقتل من حيث تنوعها وعددها من دون الدخول في تفصيلات كل وثيقة، يمكن تلخيص ما ورد فيها بما يلي:

بلغ مجموع الوثائق عن الممارسات الأميركية في العراق ٣٩٠١٣٦ وثيقة. وبلغ مجموع الوثائق عن محافظة بغداد وحدها ١٠٩٣٣٩ وثيقة، تنطوي على ١٠٩٣٤ صفحة.

بلغ عدد الوثائق عن الحوادث الجرمية (Criminal Event) ١٧١١٩ وثيقة، تنطوي على ١٧١٢ صفحة.

أشارت الوثائق إلى مقتل ١٣٩ صحافيًا خلال الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٩. وبث الموقع مشاهد عن أعمال قتل موازية (Collateral Murder).

أشار الموقع إلى ٦٢٦٣ وثيقة اعتقال من دون تحديد عدد المعتقلين بموجبها، بينها ٢٦٥١ وثيقة في بغداد فقط منذ الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ وحتى الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

بلغ مجموع الوثائق عن الفترة نفسها ٣١٥٩٥ وثيقة، تشمل توجيه الضربات ضد الأعداء والإصابات والقتلى المدنيين.

من الواضح أن الوثائق المسربة لم تقتصر على انتهاكات حقوق

---

(١) موقع ويكيليكس <http://-213.251.145.96>.

الإنسان، بل شملت جرائم حرب وفقًا للقانون الدولي الإنساني، وبخاصة أعمال القتل، ولا سيما التي تصيب المدنيين. تجدر الإشارة هنا إلى أن ما ورد في الوثائق لا يشمل كل حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بل يشمل الحالات التي غطتها تلك الوثائق فحسب. إذ تضمنت تقارير المنظمات الدولية معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل القوات الأميركية تفوق ما ورد في الوثائق كمًا ونوعًا.

لم تتطرق الوثائق إلى ما حصل في سجن أبو غريب من أعمال تعذيب مثّلت جرائم حرب وما صدر في شأنها من تقارير أميركية، وهو ما يدعو مجددًا إلى استبعاد حصرية المعلومات الواردة في الوثائق.

يمكن القول بصورة عامة إن المعلومات الواردة في الوثائق لم تكن مفاجئة لمتتبعي حالة حقوق الإنسان في العراق، وإنما تضمنت معلومات إحصائية يمكن الإفادة منها باعتبارها أدلّة إثبات في الإجراءات القضائية مستقبلًا.

لكن تلك الوثائق المسربة في موقع ويكليكيس خلت من جانبين موضوعيين أساسيين في السياسة الأميركية وهما:

١ - لم ترد في الوثائق التدابير التي اتخذتها من سلطة الاحتلال لحصانة قوات التحالف والإفلات من العقاب وعدم جواز ملاحقتها من قبل المحاكم العراقية.

٢ - لم ترد في الوثائق أي إشارة إلى دور الشركات الأمنية المرتزقة في الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان في العراق، لأن هذه الشركات أجازتها الولايات المتحدة مؤسسيًا، وهي مخولة أعمال الاعتقال واستخدام الأسلحة وتصويبها إلى السكان المدنيين.

وسنناقش هذين الجانبين في المباحث اللاحقة.

ثانيًا: الالتزامات القانونية الدولية للولايات المتحدة كونها سلطة احتلال في العراق

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣/ ٢٠٠٣ تعد القوات الأميركية والبريطانية سلطة احتلال. وبهذه الصفة تلتزم هذه السلطة قواعد القانون

الدولي الإنساني المنصوص عليها في قواعد لاهاي لعام ١٩٠٧، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

نصت المادة (٣) من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩ التي تمثّل في مجموعها المصدر الأساسي للقانون الدولي الإنساني، على ما يلي:

تحظر الأفعال التالية في ما يتعلق بالأشخاص المذكورين وتبقى محظورة في كل الأوقات والأماكن:

١ ـ الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية وبخاصة القتل بكل أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية والتعذيب.

٢ ـ احتجاز الرهائن.

٣ ـ الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة.

تمثّل هذه الأفعال جرائم حرب كما ورد في مبادئ القانون الدولي المعترف بها في ميثاق محكمة نورمبرغ، وفي الأحكام الصادرة عنها والمعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بقراريها رقم ٣ (د ـ ١)، تاريخ ١٣ شباط/ فبراير ١٩٤٦؛ و٩٥ (د ـ ١) تاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦، والمادة ٨ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

تمثّل الأفعال التي ورد ذكرها في وثائق ويكيليكس جرائم حرب، إضافة إلى توصيفها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

اهتم مجلس الأمن بموضوع حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وأصدر القرارين ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و١٧٣٨ (٢٠٠٦)، ووزع الأمين العام للأمم المتحدة تقريرًا عن تطبيق هذين القرارين على النزاعات المسلحة[٢].

اللافت في هذا التقرير خلوّه من الإشارة إلى الحالة في العراق لتشخيص مسؤولية الولايات المتحدة كونها سلطة احتلال مُلزَمة بموجب القانون الدولي

(٢) التقرير صادر بالوثيقة رقم s/2007/643، تاريخ ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٧.

الإنساني حماية المدنيين والحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية.

الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأميركية عمدت، منذ احتلال أفغانستان عام ٢٠٠١ وزجها بالمعتقلين في معتقل غوانتانامو، إلى تفسير خاص للقانون الدولي الإنساني؛ إذ أصدر الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن أمرًا رئاسيًا بجواز استخدام وسائل تحقيق مع موقوفي غوانتانامو توصف بالتعذيب وفق القانون الدولي الإنساني. وتكرر ذلك في العراق بأمر من وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وبموافقته.

ثالثًا: موقف الولايات المتحدة من الاتفاقات الدولية في شأن حقوق الإنسان

انضمت الولايات المتحدة الأميركية إلى اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩، كما صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب. وبعدما وقّعت النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سحبت توقيعها. لكن مصادقة الولايات المتحدة على العهد الدولي المشار إليه واتفاقية مناهضة التعذيب اقترنت بمجموعة من التحفظات التي أفرغت هذه المصادقة من المحتوى القانوني المؤثر.

١ ـ التحفظات والإعلانات المتعلقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

صادقت الولايات المتحدة على العهد الدولي المذكور بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٩٢، واقترنت المصادقة بخمسة تحفظات وخمسة إعلانات تفسيرية وإعلانين لاحقين. ومن أهم ما ورد في هذه الإعلانات والتحفظات الإعلان التالي:

تعلن الولايات المتحدة أن أحكام المواد ١ إلى ٢٧ من العهد لا تُطبَّق تلقائيًا (Non-self Executing).

صادقت الولايات المتحدة على اتفاقية مناهضة التعذيب مع مجموعة من التحفظات حين المصادقة بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٩٤.

من أهم الإعلانات نص مماثل لما ورد في صدد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية جاء فيه ما يلي:

إن الولايات المتحدة تعلن أن أحكام المواد ١ إلى ١٦ من الاتفاقية لا تطبق تلقائيًا (Non- self Executing).

يتبين من العرض الموثق للتحفظات (Reserveations)، أو الإعلانات (Declarations)، أو البيانات التفسيرية (Understandings) الصادرة عن الولايات المتحدة الأميركية عند مصادقتها على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، أنها استهدفت كلها، بصرف النظر عن تسميتها أو عنوانها، استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لمعاهدة ما في انطباقها على الدولة. وهذا يمثّل منهجًا قانونيًا يتعارض مع اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ التي تنص في الفقرة (ج) من المادة (١٩) على عدم جواز أن يكون التحفظ منافيًا لموضوع المعاهدة وهدفها.

٢ ـ موقف اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المدنية والسياسية من التحفظات الأميركية

قدمت الولايات المتحدة الأميركية تقريرها الأولي[٣] عن تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بتاريخ ٢٤/٨/١٩٩٤، وناقشته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بين ٢٩ و٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥، وأصدرت اللجنة المذكورة ملاحظاتها الختامية (Concluding Observations) في شأن التقرير بما فيه موضوع التحفظات الأميركية[٤].

جاء في الفقرة ٢٧٩ من الملاحظات الختامية في شأن التحفظات ما يلي:

«تأسف اللجنة للتوسع في التحفظات والإعلانات والتفسيرات المفاهيمية حول العهد الصادرة عن الدولة الطرف. وهي تعتقد تلك التحفظات والإعلانات والتفسيرات بمجموعها قصد بها التأكيد أن الولايات المتحدة قبلت فقط ما ورد سابقًا في قانون الولايات المتحدة. إن اللجنة قلقة بوجه خاص حول التحفظات المتعلقة بالفقرة ٥ من المادة ٦ والمادة ٧ من العهد، التي تعتقد أنها غير متفقة مع موضوع وهدف العهد».

---

(٣) الموزع بالوثيقة رقم CCPR /C/81 /Add 4.

(٤) الوثيقة CCPR/C/79/Add50 وA/50/40.

قدمت الولايات المتحدة التقريرين الثاني والثالث في شأن تطبيق العهد الدولي[٥] عام ٢٠٠٦، وناقشت اللجنة التقريرين، وأصدرت بتاريخ ٢٧/٧/٢٠٠٦ مجموعة من الملاحظات الختامية والتوصيات[٦] تضمنت ٣٩ فقرة، نشير إلى الفقرتين رقم (١٠) و(١٤) منها لتعلقهما بأعمال تمت خلال الحرب على العراق، لأن الولايات المتحدة تدّعي عدم انطباق أحكام العهد الدولي خارج الحدود الأميركية، وبخاصة في أوقات الحرب.

جاء في الفقرة (١٠) من الملاحظات الختامية التوصية التالية:

على الدولة الطرف أن تعيد النظر في مقاربتها وتفسر العهد بحسن نية وفقًا للمعنى الأصلي المعطى لتعابيره، بما فيها التطبيق اللاحق في ضوء موضوعها والهدف منها. وعلى الدولة الطرف خاصة: (أ) الإقرار بتطبيق العهد على الأفراد الخاضعين لولايتها خارج الحدود وتطبيقها أيضًا في حالة الحرب؛ (ب) اتخاذ خطوات إيجابية، عند الضرورة، لضمان التطبيق الكامل لكل الحقوق المنصوص عليها في العهد؛ (ج) اعتبار، بحسن نية، التفسير المعطى من اللجنة لأحكام العهد وفقًا لولايتها.

وجاء في الفقرة ١٤ التوصية التالية:

على الدولة الطرف أن تجري تحقيقًا مستقلاً في صدد كل مزاعم شبهات الموت والتعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية والعقوبات الشديدة التي تمت من قبل موظفيها، بمن فيهم القادة والمستخدمون المتعاقدون في معتقلات خليج غوانتانامو وأفغانستان والعراق وغيرها من الأماكن. يجب أن تضمن الدولة الطرف معاقبة هؤلاء المسؤولين وفقًا لخطورة الجريمة. يتعين على الدولة الطرف اعتماد كل التدابير لمنع تكرار هذه الأفعال، وبخاصة تدريب وتوعية موظفيها بمن فيهم القادة والموظفون المتعاقدون في صدد التزاماتهم ومسؤولياتهم بموجب المادتين (٧) و(١٠) من العهد الدولي. يجب أن تمتنع الدولة الطرف عند أي إجراء قضائي عن

---

(٥) الوثيقة CCPR/C/USA/3.

(٦) الوثيقة CCPR/C/USA/CO/Rev1

قبول أدلة لا تتفق مع المادة (٧) من العهد الدولي. ترغب اللجنة في موافاتها بالمعلومات المتعلقة بالتدابير المتخذة من الدولة الطرف لضمان احترام الحق بتعويض.

ردّت الولايات المتحدة على الملاحظات الختامية والتوصيات المتعلقة بالتقريرين الثاني والثالث[٧] بمذكرة مؤرخة في ١٠/١/٢٠٠٧، جاء فيها في ما يتعلق بتطبيق العهد خارج الولايات المتحدة ما يلي:

تنتهز الولايات المتحدة هذه المناسبة لتؤكد موقفها المقيم بأن العهد لا يطبق خارج الحدود. إن الدول الأطراف مكلفة في ضمان الحقوق المنصوص عليها في العهد بالنسبة إلى الأفراد (١) المقيمين في أراضي الدولة الطرف، (٢) الخاضعين لولايتها القضائية. إن موقف حكومة الولايات المتحدة في هذا الموضوع مدعوم بنص المادة (٢) من العهد، ومؤكد بتاريخ المفاوضات على نصوص العهد.

في ما يتعلق بالنزاعات في الخارج، تعتقل الولايات المتحدة مقاتلين أعداء وهم خاضعون لقانون الحرب، ويستمر اعتقالهم حتى نهاية الأعمال القتالية. إن قانون الحرب، لا أحكام العهد، هو الإطار القانوني القابل للتطبيق في الحكم في هذه الاعتقالات. يضاف إلى ذلك أن وجود خليج غوانتانامو خارج الأراضي الأميركية يؤدي إلى عدم تطبيق الالتزامات بموجب العهد على أنشطة الولايات المتحدة خارج أراضيها. ومع ذلك لا تسمح الولايات المتحدة لموظفيها بممارسة التعذيب أو الأعمال القاسية ضدّ الأشخاص المعتقلين خارج أراضيها، وهي تتخذ كل التدابير لتدارك هذه الأعمال، وتحاسب أي فاعل عن الأعمال المخالفة للقانون.

٣ ـ التقرير الثاني للولايات المتحدة عن تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وطلبات لجنة مناهضة التعذيب بمعلومات عن ممارسة القوات الأميركية التعذيب في العراق

قدمت الولايات المتحدة تقريرها الأولي عن تطبيق الاتفاقية في تشرين

---

(٧) CCPR/C/USA/CO/3/Rev.1/Add.

الأول/أكتوبر ١٩٩٩[٨]، وناقشته اللجنة بين ١٠ و١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠. وبتاريخ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤ طلبت لجنة مناهضة التعذيب من الولايات المتحدة معلومات عن معاملة المعتقلين في العراق.

قدمت الولايات المتحدة تقريرها الدوري الثاني في شأن تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب[٩] بتاريخ ٦/٥/٢٠٠٥، واحتوى التقرير على ٨٥ صفحة، إذ تضمن عرضًا لتطبيق مواد الاتفاقية وردًّا على توصيات لجنة مناهضة التعذيب بعد مناقشة التقرير الأولي؛ وألحق به ملحقان للمعلومات: **الأول** عن ممارسات الولايات المتحدة تجاه أفراد حركة طالبان في أفغانستان ومعتقل غوانتانامو، و**الثاني** عن ممارسات القوات الأميركية في العراق.

عالج الملحق المتعلق بالعراق ضمن عشر صفحات ممارسات القوات الأميركية في العراق، التي أصبحت تسمى القوات المتعددة الجنسية بموجب قرارات مجلس الأمن، وبخاصة القرار ١٥٤٦/٢٠٠٤ الذي أضفى على قوات الاحتلال الأميركي صفة القوات المتعددة الجنسية بناءً على رسالتين متبادلتين بين رئيس وزراء العراق أياد علاوي ووزير الخارجية الأميركية (رامسفيلد).

ورد في ملحق التقرير في شأن العراق إقرار صريح بالممارسات التي تنتهك القانون الدولي الإنساني واتفاقية مناهضة التعذيب. ويضيف الملحق أن وزارة الدفاع الأميركية أحالت المسؤولين عن ممارسات التعذيب إلى القضاء العسكري.

اللافت أن الملحق لم يورد أي ذكر لاتفاقية مناهضة التعذيب باعتبارها مرجعية لتوصيف ممارسات القوات الأميركية، بل اكتفى بالقول إنها إساءات، وتصرفات مسيئة. الجدير بالذكر هنا أن الملحق ورد على ذكر تسعة تقارير صدرت عن مختلف المراجع العسكرية تناولت جرائم التعذيب في سجن أبو غريب. ويختتم الملحق بعنوان يعبّر عن الرغبة في الإفادة من التجربة، وكأن الولايات المتحدة مجرد دولة نامية ليس لديها منهج قانوني أو سياسي معروف لمعاملة المعتقلين طبقًا للاتفاقات الدولية. كان العنوان

---

(٨) وزع التقرير بالوثيقة رقم CAT/C/28/Add.5.

(٩) التقرير صادر بالوثيقة رقمCAT/C/48/Add.3 بتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٥.

الأخير عن الدروس المستفادة وإصلاح السياسات (LessonsLearned and Policy Reforms)، بينما تتصرف الولايات المتحدة في المجتمع الدولي بوصفها القوة العسكرية الأعظم والأقوى في العالم.

بعدما اطلع فريق العمل المكلف بالتقرير الأميركي، أعدت اللجنة في دورتها المنعقدة في جنيف بين ٧ و٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ قائمة من الأسئلة التي أرسلت إلى حكومة الولايات المتحدة لتهيئة الرد عليها من قبل الوفد الذي سيناقش التقرير الثاني[١٠]. تضمنت الأسئلة ٥٩ فقرة موزعة على مواد الاتفاقية. وبلغ عدد الأسئلة المتعلقة بمعاملة المعتقلين في العراق ستة في مختلف مواد الاتفاقية، الأمر الذي يؤكد أن اللجنة لم تقتنع بالمعلومات الواردة في ملحق التقرير الثاني.

نوقش التقرير الثاني بتاريخ ١٧ و١٨ أيار/ مايو ٢٠٠٦، وأصدرت اللجنة مجموعة من الملاحظات الختامية والتوصيات[١١]، تضمنت ٤٥ فقرة، نشير إلى أهمها المتعلقة بما جرى في العراق:

جاء في الفقرة ١٤ التوصية التالية:

على الدولة الطرف أن تعترف وتضمن تطبيق الاتفاقية في كل الأوقات، سواء في السلم أم الحرب أم النزاعات المسلحة في أي إقليم تحت ولايتها القضائية، وتضمن تطبيق أحكام الاتفاقية من دون المساس بأحكام أي نص في الصكوك الدولية عملًا بالفقرة ٢ من المادتين (١) و(١٦) من الاتفاقية.

جاء في الفقرة ١٥ التوصية التالية:

على الدولة الطرف أن تعترف وتضمن قابلية تطبيق أحكام الاتفاقية في الإقليم الذي يقع تحت الولاية القضائية أيضًا، ويتمتع بها جميع الأشخاص تحت السيطرة الفعلية لسلطاتها بمختلف الصيغ، وفي أي مكان في العالم.

في ضوء العرض الكامل للجوانب القانونية من التحفظات الأميركية

---

(١٠) الأسئلة واردة بالوثيقة رقم CAT/C/USA/Q/CRP.1 تاريخ ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٥.

(١١) الوثيقة رقم CAT/C/USA/CO/2 تاريخ ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٦.

على الاتفاقيات الدولية في شأن حقوق الإنسان، وبخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب، وما ورد في الملاحظات الختامية، يلاحظ أن منهجية السياسة الأميركية تستند إلى التحفظات والتفسيرات الأميركية، وتتمثل في ثلاثة جوانب قانونية، هي:

١ ـ عدّ نصوص الاتفاقيات الدولية غير نافذة تلقائيًا (Non - self Executing) لدى القضاء الأميركي. وعدم تطبيق الاتفاقيات الدولية خارج حدود الولايات المتحدة، سواءً على أقاليم أم على أشخاص خاضعين قانونًا أو واقعيًا للسلطات الأميركية.

٢ ـ عدّ أحكام الدستور والقوانين الأميركية كافية لتغطية الحقوق الواردة في الاتفاقيات الدولية في شأن حقوق الإنسان ورفض إصدار أي تشريع يعدل القوانين النافذة.

٣ ـ التحفظ عن تطبيق حقوق تدخل ضمن القواعد القطعية الآمرة (Imperative Norm) تتصل بالحق في الحياة، التي حظرت الاتفاقيات الدولية مخالفتها حتى في أوقات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد وجود الأمة.

يقود هذا المثلث من الجوانب القانونية إلى حلقة مفرغة في إعمال الاتفاقات الدولية في شأن حقوق الإنسان. ذلك لأن عدم التنفيذ التلقائي من قبل المحاكم الأميركية لنصوص الاتفاقات الدولية وعدم صدور تشريع يدرج نصوص هذه الاتفاقات ضمن التشريعات الوطنية، أو ما يطلق عليه استقبال الاتفاقيات الدولية وإدماجها في التشريعات الوطنية، فضلًا من الامتناع عن تعديل التشريعات النافذة، يؤدي إلى تعطيل تطبيق الاتفاقية بأكملها.

رابعًا: تدابير الحصانة التي اعتمدتها الولايات المتحدة لمنع ملاحقة قوات التحالف ومستخدميها

استكمالًا للمنهج الأميركي الذي يستهدف إفلات القوات الأميركية من الملاحقة القضائية الدولية. بسحب الولايات المتحدة توقيعها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومتابعة لتطبيق سياسة التحفظات الأميركية على اتفاقات حقوق الإنسان، كون نصوص الاتفاقات الدولية في شأن حقوق الإنسان غير قابلة للنفاذ ذاتيًا من قبل المحاكم الأميركية، ولا

تطبق خارج الولايات المتحدة، جاءت قوات الاحتلال الأميركي في العراق لتصدر تشريعات تمنح قواتها والمتعاونين معها حصانة قضائية من المثول أمام القضاء العراقي[١٢].

نصت الفقرة ٣ من القسم ٣ من أمر مدير سلطة الائتلاف الموقتة رقم ٧ تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٠ على ما يلي[١٣]:

لا يحاكم أي شخص نتيجة تقديمه العون أو المساعدة إلى قوات الائتلاف وإلى السلطة الائتلافية الموقتة، أو نتيجة علاقته بقوات الائتلاف أو بالسلطة الائتلافية الموقتة أو نتيجة العمل لحساب أي منهما.

أصدر مدير سلطة الائتلاف الموقتة المذكرة رقم ٣ تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٨، ونصت الفقرة ٣ من القسم ٢ منها على ما يلي:

أي محكمة عراقية، بما فيها محكمة الجنايات المركزية المقامة وفقًا للأمر رقم ١٨ تاريخ ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، ليس لها سلطة على أي فرد من التحالف في أي موضوع، سواء كان مدنيًا أم جزائيًا[١٤].

كما نص أمر المدير الإداري لسلطة الائتلاف الموقتة رقم ١٧ تاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٧ على مجموعة من النصوص التي تمنح الحصانة لقوات الائتلاف والمقاولين[١٥].

نص القسم ١ من الأمر على التعاريف التالية:

١ ـ يعني مصطلح «موظفو الائتلاف» جميع العسكريين غير العراقيين وجميع الموظفين المعينين للعمل مع قائد قوات الائتلاف أو تحت أمرته أو مع قوات الائتلاف أو مع جميع القوات التي تستخدمها دولة عضو في

(١٢) انظر: باسيل يوسف بجك، «الآليات القانونية لإفلات قوات الاحتلال من جرائم التعذيب،» **المستقبل العربي**، العدد ٣٢٨، (حزيران/يونيو ٢٠٠٦)، ص ١١.

(١٣) الأمر نشر في **الجريدة الرسمية العراقية ـ الوقائع العراقية** (١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣)، ص ٢٧ ـ ٢٩.

(١٤) المذكرة منشورة في: المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(١٥) الأمر نشر في: **الجريدة الرسمية العراقية ـ الوقائع العراقية** (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ١ ـ ٥.

الائتلاف، بما في ذلك المدنيون الملحقون بهذه القوات، وكذلك جميع العسكريين غير العراقيين وجميع الموظفين المدنيين المعينين للعمل مع مدير سلطة الائتلاف الموقتة أو وفقًا لتوجيهاته أو تحت إشرافه.

٢ ـ يعني مصطلح «موظفو بعثات الارتباط الأجنبية» الأفراد الذين أصدرت لهم وزارة الخارجية العراقية، تحت إشراف سلطة الائتلاف الموقتة، بطاقات التعريف الخاصة بموظفي بعثات الارتباط الأجنبية.

٣ ـ يعني مصطلح «إجراءات قانونية» أي إجراءات تتخذ لإلقاء القبض على شخص ما أو أشخاص أو لاحتجازهم، كما تعني إجراءات الدعاوى القانونية المتخذة في المحاكم العراقية أو أمام هيئات عراقية أخرى، أكانت جنائية أم مدنية أم إدارية أم ذات طابع آخر.

٤ ـ يعني مصطلح «الدولة الأم» الدولة التي تقدم موظفين إلى الائتلاف بوصفهم جزءًا من الائتلاف في العراق، أو الدولة التي ترسل موظفي بعثة ارتباط أجنبية.

٥ ـ يعني مصطلح «مقاولو الائتلاف» الكيانات التجارية غير العراقية، أو رجال الأعمال غير العراقيين الذين لا يقيمون عادة في العراق ويقومون بتوريد السلع و/أو الخدمات لقوات الائتلاف أو لسلطة الائتلاف الموقتة أو نيابة عنهما بموجب ترتيبات تعاقدية.

٦ ـ يعني مصطلح «مقاولو الائتلاف من الباطن» الكيانات التجارية غير العراقية، أو رجال الأعمال غير العراقيين الذين لا يقيمون عادة في العراق ويقومون بتوريد السلع و/أو الخدمات لمقاولي الائتلاف أو نيابة عنهم، وللأنشطة التي يمارسها الائتلاف أو سلطة الائتلاف الموقتة بموجب ترتيبات تعاقدية.

نص القسم ٢ من الأمر على ما يلي:

١ ـ تتمتع سلطة الائتلاف الموقتة وقوات الائتلاف وبعثات الارتباط الأجنبية وممتلكاتها وأموالها وأصولها بالحصانة من الإجراءات القانونية العراقية.

٢ ـ على جميع موظفي الائتلاف وجميع موظفي بعثات الارتباط

الأجنبية احترام القوانين العراقية المنطبقة على موظفي الائتلاف وموظفي بعثات الارتباط الأجنبية الموجودين داخل الأراضي العراقية، ويتعين عليهم كذلك احترام اللوائح التنظيمية والأوامر والمذكرات والبيانات العامة التي يصدرها المدير الإداري لسلطة الائتلاف الموقتة.

٣ ـ يتمتع موظفو بعثات الارتباط الأجنبية بالحصانة من الإجراءات القانونية.

٤ ـ يخضع جميع موظفي الائتلاف حصرًا للولاية القضائية لدولهم الأم، ويتمتعون بالحصانة من كل الولايات القضائية الجنائية والمدنية والإدارية، ومن إلقاء القبض عليهم أو احتجازهم بأي شكل، إلا من قبل أشخاص يعملون نيابة عن دولهم الأم. لكن لا يوجد في أحكام هذه المادة أي نص يحول دون قيام موظفي قوات الائتلاف بمنع موظفي الائتلاف من ارتكاب أي سوء تصرف خطير، أو احتجاز موظفي الائتلاف، الذين يمكن أن يلحقوا ضررًا بأنفسهم أو بالآخرين، احتجازًا موقتًا، إلى أن يتم تسليمهم بسرعة لسلطات الدولة الأم ذات الاختصاص. وفي كل هذه الظروف، يحاط علمًا على الفور قائد القوة العسكرية التي ينتمي إليها الشخص المحتجز.

٥ ـ بالنسبة إلى موظفي الائتلاف الذين يرتكبون عملًا أو أعمالًا في العراق لا تنص القوانين الجنائية في الدولة الأم على معاقبة مرتكبيها، يجوز لسلطة الائتلاف الموقتة أن تطلب من الدولة الأم التنازل عن ولايتها القضائية على هؤلاء الموظفين لمحاكمتهم بموجب القانون العراقي على ما اقترفوه من عمل أو أعمال. وفي هذه الحالات، لا تتخذ أي إجراءات قانونية من دون موافقة مكتوبة من المدير الإداري لسلطة الائتلاف الموقتة.

الواضح من هذه النصوص أن قوات الاحتلال (الائتلاف) تتمتع بحصانة من المثول أمام المحاكم العراقية، الأمر الذي يجعل الدولة في العراق ناقصة السيادة القضائية تجاه قوات الائتلاف والمقاولين المتعاقدين معها.

بناءً على هذه الأحكام، لم يكن ممكنًا للقضاء العراقي محاكمة أي جندي من قوات التحالف عن فعل تعذيب ارتكبه ضد أي مواطن عراقي

بوصفه جريمة يعاقب عليها القانون العراقي. وهذا ما تم فعلًا، إذ لم ينظر القضاء العراقي في جرائم التعذيب التي ذاع صيتها، وإنما قامت الولايات المتحدة بإحالة بعض مرتكبي الجرائم إلى محاكم عسكرية أو لجان انضباطية عسكرية بهدف امتصاص النقمة التي ظهرت في الرأي العام العالمي ليس إلا.

أشار تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ ٩/٦/٢٠٠٤ عن حالة حقوق الإنسان في العراق، في الفقرة ١١٧ منه، إلى هذه الحصانة من دون أن يعلق عليها بموجب القانون الدولي في شأن حقوق الإنسان[١٦]، وبخاصة تعارضها مع قرار لجنة حقوق الإنسان رقم ٢٠٠٤/٧٢ تاريخ ٢١/٤/٢٠٠٤ المتعلق بالإفلات من العقاب.

بالعودة إلى أحكام الاتفاقية الأمنية الموقعة بين الولايات المتحدة والعراق عام ٢٠٠٨، تنص المادة (١٢) الخاصة بالولاية القضائية على ما يلي:

١. للعراق الحق الأوّلي في ممارسة الولاية القضائية على أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني في شأن الجنايات الجسيمة المتعمدة وطبقًا للفقرة (٨)، حين ترتكب تلك الجرائم خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها وخارج حالة الواجب.

أي إن الأعمال والجرائم المرتكبة ضمن حالة الواجب، من اعتقال أو قتل، لا تخضع للولاية القضائية العراقية.

كما نصت الفقرة الثانية على ما يلي:

٢. للولايات المتحدة الحق الأوّلي في ممارسة الولاية القضائية على أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني في شأن أمور تقع داخل المنشآت والمساحات المتفق عليها، وأثناء حالة الواجب خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها، وفي الظروف غير المشمولة بنص الفقرة (١).

نصت الفقرة الخامسة على ما يلي:

٥ ـ عند اعتقال أو احتجاز أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد

(١٦) التقرير صادر بالوثيقة رقم E/CN.4/2005/4.

العنصر المدني من قبل السلطات العراقية، يتم إخبار سلطات قوات الولايات المتحدة بذلك فورًا وتسليمهم لها خلال ٢٤ ساعة من وقت الاعتقال أو الاحتجاز. وعندما يمارس العراق ولايته القضائية عملًا بنص الفقرة (١) من هذه المادة، تتولى سلطات قوات الولايات المتحدة عندئذ مهمة احتجاز المتهم من أفراد قوات الولايات المتحدة أو العنصر المدني. وعلى سلطات قوات الولايات المتحدة تقديم أولئك الأفراد المتهمين إلى السلطات العراقية لأغراض التحقيق والمحاكمة.

أي إنه حتى في حالة ممارسة الولاية القضائية العراقية يحجز المتهم لدى السلطات الأميركية.

الأهم من ذلك، أن الفقرة الثامنة نصت على تقييد آخر للسيادة القضائية العراقية وفق ما يلي:

٨ ـ وفي الحالات التي يمارس فيها العراق الولاية القضائية عملًا بالفقرة (١) من هذه المادة، يكون لأفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني الحق في أن تُطبق عليهم معايير الإجراءات القانونية والضمانات المتمشية مع تلك المتاحة بموجب القانون الأميركي والقانون العراقي. سوف تضع اللجنة المشتركة إجراءات وآليات لتنفيذ هذه المادة، تشمل سردًا للجنايات الجسيمة المتعمدة التي تخضع للفقرة (١) وإجراءات تفي بمعايير المحاكمة المشروعة والضمانات. ولا يجوز ممارسة الولاية القضائية عملًا بنص الفقرة (١) من هذه المادة إلا وفقًا لهذه الإجراءات والآليات.

خامسًا: مساهمة الشركات الأمنية المرتزقة في انتهاكات حقوق الإنسان مؤسسيًا بموافقة الولايات المتحدة

كما بيّنا في القسم الرابع من هذا الفصل، كان المدير الإداري لسلطة الائتلاف الموقتة، السفير بول بريمر، قد أصدر الأمر رقم ١٧ في ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ المتعلق بوضع الائتلاف وبعثات الارتباط الأجنبية وموظفيها والمقاولين معهما[١٧]. ونصت الفقرة (٥) من القسم الأول من

---

(١٧) **الجريدة الرسمية العراقية ـ الوقائع العراقية** (٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣)، ص ١ ـ ٦.

الأمر على تعريف مصطلح «مقاولي الائتلاف» بأنه الكيانات التجارية غير العراقية أو رجال الأعمال غيرالعراقيين الذين لا يقيمون عادة في العراق ويقومون بتوريد السلع و/أو الخدمات لقوات الائتلاف أو لسلطة الائتلاف الموقتة أو نيابة عنهما بموجب ترتيبات تعاقدية.

نصت الفقرة (٢) من القسم ٣ من الأمر على منح مقاولي الائتلاف الحصانة من الإجراءات القانونية العراقية بالنسبة إلى الأعمال التي يؤدونها في إطار أنشطتهم الرسمية وفقًا لأحكام وشروط عقد مبرم بين أحد المقاولين وقوات الائتلاف أو سلطة الائتلاف الموقتة أو وفقًا لشروط عقد من الباطن.

ثم أصدر السفير بريمر أمر سلطة الائتلاف الموقتة رقم ٩١ في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ في شأن تنظيم القوات المسلحة والميليشيات في العراق[١٨].

تضمن القسم الأول من الأمر المذكور تعريفات للمصطلحات الواردة في الأمر. ومن بينها الفقرة (٤) التي عرّفت الشركة الأمنية الخاصة كما يلي:

شركة أمنية خاصة تعني شركة تقوم بعمل خاص، ومسجلة على نحو صحيح في وزارة الداخلية ووزارة التجارة وتسعى للحصول على فوائد تجارية ومنفعة مالية عن طريق توفير الخدمات الأمنية للأفراد والأعمال التجارية والمنظمات الحكومية أو المنظمات الأخرى. تخضع هذه الشركات وتعمل، بموجب القوانين والأنظمة الجنائية والإدارية والتجارية والمدنية النافذة ما لم تستثن بموجب أمر سلطة الائتلاف الموقتة رقم ١٧ (وضع بعثات الارتباط الأجنبية وملاكهم ومتعهديهم).

نص القسم الثاني من الأمر على أن تُمْنَع القوات المسلحة والميليشيات والمجموعات المسلحة من العمل داخل العراق باستثناء من نص عليهم في هذا الأمر.

جاء في القسم الثالث أن الحظر الموضح في القسم الثاني لن ينطبق على ٦ صنوف من المجموعات المسلحة، وبينها من ورد في الفقرة «هاء»

(١٨) **الجريدة الرسمية العراقية ـ الوقائع العراقية** (حزيران ٢٠٠٤)، ص ٦٩ ـ ٧٩.

المتعلقة بالمتعهدين المشمولين بأمر سلطة الائتلاف الموقتة رقم ١٧ الذي أشرنا إليه، والفقرة «هاء» التي تركّز على الشركات الأمنية الخاصة.

بموجب هذا النص فإن الشركات الأمنية الخاصة والمتعهدين المشمولين بالأمر رقم ١٧ مجازون بتأليف مجموعات مسلحة.

يتبين مما تقدم أن سلطة الاحتلال في العراق خصخصت الأمن وجعلته بين أيدي الشركات الأمنية الخاصة، وأجازت لها استيراد السلاح. وأن معظم هذه الشركات أجنبية تضم مرتزقة من مختلف أصقاع العالم. والمعلومات التي سترد لاحقًا تؤكد ذلك.

١ ـ الواقع الراهن للشركات الأمنية الخاصة وتوصيفها بالمرتزقة(١٩)

بعد صدور المذكرة المشار إليها والمؤرخة في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، بدأت الشركات الأمنية الخاصة في العراق تتخذ طابعًا مؤسسيًا وبإجازات رسمية من وزارتي الداخلية والتجارة. وتأسست بدءًا من شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٤ جمعية للشركات الأمنية الخاصة في العراق (Associationof Private Security Companies in Iraq) وُضع لها ميثاق ونظام داخلي وهيكلية مؤسسية وإدارة وسكرتاريا. تدير الجمعية مجلس يضم أحد عشر عضوًا، بينهم رئيس ومدير وخازن، علمًا أن جميع أعضاء المجلس من غير العراقيين، ويمثل كل منهم شركة أمنية معروفة في العالم.

أما قائمة الشركات الأمنية الخاصة في العراق فضمت، طبقًا للموقع الإلكتروني(٢٠) لجمعية الشركات، ١٧٧ شركة، تم تسجيلها في وزارة الداخلية في بغداد، حيث بلغ عدد الشركات المسجلة لديها حتى ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ نحو ١٢٦ شركة. وبعد وقوع حوادث قتل مدنيين على أيدي أفراد من شركة «بلاك ووتر» (Black Water) وإبرام الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، انحسر دور الشركات الأمنية، إذ

---

(١٩) انظر: باسيل يوسف بجك، «الشركات الأمنية المرتزقة في العراق بمواجهة القانون الدولي،» في: أنتوني كوردسمان [وآخ.]، **الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٣٧ ـ ٥٦.

(٢٠) عنوان الموقع: <http://www.pscai.org>.

يلاحظ أن عدد الشركات الأعضاء في جمعية الشركات الأمنية، كما ورد في موقعها في شهر نيسان/أبريل ٢٠١١، قد بلغ ٢٠.

من الجدير بالذكر أن الاتفاقية الأمنية الموقعة بين الولايات المتحدة والعراق عام ٢٠٠٨ نصت في الفقرة الثانية من المادة (١٢) على أن للعراق الحق الأوّلي في ممارسة الولاية القضائية على المتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدميهم.

٢ ـ معلومات متعلقة بالمرتزقة والشركات الأمنية في العراق

نشرت مقالات متعددة عن المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة في العراق. نقتطف هنا أهم ما ورد في مواقع الإنترنت عنها للدلالة على خطورتها قانونًا.

نشرت جريدة **الإندبندت** البريطانية مقالة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ كتبها الصحفيان روبرت فيسك وسيفرين كاريل بعنوان «تحالف المرتزقة»، جاء فيها ما يلي:

إن جيشًا من آلاف المرتزقة يظهرون في معظم مدن العراق، والكثير منهم جنود أميركيون وبريطانيون سابقون استأجرتم السلطات البريطانية ـ الأميركية والشركات التي تخشى على حياة مستخدميها. وكثير من هؤلاء خدموا في جنوب إفريقيا. وهناك شكوك في شأن اختيار قوة الاحتلال من المرتزقة التشيليين الذين تدربوا إبان عهد الرئيس بينوشيه، كي يحرسوا مطار بغداد. وبعضهم موجود في العراق من جنوب إفريقيا بصورة غير قانونية لأن حكومة جنوب إفريقيا أصدرت قانونًا لمراقبة تصدير المرتزقة.

يقول دبورا أفانت *(Deborah D. Avant)*، مؤلف كتاب *The Market for Force: The Consequences of Privedizing Security* **(سوق القوة: آثار خصخصة الأمن)**[٢١]، أن من الصعب إيجاد الأرقام الرسمية، لكن هناك تقديرات بأن ٩٢٠٠ متعاقد استخدموا في حرب الخليج وفي نزاع قصير الأجل من دون مشاريع إعادة بناء.

---

(٢١) Deborah D. Avant, *The Market for Force: The Consequences of Privedizing Security* ([Cambridge: Cambridge, UK; New York University Press, 2005]).

في المقابل، فإن ١٤٠ ألف عسكري أميركي في العراق الآن معهم أعداد كبيرة من المتعاقدين. فشركة DynCorp International لديها نحو ١٥٠٠ مستخدم في العراق، بينهم ٧٠٠ يساعدون الشرطة. وشركة «بلاك ووتر» لديها أكثر من ألف مستخدم في العراق معظمهم يقدمون خدمات الأمن الخاص. وتقول شركة Kellogg Brown and Root، وهي تعد من أكبر المتعاقدين في العراق، إنها لا تحصر قوتها العاملة في بلد معين، ففي حين لديها أكثر من ٥٠ ألف مستخدم ومتعاقد ثانوي في العراق، لديها وحدات في أفغانستان والكويت. كما أنها متعاقدة مع وزارة الدفاع العراقية في شأن التخطيط الاستراتيجي وإقامة مكتب للشؤون العامة. كما أن شركة Titan للترجمة لديها ٦٥٠٠ مستخدم.

٣ ـ المعالجات القانونية الدولية لمساهمة الشركات الأمنية الخاصة في أنشطة الارتزاق المحظورة دوليًا

تناولتْ كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحكومة السويسرية والفريق العامل المعني بالمرتزقة في مجلس حقوق الإنسان مسألة أنشطة الشركات الأمنية الخاصة كونها تمثّل صيغة مؤسسية من الارتزاق في ضوء القانون الدولي.

أ ـ موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر

أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر[٢٢] دراسة عن الشركات الأمنية الخاصة بعنوان «خصخصة الحرب» جاء فيها: منذ التسعينيات، أبرمت عقود بالباطن مع شركات عسكرية وأمنية خاصة لكي تتولى المزيد من المهمات التي كانت قوى الأمن والقوات العسكرية الرسمية تقوم بها تقليديًا. تشمل هذه الأنشطة المهمات المتعلقة بالأمن، والدعم اللوجستي والتقني والتدريب والحماية القريبة.

إلا أن تزايد الاستعانة بمتعاقدين من القطاع الخاص لجمع المعلومات وتحليلها وحراسة السجناء واستجوابهم، وفي بعض الحالات المشاركة في المعارك، وضع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في اتصال مباشر مع

(٢٢) <http://www.icrc.org>.

الأشخاص الذين يحميهم القانون الدولي الإنساني. وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتطوير اتصالاتها بهذه الشركات وبالحكومات المعنية، بهدف التأكد من أن جميع العناصر المشاركة في هذه المهمات تدرك مسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

في هذا السياق، تقدمت سويسرا بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٦ بمبادرة عالمية لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

كان المجلس الاتحادي السويسري قد أعد تقريرًا مؤرخًا في ٢/ ١٢/ ٢٠٠٥ في شأن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة. وانطوى التقرير على ٦١ صفحة عرضت التطورات الدولية التي أجازت للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة النمو والحلول محل الدولة، كما هو الأمر في حالة العراق. وأوصى التقرير بمجموعة تدابير يمكن للمجلس الاتحادي أن يتخذها على الصعيدين السويسري والدولي، أهمها التدبير الخامس الذي يتضمن إطلاق عملية، ويفضل أن تكون بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تستهدف المشاركة في حوار دولي لتأكيد وتوضيح التزامات الدول وجميع الفاعلين في القانون الدولي، ولدراسة أطر تنظيم الشركات على الصعيدين الوطني والدولي[٢٣].

ب ـ موقف المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفريق العمل المعني بالمرتزقة

أصدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان كراسًا عن المرتزقة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة الشعوب حقها في تقرير المصير. وجاء في الصفحة ٢٧ منه، تحت عنوان «شركات الأمن الخاصة وشركات المساعدة العسكرية» أن من التحديات الرئيسية التي نشأت مؤخرًا وضع أسلوب مناسب للتصدي لأنشطة شركات الأمن الخاصة وشركات المساعدة العسكرية. يدور جزء كبير من المناقشة حول مشكلة التمييز بين الخدمات المشروعة وتلك التي يمكن تصنيفها أنشطة للمرتزقة.

---

(٢٣) <http://www.dfs.org>.

عقد في جنيف في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ اجتماع الخبراء الثالث المعني بالأوجه التقليدية والجديدة لأنشطة المرتزقة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها. وجاء في التقرير الصادر عن الاجتماع، وفي الفقرتين ١٢ و٣٥ ما يلي(٢٤):

الفقرة ١٢ ـ أصبح «التسويق» أو الدور المتنامي للقطاع الخاص في توريد الخدمات الأمنية والعسكرية اتجاهًا جديدًا في نشاط المرتزقة أدى إلى تمييع التمييز القائم بين المرتزقة والأفراد العاملين لحساب شركات أمن خاصة قانونية. وتقدر الإسقاطات المتعلقة بهذه الصناعة الخاصة قيمة سوق الارتزاق بما يقرب من ١٠٠ مليار دولار، وهي سوق تنمو باستمرار. وازداد توريد المدنيين المستخدمين في الحروب من الولايات المتحدة وحدها من ٢ في المئة في حرب الخليج الأولى إلى ١٠ في المئة في البلقان، ثم إلى ١٧ في المئة في محاربة التمرد العراقي. لذلك من المهم الاعتراف بسمات السوق الأمنية والتعامل معها. ومن المهم أيضًا وضع معايير وتدابير لقياس الأنشطة التي يضطلع بها الأفراد أو الشركات والبت في مشروعيتها.

الفقرة ٣٥ ـ في العراق وأفغانستان، لا تجند الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عادة لأداء مهمات قتالية مباشرة، وإن كان من الصعب الوقوف بدقة على طبيعة الأنشطة التي تضطلع بها هذه الشركات أو إقامة تمييز واضح بين خدمات الدعم والعمليات القتالية في أوضاع بالغة الاضطراب يتعرض فيها، مثلًا، أفراد يتولون حراسة مواقع استراتيجية لهجمات من المتمردين. هذا الوضع القانوني المبهم الذي يحيط بنشاط الأمن الخاص يتيح فرصًا لحثالة البشر للعمل مرتزقة في العراق. إضافة إلى ذلك، قد يساهم تجنيد مواطنين من المنطقة في تفاقم التوترات الاجتماعية ـ السياسية بين الدول.

ثم أنشأت لجنة حقوق الإنسان بقرارها رقم ٢٠٠٥/٢ الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة الشعوب حقها في تقرير المصير.

---

(٢٤) صدر التقرير بالوثيقة رقم E/CN.4/2005/23 في ١٨/ ٢/ ٢٠٠٥.

تقدم الفريق العامل بتقريره إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٦[٢٥]، وتضمن التقرير فقرات عدة عن آثار نشاط شركات القطاع الخاص والخدمات الأمنية في السوق الدولية. كما وردت فيه وقائع عن الشركات المرتزقة في العراق.

جاء في الفقرة ٦٩ من التقرير ما يلي: يساور الفريق العامل قلق خاص إزاء الإفلات من العقاب الذي تتمتع به الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في ظل الصراعات المسلحة والمنتهكة لحقوق الإنسان، وإزاء ظاهرة تعاقد الدول على إسناد وظائف عسكرية رئيسية لتلك الشركات. وتقدم انتهاكات حقوق الإنسان، التي زعم ارتكابها في سجن أبو غريب في العراق على يد موظفين تابعين لشركتين عسكريتين أمنيتين خاصتين، شاهدًا على المخاوف التي تثيرها الاستعانة بمصادر خارجية. والواقع أن تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن الحالة في العراق (E/CN. 4/2005/4) لفت سلطات الولايات المتحدة إلى حقيقة أن أحد جوانب الحالة الأمنية في العراق يتعلق بتعاقد قوات التحالف مع مؤسسات أمنية خاصة قامت بنشر أعداد كبيرة من الأفراد يقدر قوامها بنحو ٢٠ ألفًا، الأمر الذي يطرح تساؤلات في شأن النظام القانوني الذي ينطبق عليها وماهية واجبها في مجال الحماية. وتشير تعليقات قدمتها سلطات الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة إلى أن الموظفين الذين تتعاقد الولايات المتحدة معهم يعملون تحت إمرة التحالف ويخضعون للولاية القضائية الجنائية للمحاكم الاتحادية في الولايات المتحدة (الفقرة ٢٤).

جاء في الفقرة ٧٠ ما يلي: بيد أن تقارير تحدثت عن أنه من أصل ٢٠ حالة معروفة لمدنيين متهمين بارتكاب أعمال إجرامية، لم تقدم لائحة اتهام إلّا ضد متعاقد واحد بتهمة الاعتداء في ما يتعلق بوفاة أحد المحتجزين في أفغانستان، ولم تجر محاكمة واحدة لأي متعاقد عسكري في العراق[٢٦].

---

(٢٥) الوثيقة رقم .A/61/341

(٢٦) انظر الدراسة التي أعدها الباحث بعنوان «الآليات القانونية الأمريكية لإفلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في العراق،» **المستقبل العربي**، العدد ٣٢٨ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٦).

تقدم فريق العمل المعني بالمرتزقة بتاريخ ٥/٧/٢٠١٠ إلى مجلس حقوق الإنسان بمشروع اتفاقية دولية بشأن الشركات الأمنية الخاصة[٢٧]، يتضمن ٤٩ مادة. ولم يدرس المشروع بعد من قبل مجلس حقوق الإنسان بغية اعتماده ورفعه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

سادسًا: الآثار القانونية لوثائق ويكيليكس بوصفها أدلة إثبات على انتهاكات حقوق الإنسان من جانب السلطات الأميركية وعلى ضحايا الانتهاكات

في إثر نشر وثائق ويكيليكس وإتاحتها للجميع على شبكة الإنترنت، يكتسي التوصيف القانوني لهذه الوثائق صفة أدلة الإثبات التي يمكن عرضها في المحاكم بعد التأكد من مضمونها.

لا بد من أن يطرح تساؤل مشروع حول الأثر القانوني لهذه الوثائق باعتبارها أدلة إثبات بالنسبة إلى السلطات الأميركية بوصفها جهة مسؤولة عن الأفعال التي تمثّل انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم حرب، وماذا تفعل تجاه هذه الوثائق. كما يطرح هذا التساؤل تجاه ضحايا هذه الانتهاكات، وعما إذا تمت الإفادة من الوثائق باعتبارها أدلة إثبات.

١ ـ الآثار القانونية المتعلقة بالسلطات الأميركية

السلطات الأميركية جهة مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وردت في وثائق ويكيليكس، لأن هذه الوثائق صادرة عنها ولم تنكرها.

كانت السلطات الأميركية، في إثر نشر وقائع جرائم التعذيب في سجن أبو غريب، قد أحالت إلى التحقيق بعض الأفراد من قوات الاحتلال الذين ورد ذكرهم في التقرير المودع لدى لجنة مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥. ومن الجدير بالذكر أن هذه الإحالة تمت بعد الضجة الكبيرة في العالم وبغية امتصاصها تجاه المنظمات الدولية. وأحيل هؤلاء الأفراد إلى محاكم عسكرية انضباطية، لا إلى محاكم جنائية. ولو كانت الولايات

(٢٧) التقرير صادر بالوثيقة رقم a/HRC/15/ 25.

المتحدة طرفًا في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لترتب على ذلك إحالة مرتكبي جرائم التعذيب إلى هذه المحكمة كونها جرائم حرب.

تقدمت مجموعة من المنظمات غير الحكومية بطلب إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية في شأن الانتهاكات المرتكبة في العراق كون المملكة المتحدة طرفًا في النظام الأساسي للمحكمة. لكن المدعي العام رد الطلب بتاريخ ٩/ ٢/ ٢٠٠٦ بداعي عدم توافر الأدلة الكافية، على الرغم من نشر وقائع الجرائم المرتكبة في سجن أبو غريب. وجاء في نهاية تقرير المدعي العام الخلاصة التالية:

لهذه الأسباب الواردة، وبموجب الفقرة (٦) من المادة ١٥ من نظام روما، أود إبلاغكم خلاصتي واستنتاجي على هذا الصعيد، حيث أرى أن اشتراطات النظام المذكور للبدء بإجراء تحقيق في حالة العراق لم تكن مستوفاة.

بعد نشر وثائق ويكيليكس لم يصدر عن السلطات الأميركية أي رد فعل تجاه هذه الوثائق، سلبًا أو إيجابًا، وتعاملت الولايات المتحدة مع هذه الوثائق بوصفها مجرد إخلال بالالتزام بسرية الوثائق، وبوصف نشرها من قبل موقع ويكيليكس مخالفًا للقانون.

لم تشهد الولايات المتحدة أي إجراء قضائي يستند إلى وثائق ويكيليكس، وهو تدبير طبيعي كون الولايات المتحدة هي الطرف الفاعل والمتهم بانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، ولا يتصور أن يبادر لمعاقبة الفاعلين من القوات الأميركية.

٢ ـ الآثار القانونية المتعلقة بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب

وفق المعلومات الواردة بعد نشر وثائق ويكيليكس، لم يبادر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي كشفتها في الوثائق إلى رفع دعاوى قضائية لسببين:

الأول: صعوبة تقديم دعاوى أمام القضاء الأميركي وتعقيده وارتفاع تكلفته، والأحكام القضائية غير المشجعة الصادرة عن الدعاوى التي رفعت، وبخاصة الموقف الأميركي بعدم تطبيق الاتفاقات الدولية خارج العراق.

الثاني: استمرار سريان حصانة القوات الأميركية في العراق وعدم إلغائها بالاتفاقية الأمنية الموقعة بين الولايات المتحدة والعراق عام ٢٠٠٨ في ما يتعلق بالممارسات التي تتم داخل المعسكرات أو خلال القيام بالواجب، وهو ما يؤكد استمرار الحصانة تجاه أعمال القتل والاعتقال.

استنتاجات

مثّلت وثائق ويكيليكس أدلة إثبات على الانتهاكات الخطيرة والمؤسسية لحقوق الإنسان وجرائم الحرب المرتكبة من جانب القوات الأميركية. إلا أن المعلومات التي وردت فيها لم تكن مفاجئة للرأي العام والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، لأن الولايات المتحدة تجاوزت القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة عندما احتلت العراق. وسبق للمنظمات الدولية أن أصدرت عددًا من التقارير بشأن حالة حقوق الإنسان في العراق إبان الاحتلال الأميركي.

تستند مسيرة الولايات المتحدة في شأن تطبيق القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان إلى مجموعة من التحفظات والتفسيرات والإعلانات بشأن نصوص الصكوك الدولية، وتصر على عدم تطبيق الصكوك الدولية خارج أراضي الولايات المتحدة، أو على أشخاص غير خاضعين لولايتها القضائية لكنهم خاضعون لسيطرتها الواقعية.

تعدّ نصوص الدستور الأميركي والقوانين الأميركية المرجعية الوحيدة في إعمال الاتفاقيات الدولية.

منحت سلطات الاحتلال الأميركية الحصانة لقواتها وشركاتها الأمنية في العراق، ولم تتنازل عن هذه الحصانة بالنسبة إلى أعمال قواتها في الواجب وداخل المعسكرات، حتى بعد الاتفاقية الأمنية مع العراق عام ٢٠٠٨.

في كل الأحوال، تمثّل وثائق ويكيليكس سابقة قانونية مهمة لإثبات انتهاكات حقوق الإنسان، يمكن الإفادة منها قضائيًا في المستقبل.

فهـــرس عـــام

- ب -

- ت -

- ح -

- خ -

- د -

- ذ -

- ر -

- ز -

- س -

ـ ش ـ

- ص -

ـ غ ـ

ـ ك ـ

- ي -